الأصولية والعنف والإرهاب

عصام عامر

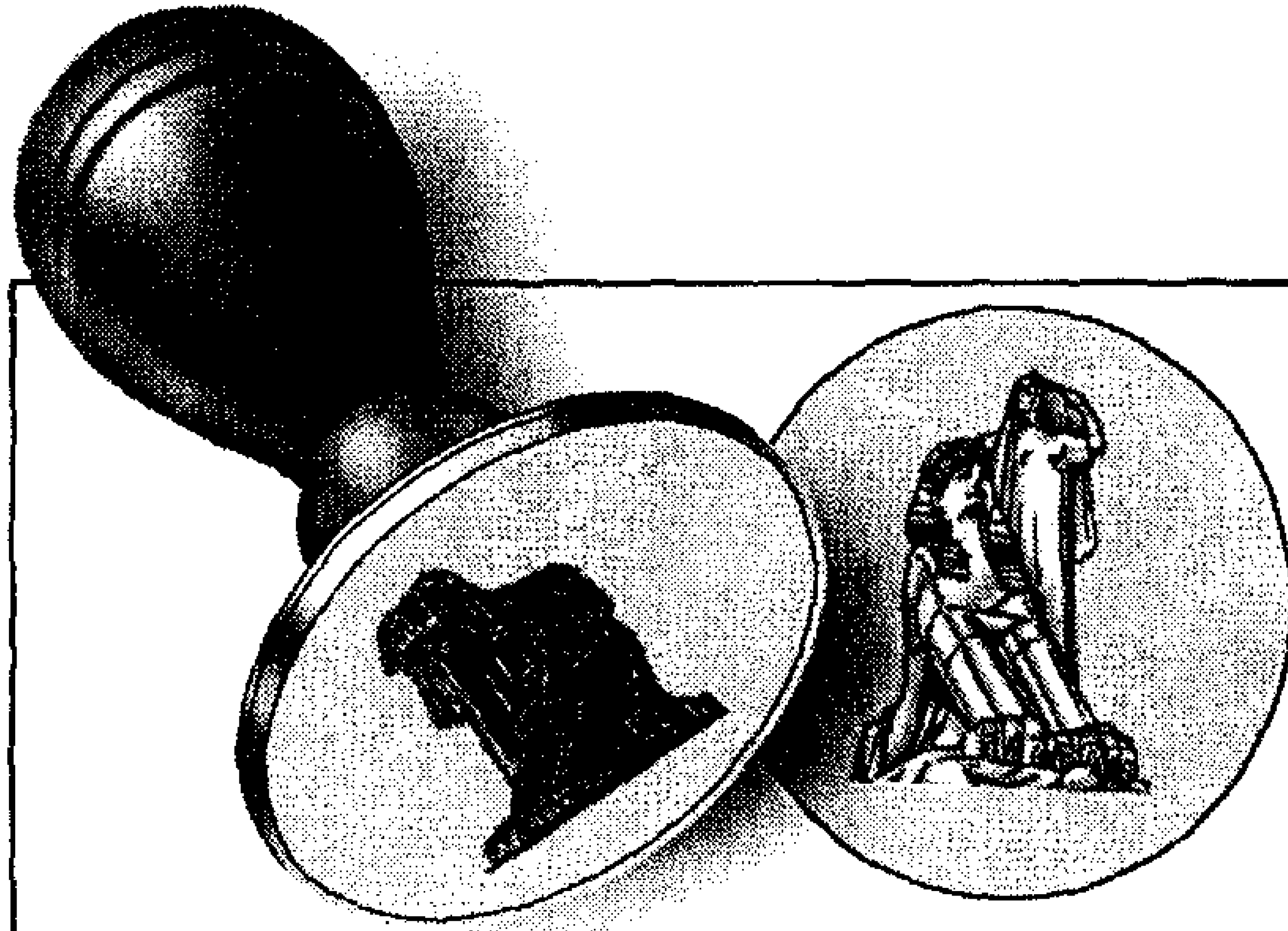


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد ابراهيم سنة ١٩٣٨

الأصولية والعنف... والإرهاب

عصام عامر

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨



اسم الكتاب	الأصولية والعنف والإرهاب
اسم المؤلف	عصام عامر
إشراف عام	داليا محمد إبراهيم
تاريخ النشر	يناير ٢٠٠٠
رقم الإيداع	٣٥٢٤ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى	I . S . B . N 977 - 14 - 1237 - x
الناشر	نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسى	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة . مدينة السادس من أكتوبر . ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ (١٠ خطوط). فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦
مركز التوزيع	١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة. ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥ فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ ص.ب: ٩٦ الفجالة .
إدارة النشر	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة . ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص.ب: ٢٠ إمبابة .

الإهــداء

إلى كل من أحسن الظن بى يوما ما
وإلى قرة عينى مــى وأحمد

الأصولية
والعنف ... والإرهاب

١ - د . رفعت السعيد
٢ - المستشار مأمون الهضيبى
٣ - د . أسامة الغزالى حرب
٤ - د . رفعت سيد أحمد
٥ - د . أحمد الصاوى
٦ - مجدى أحمد حسين
٧ - نجاد البرعى المحامى
٨ - منتصر الزيات المحامى
٩ - د . سعد الدين إبراهيم
١٠ - د . عصام العريان
١١ - فهمى هويدى
١٢ - أحمد شرف
١٣ - حسين عبد الرازق
١٤ - الحمزة دعبس المحامى
١٥ - د . عبد الصبور شاهين
١٦ - د . محمد أبو الإسعاد
١٧ - د . محمد سليم العوا
١٨ - السفير حسين أحمد أمين
١٩ - محمود أمين العالم
٢٠ - د . محمد عمارة
٢١ - د . إبراهيم البيومى غانم
٢٢ - أحمد الجمال
٢٣ - د . أحمد عبد الرحمن
٢٤ - د . إسماعيل صبرى عبد الله
٢٥ - الشيخ عبد الله السماوى
٢٦ - المستشار طارق البشرى
٢٧ - خليل عبد الكريم المحامى
٢٨ - د . صلاح الدسوقى
٢٩ - د . صلاح عبد الكريم
٣٠ - د . ضياء رشوان
٣١ - د . عاطف أحمد
٣٢ - عبد العال الباقورى
٣٣ - عبد الغفار شكر
٣٤ - عبد المنعم سليم جبارة
٣٥ - د . عبد الوهاب المسيرى
٣٦ - د . عمرو الشوبكى
٣٧ - فريدة النقاش
٣٨ - د . كمال السعيد حبيب
٣٩ - د . محمد السيد حبيب
٤٠ - محمد سيد أحمد
٤١ - م . محمد شعبان الموجى
٤٢ - مختار نوح المحامى
٤٣ - د . منى أبو سنه
٤٤ - د . هدى زكريا

تقديم : د . محمد عصفور

عصام عامر

مدخـل

كنت خلال حواراتى وتحقيقاتى الصحفية حول تيار الإسلام السياسى أقف مندهشا أمام هذا الحجم الواسع من الخلاف حوله . . فالحوارات والتحقيقات كانت تعكس «بونًا واسعًا» فى رؤية التيارات المختلفة له . . إضافة إلى رؤية التيار لنفسه والتى تختلف بالطبع عن رؤية الآخرين له . . وهذا «البون الواسع» من الخلاف عكس نفسه فى عناوين عديدة لهذه الظاهرة منها «الأصولية الإسلامية» و «التأسلم السياسى» و «التشدد الأصولى» و «توظيف الدين فى السياسة» و «المد الأصولى» . . وبالطبع كان لكل مصطلح دلالته ومنطلقه الخاص به .

وعكس «الخلاف» نفسه أيضا فى عشرات الخلافات التفصيلية حول علاقة التيار بالعنف والإرهاب ، وقدرته على العمل الجماعى ، وقدرته على الفوز بشرعية التعبير عن الإسلام ، وخطورته على بنية المجتمع المدنى والتعددية السياسية والثقافية والدينية ، وفى مدى تقبل الجماعى للفكر الدينى بشكل عام والأصولية الإسلامية بشكل خاص .

وكنت أتساءل : هل هذا الحجم من الخلاف طبيعى ، أم أنه ناتج من حالة «حوار الصمت» الذى يمارسه كل فصيل على الآخر ؟ وماذا إذا التقت الفصائل السياسية المختلفة حول حالة «حوار حقيقى» ، هل ستضيق الهوة أم سيظل الخلاف بحجمه وطبيعته ؟

ولأن الإجابة بالقطع ليست واردة فلم يكن أمامى إلا محاولة خلق حالة مواتية للحوار . . . بدأتها بحصر المحاور الرئيسية للخلاف ووجدتها سبعة محاور رئيسية وهى : -

أولا : أسباب المد الأصولى .

ثانيا : مدى علاقة الحركة الإسلامية بظاهرتى العنف والإرهاب .

ثالثا : مدى قدرة الأصوليين على الفوز بشرعية التعبير عن الإسلام ، ومدى حقهم فى هذا الطرح .

رابعا : مدى قدرة الأصوليين على العمل الجماعى .

خامسا : مدى خطورة التيار الإسلامى على المجتمع المدنى وآلياته المختلفة .

سادسًا : مدى مناقضة الدعوة لتطبيق الشريعة للتعددية السياسية والثقافية والدينية .

سابعا : مدى تقبل الجماهير لأطروحات التيار الأصولى .

ثم أخذت هذه الإشكاليات السبع وتحاورت فيها مع (٣٠) شخصية مختارة تعبر عن مجمل التيارات السياسية الفاعلة فى المجتمع المصرى . .

وتعبر أيضا عن التمايزات المختلفة داخل كل تيار على حدة . . وهم :

١ - الدكتور رفعت السعيد : الأمين العام لحزب التجمع والشديد العداء للتيار الأصولى .

٢ - المستشار مأمون الهضيبى : نائب المرشد العام للإخوان المسلمين والمتحدث الرسمى باسم الجماعة .

٣ - الدكتور أسامة الغزالى حرب : رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية .

٤ - الدكتور رفعت سيد أحمد : الباحث الإسلامى ومدير تحرير مجلة «منبر الشرق»

٥ - الدكتور أحمد الصاوى : عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى . . والأستاذ بكلية الآثار جامعة القاهرة .

٦ - مجدى أحمد حسين : الأمين العام المساعد لحزب العمل . . ورئيس تحرير جريدة الشعب لسان حال الحزب .

٧ - نجاد البرعى المحامى : الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

٨ - منتصر الزيات المحامى : خبير حقوق الإنسان . . ومحامى الجماعات الإسلامية المعروف .

٩ - د . سعد الدين إبراهيم : أستاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية . .

١٠ - د . عصام العريان : الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء . . وقطب إخوانى نشط .

١١ - فهمى هويدى : الكاتب الصحفى بجريدة الأهرام . . والمعبر بنشاط عن أطروحات التيار الإسلامى .

١٢ - أحمد شرف : المتحدث باسم الشيوعيين المصريين .

١٣ - حسين عبد الرازق : الأمين العام المساعد للشئون السياسية بحزب التجمع ورئيس تحرير مجلة اليسار .

١٤ - الحمزة دعبس المحامى : نائب رئيس حزب الأحرار .

١٥ - د . عبد الصبور شاهين : خطيب جامع عمرو بن العاص أهم معاقل التيار الإسلامى والأستاذ بجامعة القاهرة .

١٦ - د . محمد أبو الإسعاد : أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة المنيا .

١٧ - د . محمد سليم العوا : أبرز مفكرى التيار الإسلامى .

١٨ - السفير حسين أحمد أمين : الكاتب المعروف . . وسفير مصر السابق بالجزائر .

١٩ - محمود أمين العالم : المفكر الماركسى المعروف ورئيس تحرير مجلة قضايا فكرية .

٢٠ - د . محمد عمارة : المفكر الإسلامى المعروف .

هذا وقد ألزمت نفسى فى «الحوار» ألا تتغير صيغة «الأسئلة» إلا فى أضيق نطاق كاستيضاح شىء أو التأكيد على معنى فى الحوار . . وبأن أعطى فرصة متساوية وعادلة للجميع . . وذلك بغرض المشاركة الكاملة فى فهم ظاهرة من أخطر الظواهر . . وقضية تمثل فى رأيى قضية القرن القادم الذى أراه قرن الصراعات الأصولية سواء كانت أصولية إسلامية أو مسيحية ، وقبلهما بالطبع الأصولية اليهودية التى استطاعت أن تقيم دولة هى بكل المقاييس والمعايير «دولة أصولية» من ألفها إلى يائها .

ووجدت أنه من قبيل التيسير على القارئ ومساعدته فى المقارنة والاستقراء أن أعرض هذه الحوارات فى سبع فصول رئيسية ، كل فصل منها يعالج محورًا من محاور الخلاف التى سبق الحديث عنها . .

ثم دعوت مختلف المفكرين والسياسيين المشهود لهم بالاهتمام والاجتهاد والأمانة العلمية والعمل مع الحركة الإسلامية أو ضدها للتعقيب على ما طرح فى هذه «الحوارات» من آراء وقضايا . . وأشهد أن مساهمة كل من اتصلت بهم

ومعاونتهم لى كانت تفوق الوصف . . فلم يضن أحد منهم بجهده وعلمه وكلمته فى هذا الموضوع الهام . . وهذا جعلنى أقف عاجزًا أمام تخطيط هذا الجزء . . فالتعقيبات كثيرة وهامة ، وكل منها يطرح وجهة نظر يجب الوقوف عندها . . وقد كنت أتمنى أن أعرضها جميعًا . . ولكن ذلك كان سيجعل حجم الكتاب يفوق قدرة الناشر على طبعه وتحمل تكاليفه ، والقارئ الكريم على دفع ثمن الغلاف . . ولذلك اكتفيت وكلى أسف بخمسة وعشرين تعقيبًا لخيرة مفكرينا المصريين وهم حسب الترتيب الأبجدى :

د . إبراهيم البيومى غانم ، أ . أحمد الجمال ، د . أحمد عبد الرحمن ، د . إسماعيل صبرى عبد الله ، الشيخ عبد الله السماوى ، المستشار طارق البشرى ، أ . خليل عبد الكريم المحامى ، د . صلاح الدين الدسوقى ، د . صلاح عبد الكريم ، د . ضياء رشوان ، د . عاطف أحمد ، أ . عبد العال الباقورى ، أ . عبد الغفار شكر . أ . عبد المنعم سليم جبارة ، د . عبد الوهاب المسيرى ، أ . عمرو الشوبكى ، أ . فريدة النقاش ، د . كمال السعيد حبيب ، د . محمد السيد حبيب ، أ . محمد سيد أحمد ، م . محمد شعبان الموجى ، أ . مختار نوح المحامى ، د . منى أبو سنة ، د . هدى زكريا .

وأنا إذ قررت ذلك أقدم عظيم اعتذارى لكل من اهتم بهذا الجهد المتواضع واختصنى برأيه ولم أنشره . . فحرصى على طرح كل الآراء كان يفوق أى حرص آخر ، لكن للضرورة والتكاليف «أحكام لا يستطيع المرء إزاءها سوى الاعتذار والامتنان العظيم» .

ولا يسعنى أخيرا سوى أن أنوه بمفاجأة الدكتور محمد عصفور الذى اقتطع جزءاً من وقته الثمين ليكتب مقدمة هذا العمل . . وهى المفاجأة التى علمتنى أن حب الوطن والاهتمام بقضاياه «أمانة» ، وعلمتنى أيضا أن «الأبوة» فى أدق معانيها «رسالة» .

وبمقدمة د . عصفور اكتمل هذا العمل الذى أرجو أن يتقبله منى الجميع قبولاً حسنا ويغفروا لى ما قصرت فيه .

عصام عامر

مقدمــــة
بقلم الدكتور / محمد عصفور

كنت أعتزم - عند كتابة هذه المقدمة - أن أقصر تعليقى على إبراز حقائق المحاور التى تدور حولها ظاهرة الحركات السياسية الأصولية . . انطلاقا من تحول الدين - فى كثير من الدول - إلى مصدر من مصادر التحرر من الاستعمار والاستبداد والظلم الاجتماعى . .

وإذا كانت ثمة ظروف تدعو إلى تفجير ظاهرة الأصولية السياسية فإنه قد يغيب عن كثيرين أن الصلة الوثيقة بين الدين والسياسة صلة قديمة إذا كان قد بدا أنها قد وهنت بعد قيام الدولة الحديثة وانتهاء عهد الإقطاع ، ولهذا السبب فإنه بمجرد إخفاق الدولة العلمانية فى تحقيق الوعود التى أعطتها ، واتهمت الحكومات الدينية بالعجز أو الفشل فى إنجازها ، برز الدين السياسى كمشروع تحريرى ليس فقط فى مواجهة الاستعمار وإنما كذلك فى مواجهة الاستبداد والظلم الوطنيين ، غير أن الاستعمار والطغيان حرصا على تشويه أية حركة لبعث الدين السياسى ولهذا السبب شنا حربا شعواء ضد الحركات الأصولية وقد تجسدت هذه الحرب فى الصور الآتية :

* أول هذه الصور وأخطرها - تلك الأصولية التى تسخرها الإمبريالية لتنفيذ مشروعاتها الاستعمارية والاستغلالية . وفى مقدمة هذه الأصوليات :

الأصولية الصهيونية - فهى بدون شك - مشروع استعمارى ذا أصول تاريخية قديمة تضرب بجذورها فى تربة الاستعمار الأوربى التقليدى . وهذه الأصولية وإن ادعت أنها تجسيد للدين اليهودى إلا أنها فى الحقيقة تعبير عن الاتجاهات الوثنية والعنصرية التى شوهت الشريعة اليهودية ، وتولدت عن حقد شديد على البشرية كلها بسبب ما تعرض له اليهود من اضطهاد سببه العزلة التى فرضها اليهود على أنفسهم فى الدول التى آوتهم ، وسببته كذلك النزعات المادية المتطرفة التى تسيدت النشاط الربوى الذى تسيد بدوره على اقتصاديات عديد من الدول .

* ولا يقل خطرًا عن الأصولية الصهيونية الإسرائيلية ، الأصولية المسيحية

الأمريكية ، والتى تمثل النزعة الرأسمالية المتطرفة والتى توظف المسيحية ليس فقط لزرع الكيان الإسرائيلى فى أرض عربية (تحقيقا لنبوءات توراتية) وإنما توظف المسيحية لمهمة عالمية أخطر وهى نشر ما أسمى بحق الإمبريالية المسيحية الرأسمالية !

* غير أن حرب الاستعمار والإمبريالية المعلنة ضد الحركات الأصولية لا تقتصر على توظيف الدين وتشويهه بخلق أصوليات عنصرية ورأسمالية ، وإنما تنصرف الجهود إلى محاربة الحركات الأصولية الإسلامية بوجه خاص ، سواء بإعلان الحرب عليها من جانب نظم الحكم الوطنية العلمانية ، أو بزرع الحكومات أو تشجيع الانقلابات العسكرية لافتعال الصراع الشديد بين «الخوذة والعمامة» ! والتنكيل الشديد بأى تيار إسلامى واتهامه بالإرهاب المادى أو المعنوى . .

غير أنه بجانب هذه الحرب المعلنة من جانب نظم الحكم الوطنية جهادًا ضد التيارات الإسلامية ، هناك حرب أخطر لأنها حرب خفية تقوم بها أجهزة المخابرات الأمريكية والأوربية وذلك من خلال اختراق حركات الإسلام السياسى إما لتوجيهها أو احتوائها تمهيدًا لتلويثها أو تشويه سمعتها بما ترتكبه أجهزة المخابرات من جرائم إرهابية ونسبتها إلى بعض الحركات الأصولية . . وقد يتم هذا التلويث بإظهار التعاون مع أكبر رموز هذه الحركات على نحو يوحى بأن الإمبريالية قد تمكنت من اصطناع هذه الرموز بما يؤدى إلى حرق الحركة بكاملها ، بعد أن يتهم أهم رموزها بالعمالة !

الاتهام بالعمالة !

لقد اضطررت إلى أن أبدأ بهذه المقدمة لكى أناقش بطريقة موضوعية ومحايدة هذا الاتهام بالعمالة (حتى لو كان اتهامًا مقنعاً أو مبطنًا) الذى يوجه إلى الحركات الأصولية الإسلامية :

** فلقد أفزعنى حقا رأى الأستاذة فريدة النقاش تحت عنوان (الإسلام السياسى جزء من الإمبريالية العالمية) والذى تقول فيه : (أنا أتفق مع الرأى الذى جاء عرضًا فى الحوار مع الأستاذ أحمد شرف : أن استراتيجية جماعات الإسلام السياسى بكل فرقها هى جزء من استراتيجية الإمبريالية العالمية سواء كانت هذه العلاقة وليدة تنسيق وتعاون لايندر أن تقوم عليه الشواهد القوية ، أم لأنها علاقة موضوعية من حيث كونهما يشتركان فى الهدف نفسه ، وهو إغلاق الطريق أمام

التطور الديمقراطى السلمى لهذه المجتمعات ، التطور الذى يستهدف بناء أنظمة علمانية تقوم على العدالة الاجتماعية ، وتفتح الآفاق لتغيير الواقع إلى الأفضل ، ولكل من الإمبريالية العالمية وحليفتها الصهيونية مصلحة أكيدة فى تدهور هذه المجتمعات ، وهو ما تسهم فيه حركات الإسلام السياسى ، بنصيب نلمسه جميعًا . وإن كانت ترفع أحيانًا شعارات براقة معادية للإمبريالية) .

بل إن الكاتبة تتهم أكبر فصائل الإسلام السياسى بأنها نبت زرع فى الأرض البترولية فهى تقول : (ويصب الإسلام السياسى موضوعيًا فى خطة بلدان النفط والمراكز الرأسمالية الكبرى فى العالم اللتى كانت استراتيجيتها قد قامت على إغراق العالم فى الدين !! منذ الخمسينيات بعد أن أفزعتها مرحلة المد اليسارى الواسع وحركات الشباب الثورية فى كل من أوربا وأمريكا ، ونهوض حركة التحرر الوطنى التى ألحقت هزائم حقيقية بالاستعمار) .

وترد الكاتبة ذلك إلى أنه أثر من الهجرة إلى دول النفط نتيجة هزيمة ٦٧ المشينة فتقول : (إن نشطاء الحركات الإسلامية والاجتماعية طيلة هذا القرن ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة التى كونت ثرواتها الصغيرة من الهجرة لبلدان النفط ، لأنها هاجرت عقب هزيمة قاسية سنة ١٩٦٧ وأخذت من ذلك الحين تسافر وتعود ، فقد تأثرت سلبًا بثقافة النفط الذى تمركز فى المعاقل الرجعية والمحافظة ، وكانت هذه المعاقل مراكز للثورة المضادة للناصرية التى أفزعت حكام السعودية على نحو خاص . وبالطبع كانت الثروة التى راكمها بعض قادة الإخوان المسلمين - الذين هربوا من الاضطهاد الناصرى - إلى السعودية هى الأساس الذى قامت عليه الحركة وتوسعت بعد ذلك) .

ولا تكتفى الكاتبة بالقول أن الثراء الملعون للإخوان مصدره الأساسى الدول العربية النفطية بل هى تأخذ بما تدعيه أجهزة الأمن أن إيران تقوم بتمويل بعض حركات الإسلام السياسى ، فهى تقول : (وإذا صح !! ما تقوله أجهزة الأمن من تمويل إيران للجماعات الراديكالية الصغيرة ، فإن عنصر المال النفطى يلعب دورًا رئيسيًا فى نمو هذه الجماعات ، بل إن الطريقة التى ينشئون بها مؤسساتهم الاقتصادية باتساع ووفرة وتنوع - تجزم بأنهم مموّلون تمويلاً ضخما للغاية لا تستطيع أن تجاريه إلا حكومة !! فما بالنا بالقوى اليسارية مهما كان برنامجها صحيحًا ومعبرًا عن حاجات الشعب .

اتهام مبطن بالعمالة !

وإذا كان بعض ممثلى التيار الشيوعى يتهمون حركات الإسلام السياسى بأنها بكل فروعها جزء من استراتيجية الإمبريالية العالمية ، فإن تيارًا قريبًا من ذلك يتهم هذه الحركات بأنها عميلة للإمبريالية الأمريكية أو بالأقل لا ترى ضيرا فى التعاون معها ! ولا يسلم هذا التيار إطلاقًا بأن الأمر هو أمر اختراق أو حرب خفية ضد هذه التيارات الإسلامية وتشويهها ، وفقا لخطة شريرة تهدف إلى الهيمنة الأمريكية الكاملة على دول العالم الثالث التى تحتمى فيها الأصولية أو تنشط على نحو يهدد الأهداف والمصالح الإمبريالية .

فلقد نشرت مجلة روز اليوسف فى عدد ٥ ديسمبر ٩٤ مقالاً للأستاذ عادل حمودة يقول فيه : (فى الأسبوع الماضى احترقت - على مائدة البوكر الأمريكية - ورقة عمر عبد الرحمن . . وبرزت ورقة أنور هدام . وعمر عبد الرحمن هو «الأب الروحى» للمتطرفين فى مصر الذى وصف بأنه خومينى مصر . والبديل القادم لحكمها ، وبعد نقله إلى إحدى مستشفيات نيويورك كان فى حالة غضب من الذين استعملوه حتى احترق ، ونفخوا فى صورته حتى انفجر . (. . أما أنور هدام فهو ممثل جبهة الإنقاذ الجزائرية فى الولايات المتحدة ، وهو يقيم فى نيويورك بهذه الصفة ، بعد أن وافقت واشنطون على فتح مكتب رسمى للجبهة فى سبتمبر الماضى بدعوى التحفيز للعلاقات المستقبلية بين الدول الإسلامية والولايات المتحدة . وقد لقى هدام - على حد قول مجلة نوفيل أو بزيرفاتور الفرنسية - جرعات كبيرة من الدعم والشرعية من إدارة الرئيس كلينتون التى رفضت طلب وزير الداخلية الفرنسى بطرده من الولايات المتحدة) .

وتعليقًا على احتضان أمريكا لأنور هدام «بوصفه البديل الأمريكى القادم فى الجزائر» يقول عادل حمودة : (إنها لعبة البوكر التى تلعبها الإدارة الأمريكية بالكروت الإسلامية . . ومع أن البوكر حرام . . فإن التيار الإسلامى من المحيط إلى المحيط لا يعترض !! . . فالذى يلعب الولايات المتحدة . . وهم مستعدون للتحالف معها . . والتنازل ولو مؤقتا عن اللقب الذى منحوه لها وهو «الشيطان الأكبر» !) .

البداية كانت التجسس

وربما كان من أهم الأخطاء التى تضمنها مقال عادل حمودة هو ربط التجسس

على كافة دول العالم - بما فيها الدول الصديقة - بما تدعيه أمريكا وأصدقاؤها - حتى الآن - «إن الثورة الإيرانية كانت مفاجأة» ، حيث يقول : إن عقدة إيران عند المخابرات الأمريكية هى أنها أخطأت عند ما لم تضع فى حسابها أن المشاعر الدينية يمكن أن تكون أشد من القوة العسكرية . . ولا تقل عقدة المخابرات الأمريكية هذه فى شدتها من عقدة البنتاجون فى فيتنام ، والمظهر الخارجى لهذه العقدة هو قيام المخابرات الأمريكية بالتجسس حتى على الدول الصديقة . إنها لم تعد تثق فى أحد . . وحسب قول مديرها وقتئذ : إننا نحتاج إلى معلومات عن الأصدقاء وعن الأعداء . ولو كان التجسس على الأصدقاء عملاً ثقيلاً إلا أنه ضرورة . . فالمفاجأة من الصديق صعبة لأنها غير متوقعة ، وكانت أول دولة «صديقة» مارست فيها المخابرات الأمريكية عقدتها الإيرانية هى مصر - السادات . . وأمدت نظامها بمعدات متطورة ، وخبرات بشرية ، تحميه من الانقلاب . . وزرعت فى الأماكن الحساسة أجهزة «تصنت» لجميع أكبر قدر من المعلومات السرية) .

وليس صحيحا أن التجسس على الأصدقاء . أمر استحدثته أو ولدته الثورة الإيرانية ، فمهام السفارات الأمريكية فى جميع أنحاء العالم تتصدرها مهمة التجسس سواء على الأعداء أو الأصدقاء .

وللتجسس على الأصدقاء وظيفتان :

١ - الوظيفة الأولى مراقبة التزام الحاكم الصديق بتنفيذ المخطط الأمريكى بدقة .

٢ - أما الوظيفة الثانية فهى توقى أى نقلاب أو تمرد على الحاكم الصديق إذا رأت أمريكا ضرورة استمراره ، والإعداد للانقلاب إذا وجدت أمريكا أن مصلحتها لا تتحقق إلا بعزله . ويدخل فى هذا الإعداد كشف العورات ، واختلاق الإشاعات ، وزراعة الفتن !

وبالنسبة لحركات الإسلام السياسى بالذات كانت بداية رقابتها التجسس بينما كانت الخطوة التالية هى اختراقها ، فمنذ أن كان بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى - قام بتكليف المخابرات : بتحضير دراسة شاملة حول الحركات الإسلامية فى جميع أنحاء العالم العربى ، وتعتمد المخابرات فى هذه الدراسة على مصادر بشرية تنتمى إلى هذه الحركات ، وذلك حتى تعرف الإدارة الأمريكية أفضل الأساليب للتعامل حتى لا تكرر مفاجأة الثورة الإسلامية فى إيران .

وتنفيذا لهذا التكليف بدأت المخابرات الأمريكية فى الاتصال بالجماعات الأصولية فى مصر تحت غطاء الأبحاث والدراسات وكان ذلك فى يناير سنة ١٩٧٩ . وقد قامت السفارة الأمريكية فى القاهرة بدراسة أرسلتها إلى وزارة الخارجية فى واشنطون بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٩ . وقبل ذلك بسنتين بذلت السفارة الأمريكية بالقاهرة جهودًا لإقامة حوار مع الجماعات الأصولية والتى أسمتها السفارة (بأنها اليمين الدينى المتشدد فى مصر) ، ولم تنقطع هذه الاتصالات . . وامتدت من الإخوان إلى الجهاد . . ومن عمر التلمسانى إلى عمر عبد الرحمن ، وقد وصلت هذه الإتصالات إلى الذروة عندما وجد رجال السفارة الأمريكية أن وزارة الداخلية برئاسة اللواء عبد الحليم موسى قد سعت للتفاوض مع المتطرفين وأبرزهم عبود الزمر ، والأصوليين وأبرزهم الشيخ الشعراوى ، وكادت أن تصل إلى اتفاق فى أمور بدت تنازلاً من الدولة عن كثير من صلاحيتها وسلطتها . . وأعطت هذه التنازلات مؤشرات للسفارة الأمريكية بأن الجماعات الإرهابية هى الأقوى . . واعترفت السفارة الأمريكية بذلك ولم تخفف من اتصالاتها بالمتطرفين إلا بعد إقالة عبد الحليم موسى ، ونجاح اللواء الألفى فى توجيه ضربات مؤلمة للإرهاب استردت بمقتضاها الدولة هيبتها . . والتقطت أنفاسها) .

وقد يتطور الأمر بالنسبة لبعض الحركات ، بالتظاهر باحتضان حركة ما ، وقد يبلغ هذا التطور حد تصور بعض المعلقين بأنه تحول حاد فى السياسة الخارجية الأمريكية . وإن كانت هذه المواقف تصور بأنها انقلابات ، ويفسر «د . عز الدين لاباش» (أستاذ العلوم السياسية فى جامعة سان جون) هذا التحول الحاد فى السياسة الأمريكية تجاه المنظمات الإسلامية : بإغراء المصالح الاقتصادية الأساسية . . مثل السيطرة على النفط والغاز . . وفتح أسواق جديدة . . وأيضا حماية حلفاء أمريكا فى المنطقة - مثل مصر - التى تلعب دورًا حيويّاً فى مفاوضات السلام مع إسرائيل . . ومثل المغرب التى ترتبط باتفاق أمنى مع الولايات المتحدة ويحظى عاهلها - الملك الحسن الثانى - بتعاطف من المجتمع اليهودى الأمريكى . ومقال عادل حمودة يكشف بعض الحقائق ولكنه لا يبرز أخطر الحقائق فى نظرى ، وهى حقيقة إملاء أمريكا لسياساتها المزدوجة إزاء حركات الإسلام السياسى ، فهى فى بعض الأحيان تتهاون مع هذه الحركات ، وفى أحيان أخرى تتشدد تشددا واضحًا وهو ما أفصح عنه د . عبد العظيم أنيس فى تعليقه على

ما يدعى أنه أزمة بين النظام وأمريكا (العربى ٥ ديسمبر ١٩٩٤) فهو ينفى أن تكون هناك أزمة حقيقية . فالولايات المتحدة باعتراف «جيم هوجلاند» صاحب المقال المشهور فى الواشنطون بوست والذى هاجم فيه بشدة نظام الحكم معبرا عن شعور أمريكى عارم باتساع قاعدة الفساد فى أجهزة الدولة وفى أوساط الحياة السياسية والاقتصادية المصرية . كما أن بعض المقالات المنشورة مؤخرا فى أمريكا قد تعرضت صراحة للفساد المالى فى مصر الذى يستفيد منه أتباع بعض المسئولين ومع ذلك يؤكد د . عبد العظيم أنيس أن العلاقات الجارية بين الطرفين الأمريكى والمصرى هى علاقات تحالف طويل المدى بين طرفين ، وأن الطرفين يشعران بضرورة التحالف :

* فأمريكا تدرك أنها فى أشد الحاجة إلى نظام مبارك لاعتبارات عديدة فى مقدمتها الدور الذى يلعبه فى ضرب المد الأصولى الإرهابى . كذلك الدور الذى لعبه - ولا يزال - فى تحقيق شكل من أشكال السلام الأمريكى بين إسرائيل ودول المواجهة مثل الأردن وسوريا ولبنان فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد قدمت مصر خدمات جليلة لواشنطون فى تنفيذ مشروع السلام الأمريكى بين إسرائيل والفلسطينيين وأنه لولا مصر لما وقع عرفات على اتفاق اوسلوا ، ولما ذهب بسلطته الوطنية إلى غزة .

* ومن الجانب الآخر (إن نظام مبارك هو الآخر فى أشد الحاجة إلى دعم الولايات المتحدة له اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا أمام تحديات داخلية وخارجية عديدة فى مقدمتها حقيقة تضاؤل شعبية النظام بسبب تنفيذه لسياسات التكيف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد الدولى . والدور الذى لعبته مصر فى حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى الخضوع الواسع للسياسات الأمريكية فى «سوق شرق أوسطية» أو غير ذلك ويوضح د . عبد العظيم أنيس أن نقطة الخلاف الأولى بين النظام وأمريكا تتعلق بالموقف من حركة الإسلام السياسى . ويقول : (إن جوهر الخلاف اليوم يتعلق بما تشعر به الدوائر الأمريكية من قلق على الأوضاع فى مصر على ضوء تآكل شعبية النظام خصوصًا على ضوء أحداث « الحرب الأهلية» فى الجزائر والطريق المسدود هناك . وخلال فترة الحوار الوطنى - الذى دعت إليه السلطة فى مصر . ورفضت الحكومة المصرية دعوة الإخوان المسلمين للاشتراك فيما أوضحت واشنطون فى جلاء أنها تحبذ اشتراك الإخوان المسلمين فى هذا الحوار . . وواشنطون تتصرف فى هذا الأمر بناء على خبرتها المريرة مع إيران عند ما أزاحت

الثورة الإسلامية الشاه عام ١٩٧٩ وأعلنت عداءها للولايات المتحدة نتيجة مواقفها المتعنتة من الثورة ، لذلك يميل العديد من المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية ودوائر الأمن القومى إلى سياسة احتواء «جناح معتدل» فى الحركة الأصولية والوصول إلى تفاهمات معه تحافظ على المصالح فى الشرق الأوسط . (وكثيرون فى واشنطون يعتقدون أن هذا ممكن) ، غير أننى أعتقد أن الموقف الأمريكى الحقيقى هو العداء المتطرف لأية حركة أصولية إسلامية . .

التنديد بالإهارب الأصولى والتفاوض معه !!

ذكرت «الاندبندنت» البريطانية - على لسان روبرت فيسك - أن القاهرة تتجاهل أن هناك أسبابًا داخلية تعزز الحركات الإرهابية - تحدث تقرير لمجلس الشورى بالتفصيل عن هذه العوامل الداخلية وأن على الحكومة أن تطبق محتوياته إذا كانت تسعى وراء حلول جدية . .

وكتب «دوجلاس ديفيز» - فى «الجير وزليم بوست» الإسرائيلية - أن المصادر السياسية الأوربية فى لندن تعرب عن شكوكها فى مدى التواطؤ الإيرانى فى العنف الذى هز مصر ، وتشعر هذه المصادر بالضيق بسبب فشل الحكم فى مصر فى إقامة حوار مع العناصر الدينية المتشددة المحلية ، الأمر الذى تعتقد هذه المصادر أنه ضرورى لإنهاء الأزمة .

ويعلق نبيل زكى على ذلك بقوله : «لو كان هذا الرأى قد صدر من أيه شخصية أو صحيفة أو دولة غير أمريكا وبريطانيا وإسرائيل . . لا يستحق التقدير كوجهة نظر لها احترامها . أما أن يصدر من دول تشن حملات ضارية ضد إيران وضد الحركات الأصولية الإسلامية فهو ما يتطلب التساؤل عن مغزى هذا الكلام . (الوفد) غير أنه ليس غريبا أن تخلق أمريكا مشكلة - أو ترتكب جريمة ثم تحمل مسئوليتها للمجنى عليه فهذا «روبرت فيسك» نفسه يعلن فى الاندبندانت البريطانية أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قامت بتجنيد عناصر من الشبان الذين توجهوا إلى بيشاور ، ويؤكد وجود اتصالات بين أمريكا والإخوان المسلمين ويرشحهم لمهمة سحق الجماعة الإسلامية إذا تولوا الحكم . . ورغم نفى السفارة الأمريكية فى القاهرة حدوث اتصال بدأ فى عام ١٩٩١ مع الجماعة الإسلامية بناء على طلب السفارة . إلا أن النفى يتركز على شىء واحد فعلاً هو أن «السفارة» هى التى سعت إلى مقابلة أعضاء الجماعة وقد أبدى جاك بيرك (المستشرق الفرنسى) عجبه من

الموقف الأمريكي فيقول : (ما يدعو للدهشة أيضا هو أن الولايات المتحدة تدين التطرف الذى تحاول وسائل إعلامية جاهدة إلصاقه بالإسلام ، وتأوى فى ذات الوقت المتطرفين فى أراضيها وتقدم لهم المساعدة فى كل مكان . . وإذا كان هذا تناقضًا أمريكيًا فالحق أنه ليس التناقض الوحيد ، جاك بيرك) حوار حول التطرف والأصولية فى الإسلام .

الاستغلال الأمريكي للحركات الإسلامية

إن استغلال أمريكا للدين أو توظيفه يتجلى فى أفظع صوره فى ظهور ما يسمى بالأفغان لقد اتهمت حكومات عديدة واشنطون بأنها ترعى أنشطة غير مشروعة تنطلق من بيشاور حيث كانت تعتبر أن التطرف الدينى يمكن أن يكون حليفًا مرحليًا لها فى محاربة الشيوعية والاتحاد السوفيتى . وقد أفادت واشنطون كثيرا من تورط الاتحاد السوفيتى فى الحرب الأفغانية حيث أرادت أن تحول أفغانستان إلى فيتنام أخرى تستنزف بها الاتحاد السوفيتى وتنهكه . وقد دافعت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن مساندة أمريكا لجماعات ورجال حرب العصابات فى باكستان لأنهم كانوا يقاومون الاحتلال السوفيتى لأفغانستان . . وقد تجاهلت الصحيفة أن القوات السوفيتية انسحبت من أفغانستان فى فبراير ١٩٨٩ ، وأن أجهزة المخابرات الأمريكية كانت تعلم أن أنشطة العرب الأفغان قد تحولت إلى إعلان الحرب على أنظمة الحكم فى بلادهم ، بل إن بعضهم اتخذ من قضية الجهاد فى أفغانستان مجرد شعار لإخفاء الهدف الحقيقى وهو العمل من أجل إسقاط أنظمة الحكم فى دول معينة . وقد اعترفت النيويورك تايمز أن العديد من هؤلاء العرب استمروا يستخدمون باكستان - ثم افغانستان - كقواعد لأعمال العنف ضد دول عربية منها مصر والجزائر والكويت . ولا أحد يعرف كم عدد الذين قرروا البقاء فى بيشاور أو كم عدد الذين تورطوا منهم فى أنشطة ضد حكومات عربية وذلك أن بعضهم لا علاقة له بأى نشاط إرهابى وقد توجهوا إلى هناك لأسباب تتعلق بمساعدة الأفغان فقط) . لكن الأرقام الرسمية فى وزارة الداخلية الباكستانية تشير إلى وجودحوالى ستة آلاف عربى وصلوا إلى هناك بين عامى ١٩٨٧و ١٩٩٣ منهم ٢٦٠٠ مازالوا موجودين .

توظيف كافة الأطراف

إن قصة أمريكا مع الأصوليين قصة مثيرة وإن كانت لا تعدو أن تكون تكرارًا لموقف أمريكا التقليدى فيما يبدو ظاهريًا وكأنة ازدواج منافق للمواقف ! ولكنه فى

الواقع تطبيق أمين لفلسفة أمريكية متميزة هى فلسفة الزرائع (البراجماتيزم) التى لا تعترف من السياسات إلا ما كان منها نافعًا أو مجديًا أو محققًا للمصالح بغض النظر عن تطابقه أو تنافره مع أية قيمة خلقية أو مثالية . فأمريكا لا تتردد فى أن تقم أو تساند نظامًا وأن تخلق فى نفس الوقت جماعة منشقة تعاديه وتحاربه . وهى تتخلى فى أى وقت عن أخلص أصدقائها أو عملائها . . بل وتحاربه وتغتاله عند اللزوم . وربما كانت قصة أمريكا مع الأصوليين مثلاً نموذجًا لهذه الفلسفة ! فقد زار د . حسن الترابى أمريكا وسمحت له بأن ينتقل فى ولايتها (رغم أنه زعيم الجبهة الإسلامية فى السودان والتى صنفت بأنها إرهابية) . كذلك حصل الشيخ عمر عبد الرحمن على إذن إقامة مع أنه كان أحد المتهمين بالتحريض على اغتيال السادات وغيره ، وكان متهما بالتحريض على ضرب السياحة فى مصر ، وأخيرا نسف المركز التجارى - وقد أثارت هذه الزيارات والجولات شكوك المعلقين السياسيين ، حتى أن بعضهم اتهم أمريكا بأنها تطارد الأصوليين اليوم بعد أن كانت تحالفت معهم واستغلتهم !! غير أن معلقين آخرين أكدوا أن سياسة أمريكا الخارجية تحرص على أن تستغل جميع الأطراف فى أى دولة تريد الهيمنة عليها ، فهى تتعامل مع الحكام وتتعامل بنفس القدر من الاهتمام مع زعماء المعارضة حتى لو كانوا متطرفين . . وهذا هو ما يفسر تصرفات تبدو غريبة أو شاذة ! وما اقتصر الأمر على من تعتبرهم أمريكا وإسرائيل زعماء الجماعات الأصولية ، وإنما تجاوزه إلى جماعة حماس التى انتهى بها الأمر إلى أن تدرج أو تصنف فى قائمة الجماعات الإرهابية! رغم أن أمريكا كانت تتفاوض معها فى الوقت الذى رفضت إعادة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى! وقد اعتبرت المنظمة الاتصال المباشر بين حماس وبين أمريكا والمستشار السياسى بالسفارة الأمريكية بالأردن ، حركة التفاف حول المنظمة بل إن بعض المعلقين يرون تنافسًا بين حماس والمنظمة على ود أمريكا . . وكان حرص حماس الشديد أنها كانت طوال أشهر الاتصالات بأمريكا ، كانت تقذف واشنطون بكل أنواع الاتهامات ، حتى إذا هتكت سرية هذه الاتصلات (بإعلان مفاجئ بقطعها) تُطالب حماس بتفسير على العلاقة السرية التى قامت ! ويعلق الياس حرفوش بسخرية (إن واشنطون كالغانية المتمتعة بالتنافس على مفاتنها وتفتح الباب أمام أى عشيق محتمل! وهى تتدلل على فتح متشددة فى شروط إعادة الاتصال ، وتنبذ حماس بعد أن استنفذت أغراضها منها وفضحتها !! (المجلة ١٠/ ١٦ مارس) .

التخوف الأمريكي من الحركات الإسلامية

ويقول بعض المفكرين أن الغرب ذاكرته قوية لن تنسى أن مقدمات كهذه التى يشهدها العالم الإسلامى الآن ، سبقت قبل خمسة قرون تكوين قوة إسلامية عالمية هى الدولة العثمانية . ومن ثم يقترح هؤلاء أن ما يمارسه الغرب من «تنقيب» هستيرى وراء الإسلامية والإسلام السياسى هو محاولة لوأد هذه المقدمات فى مهدها .

وقد أفصح (مارتين كرامر) فى كتيبه «الإسلام السياسى» عن ذات المخاوف التى نبه إليها من قبل المؤرخ الأوربى «جيبون» عندما حذر الغرب المسيحى من أمان ظاهرى حققه قهر أوربا للمسلمين ، ففى عبارات هذا المؤرخ أنه (لا يجوز أن يغوينا هذا الأمان الظاهرى بأن ننسى الأعداء الجدد ، ومخاطر غير معروفة قد تنشأ بطريقة ممكنة من شعب ما مغمور أو خفى يندر أن يكون مرئيا فى خريطة العالم ! آية ذلك أن العرب أو الغزاة البدو الذين اتسعت فتوحاتهم من الهند حتى أسبانيا كانوا يعيشون فى هوان الفقر والمهانة ، إلى أن نفخ «محمد» فى هذه الأجسام المتوحشة روح الحماس!!) ويؤكد العقاد هو الآخر أن ما يخشاه الغرب وما حذر منه كتابه أن يعيد التاريخ نفسه وأن يأتى الخطر من مكان لم يحسب حسابه أبدا (فلم يأت الخطر على الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية من مكان تتوقعان خطره إحداهما أو كلتاهما ، بل جاء من المكان الذى هان شأنه حتى لم يحسب له حساب ، فقد جاءت القوة التى هزمت الدولتين فى وقت واحد من وراء الرمال أو قل من وراء المجهول أو من وراء الغيب) . ولذلك اختتم «كرامر» دراسته بنصيحة المخابرات المركزية برقابة الحركات الإسلامية واختراقها والتسلل إلى الدول الإسلامية المستقلة (لأننا لا نستطيع أن نتدخل فى شئونها صراحة !! ومع ذلك فإننا وإن كنا لا نستطيع أن نمنع هبوب العواصف ، فربما نستطيع أن نزود أنفسنا بمأوى فى الجو المتقلب) . وهذا المأوى الآن هو ترسانة إسرائيل النووية !!

فرصة إسرائيل الذهبية فى مهاجمة الإسلام

ولن نبالغ إذا نحن أكدنا أن الهجوم على الإسلام والعالم الإسلامى كان فرصة ذهبية كانت تتشوق إليها إسرائيل لتنفيذ أحلامها المجنونة . . أو بالأدق مشروع الهيمنة العالمية التى تحدثت عنه وبشرت به وذكرت تفاصيله «بروتوكولات حكماء

صهيون» . . وبغض النظر عن حقيقة أو اصطناع البرتوكولات . . فإن الهيمنة اليهودية على أمريكا وقادتها دفعت الكثيرين إلى الادعاء بأن إسرائيل ليست ولاية أمريكية ، بل على النقيض من ذلك فإن أمريكا كلها لا تعدو أن تكون امتداداً عصرياً لإسرائيل التاريخية! بأصالتها وقداستها! وقد استدل هؤلاء المعلقون بالدعم الأمريكى غير المحدود للتوسع الإسرائيلى ابتداء من اقتطاع جزء من فلسطين وإقامة إسرائيل عليه ، وتلى ذلك تزويدها بالعسكر والسلاح والمال للتوسع . . والهدف الأول : إسرائيل الكبرى . . وفى تعبير فقيد مصر العزيز د . جمال حمدان : إن الصهيونية هى بلا مبالغة أو مزايدة أكبر خطر وتحد يواجهه العالم الإسلامى المعاصر ، تماما كما يواجهه العالم : أكبر من صليبيات العصور الوسطى ، وأكبر من كل موجه الاستعمار الأوربى الحديث التى غطته فى القرن التاسع عشر والذى لم يتعد على اتساعه حدود الأغراض السياسية أو الاستراتيجية أو الاستغلالية) . . فالتهديد الصهيونى لا يقتصر على العالم العربى وحده ، وإنما يمتد إلى العالم الإسلامى أيضا وضمنا ، وإن حرق اليهود الإجرامى للمسجد الأقصى ليس إلا رمزا ومؤشرا لما ينتظر العالم الإسلامى جميعًا . . فإسرائيل الكبرى لا تستهدف الأرض المقدسة فى فلسطين فحسب ، وإنما تستهدف نصف المشرق العربى بالتقريب ، ويضم كل أرض الإسلام المقدسة بل وكل دائرة الرسالات ، ويرادف قلب العالم العربى ، وفى الوقت نفسه صُرَّة العالم الإسلامى) فالاستعمار التوسعى الأخطبوطى الصهيونى إن يكن سرطان العالم العربى ، فهو جذام العالم الإسلامى فى الوقت نفسه) . وها هى أمريكا وإسرائيل قد هيأتا الجو للانقضاض الغادر على العالمين العربى والإسلامى وراء الشعار الجديد وهو «الإرهاب الأصولى» وكأنما تنحصر الأصولية وما يقترن بها من تطرف فى الإسلام وحده وليست ظاهرة عالمية تشمل كافة الأديان سماوية وغير سماوية! بينما الصهيونية فى طبيعتها الدينية المتعصبة يهودية تهويدية متعصبة ، تبعث أو تفرق صليبيات العصور الوسطى لأنها تجمع بين أسوا ما فى الصليبيات من تعصب ، وشر ما فى المغوليات الوثنية من تخريب وبربرية) .

إسرائيل تحارب الأصولية الإسلامية !

وكان محمد سيد أحمد (الأهالى ٨ إبريل) موفقا غاية التوفيق فى التعليق على تصريح الرئيس الإسرائيل حاييم هيرتزوج الذى أكد أن إسرائيل لم ولن تفقد أبدًا

دورها الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط ، فبينما كانت رسالتها قبل انهيار الاتحاد السوفيتى التصدى للشيوعية ، فإنه بعد زوال إمبراطورية الشر (كما عبر ريجان) تكون رسالة إسرائيل التصدى للأصولية الإسلامية ! وربما فات (محمد سيد أحمد) أن إسرائيل لا تقوم بدور جديد من جميع الوجوه ، ذلك أن التلاعب بالأديان . وإثارة الصراعات الدينية والطائفية كان أسلوب إسرائيل الأساسى فى المنطقة العربية - ولكن الجديد فى الدور هو ما أشار إليه الكاتب بأن إسرائيل تسعى إلى استقطاب الدول العربية بحيث تكون مواجهة الأصولية عربيا - إسرائيليا مشتركًا !! وفى تعبير الكاتب «إن هذه المواجهة لا تحمل بالضرورة معنى مناصبة العداء للأنظمة العربية استنادا إلى أن هناك عدوا جديدا لإسرائيل وللأنظمة العربية معًا - بالذات للأنظمة العربية المعتدلة - هو التيار الأصولى السفلى المتطرف . . وهو بهذا يحرج الأنظمة - العربية المعتدلة ، ولكنه فى الوقت ذاته ينبهها إلى أن هناك مصلحة مشتركة ليس بوسعها غض النظر عنها ، وبذلك تعمق إسرائيل أوجه الصدع داخل المجتمعات العربية ، وبالذات بين الحكام العرب الحريصين على البحث عن صيغة سلام يرونها ضرورية مسايرة لتغييرات العصر ، وبين جماهير عربية وإسلامية غفيرة لا ترى فرصة متاحة لإبرام سلام منصف) لكن الأمر يتجاوز كثيرا تحقيق مشروع سلام عادل وشريف فى المنطقة العربية تحققه نظم حكم عربية ديمقراطية حقيقية ، ذلك أن الغرب بوجه عام (وأمريكا بصفة خاصة) ترى من حقها فرض الوصاية على الدول العربية والإسلامية ، حيث ترى فى حركات الإسلام السياسى أصولية إرهابية تهدد البشرية ، فلا بد وأن تطارد وتحارب وتصفّى بأيدى الحكام الوطنيين ، وتعاقب أمريكى ودوليىّ بتهمة الإرهاب الدولى بالمفهوم الأمريكى طبعًا !

دور إسرائيل الجديد !

وهذا الدور الإسرائيلى لا تخفيه إسرائيل أو تتنصل منه بل تؤكد عليه بشتى السبل . . وعندما التقى رابين بكلينتون فى أعقاب تفجير المبنى التجارى بنيويورك أعلن رابين عن الإتفاق الاستراتيجى الجديد بين أمريكا وإسرائيل . وكان أهم بنوده ما عهد به لإسرائيل من محاربة وضرب الأصولية الإسلامية بوصفها حركات إرهابية تهدد الحضارة الغربية !! وإذا كان السجل الإسرائيلى للعلاقات الخارجية حافلاً بشتى صور التعاون الوثيق ودعم نظم الحكم العسكرى والفاشية والإرهابية

نيابة عن أمريكا ، فإن محاربة الأصولية الإسلامية أمر يصادف هوى لدى دولة مصنوعة قوامها العنصرية العرقية والتعصب الدينى . . وما جاء ترشيح إسرائيل لهذه المهمة اعتباطًا ، لأنها دولة نووية حريصة على أن تدمر أية قدرات نووية لدى أية دولة عربية وإسلامية . . وهو ما أعلنه المسئولون الأمريكيون صراحة ونفذوه بالنسبة للعراق وهددوا به باكستان وإيران بل والجزائر ، وقد نشرت الشرق الأوسط (٢٠ فبراير ٩٢) أن النائب الأمريكى «ليس أسبين» - وهو رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب - أثناء زيارته لقسم الدراسات الدولية فى جامعة «جون هوبكنز» طالب بتوجيه ضربات عسكرية غير نووية لأى دولة صغيرة معادية لمنعها من تطوير الأسلحة النووية بتدمير منشآتها حتى لا تكون أمريكا عرضة لضربات نووية تكون فى متناول أيدى زعماء من العالم الثالث ! وأنه بانتهاء الحرب الباردة يجب أن تتحصن أمريكا ضد أية ضربة نووية محتملة من دولة صغيرة أو جماعة إرهابية ، حيث ستضيع هباء مليارات الدولارات التى تنفقها أمريكا على النظام المضاد للصواريخ الاستراتيجية ذاتية الدفع ! وإذا كان أسبين نادى بالسعى للحصول على تأييد دولى لمثل هذا الهجوم إلا أنه أوجب أن تكون سياسة أمريكا المعلنة أنها ستقوم بتوجيه هذه الضربات العسكرية حتى بدون هذا التأييد !! وما نادى به أسبين ستعهد أمريكا لإسرائيل القيام به ، وما شهدناه فى الجنوب اللبنانى هو الفصل التمهيدى أو الأول (من سيناريو متعدد الفصول) وهو إنذار لإيران التى تعتبر أمريكا أن «حزب الله» هو أحد أذرعها فى الشرق الأوسط . . يجب استئصاله !! وجدير بالذكر أن مدير المخابرات المركزية صرح بأن إيران تطمع لإنتاج أسلحة - نووية بهدف الهيمنة على منطقة الخليج وتهديد المصالح الأمريكية (الأخبار ٣٠ / ٧) .

ويستحيل أن نغفل مدى إفادة الغرب الاستعمارى من إثارة البلبلة الأيدولوجية أو المذهبية داخل الوطن العربى . وهو ما تحرص عليه أمريكا بتفجير الصراع الدموى بين العسكر والأصوليين . . وفى تعبير محمد سيد أحمد (الأهالى ٨ إبريل) : (لقد انقسمت الأمة العربية - من قبل - حول المفهومات التقدمية ، وقد استفادت إسرائيل كثيرا من هذه الانقسامات وتستفيد إسرائيل الآن بل وتبنى مستقبلها على النهوض بدور لا يقل خطورة فى تقسيم الأمة العربية حول قضية الإسلام السياسى) وينبه الكاتب إلى أن تصريح الرئيس الإسرائيلى هير تزوج يستغل تعاظم شأن التيار الدينى (بسبب تفشى حالة الإحباط التى أصبحت تستبد بالشارع العربى فى أكثر من مكان) . ويلوح للأنظمة العربية (أن إسرائيل تستطيع - بما تملكه

من تكنولوجيا . . واتصالات دولية وقدرات إعلامية . . الخ - أن تنهض بدور فى إزالة هذا الإحباط ، وذلك إذا ما تحقق لها بواسطة عملية السلام ، ما يمكنها من التدخل فى شئون المنطقة والمشاركة فى كثير من مشروعاتها «الإنمائية» . . التحديثية» إن قادة إسرائيل يراهنون على أن هذه الحجج الخبيثة كفيلة بكسب بعض قطاعات المجتمعات العربية التى تصف نفسها - «المنفتحة» «والتحديثية» على أنها قوى من الممكن اتخاذها تكئة لدور قيادى تتطلع إليه إسرائيل على اتساع المنطقة مستقبلاً بعد إبرام السلام ! . . وهو سلام يطرح وكأنما يجسد نقيض قيم التيار الإسلامى . . وهذا طرح لابد أن يعرض المجتمعات العربية لمزيد من التمزق . . وتعميق أسباب إحباطها «لا العكس» ومن يتأمل المواقف الأمريكية على امتداد خريطة العالم سوف يجد سلسلة شريرة من حلقات العدوان أو التحفز للهجوم ضد الحركات الإسلامية التى تكافح التبعية المهينة المفروضة على العالم الإسلامى ، والتى تعتبر مواجهة ومقاومة الاستعمار نقطة انطلاق فى طريق التحرر من الغزو الحضارى المدمر لكافة القيم والأصول والتقاليد القومية الرفيعة . . وعلى نحو ما انزعج الغرب انزعاجًا شديدا من نجاح جبهة الإنقاذ نجاحًا ساحقًا فى انتخابات الجزائر ، فإن الوعد الأمريكى بحماية تركيا من خطر الأصولية الإسلامية ، يقترن بعرض إسرائيل القيام بمهمة تصفية الحركات الإسلامية المناهضة أو المعادية لنظم الحكم العربية ! وفى لبنان الشقيق يرتفع صوت رسمى يحذر من التيار الإسلامى! أما فى أفغانستان فإن نظام الحكم الشيوعى العميل ينقلب «أيدولوجيا» عارضًا خدماته على السيد الأمريكى حتى يحول بين غزو التيار الأصولى الدول الروسية الإسلامية !

حربنا ضد أنفسنا

وأخيرا . . إن أخشى ما أخشاه أن تكون الصهيونية (على رأس القوى المعادية) قد نجحت فى إشعال الفتنة فى معظم الدول العربية بين القوميين والإسلاميين . وأن تقوم الحرب الأهلية داخل هذه الدول ويشخص فهمى هويدى (المسلمون ١٩ مارس) علتنا الأساسية بقوله (الراصد للقرار الإسلامى يرى عجبا فبينما يعانى المسلمون الضعف والاضطهاد والتخلف السياسى والمادى والصناعى ، تجد الأنظمة (الحكومات) تتقاتل مع شعوبها ، والعلماء مشغولين بطرافة الأمور) .

د. محمد عصفور

الباب الأول

الحــوارات

الفصل الأول
أسباب المد الأصولى

السؤال المطروح:-

تعيش الأصولية الدينية وتحديداً الأصولية الإسلامية حالة من حالات المد .... فهل يرجع ذلك لتخلف القوى السياسية والفكرية الأخرى فى المجتمع .. أم يرجع إلى أسباب أخرى؟

المستشار مأمون الهضيبى:

أولا نحن نرفض هذا اللفظ . . أى نرفض «مصطلح الأصولية» لأن هذا الاسم أتى لنا من الغرب وله معتقدات خاصة وبعيد عن المعانى الحضارية . . أما فى الإسلام فالأصوليون هم الذين درسوا أصول الدين . . أى المتخصصون فى علم أصول الدين لاستخلاص الأحكام الفقهية . . فالوصول للحكم الشرعى لا يتم اعتباطا ولكن يتم طبقا لأصول معينة سميت أصول الفقه . . ثم أنا لا أفهم هذا التعبير . . فنحن «أناس» مسلمون نطالب بتطبيق الشريعة وهذا جزء من ديننا . . أى هى مسألة دين . . إما أن نؤمن بديننا أو نخرج عن أحكامه . .

هذا هو الموضوع ببساطة . . والموضوع كله نتج من التسيب الذى حدث فى أحكام الدين فى نهاية الحكم العثمانى عندما ضعفت شوكته . . ولم يعد القبضة الإسلامية والنظرة الإسلامية الصحيحة . . ومن نهج الاستعمار الماكر الذى فهم سر القوة فى هذه البلاد وهو «الإسلام» فنزع عقيدة الناس بطريقة غير واضحة . .

لم يقل لهم لا تكونوا مسلمين إنما لجأ فى واقع الأمر إلى ما يجعل الناس لا تعرف شيئا عن الإسلام أو لا تعرف الكثير من أحكام الإسلام . . ففى مصر جاء الاحتلال البريطانى فى سبتمبر ١٨٨٢ وقبل أن تمضى سنة وفى يوليو ١٨٨٣ أخذ من المحاكم الشرعية التى كانت تحكم بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية الجزء الأكبر من اختصاصاتها . . أى كل ما يتعلق بالمسائل المدنية والتجارية وكل ما يتعلق بالمسائل الجنائية . . وأنشأ نظامًا جديدا سماه «المحاكم الأهلية» بقضاة إنجليز وأجانب مع بعض القضاة المصريين . .

ولأن إنجلترا ليس لديها قانون مكتوب جاءوا بمن ترجم لهم القانون الفرنسى وفرضوه على مصر . . وأصبح المصرى الذى يريد أن يجد له مكانا فى هذا النظام القضائى . . والمحامى الذى يريد أن يجد له مكانا فى هذا النظام عليه أن يذهب إلى فرنسا أو يدرس فى كلية الحقوق طبقا لهذا النظام . . وأنا عاصرت ذلك . . بل إن بعض ما درسناه فى كلية الحقوق كان باللغة الفرنسية . . وكل دراساتنا فى كليات الحقوق هى دراسة لقوانين أجنبية أوربية إلا أجزاء قليلة وبسيطة تتعلق بالمواريث والأحوال الشخصية . . وبهذه الطريقة عزل المستعمر الشريعة عن الحياة . . ولم تعد الشريعة وتطبيق أحكامها هى القانون السائد . . إنما القانون السائد هو : هل هذا جائز فى القانون أم غير جائز دونما أى نظر للحرام والحلال . . وبذلك تأخر الحلال والحرام المرتبط بعقيدة الآخرة ووجود الله . .

وأيضا فى الاقتصاد أقاموا البنوك التى تعمل بالنظام الربوى . . وفى الحياة الزراعية وجد البنك الزراعى . . ثم وجدت الثقافة الغربية ووجدت النوادى . . والتعليم المرتبط بسفور المرأة على الرغم من أن تعليم المرأة شىء وسفورها شىء آخر . .

وفترة بعد فترة نسى الناس أحكام الشريعة وأصبح التعامل طبقا لمفاهيم المحتل . . ونحن فى مصر جاهدنا كثيرا لتغيير هذا الوضع . . وارتبط الجهاد فى سبيل الاستقلال بالعقيدة الدينية . . ولكنهم قبل أن يخرجوا أقصد الاستعمار «وضعوا بذرة الفساد بأن مكنوا السلطة لمن تربوا فى أحضان الغرب أو تعلم فى بلادهم . . أو لمن كان منشؤهم وفكرهم لا يرتبط بالعقيدة الدينية أو يرتبط بها شعوريًا ولكن من غير دراسة . . ونحن فى مصر نعبر «كجماعة» عما يريده الشعب المصرى . . فشعب مصر ٩٠٪ منه يريدون أن يحكموا طبقا لأحكام شريعتهم لأن ضميرهم سيستريح إذا وجدوا أن القانون الذى يطبق عليهم هو عقيدتهم . . ونحن رأينا الملك «بدوان» ملك بلچيكا يتنازل عن العرش لأول مرة ولمدة أربعة أيام حتى لا يوقع على قانون يخالف عقيدته الدينية فلماذا لا نحترم نحن أيضا عقيدتنا . . ونحن لا نطالب بأكثر من أن يستفتى الشعب على ذلك . . لا نطالب بأكثر من انتخابات صحيحة وسليمة تطرح فيها الآراء المختلفة ومن يعارض دعوتنا يقول رأيه . . ومن يتهم دعوتنا ويقول «هى دعوة متخلفة» وفكر متخلف يطرح سبب هذا التخلف . . ومن يقول أصوليون متعلقون بأصول قديمة . . أو عادات وتقاليد بالية لا علاقة لها بالدين يشرح ويقول النصوص الدينية ومعناها الصحيح ويأتى لنا بالأحكام الشرعية

وفهمه وتفسيره لها . . نطالب بكل ذلك . . والناس تختار وتنتخب ما تشاء . . أما أن يكون هناك من يفرض رأيه فذلك غير مقبول بأى شكل لأنه مخالف للحرية والشورى الإسلامية .

د. رفعت السعيد:

أولا أنا أتحفظ على تعبير «الأصولية» فالأصولية تعنى الأصل والعودة لصحيح الدين ونحن نقبله . . لهذا أنا أفضل تسميتهم «بالمتأسلمين» أى الذين يتخذون من الاقتراب أو الانتساب للدين ستارًا لفعل سياسى . . وهم فى نهاية الأمر جماعة سياسية تستهدف الوصول إلى الحكم لكنها تتخذ الدين ستارًا كما يتخذ أى حزب برنامجه كأداة لإقناع الجماهير . . ولكنهم يستسهلون الأمر ويتخذون من الدين ستارًا ليتقدموا لنا كحزب سياسى يعجز الإنسان عن معارضته . . لماذا ؟ . . لأنه عندما يقول «إن الإسلام هو الحل» فإننا لا نستطيع أن نقول أن الإسلام ليس هو الحل . . وعندما يقولون للناخبين «انتخبوا الله» لا نستطيع أن نقول لهم انتخبوا فلانا» . . وهى محاولة ساذجة لاستخدام الارتباط الإنسانى بالدين والخلط بين الدين والفكر الدينى . . ولذلك فنحن نرفض هذا التوجه ولا نعتبره توجها أصوليّاً ولكننا نعتبره توجها «متأسلمًا» متسترًا بالدين ويستخدمه أداة ووسيلة للتقرب إلى الجماهير ، والمتأسلمون موجودون فى مصر منذ زمن طويل . . والتيار المتأسلم وجد فى مصر منذ زمن طويل ويخبو وينشط وفق الواقع الاجتماعى والسياسى . . وأول جماعة متأسلمة ظهرت فى مصر هى جماعة الإخوان المسلمين ونشأت فى ظل حالة أتاحت لها الوجود . . وهى حالة الأزمة الاقتصادية العالمية التى أفضت إلى انهيار الأسطورة الرأسمالية . . وبالمقابل لم تكن هناك إمكانية لجذب الناس إلى طريق الإشتراكية . فاشتق الطريق الثالث «النازية» فى جانب وقد توجه إليها «أحمد حسين» . . والتأسلم الذى اتخذه «حسن البنا» . . ومن المعلوم أن فضيلة المرشد حسن البنا كان سياسيا بكل معنى الكلمة فتلاعب بالسياسة وقدم تنازلات وموه وأوهم القوم وارتكب كل أخطاء السياسى الميكيافلى . . ابتداء من مساندة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ إلى مساندة القصر الملكى . . إلى إخراج أتباعه يعلنون بيعتهم للملك فاروق الفاسد على كتاب الله وسنة رسوله . . إذن حسن البنا كان رجل سياسة ولعب السياسة من أردإ أبوابها . . لكن بطبيعة الحال ابتدع شيئا لا يعرفه «أهل السنة»

وإنما استقاه من مذهب الشيعة وهو «التقية» . . أليس غريبا أنه فى ذات السنة التى أعلن فيها خضوعه وولاءه الكامل الشامل لجلالة الملك «نفس السنة» يبدأ فى تشكيل الجهاز السرى .

د. أسامة الغزالى حرب:

الأصولية الدينية ظاهرة ليست حديثة ، وإنما هى ظاهرة موجودة فى كل المجتمعات وفى كل الفترات التاريخية . وبالتالى فنحن لا نتحدث عن ظاهرة جديدة . . وإنما نحن نتحدث عن نشأة ظاهرة بهذا الاسم فى هذا التوقيت بالذات . . والنشأة الأخيرة لظاهرة ما يسمى بالأصولية الدينية أو الأصولية الإسلامية ترجع للحظتين تاريخيتين اللحظة الأولى وهى الأبعد هى لحظة العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن . واللحظة الأقرب هى اللحظة التى تلت هزيمة ١٩٦٧ . واللحظة الأبعد أى لحظة الثلاثينيات هى اللحظة التى أدت لظهور الإخوان المسلمين فى مصر كجماعة دينية ثم كجماعة سياسية بعد ذلك . . وهى لحظة ارتبطت بمجموعة من المتغيرات الكبرى سواء فى المجتمع المصرى أو فى العالم الإسلامى . . وتحددت بانتهاء الخلافة الإسلامية فى تركيا وتحول تركيا إلى نظام علمانى . . ونشوء نوع من التخوف فى العالم الإسلامى والذى برز بالذات فى هذه المنطقة على مصير الدعوة الإسلامية وعلى مصير الإسلام . . وأسهم فى ذلك مناخ التغيير الهائل فى العقائد وفى السياسات وفى الفشل الذى منيت به الرأسمالية وظهور كثير من المذاهب التى حاولت أن تحل محل هؤلاء وهؤلاء . . وفى هذا السياق برزت ظاهرة الأصولية الإسلامية فى هذا الوقت فى جماعة الإخوان المسلمين واتخذت مسارها الذى نعرفه من حركة اجتماعية إلى ذات أبعاد سياسية .

أما اللحظة الأقرب فهى اللحظة التى ارتبطت بهزيمة ٦٧ وتلتها . . فهزيمة ٦٧ عبرت عن فشل بديل معين أو اختيار معين سياسى واقتصادى وهو الاختيار الاشتراكى القومى . وبما أنه سبق أن فشل فى لحظة سابقة ما اعتبر اختيارًا ليبراليا . . وبالتالى تقدم الخيار الإسلامى باعتباره بديلا عن الاختيار القومى الذى فشل بهزيمة ٦٧ . . والاختيار الليبرالى الذى فشل بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

إذن فى التطور السياسى فى التاريخ المصرى هذه الظاهرة الحديثة جاءت نتيجة هذا التطور وبدأت تقدم نفسها على الساحة السياسية المصرية منذ أواخر الستينيات

وبداية السبعينيات . . ووجدت فرصتها الكبرى منذ منتصف السبعينيات . . وهذا يعنى فى الحقيقة أن أهم سبب لظهور الأصولية الدينية هو فشل الأنظمة السياسية والاقتصادية التى عرفتها المنطقة فى لحظة تاريخية معينة والبحث عن بديل .

وبالإضافة لهذا السبب التاريخى الرئيسى هناك العديد من العوامل فى مقدمتها عاملان : الأول عامل اقتصادى واجتماعى مرتبط بالحراك الاجتماعى الهائل والذى شهدته مصر فى هذه الفترة . فمصر شهدت فى الخمسينيات والستينيات تطورات هائلة اقتصادية واجتماعية انتقلت بمقتضاها طبقات وقوى اجتماعية كثيرة من مواقع معينة إلى مواقع أخرى وأفرزت فئات كثيرة جدًا اجتماعيًا لها طموحاتها ولها تصوراتها ولها أطرها النظرية . . وهذا غذى الظاهرة بروافد كثيرة وباحتياطى هائل من القوى الاجتماعية .

والعامل الثانى هو ما يمكن تسميته بالتشتت أو التفسخ الثقافى الهائل الذى شهدته بلادنا والذى اشتدت بمقتضاه حدة التقاتل أو الصراع أو التناقض بين الموروث الثقافى والموروث الفكرى وبين القيم الجديدة فى السياسة والاقتصاد وفى الثقافة والفن والتى أخذت شكلا حاداً جدّاً فى سياق عملية التطور الاجتماعى والسياسى الهائلة والتى واكبت طبعا تغيرات هائلة تحدث فى العالم كله . ويمكن أن نضيف عنصرًا آخر وهو عنصر التحدى الخارجى والتحدى الإسرائيلى بالذات والذى أسهم فى فضح وفى كشف وفى إحراج الأنظمة العربية . . وعادة فى لحظات مثل هذا التحدى بالنسبة لأى أمة تبرز القوى الأكثر تطرفًا والأكثر رفضا . . وفى هذا السياق طبعا وبالذات فى سياق الهزيمة والتراجع تبرز دائما القوى الأصولية باعتبارها القوى التى يمكن أن تكون أكثر قدرة على مواجهة العدو الخارجى وطبعا هناك العديد من العوامل الأخرى التى ساهمت فى إنضاج الظاهرة ، منها :

طبيعة النظم السياسية نفسها وطبيعة الممارسات السياسية . . وردود الأفعال للطريقة التى تعاملت بها السلطات السياسية فى كثير من الدول . .

وهكذا مجمل هذه الظروف والاعتبارات سواء التى نتجت عن اعتبارات داخلية أو إقليمية قادت كلها فى النهاية إلى أن تصبح التربة صالحة لإنبات هذا التيار الأصولى .

د. رفعت سيد أحمد:

أولا أنا أرفض مصطلح «الأصولية» لأنه مصطلح مأخوذ عن الثقافة الغربية ولا يعطى مدلولاً صحيحًا لما يحدث فى مصر الآن مما أستطيع أن أسميه «صحوة إسلامية» لها مظاهر عديدة في الاقتصاد ، وفى الأدب ، وفى الفن ، وحتى فى الطب فالصحوة تمتد أفقياً ورأسيّاً ولا تقتصر فقط على ما نلحظه من أعمال عنف تتخذ الإسلام رداء لها . . هى قد تكون من ضمن عملية الصحوة إذا كانت موجهة وموظفة بشكل صحيح . . ولكنها لا تعبر بالأساس عن الحالة الحقيقية للصحوة . . فالصحوة حالة عامة تشمل كل المجتمع أفقيا ورأسيا .

والسبب الرئيسى للصحوة الإسلامية يكمن فى الإسلام يحمل بداخله عوامل تجديده وصحوته وليس فقط كما يشاع من قبل بعض الباحثين المتغربين أنها تكمن فى أسباب اقتصادية أو سياسية محددة . . فالإسلام دين يدعو إلى التجديد والصحوة بانتظام . . ومرجعيتى فى ذلك هو النص القرآنى وأحاديث الرسول ﷺ التى تدفع باستمرار من يعتنق الإسلام كثقافة وكمرجعية أن يغير الأوضاع الخطأ أيا كانت . . وأن يدفع باتجاه التحرر والتجديد والعدل والمساواة والشورى إلى آخر قيم الإسلام الأساسية . . وإذ لاحظنا الشباب المسلم الآن فى اتجاهه إلى الإسلام حتى فى الاتجاه المأخوذ عليه جوانب سلبية كما ندينها نحن من عنف فهى ناتجة عن قناعاته بأن الإسلام يدعوه إلى التمرد والرفض والاحتجاج . . فهو يأخذ من الإسلام مبررًا لاحتجاجه .

مجدى أحمد حسين:

فى البداية أشير لعدم موافقتى على مصطلح الأصولية . . لأن انتشار هذا المصطلح مظهر من مظاهر التبعية الفكرية والتأثر بالغرب . . فهم الذين استخدموا هذا التعبير ونحن نقلناه عنهم . . ونحن ليس لدينا أصولية . . لكننا لدينا صحوة إسلامية لدينا مد إسلامى أو نزعة للتدين عموما بين المسلمين وغير المسلمين . . والسبب الرئيسى لهذا المد أو هذه الصحوة الإسلامية نابع من الإسلام نفسه كدين يدعو إلى الصحوة والتحرر والتقدم . . نابع من الإسلام كإطار ووعاء حضارى ناضج لحل مشكلات المجتمع فمعروف أن مصر والبلاد العربية عقب الاستقلال خاضت تجارب عديدة كلها مستقاه من الغرب .وهذا ولد حوارا ثنائيا حول :

هل نقلد المجتمع الشيوعى الاشتراكى أو الرأسمالى الغربى ؟ . .

وحاولت التجارب القومية عمل نوع من المزيج والانتقاء بين بعض التجارب الغربية والأصول القومية . . ولكن لأن هناك خلاف واضح بين رؤيتنا وبين الرؤية الغربية للنمو والتنمية وأهداف البشر وأهداف الحضارات فإن المحصلة كانت أننا انتهينا من حيث بدأنا وكأننا لم نستقل منذ أربعين عاما . وأصبح هناك حالة من الإحباط ارتبطت بالبحث عن خيار وبديل للخروج من هذه الحالة ومن الطبيعى فى هذا الإطار أن يطرح الإسلام نفسه كمجال للبحث والحل فى إطار أزمة مستحكمة عجزت فيها حركات التحرر الوطنية العربية أن تحقق الآمال فى التقدم وفى اللحاق بركب الأمم . .

هذا هو السبب الجوهرى والرئيسى للصحوة الإسلامية . . وإذا كان البعض يقول أن الناس اتجهت إلى الدين نتيجة للأزمات فإننا نقول لا مانع لدينا من قبول هذا القول لأنه لا يتعارض مع فكرة الدين والتدين . . فاللجوء إلى الله والدين فى الأزمات شىء طبيعى لأن العقيدة هى أيضا حبل نجاة من مشاكل الدنيا ، وإذا كان العلمانيون والماديون يعتبرون ذلك هروبا فإننا لا نرى ذلك لأن التدين لا يعتبر هروبا على الإطلاق إذا كان مرتبطا بحل مشاكل الدنيا . . والصحوة الإسلامية هى تعبير عن اختيار وبديل لحل الأزمة المجتمعية المستحكمة فى بلادنا . .

د. أحمد الصاوى:

لا شك أن تنامى الانضمام لتيار الإسلام السياسى شأنه فى ذلك شأن أى ظاهرة اجتماعية عائد إلى جملة من العوامل وليس لعامل واحد بعينه . . فهناك أولا سبب عام يتصل بتطور الفكر السياسى . . فالمدارس السياسية العربية ، وقد بدأت من روافد سلفية ومعاصرة عدة كان لابد لها بحكم التطور الطبيعى أن تنتقل من الخاص إلى العام . . ومن الجزئيات إلى الكليات . . وبعد البحث عن الهوية الحضارية من بين أهم علامات الانتقال من الخاص الجزئى إلى العام الكلى . . ويمكن الزعم بأن التيارات السياسية العربية قد انتهت إلى الانحياز لحضارة الغرب الرأسمالى بزعم تقدمها أو بدعوى عالمية الحضارة ووحدتها . . أو الركون إلى حضارة إقليمية قديمة . . كالفرعونية . . أو تبنى الإطار الحضارى الإسلامى بدرجات وبرؤى مختلفة . .

وساعد على تعزيز الخيار الثالث فى الأوساط العربية والإسلامية عامة . . أى

تبنى الإطار الحضارى الإسلامى . . أن الغرب الاستعمارى فى سعيه للسيطرة على موارد العالم وأسواقه كان يسعى ومازال بالطبع . . لتنميط دول العالم وفق النموذج الغربى وهو ما يعد عدوانا صارخا على خصوصيتنا الحضارية وداعيا للتمرد على ذلك الدمغ الحضارى بالتمسك بكل مفردات حضاراتنا الإسلامية . .

وغنى عن كل بيان أن تيار الإسلام السياسى وهو يرفع لافتة الإسلام كانت لديه فرصة أكبر من بقية التيارات السياسية التى تتبنى الحضارة الإسلامية كمرجع أعلى لمشاريعها السياسية . . وذلك فى مجال استقطاب المهتمين بالعمل العام ، بالإضافة إلى ذلك فثمة عوامل أخرى تساعد على تنامى تيار الإسلام السياسى مثل سيادة الخطاب السياسى الإسلامى كأيدولوجية مهيمنة منذ أخريات حقبة مواجهة التيار القومى العربى وخاصة فى دول النفط ومصر إبان عصر السادات . . وتدين العرب عامة وتمسكهم بكل ما يمت للإسلام بصلة . . مع الاعتراف أن هذه التيارات السياسية المتحدثة باسم الإسلام لا تعد حجة على الإسلام أو داعيا وحيدا له . . وهناك أيضا الفساد السياسى الذى تمارسه أنظمة الحكم . . ومظاهر الجور والفسق . . ولايمكن إغفال دور حكومات عربية أو أجنبية أيضا فى رعاية بعض فصائل التيارات الإسلامية إعلاميا وماديا لدواع إقليمية أو دولية لسنا بحاجة هنا للتفصيل فيها فهى معروفة للكافة . . وقد ساعد ذلك على تزويد هذه الفصائل بخبرات وإمكانات مادية للحركة لم تتوفر لسواها من التيارات السياسية . ناهيك عن تفاعل بعضها مع الأنماط الاقتصادية السائدة فى العديد من مجتمعاتنا العربية .

منتصر الزيات :

إذا قصد بلفظ الأصولية التطرف والعنف وفق الاصطلاح الغربى للترجمة الأصولية . . فدعنى أقل إن السبب فى هذه الظاهرة هو الحكومة المصرية . . ولنؤرخ منذ تولى مبارك للحكم بعد حادث المنصة . . نسبيا أتاح حرية للجماعات الإسلامية فى أن تخاطب الشعب المصرى خطابها السياسى الإعلامى الإسلامى بعدما أفرج عنهم فى أواخر عام ٨٤ . . وانتشرت الجماعة الإسلامية فى المراكز وفى القرى وفى المدن . . وتبنت الأحزاب السياسية الشعارات الإسلامية لاستقطاب عناصر الجماعات الإسلامية . . وحاز مرشحو التيار الإسلامى فى النقابات المهنية على الثقة من جموع الناخبين . . كما حازوا على الثقة فى الجماعات والمدارس . .

وحتى فى الانتخابات البرلمانية دخل الإخوان التحالف مع الوفد فى ٨٤ . . ومع العمل والأحرار فى عام ٨٧ . . وأصبحت هناك منظومة فى مصر هى «الإسلام هو الحل» تعنى ارتفاع الفكرة الإسلامية . . وتعاطف الشعب معها . . ويبدو أن النظام فى مصر استشعر خطورة ترك الجماعات الإسلامية تخاطب الناس بحرية فاستبدل أحمد رشدى بزكى بدر . . وهذا لا يعنى استبدال شخص بشخص . . وإنما سياسة بسياسة وأول أفعال زكى بدر كانت ضرب المساجد لوضع العوائق والعقبات فى طريق الخطاب السياسى للجماعات الإسلامية ومنع هذه الجماعات من ارتقاء المنابر فى المساجد والزوايا إلى آخره . . والخطوة الثانية منع الدعاة من التحرك ومن التنقل . . »منع أحمد المحلاوى فى الإسكندرية . . منع عمر عبد الرحمن من مغادرة الفيوم . . منع حافظ سلامة من مغادرة السويس . . منع محمد الشريف من مغادرة المنصورة . . والخطوة التالية دخول الاعتقال كسياسة مرة أخرى . . وبدأ الاعتقال عشوائى ثم بدا يتوسع وأصبح متكررا . . ووجد التحايل على أحكام القضاء بالإفراج عن المعتقلين . . وبتنا نرى الآن داخل السجون والمعتقلات معتقلين من عام ١٩٨٨ دون اتهام محدد . . والاعتقال العشوائى المتكرر صاحبه تعذيب يمثل جريمة نظام وليس مجرد خطيئة أفراد أو ضباط . . وتطورت الانتهاكات إلى احتجاز الأقارب والنساء ومعاملتهم معاملة مهينة . . ثم تطور الأمر إلى التصفية الجسدية .

أو «الضرب فى سويداء القلب» . . وبات واضحا لكل ذى عقل أن هناك سياسة لتصفية الجماعات . . وهنا وجدت الجماعات الإسلامية نفسها فى مأزق حقيقى . . وهبت تدافع عن نفسها . . طبقا لقانون «لكل فعل رد فعل» وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى اغتيال علاء محيى الدين المسئول الإعلامى للجماعة الإسلامية والمتحدث الرسمى للدكتور عمر عبد الرحمن فى أغسطس ٩٠ ومن قبله اغتيال مجدى العطيفى وهو رمز مهم أيضا . . وردت الجماعة باغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب . . ودارت رحى العنف فى مصر . . هذا هو التاريخ المنصف لدوامة العنف . . وهذا هو سبب الأصولية وفق الاصطلاح الغربى . .

ومؤكد أن هناك ثمة عوامل أخرى تتضافر مع عنف الحكومة . . لكن أنا كسياسى وكخبير فى مجال حقوق الإنسان أستطيع أن أزعم أن السبب الأساسى هو عنف الحكومة على الأقل فى الشق المتعلق باستقرار الحياة السياسية . .

استقرارها مع عيوبها . . ولكن هناك عوامل أخرى بالتأكيد مثل الفساد . . والرشوة . . وتسلط طبقة معينة على مصادر الثروة فى مصر دون غيرها وارتباط هذه الطبقة بأهل الحكم . . أيضا السياسة الاقتصادية الفاشلة للحكومة المصرية وارتباطها بصندوق النقد الدولى من الأسباب الأساسية الأخرى التى تكون أزمة العنف أو نفق العنف فى مصر . . وكل هذه الأسباب تتضافر مع السبب الرئيسى . أما الأصولية كما نفهمها فهى بمعنى التدين . . وهى الصحوة الإسلامية . . وسببها واضح وهو رغبة الشعب المصرى فى الارتداد إلى جذوره وأصوله . . هو رغبة الشعب المصرى فى العودة إلى الإسلام . . فالشعب المصرى شعب متدين . . لهذا كلما تسمح الظروف أو يسمح المناخ بوجود خطاب إسلامى فى حرية فإنه يتجاوب معه . .

نجاد البرعى:

أنا أريد أن أفرق بين معنيين . . الأول هو الأصولية بمعنى العودة إلى الدين الصحيح وهذا راجع إلى وجود تربة ثقافية وتراثية لدى الشعب المصرى تتيح ذلك . . لأن الشعوب تبحث عن هويتها . . والإسلام هو جزء من الهوية العامة للشعب المصرى . . والثانى : هو تنامى ظاهرة جماعات الإسلام السياسى التى تجنح للعنف . . وهذا له أسباب عديدة يمكن النظر فيها أو تقسيمها إلى شقين . .

الأول : يرتبط بالسياسة الأمنية بصفة عامة .

والثانى : يرتبط بالسياسة الثقافية بصفة عامة .

وفيما يتعلق بالشق الأول . . أنا أرى أنه كلما زادت حالات انتهاك حالات حقوق الإنسان للمسجونين والمعتقلين . . وكلما قدمت الدولة مثالا للخروج على القانون فإن هذا يشجع الأفراد على الخروج على القانون باعتبار الدولة قدوة . . وبالمثل كلما التزمت الدولة بشكل صارم بأحكام القانون فهذا يعطيها مصداقية فى مواجهة الآخرين ويمنع الاخرين بقدر الإمكان من الخروج على القانون . . والحكومة كانت تتصور أنها لكى تغطى على تعذيب المعتقلين الإسلاميين فى السجون لابد أن تقدم نفسها فى صورة الأكثر «أسلمة» من هؤلاء الإسلاميين . . أى أنها كانت تقوم بعملية مزايدة عليهم . . وهذه المزايدة لم تغفر لها التعذيب الذى فعلته فى الجماعات الإسلامية وقوت من رصيدهم فى الشارع .

أما الشق الثانى فأنا أرى أن الدولة اعتمدت لمدة ثلاث سنين سابقة أنماطا من الثقافة والتعليم تشجع على بروز ظواهر العنف والفتنة والطائفية . . وأنا أريد أن أذكر أن وسائل الإعلام حتى سنة ماضية هى التى كانت تقدم ما يطلق عليهم شيوخ التطرف فى العالم العربى . . وأريد أن أشير إلى أن مجلة عقيدتى واللواء الإسلامى تعتبر من مشجعى التطرف والعنف الذى تعانى منه الدولة . . وأريد أن أؤكد على أن الحكومة طبقت مناهج تعليمية خاصة بالتربية الدينية فى المدارس بالغة التخلف والركاكة . . مناهج تعليمية قفزت على مراحل تاريخية معينة وانتزعت مراحل أخرى من سياقها فى أثناء التربية الدينية مما أعطى نوعا من الزيف دفع الطلاب للبحث عن مصادر أخرى . . وحذفت بعض الآيات التى تحض على أشياء معينة وركزت على آيات معينة مما ساهم على نوع من التشويه فى تلقى الدين فى المدارس مما دفع الناس إلى طلب الدين فى أماكن أخرى . . وأغفلت التاريخ القبطى فى العملية التعليمية مما نمى روح التعصب والعنف لدى الطالب . . وفى آخر الأمر سمحت بتسلل أكثر جماعات الإسلام السياسى تعصبا وتطرفا إلى كليات التربية وسمحت بمزيد من التجاوز بشكل متهاون لأشياء كانت تبدو بسيطة جداً فى وقتها لكنها أنتجت أشياء خطيرة مثل منع تحية العلم فى بعض المدارس . . وفصل بعض الطالبات الذين لا يلتزمون بارتداء الحجاب فى بعض المدارس ومنعهم من دخولها .

د. سعد الدين إبراهيم:

أولا ظاهرة الأصولية إذا جاز هذا التعبير هى ظاهرة قديمة فى مجتمعات كثيرة ومنها المجتمع الإسلامى . . فمنذ انتهاء عهد الخلافة الراشدة وتولى بنى أمية السلطة والحكم فى الإمبراطورية العربية الإسلامية وهناك حركات دينية إسلامية تدعى أن ما فعله بنو أمية مخالف لصحيح الدين . . ومن ثم فهم يطرحون أنفسهم كدعاة جديرين بتطبيق الدين الصحيح . . وكانت بعض هذه الحركات تنجح أحيانا . مثلما نجح العباسيون . ويأتون إلى الحكم . . ويحاولون فى البداية العودة إلى صحيح الدين كما فهموه . . وعادة لا يستطيعون أن يطبقوا ما كانوا يدعون إليه ولا يستطيعون أن يستحضروا ويحققوا الفردوس المفقود أو «الفردوس الموعود» . . فكل الحركات الأصولية بشرت فى أثناء الدعوة باستعادة الفردوس . . وحينما تأتى إلى الحكم تصطدم بواقع لا تتمكن معه أن تنفذ ما وعدت به . . ومن ثم تظهر حركة جديدة تتحدى أصحاب السلطة ولكن لا يستطيعون إرجاع الفردوس . . وهكذا دواليك . .

وجزء من فشل الحركات الأصولية فى أن تحقق الفردوس المفقود أو تستعيده يرجع إلى أنها فهمت ما حدث فى عصر الخلافة الراشدة فهما مثاليا مجافيا للواقع الاجتماعى التاريخى الحقيقى . لأنه حتى فى ظل الخلافة الراشدة كانت هناك مشكلات وهموم وعقبات وأشياء أخرى كثيرة لم يستطع الخلفاء أن يتغلبوا عليها . . ولكن حينما تقوم هذه الحركات فهى تقدم تصورا مثاليا طوباويا عن عصر الخلافة الراشدة لا علاقة له بما كان فعلا . . وهذا سر إخفاق كل الحركات الأصولية فى أن تحقق ما وعدت به فى أثناء النضال حينما تتولى السلطة . . ولا أعتقد أن نصيب الحركات الأصولية أو الإسلام السياسى سيكون أكثر من نصب حركات أصولية سابقة منذ العباسيين إلى الوهابيين إلى السنوسيين إلى الإخوان المسلمين إلى الخومينيين إلى البشريين . .

وهذه الحركات تظهر وتشتد حينما يضيق الناس بأمور دنياهم وهذا الأمر لا ينطبق فقط على كل الحركات الأصولية وإنما على كل الحركات الراديكالية التى تريد التغيير ومشكلتنا نحن فى العالم الإسلامى أن كل الوعود التى صاحبت الاستقلال لم تنفذ أو لم تنفذ كلها . . وبدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ . . هزائم خارجية . . ضائقات اقتصادية واجتماعية . . وفى نفس الوقت لم تكن الدعوات الراديكالية فى جهات أخرى من العالم فى أحسن حالاتها . . ومن ثم ظل البديل الراديكالى الإسلامى هو الوحيد على الساحة يصول ويجول . . وكونه الوحيد على الساحة لا يعنى أنه صحيح أو حقيقى أو قادر على أن ينفذ برنامجه . . وأغلب الظن أنه . . حتى على فرض أنه وصل إلى السلطة سيكتشف أن أمور الحياة فى القرن الحادى والعشرين أكثر تعقيدا من أن تعامل المعاملة التبسيطية الطوباوية التى يعتقدونها . . وأبلغ دليل على ذلك الثورة الإيرانية . . فإيران الآن فى حالة يرثى لها وأسوأ مما كانت عليه أيام الشاه بعد ١٥ سنة من حكم آيات الله وولاية الفقيه .

د. عصام العريان :

أنا لا أحب تعبير الأصولية لأنه تعبير غير منضبط . . ولكن هناك مدا دينيا ولا يقتصر هذا على الدين الإسلامى فقط . . ولكنه يظهر أيضا فى الدين اليهودى . . الذى كان أسبقهم بحكم أنه نجح فى إقامة دولة على أساس دينى . . واغتصب أرض العرب والمسلمين وفق المزاعم التوراتية التى لا أساس لها وبدعم

وتآمر عالمى استطاع أن يثبت أقدامه حتى الآن وهناك مد دينى فى المسيحية . . وأسباب هذا المد عديدة . . فهناك أسباب لحالة المد بشكل عام فى العالم وهناك أسباب مرتبطة بنا فى العالم الإسلامى . . وما دمنا نتحدث عن الظاهرة هنا فإن الأسباب عديدة . أول هذه الأسباب . أن الدين لم يغب إطلاقا . . رغم كل محاولات إبعاده عن تسيير إدارة شئون الحياة والتى نجحت فى بداية هذا القرن فى إقصاء الخلافة الإسلامية فى العالم كله . . ثم إنشاء دولة على النمط الغربى . . فكل هذه المحاولات لم تنجح فى أن تقصى الدين عن الحياة . . إذ السبب الأول فى هذا المد الدينى هو رسوخ العقيدة الدينية فى نفوس المسلمين بحيث تكمن ثم تظهر . . وإذا وقع عليها الضغط تكمن ثم تظهر مرة أخرى .

وثانى هذه الأسباب . . هو فشل النموذج العلمانى فى إقامة دولة بالمعنى العصرى . . دولة تحقق سعادة البشر . وهذا شيء واضح . وتكفى أرقام الديون التى تظهر للعيان بحيث إنه تقريبا كل رأس فى بلادنا مدين بحوالى (١٠٠٠ دولار) . . الجزائر ٢٦ مليون فرد وديونها ٢٦ مليار دولار . .

ومصر ٦٠ مليون فرد وديونها ٦٠ مليار دولار . . وهكذا . . وهذا الفشل فى النواحى التعليمية والاقتصادية والاجتماعية وفى كل مجالات الحياة أدى إلى هذا المد الدينى .

والسبب الثالث . . سقوط الشيوعية . . لأن الشيوعية كانت تمثل أيدولوجية وعقيدة مناقضة للعقيدة الدينية بالمعنى الأحادى بغض النظر عن مبادئها الاقتصادية وبالتالى أصبح هناك انتعاش للفكرة الإسلامية أكثر من ذى قبل خاصة وأنها جاءت فى وسط منحنى الصعود . . أدى إلى بروز تحد . . وهو أن الغرب بدأ يشعر أن الخطر الجديد هو خطر الإسلام والعقيدة الإسلامية والحضارة الإسلامية . . وغذى هذا اليهود فى عمل مواجهات وصدامات بين العالم الإسلامى والعالم الغربى والإسراع بهذه المصادمات . . وكل ذلك أدى إلى نمو متزايد فى الإحياء الإسلامى .

فهمى هويدى:

فى الحقيقة أنا متحفظ بشدة على مصطلح الأصولية لأنه مصطلح محير جدا . . فهذا مصطلح كان ينسحب على مجموعة أو اتجاه بين البروتستانت فى الولايات المتحدة فى القرن الماضى . . وكان يعتبر ظاهرة إيجابية وليس العكس . . والأصولية

فى الخطاب الإسلامى مرتبة علمية ولا يزال عندنا كلية أصول الدين . إذن الأصولية تاريخيا حالة إيجابية وعلميا فى الخطاب الإسلامى حالة ثقافية والآن ركبت على الظاهرة الإسلامية بكل تنويعاتها وهذا شىء مربك لذلك أنا أفضل استخدام الظاهرة أو الحالة الإسلامية ، لأن الظاهرة أو الحالة تعبير محايد .

وأرى أن هذه الظاهرة مرتبطة إلى حد كبير بحركة التحرر الوطنى الموجودة ، فالناس بعد التحرر من الاحتلال العسكرى . ثم من الهيمنة الاقتصادية ، كان من الطبيعى أن تتجه إلى التحرر الثقافى الذى يعنى العودة إلى الأوعية والمنابع الأصلية للمجتمع ، أى العودة إلى الإسلام الذى يشكل الوعاء الأساسى لهذه الحالة .

وهذا لا علاقة له بضعف التركيبة السياسية ، بالعكس أنا أعتبره تطورا طبيعيا فى مراحل الاستقلال الوطنى ، وأكاد أقول من هذه الزاوية أن الحالة الإسلامية أعلى مراحل التحرر الوطنى ، الذى يبدأ سياسيا وعسكريا واقتصاديا ثم ثقافيا . وهناك شىء لابد أن يلاحظ هنا ، وأنا سمعت ذلك من الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو أن ممثل الفاتيكان فى مصر كتب مذكرة بعد قيام ثورة يوليو وقال «إن ثورة يوليو هذه ستتحول إلى ثورة إسلامية . . إذن ظاهرة ما يسمى بالأصولية هى تطور فى الحالة الإسلامية العامة أو الحالة الوطنية العامة من شأنه أن يدفع الناس إلى أن يتمسكوا بجذورهم وهويتهم واستقلالهم الثقافى . وهذا بالضرورة يضعهم على مدارج الحالة الإسلامية .

أحمد شرف:

أتحفظ منذ البداية على تعبير الأصولية الدينية أو الأصولية الإسلامية . . فالأصولية حركة فكرية لها معنيان متكاملان . الأول : هو العودة إلى أصل الشىء والكشف عنه بغرض فهم بنيان الشىء المعنى وعلاقاته وأحكامه . والثانى : يتأتى بتأصيل الشىء . . أى ربط الرؤية المبدعة أو الجديدة بجذور الشىء على أساس تراكم المعرفة وتطورها كانعكاس لتطور الواقع الموضوعى المحيط بالحياة الاجتماعية . . والأصولية الإسلامية المعاصرة لا علاقة لها من قريب أو بعيد بهذه المعانى . . ويتضح بعدها الأساسى لا فى كونها حركة فكرية ولكن كحركة سياسية . . ولذلك فأنا أرى أننا بصدد حركة توظف الدين فى السياسة . . وتعيش حالة مد . . يرجع لعدة أسباب :

الأول : منذ الفترة الساداتية وعملية توظيف الإسلام فى السياسة تسير على قدم وساق وبصورة رسمية . . ويكفى أن نقف عند اللقب الأوسع انتشارا فى أجهزة الإعلام للرئيس السادات . . لقب «الرئيس المؤمن» .

الثانى : لم تكتف السياسة الرسمية فى الدولة على توظيف الإسلام فى السياسة بالأطر الرسمية أى للمؤسسات الدينية الرسمية . . بل راحت تطلق العنان للقوى التى جعلت عصب توجهها الفكرى والحركى منذ ثلاثينيات هذا القرن توظيف الإسلام فى السياسة .

الثالث : لعب توظيف الإسلام فى السياسة على المستوى الرسمى . . والتبلور الذاتى للقوى التى ساعدها النظام فى هذا المسار المرسوم . . والتى شبت عن الطوق . . دورا أساسيا فى حالة المد الراهنة التى نشهدها فى السنوات الأخيرة .

الرابع : هناك أسباب أخرى تتعلق بطبيعة المرحلة إقليميا وعالميا . . حيث انتعشت الظاهرة البترودولارية بآثارها المتعددة على الحياة الاجتماعية فى مصر : اقتصاديا وسياسيا . . وإعلاميا . . ومعيشيا بشكل أدى إلى زيادة الاتجاه نحو توظيف الإسلام السلفى فى السياسة ، كما صبت عمليات أجهزة الاستخبارات العالمية مثل استخبارات ألمانيا الغربية والولايات المتحدة فى هذه الطاحونة . ولاشك أن التنظيمات الدولية لقوى توظيف الإسلام فى السياسة مازالت تعتمد على علاقات وثيقة بهذه الأجهزة ، لتهيئة مسارح الإعداد العقيدى والحركى فى أفغانستان وبعض المدن الأمريكية والألمانية والنمساوية والسويسرية .

الخامس : يتمثل فى استمرار مطاردة قوى الحركة الوطنية وبالذات قوى اليسار وانهيار التجارب الاشتراكية . والعوامل الذاتية لضعف حركة اليسار ، بالإضافة لتنكب بعض القوى الوطنية لطريقها ومراوحتها تجاه عملية توظيف الإسلام فى السياسة .

حسين عبد الرازق:

بداية أتوقف قليلا أمام تعبير الأصولية الدينية ، فأنا أعتقد أنه لابد من الفصل بين الفكر الدينى سواء كان أصوليا أو سلفيا أو غيره وبين ما تعارف على تسميته بقوى الإسلام السياسى . فقوى الإسلام السياسى هى قوى سياسية تنطلق من رؤيتها أو تفسيرها للدين . والظاهرة التى تستحق التأمل والتوقف والتساؤل هى

أسباب صعود التيارات السياسية التى ترفع راية الإسلام أو تقول أنها تيارات سياسية تتستر بالدين لأن هذه الظاهرة تصاعدت فعلا فى العالم الإسلامى كله وفى المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص فى مصر . والأسباب فى رأيى عديدة :

السبب الأول : هو هزيمة ٦٧ فأنا أعتقد أن هزيمة ٦٧ . والتى اعتبرها البعض هزيمة للتيار القومى الاشتراكى كما مثلته ثورة يوليو ٥٢ وروافدها فى المنطقة العربية وكانت بدرجة أو بأخرى هزيمة لقوى التيار القومى بما فيه تيار الاشتراكية العلمية الذى كان متحالفا بشكل واضح مع الحركة الناصرية فى هذه المرحلة على وجه التحديد ، تركت فراغا فى الساحة لابد أن يملأه أحد ، وكان تيار الإسلام السياسى بأشكاله المختلفة هو أحد القوى التى استفادت من هذا المناخ خصوصا فى ظل ممارسات خاطئة فى الفترة من ٦٧ حتى ١٩٧٣ . ممارسات كانت تحاول عمل تماسك فى المجتمع عن طريق اللجوء إلى الدين بمفهوم سياسى .

السبب الثانى : سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة التحالف مع الغرب بدءا من ٧٣ وما بعدها . فقد صاحب هذه السياسة فتح الباب على الواسع للمجتمع الاستهلاكى وقيمه وأفكاره ، وخلف فى المجتمع نوعا من التحلل القيمى والخلقى كان الرد عليه محاولة الاحتماء بالدين . . وهذه شكلت فى حد ذاتها أرضية جديدة لقوى الإسلام السياسى .

السبب الثالث : والذى يرتبط بحد كبير بالسبب الثانى . . هو عامل التبعية للغرب ، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية «التعبير الكودى عن سياسة التبعية الاقتصادية ، والسياسية والعسكرية» وبدء سياسة الصلح مع العدو الإسرائيلى . . كل هذه العوامل خلقت رد فعل فى جانب منه يبدو أنه رفض لهذه التبعية ، كان له تجليات مختلفة لدى القوى الوطنية والتقدمية ، أخذت شكل مقاومة الصلح المنفرد مع إسرائيل ومقاومة التطبيع والعداء للاستعمار الأمريكى . . وفى نفس الوقت كان رد فعل تيار الإسلام السياسى رفع شعارات العداء لليهود والعداء لإسرائيل والعداء للصليبية وللغرب . . وهذا وجد صدى لدى قطاعات من الرأى العام .

السبب الرابع: هو ثورة «النفط» أو ثورة «البترول» أو حسب التعبير الشهير للصديق محمد سيد أحمد «الانتقال من عصر الثورة إلى عصر الثروة» هذا الانتقال كان له أثر خطير على الشعب المصرى ، فلأول مرة نرى الهجرة إلى دول النفط بحثا

عن عمل ، هجرة شملت عمال التراحيل وقمة الأساتذة والعلماء وكلهم يبحثون عن الثروة فى هذه المنطقة . وهذه الهجرة فرضت . خاصة على الفئات الوسطى والصغيرة - الإسلام الخليجى «شكل معين للبس . . وشكل معين للسلوك . . الخ» وهذا كان عاملا آخر ساعد على انتشار تيار الإسلام السياسى .

السبب الخامس : أفغانستان . فبصرف النظر عن تقييمنا لما حدث فى أفغانستان . . فإن دخول الولايات المتحدة ولجوءها إلى التعامل مع مجموعات داخل افغانستان بعضها فى الواقع ينتمى إلى تيار الإسلام السياسى ، وهى مجموعات متعصبة ودفعها لعملائها فى المنطقة العربية وبالذات فى السعودية ومصر للعب دور أساسى فى دعم هؤلاء الذين أطلق عليهم «المجاهدين» . ومصر كانت تعطى بجانب هذا الدعم سلاحا ، ومجاهدين ، وسمحت بمتطوعين . وهؤلاء المتطوعون مع الفكر السائد داخل صفوف المجاهدين وفى باكستان ، كانوا خميرة أساسية ليس فقط لتيارات الإسلام السياسى ، وإنما فى تحول هذه التيارات إلى العنف المسلح .

وهذا كله لا ينفى مسئولية القوى المدنية سواء كانت قوى يسارية أو ليبرالية ، فالقوى اليسارية شعرت فى داخلها بالهزيمة ، والقوى الليبرالية تخلت عن كثير من مقولاتها الأساسية ومن أبرزها فصل الدين عن السياسة ، فالوفد مثلا وهو ممثل التيار الليبرالى هو أول قوة تحالفت مع الإخوان لإدخالهم البرلمان ، وأخطر من هذا أنه قد حدث نوع من الخوف أو من الحوار حول المقصود بالشريعة الإسلامية أو فصل الدين عن السياسة وحصل نوع من مغازلة المشاعر الدينية لدى العامة والخوف من تهمة الكفر والإلحاد فأصبح هناك نوع من الممالئة لتيار الإسلام السياسى .

الحمزة دعبس:

يجب أولا تحديد معنى «الأصولية الإسلامية» . . حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال إجابة صحيحة . . ذلك أن أعداء الإسلام أرادوا استعمال هذا المصطلح فى ضرب الإسلام وهو عندهم مرادف للعنف والإرهاب . ويريدون بذلك أن يصوروا أن الإسلام دين الاعتداء على أرواح وأموال وحريات الآخرين . . وقد سقط كثير من الكتاب المصريين والعرب عامة فى هذا الوهم . .

والحقيقه هى أن الأصولية الإسلامية تعنى الرجوع إلى علم أصول الفقه فى العلوم الإسلامية وهو ذلك العلم الذى يحدد مصادر الفقه فى الإسلام وهى القرآن

الكريم والسنة المشرفة والإجماع وغيرها مما هو محدد على سبيل الحصر فى هذا العلم . . وكل هذه المصادر بلا استثناء تمنع المسلم من استعمال القوة لتوصيل المفاهيم الإسلامية إلى الناس كل الناس . وتحصر الوسيلة لتوصيل هذه المفاهيم فى البلاغ وذلك مصداق قول الله عز وجل :

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾

٢ - ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ ﴾

٣ -﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾

٤ - ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ ﴾ . . ويستفاد

من حصر الوسيلة فى البلاغ من استعمال ربنا عز وجل صيغة القصر . . وهى «النفى والاستثناء» يعنى أن الرسول . وأتباعه من المسلمين من باب أولى . ليس لهم الوسيلة إلا البلاغ وأن يكون استعمال هذه الوسيلة وهى البلاغ بدون عنف وذلك مصداق قوله عز وجل :

١ - ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾

٢ - ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾

٣ - ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ ﴾

وفى ظل هذا التحديد نستطيع أن نقول : نعم الأصولية التى تدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة فى حالة مد وتمثل عشرات الملايين من المصريين المؤمنين بالله عز وجل ربا وبسيدنا محمد ﷺ نبيا ورسولا وبالإسلام دينا ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويحجون بيت الله ويصومون رمضان . . وهم يصدرون فى كل ذلك عن القرآن الكريم والسنة المطهرة . . ويدعون غيرهم إلى كل ذلك . . وذلك عن طريق التعاون على البر والتقوى وعدم التعاون على الإثم والعدوان . . وعن طريق التواصى بالحق والتواصى بالصبر . . ويمثل هؤلاء أعضاء الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة وأهل التبليغ والمتصوفة والمنتمين إلى الجمعيات الخيرية الإسلامية وأنصار السنة وأمثالهم وهم كثيرون جدا . .

اما الأصولية الإسلامية بمعنى العنف والإكراه والإرهاب فكل ذلك لا أصل له فى الإسلام بل إنه يعادى الإسلام قبل أن يعادى غيره . . ونسبة عمل هؤلاء إلى

الإسلام نسبة ظالمة يريد بها أعداء الإسلام تشويه الإسلام . . والإسلام منها برئ بل يدينها ويعاقب مرتكبيها باعتبارهم من المفسدين في الأرض فى قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ . . ﴾ .

وأعتقد أن رجوع الناس لدينها لتستمد منه قيمها وتحكمه فى أمور حياتها وضع طبيعى لا يحتاج إلى أسباب تفسره . . فهو يفسر نفسه . . وهذا لا ينفى أن هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عجلت بهذه العودة .

د. عبد الصبور شاهين:

الأصولية الإسلامية بالنسبة للغرب هى الإسلام الصحيح ، فلقد عرف الغرب دائما نوعين من الإسلام . الإسلام الذى وقف شامخا فى مواجهته طوال الفترة الحضارية الإسلامية . والإسلام الذى يقتصر الانتماء إليه على شهادة الميلاد فى حين يعمل أصحابه على محاربته والوضع الراهن يضع الإسلام خارج السلطة ويضع المنتمين إلى الإسلام بلا دليل أو بينة أو عمل أو انتماء للإسلام فى السلطة ، وهذا الوضع يرضى الغرب بالطبع ويثلج صدره ، لأن الغرب مستعد أن يعمل المستحيل لاستبقاء الأوضاع كما هى واستبعاد الإسلام الصحيح من أن يتولى السلطة فى البلاد الإسلامية . ولذلك فأنا لا أستغرب أن يستخدم مصطلح الأصولية الإسلامية فى العالم الإسلامى لتشويه الإسلام . . فكما أن الغرب يستخدم تعبير الأصولية الإسلامية تعبيرا عن الإسلام الصحيح الذى يقصده ويتوقعه ويتجنبه ، فإنه يحاول أن يصم هذا الإسلام الصحيح بكل نقيصة وبكل وصمة ويدمغه دائما بالزور والزيف والباطل ، ويجعله مرادفا للإرهاب والعنف والتطرف . وأنا شخصيا أكره هذا المصطلح تماما وأرى أنه مقصود به دائما إيذاء المسلمين ، تماما كما كان الغرب يطلق على المسلمين «المحمديين» وهو يقابل بهذا المصطلح بمصطلح «المسيحيون» متنكرا للإسلام . . واذا أراد استخدام الإسلام استخدم كلمة الأصولية الإسلامية فى مقابل الأصولية المسيحية ومعناها الإسلام الذى يمثل الرأى الصحيح الذى يمثل الكتاب والسنة لكنه يستخدم الأصولية المسيحية بمعنى المسيحية التى تمثل وجهة نظر الكنيسة أو الأحبار والرهبان . . ولما كان الإسلام لا يعرف أحبارا ولا رهبانا ولا كنائس . والمسجد مؤسسة عادية جدا فى الإسلام «فإن هؤلاء يكتفون بالظلال التى تلقى على مفهوم الإسلام من خلال

مصطلح الأصولية» .

وأسبابها طفل ضل عن أبويه فلما وعى تذكر أبويه فعاد إليهما . . هذا هو السبب . . عشنا ضالين كالطفل التائه لا نعرف لنا طريقا . . فلما أذن الله لنا أن نعود إلى الهدى رجعنا إلى أبينا الإسلام وبدأنا نتعرف عليه بعد طول غياب . . وليس هناك من سبب إلا هذا . .

د. محمد أبو الإسعاد:

أود ان نتفق أولا عن المقصود بمصطلح الأصولية الإسلامية . . فإذا اتفقنا على أن الأصولية الإسلامية هى حالة نكوص عن الواقع المعاشى إلى مرحلة تاريخية بعينها هى مرحلة ظهور الإسلام وانتشاره . . فإن السؤال الذى يطرح نفسه علينا هو . . ما الذى يدفعنا إلى هذا النكوص ؟ .

وأعتقد أننا سوف لا نختلف على أن مرجع النكوص هو رؤيتنا السوداء للواقع المعاش الذى لا نرى فيه سوى تردٍّ سياسى وتخلف اقتصادى وفساد اجتماعى وانهزام عسكرى وتدهور حضارى . . ومن ثم فنحن جميعا فى حاجة إلى واحة نحتمى فيها من هجير هذا العصر الردىء . . ومن ثم يمكننا أن نتفق على أن التدهور الذى وصلنا إليه فى هذا العصر هو أحد الأسباب الرئيسية وراء انتشار ظاهرة الأصولية الإسلامية . . ويمكننا أن نخصص ضمن مفردات هذا الواقع الردىء غياب المشروع الحضارى المصرى بانتهاء حكم عبد الناصر فقد فشل السادات ومن بعده مبارك فى أن يقدما مشروعا حضاريا يمكن أن يملأ الفراغ السياسى فى مصر . . وفى غياب المشروع الحضارى الذى يمكن أن تستمد منه السلطة السياسية شرعية وجودها لجأت السلطة السياسية إلى توظيف الدين فى السياسة وفتحت الدولة الباب أمام جماعات الإسلام السياسى لتوظيف الدين فى السياسة . . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك حقيقة أخرى تتصل بطبيعة بناء الدولة المصرية ومدى اتفاقها الأيدولوجى فى كثير من أطروحات الإسلام السياسى على صعيد السياسة والفكر والاقتصاد .

د. محمد سليم العوا:

أنا ابتداء أعترض على كلمة الأصولية الإسلامية . . وأعتقد أن الذى يعيش حالة مد شديد هو الدين نفسه . . التدين من حيث هو استجابة للنداء الفطرى

للبشر . . هذا التدين يعيش حالة مد متعاظمة فى العالم العربى والإسلامى بل فى العالم أجمع . . فالتدين المسيحى والتدين اليهودى . . والتدين البوذى والكونفشيوسى فى شبه القارة الهندية وفى قارة آسيا كلها تعيش حالة مد متعاظمة وذلك بعد إخفاق المذاهب العالمية أو المذاهب التى ادعت الفكرة الشمولية وعلى الخصوص المذهبين الشيوعى والرأسمالى فى تحقيق سعادة البشرية أى أن الإنسان عاد إلى الأصل الذى حقق على مدار القرون الطويلة قبل نشوء هذين المذهبين سعادة الإنسان ، وهو التدين . . والتدين فى القرون الماضية لم يكن يعبر عن نفسه بصورة سياسية لأن القضية السياسية لم تكن مطروحة فى مقابل القضية الدينية . . كانت القضية الدينية قائمة فى نفوس الناس جميعا ولم يكن الحكام فى أى بقعة من الدنيا يعلنون اعتراضهم على التدين أو يقفون منه موقفا معارضا .

ولكن الحال تغير بدخول الفكر العلمانى ودخول الفكر الشيوعى والاشتراكى بصوره ودرجاته المتعددة وتغير الحال بدخول الفكر الإلحادى الرأسمالى المنكر للأديان ودخول الفكر الإباحى الذى ساد فى الرأسمالية ثم تبين أنه كان سائدا أيضا تحت ستار من السرية والكتمان فى العالم الشيوعى مجموع هذه العناصر الفكر العلمانى والفكر الإلحادى والإباحية والظلم الشديد الذى وقع من القوى المسيطرة فى المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى معا على طبقات الجماهير بوجه عام . . كل هذا أدى بالناس إلى عودة موسعة وعودة ممتدة فى أعماق النفس البشرية إلى الدين . . وعبرت هذه العودة عن نفسها بصورة مختلفة . . فأنت ترى المساجد أو الكنائس غاصة بالناس أضعاف ما كانت قبل ذلك بعشرات السنين وتجد الخطاب الدينى يتناول جوانب لم يكن يتناولها من قبل . . حتى الخطاب الدينى الرسمى مثل خطاب دار الإفتاء المصرية لو أخذناها على سبيل المثال تتكلم فى البنوك وفى الزراعة وفى القروض وفى المعاملات التجارية المختلفة بينما فتاوى دار الإفتاء قبل ذلك كانت قاصرة على الفتاوى الدينية البحتة المتعلقة بالسلوك الفردى للمسلم . وورود هذا النوع من الأسئلة على دار الإفتاء يؤكد أن المد ليس مدا سياسا وإنما هو مد دينى . . جزء من المد الدينى هو التعبير السياسى عن الإسلام . . والتعبير السياسى عن الإسلام يأخذ أشكالا مختلفة منها شكل الدعوة إلى التغيير السلمى الذى يستند فى أساسه وفى مرجعيته إلى الدين ومنها الدعوات التى تقول بالتغيير العنيف ومنها الممارسة الفعلية للعنف . إذا عندما نقول

الأصولية الإسلامية تعيش مدا ، نتحفظ ونقول إن الدين يعيش مدا ، وإن أحد أوجه التعبير عن هذا الدين هو التعبير السياسى وإن هذا التعبير السياسى فى المفهوم الذى أعتنقه وأدعو إليه وأقف على أرضية صلبة فيه هى أنه مشروع يقدم للبشر حلولا يرجو أن تكون نافعة فإذا أصابت فالحمد لله وإذا أخفقت فلن نتوقف وسنحاول مرة ثانية وثالثة ورابعة أن نكشف من واقع مرجعيتنا الإسلامية الثابتة حلولا مناسبة للعصر الآتى والعصر الذى بعده والعصر الذى يليه والسبب هو إخفاق المذاهب الأخرى فى تحقيق السعادة البشرية .

حسين أحمد أمين:

أعتقد أن المد الإسلامى الحالى يرجع إلى السببين معا . . فمن ناحية نجد أن النظام الراهن قد عمل جاهدا على إضعاف الأحزاب العلمانية والأيدولوجيات التى كان يمكن أن تقاوم الفكر الإسلامى الأصولى وذلك من أجل أن يقدم النظام نفسه سواء فى الداخل أو فى الخارج على أنه البديل الوحيد للخطر الأصولى . . وقد نجح النظام فى تحقيق ذلك بحيث أصبح باستطاعته أن يخيف المثقفين والأقباط والرأى العام العالمى من احتمال سقوطه خشية أن ينفرد الإسلاميون بالساحة . . ولكن إلى جانب هذا نجد أسبابا عديدة أخرى ومنها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية التى تدفع الساخطين دائما وعبر التاريخ الإسلامى كله إلى وضع مناهض للنظام القائم الذى يعانون فى ظله واتهامه بأنه جاهلى ومن واجب المؤمنين العمل على إسقاطه . . ولكن هذا لا ينفى عن حركتهم صفة الثورة الاجتماعية والرغبة فى إقامة وضع ينصفهم .

الأمر الثانى . . . إنه منذ قيام ثورة ١٩٥٢ طرأ على نظام التعليم فى مصر والثقافة بوجه عام تدهور رهيب جعل من الممكن للإسلاميين الأصوليين أن ينشروا فكرهم السطحى بين مختلف الطبقات ولاقوا نجاحا أرجعه فى المقام الأول إلى ضعف المستوى التعليمى والثقافى . .

وهناك أسباب أخرى بعضها يتمثل فى التمويل والتعضيد اللذين تتلقاهما تلك الجماعات من دول وهيئات يهمها إما أن يكون لها دور فى توجيه السياسة المصرية والتأثير فيها أو إضعاف مصر وإنهاكها وتمزيق الوحدة الوطنية فيها وبالتالى أمكنها تجنيد حشد من المرتزقين الانتهازيين الذين تمكنوا بدورهم من إقناع شباب ساخط ضعيف التعليم والثقافة وراغب فى التغيير ، فزادت بازدياد أعدادها قوة ما يسمى الصحوة الإسلامية .

محمود أمين العالم:

فى تقديرى أن السبب المباشر هو أن بلادنا تعيش فى «حالة جذر» سواء من الناحية الوطنية أو الاجتماعية . . على أن هذه الأوضاع وحدها لا تفسر فقط بالسلب كما يقال . . أى بفشل الأنظمة القومية وضعف الحركات الاشتراكية وهامشية التحديث المادى والثقافى واستمرار التخلف . . هذه أسباب حقيقية وقائمة بغير شك . . ولكن السبب الفاعل الراهن لو صح التعبير هو أن الأنظمة القائمة السائدة اليوم لا تقدم بدائل صحية لكل هذه الأوضاع . . بل على العكس تماما . . إنما هى تضاعفها وتعمقها وبالتالى تفاقم من أزمة الواقع . . فهى أنظمة تفتقر إلى المشروع الاستراتيجى الشامل سواء كان مشروعا قوميا أو اشتراكيا أو حتى ليبراليّاً رأسماليّاً . . فهى أنظمة بلا مشروع اللهم إلا تقديم بعض الحلول الجزئية الهامشية لإدارة أزمة واقعنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى أساسًا؟ . . هل هى تحاول إيجاد حلول لها ؟ . . ما أظن حتى هذا . . فى الحقيقة «ويالمأساة» إن أغلب هذه الحلول المقدمة هى حلول مفروضة من الأنظمة الرأسمالية العالمية وخاصة الأمريكية لإدارة أزمة النظام العالمى نفسه . . والتخفيف من أزمته على حساب بلادنا وبلاد العالم الثالث . . فسياستنا لسيت حلاً لأزمتنا فى الأساس . ولكنها جزء من المشروع الرأسمالى العالمى لحل أزمة النظام الرأسمالى العالمى على حسابنا . . فلهذا لو تساءلنا ما هذه الآليات الأساسية التى تدور عليها ممارستنا السياسية السائدة؟ . . نقول إنها آلية مالية فقط . . وليست اقتصادية ، وليست ثقافية ونتيجتها عمليا «نزح عائد» العمل الاجتماعى . . بل عائد العمل الثقافى أيضا . . إلى صندوق البنك الدولى . وبالتالى الرأسمالية العالمية . حتى المشروعات الإنتاجية والتصديرية والخدمية مشروطة بإرادة مؤسسات وتشريعات واتفاقات الرأسمالية العالمية . . والتى تهيمن عليها الولايات المتحدة فى هذه الأيام . . أن الإرادة الوطنية للأسف مشروطة ومقيدة بالإرادة الخارجية . . وتزداد السمسرة ويزداد الفساد . وتفقد مصر للأسف هويتها وبنيتها الخاصة وفاعليتها بل تزداد تفككا رغم كل الجهود الجزئية المخلصة التى تبذل هنا وهناك .

فى هذا الواقع الذى يفتقد الرؤية الموضوعية الشاملة والإرادة الذاتية الوطنية والمجتمعية تبرز «الأصولية الإسلامية» . لا بمعنى استلهام أصولنا وثوابتنا القديمة . .

وإنما لتثبيت وتمجيد بعض هذه الأصول وبحسب تفسيرها الخاص . ومحاولة فرض هذا التفسير الخاص فرضًا علي مجتمعنا بما لا يتفق مع مستجدات الواقع والحياة والعصر . . وهى لا تقدم بديلاً اللهم إلا البديل الروحى الأخلاقى العام .

أى الدين . . بدون أى رؤية موضوعية لمتطلبات الواقع . . أو حلول عملية لمشاكل . . اللهم إلا السعى لإقامة سلطة دينية . . ولهذا السبب يتحقق هذا المد الإسلامى الأصولى الأخلاقى المتزمت كرد فعل للجذر السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تفاقمه الأنظمة السائدة . . ولكن هذا المد بعجزه عن أن يقدم بدائل موضوعية . . واستخدام بعض فصائله لعملية الاغتيالات وأشكال الإرهاب المختلفة للمثقفين والسائحين ورجال الأمن والمؤسسات المالية . . ما اعتقد أنه بهذا الاغتيال وبهذا الإرهاب يستطيع أن يقيم دولة . . قد يضاعف من تفكك المجتمع . . قد يضعف من فاعليته . . ولكن فى النهاية سوف تنتصر أجهزة الدولة التى هى أكثر تنظيما منه . . بل ستستفيد من هذا الوضع لتدعيم مشروعيتها . . وقد تسعى أيضا لتصحيح جزئى لبعض أخطائها . . وإن كان من الممكن أن يسهم أيضا هذا الوضع فى يقظة عقلانية اجتماعية أو مجتمعية شاملة فيفرز المجتمع البديل الصحى الحقيقى . . أقصد المشروع النهضوى القومى التقدمى الإنتاجى . . الذى يتيح لمصر أن تتعامل مع العصر لمصلحتها أساسًا وعلى أرضية من التكافؤ . . وهناك إمكانية كبيرة لتحقيق ذلك فى تقديرى . . ولكنها قضية نضالية كبيرة .

الدكتور محمد عمارة:

أولا أنا لدى رغبة فى ضبط مصطلح الأصولية لأنى لاحظت أن الذى بدأ بإطلاق مصطلح الأصولية على الحالة الإسلامية أو الصحوة الإسلامية هو الإعلام الغربى .

بل للأسف الشديد أن السنوات القليلة الماضية شهدت صناعة غريبة لعدد من المصطلحات التى ابتلعها كطعم الإعلام العربى والإسلامى . . فبدأ الحديث عن الإسلام . . ثم عن التشدد . . ثم عن التطرف . . ثم عن الأصولية . . ثم عن الإرهاب . . وأصبحت هذه المصطلحات شائعة فى إعلامنا . . والغرب يريد أن يشوه صورة الحالة الإسلامية عن طريق «صياغة وصناعة هذه المصطلحات» وهذا ليس استنتاجًا منا وإنما مراكز الأبحاث الغربية ومفكرو الغرب هم الذين يعلنون أن الإسلام هو العدو بعد الخطر الأحمر . .

والأصولية كمصطلح فى الثقافة الغربية والفكر الغربى لها معان سلبية لأنها تعنى الجمود والتخلف ورفض التجديد والتحديث . . ورفض العقلانية . . ورفض العلم . . ورفض التطور . . أما عندنا فى التراث الإسلامى فالأصولية والأصوليون تعنى المجددين والمجتهدين . .

ولذلك فأنا أريد أن أقول بداية إذا كنا نريد أن نتحدث عن مصطلح الأصولية فلنتحدث عنه بالمعنى العربى أى بالمعنى الإيجابى لا بالمعنى الغربى الذى يحمل مختلف المعانى السلبية . . هذا عن الجزئية الأولى . .

أما الجزئية الثانية «هل هذا المد ثمرة لتخلف القوى الأخرى فى الواقع الإسلامى . ؟ . أم أن هذا يعبر عن ظاهرة طبيعية ؟ «أنا أقول نحن على المستوى العالمى ومنذ سنوات عديدة نعيش متغيرات وتحولات . . وأرى أن أهم هذه التحولات والتغيرات هى تراجع النظريات والفلسفات الوضعية وتصاعد المد الدينى فى كل الديانات . . حتى فى الديانات الوضعية غير السماوية وإذا كنا أمام ظاهرة إحياء دينى على النطاق العالمى فمن باب أولى أن يكون هذا الإحياء الدينى فى إطار الإسلام أشد وأقوى لسببين :

الأول : إن الصيغة الإسلامية تقدم نموذجا للدين والدنيا ومن هنا فحركة اليقظة فى الإطار الإسلامى تجد لها فى الإسلام نسقا فكريا وعملية تنظير أكثر مما تجده فى اليهودية أو المسيحية .

الثانى : إن الإسلام تاريخيا كان يمثل درع الأمة الإسلامية فى مواجهتها مع الحضارة الغربية ومع التحديات الغربية . . والغرب إذا كان يعلن أن الإسلام عدو . . وإذا كان الإسلام هو طوق النجاة للأمة أمام التحديات . . وإذا كانت التحديات تزداد الآن مع المتغيرات الدولية كما لم تكن فى السنوات السابقة . . سنوات انقسام الغرب إلى معسكر اشتراكى ومعسكر ليبرالى . . إذا يصبح طبيعيا أمام تصاعد التحدى الخارجى أن يلجأ الإنسان المسلم إلى هذا الطوق . . إلى هذا الحصن . . إلى هذا الخندق الذى يمثل له صيغة الإحياء والتجديد كى يواجه هذا التحدى .

الفصل الثانى
الأصولية والإرهاب

السؤال المطروح:-

يربط الكثيرون بين الأصولية والإرهاب.. فما مدى صحة هذا الربط..

وهل يمكن أن يكون هناك أصولية بدون إرهاب؟

المستشار مأمون الهضيبى:

العودة للإسلام كما نفهمها . . «أى الأصولية بالمعنى الذى نفهمه» لا علاقة لها بالإرهاب . . وهو قول مقصود به «التشويش» . . ثم إننى أتساءل :

من أين يأتى العنف ؟ . . من يأخذ السلطة اغتصابا ويستعمل الجيش والشرطة لحكم الناس . . هل هذه حكومة وطنية أم حكومة إرهابية؟ . . هذه مسائل يجب أن نطرحها . . إن من يغتصب الحق ويعمل فى الناس ما يريد ويسن من القوانين ما يريد لحماية نفسه وتثبيت ملكه . . يأتى بمحاكم هو الذى يشكلها . . هو الإرهابى . وهذا هو قمة العنف . . ولذلك نحن نقول حتى نعالج ما هو موجود الآن ونحن نرفضه من أعمال عنف لابد أن نمنح الحريات الناس . . لأن الحرية حين تكون متوفرة ينقطع العذر لدى من يحمل السلاح . . وهذا أمر نطلبه وننادى به . . ثم كيف يغير الناس ؟ . . جاء عبد الناصر وحكم حتى مات . . وجاء السادات وحكم حتى مات . . وجاء حسنى مبارك وله ثلاثة عشر عامًا أو أربعة عشر عامًا يحكم ولازال يحكم وسيظل يحكم بشكل مطلق ولا أحد يستطيع أن يحاسبه أو يحاسب غيره . . وكلهم يقولون نصلح الاقتصاد أولاً ثم بعد ذلك الدستور . . كلام كله «لخبطة» وغير صحيح . .

ورغم ذلك أقول وأؤكد أنه رغم هذه الظروف المرفوضة لا نقبل أيضا هذا العنف وندينه ونرفضه لأنه لا فائدة منه وهو مخالف للشرع ويسىء للدعوة الإسلامية وللحركات الإسلامية . . وأحذر من اختلاط مسائل العنف بالجهاد الوطنى . . فلا يمكن أن يقال للذين حملوا السلاح سواء فى فلسطين أو فى القناة «إنكم إرهابيين»

مثلما يحاولون أن يسموا حركة حماس والحركات الجهادية فى فتح أو غيرها بمنظمة التحرير الفلسطينية و . . فهذه مغالطة لتثبيت الدور القيادى الدولى الاستعمارى الجديد . . وتثبيت مفاهيم تسهل له قتل الحركات الجهادية التى تقاوم طغيانه واستعماره .

د. رفعت السعيد:

إن الموقف المتأسلم يؤدى ودونما قرار مسبق للإرهاب . . والتاريخ يقول أن الأعمال الإرهابية بدأت فى عام ١٩٤٧ على يد الإخوان عندما تصورت الجماعة أنها وصلت إلى فترة «الاستقواء» مستهدفة ترويع المجتمع وترويع الحاكم وفرض هيمنتها على مصر . . وفشلت هذه المحاولة واغتيل حسن البنا كرد فعل لاغتيال الجماعة لرئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى . . والتاريخ يقول أن الأخ «سيد قطب» بدأ كتابه «معالم فى الطريق» وهو فى السجن . . وهو كتاب متشدد يستقى أفكاره الرئيسية والأساسية من فكر «أبو الأعلى المودودى» و «أبو الحسن الندوى» وهما من غلاة المتشددين المتأسلمين . . وباختصار يقوم كتاب «معالم فى الطريق» على أساس أن عبد الناصر كان حاكما فردًا وكان قويا وكان متمكنا من الحكم فقال «إن الحكم إلا لله» . . وكان عبد الناصر يمتلك جماهيرية طاغية وكانت الجماهير الشعبية تقف معه . . وفوجئوا هم بذلك . . وبرر سيد قطب هذا الأمر بأن على الإخوان الاستعلاء بالإيمان . . ليس المهم أن يكون الإخوان أقلية أو أكثرية . . فالإيمان يجعل الإخوان فوق الجميع وقال بفكرة «جاهلية المجتمع» حكاما ومحكومين وأن من لا يعمل بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . وأن من شرع لغير شرع الله فهو كافر . . ومن ثم كفر المجتمع كله . . وهذا الكتاب عندما صدر وهو دعوة سافرة لاستخدام الإرهاب وقتل الخصوم السياسيين أنكره فضيلة المرشد حسن الهضيبى وأكد أنه ضده وأصدر كتابا أسماه «دعاة لاقضاه» . . لكننا نفاجأ بأن الأخت زينب الغزالى فى كتابها «أيام فى حياتى» تقرر أن المرشد حسن الهضيبى أخبرها أنه قرأ كتاب «المعالم» مخطوطة وأنه وافق عليه وأنه قرأه مرتين وأن هذا الكتاب قد حصر أمله فى سيد قطب بل وأمل الدعوة أيضا . . ثم نفاجأ بأخ مسلم اسمه «صفوت منصور» يصدر كتابًا أسماه «منهاج الدعوة الإسلامية . . الإخوان المسلمين» ويقرر فيه أن سيد قطب هو الذى جدد شباب الدعوة الإخوانية وأنه روح الجماعة وفكرها المتجدد . . ثم نفاجأ بأحد أقطاب الجماعة المخضرمين وهو الأستاذ «صلاح شادى»

يصدر كتابًا أسماه «الشهيدان» ويقول فيه أن حسن البنا هو البذرة الأولى وسيد قطب هو الثمرة الناضجة . . والذين يعرفون قيمة حسن البنا من الإخوان القدامى يعرفون ما هى القيمة للفارق بين البذرة ومجرد البذرة والثمرة . . كل هذا يؤكد عدم الثقة فيما تعلنه جماعة الإخوان المسلمين . . والتاريخ يقول أيضا أنه ومن جماعة الإخوان من داخل سجن طره ومن داخل مجموعة سيد قطب انبثقت أول مجموعة إرهابية هى جماعة «التكفير والهجرة» التى أسسها شكرى مصطفى . . ومن هذه الجماعة تشعبت بقية الفرق التى أتت فيما بعد والتى نعانى منها الآن .

د. أسامة الغزالى حرب:

طبعًا هناك علاقة بين الأصولية والإرهاب . . فأحد القنوات أو أحد الأشكال التى يتم بها التعبير عن الأصولية هى الأعمال والممارسات الإرهابية . . وهناك أشكال أخرى كثيرة . . أيضا الإرهاب يصعب أن ينسب إلى سبب واحد . . وبالتالى من الممكن أن نتحدث عن أسباب اجتماعية للإرهاب . . وأسباب اقتصادية للإرهاب وأسباب سياسية للإرهاب . . وأسباب نفسية للإرهاب . . وأسباب دولية وإقليمية للإرهاب . . كما أن تزامن وتداخل كل هذه الأسباب مع بعضها أدى إلى نشوء الظاهرة الإرهابية . . وكل حالة على حدة لاتفسر ظهور الإرهاب .

لذلك نقول الأصولية إحدى أسباب الإرهاب إنما ليس شرطًا بالضرورة أن تؤدى الأصولية إلى الإرهاب وليست أى أصولية معناها إرهاب . . . وليس الإرهاب معناه فقط أصولية . . وإنما معناه أشياة أخرى كثيرة . . ويعرف التاريخ المصرى والعربى والإسلامى دعوات أصولية لم تأخذ شكلا إرهابيا بل العكس لقد كانت هى نفسها عرضة لإرهاب الدولة . . باختصار الإرهاب ظاهرة معقدة . . والأصولية ظاهرة معقدة . . وهناك نقطة التقاء بينهما . . إنما أى منهما لا يفسر الآخر تفسيرًا كاملاً .

د. رفعت سيد أحمد:

ليس بالضرورة أن يكون هناك علاقة بين الإرهاب والصحوة الإسلامية وأنا أريد أحرر وأحدد مفهوم الإرهاب . . فهو مفهوم غير دقيق للتعبير عن حالات احتجاج اجتماعى . . لأن كلمة الإرهاب فى القاموس القرآنى ليست بهذا المدلول المنفر الذى تتداوله وسائل الأعلام فالنص القرآنى يقول ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن

قُـوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَـيْلِ تُرْهِبُـونَ بِهِ عَـدُوَّ اللَّهِ وَعَـدُوَّكُمْ ﴾ أى أن إرهاب عـدو الله وعدونا يمثل فريضة إسلامية إذا كان هؤلاء أعداء للأمة وأعداء الله سبحانه وتعالى . . والذى يحدد ذلك عوامل وأمور كثيرة وفقه كثير . . والمسألة ليست متروكة لأى شخص يحدد من هو عدو الله وعدونا . .

إذن الإرهاب مفهوم مضلل استخدم من قبل الإعلام ليعبر عن حالة احتجاج اجتماعى واسعة تجتاح مصر والعالم العربى والإسلامى . . وهذه الحالة أخذت من الدين بوابة لها . . والقضية لا تقف عند ذلك ولكن أيضا هناك إرهاب الدولة الذى يمارس على فئات عديدة من الشعب اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيا وإعلاميًا . . باختصار حتى يكون واضحًا ما هى العلاقة بين الإرهاب والصحوة الإسلامية لابد من تحديد مفهوم الإرهاب أولا . .

ثانيا : لا علاقة للصحوة الإسلامية بالإرهاب .

ثالثا : الذى يمارس هو احتجاج اجتماعى مشروع وليس إرهابًا كما يروج فى وسائل الإعلام .

مجدى أحمد حسين:

أنا لا أرى علاقة بين الاثنين . . فالإرهاب مدرسة موجودة فى العمل السياسى منذ وجدت الصراعات ولا علاقة له بعقيدة معينة أو فكرة معينة . . واستخدام التصفيات الجسدية . . أو الاغتيالات أو العنف لتحقيق أغراض سياسية معينة موجود فى كل العقائد أو لدى كل الحركات والتيارات السياسية والدينية . . وكثير من الحركات اليسارية كانت تنتهج خط الإرهاب . . والعنف والإرهاب مرتبط بمزاج البشر المتنوع من ناحية . . ومن ناحية أخرى يكون نتيجة لانسداد القنوات الشرعية للتعبير . . فيحدث انفجار . . صوره وأشكاله الإرهاب المسلح . . هذان هما البابان الرئيسيان للإرهاب . . أما أن يقال أن الأصولية تعنى الإرهاب . . فهذا قول يجافى المنطق . . ولا يزيد عن كونه اتجاه ساد لتسفيه المد الإسلامى وإثارة الفزع منه باعتبار أن كل متدين لابد أن يكون مهيأ للعمل الإرهابى . .

د. أحمد الصاوى:

من البديهى أن محاولات التيارات السياسية المتحدثة باسم الدين وقد حازت تواجدا لم تسبقها إليه بقية التيارات السياسية الأخرى فى هذه الفترة كانت تتسم

بالأمل فى الاستيلاء على الحكم من الحكومات الضعيفة المنهارة وغير المتمتعة بأى تعاطف شعبى . . وقد واجهت هذه الحكومات تلك المحاولات بأقصى درجات العنف وهو ما قابلته بعض الفصائل بعنف مضاد . . فضلا عن ذلك فإن بعض أفكار مغرقة فى الدموية وربما أيضا فى الاشتطاط عن جادة الدين قد تسربت إلى البنية الفكرية والتربوية لبعض هذه الفصائل أما . . تحت ضغط العنف الحكومى أو بسبب تصدى دعاه للإفتاء والتنظير مع قلة بضاعتهم من العلم وعدم إحاطتهم بتراث الإسلام . . وفى بعض الأحيان يصل التبسيط المخل والقياس الساذج بصاحبه إلى هوة عميقة من التناقض مع روح الإسلام وفحوى رسالته .

منتصر الزيات :

هم يريدون التصاقا لهذين اللفظين . . الغرب وأذناب الغرب فى الشرق يريدون أن يصوروا للناس أن التدين يساوى : إرهابا . . وهذا واضح فى كلام المدعو عادل عبد الباقى الذى سمى الإرهابى التائب وهو الكلام الذى أذيع فى التلفزيون فى الأيام الماضية . .

وهو كلام لم يكن القصد منه فضح بعض الممارسات لبعض المجموعات الشاذة إن صح التعبير . . إنما القصد هو بث الشك لدى أفراد الشعب فى الدين والتدين والمتدينين . . المقصود تعميم الأحكام على النقاب وأن تحته دعارة . . واللحية سرقة . . هذا هو القصد . . القصد أن تتوغل هذه المفاهيم حتى لا تتوغل الصحوة الإسلامية وتنتشر .

نجاد البرعى :

هناك حالة إرهابية تسود العالم . .هناك تعبير بالعنف عن الآراء وتنامى ظاهرة العنف له أسباب ذكرنا جزءا منها . بالإضافة إلى مسألة أساسية وهى أن حق التعبير وحق التنظيم من الحقوق الأساسية التى تتعرض للكبت فى مصر . وبالتالى فحق التعبير العلنى معرض فى مصر لكبت . . وهذه أسباب للعنف مضافة إلى الأسباب التى ذكرتها .

د . سعد الدين إبراهيم:

العلاقة بين الأصولية والإرهاب تمر بشىء فى الوسط هو «التطرف» . . أى نفى الآخر وعدم الاعتراف بمشروعيته . . وإذا وصل الأمر إلى هذه المرحلة من التطرف

السلوكى . . فإن ذلك هو المقدمة الطبيعية للإرهاب . . وبتعبير آخر التطرف أو التـزمت الفكرى أو التطرف هو الأب الشـرعى للإرهاب لأنك مـتى تطرفت وادعيت امتلاك الحقيقة فمعنى ذلك أن كل من لا يوافق رأيك زائف لا يستحق مكانا لائقا ولا اعترافا بآدميته الإسلامية . . وهذا طريق يؤدى إلى جهنم بالمعنى المجازى والحرفى . . لأنك متى سلكت هذا الطريق فـأنت تكفر كل من يختلف معك حتى من رفاقك وإخوانك السابقين . . وهذا هو ما يفسر الانقسامية الدائمة بين الأصوليين المتزمتين المتطرفين : يفسر الانقسام على منهج الإخوان الجديد عام ٧١ ، ويفسر انقسام من انقسموا على الإخوان أنفسهم وصار عندنا جهاد ، وتكفير وهجرة ، وجماعة إسلامية ، وفى داخل كل فرع من هؤلاء توجد انقسامات متتالية ، وهذا أشبه بما كان يحدث بين الماركسيين لأن العقلية واحدة . . نفس عقلية التزمت والتطرف فى تفسير النصوص والتى تجعل صاحبها مستعدا لتخوين الآخر وتكفيره .

د. عصام العريان:

هذا الربط غير صحيح . . ولا أعتقد فيه . . لأن الظاهرة الإسلامية فى مصر قديمة . . وفى العصر الحديث بدأت ومازالت مستمرة بالإخوان المسلمين وهو التيار الرئيسى . . وهذا التيار الرئيسى كان العنف طارئا عليه لأسباب مؤقتة فى الأربعينات حيث كان هناك احتلال إنجليزى وملكية مرتبطة بهذا الإحتلال وكان هذا كله يؤدى إلى عنف فى المجتمع نفسه وللإخوان نصيب فيه . . أما بعد ذلك فالإخوان الآن بعيدون كل البعد عن العنف . . ويبقى العنف الآخر الذى تمارسه فصائل إسلامية أخرى ترتبط بالإسلام . . وأنا أعتقد أن هذا عنف مجتمعى وليس عنفا دينيا . . عنف نتيجة خلل فى المجتمع . . عنف نتيجة ثأر عند نفوس هؤلاء الشباب . وفى الحقيقة هو يواجه بعنف أشد من الدولة مما يجعلنا ندور فى حلقة مفرغة ولا نصل إلى نهاية . . وبالتالى لا يوجد ارتباط بين الظاهرة الإسلامية وبين الإرهاب . . ولكن العنف يأتى فى الممارسات نتيجة أخطاء ونتيجة ظروف واقعية يمر بها المجتمع .

فهمى هويدى:

الإرهاب ظاهرة مختلفة تماما وهو إفراز للأزمة . إفراز لأزمة المجتمع السياسية

الاجتماعية والاقتصادية ، ولا علاقة للأصولية بهذا والدليل هو وجود أصوليات كثيرة موجودة فى مجتمعات كثيرة ولا يوجد بها إرهاب وهذا الربط مصدره التخليط الإعلامى الذى يربط الظواهر ونحن لا نريد أن نفعل ذلك ، ولا نريد أن نفعل كما يفعل التليفزيون والإذاعة وندخل «المحجبات والمنقبات» مع الارهابيين لأن هذا موضوع آخر ، هذا التزام خطأ أم صواب ، وهذا مستوى من الالتزام . . وهذا مستوى من الاشتباك . . والإرهاب اليوم جزء منه ثأر ، كل الصعيد يريد أن يصفى حسابات مع الحكومة ، فما دخل الأصولية فى هذا الموضوع إن هذا أمرا لا علاقة له بالموضوع الإسلامى أساسًا ، ولا علاقة علمية أو تاريخية بين الأصولية والإرهاب ، الإرهاب إفراز الأزمة . . والأصولية تطور طبيعى . . والذى تتبع اعترافات ما سمى الإرهابى التائب يلحظ هذه الأزمة ، أزمة عمل ، أزمة تعبير ، أزمة انتماء ، أزمة تعليم .

ثم هناك تداعيات للإرهاب . . والإرهاب لا ينبغى أن يحكم عليه اليوم . . وإنما الإرهاب مسلسل ثم لماذا هذا الإرهاب فى الثلاث سنوات الأخيرة ، وما هى علاقته بالكبت السياسى؟ وماهى علاقته بمصادرة الحريات . . وما هى علاقته بمشكلة البطالة ؟ . . وما هى علاقته بغياب المشروع الوطنى ؟ . .

أنا أتمنى أن يتم تتبع جاد لمراحل الإرهاب فى مصر لأن هذا التتبع سيكشف عن ارتباط الإرهاب بسياسات الحكومة أكثر من ارتباطه بالتطور الفكرى فى الساحة الإسلامية . . وأنا أدعو لملاحظة الموقف قبل مقتل «علاء محيى الدين» . . وملاحظة الموقف بعد مقتله فهذا الحادث فقط له دلالة على أشياء كثيرة فى إطار الرصد لهذه الظاهرة .

أحمد شرف:

الإرهاب يقصد به ترويع الآمنين والمسالمين فى أماكن حياتهم الطبيعية . . وهو فى هذا غير الحرب سواء كانت نظامية أو شعبية . . وله محاور ثلاثة الأول : إرهاب القوى الدولية الظالمة للمجتمعات الضعيفة . والثانى إرهاب الحكومات والقوى الرسمية للشعوب . والثالث : إرهاب الأفراد والجماعات للمجتمع أو لقطاعاته أو أفراده . . وأتصور أنك تسأل عن المحور الثالث . . وفى هذا المجال شهد المجتمع المصرى فى العصر الحديث صور الاغتيالات التى باشرتها جماعة الإخوان المسلمين قبل الثروة مثل حادث اغتيال الخازندار . . واغتيال النقراشى وبعض عمليات

التفجير . . وبعد الثورة محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى المنشية عام ١٩٥٤ والثانية : هى المدرسة الوطنية على النمط الفاشى مثل جماعة مصر الفتاة . . وبعض تنظيمات ما قبل عام ١٩٥٢ . . والتى انضم إلى إحداها الرئيس أنور السادات . .

وحتى تلك الآونة ظلت هذه العمليات بسيطة . . وتتدرج فى تصنيف العنف السياسى الراد وغير المبادر . . لكن منذ الأربعينيات أصل الإخوان المسلمون هذه القضية وأصبح الإسلام لديهم مصحفا وسيفا . . وأقاموا التنظيم السرى الذى بلغ شأوه وقمة تنظيمه فى نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات حتى كان التصدى له فى عامى ٥٤و ١٩٥٥ وعندها تحول هذا الجهاز إلى مزيد من السرية . . وإن كان تشتت بعض الشىء . . وفى عام ١٩٦٥ صاغ سيد قطب نظرية متكاملة للإرهاب تعتمد على مفهوم تنفيذ حكم الله بالقوة والانقلاب العنيف . . ثم أخذ هذا الاتجاه يقوى ويمد بروافد جديدة إضافية حتى صارت حركات توظيف الإسلام فى السياسة تمتلك نظرية متكاملة فى الإرهاب . . وفى هذا الصدد . . لا معنى لكلام بأن هناك فرقا بين ما يسمى بقوى الاعتدال فى هذا الاتجاه كالإخوان المسلمين . . الذين لم يدحضوا أو يدينوا ولو بمؤلف واحد حجم الإرهاب ودعاويه المدعاة بأنها شرعية . . ومقارعة القائلين به حجة بحجة . . بل لعل رموزهم يدعون بين الفينة والأخرى إلى تكفير الناس واستحلال دمهم . . ولاشك أن فقه التكفير يطال الإخوان المسلمين حتى آذانهم . . ولمن يقول بغير ذلك عليه أن يبين للجمهور ولو اسم مؤلف واحد يأخذ اتجاها مخالفا . . ويعتمد على رفض نظريات التكفير والاستحلال والجهاد الحديثة .

حسين عبد الرازق:

أنا فى الحقيقة أخشى أن كثيرا ممن يرفضون كثيرا من المقولات الخاطئة لتيار الإسلام السياسى ، أخشى أن يخطئوا فى اعتبار أن أى تيار سياسى إسلامى هو تيار إرهابى ، استنادا إلى تجارب فى التاريخ ، تمثله بالنسبة لمصر تجارب الإخوان المسلمين واللجوء إلى استخدام السلاح فى ٤٧ ، ١٩٤٨ إلى آخره بعد الحرب العالمية الثانية ، وما نعيشه فى الوقت الحاضر ، لأننى أرى أن ذلك فى الحقيقة نوع من التعسف ، وكأنه لا يمكن الفصل بين الفكرة والعنف ، وبعض الذين عانوا الاتهام نفسه يطبقونه الآن على تيارات الإسلام السياسى .

ورأيى : أنه رغم وجود شواهد عديدة ومؤكدة من التاريخ ومن الواقع تجعل أغلب

حركات الإسلام السياسى أو «الأصولية» استخدمت العنف أو الإرهاب فى مرحلة أو أخرى ، وإن كثيرا من مقولاتهم تشكك فى مدى استعدادهم للديمقراطية وتداول السلطة ، إلا أنى أرى أن هذا منهجيا وكليا خاطئ مائة فى المائة ، وأنه لا يمكن hعتبار أى تيار سياسى ينطلق من أرضية إسلامية هو بالضرورة تيار إرهابى ، وكما أن هناك شواهد عديدة فى هذا الاتجاه ، هناك شواهد أخرى لها ظروفها ، لذلك أنا أعتقد أن الربط بشكل تلقائى خاطئ ودورنا هو أن نساند ونحاول أن نفسح المجال أمام كل التيارات والقوى سواء كانت إسلامية أو غيرها أن تعبر عن نفسها وبشكل ديمقراطى وأن نقاوم نزوعها إلى استخدام العنف .

الحمزة دعبس:

لعله أصبح واضحا من الإجابة على السؤال الأول أن هؤلاء البعض الذين تتحدث عنهم قد وقعوا فيما أراد لهم أعداء الإسلام أن يقعوا فيه بأن يتصوروا أن الأصولية الإسلامية هى العنف والإرهاب . . وقد بينا أن الإسلام ضد العنف ويعاقب عليه بأقصى العقوبات وعلى ذلك فإن هذا الربط جاء نتيجة الجهل بالإسلام وحقيقته . فلن تجد آية من آيات القرآن الكريم تأمر المؤمن به أن يرغم أحدا على إقامة الصلاة أو إيتاء الزكاة أو صوم رمضان أو حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا . . أو أية واحدة من آياته تدعو إلى إرغام الحاكم أن يحكم بما أنزل الله وإنما تجد حديثا عن رسول الله ﷺ يقصر جهد المسلم فى أثناء الحاكم عن الحكم بغير ما أنزل الله على أن يقول عنده كلمة الحق وذلك فى قول رسول الله ﷺ «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» . . وهذا يعنى أن وسيلة المؤمن فى مواجهة الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله هى «كلمة» . . ولكن لابد أن تكون كلمة حق وأن تكون عند «الحاكم» وليست عليه ولا يتصور أن تكون هذه الكلمة من العنف والإرهاب . . بل إنه يجب أن تكون هذه الكلمة بالقول اللين واقرأ إن شئت توجيه الله عز وجل لسيدنا موسى وسيدنا هارون﴿ **اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ** ﴾ ومن ذلك يتضح أن استعمال العنف مرفوض ولو بكلمة توجه إلى مدعى الربوبية «مثل النمروذ وفرعون» وإلى كافر مثل «قيصر الروم وكسرى فارس» فى رسائل النبى إليهما وإن كانت هناك علاقة بين أحكام الإسلام طبقا لعلم أصول الفقه «وهى الأصولية بمعناها الصحيح» وبين الإرهاب فهى علاقة الرفض والإدانة والعقاب من جانب الإسلام .

د. عبد الصبور شاهين:

هو فى الحقيقة اتهام يهدف لتحقيق أهداف غربية وتقف الصهيونية وراء هذا الاتهام بكل قواها لأنها تعلم أنها على موعد مع الإسلام ليصفيها ويقضى عليها، وأنها لابد أن تحارب هذا الدين حتى تتجنب النتائج المتوقعة تاريخيّاً على أيدى المسلمين، وكل اتهام يوجه للإسلام بالتطرف أو العنف أو التعصب هو فى الحقيقة اتهام صهيونى ضالع فى الخيانة وكل من يستخدم هذه الكلمات هو صهيونى الفكر حتى ولو كان إسلامى الديانة وما نمر به من عنف يمثل حالة معقدة لها أسباب مختلفة، قد يكون منها بعض أفكار الاحتجاج الاجتماعى على البطالة أو على الإفلاس أو على الأزمة الاقتصادية أو على الظلم الاجتماعى أو على الجبروت والطغيان السياسى، والتفرد وحكم الحزب الواحد، وليس هناك فى الحقيقة سبب واحد يفسر هذا الظاهرة وإنما تفسرها مجموعة الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى عدم فهم جوهر التدين، والثأر الذى غرقت فيه الدولة فى الصعيد، وأعتقد أن أى علاج يقترح يجب أن يضع فى اعتباره مجموعة الأسباب مجتمعة، وألا يقتصر على المواجهة الأمنية فقط والتى أرى أنها لم تنجح فى وقف العنف بل إنها أدت إلى زيادة النزيف.

د. محمد أبو الإسعاد:

ربما يحلو للبعض إنكار وجود أى علاقة بين الأصولية والإرهاب، لكن دعنى أسأل عن النموذج البشرى الذى تفرزه لنا الأصولية الإسلامية.. أليس هو ذلك الفرد الذى يزعم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ويعتقد أنه وحده على صواب وأن ما عداه خطأ؟.. هذا النموذج لابد بالضرورة أن يتحول إلى إرهابى يرفض الآخر ويفرض معتقداته بالقوة.. وقراءة التاريخ تؤكد لنا ذلك.. فقد أفرزت الحركة الوهابية أخريات القرن الثامن عشر وحتى الآن نموذجا أصوليا تعصب لمعتقداته ورفض معتقدات الآخرين ثم أعلن تكفيرهم وبالتالى أعلن الجهاد ضدهم.. ولذلك يحفل تاريخ الأصولية الوهابية السعودية بأخبار الغزو والنهب والسلب وتدمير المزارات الدينية المقدسة فأصبحت الوهابية نموذجا للإرهاب فى مستهل القرن التاسع عشر.. ثم تكرر نفس الشىء بشكل أو بآخر فى القرن العشرين فقد هاجمت جماعة «الإخوان السعودية» فى عام ١٩٢٥ أراضى الحجاز المقدسة وأعملوا فى مسلميها القتل والإبادة وأسالوا دماءهم أنهارا.

وإنى لا أزعم أن الأصولية الإسلامية التى ظهرت فى مصر فى أعقاب انهيار المشروع الحضارى المصرى بهزيمة ٦٧ تستمد أصولها من الإسلام السياسى السعودى ، وتعتمد على «ابن تيمية وابن القيم الجوزية وابن عبد الوهاب ، كما تعتمد فى دعمها وتمويلها على النظام السياسى السعودى ولذلك فإن الإرهاب الذى يهدد أمننا وسلامتنا يرتبط بظاهرة الأصولية الإسلامية ارتباطًا وثيقًا .

د . محمد سليم العوا :

نعم هناك علاقة بين الأصولية بمعنى التعمق والتطرف وبين الإرهاب . . المتعمق فى محاولة حماية نظام حكم ما يتحول إلى إرهابى . . والمتعمق فى حماية فكرة ما أو فى محاولة فرض فكرة ما بالعنف على الناس يتحول إلى إرهابى . . وسأعطى لك مثالا : الذين يحاولون أن يحموا نظام الحكم القائم ، يحمونه بالقانون فى الأصل ، لكن إذا تحول هذا القانون إلى أداة تبيح القتل العشوائى فى الطريق العام فهو إرهاب . . إذا تحول هذا القانون إلى أداة تؤدى إلى التعذيب فى السجون والمعتقلات كما ثبت فى تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فهذا إرهاب . إذا ثبت أن القانون تحول إلى أداة لحرمان الناس من حقوقهم فى محاكمة عادلة كما يجرى الآن فى المحاكمات العسكرية فهذا إرهاب . وهو إرهاب أصولى ينبع من أصولية يعنى تطرفا ويعنى غلوا فى محاولة حماية النظام القائم من أى ريح ممكن أن تغيره أو تهزه . بالمقابل إذا تحول المسلم الداعية إلى إنسان يقهر الناس بسلاح التكفير او بسيف الردة على أن يعتنقوا ما يعتنقه هو من آراء فهو إرهابى . . لأن الإرهاب المعنوى لا يقل أثرا عن الإرهاب المادى . وأنا أرى الاثنين على قدم المساواة . وأنا لا أدخل الآن فى قضية من الذى بدأ ، وهل عنف الدولة هو الذى أدى إلى عنف الناس أم أن عنف الناس هو الذى أدى إلى عنف الدولة ، فهذه ليست قضيتى ، إنما قضيتى الآن وجوب منع هذا العنف تماما ، وقضيتى مبنية على ارتباط العنف بالغلو ، فإذا غلوت فى حبك للنظام القائم أو دفاعك عنه لأنك صاحب مصلحة أو لأنك مستفيد فأنت إرهابى ، وإذا غلوت فى محاولة فرض رأيك بالقوة فأنت إرهابى .

حسين أحمد أمين :

ليست هناك علاقة . . فالأصولية هى اتجاه يرمى إلى العودة بالدين إلى أصوله

أيام الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين والبعض يتوسع فيضيف الأئمة الأربعةوتجريد الدين من الإضافات التى طرأت عليه فى العصور اللاحقة . . وهذا اتجاه لا غبار عليه ، أنا شخصيا مع تجريد الدين من إضافات ليست من صلبه وأقحمت عليه سواء بتأثير الحضارات الأخرى فى البلدان التى فتحتها جيوش الإسلام أو أضافها أناس كان يهمهم أن تحظى أفكارهم بالنجاح فى زمنهم فأضافوها إلى الدين ووضعوا أحاديث نسبوها كذبا إلى الرسول أو فسروا القرآن التفسير الذى يلائمهم . فالأصولية بمعنى العودة إلى الدين وقت الرسول والصحابة تيار لا غبار عليه . وارتباط الأصولية بالإرهاب ليس ارتباطا عضويًا ما لم يستند بعض الأصوليين إلى أحداث معينة وقعت أيام الرسول ﷺ أو آيات نزلت فى مناسبات تستدعى استخدام العنف ويجعلون من هذه الآيات أو الأحاديث أو الأحداث فى سيرة النبى منارًا يهتدون به فى كافة الظروف والأحوال . . مثال ذلك أن النبى ﷺ أوفد جماعات لاغتيال شعراء هجوه أو حرضوا قريشا على قتاله ، وهذه ثابتة فى كتب السيرة الأساسية ولكن الإرهابيين من الأصوليين لا يلفتون إلى الظروف التى دفعت الرسول ﷺ إلى مثل هذا ويبقونها على العصر الحديث ويرون فى اغتيال فرج فودة مثلا بمثابة استمرار فى السياسة التى انتهجها الرسول ﷺ . وفى رأيى أن هذا توسع ليس وراءه ما يبرره وأن اختلاف الظروف يحتم تأويل مثل هذه الآيات والأحاديث والأحداث تأويلا آخر .

محمود أمين العالم:

هناك ارتباط بغير شك . . فالأصولية الإسلامية بالمعنى الذى ذكرته : المعنى الذى يعبر عن الجمود والإطلاقية وفرض رؤية ماضوية خاصة على الواقع هى النظرية العامة . . وإن كان لها تفريعاتها واجتهاداتها النظرية المختلفة . . والإرهاب ليس إلا التجلى العملى لهذه النظرية . . ولما كانت النظرية فيها اجتهادات مختلفة . . فالإرهاب أيضا الذى هو تجلى لها له تجلياته العملية المختلفة كذلك . . فالإرهاب لا يقتصر فى تقديرى فى عمليات الاغتيال والقتل الفردى والجماعى فحسب . . بل فى عمليات الاغتيالات المعنوية أيضا . . إن التكفير الفكرى والأحكام الضيقة مثل القول بإباحية تنفيذ الحد على الكافر لو تقاعست الدولة ومثل فرض الحجاب . . ومثل تحريم الفن التشخيصى سواء فى النحث أو الرسم . . ومثل المحاولات الدائبة لنشر رؤية دونية تسفه الفنون المسرحية والسينمائية وتفرض

قيمًا وأشكالاً محددة من السلوك . . هذا فى الوقت الذى تتخذ فيه أبشع وأدنى أشكال العلاقات والأساليب كالاستحلال والتفرقة بين الأزواج إلى آخر ما سمعناه فى اعترافات عادل عبد الباقى . . خلاصة الأمر أن الإرهاب الفكرى والعملى هو التجلى للجمود الأصولى النظرى وإن اختلفت وتنوعت أشكاله ومظاهره .

د. محمد عمارة :

أنا أرى الظاهرة الإسلامية ظاهرة عريضة . . وفيها فصائل وشرائح قد لا تكون متناقضة ومتعادية ولكنها متميزة . . وأحيانا بينها اختلافات . .

الشريحة الأولى : وتعتبر أكبر شرائح وفصائل الظاهرة الإسلامية . . هى شريحة الجماهير العادية التى تنعطف نحو الإسلام وتلتزم به وتعود إلى البحث عن الحلال والحرام . . وتحاول أن تعيش إسلامها دون أن يكون لها علاقة بالسياسة .

الشريحة الثانية : هى شريحة أهل الفكر . . فنحن على مستوى العالم الإسلامى لدينا حركة فكرية إسلامية تجدد وتبدع وتحاول أن تصوغ مشروعا حضاريا إسلاميًا للنهضة وتبحث عن معالم وسمات وقسمات . . الدولة . . والعلاقة بالأقليات . . والعلاقة بالنظام الدولى . . والعلاقة بالسياسة . . وبالاقتصاد . . وإسلامية العلوم . . وكل هذه الأمور . . وأغلب هؤلاء العلماء لا علاقة لهم بالحركات والتنظيمات السياسية الإسلامية .

الشريحة الثالثة : هى الحركات الإسلامية الكبرى المعتدلة ونموذج لها جماعة الإخوان المسلمين أو حزب النهضة فى تونس . . أو الجماعة الإسلامية فى باكستان . . وجبهة العمل الإسلامى فى الأردن . . وحزب الإصلاح فى اليمن . . وكل هذه جماعات وحركات إسلامية وسيطة ومعتدلة .

الشريحة الرابعة والأخيرة : هى فصيل العنف . . وأنا أقول أن العنف ظاهرة موجودة عالميا وتاريخيا فى كل الديانات وفى كل الحضارات وفى كل الأنساق الفكرية وفى كل الفلسفات . . والعنف فى رأيى يكون أحيانًا حركات فردية لها عوامل ودواعى إما ذاتية أو موضوعية . . ويكون عنفًا له نظرية وله فلسفة . . والعنف بدأت له نظرية وفلسفة فى تقديرى منذ حركات الاضطهاد للجماعات الإسلامية . . فمحنة الاضطهاد خلقت لهذه الجماعات أنيابا وأظافر بدأت بفكر

يصف المجتمع بأنه جاهلى . . ويحكم على المجتمعات والنظم بأنها كافرة . . ثم بالقول بأن العنف هو الطريق الوحيد للتغير . . وفى حالة مثل الحالة المصرية لو نقارن سيد قطب قبل أن يدخل السجن . . وبعد المحنة . . سنجده مفكرًا مستنيرا وسيطا معتدلا قبل السجن . . وعندما دخل فى المحنة بدأت أفكاره تصاغ فى أواخر حياته فى كتاب مثل «معالم فى الطريق» وأصبح هناك نظرية لتيار العنف الرافض لهذا المجتمع والذى يقول أن العنف هو الوسيلة الوحيدة للتغيير . . وتحت هذه العباءة ظهرت الجماعات التى ترفض المجتمع والنظم وتسلك سبيل العنف مثل التكفير والهجرة . . مثل الجهاد . . مثل الجماعة الإسلامية . . لذلك أنا أقول أن فصيل العنف موجود ولكنه ليس كل الظاهرة الإسلامية . . بل هو أقل هذه الفصائل عددًا وشأنا وتأثيرا . . وإغلاق قنوات التعبير السلمية هى التى تعطى لهذا الفصيل حججا .

الفصل الثالث
الأصولية وشرعية التعبير عن الإسلام

السؤال المطروح :-

يطرح الأصوليون أنفسهم باعتبارهم أصحاب الشرعية فى التعبير عن الإسلام فهل ستستطيع هذه القوى أن تفوز بهذه الشرعية؟.. وقبل ذلك لمن يملك حق التعبير عن الإسلام؟

المستشار مأمون الهضيبى:

نحن «أناس» نجتهد . . وقطعًا نحن شعب مسلم وعندنا فقهاء وعلماء مسلمون . . فالأزهر يخرج كل سنة آلافا . . وهناك أفراد كثيرون يدرسون الشريعة من تلقاء أنفسهم . . وعملية إنشاء المعاهد العلمية موجودة فعلاً وليست عاجزة عن فهم الشريعة وفهم الصحيح . . وممكن جداً أن تأخذ هذه المؤسسات حظها من التواجد فى الحياة الاجتماعية لتقول كلمتها بالتى هى أحسن وبالحكمة والموعظة الحسنة وتدرس الأمور وتناقش الآخرين تسمع منهم وتجيب عليهم . . وهم يسمعون منها ويجيبون عليها . وتنتهى الأمور بالطريقة الحضارية هذا إن أردنا حرية واحترامًا لحريات الناس ، وإذا أردنا ديمقراطية ونظاما ديمقراطيا متكاملا حقيقة ، وإذا أردنا احترامًا لإرادة الشعب فإن ما نطالب به هو الذى سيحدث .

د. رفعت السعيد:

لا أحد يملك الحق بشرعية التعبير عن الإسلام . . إن الله لم يعط لأحد الحق على الآخر فى أن يعبر عن الإسلام . . وبعد الرسول لم يزعم أحد أنه هو الذى ينطق باسم الإسلام . . وحتى الصحابة من المعلوم أنهم اختلفوا مع بعضهم البعض وانقسموا بين معاوية وعلى حول من هو الصحيح . . مجرد هذا الاختلاف يوحى بأن الصواب لم يعد منحازًا إلى جانب أحد . . منذ حكم معاوية منذ بدأ ما يسمى «الملك العضوض» انتهى وجود الدولة الإسلامية . . عندما وقف رجل دين متأسلم وأشار إلى معاوية وقال «هذا خليفة رسول الله ، فإن مات فهذا ، وأشار إلى يزيد ، ومن أبى فهذا ، وأشهر سيفه» . . منذ هذه اللحظة اختفت الدولة الإسلامية وأصبح

الصراع حول الملك العضوض دائرًا . . وشاهدنا متأسلمين حاولوا أن يفرضوا سيطرتهم على المسلمين باسم الدين . . من بين هؤلاء مثلا الخليفة العثمانى بكافة مراتبه وأسمائه الذى حكم مصر مدعيًا أنه يحكمها باسم الإسلام بينما عانى شعب مصر تحت وطأة حكم العثمانيين حكما إجراميا بشكل يدفعنا نحن رجال علم التاريخ إلى أن نسميه «عصر الانحطاط» . . والشىء الغريب أن البعض يحاول رد الاعتبار لهذا الحكم الإجرامى مدعيا أنه لآخر الأيام المجيدة لحكم المسلمين .

أسامة الغزالى حرب :

هم يقدمون أنفسهم باعتبارهم المعبرين عن الإسلام والشريعة الإسلامية وعن الشرعية الإسلامية مقارنة بأى قوى أخرى . . وأتصور أن هذا الموضوع مرتبط فى الحقيقة بمسألة العلاقة بين الدين والسياسة . . إذا كنا نتحدث عن الإسلام بمعناه الثقافى وبمعناه الدينى فقطعا شرعية التعبير عن الإسلام لا تقتصر على هذه الجماعة . . والإسلام بهذا المعنى تعبر عنه مؤسساته المستقرة كالأزهر وجماعات أخرى ربما يكون لها نظرة معينة فى إطار الدولة الحديثة مثل كثير من الجماعات الصوفية . . أما مسألة التعبير الأصولى عن الإسلام فهذا يرتبط بالبعد السياسى فى الموضوع بمعنى أنهم يحتكرون التعبير سياسيّاً عن الدعوة الإسلامية . . وأنا أعتقد أنه أولا هناك خطأ فى القول أن هناك قوة سياسية تعبر عن الإسلام وحدها . . فهذه مشكلة لسبب بسيط أن كل القوى السياسية الموجودة قوى سياسية مسلمة وتحترم الدين الإسلامى وتلتزم فى حالة مصر بالدستور الذى ينص على أن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام . . وأن الشريعة مصدر أساسى للتشريع . .

وبالتالى فهذه الجماعات الأصولية يصعب القول أنها هى فقط التى تعبر عن الإسلام حتى بالمعنى السياسى إنما هى طبعا تسعى لذلك ومع ذلك فإن المشكلة هى أنها تبدو كأنها كيان واحد فى هذه اللحظة . وإنما إذا افترضنا نظريا أنها أصبح لها سلطة أو لها مقاليد الأمور فسوف نجد أنفسنا إزاء صراع ضار بين أكثر من قوة تعلن أنها تعبر عن الإسلام السياسى وبالتأكيد سوف يكون بين هذه القوى صراعات أكثر ضراوة بكثير من صراعاتها مع الآخرين لأنها فى هذه اللحظة كل واحدة تعتقد أنها مشروعة وكل واحدة تعتقد أنها تتحدث باسم الحقيقة وباسم الله . . وبالتالى فأنا رأيى أنها قد تسعى لأن تعبر سياسيا عن الإسلام ولكنها

بالتأكيد لا تعبر عنه بالمعنى الثقافى والمعنى الحضارى وحتى فى سعيها لأن تحتكر التعبير عن الإسلام فإن الأمر مرهون بالتناقضات التى بالضرورة ستحدث بينها .

د. رفعت سيد أحمد:

التعبير عن الإسلام ليس حكرًا على فئة أو طائفة بعينها من المسلمين . . وإنما التعبير عن الإسلام ملك للناس جميعًا لمن يمتلك أصول الإسلام سلوكًا وفكرًا . . فالإسلام دين الله سبحانه وتعالى ونحن خلفاء الله سبحانه وتعالى فى التعبير عن هذه الأمانة . .

فإذا قلنا أن الأصوليين مع تحفظى على اللفظ إحدى هذه الفئات فهى ليست فقط المحتكرة لحق التعبير وشرعية الخلاف والتعبير عن الإسلام . . ولكنها إحدى الفئات التى من حقها أن تكون مرجعيتها الإسلام . . وأن يكون وعاؤها الحضارى هو الإسلام . . فالإسلام هو دين الجميع ومن حق أى إنسان طالما اقترب من أصوله الصحيحة النقية أن يتحدث باسمه لأنه مسلم بالفعل وهذا إسلام طالما لم يتعد حدود المشروع الإسلامى . .

وحدود هذا المشروع هو ما جاء فى القرآن والسنة الصحيحة للرسول ﷺ . . هذه هى حدود مرجعيتنا . . ما جاء بعد ذلك من فقه الفقهاء وفكر العلماء يؤخذ به أو لا يؤخذ .

مجدى أحمد حسين:

الإسلام ليس ملكا لأحد وهو دين الجميع . . ومن المفترض أن ينهل منه الجميع . . وليس معنى وجود حركات ترفع لواء الإسلام أنها تحتكر تمثيل الإسلام والاعتماد على المفاهيم والقيم الإسلامية . . فالدين للجميع . . والدين الإسلامى هو رسالة ومثل أعلى لا يمكن لأحد أن يتطابق معه على وجه الإطلاق . . لكن المثل الأعلى مطلوب كبوصلة لتصحيح مسار حركة البشر . . ولكن إن يتطابق الإسلام والمسلمون فهذا غير وارد لأن المسلمين بشر . . والبشر خطاءون حتى بمفهوم الإسلام . . وبالتالى ليس معنى الدعوة لإقامة الحكم الإسلامى الدعوة لإقامة جنة الله على الأرض . . لكن هذا الحكم يمثل من وجهة نظر الحركة الإسلامية أفضل مجتمع يمكن تحقيقه . . مجتمع يحصر الفروق فى أدنى مساحة ممكنة . . ورفع أى حركة أو جماعة أو حزب لشعار الإسلام لا يعطيها الصك بالسلامة والصحة فى

التصرفات باعتبارها ناطقة باسم الإسلام . . هذا غير وارد فى رأيى . . فالإسلام ملك للجميع . . . والعاملون فى الحركة الإسلامية يخطئون ويصيبون كمجموعة وكأفراد ولذلك فالرقابة الشعبية مطلوبة . . ولا أحد يستطيع أن يدعى أنه يمثل الإسلام . . وكثيرا ما تنقد الصحوة الإسلامية من خلال تصرفات تحدث من أفراد . . وهذه الظاهرة ستظل موجودة . . لكن أملنا أن تتجاوز ذلك التجربة الإسلامية فى مصر وتستفيد من أخطاء التجارب التى سبقتها .

د. أحمد الصاوى:

إن هذه القدرة رهن بشىء واحد هو أن يستطيع هؤلاء تجاوز حصولهم على شرعية مواجهة الحكومة . . وذلك أمر سهل هين لفسادها وعوارها الذى لا شك فيه . . إلى رحاب أوسع من الشرعية السياسية ألا وهى التعبير عن مصالح القوى الاجتماعية المظلومة من خلال رؤية سياسية شاملة لكيفية علاج أوضاعهم المتردية ، وفى ذلك لا تنفع الشعارات الأيدولوجية أو الأمنيات الطيبة . . بمعنى أدق طالما ظلت هذه القوى لا تحمل مشروعا واضحا فلن تكون قادرة على أحداث التغير السياسى بل ستبقى مجرد غصة فى حلق الحكومة .

وأعتقد أن السباق فيما بين التيارات التى تتبنى الإسلام كإطار حضارى لمشروع النهوض فى مجتمعنا العربى سيحسم لصالح الطرف الذى سيصل إلى حل هذه المعادلة بصورة واضحة لا لبس فيها أو غموض .

منتصر الزيات:

كلما كان المناخ طبيعيا كلما استطاع أنصار الصحوة الإسلامية أو الفكرة الإسلامية أن يستحوذوا على ثقة الشعب المصرى . . فمع كل محاولات عملية صياغة العقل المصرى على هذا النحو الذى يحول بين الشعب وبين الجماعات الإسلامية إلا أن قدرا من التعاطف غير منكور مازال موجودا . . وهذا يدفعنى إلى القول بأن التجارب السابقة التى مرت بالشعب المصرى . . ومحاولات هذه الصياغة على هذا النحو وتخويف الناس من المتدينين زال بزوال السبب واستمر الشعب المصرى فى تعاطفه مع الفكرة الإسلامية . . وأنا ممن يغرقون فى التفاؤل لدرجة أن أجزم أن المستقبل القريب للإسلام فى مصر . . والمستقبل القريب العاجل سيكون لأنصار الفكرة الإسلامية .

نجاد البرعي :

كلمة أصولية كلمة غريبة . . ولايوجد فى مصر «أصولية» إنما يوجد جماعات تستخدم العنف لتحقيق تصوراتها المعتقدية . . فإذا كنا نتحدث عن هذه الجماعات التى تستخدم العنف لتحقيق تصوراتها المعتقدية وفرضها على الآخرين فأنا لا أعتقد فى إمكانية فوزها بشرعية تمثيل التيار الإسلامى فى مصر ولا التعبير عن الإسلام . وشرعية التعبير عن الإسلام مكفولة للمجتمع . . وبالتحديد هؤلاء لا يمكن أن يكون لهم شرعية التعبير عن الإسلام .

د. سعد الدين إبراهيم :

أولا ليس من حقهم أن يحتكروا التعبير عن الإسلام . . ثم أين يذهب الأزهر وأين تذهب بقية مصر من المسلمين ؟ ! . . والادعاءات كثيرة لكن فى النهاية أغلبية الشعب المصرى والشعوب الإسلامية لا تقبل مثل الاحتكار والدليل على ذلك أنهم عندما نزلوا الانتخابات فى باكستان لم يفوزوا إلا بأقل من ١٠ ٪ من الأصوات وفى تركيا . . والأردن . . واليمن نفس الشىء . . واعتقادى الخاص أنهم سيظلون فريقا فى الساحة إذا اعتدل وقبل بقواعد التعددية ومشروعية الاختلاف وسيفوز بنصيب ما . . لكن هذا النصيب لن يكون الأغلبية ولن يزيد عن ٢٠ ٪ فى الأحوال تفاؤلا .

د. عصام العريان :

بداية لايوجد إنسان يحتكر الحديث باسم الإسلام ولا يوجد فى الإسلام «كهنوت» ولا مؤسسة دينية لها وحدها حق التحدث باسم الإسلام . . ولا يوجد عندنا مثل هذا التعبير مثلما يوجد فى الأديان الأخرى . . وبالتالى لا توجد جماعة أو جمعية أو هيئة تستطيع أن تقول أنها المتحدث الوحيد باسم الإسلام . . وحتى إذا جاء الأزهر وقال «رأيا» لا يستطيع أن يلزم به المسلمين فى العالم . . وهذه هى عظمة الإسلام . . فعظمته تكمن فى أنه ليس فيه احتكار للرأى وليس فيه كهنوتية بالمعنى الموجود فى أديان أخرى . . ولا توجد عصمة لأحد . . فبعد وفاة الرسول ﷺ . . لا عصمة لإنسان . . ومن يدعى العصمة يكفر لأنه يكون ادعى النبوة لنفسه . . اذن التعبير عن الإسلام متاح للجميع . . متاح لكل مسلم . . ويتاح فى هذا الإطار ان تتجمع مجموعة وتقول نحن جميعا مقتنعون بهذا الرأى ويصبح هذا

اختيارها . . إذن فأن يقال بأن هناك مجموعات تحتكر أو تفوز بشرعية التعبير عن الإسلام فهذا مرفوض . . ولكن كل الناس تطلب أن يكون لها حق العمل السلمى العلنى . . والحق فى التعبير

فهمى هويدى:

لا يوجد شىء فى الإسلام اسمه متحدث رسمى وحيد ، وأنا لا أحاكمهم بقيم الإسلام ، ولا أحاكم الإسلام بهم ، الإسلام مجموعة من القيم وكل من التزم بها هو معبر بطريقة أو بأخرى عن الإسلام ، ولكن لا نستطيع أن نقول أن هؤلاء الأصوليين هم المعبرون الوحيدون وإنما هم معبرون بقدر ما التزموا . .

أحمد شرف:

إن اتجاه توظيف الدين وبالذات الإسلام فى السياسة له الصوت العالى فقط فى المجتمع السياسى . فإذا علمنا أن الموقف من الإسلام ينقسم لاتجاهين :

الأول : هو موقف المجتمع العام والذى يسود فيه إيمان العوام الذى يعى أن الإسلام يسر لاعسر ، وأنه بنى على خمس ، وأن الدين هو المعاملة ، وهذا الاتجاه لا يحتاج إلا تواصلا فى فهم ذلك من خلال الأركان المستقرة لحياة الناس كتلاوة كتاب الله ، وسماع خطبة الجمعة ، والاستفسار عن بعض الموضوعات البسيطة من ذوى العلم . .

والثانى : موقف الإسلام السياسى أو توظيف الإسلام فى السياسية ، وهنا نجد مستويات متعددة ، أى الرؤية الرسمية . والرؤية غير الرسمية . والأولى تنطلق من فكرة إطاعة ولى الأمر

أما الثانية فإنها تتطور من الدعوة لعودة الخلافة ، إلى إقامة الشريعة الإسلامية ، إلى الأخذ بفكرة الحاكمية ، إلى الدعوة لتكفير الحاكم ، ثم الدعوة لتكفير المجتمع ، ثم الدعوة إلى الهجرة ، واجتناب المجتمع الكافر إعمالا لمبدأ التقية وحتى الاستقواء ، ثم الدعوة إلى الجهاد وإعادة فتح هذا المجتمع الكافر ، ولاشك أن هذه القوى لا يمكن أن تفوز بشرعية التعبير عن الإسلام سواء قوى الرؤية الرسمية أو غير الرسمية ، فما زالت الأغلبية الساحقة من المجتمع عند حدود مفاهيمها السمحة للإسلام ، وما زال إيمان العوام هو الإيمان المكتسح والمعبر فعلا عن الإسلام .

حسين عبد الرازق:

هذه النقطة من النقاط التى تمثل من وجهة نظرى مقتل هذه القوى ، وهذا الطرح هو الذى يجعلهم خارج إطار الصراع السياسى ، لأنك إذا قلت : نحن المسلمون وطرحنا هو الإسلام ، تكون قد دخلت فى باب التكفير وسحب الإيمان عن الآخرين وسحب الجنسية ، وخرجت من إطار التعدد . . وتوجد قوى من مجموعة القوى التى تنتمى لتيار الإسلام السياسى تقول هذا بوضوح مثل بعض تنظيمات التكفير والهجرة أو الجماعة الإسلامية . . الخ وبالتالى لا جدوى من النقاش معهم .

وهناك قوى أخرى لا تقولها علانية . الآن على الأقل . مثل جماعة الإخوان المسلمين ولكن هناك كثير من ممارساتهم وكتاباتهم بعضها قديم وبعضها أحيانا يتسرب حديثا يوشى بأن لديهم مثل هذه الفكرة .

وخطورة ذلك أنك تتكلم عن دين ، وهنا تكون المعركة هى محاولة إلزامهم بالموقف الصحيح ، وأنا أعتقد أن التعدد الموجود فى تيارات الإسلام السياسى وتكفير بعضها لبعض يسقط هذه الدعوى ، وأن المفكرين الإسلاميين المستنيرين قادرون على التصدى لهذه الدعوة . . وتزداد الخطورة إذا قفز أحد قوى الإسلام السياسى إلى السلطة ليمارس هذا الموقف وأنا أقصد هنا القفز عن طريق غير ديمقراطى وأنا أعتقد أن هذه قضية هامة من الناحية الفكرية والسياسية ، وأعتقد أنه من الصعب أن ينجحوا فى إقناع الناس أنهم «الإسلام» وأنهم «الشريعة» لأسباب عديدة من أهمها الانقسامات التى بينهم وما يقوله بعضهم عن البعض الآخر .

الحمزة دعبس:

الأصوليون بالمعنى الإسلامى الصحيح قد فازوا بشرعية التعبير عن الإسلام ، وما زالوا يمارسون حرية التعبير عنه ، فأعضاء الجمعية الشرعية تنتشر مساجدهم فى ربوع الجمهورية ويملئون الآفاق وعظا وإرشادا ولهم مجلتهم ، كذلك المتصوفة وأنصار السنة لهم مجلاتهم ومساجدهم ويعبرون عن أفكارهم بكل حرية منذ أمد بعيد .

أما أهل التبليغ فلا يرون الصحف والمجلات وسيلة من وسائل التعبير عن الإسلام ، ولكنهم يملئون الدنيا بأسرها دعوة إلى الله وجها لوجه مع غيرهم من المسلمين وغير المسلمين ، وأما الإخوان المسلمون فإن كل الصحف مفتوحة على مصراعيها لتلقى مقالاتهم وهم يكتبون بصفة مستمرة فى جريدة الشعب وجريدة

الحقيقة وجريدة الأسرة العربية والمختار الإسلامى وغيرها ، فضلا عن أن لهم مساجدهم التى يطلقون فيها أفكارهم بالإضافة إلى منابر النقابات المهنية التى فازوا بأغلبية مقاعد مجالس إداراتها وجعلوها منطلقا ثابتا لدعوتهم وقد استطاع كل هؤلاء الفوز بشرعية التعبير عن آرائهم بالفعل .

د. عبد الصبور شاهين:

هذا حقهم . . فمن الذى يعبر عن الإسلام فى البلد؟ . . الأزهر ، هذه مؤسسة وظيفية تعليمية ولادور سياسى لها ، والإسلام كمبدأ ودين وعقيدة ونظام يحتاج إلى من يعبر عنه ، لو عبر عنه الحزب الوطنى فمرحبا ، لو عبر عنه حزب الخضر فمرحبا ، أما إن نفتح الباب للخضر ولحزب الأمة ثم نغلق الباب فى وجه من يعبر عن الإسلام كنظام ، هذا هو التناقض ، فمن حق هؤلاء أن يعبروا عن الإسلام لأنهم يؤمنون به ، أما عن فوزهم أو عدم فوزهم فالله يعلم ، لكنى أعرف أنهم يعبرون عن قطاع ضخم جدا من الشعب ، ومن الخطأ والخطر معا تجاهل هذا القطاع .

د. محمد أبو الإسعاد:

لا أعتقد مطلقا أن الأصوليين يمكن أن يكون لهم شرعية التعبير الدينى عن الإسلام فى مصر . . ذلك أن الإسلام فى مصر له طابع حضارى سمح يمتد ليشمل التراث الحضارى المصرى منذ العصر الفرعونى وحتى الإسلام مرورا بالعصر القبطى . . ولذلك يتقبل المصرى فى سماحة مختلف الديانات والعقائد . . وما دام الأمر كذلك . . وما دامت مصر لا تتوافر فيها الفوائض المالية النفطية فليس لهذا الإسلام أى مستقبل سياسى فى مصر . . وحتى لو تم عن طريق المؤامرات الخارجية والانقلابات الفاشية وصول هؤلاء الأصوليين إلى الحكم فإن المضامين الحضارية التى تشربها الشعب المصرى عبر تاريخه الحضارى سوف يجعل عمر الحكم الإسلامى فى مصر محدودا .

د. محمد سليم العوا:

إذا ظلت نظم الحكم القائمة تمارس هذا النوع الذى تمارسه من الديمقراطية المنقوصة التى لا تنتج إلا استفتاءات بـ ٩٩٪ ونتائج انتخابات بـ ٨٠٪ أو ٩٠٪ لحزب واحد فلن يستطيع الإسلاميون الداعون إلى إصلاح سياسى على أساس إسلامى أن يفوزوا بشرعية الحكم وإذا وقع تغيير انقلابى لاقدر الله وأنا لا أتمنى أن

يقع فسأكون أول من يعارض أن يأتى الإسلام السياسى إلى الحكم على جناح التغيير الانقلابى ، لأن التغيير الانقلابى لا يمكن أن يؤدى إلى تحقيق مصالح الناس ولا إلى الحق والعدل والخير الذى يدعو الإسلام إليه . . والتغيير الانقلابى سيأتى بمجموعة أخرى تسيطر وتهيمن من منطلق القوة . . وعندنا تجارب قائمة فى العالم الإسلامى جرى فيها تغيير انقلابى باسم الإسلام وكلها كانت مثلا غير طيب ولا نحب أن يجرى فى بلادنا . أما الذى أعتقده أنه إذا أتيح للناس أن يعبروا عن رأيهم بحرية ويصوتوا فى انتخابات حرة فالاحتمال كبير أن يفوز تيار الإسلام السياسى أكثر من مرة ، مرة واثنين وثلاثة كلما نجح فى تقديم وتحقيق مصالح الجماهير كلما فاز ، كلما أخفق كلما لم يفز ، بشرط أن يكون هناك تعبير ديمقراطى حر . والدليل على ذلك ما يحدث فى النقابات وفى الأندية وفى التجمعات المدنية المختلفة . . وأكثر دلالة من هذا أن الدولة أصدرت القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ لتقييد النجاح الإسلامى فى النقابات ، ولكنه لم يحقق ذلك ، فأوقفت الدولة انتخابات الأطباء والمهندسين والمحامين ، لأنها اكتشفت أنه حتى القانون ١٠٠ لم ينجح فى إبعاد التيار الإسلامى وحضر أكثر من ٥١٪ جاءوا ليصوتوا لهؤلاء وأنا أقطع من موقع المعرفة التامة بالنقابات لأننى محامى بعضها بأن الذين يأتون ليسوا كلهم مسلمين أو إسلاميين بل فيهم أقباط لأنهم رأوا أن هذا الفصيل الذى يحكم بالنقابة حقق مصالحهم فهم يصوتون لمصالحهم ، إذن القضية هى البرنامج النافع والبرنامج غير النافع ، إذا خلى بين الناس وبين التصويت فإنهم سيختارون أصحاب البرنامج النافع ، إذا نجحوا فى تنفيذه سيستمرون فى مواقعهم بالنجاح الحر وإذا أخفقوا سيسقطون وهذا حدث فى نقابة البيطريين ، عندما أخفق الإسلاميون فى تقديم عمل نافع سقطوا سقوطا ذريعا ، وهذا دليل على أن تداول السلطة ممكن والإرادة الحرة للمثقفين والمتعلمين والشعب كله قادرة على أن تفرز من يحقق الخير لهذه الأمة إذن الوصول إلى الشرعية فى التعبير عن المنهج السياسى الإسلامى رهين بالحرية الديمقراطية الصحيحة .

حسين أحمد أمين:

ليس من حق أحد فى ظنى أن ينصب نفسه معبرًا عن الإسلام الصحيح وإنما كلها اجتهادات من حق كل مسلم أن يحاول قدر جهده أن ينظر إلى الأمور وإلى دينه كيفما شاء وبالتأكيد الإسلام لا يعرف كنيسة ترى لنفسها حقا مطلقا فى التأويل

دون غيرها وفى فرض رأيها على المؤمنين ويكون لها حق الحرمان أو توزيع صكوك الغفران . . الخ فهى نظرة شمولية شبيهة بالنظرات الشمولية فى العقائد السياسية وغير السياسية المختلفة . . فالماركسية أيضا فيها مثل هذه النزعة إلى اعتبار الماركسيين أصحاب التفسير الوحيد الصحيح للتاريخ ولتطور المجتمع واحتياجاته وتميل إلى وصف الآخرين على أنهم إما خونة أو أصحاب مصالح شخصية . .

وأعتقد أن أى شخص يحاول أن يفرض رأيه الدينى على الآخرين ويزعم أن هذا الرأى هو الرأى الصحيح السليم وغيره آراء خبيثة أو سيئة النية أو صادرة عن جهلة أو مغرضين أعتقد أنه يعبر عن مسلك شخصى وهذا ليس من الإسلام فى شىء .

محمود أمين العالم:

أولا أحب أن أؤكد أنه لا أحد له حق احتكار شرعية التعبير عن الإسلام . . فالإسلام لا يعرف الكهنوت . . ولا السلطة السياسية . . ولا محاكم التفتيش . ولااحتكار الحقيقة . . الرأى فى الإسلام متروك للعلم والاجتهاد والضمائر . . وأذكر «استفتى قلبك» . . ولكن الأصوليين . . يستطيعون كفرض مطلق الفوز بالسلطة لا بشرعية التعبير عن الإسلام فى هذه الحالة . . وإنما بتسييد مفهومهم الخاص للإسلام تسييدا سلطوياً . . يمكنهم أن يحققوا هذا بالعنف الانقلابى المسلح . . المسنود فى تقديرى بالقوى الخارجية . . لو توافرت لهم الظروف . . ولكن حتى لو تحقق هذا الفرض المأساوى فما أعتقد أنه سيفضى إلى استقرار لهذه السلطة التى ستكون أشنع وأبشع ما مر فى بلادنا من سلطات قمعية وقهرية وسيكون لها الشرعية الانقلابية ولكن ستفتقد الشرعية الاجتماعية الديمقراطية والمدنية . . ولن يطول عمرها بما سوف يحتدم من فرقها المختلفة من صراعات دموية متوقعة فضلا عن التناقض الحضارى بينها وبين المصالح الأساسية للمجتمع المصرى فى إطار عصرنا الراهن وأمثلة أفغانستان . . وإيران . . . والسودان ماثلة أمام أعيننا . . وإن كنت أستبعد أن تنجح هذه الحركة المتعصبة فى الوصول إلى السلطة رغم أن الأمر يحتاج إلى جهود ثقافية فى الأساس . . واجتماعية وتعمرية واقتصادية فضلا عن الجهود الأمنية .

د. محمد عمارة:

أى تيار يطرح نفسه تحت مظلة الإسلام سيجد تأييدًا فى الشارع . . لأن

الأيدولوجيات الوضعية تتداعى وتتساقط . وإذا تصورنا أن الإنسان دخل معرض الأيدولوجيات ورأى الماركسية . . والوضعية . . والمادية . . ورأى الدين . فإنه سيختار الدين وخصوصًا إذا كان أمام الإسلام . والسؤال : هل يستطيع الإسلاميون أن يعبروا بدقة عن الإسلام ؟ . . إذا استطاعو أن يعبروا بدقة عن الإسلام ويقدموا عقلانية الإسلام وعدالة الإسلام واستنارة الإسلام وحرية الإسلام . . والوحدة التى يقيمها الإسلام للأمة بداياناتها المختلفة وتياراتها المختلفة . . إذا استطاعو أن يعرضوا حقيقة الإسلام فسيكتسحون الشارع . . والانتخابات التى تعطى حظّاً من النزاهة تؤكد ذلك .

الفصل الرابع
الأصوليون والعمل الجماعى

السؤال المطروح :-

فى إطار الرصد لحركة التيار إلى أى مدى نستطيع القول أن الأصوليين قادرون على عمل جماعى .. وإلى أى مدى هم منقسمون ومختلفون ؟

المستشار الهضيبى:

أولا هناك جماعات إسلامية كثيرة فلماذا تريد أن تجمعنا فى سلة واحدة . . ثم إن الجماعات الأخرى كلهم مختلفون ولهم أحجام مختلفة . . إذا لِمَ تريد أن تفرض علينا أن نكون جميعًا فى سلة واحدة . . والآخرون يسمح لهم بأن يكونوا متعددين . . ثم أنه على عهد الرسول ﷺ وجد الاختلاف بين المسلمين . . وكلنا يذكر ما حدث فى «أسرى بدر» عندما قال البعض «أقتلهم» وقال البعض «هم الأهل والعشيرة أى أقصى اليمين وأقصى اليسار ، ومن هم أكرم ، اثنين بعد الرسول «أبو بكر الصديق» و «عمر بن الخطاب» . . إذن اختلاف الرأى طبيعة البشر . . المسائل الاجتهادية قابلة للاجتهاد . . وفى ديننا هناك أمور لابد نعرفها . . فى ديننا جزء هو الأصول التى لاخلاف فيها بين علماء المسلمين أو فقهائهم أو عامة المسلمين وهناك مسائل بها مجال للاجتهاد لاختلاف النصوص . . وهذه المسائل من الممكن أن تختلف فيها وجهات النظر وتختلف فيها الاجتهادات والإمكانيات العقلية لأن الله لم يخلق الناس بعقلية واحدة ولا بثقافة واحدة . . وإنما هناك فرد ثاقب النظر قادر على أن يستجمع ويستنبط أمورًا كثيرة . . وهناك آخر ليس عنده هذه القدرة . . ولذلك نحن عندنا مذاهب كثيرة . . وهذا الخلاف موجود من قبل وليس وضعًا جديدًا . . فلماذا نتهم أنفسنا بالتشرذم . . بل إن الأمر لا يتوقف عند المذاهب المشهورة فقط . . ولكن هناك مذاهب أخرى كثيرة جدًا . . وهناك طوائف متعددة . . الطائفة الإسماعلية والطائفة الشيعية . . والشيعة أنفسهم كذا فرقة . . كل هذا موجود . . ونحن اليوم نستغرب أن توجد جماعات إسلامية كثيرة . . طبعا

نحن ندعو للوحدة ونحبها ونريدها . . ولكن أن يقال نحن مختلفون فهذا شيء يقوله الشيوعيون والماركسيون حتى يحاولوا «التشويش» وهم أنفسهم مختلفون ويتهمون بعض بأشنع الاتهامات . . ويقتلون بعضهم البعض . . فكثيرا ما اتهمت الصين روسيا وروسيا اتهمت الصين . . وهم فى روسيا اختلفوا مع بعض وقتلوا بعض . . وفى اليمن الجنوبى حتى الآن يقتلون بعضهم . . وفى مصر حالهم يعلمه الجميع .

د. رفعت السعيد:

الشىء المؤكد أن هناك خلافات حقيقية بين الجماعات وجماعة الإخوان المسلمين . . وجوهر الخلاف يكمن فى «التقية» أى هل تخفى نواياك أو تعلنها ؟ . . الجماعات الإسلامية تؤمن أن الجهاد فرض عين أى الآن وأنه يجب عدم إخفاء الهوية والسعى لإسقاط النظام ومواجهة الكافرين أينما كانوا . . والإخوان المسلمين ترى أن «الضرورات تبيح المحظورات» . .

فهم يرفضون البرلمان ويرفضون حقه فى التشريع لكنهم يدخلونه وكل هذا من قبيل «التمويه» ومن قبيل محاولة الوصول إلى السلطة . . هذا هو الفارق الأساسى . .

وأيضا هناك فوارق تفصيلية . . فبعض الجامعات ترى عدم الصلاة فى المساجد وترى أنها مساجد ضرار . . والإخوان لا يرون ذلك . وبعض الجماعات المتأسلمة ترى أنه لا يجوز التوظف فى الحكومة بينما الإخوان يرون فى التوظف فى الحكومة . . وهكذا . . لكن ماهو الجوهر؟ الجوهر هم أنهم يخلطون بين الدين كمعتقد سماوى إلهى كلى الصحة وبين الفكر الدينى الإنسانى الذى يحتمل الصدق والخطأ . . وهذا الخلط المتعمد يجعل هذه الجماعات «سبيكة واحدة» لماذا ؟ . . إذا تصورنا أن الجماعات تقول أن الانتخابات بدعة نصرانية وأنها لا تقبل بها . . وأن الإخوان لا يقولون ذلك بل يأتون إلى اجتماعات الأحزاب ويعلنون أنهم يريدون الديمقراطية ، . . فإن الموقف الحقيقى غير ذلك لماذا ؟ لأن الديمقراطية تقوم على ثلاثة أقدام . . القدم الأول هو الانتخابات التى تؤدى إلى مجلس يشرع وهم يرفضون أن يشرع المجلس المنتخب . . وحسن البنا أكد أن أهل الشورى الذين يرتضيهم هم رؤساء العائلات ورجال الدين ولا يقبل غير هذا . . والدكتور على جريشة والأستاذ عبد القادر عودة وهما من كبار المفكرين القانونيين لجماعة الإخوان أكدا «أن كل من حاول أن يشرع كافر» . . معنى ذلك أنهم ضد الانتخابات . . وهم ليسوا فقط ضد الانتخابات لكنهم أيضا من حيث المبدأ ضد إعمال أن ٥١٪

قد تستطيع أن تطبق أفكارها . . فهم يرون أن الإسلام لا يعقد أن الصحة تكون إلى جانب الأغلبية . . فالفرد قد يكون أحد بصرًا من المجموع . . وهم يقبلون بالانتخابات حتى يصلوا إلى السلطة ثم بعد ذلك يفرضون علينا ما يسمونه مجلس «أهل الحل والعقد» . . والسؤال هو : من يختار هؤلاء الناس ؟

هم سيفرضون أنفسهم وهم سيشرعون لأنهم يعتقدون أنهم «سوبر بشر» وأنهم هم من حقهم التشريع دونما رقيب لا من الأغلبية ولا من الشعب .

والقدم الثانى هو التعددية الحزبية وهم يرفضونها والشيخ مصطفى مشهور فى حديث شهير نشره علنا فهمى هويدى فى الأهرام أكد «أنهم يقبلون» بالتعددية لحين قيام . . الدولة الإسلامية» . . فإذ تقوم فلا مبرر للتعددية لأنهم يعتبرون «حزب الله» والباقى «حزب الشيطان» .

والقدم الثالث هو مبدأ تداول السلطة . . وهم يقبلون بتداول السلطة لمرة واحدة حيث يصلون . . وعندما يتحقق ذلك يعتبرون أن الإسلام قد تفيأ السلطة ومن ثم أية محاولة للوقوف ضدهم هى وقوف ضد الإسلام . . وهكذا يخلط البشير الطاغية الديكتاتور بين نفسه وبين الإسلام . إذا هم - وأقصد الإخوان «يكذبون ويكذبون . . والخلافات بينهم وبين الجماعات الإرهابية قليلة جدًا لأنهم ينطلقون من ذات المنطلق الذى يخلط بين الدين والفكر الدينى .

د. أسامة الغزالى حرب :

أن توجد من داخلهم مجموعات كل منها بذاتها تعمل بنجاح هذه حقيقة أما أنهم قادرون على العمل الجماعى كلهم بشكل موحد فهذا افتراض نظرى ليس شرطًا أن يتحقق . . لأن التاريخ الإسلامى ملىء بالمعارك الضارية بين الفرق الإسلامية المتقاربة من الناحية الفكرية والتى تتنافس سياسيا . . إذن احتمالات الصراع الحقيقى بشدة . . إنما هى لا تظهر الآن لأنها كلها تعمل فى إطار قضية مشتركة . . وفى اللحظة التى إذا تصورنا نظريًا أنها أصبحت فى موضع السيطرة أو موضع النفوذ السياسى بشكل أو بآخر فسوف يتولد فورًا مصادر لا يستهان بها للشقاق والصراع والتناقضات .

د. رفعت سيد أحمد :

إنهم جميعًا ليسوا فى سلة واحدة . . والذى يقول أنهم جميعًا فى سلة واحدة هم نسبة ضئيلة وغير منهجية من المفكرين والكتاب . . وهم مسطحون ومثقفون

وفق الثقافة الغربية التى تريح نفسها فتفسر المسائل بطريقة هروبية وانسحابية أيضا وسينتهون فى هذه الظاهرة أو غيرها . .

وأنا كباحث ودارس لهذه الظاهرة أكثر من عشرين عامًا أؤكد أنهم أكثر من جماعة يصل فى بعض التعدادات إلى عشرين جماعة . . هناك طبعا مجموعات رئيسية هى الإخوان المسلمين . . والجهاد . . والجماعة الإسلامية . . وحزب العمل الاشتراكى . . وهناك أيضا تعبيرات وتنظيمات اجتماعية لا تعمل بالسياسة وفى منتهى الأهمية الإسلامية مثل الطرق الصوفية التى يصل تعدادها إلى حوالى خمسة مليون مريد يمثلون حوالى سبعين طريقة صوفية . . وهذا جيش كامل من الإسلاميين الذين يفهمون الإسلام بمعناه الحضارى والصوفى ولهم فهم عظيم ورائع ورائق جداً للإسلام لا نستطيع أن نتغافل عنه . . وهناك الجمعية الشرعية الإسلامية لا تعمل فى السياسة ولكنها موجودة . . كل هؤلاء أنا أعتبرهم ضمن الحركة الإسلامية . . فالحركة الإسلامية لها تعبيرات عديدة وتمتد على خط مستقيم فى القلب تيارات رئيسية تصل فى تقديرى أنا إلى حوالى ١٠ مليون وهم الإخوان المسلمين وحزب العمل والطرق الصوفية والجمعية الشرعية وفى الأقصى الجهاد والجماعة الإسلامية . . هذا هو الوضع بينما الذين يدرسون الحالة الإسلامية من المثقفين المتغربين يحصرونها فى الجهاد والجماعة الإسلامية وفى التوقف والتبين والشوقيين . . وهذه تنظيمات مهما حسنت النية فيهم وفى تعدادهم فإنهم بالنسبة لقلب الحركة الإسلامية تنظيمات صغيرة . . من هنا أتصور أننى لا أستطيع أن أضعهم فى سلة واحدة . . ومن الخطأ أن أضعهم فى سلة واحدة . . لأن ذلك يرتب تخيلات خطيرة جدًا وغبية جدًا . . منها مثلا ما يقوله بعض المتغربين من أن العملية توزيع أدوار بين الإخوان وبين كذا . . لأنهم غير قادرين أن يفهموا أن الإخوان بعد خروجهم من السجن بدأوا ينتهجون أساليب اجتماعية فى العمل السياسى منها الدخول للنقابات وإصدار المجلات والأعمال الخيرية وبناء المستشفيات . . بمعنى أنهم بدءوا يركزون على مفهوم التربية السياسية أكثر من مفهوم العنف أو الإنقلاب المسلح . . إنما «ورغم ذلك» هم يقولون أن هذا توزيع أدوار وهذا خلط خطير جدا يؤدى إلى قرارات خطيرة فيما بعد للدولة تجاه هذه التنظيمات . . من بينها مثلا عدم إعطاء الإخوان المسلمين حزبًا يعبرون عن أنفسهم من خلاله فى حين أن ذلك لو تم لتغيرت أشياء كثيرة جدًا فى تاريخ مصر . . باختصار

أؤكد وضعهم فى سلة واحدة خطأ يرتب أخطاء . . والخلافات الموجودة بينهم هى خلافات بالنسبة لفهم كل ما يتصل بالإسلام كمرجعية . . والفهم لا يرتب فى تقديرى التزامًا على الآخر باعتناق هذا الفهم . . وخلافهم كما قال الفقهاء رحمة . . فخلاف هذه الفصائل شكل من أشكال الرحمة الإلهية . . وهذه الفصائل تتفق على أن القرآن والسنة هما المرجعية للاحتكام عليها فيما شجر . . وفيما يحدث بيننا من خلافات ومن مشاكل ومن مستجدات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى آخره . . هكذا أفهم المسألة وهكذا يفهم عقلاء الحركة الإسلامية فى مصر المسألة .

مجدى أحمد حسين:

بالتأكيد عناصر التيار الإسلامى ليست كلها فى «سلة» واحدة إلا بالمعنى العام إذا كان كل من يرفع شعار الإسلام يمثل تيارا واحدا . . إلا أن هناك اجتهادات مختلفة . . وأيضا هناك تنوع فى الأساليب . . فهناك من يصرون على التغيير من خلال الوسائل السلمية . . وهناك من يستخدمون الوسائل العنيفة . . وهذه قضية نتمنى أن يحلها الفرز الديمقراطى لتغليب تيار على آخر سواء بين الإسلاميين أو بين . الإسلاميين وغيرهم . والقول بتوزيع الأدوار قول عبثى فهناك انقسام طبيعى واختلاف طبيعى وليس توزيع أدوار . . ويمكن أن يكون توزيع أدوار ولكن طبيعى وليس هناك مؤامرة خلفه أو اتفاق . . فكل ميسر لما خلق له . . وكل له رؤيته ومنهجه فى التعبير والشعار الإسلامى يجمع الجميع حتى من يستخدمون العنف ويحسب ذلك على الإسلام . . هذا لا يعنى أننا نقول أن الذين يستخدمون العنف لا علاقة لهم بالإسلام كما تقول الحكومة . . ولا يعنى أننا نوافق على هذا الأسلوب . . وأنا أرى أن التغيير سيتم عن طريق انتهاج وسائل سلمية وإن كانت ستأخذ أشكالاً متعرجة وطويلة وصعبة لأن الحكومة لا تريد أن تسلم بحرية الانتخابات . . ولكن هذه معركة لابد من خوضها سلميا من أجل فرض انتخابات حرة . . وتدعيم قنوات الديمقراطية التى تستوعب الجميع . . حتى يظهر كله على السطح وتدخل التركيبة الإسلامية فى قنوات شرعية وهذا فى حد ذاته يقضى على العنف لأنه ليس مطلوبا فى حد ذاته . .المشكلة أن النظام الحاكم والسلطة الحاكمة ترفض التفاعل ديمقراطيا مع هذا المد . . وهى ترى أن الظاهرة الإسلامية كلها مرفوضة وتستخدم معها كل أشكال القمع والأمن المركزى وحالة الطوارئ . .

وبالتالى الموضوع يمس طبيعة النظام كله ولا يتعلق فقط بالقول أن هناك اتفاقات بين التنظيمات المعتدلة والمتطرفة . . أو توزيع أدوار أو غيره . . وإنما المسار نفسه هو الذى يفرض ذلك . . ولو حدثت ضغوط أكثر من هذا فإن قطاعات لم تمارس العنف من قبل ستتجه لتمارسه . . لذلك فالحركة الإسلامية لا يمكن تقييمها وحدها كما لو أنها تعيش فى جزيرة معزولة . . إنما يجب النظر إلى ممارسات السلطة أيضا .

د. أحمد الصاوى:

أعتقد أنه من العبث فى ظل المعلومات المتوافرة الحديث عن أى إمكانية لالتقاء الخصوم من فصائل التيارات السياسية ذات القرابة الفكرية الواحدة فى وطننا العربى ولا يختلف حال فصائل التيار الإسلامى عن ذلك إلا إذا ظهرت زعامة شعبية ملهمة يمكنها تجاوز هذه الخلافات . . وهذا أيضا ينطبق على بقية فصائل الحياة السياسية العربية .

منتصر الزيات:

أنا أقول أن الفكرة الإسلامية والطرح الإسلامى هما أمل الشعب المصرى . . وأفصل بين مسألتين . . بين الجماعات الإسلامية وأى من هذه الجماعات التى ستطبق الفكرة الإسلامية وبين تنامى الفكرة نفسها . الفكرة الإسلامية تتنامى سواء عن طريق الجماعات أو بدونها لأن الشعب المصرى يحب الإسلام ولأن الظروف والمناخ العالمى تغير لدرجة لا تسمح بالعودة للوراء . . وكل المؤشرات تقول أن المارد الإسلامى سيخرج من القمقم . . والجماعات الإسلامية كلها تعمل فى هذا النطاق . . وكلها تحاول أن تصل إلى هذه الغاية . . أيها وصل أولا أخذ بيد الباقين . . ويهمنى أن لا أربط بين انتشار الصحوة الإسلامية وبين وصول الجماعات للحكم . . المهم هو «أسلمة» المجتمع ومن الممكن أن يتحقق ذلك بدون وصول الجماعات إلى الحكم وبالطبع عناصر التيار الإسلامى ليست كلها فى سلة واحدة . . وواضح لكل العاملين فى العمل العام أن هناك ثلاث جماعات رئيسية . . جماعة الإخوان المسلمين بماضيها وثقلها . والجماعة الإسلامية والجهاد وأنا ممن يرون أن الجماعة الإسلامية والجهاد جماعة واحدة . بالإضافة لبعض النتوءات الشاذة نتيجة لشذوذ المرحلة وشذوذ القهر فى معاملة الإسلاميين مثل مجموعة الشوقيين والتوقف والتبين .

نجاد البرعى :

هذه التيارات تسعى للوصول إلى الحكم باستخدام العنف . . ومادام السعى للوصول إلى الحكم باستخدام العنف فلابد أن يكون بينهم صراع أساسى . . مؤكد أن ما بين هذه التيارات العنيفة من الخلافات أكثر مما بينها وبين الآخرين . . وهذا واضح فى كل الحاجات والأشياء التى شاهدها كل من سجن من السياسيين معهم فبعضهم يرفض أن يصلى وراء البعض الآخر . . وأغلبهم لا يكتفى بتكفير المجتمع ولكن يكفر التيارات الأخرى التى لا يمكن أن تنضوى تحت لوائه . . وأنا أريد أن أذكر بمعركة «الأسير» و «الضرير» بين عمر عبد الرحمن وعبود الزمر كنموذج حقيقى لهذه الخلافات الضخمة .

د. سعد الدين إبراهيم:

من يمكن تسميتهم بالأصوليين ليسوا شيئا واحدا . . فهناك الإخوان المسلمين لا يمارسون أى شكل من أشكال العنف منذ عام ١٩٧١ . . حيث أخذوا قرارا استراتيجيا بان يدعوا لما يؤمنون به بالحسنى وبطرق سلمية نتيجة خبرة تاريخية وقناعة بأن طريق العنف مسدود ولن يوصلهم إلى شىء سوى المزيد من دمائهم . . فالدولة المصرية دولة قوية رغم كل مشاكلها ودائما تنتصر ، وهناك أصوليون آخرون مثل أنصار الجهاد أو الجماعة الإسلامية يستخدمون العنف . . والصورة التى رسمتها سابقا للانقسامات والانقسامات المضادة داخل الحركة الأصولية تؤثر كثيرا على القدرة على العمل الجماعى للأصوليين بل وتؤدى إلى الفناء بالمعنى المجازى والمعنى المادى . . فأى حركة عندما تفقد منطق أو سبب أو مبرر وجودها ينصرف عنها الناس وتصبح مهمشة مجازيا وغير ذى وزن من الناحية السوسيولوجية ومن الناحية السياسية . . وحتى لو ظهر عدة أفراد مؤمنين بمنهجها المتطرف المتزمت ومن ثم استخدام العنف فهم يصفون بعضهم البعض فى النهاية ويجدون أن المجتمع يطبق عليهم ويجمدهم فيدخلون فى مواجهات مع الدولة أو المجتمع وهنا يصبح الفناء ماديا لأن معظمهم يقتل فى مواجهات مع بعضهم البعض أو فى مواجهتهم مع الدولة أو المجتمع .

د. عصام العريان :

العمل الإسلامى نفسه منذ فجر التاريخ وفيه التعدد . . لأن الإسلام عبارة عن

وحى إلهى . . نصوص ثابتة فى القرآن الكريم . . ونصوص ثابتة فى سنة الرسول ﷺ وهذه النصوص لابد أن تختلف فيها الأفهام . . وهنا لابد أن ينشأ التعدد . . ولابد أن تنشأ المدارس . مدارس فقهية . . مدارس فكرية . . مدارس سياسية . . كلها تنشأ نتيجة الاختلاف فى فهم هذه النصوص الشرعية . . ولم يكفر أحد من المسلمين أحدا آخر بسبب هذا الاختلاف . . والجميع يقر بحق الجميع فى الانتساب إلى الإسلام . . وفى العمل الإسلامى المعاصر نجد أن الساحة مليئة قبل أن يظهر العنف بحركات وجماعات كلها تنتسب إلى الإسلام وتدعو إلى الله سبحانه وتعالى . . والبعض يعيب هذا . . ولكنى أراه مفيدا بشرط واحد أن يكون الاختلاف اختلاف تنوع ولا يكون اختلاف تضاد . . وهذا هو رأينا فى الحزبية السياسية . . فنحن نراها مفيدة للمجتمع إذا كانت تثرى المجتمع لكن إذا وقعت فى التعصب والتحزب وأدت إلى أن كل حزب يريد أن ينتقص من الآخر بالحق والباطل . . ويريد أن يقصيه بالقوة . . فنحن لا نراها كذلك . . بل هذا وضع نرفضه لأنه يمزق المجتمع عموما توجد اختلافات فى العمل الإسلامى بسبب مسائل فقهية . . وبسبب مسائل حركية يوجد أصحاب الفكر الواسع . . ويوجد أصحاب الفكر الضيق . . يوجد من يؤمن بالأسلوب السلمى المتدرج . . ويوجد من يعتنق الأسلوب العنيف . . وداخل من يعمل بالأسلوب العنيف يوجد من يعمل بأسلوب العصابات ومن يعمل بأسلوب الانقلاب . . إذن يوجد انقسام داخل الجماعات التى تعمل بالإسلام عامة . . ولكنى أريد أن أقول أن أحد الأسباب التى تؤدى إلى انقسام وتشرذم الجماعات التى تنتهج العنف هو الاختراقات الأمنية وقد ثبت هذا بالتصريحات الأمنية الأخيرة . . وهذه الانقسامات داخل هذه الجماعات تعمل على أمرين :

الأول : مزيد من الانقسام داخل هذه الجماعات .

والثانى : بقاء هذا العنف لأن هناك البعض فى الجهاز الأمنى يرون أن العمل العنيف إذا أصبح تحت السيطرة الأمنية فإنه يخدم الأمن بالمفهوم الضيق .

فهمى هويدى:

فى الحقيقة مسألة أن تعمل بشكل جماعى أو فردى هذه مسألة تربية وليست مسألة تعليم ، والعمل السياسى ليس أفكارا وإنما ممارسات ، فى ظروف التقاطع والتخاصم كيف تطالب بالتسامح ، وكيف تتوقع من واحد «مجلود» تحت السياط أن

يكون سمحا ولطيفا وفاتحا ذراعيه لأحضان الآخرين لذلك أنا أقول أن التربية مهمة جدا وكذلك الممارسة والمثل ، ومن هنا تبدو أهمية الديمقراطية التى ليست مشاركة أو مساءلة وإنما هى تربية ومجموعة من القيم يعبر عنها بقيم الديمقراطية ، وأقول أن هذه القيم الديمقراطية غائبة ونحن لم نجربها وإنما نتكلم عنها ونحلم بها فى مقالات . . ولهذا أنا لا أستطيع أن أقول هل هم تدربوا وتربوا فى مجتمع يعتبر العمل الجماعى قيمة أم لا ؟

وإضافة إلى ما سبق لابد من الاعتراف أنهم فصائل مختلفة والذى يعمق هذا الاختلاف ظروف الحظر السياسى الموجود ، والذى جعل كل جماعة تعيش فى ذاتها ، ولو أن هناك أوضاعا تسمح بشرعية العمل لكان ممكنا أن يعمل الكل فى الضوء حتى يهذب أداءه السياسى ولأمكن القفز على هذا التعتيم الذى لا يعطينا فرصة كافية لرصد عناصر الخريطة ومكوناتها حتى نستطيع أن نقول بدقة : من يستطيع أن يتعامل مع من . . ومن يستطيع أن يتعايش مع من ؟ . . ولا سبيل إلى التمكن من رصد الصورة بشكل صحيح إلا بعمل الجميع فى الضوء . إذن قبل موضوع التعاون يجب أن يثار موضوع الشرعية والضوء . وكل من يحترم الدستور والقانون لابد أن تكون له فرصة للتعبير عن نفسه شرعا . وكل من يخالف القانون والدستور يحاسب بمقتضى القانون .

نحن إذن أمام مشكلة ، مشكلة شرعية العمل الإسلامى ، ومشكلة استدعاء كل هذه الفصائل إلى الضوء حتى نستطيع أن نقيم بالضبط أداءها السياسى وعلاقتها بنفسها وعلاقتها بالآخرين . . فمعلوماتنا أكثرها من المباحث العامة ولا يمكن فى كلام جاد أو فى كلام علمى عن ظاهرة بحجم الظاهرة الإسلامية أن يكون المصدر تقارير المباحث العامة .

أحمد شرف:

من ناحية القدرة على العمل الفاعل والمؤثر لقوى توظيف الدين فى السياسة . . يجب أن نقر بها . . بل أزيد وأقول أن هذه القوى تتمتع بثلاث خصائص ترشحها لأن تكون أولى القوى السياسية الفاعلة الآن فى المجتمع وهى : ثروة مالية ضخمة توفر بها إمكانيات عمل واسعة ، وخطة زكية توظف بها أجزاء من هذه الثروة فى خلق جماعات مصالح فى المجتمع ، وفهم عميق يعتمد الأسلوب التجريبى والواقعى «البراجماتى» لنظرية التنظيم السياسى ولا يقيد نفسه بأى قيود أخلاقية

أو أيدولوجية واعتماد خطاب جماهيرى ديماجوجى يقوم على الشعارات العامة ويربط نفسه بالمأثورات الشعبية . .

هذا عن الفاعلية أما عن العمل الجماهيرى . . فبصرف النظر عن التفسير التآمرى . . إلا أن المتابعة الجادة لهذه التنظيمات تؤكد أن هناك تنسيقا موضوعيا بينها . . فعلى سبيل المثال فكريا . . تعتبر التنظيمات الكبيرة والأكثر اعتدالا مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بالجامعة وجماعة التبليغ والدعوة وجماعة السنة المحمدية وجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . . هى المسيطرة وتمثل المعد والمجهز لقواعد هذه الجماعات وعليه فإنها تمثل ماكينة التجنيد الواسعة لجسم حركة توظيف الدين فى السياسة . وحركيا : نجد أنه كلما صغرت المنظمة وكانت أكثر تطرفا كلما كانت بمثابة القاطرة التى تشد وراءها كل هذا الجيش . . فمثلا كانت عملية اغتيال فرج فودة المؤشر الحركى الذى ردد وراءه الجميع دعاوى إهدار دم المخالفين لهذه القوى ، وترديد الشعارات المتدرجة ابتداء من تطبيق الشريعة حتى دعاوى التكفير والجهاد ضد الكفار من أبناء المجتمع . . كما أن توزيع الأدوار الحركية موجود عمليا . . فبينما يقع الكفاح البرلمانى والنقابى على الجماعات المعتدلة يقع الجهاد ضد كفار المجتمع على جماعات الإرهاب فى إطار حاضن من القيادات الفكرية والنقابية والبرلمانية لجماعات توظيف الدين فى السياسة . . بما فيها التنظيمات الدينية الرسمية . . والتى أصبحت ضمن بنية هذه القوى .

د. عبد الصبور شاهين:

أنا أرى أن هناك كتلة إسلامية قوية جدا وهى كتلة الإخوان المسلمين أما الجماعات الصغيرة فكلها ظواهر تشرذم على الهامش وليست ممثلة للقلب الإسلامى ، وأرى أن الكتلة الإسلامية الكبرى بخير وسليمة والحمد لله ، أما بقية هذه الجماعات فهى على هامش الحركة الإسلامية ، ومن الممكن رأب الصدع وجمع هؤلاء جميعا عندما تفكر الدولة فى إجراء مصالحة بينها وبين التيار الإسلامى ، وتحاول أن تعطيه حقه من الشرعية ولأنهم جميعا سوف يدخلون فى الشرعية ولن يتأخروا . . ولا يقول أحد بأن الخلاف مصطنع ولا يعدو الأمر أكثر من كونه توزيعًا لأدوار نصيب الإخوان وغيرهم الجانب الفكرى والدعوة والجماعات الجانب العنيف لأن هذا كلام يأتى من أعداء ، ولا يجب أن يصدق كلام عدو فى عدوه .

د. محمد أبو الإسعاد:

نعم هم قادرون على العمل الجماعى وبشكل ربما لم تشهده مصر على مدى تاريخها الطويل . . فالمخطط متعدد الأبعاد عميق الخطر والسيمفونية تعزف بمختلف الآلات والأصوات والألحان . . تأمل ما يحدث فى قطاع التعليم . . المناهج . . الحياة المدرسية العلاقات الإنسانية . . القيم والمبادئ التربوية . . ظواهرالتطرف والإرهاب فى مختلف مؤسسات التعليم من الحضانة وحتى الجامعة . .

تأمل ما يحدث فى قطاع الإعلام . . الفقهاء والمشايخ والمتحجبات . . البرامج المقررة من العلم والإيمان وحتى الخواطر . . سباق بين الحكومة وبين جماعات الإسلام السياسى لإثبات أيهما أكثر إسلاما من الآخر . . .

تأمل ما يحدث فى قطاع الصحافة القومية منها والحزبية وكيف شاعت فيها دعوات الإسلام السياسى لركوب موجة التأسلم وضمان التوزيع فى أسواق النفط الخليجية؟ . . ثم تأمل بعمق الصحافة الدينية المتخصصة من عقيدة وحتى اللواء الإسلامى واسأل نفسك من أكثر إسلاما الدولة أم جماعات الإرهاب ؟ . .

فى الفنون . . الموسيقى والتمثيل والسينما . . والرسم والتصوير والنحت . . كل الفنون فى محنة وقوافل الفنانات التائبات تمضى فى طريقها المرسوم لها بقوة الدفع الخاص لإنهاء دور مصر الحضارى فى الفنون . .

ومن الأزهر إلى الأوقاف يمكنك أن تلحظ الترابط بين مناهج التطرف ومساجد الإرهاب أما دور النشر والثقافة فيكفيك إلقاء نظرة على المعروض من الكتب والمطبوعات على أرصفة الشوارع لتصاب بالهلع من أهوال عذاب القبر والثعبان الأقرع وعالم الشياطين والجن والسحرة . .

وإذا انتقلت إلى دنيا الاقتصاد وعالم المال فسوف تقع فى دائرة الحيرة والقلق بين قضية الربا الذى يزعمون سيطرته على مختلف أنشطتنا الاقتصادية وبين قضايا النصب والاحتيال الذى فرضته علينا جماعات الإسلام السياسى وشركات توظيف الأموال . وإذا انتقلت إلى دائرة النشاط الاجتماعى فسوف تطالعك مئات بل قل آلاف الجمعيات الدينية من الجمعية الشرعية وحتى جمعية التوحيد وجميعها تصب فى مصب واحد هو التطرف .

أما إذا انتقلت إلى الإسلام السياسى فسوف يخدعونك بمنظماتهم التى يدعون

إنها معتدلة ولا تناقش الدولة فى سلطاتها مثل جماعة الإخوان المسلمين وجماعة السلف وجماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

أما إذا ذهبت إلى آخر الشوط حيث الإرهاب والتطرف والتصفيات الجسدية والتدمير والتخريب فسوف تطالعك عشرات التنظيمات من الجهاد والجماعة الإسلامية إلى التكفير والهجرة . . الخ وهكذا فالمسرحية متعددة الوجوه ، متنوعة الأضواء . مختلفة المناظر ، متقاطعة الكلمات ، لكنها فى النهاية نسيج واحد ومسرحية واحدة لها غاية واحدة هى إقامة الدولة الدينية فى مصر .

د. محمد سليم العوا :

الإسلاميون أنفسهم ليسوا شيئا واحدًا ، كما أن القوميين ليسوا شيئا واحدا لكن الذين ينطبق عليهم «الإسلام السياسى» هم الإخوان المسلمون والإسلاميون المستقلون الذين ينطلقون من مرجعية إسلامية لكنهم يرفضون الانضمام إلى حزب أو جماعة ، والإسلاميون المستقلون يقولون عندنا مشروع قابل للأخذ الرد ، قابل للنجاح والإخفاق لأنه مشروع بشرى ، ولكن مرجعيتنا فيه ربانية والإخوان المسلمون يقولون نفس الكلام ، يقولون عندنا مشروع ولكنه محدد المعالم فهم لديهم برامج وتقدموا بعدد منها للناس ، بعضها نشر وبعضها سرب إلى آخره . . هاتان هما الفرقتان القادرتان على العمل الجماعى ، لأن بين هاتين الفرقتين أرضية مشتركة وهى أمران : الأمر الأول ألا عصمة لغير الله ورسوله . . الأمر الثانى أن العمل هو الذى يحكم على الأشخاص وليس الشعارات وليس الأسماء وليس الانتماءات . . بقيته إسلام إما عقيدى متعلق بالعقيدة فقط مثل إسلام أنصار السنة المحمدية وإسلام الجمعية الشرعية ناس يصححون العقيدة وإذا طوروا هذا الأمر يعملون عملا اجتماعيا جيدا ، مستوصف ، مستشفى ، ملجأ للأيتام ، رعاية للأرامل ، رعاية للمطلقات ، لكن لا علاقة لهم بالمنظومة الاجتماعية السياسة ولا يتدخلون فيها فريق آخر هو فريق العنف الإسلامى أى الإسلام الذى يقبل العنف هذا الفريق عدة فصائل وليس فصيلة واحدة . . الجماعة التى اسمها «الشوقيين» التى قال عنها عادل عبد الباقى ، هذه ليست جماعة إسلامية ، هذه جماعة لصوص لا علاقة لها بالإسلام . . وأمثالهم التوقف والسماوى والهجرة ، وأسماء أخرى ما أنزل الله بها من سلطان ولا علاقة لها بالإسلام إلا العناوين التى لا تعبر عن أى مضمون إسلامى ولا يسأل عنهم وتقاومهم الحكومة التى تتخذ من الإسلام مرجعية كما

تقاومهم الحكومة الحالية التى تتخذ من العلمانية مرجعية . . لن يكون هناك فارق بالعكس يمكن أن تكون مقاومة الحكومة الإسلامية أقصى لأنهم سيكونون خارجين عن الشرعية الإسلامية التى تحاول أن تفرضها أو تحاول أن تقدمها فالسؤال المطروح هل الأصوليون قادرون على العمل الجماعى ؟ إذا قلنا الأصوليون بتعريف الإسلام السياسى . . فسأقول نعم . . فالإسلام السياسى فى نظرى قادر على العمل الجماعى رغم التفرق لأن التفرق نابع من مسألة واحدة ناس فى جماعة ، وناس خارج الجماعة ، لكن الاثنين يتكلمون من أرضية أصلية واحدة وهى الالتزام بالقرآن والسنة ، بقية الفصائل إما لا علاقة لها بالسياسية فالسؤال غير مطروح بالنسبة لها . وأما هى فصائل غير إسلامية أصلا وتتخذ من الإسلام ستارا وهذه لا يحسب لها حساب . الفصيل الذى سيثير إشكالا فى العمل السياسى الجماعى إذا قدر للإسلاميين أن ينجحوا بتصويت حر هو الفيصل المسمى بالجماعة الإسلامية ، لأن فكره السياسى متأرجح ، مرة هو مع العمل السياسى ، ومرة هو ضد العمل السياسى ، ومرة هو مع العمل السياسى العنيف ، ومرة هو مع استقرار الدولة والمقاومة السلمية ، ومرة هو ضد استقرار الدولة ومستعد أن ينازعها حتى البقاء . وأنا أرى أن هذه المشاكل لها حلول . أول هذه الحلول أن يجرى حوار حر بين هذا الفصيل وبين بقية الفصائل السياسية والإسلامية وغير الإسلامية وأن هذا الفصيل غير الإخوان ، فالإخوان مميزون على الساحة ، والجماعة الإسلامية إما فى السجون وإما فى المخابئ ، فنحن لا نعرف حقائق أفكارهم ، وينبغى لكى نعرف حقيقة فكر هؤلاء ونحدد مواطن الوفاق ومواطن الرفض أن يخرج فكرهم ورأيهم إلى النور ، وأن يكون محل مناقشة حرة ومحل تمحيص من أهل العلم الإسلامى المرجعى من جهة ومن الحركات السياسية الأخرى فى المنطقة أو فى الساحة من جهة أخرى .

حسين أحمد أمين:

هناك من يقول بوجود انقسامات خطيرة فى التيار الأصولى ، وهناك من يزعم أن هذه الاختلافات تمثيلية اتفقوا عليها ومجرد توزيع أدوار حتى يجتذبوا بآرائهم المتنوعة أكبر عدد ممكن من الأتباع والمريدين . وهناك من يرى أنه ليس ثمة فارق بين الإخوان المسلمين مثلا وتنظيم الجهاد أو الشوقيين أو «الناجون من النار» إلى آخره ، ولا بين الصحف والمجلات الإسلامية المختلفة مثل الاعتصام واللواء الإسلامى والمختار الإسلامى وهناك من الأحزاب والجرائد والمجلات من يخاطب

المعتدلين ، ومن يخاطب الأكثر ميلا إلى استخدام العنف ومن يخاطب الأميل إلى الإرهاب فى إطار خطة لاجتذاب أكبر عدد من الأنصار . ومع احترامى لهذا الرأى الأخير وأعتقد أنه من المحتمل أن يكون صحيحا أرى أنه لابد من أن يكون هناك اختلافات فى الرأى بين الجماعات الإسلامية المختلفة وهو ما أوضحه لنا الحديث التليفزيونى مع عادل عبد الباقى مثلا بالرغم من أنه يجمع بينهم جميعا الرغبة فى العمل بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق الحدود وإقامة نظام إسلامى فى مصر والأخذ بمبدأ الشورى إلى آخره . . إنما الاختلاف يأتى نتيجة للتأويلات المختلفة للآحاديث والآيات والقرآنية وإلى طبيعة المنتمين إلى تلك الجماعات المختلفة الناجمة عن مدى الظلم الذى يعانونه الناجم عن قدر معاناتهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه . . ولكلما زادت هذه المعاناة زاد إيمانهم باستخدام العنف لإسقاط النظم الجاهلية القائمة ، وكلما تمتعوا ببعض الامتيازات أو استطاعوا أن يحققوا لأنفسهم بعض النجاح وبعض الثروة مال بهم ذلك إلى الاعتدال أو نبذ فكرة اللجوء إلى العنف .

محمود أمين العالم:

فى تقديرى أنه عندما تصبح السياسة هى هم الفكر الدينى أو أصحاب الفكر الدينى ستزداد الفرقة بين أصحاب هذا الفكر الذى هو بطبيعته فرق وأحزاب وأشياع يكفر بعضها بعضا وتدعى كل واحدة منها أنها «الفرقة الناجية» . . وقد يجتمعون ويتوحدون فى البداية بمستوى أو بآخر تطلعًا إلى السلطة السياسية وسعيًا إليها . . ولكن ما أسرع ما يحتدم بينهم لا أقول الخلاف بل الصراعات الدموية باسم التفاسير المختلفة للدين التى تدعى كل فرقة أنها تحتكر تفسيره . . ينبغى أن ندرك وهذه حقيقة أساسية أن الدين شىء والفكر الدينى شىء آخر . . فالفكر الدينى فكر بشرى يرتبط بمواقف ومصالح وثقافات وظروف ذاتية ومستويات فكرية مختلفة . . ولكن ما أشد ما تحاوله بعض الفرق المتبنية للفكر السياسى . . نشر وإشاعة أن فكرهم الدينى هو الدين نفسه . . وهذا الخطر . . هذا هو مصدر ما برز من صراعات دينية طوال التاريخ الماضى حتى يومنا هذا

د. محمد عمارة:

أنا أنظر لهذه الحركات والتيارات نظرة من الخارج وقد يعطينى هذا قدرة على

التقييم أكثر مما لو كنت داخل الظاهرة الحركية . . وأرى أن فصيل العنف سواء فى مصر أو فى غير مصر هو فصيل محدود العدد ومحدود التأثير . . وأن القيود المفروضة على العمل السلمى هى التى تعطى شأنا لضجة أو غضب واحتجاج هذا الفصيل . . والمساحة الأكبر والقوة الأكبر فى الحركات الإسلامية هى للحركات المعتدلة الوسطية . . أما عن العلاقة بين فصيل العنف وفصائل العمل السلمى فأنا أرى أنها علاقة توتر وهناك هجوم من فصيل العنف على التيار الوسطى وتيار الاعتدال فى الحركة الإسلامية . . فعلى سبيل المثال عندما دخل الإخوان المسلمون الانتخابات صدرت كتب من جماعات العنف تهاجمهم . . وهناك احتكاكات عنيفة ومسلحة بين جماعات العنف وبين الإخوان المسلمين أما عن موضوع القدرة على العمل معا . . ومدى إمكانية العمل بينهما . . فأنا أرى أنه لو أعطيت الحركة الإسلامية السلمية والقابلة للعمل وفق آليات الديمقراطية الشرعية القانونية . . بمعنى أوضح لو أن جماعة مثل الإخوان المسلمين أصبحت جماعة قانونية فى مصر . . فإن هذا سيؤدى التى تحجيم فصيل العنف . . وقد يظل هناك بقايا لفصيل العنف ولكنها ستصبح بقايا شاذة ومتخفية . . لماذا ؟ لأن تيار العنف يعتمد أساسًا على أن قنوات العمل السلمى مغلقة . . لذلك يقولون للإخوان «أنتم تشتغلون منذ سبعين عاما ماذا صنعتم . . تجهض حركتكم وتدخلون السجون والمعتقلات وتستخدمون كديكور فى مجلس الشعب ولا تؤدون إلى التغيير » . . وبقدر ما تفتح قنوات للعمل السلمى فأنت تغلق سراديب للعمل العنيف فى الحركة الإسلامية .

حسين عبد الرازق :

وجود انقسامات وخلافات وتعدد داخل الفرق المنتمية للتيار الإسلامى هذه حقيقة واضحة ، وهناك فرق واضح وخلاف واضح بين جماعة مثل الإخوان المسلمين تطرح نفسها كقوة سياسية مدنية ديمقراطية وبين جماعات مثل التكفير والهجرة ، والجهاد والجماعة الإسلامية والناجون من النار ، وحزب التحرير فهذا منهج وهذا منهج على الأقل فى الظاهر أو فى هذه المرحلة .

وتوجد خلافات أيضا بين فرق الإسلام السياسى التى تمارس العنف وبشكل واضح ، خلافات بعضها فقهى ، وبعضها حركى . . لكن أنا لا أعتقد أن هذه الخلافات تؤدى إلى تشرذم هذا التيار . . فجزء من هذا التيار ممثل فى الإخوان المسلمين ، منظم وقوى ، وله رؤية استراتيجية ، ولديه تكتيكات واضحة سواء كانت

انتهازية أو غير انتهازية . وهذا التيار أو هذه المجموعة تمارس العمل السياسى بشكل واضح ومنتظم وتحقق نجاحات ، ورغم خلافها مع التيارات الأخرى التى تمارس العنف إلا أنها قادرة على أن تصبح قوة سياسية أساسية فى الساحة بل إنهم يحاولون توظيف جماعات العنف بشكل غير مباشر فى العمل السياسى ، وهذا ظهر واضحا فى نتيجة النقابات المهنية ، وانتخابات مجلس الشعب التى تحالفت فيها مع حزب العمل .

أما الخلافات والانقسامات فقد تكون عامل ضعف للجماعات التى تمارس العنف لأن هذا يعطى فرصة للاختراقات البوليسية .

الحمزة دعبس:

القدر المتفق عليه بين كل العاملين على الساحة الإسلامية هو «الحكم بما أنزل الله» . والاختلاف حول «من الذى يحكم بما أنزل الله» ومن هنا جاء انقسامهم على أنفسهم . . والحقيقة أن هذه النقطة وهى «تحديد من يحكم بما أنزل الله» لا يجوز أن تكون محل خلاف لأن الملك ايتاء من الله وذلك مصداق قول الله عز وجل :﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ . . فلا يستطيع أحد أن يؤتى الملك لأحد إلا الله وذلك معلم من معالم الألوهية . غير أن هذا الإيتاء يكون على سبيل الابتلاء فمن يؤتى الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا أما من يؤتى الملك فقد وقع فى اختبار عظيم . . وموطن هذا الاختبارهو «الحكم بما أنزل الله» وإذا حكم من أوتى الملك « بما أنزل الله» فقد نجح فى الامتحان وقد فاز ورشد . . أما إذا لم يحكم من أوتى الملك «بما أنزل الله» سقط فى الامتحان وقد خاب وخسر .

وفى هذه المناسبة فإن من يرشحون أنفسهم لتنتخبهم الناس حتى يحكموا «بما أنزل الله» لا يصلحون لهذا الأمر لأن طالب الولاية لا يولى وقد قال رسول الله ﷺ : «**هذا أمر لا نوله من طلبه**» إذن من يقدمون أنفسهم ليكونوا فى المستقبل حكام المسلمين بدعوى أنهم سيحكمون بما أنزل الله فقدوا شرط الصلاحية للحكم بما أنزل الله ، وأثبتوا قبل أن يولوا ، إن تولوا . أنهم لن يطبقوا شريعة الله بعد أن كسروها قبل توليتهم .

الفصل الخامس
الأصولية والمجتمع المدنى

السؤال المطروح :-

يرى البعض أن تصاعد تيار الإسلام السياسى يمثل خطراً على بنية المجتمع المدنى.. فما مدى صحة هذا الاتهام؟

المستشار الهضيبى:

أولا : مسألة المجتمع المدنى هذه مسألة أتت لنا من أوربا . . عندما كانت الكنيسة التى تحكم . . وعندئذ وجد الحكم الكنسى كمصطلح يقابل الحكم المدنى كمصطلح آخر . . لأن الكنيسة عندما استولت على الحكم فى البلاد الغربية ادعت لنفسها حق تنظيم الحياة المدنية بتشريعات كنسية لها صفة دينية لا تجوز معارضتها . . ولأن أصل الديانة المسيحية لا يحوى تشريعات للحياة المدنية رفض الناس هذا وقالوا «لا للحكم الكنسى» لأن ما لله لله وما لقيصر لقيصر» . . أما نحن فليس لدينا اصطلاح الحكومة الدينية والحكومة المدنية . . وليس لدينا رجل دين وإنما لدينا فقيه فى الدين كالفقيه فى الطب . . والفقيه فى الهندسة . . إلى آخره . . ولا أحد يدعى أنه معصوم . . وهذا غير وارد لدينا . . والحكومة بالمعنى الحقيقى هى حكومة مدنية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية خصوصًا فى المسائل التى لا خلاف عليها . . إذًا ما الخطر الذى سيمثله التيار الإسلامى على المجتمع المدنى؟ . . إذا كانوا يريدون النظام الجمهورى نقول لهم : لابد أن يكون عندنا نظام نختار به الحاكم اختيارًا حرًا لأننا لسنا قطيعًا من الأغنام «التى تورث» وإذا كانوا يريدون نظاما نيابيا يختاره الشعب نقول لهم : نحن ليس لدينا حاكم يقول أنا أحكم بأمر الله وأنطق بوحى السماء ومن يقول هذا نقول له : «أنت خرجت من الإسلام» لأن الوحى انقطع وليس بعد المعصوم معصوم آخر . . هذه كلها قواعد موجودة وقواعد لن نطبقها الآن ولكنها موجودة منذ ١٤٠٠ سنة . . ثم ما هى المؤسسات المدنية التى يخافون عليها . . المحاكم . . القضاء طول عمره موجود فى

الإسلام والقاضى فى الإسلام أكثر القضاة استقلالاً فى العالم لأنه يحكم بالكتاب والسنة دائما ولا يأخذ أمرًا من أحد . . إذن نحن أول من عرف نظام قضاء مستقل متمكن . . سلطة تشريعية . . طبعا ضرورى ذلك . . مؤسسات متخصصة فى مختلف العلوم والفنون وكليات طب وهندسة وغيرها . . ضرورى هذا . . إذن ما المشكلة ؟

إن من يقول ذلك هم الشيوعيون والعلمانيون الذين يريدون أن يلغوا الشريعة والاحتكام إلى أمر الله .

د. رفعت السعيد:

نعم أرى أن تصاعد هذا التيار خطر على المجتمع المدنى وعلى المجتمع كله . . لأن التيار فى جوهره موجه ضد المجتمع المدنى . . لان المجتمع المدنى يستتب بالدستور وهم ضده . . والقانون الوضعى وهم يعتبرونه بدعة كافرة . . والتعددية الحزبية ويعتبرونها من صنع الشيطان . . والبرلمان ويعتبرونه شركاً لأنه يشارك فى وضع التشريع . . وهكذا فهم ضد كافة تفاصيل المجتمع المدنى وإن كانوا يحاولون الآن اصطيادها واحدًا تلو الآخر للسيطرة عليها من أجل تدميرها عندما يصلون إلى السلطة .

أسامة الغزالى حرب

أنا أعتقد أن ظاهرة الإسلام السياسى فى علاقتها بالمجتمع المدنى يمكن النظر إليها من زاويتين . . من زاوية : هو تدعيم لفكرة المجتمع المدنى بمعناه . . ومن زاوية أخرى هو خطر على المجتمع المدنى بمعنى آخر . . فالمجتمع المدنى يقصد به المجتمع وقد أضحى منظمًا فى مؤسسات ومنظمات وهيئات تعبر بشكل حر وطوعى عن كافة المصالح والاتجاهات السائدة فيه . . بمعنى أنه كلما أمكن لبلد ما ولنظام سياسى ما أن يتيح أوسع الفرص لكل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية أن تعبر عن نفسها من خلال أطر مشروعة للعمل وللنشاط كلما تحدثنا عن فاعلية المجتمع المدنى وقدرة هذه المؤسسات والهيئات والتنظيمات على أن تخدم أولا مصالحها ومصالح أعضائها وأيضا على أن تسهم بفاعلية فى الحياة العامة فى المجتمع سياسية واقتصادية إلى آخره . . إذن نمو المجتمع جزء لا يتجزأ من مفهوم الديمقراطية . . بمعنى أنه لا يمكن فهم الديمقراطية بدون أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات طوعية واتحادات ومنظمات ترعى مصالح الفئات المختلفة والأفكار

المختلفة . . هذا هو مفهوم المجتمع المدنى . . وإذا تحدثنا عن علاقة هذا بالقوى الإسلامية نستطيع أن نقول أنه بمقدار ما تفلح القوى الرافعة لشعار الإسلام التي تعمل فى مجال الخدمات والتوعية الثقافية والدينية وغيرها . . كلما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدنى وشيئاً لا يمكن أن يتناقض معه . . إنما التناقض جاء من احتمال آخر وهو احتمال ربط الإسلام بالسياسة أو النشاط السياسى للقوى الدينية اللتى تسعى للسلطة باسم الدين وباسم الإسلام . . هنا نتحدث عن خطورتها على المجتمع المدنى كجزء من التجربة الديمقراطية ككل . . فحيوية المجتمع المدنى تفترض ضمان حد أدنى من حرية الحركة والتعبير لكافة القوى الاجتماعية فهل ستساعد القوى الإسلامية التى يمكن أن تكون مؤثرة فى السلطة فى حيوية المعنى أم لا ؟ . . هذا هو السؤال وهذا هو الخطر .

د. رفعت سيد أحمد :

المجتمع المدنى مفهوم مثله مثل الأصولية تمامًا استورد من قبل بعض المتغربين فى مراكزنا البحثية السياسية والاستراتيجية «وصك» من قبل أحد المشبوهين الذى يصدر نشرة بهذا الاسم . . وحاول أن يروجه فى مجتمعنا العربى والإسلامى والأمر لا يقتصر على هذين المفهومين . . بل أن هناك مفاهيم كثيرة مثل كلمة «التحديث» أو «الاشتراكية العلمية» أو «السوق الشرق أوسطية» أو «التطبيع» . . وهى كلها مفاهيم «صكت» فى مصالح «صك» الفكر الغربى وأتت إلينا كى نجترها دون وعى بأصولها الحقيقية . . حتى مع هذا أتصور أن الاتهام مردود عليه . . وهو اتهام «خاطئ» . . لآن ما يتم الآن فى مؤسسات المجتمع المدنى إذا قلنا أن النقابات هى مؤسسات المجتمع المدنى . . من إسلاميين سواء كانوا إخوان أو غيرهم يطعن هذا الاتهام فى الصميم . . فما يقدمه الإخوان والتيار الإسلامى فى النقابات عجزت باقى التيارات العلمانية أن تقوم به لمدة ثلاثين عامًا أو أربعين عامًا هى عمر النقابات فى مصر . . ويؤكد أنها تطور بنية المجتمع المدنى وتنميها وتعطى لها مدلولات حقيقية ودوراً اجتماعياً حقيقياً . . وهؤلاء الذين يتهمون التيار الإسلامى بأنه خطر على بنية المجتمع المدنى لأنه ضد الديمقراطية يكذبون ويعرفون أن هذا الاتهام غير صحيح لأن مفهوم الديمقراطية عليه اختلافات كثيرة داخل المجتمع الغربى نفسه . . ثم أنه مع هذه الإختلافات بالمفهوم الغربى المشوه فالشواهد عديدة فى مجتمعاتنا العربية وأقربها إلى الذهن والذاكرة الجزائر ، وما يحدث فى النقابات

فى مصر وكلها تؤكد أن الحركة الإسلامية ضحية للعملية الديمقراطية كما تمارسها النخبة المتغربة . . مع ذلك أنا أتصور أنه لو أعطيت الديمقراطية بشكل صحيح للإسلاميين فهم أكثر الناس حرصا عليها لأنهم أكثر الناس حاجة إليها . . وأصحاب هذا الاتهام هم أكثر الناس عداءً للديمقراطية فى عالمنا العربى والتجربة أثبتت ذلك . . هم يريدون الديمقراطية ولكن لهم أما للآخر فهم أبعد الناس عنها . وأنا مطالب بها بحكم مرجعيتى الإسلامية وبحكم القرآن والسنة . . أنا مطالب بها ومطالب بالحوار مع الآخر لأن الله سبحانه وتعالى تحاور مع «إبليس» وأمهله ليوم القيامة . . فلماذا لا نتحاور نحن مع الآخر .

مجدى أحمد حسين:

أنا أفهم أن يكون المجتمع المدنى فى مواجهة المجتمع العسكرى أما أن يكون المجتمع المدنى فى مواجهة الإسلام فأنا لا أفهم ذلك لأن الإسلام هو نظام مدنى . . والإسلام هو دستور به مفاهيم عامة لكن تطبيقاته مسئولية البشر . . ولا أحد فوق المساءلة فى الإسلام حتى أقول مدنى فى مواجهة دينى . . ولو كان فى ديننا كهنوت وإنسان معصوم أو من يقول أنه ظل الله فى الأرض أو هو المتحدث باسم السماء لأصبح لتلك الكلمة أى كلمة مدنى معنى . . ولكن عندما لا يوجد عندنا مثل هذه المعانى فإن هذه الكلمة يصبح لا معنى لها . . ثم على أى أساس يستند هؤلاء فى اتهامهم . . على التاريخ الإسلامى ؟

لم يحدث فى كل العصور الإسلامية حتى فى أسوأ العصور أن . . ادعى أى حاكم أنه يمثل السماء أو هو المحتكر لتفسير الدين . . وإذا أرفض هذا الاتهام تماما لان الإسلام يدعو إلى الحكم المدنى . . والحاكم نفسه أول من يتعرض للمساءلة . والرقابة الشعبية مفهوم واضح فى الإسلام فى ظل المبادئ الدستورية الإسلامية . .

ثم أن من يدعون ذلك يناورون فى أشياء غريبة . . ويفجرون نقاشات مفتعلة . . فالأمة لاتختار الإسلام الآن . . إنما اختارته منذ أربعة عشر قرنا وانتهى الموضوع . . ومرجعية الإسلام ليست فكرة جديدة لكنها غيبت عن الحياة العامة وعن السياسة فترة من الفترات التى أعقبت دخول الاحتلال البريطانى . . وهذه عملية تصحيح وعودة للواقع وليس تقويضاً للمجتمع المدنى . .

د. أحمد الصاوى:

بصورة عامة لا أرى فى تصاعد تيار الإسلام السياسى خطرا على المجتمع المدنى . . فما يطرحه بعض رموز هذا التيار من تصورات أحادية وغير ديمقراطية لا تعدو أن تكون تصورات خاصة ومبتسرة . . لا تلبث أن ترتد إلى الأصول الإسلامية الحقة سواء بدفع حركة الجدل الاجتماعى والسياسى أو عند الارتطام بالامر الواقع . .

أن الأفكار الاستبعادية والاستبدادية التى يتوهم البعض أنها من صميم الإسلام الدينى أو الحضارى بحاجة إلى مواجهة جادة . . بالبحث والحوار لكشف عدائها لجوهر الإسلام ورسالته . . وتصاعد تيار الإسلام السياسى لا يعنى انتصار ذات التنظيمات أو الأفكار أو حتى الرموز والأشخاص التى نراها الآن على ساحة العمل السياسى . . ولكنه تعبير عن مرحلة فكرية وسياسية جديدة تحاول فيها القوى السياسية التعبير عن تميز جذورنا الحضارية عن تيار الحضارة الغربية وغاية كل ما تطرحه قوى الإسلام السياسى من أفكار أن تثير الجدل فى هذا الإطار وأظن أن ما سينتهى إليه المجتمع وقواه الحية من قناعات سيكون متفقا مع روح الإسلام .

منتصر الزيات:

هذا رأى الكارهين . . مؤكد أن أنصار المجتمع المدنى يتوجسون من الإسلام وربما هذا التوجس ناشئ لدى كثير منهم عن عدم فهم . . وناتج لدى قليل منهم وهم الناظرون عن كراهية للإسلام والذى أستطيع أن أقوله فى هذا المقام هو أن المجتمع الإسلامى يختلف عن المجتمع الثيوقراطى الدينى . . لأن المجتمع الإسلامى هو مجتمع شامل . . ولا يعنى الحكم عن طريق رجال الدين . . كم قلنا وقال غيرنا هذا لكنهم لا يريدون أن يفهموا أو يتفهموا هذا . . كم قلنا أن الإسلام يقبل كل الصيغ العصرية ويتعامل معها تعاملاً حسنًا . . وكم قلنا لا يهم النظام الرئاسى أو برلمانى فمن الممكن أن يكون النظام رئاسياً أو برلمانياً ولكنه يبث المفاهيم الإسلامية . . وكم قلنا ذلك وأكثر من ذلك ولكنهم لا يريدون أن يتفهموا . ويتخوفون . . مما يخافون ؟ . . لا أدرى .

نجاد البرعى:

هذه من الإشكاليات الموهومة . . الإسلام السياسى مواجه للمجتمع المدنى . فالمجتمع المدنى لا ينفى الدين فى الحقيقة . . المجتمع المدنى معناه الحكم

للمؤسسات الحديثة . . للبرلمان . . للمجالس المحلية المنتخبة . . والكلمة فيه للمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات والهيئات ولا يوجد فيه «الاكليروس الدينى» او السلطة الدينية . . إذا كلمة المجتمع المدنى تعنى أنه لا توجد سلطة دينية وبالتالى ليس هناك شيء أمام شيء . . والمجتمع المدنى لا ينفى أن يكون فيه أفراد متدينون . . بل هم جزء منه . . ولكن المشكلة هى : كيف يحكم المجتمع . . هل يحكم بسلطة دينية أم يحكم بسلطة مدنية ؟ هل الحاكم مفوض من عند الله سبحانه وتعالى وهو خليفة فى الأرض أم الحاكم بشر يسأل عما يفعل ويحاسب ويعزل ؟ هل الانتخابات بدعة من بدع الغرب والشورى غير الملزمة هى الأصلح . . أم الانتخابات مسألة اصيلة ؟ هذه هى المشكلة؟ وتصاعد التيار بحكم أه تدين طبيعى فى المجتمع لايمكن أن يمثل خطرا على بنية المجتمع المدنى . . إنما التدين الذى يقول أن الحاكم ظل الله فى الأرض وهو مفروض من الله ولا يجوز الخروج عليه ولايجوز مناقشته لأنه لا يسأل عما يفعل هو الذى يمثل خطرا على المجتمع المدنى . الذى يقول أن الانتخابات بدعة وأنه لا يوجد فى العالم غير حزبين «حزب الله» و«حزب الشيطان» وبالتالى لا يجوز أن توجد أحزاب هو الذى يمثل خطرا على المجتمع المدنى . . إنما تصاعد تيار التدين الذى يمثل الهوية الأصلية المرجعية لمصر لا يمثل خطورة إطلاقا .

د. سعد الدين إبراهيم:

إذا كنا نتحدث عن الفصائل المختلفة للحركة الإسلامية فهناك فصائل لا تمثل خطرا على المجتمع المدنى وهم الإخوان المسلمين . . هذا إذا صدقناهم فى دعواهم حاليا وهى أنهم يقبلون التعددية والديمقراطية والمواطنة الكاملة لغير المسلمين . . أما بقية الفرق الأصولية ومنها الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير فهؤلاء هم الخطر على المجتمع المدنى ، بل الخطر على الإخوان أنفسهم . . فهم ضد التعددية . . ومعظمهم يخلط بين العلمانية والمجتمع المدنى . . متجاهلين أن المجتمع المدنى هو فى الواقع أقرب إلى روح الإسلام . . والدولة الإسلامية الأولى فى المدينة كانت دولة فى المجتمع المدنى لأنها كانت دولة النصارى واليهود والمسلمين . . دولة ينطبق عليها تماما مفهوم المجتمع المدنى الذى يعنى بعبارة بسيطة «مجتمع مشروعية التعددية فى المصالح والأراء . . وأن هذه التعددية حتى فى حالة الخلاف والصراع تحل خلافاتها وصراعاتها حلا سلميا !! . .

د. عصام العريان:

أولا هناك تساؤلات كثيرة حول استيراد المفاهيم والمصطلحات ومحاولة استنباتها فى أرضية مغايرة وبيئة مختلفة تماما . . ومنها اصطلاح المجتمع المدنى . . ثم نأتى إلى الإجابة الواضحة على هذا الاتهام الغريب . . ونتساءل كيف يشكل التيار الإسلامى خطرا على المجتمع المدنى أو الأهلى ؟! . . كيف وقد كان هو صاحب الدور الرئيسى فى تفعيل هذا المجتمع منذ فجر التاريخ ؟ . . والمجتمع هو الأساس فى الدولة الإسلامية . . ومنذ نزول القرآن والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فريضة إسلامية يقود بها أفراد المجتمع لصيانة المجتمع والدولة . . والنصيحة للحاكم والأمراء والعلماء والأفراد واجب دينى يجدد الحيوية فى بنيان المجتمع . . بل هى من لب الدين أو هى الدين كما عبر الرسول العظيم ﷺ . . كيف وحديث «سفينة المجتمع» الواضح للرسول ﷺ . . يحدد واجبات المجتمع فى الحفاظ على كيانه ووجوده ؟ . . هذا من الناحية الفكرية فإذا أتينا إلى الواقع المعاش نقول من الذى أسس المستشفيات والمعاهد العلمية والجامعات ؟ . . بل من الذى حافظ على المجتمع الفلسطينى الذى تسحقه دبابات الاحتلال الصهيونى ؟ . .

وإذا أخذنا جانبا من الصورة وهى النقابات المهنية فى مصر . . نتساءل من الذى أعاد الحيوية إلى هذه النقابات بحيث تضاعفت أعداد الناخبين اكثر من عشرة أضعاف . .

وتضاعفت أعضاء المرشحين إلى أكثر من عشرين ضعفا . . وأصبحت انتخابات هذه النقابات مثلا يحتذى فى الأداء الشورى الديمقراطى الحر . . ومن الذى أدار هذه النقابات وهى جوهر المجتمع المدنى وقلب تنظيماته وأسس مشروعاتها الخدمية الهائلة فى الرعاية الصحية والاجتماعية والعلمية والاستثمارية التى تخدم ملايين المهنيين الآن فى مصر . . ومن الذى يدير عمليات الإغاثة على مستوى العالم اليوم .

يكفى مئات المدارس الخاصة التى أنشأها التيار الإسلامى فى مصر وكذلك آلاف المستشفيات والمستوصفات الخيرية لتكون دليلا واضحا على مدى ما يقدمه التيار الإسلامى لبث الحيوية والنشاط فى صفوف المجتمع المصرى بل والعربى الإسلامى .

فهمى هويدى:

هذه بدعة جديدة ، لأنه فى كل مرة يخرج علينا بعض المثقفين باتهام جديد وأنا أقول هناك كثيرون يخطئون فى فهم قضية المجتمع المدنى . .

لأن المجتمع إطلاقا ليس مفترضا فيه أن يخاصم الدين . . والمجتمع المدنى فكرته الأساسية عندما نشأت فى إنجلترا ثم تلقفه الفرنسيون هو المجتمع الذى ينمو بعيدا عن هيمنة الملكية أو السلطة الاستبدادية . . ولا علاقة له بالكنيسة إنما علاقته بها كانت فى الوقت الذى تتحالف فيه الكنيسة مع الاستبداد والتحكم السياسى . . إذا المجتمع المدنى هو المجتمع الذى تتوافر له مؤسساته القادرة على إدارته بعيدا عن هيمنة فرد حاكم أو سلطة مطلقة من هذه الزاوية أنا أزعم أن المجتمع الإسلامى هو فى الأصل مجتمع مدنى له آليات مختلفة عن الآليات الموجودة . .

وبشكل محدد هناك أربع مؤسسات . أولا مؤسسة الزكاة . . والمجتمع يدير نفسه بنفسه فى هذا المجال ثم مؤسسة الأوقاف . . والمجتمع هو الذى كان يديرها . . والخدمات فى التاريخ الإسلامى لم تكن تؤدى إلا عبر الزكوات والأوقاف .

ثم مؤسسة الحسبة . . أى أن المجتمع يصحح أوضاعه بنفسه عن طريق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

ثم مؤسسة المسجد : وهى مؤسسة ضخمة لا أحد يعلم مقدارها . . لها مقار منتشرة فى كافة نجوع وخلايا الأمة . . يجتمع فيها الناس خمس مرات كل يوم . . وفيها خطبة جمعة مفروض أنها تحكى مشاكل الناس . . وهذا المجتمع . . مجتمع المسجد تتعدد أدواره من دار للتعليم إلى دروس خصوصية إلى زكوات إلى سوق للتعارف ونسج العلاقات الاجتماعية إلى كفالة الأيتام . . وهذه هى مؤسسات المجتمع المدنى . . ولكن أسماءها ليست غريبة . .

لذلك أنا أقول أنه بحكم التاريخ الإسلامى وبحكم تجربة الإسلام خلقت مجموعة من الكيانات المدنية التى تحملت على مدار التاريخ مسئولية إدارة المجتمع وإنهاضه ورعاية الخدمات فيه دون تدخل السلطة . . والذى يقرأ التاريخ من خلال ممارسات بعض الحكام فى مراحل الانحطاط يخطئ كثيرا فى القراءة . . لأنه لولا أن هذا المجتمع تتوافر له حصاناته ومؤسساته الداخلية ما استمر أربعة عشر قرنا ولا اندثرت الحضارة الإسلامية كأى حضارة أخرى . . وهذا ببساطة لأن الإسلام

يحول كل فرد إلى خلية من خلايا المجتمع المدنى ويعطيه استقلالية ويعطيه تكليفا شرعيا ويجعله مسئولا عن تغيير المجتمع بدرجات مختلفة وبضوابط مختلفة . .

وأنا لا أعرف كيف يمكن رد هذه المقولة أكثر من إعلان الالتزام بالدستور والقانون والتعددية . فى الأردن حزب العمل الإسلامى أصدر بيانا قال فيه أنه ملتزم بمقاصد الشريعة وبالقانون والدستور وبقواعد الممارسة الديمقراطية . . وفى مصر يؤكد الإخوان فى بياناتهم إيمانهم بالديمقراطية وبتداول السلطة وبالانتخاب وبالشورى الملزمة وبتحديد مدة الحاكم . .

إذا ما هو المطلوب ؟ . كل هذا غير العمل الثقافى ، فتاوى الشيخ القرضاوى عن التعددية والديمقراطية ، ومؤلفات أحمد كمال أبو المجد ومحمد سليم العوا . . وأنا لى كتاب عن الإسلام والديمقراطية . . وكيف يمكن أن يستمر ملاحقة الإسلاميين بتهم إنكار كل هذا ؟ . . ولماذا يصدق الماركسيون عندما يقولون أنهم مع التعددية ومع الديمقراطية رغم أنهم تاريخيا هم الذين كانوا يتحدثون عن الأحادية والعنف الثورى وديكتاتورية البلوريتاريا» ولا يصدق الطرف الإسلامى ؟ !

أحمد شرف:

نعلم أن المجتمع المدنى فى مصر المعاصرة بدأ يتكون عقب تجربة محمد على التنموية حيث بدأ فى إقرار التعليم المدنى ، وجعله إلى جوار التعليم الدينى فى الأزهر ، وفى هذه المرحلة تصاعدت موجتان تحديثيتان . . الأولى : على يد الشيخ رفاعة الطهطاوى وأخوانه . . والثانية : على يد الشيخ محمد عبده وأقرانه . .

عند هذا الحد تكون تيار النهضة العصرية فى المجتمع ، وبنيت أسس المجتمع المدنى أولا على قواعد مادية حيث استقرت عملية الإنتاج الكبير والتبادل الواسع . وظهرت طبقات ملاك رءوس الأموال الكبيرة والمتوسطة ، وظهرت الصناعة وعملية تصنيع الزراعة ، كما ظهرت الطبقة العاملة وكل الطبقات الحديثة من المثقفين هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى على قوى تيار التقدم المدنى والذى أخذ يعالج القضايا الحياتية للناس على أسس عصرية ، ويطور الفقه الاجتماعى والدينى إلى الصورة الحديثة . . وفى هذا الخضم ظهرت السلفية الإسلامية الحديثة متململة ومصارعة لهذا التحول المدنى العام فأخذت تروج لمبدأ عودة الخلافة موظفة بهذا الإسلام فى خدمة السياسة والحكم ولعب الشيخ مخلوف والشيخ

رشيد رضا والشيخ الظواهرى دورا هاما فى محاولة تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين . .

ثم كون حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين والتى عملت منذ البداية إلى الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية . . ثم قالت إن الإسلام مصحف وسيف . . ثم أسست جهازها السرى . . وبدأت لعبة المناورات السياسية فاحتضنها الملك تارة . . وأحزاب الأقلية تارة أخرى . . ولم تقف جماعة الإخوان المسلمين ضد حركة الجيش التى شكلت بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ فى البداية . . ولكن بعد أن فشلت فى ركوبها تحولت إلى مناهضتها . . إلخ . .

ان هذا التاريخ بطوله يبين أن هذه القوى التى توظف الإسلام فى السياسية تهدد المسيرة المدنية للمجتمع المصرى وعلى الرغم من أن تعبير المجتمع المدنى بدأ يتردد فى أقوال بعض زعماء الإخوان المسلمين . إلا أن مفهومهم للمجتمع المدنى مفهوم مواز يقدم صورة لمجتمع يحكمه فى قمة الحكم الفقيه والإمام ولا مانع بعد ذلك أن يعاونه قادة مدنيون للتنفيذ فى صورة أشبه بحكم التكنوقراط المساعدين . . إن عدوان هذه القوى على الآداب والفنون والممارسات الاجتماعية للناس . . وإصرارهم على تقديم الفكر والفقه الكسيح الذى يمنع اختلاط الرجل والمرأة ويدعو إلى عودة المرأة للمنزل . ويراقب الإبداع الفنى ولا يجيز منه إلا النذر اليسير . . ويجعل من سياسية الهيمنة على النقابات والتنظيمات السياسية والجماهيرية الصورة المثلى . . لا يمكن أن يقيم مجتمعا مدنيا بالمعنى العلمى والعصرى أبدا .

حسين عبد الرازق:

أكيد . . إذا ظل تيار الإسلام السياسى متمسكاً ببعض مقولاته الأصلية التى تصب فى النهاية فى إقامة دولة دينية ، وفرض رؤية معينة أو تفسير معين للدين ، وما يترتب على ذلك من تقييد التعددية الحزبية وتقسيم المجتمع . . إلى آخر ذلك من الأفكار التقليدية الموجودة عند جماعة الإخوان من أيام «حسن البنا» والتى ما زالت أشياء كثيرة منها قائمة حتى الآن . وكل ذلك يشكل خطرا على بنية المجتمع فى الأساس ، وموجة الإسلام السياسى خلقت فى المجتمع نوعا من التعصب ومن الفرقة بين المسلمين والأقباط سواء كان ذلك بوعى أو بدون وعى ، وفرضت قيودا على حركة المجتمع وبالذات على المرأة ووضعتها فى وضع أدنى وخلقت لدى قطاعات كبيرة من النساء إحساسا بالدونية . والتخريب فى داخل المجتمع مستمر ،

واستمرار مثل هذه الأشياء التى تفرق بين المسلم والمسيحى ، وبين الرجل والمرأة ، وبين المسلم والمسلم يضع قيودا على الديمقراطية والتعددية . .

كما أن تهديدهم لحرية الفكر وتحريضهم على مصادر الكتب ومصادرة الأفكار كل هذه حاجات أساسية . وتصاعد هذا التيار بهذه العقلية وبهذا المنطق يشكل خطرا على المجتمع حتى وهم بعيدون عن السلطة .

الحمزة دعبس:

قبل الإجابة عن هذا السؤال أود أن أستنكر ذلك الاصطلاح الثانى الذى يرمى به الإسلام من أعداء الإسلام وهو اصطلاح «الإسلام السياسى» فالإسلام هو دين الله عز وجل والمؤمنون به عليهم واجب الانصياع لأوامر الله تعالى واجتناب الوقوع فيما نهى الله عنه . . كل ذلك بقصد الحصول على مرضاة الله أو الوصول إليها وهو ما يعرف فى اصطلاح العلماء بالعبادة أو بالعمل الصالح . .

والإسلام ينظم حركة كل من يحيا على الأرض ابتداء من حكم العالم كله فى قواعد القانون الدولى الإسلامى والذى ينظم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول وبين أحكام المعاهدات وأحكام الحروب . . إلى أن يشمل كل حركة وسكنة على الأرض . .

فكيف بالله عليك أميز بعض الأحكام الإسلامية عن بعضها فأطلق على الأولى سياسية والأخرى غير سياسية . . إن هذا التقسيم لا وجود له فى الإسلام .

والإسلام بهذا المعنى يقوم بإعطاء البنيان المدنى للمجتمع المسلم كل أسباب القوة ويحول بينه وبين أسباب الضعف ذلك أن الإسلام يهتم بالمسلم كفرد من أفراد المجتمع أو إن شئت قلت الخلية الأولى فى جسم المجتمع . . فيحرص على أن يكون هذا الفرد مؤمنا بالله خائفا من عقابه طامعا فى رحمته وهو بين الخوف والرجاء يعمل فى صلاح وتقوى لا يعرفها الفرد فى المجتمعات الأخرى مؤمن يأمن الناس بوائقه . . مسلم يسلم الناس من لسانه ويده . . ثم أنه . أى الإسلام . حافظ على سلامة المجتمع وأمنه وقام على حماية الأرواح والأجساد والمال بالقصاص بحد الحرابة وحد قطع اليد للسارق . . والعقل بتحريم الخمر ومعاقبة شاربه بالجلد . . والأعراض برجم الزانى المتزوج أو الزانية المتزوجة وجلد غير المتزوج إذا زنى . . والدين بحد الردة . . ومن هنا تجد أن الإسلام بقواعده السياسية وغير السياسية

لا يمثل خطرا على المجتمع بل أننا نستطيع أن نؤكد أنه يكفل سلامة وسلام المجتمع وأمنه ويساهم مساهمة قوية فى تقوية بنية المجتمع المدنى . . أما إذا كان المقصود المتعنفون والإرهابيون فأولئك أعداء الإسلام وكما ذكرنا فإن نسبة أعمالهم إلى الإسلام . بقواعده السياسية وغير السياسية فيه ظلم كبير على الإسلام وهم كفيلون بهدم أى بنيان اجتماعى أو سياسى .

د . عبد الصبور شاهين:

هذا الرأى فى الحقيقة هو أكبر تعبير عن الأنانية التى نعيشها على المستوى السياسى فأرباب السلطة يرون أن الكرة فى أرجلهم . . وأنهم لا يقبلون من يلعب معهم بهذه الكرة . . وفى نفس الوقت هؤلاء ليسوا منزهين عن الأخطاء ولا عن الفساد وما نعانيه فى طول التاريخ الحديث من الهزائم والمنكرات . . والفساد فى البلد إنما هو نتيجة هؤلاء الذين يقولون أنهم أصحاب مجتمع مدنى وهم فى الحقيقية مجرد تجمعات يلعب بعضها مع بعض ويرتزقون من وراء السلطة ويكفى أن تقرأ التقارير التى تتكلم عن تهريب الأموال وعن الصفقات الفاسدة وعمولات السلاح والتجارة فى المخدرات لكى تطمئن إلى أن هؤلاء الذين يقولون أنهم يحكمون مجتمعا مدنيا هم أكبر عناصر الفساد فى المجتمع . . فإذا ظهر فى المجتمع من يقول أننى أنادى بالإصلاح فهذا حقه . . فمن حق أى إنسان أن ينادى بالإصلاح وأن يتخذ لنفسه منهجا يستطيع أن يكسب به ثقة الناس . . وليس من حق أحد أن يعترض عليه بالاتهام ويقول أنت ستفعل . . وأنت تريد . . وأنت كذا وكذا أولا القائل بهذه الآراء هو نفسه مجرح وليس عنده بديلا إطلاقا لهذا الفساد الذى نعيشه . . لقد جربوا فينا الأحكام العرفية والماركسية والاشتراكية والرأسمالية . . وكل هذا نوع من التشريح فى جثة المجتمع . . والمجتمع صابر على الآلام . . ولم يتحقق للمجتمع هدف واحد من أهدافه . . لا الحرية . . ولا العدالة . . ولا الاستقرار . . ولا الوفرة . . ولا العمل . . ولا أى مستقبل ينبئ به حكم التيار المدنى . . فماذا ننتظر ؟ لابد من أن يفرز المجتمع عناصر صادقة تعبر عن طريق الإسلام عن رأيها فى إصلاح المجتمع . . ومن حقهم أن يجربوا منهجهم وأن يتحملوا المسئولية فهم ليسوا أقل من غيرهم فى تحمل المسئولية . .

ثم ما هو الخطر الذى سيقع على بنية المجتمع المدنى ؟ . . أنا لا أفهم . . إنهم تارة يقولون أن التيار الإسلامى لا يؤمن بالديمقراطية ، وتارة أخرى يقولون أنه لا يؤمن

بتداول السلطة . . وهذا كذب «وهو بعض ما يتبادل من الاتهامات والمهاترات فى معركة يتوقع فيها التيار المدنى الهزيمة المنكرة ، ويجب أن تعلم أن المجتمع المدنى الذى يتحدثون عنه لم يوفر : دستورا محترما وقانونا محترما . . ولم يوفر عدالة . . ولا هو مجتمع الديمقراطية كما يقولون ، فنحن محكومون بالديكتاتورية ، وإذا كانت الديمقراطية هى المجالس التى تقوم على تجار المخدرات ، وعلى مجموعة النساء الفاسدات فما أخسها من ديمقراطية . أنا لا أرى فى أية ظاهرة من هذه الظواهر التى تنتمى للحكم المدنى أى بشير بالخير ، فإحدى النساء ابنها متهم بأنه يتاجر كالحيتان ، وهربته إلى أمريكا . أين الديمقراطية وأين العدالة هنا ؟

د. محمد أبو الإسعاد:

بالقطع يمثل تصاعد تيار الإسلام السياسى خطرا على بنية المجتمع المدنى فى مصر .

لكن هذا الخطر سوف يظل محدودا ولن يتمكن أبدا من تقويض بنية المجتمع المدنى . . ولكى تتضح لنا خطورة التيارات الأصولية على مستقبل الحياة فى مصر دعنى أتصور معك ما الذى يمكن أن يحدث إذا ما افترضنا وصول الأصوليين إلى الحكم . . كيف ستكون الأوضاع الاقتصادية لقطاعات كبيرة من المصريين المشتغلين بالسياحة والفنون وغيرهما مما تحرمه هذا الجماعات ؟ . . كيف ستكون أوضاع أقباط مصر وهل يمكن أن يقبلوا بوضع الذمى فى الدولة الإسلامية بعد أن تمتعوا لأكثر من قرن وربع قرن بحقوق المواطنة الكاملة؟ وهل يمكن أن يقبل نحو ثمانية مليون من الأقباط بهذا المصير ؟ أم أن الأمر سوف يدفع بالأحداث باتجاه لا نرضاه جميعا ؟ وهل يمكن أن يتنازل المصريون عن ديمقراطيتهم التى ناضلوا من أجلها منذ تأسيس أول مجلس نيابى فى عام ١٨٦٦ ؟ . . وهل يمكن أن يتنازل المصريون عن دستورهم وعن مجلس الشعب ومجلس الشورى ويعودوا إلى نظرية الحاكم ظل الله فى الأرض ؟ . .

وهل يمكن لمصر أن تتنازل عن مؤسساتها القضائية وقانونها الوضعى الذى سارت عليه منذ عام ١٨٨٣ وتكتفى بتطبيق الشريعة الإسلامية دون ضمانات من حيث النيابة العامة أو نقابة المحامين ؟

وهل يمكن للمرأة المصرية بعد أن نالت حقوقها وحرياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تعود لتقبع فى البيت أسيرة «سى السيد» ؟ . .

أعتقد أن الذين يتوهمون بإقامة الدولة الدينية فى مصر بالقطع مصابون «بالخبل العقلى» فمؤسسات المجتمع المدنى رغم ما فيها من ثغرات لا يمكن اقتلاعها من جذور التربة .

د. محمد سليم العوا:

أنا أقول أنه لايجوز أن يصعد تيار الإسلام السياسى إلا بالطريق الديمقراطى ومع الإقرار انتهاء وتوسطا وابتداء بأن الديمقراطية بمفهومها العصرى بمعنى القدرة على تداول السلطة وحق الناس فى أن يقرروا لأنفسهم ما يشاءون هى الطريق الوحيد لحكم أى مجتمع . ولا يوجد مجتمع قابل للتطور والتقدم دون أن تسوده هذه الحقيقة العصرية . فإذا صعد الإسلاميون مع التسليم بهذا الحق الديمقراطى فأنه لاخطر على المجتمع . . أما إذا صعد الإسلاميون انقلابا أو صعد الإسلاميون تسللا بحيث أصبحوا دائما فى رعب من أن أصوات الناس التى تأتى إليهم لن تصلهم ، من أن ثقة الجماهير فيهم ستحجب عنهم بطريقة غير مشروعة فعندئذ ستكون هناك مخاطر ، والذى سيحول دون هذه المخاطر هو أن يتقدم الإسلاميون إلى الناس بانتخابات حرة أما إذا تركوا لكى ينقلبوا أو يتسللوا فكلا الأمرين خطر .

حسين أحمد أمين:

بالتأكيد وصول نظام إسلامى أصولى إلى الحكم من شأنه أن يقضى تماما على مقومات المجتمع المدنى ، فالمجتمع المدنى يؤمن بفكرة التعددية وتداول السلطة والديمقراطية ، وهذا لا يمكن أن نتخيله فى ظل نظام إسلامى حتى لو زعم الأصوليون غير ذلك ، حتى لو قالوا أنهم يقبلون مبدأ التعددية ويقبلون مبدأ تداول السلطة أو يؤمنون بالديمقراطية التى هى الشورى بعينها .

فالنظام الأصولى سيكون أشبه بالنظام الفاشى فى ألمانيا وإيطاليا فى النصف الأول من هذا القرن ، ولا أتخيل أن أية جماعة ترى نفسها «حزب الله» وأن غيرها «أحزاب الشيطان» يسمحون متى وصلوا للسلطة لأحزاب الشيطان بأن تلعب دورا ، أو تعبر عن آرائها ! وأن تدخل فى انتخابات عامة ضدها أضف إلى ذلك أن مبدأ الشورى بالتأكيد ليس هو الديمقراطية التى استقتها الدول الغربية من النظام اليونانى القديم والأفكار اليونانية القديمة ، الشورى لا تحدد بالضبط الأحوال التى على الحاكم فيها أن يشاور غيره . . ولم تحدد هوية الناس الذين على الحاكم أن يشاورهم ، وما إذا

كان الحاكم ملزما بتطبيق رأى الغالبية حتى لو كانت الغالبية ضده ، فأبو بكر لم يستشر أحدا حين عين عمر خلفا له وقت احتضاره ، وعمر لم يستشر أحدا حين عزل خالد بن الوليد عن قيادة الجيش فى الشام أو حين وجه عمرو بن العاص لفتح مصر . كذلك إن الإسلاميين يقولون صراحة أنه حتى لو أراد ٩٨٪ من الشعب تغيير قانون معين لتغير الأحوال والظروف يكون من واجب الحاكم أن يقاوم هذه الغالبية المطلقة وأن يردها عن قصدها لأن أى حكم فى الشريعة هو حكم من وضع الله وليس من وضع البشر وليس من حق البشر مهما أرادت أغلبيتهم ذلك أن يغيروا حكما من أحكام الله . مثل هذا الموقف يتعارض تعارضا تاما مع مقتضيات المجتمع المدنى وأنسب لنظام فاشى منه لنظام يأخذ بمقتضيات المجتمع المدنى .

محمود أمين العالم

أرى هذا الرأى تماما . . لأن هذا التيار كما ذكرت من قبل يعتقد أنه يحتكر الحقيقة ويسعى إلى إقامة سلطة دينية بمقتضى هذا الاعتقاد . . وبالتالى ستكون المشروعية فى المجتمع مشروعية صادرة عن تصور خاص محدد للدين ومعالجته لمختلف الأمور الدنيوية بمقتضى هذه الرؤية الدينية المحددة . . العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ستقلص وتحدد وتوضع داخل هذا الفهم المحدد . . وهذا يتحقق بالضرورة بفرض متعسف باسم من ؟ . . باسم الدين . . مما يعنى الخطر على المجتمع المدنى . . بل والقضاء على إمكانية المجتمع المدنى الذى مازلنا فى بلادنا نناضل من أجل تنميته وتطويره على أساس من حرية الاختلاف . . وحرية النقد ، وضرورة المشاركة الديمقراطية ، وحرية الإبداع . . وضرورة التجديد . . إلى آخر هذا . . إن هذا الفرض من أعلى لمفهوم معين للدين سوف يعطى للسلطة سمة مقدسة وبالتالى كل اختلاف معها سيكون اختلافا مع الدين بحسب فهمهم وهذا ليس خطرًا على المجتمع المدنى . . ولكنه خطر على المجتمع نفسه فى بنيته الأصلية .

د. محمد عمارة:

أيضا عبارة المجتمع المدنى فى حاجة إلى ضبط . . فالمجتمع المدنى مصطلح غربى نشأ فى الحياة الغربية فى مواجهة الكهانة وليس فى مواجهة الدين . . أما عندنا فلا تناقض ما بين الشرعى وما بين المدنى لأن السياسة الشرعية هى السياسة المدنية . والمجتمع المدنى ليس هو المجتمع العلمانى وليس هو المجتمع اللادينى – هذا

كان موجودا فى الغرب لأن الدين كان كهانة وكهنوتا وعصمة «البابوية» والحكم بالحق الإلهى . وكل هذا لا علاقة لنا به ولم نمر به ولا ديننا يقبله . وفى تاريخنا لم توجد حكومة فقهاء ولم توجد حكومة تقول أنا أحكم باسم السماء . . وأنا أدعو لفهم لب النظرية السياسية الإسلامية . . هذه النظرية تقول : «الله سبحانه وتعالى خالق . . استخلف الإنسان أى الأمة ، والأمة تنتخب الدولة . . إذن الخلافة الإسلامية التى هى الدولة نائبة عن الأمة وليس عن الله سبحانه وتعالى . .

ومصدر الشرعية ومصدر السلطة هى الأمة . إذن كل المؤسسات التى بنيت فى تاريخ الحضارة الإسلامية هى مؤسسات مجتمع مدنى بنتها الأمة وبنتها الدولة دون أن يكون هناك تناقض بينها وبين الشريعة لأن الحاكم ليس معصومًا يتكلم باسم السماء وإنما الحاكم خادم وأجير للأمة والخلافة للأمة عن الله سبحانه وتعالى والحاكم خليفة عن الأمة . .

ونحن نتكلم عن المجتمع المدنى بمعنى المؤسسات الأهلية والطوعية التى تنهض بدور فى البناء الحضارى . . وعلى مدار تاريخنا الذى صنع الحضارة هى المؤسسات الأهلية والطوعية من الأمة . . فالتعليم والثقافة والمساجد والجهاد فى سبيل الله والمستشفيات والمارستانات والتكايا والخوانق والخانات والطرق والكبارى والتجارة كان بفعل حرف ومؤسسات تمولها الأوقاف وكلها مؤسسات أهلية وطوعية . .

واليوم . . النقابات هى أهم مؤسسات المجتمع المدنى . . فهل الحركة الإسلامية مع ازدهار العمل النقابى أم ضده ؟ لاشك أنها مع ازدهاره . . والحكومة هى التى تقيد حرية العمل الإسلامى فى النقابات . . إذن من الذى مع المجتمع المدنى ومؤسسات المجتمع المدنى ؟ ومن الذى ضد هذه المؤسسات ؟؟ ومن الذى يصدر القوانين لتقييد مؤسسات المجتمع المدنى ؟ ومن الذى يقاوم ذلك ؟ الحركة الإسلامية هى التى مع التعددية السياسية ومع إلغاء القيود على قوانين الأحزاب . . ومع إلغاء القيود على النقابات والجمعيات . . إذن التيار الإسلامى هو الذى مع المجتمع المدنى وليس العكس .

الفصل السادس
الأصولية والتعددية

السؤال المطروح :-

يرى البعض أن الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية تمثل نقيضاً للتعددية الدينية والسياسية والثقافية فى المجتمع.. فهل ترون ذلك فى ضوء أن الدستور يقول : «دين الدولة الرسمى الإسلام.. والشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع»

المستشار مأمون الهضيبى:

كيف تكون الشريعة نقيضًا للتعددية ؟ إن الله فرض علينا التعددية فهو القائل سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ . . و ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ . . ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ . .

ولكن هناك فرق بين التعددية وبين نظام الدولة . . إننا مسلمون ولذلك يجب أن يكون نظام الدولة هو الإسلام . . فنظام الدولة فى أى مكان فى العالم له مقومات أساسية لها مفهوم . . ونحن فى دولة ٩٥٪ من سكانها مسلمين والدستور ينص على أن دين الدولة الرسمى الإسلام . . ولذلك يجب أن يكون نظام الدولة هو الإسلام . . ويجب أن تكون الشريعة هى الحكم .

د . رفعت السعيد :

المطالبة بتطبيق الشريعة حق يراد به باطل . . فالشريعة هى العبادات ولاخلاف عليها . والحدود ولابد لها أن تتغير إذ تتحول إلى نصوص يتعين عليها أن تتلاءم مع الواقع الجديد . . فنحن بحاجة إلى قوانين مدنية وهذه القوانين المدنية يصوغها بشر . . وهم يرفضون ذلك ويريدون أن يحتكروا لأنفسهم وحدهم حق صياغة هذه القوانين . . ولكى أوضح نفسى نأخذ حد السرقة . .

إن أخذنا بما قال به الفقهاء القدامى لأفلت من العقاب تسعون بالمئة من اللصوص . . فكل من سرق المال العام أو أموال الحكومة أو النقابات أو الجمعيات

التعاونية لايمكن إقامة الحد عليه وفق أقوال الفقهاء القدامى . لأن هناك شبه «شراكة» فى هذا المال وقد طبقوا ذلك على من يسرق من بيت المال باعتبار أنه بيت مال المسلمين وهو شريك فيه بطبيعة الحال وقد أخذ مما هو ملك له . . وهناك مثال آخر : الفقهاء يقولون أن من «أخذ مالاً فى غير حرز فليس سارقًا» وإنما يقام الحد على «من أخذ مالاً فى حرز» . .

وفق هذه الأقوال فإن من يسرق سيارة من الطريق العام لايقام عليه حد السرقة لأنها فى الطريق العام وليست فى «حرز» أما من يكسر الهواية فى ذات السيارة ويسرق الكاسيت فقد سرق شيئا فى «حرز» ويقام عليه الحد إذن نحن بحاجة إلى فقه يترجم الحاجة الجديدة ويحولها إلى نصوص جديدة فى إطار الشريعة السمحاء . . من يصوغ هذه النصوص ؟ . . إنهم بشر . . والفارق بيننا وبين المتأسلمين أننا نقول يصوغها بشر ينتخبهم البشر . . أماهم «المتأسلمون» يقولون نصوغها نحن رغم أنف البشر ونفرض أنفسنا على البشر . . ونفرض سطوتنا عليهم بالإرهاب والترويع والتعنف .

د. أسامة الغزالى حرب :

أنا أعتقد أن المسألة تتوقف على الطريقة التى تفهم الشريعة . . فإذا كانت هذه الطريقة مرنة ومستجيبة لروح العصر ومستجيبة لروح التعددية السياسية فلن يكون الأمر نقيضًا للتعددية بأى معنى من المعانى . . إنما المشكلة أن الفهم السائد الآن لتطبيق الشريعة لدى الغالبية الساحقة من القوى السياسية الإسلامية لا يضمن بأى شكل التعددية الحقيقية لأنه باسم مبادئ مستمدة من الشريعة وباسم فهم معين للشريعة ربما يفكر الكثيرون فى نوع من الحظر على بعض الأفكار أو بعض الاتجاهات أو بعض العقائد أو بعض الممارسات مما يمكن فى الحقيقية فى ظل تفسير آخر للشريعة إباحته أو ممكن تقبله فى إطار من التعددية والديمقراطية . . والمعضلة هنا هى أنه ليس هناك فهم واحد ولارؤية واحدة ولا تصور واحد لموقف الشريعة من مسألة التعددية حتى الآن . . وبالتالى هذا أيضًا يضع قطعًا مزيدًا من المشاكل ومزيدًا من المخاوف بشأن هذا الموضوع أنا رأيى الخاص أن الفهم المستنير للشريعة لن يصل بنا إلى مشكلة حقيقية مع التعددية . . وأتصور أن المجتمع المصرى مجتمع تحترم فيه الشريعة وتحترم فيه القواعد الإسلامية بنسبة ٩٩٪ ولا أعتقد أبدًا أن هناك تناقضًا حقيقيًا بأى شكل من الأشكال بين القوانين المصرية القائمة وبين الشريعة

الإسلامية أو بين ما يمكن أن ينسب إلى الشريعة الإسلامية وبالتالى أنا أتصور أنه لا يوجد أصلاً مشكلة فى هذا المجال وأعتقد أن الذين يطالبون بتطبيق الشريعة يتحدثون عن مجموعة محدودة جدًا من النصوص أو من الحدود التى لا تشكل فى الواقع مشكلة حقيقية فى الحياة السياسية المصرية ولا فى الحياة الاجتماعية المصرية .

د. رفعت سيد أحمد :

أولا : لابد من الاستقرار صراحة على المرجعية الصحيحة لهذا المجتمع .. وبحكم الثوابت التاريخية وشواهد الواقع .. الإسلام هو المرجعية لهذا المجتمع .. وفى هذا الإطار ينبغى الحكم على الأمور .. وإذا ما احتكم المجتمع إلى الإسلام سواء تحت مسمى الشريعة الإسلامية أو تحت مسمى الدولة الإسلامية فهو يعود إلى أصوله بشكل حقيقى .

ثانيا : الإسلام أرحب وأوسع الأديان والثقافات والحضارات قبولاً للآخر وللتعددية .. والدليل أن أعظم إنجازات الأقليات فى تاريخ عالمنا المعاصر كانت فى ظل الحضارة الإسلامية القوية .. والشواهد عديدة جداً سواء فى الأربع قرون الأولى فى صدر الإسلام أو فى بدايات وقبل نهايات الدولة العثمانية .. بل إنه أحد أسباب ضرب الدولة العثمانية ..

وهذا من سخريات القدر أن بعض الأقليات التى وجدت تعبيراتها الصحيحة تجاوزت دورها فى نهاية الدولة العثمانية وكانت هى مفتاح الغرب فى ضربها .

لذلك فالإسلام كمرجعية وكثقافة هو أنسب الأطر لحفظ كيان التعدديات والأقليات الموجودة وبالتالى لا يناقضها على الإطلاق إلا فى مخيلة بعض المتغربين .. والمشكلة بصراحة أن مصر والعالم العربى الآن بين خطين : خط تغريبى . وخط حضارى عربى إسلامى غير تغريبى .. والصراع الآن هو بين هذين الخطين وأصحاب الخط التغريبى هم دعاة مثل هذه الأقاويل والمروجون لها .. وهذه المسألة قديمة وما يحدث الآن هو اجترار للماضى فى صناعة ركيكة .

مجدى أحمد حسين:

أولا الدعوة لتطبيق الشريعة هى دعوة فى الدستور وليست ابتكارًا للجماعات الإسلامية .. ولو كان هذا الأمر مستهجنا لما طرحه السادات فى استفتاء وأضافه للدستور فى وقت لم يكن هذا الأمر انعكاسا لقوة الحركة الإسلامية .. وجوهر

الموضوع هو أن الشريعة مطبقة منذ أربعة عشر قرنا ولم تلغ التعددية . . لأن الشريعة فى حد ذاتها تؤمن بالتعددية على مستوى الأحوال الشخصية وتنظيم الحياة الشخصية وما هو حلال وحرام فى المأكل والمشرب والملبس . . وكل هذه الأمور غير مفروضة على غير المسلم . . إنما أحيانا من ضمن علامات الامتزاج يطبق المسيحيون بعض الشرائع بطريقة اختيارية مثل «المواريث» لأن الديانة المسيحية ليس بها نظام قانونى . . هذا بالإضافة إلى أنه لايوجد أى نوع من الخطر على ممارسة الشعائر الدينية لهم . . أو التعدد فى المعتقدات . . ودور العبادة وحمايتها . . ولا يوجد دين حمى عقائد الآخرين غير الدين الإسلامى . والتجارب الغربية سواء كانت مادية أو غير مادية كانت تصفى الطرف الآخر . . طائفة تصفى طائفة . . أو دولة تصفى الأديان كلها . وإذا كنت أنا أسمح لك بممارسة دين آخر غير موافق عليه . . فالإسلام عنده تفسير آخر للصلب . . أو تفسير آخر للمسيح . . هم يقولون أنه «ابن الله» ونحن نقول هو نبى . . ورغم ذلك أقول لهم اعملوا كنائس وأنا أعلم أنك تقول أن المسيح «ابن الله» . . وأعلم أنك تختلف معنا عقائديا . . فمن باب أولى فالاختلاف السياسى والثقافى سيكون أسهل . . لأننى حليت المشكلة الصعبة . . إذا فكرة نفى الآخر وعدم الإيمان بالتعددية تهمة لا تلصق بالإسلام وإنما تلصق بالحضارة الغربية . . فهى التى تنفى الآخر وترفض أن يكون هناك طرف آخر على قدم المساواة . . وتجربة الأندلس قائمة والبوسنة قائمة . . أما نحن فحتى فى أسوأ فترات الحضارات الإسلامية لم ننف الآخر . . وكانت حضارتنا الإسلامية فى هذا متسقة مع أصل العقيدة والتطبيقات والأفعال .

د. أحمد الصاوى:

من الخطأ أن نأخذ ما تنادى به الحركات الإسلامية كحجة على الإسلام ذاته . . أو حتى بوصفه من صميم الدين الإسلامى . . وهذا ما ينطبق على المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية . . فضيق أفق بعض هذه الحركات وجهل الكثير من عضويتها الواسعة بأمور الدين قد دفعها إلى تبنى تطبيق الشريعة الإسلامية على أنه تطبيق للحدود وحسب . . وهو ما يخالف المعنى الحقيقى للشريعة . . كما أنه لدى هذه الحركات لبس لاشك فيه وخلط مريض بين ماهو ثابت وعارض فى تراثنا السياسى . . ولذا فإن مفهومهم القاصر والجزئى للشريعة الإسلامية يبدو مهددا للتعددية الدينية والثقافية والسياسية .

أما فى حقيقة الأمر فإن تطبيق الشريعة يتوجه أولا لإقامة العدل ورعاية حقوق الرعية جميعهم سواء معيشيا أو فكريا . . ولا فرق فى ذلك بين المسلمين وغيرهم . .

وفضلا عن ذلك فإن تطبيق الشريعة الإسلامية حتى فى أحلك عهود الاستبداد والفساد والانحراف عن جادة الدين لم يؤد إلى إلغاء التعددية الدينية أو الثقافية أو حتى الطائفية .

والخطر الحقيقى لا يأتى من تطبيق الشريعة الإسلامية وإنما من المفهوم الخاطئ والمبتسر والتصورات غير الإسلامية التى يتبناها البعض ويضعها عنوانا على الدعوة لتطبيق الشريعة .

منتصر الزيات:

الشرعية نقيضا للتعددية . . كيف؟ المسيحيون على رءوسنا وهم قلة مع احترامى لهم وعلى القلة أن تحترم النظام المعمول به فى مصر . . وعلى القلة أن تحترم العقيدة الغالبة لمصر . . هذه مقتضيات الديمقراطية ابتداء كما أن تطبيق الشريعة بالنص والروح وبالتأكيد لا يتناقض مع التعددية لأن الإسلام يتعامل مع كل هذه المفاهيم . . وهو بالواقع وبالتاريخ سبق كل المجتمعات فى تحقيق الحرية الحقيقية للشعوب . . وهو بالواقع التاريخى كفل الحق والرأى للمختلفين مع النظام . . وحتى داخل المجتمع الإسلامى الاختلاف وارد والرقابة على رئيس الدولة صارمة . . ولا فرق بين الحاكم والمحكوم . . كل هذه ضمانات سبقت المواثيق التى خرجت من عصبة الأمم ومن هيئة الأمم الإسلام يعنى حرية . . شورى . . ديمقراطية . . عدالة اجتماعية . . وكل هذه المعانى تعنى التعددية . . ممارستها وتحقيقها فرض وواجب دينى شريطة ألاتؤدى الممارسة إلى تقويض دعائم الدولة الإسلامية .

نجاد البرعى:

كلمة تطبيق الشريعة من العبارات التى تحمل قدرا من الاتساع لايمكن أن يأخذ على بعضه . . تطبيق الشريعة يعنى ترجمتها فى نصوص تشريعية . . وإذا ترجمت الشريعة فى نصوص وفق قرارات بقوانين صادرة من البرلمان . . تتحول فورا إلى أشياء صادرة عن المجتمع المدنى قابلة للإلغاء والتعديل والمناقشة والأصلح وغير الأصلح . . وهذا غير الذى يقول هذا حكم الله وسنطبق القرآن كما هو . . هذا هو الخطر على التعددية الدينية والثقافية والسياسية للشعب المصرى الذى قام منذ الأزل على هذا التعدد .

ورأيى أن القوانين المصرية كلما كانت عادلة فهى متفقة مع الشريعة الإسلامية وتحقق مصلحة المجتمع وأعتقد أن كثيرا من القوانين تحقق مصلحة المجتمع . ومتفقة مع الشريعة لأن القاعدة الفقهية المعروفة تقول «حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله» . . والذين يتمسكون بالقشور ويعتبرون تطبيق الشريعة بالجلد وقطع اليد نسألهم : هل الأفضل للمجتمع أن نزيد فيه عدد ذوى العاهات بقطع يد السارق لأول مرة حتى ، أم ندخل فى نظم عقابية حديثة ليخرج عضوا نافعا فى المجتمع ؟ . . هناك أشياء تطور فيها الأمر بشكل مذهل والوقوف عند أشياء محددة والزعم أن هذه الأشياء هى الشريعة والوقوف عند التطبيقات الفقهية للقرن الأول والثانى الهجرى ومحاولة إعمالها ابتسارا على القرن الـ ١٦ الهجرى يمثل قمة الجحود والتخلف .

د. عصام العريان :

لقد كانت الشريعة مطبقة فى بلادنا . على تفاوت فى التطبيق . بمدة تزيد على ثلاثة عشر قرنا من الزمان فهل حافظت على التعددية أم ألغتها . يشهد الله عز وجل ثم يشهد التاريخ ويدل الواقع على أن الشريعة الإسلامية هى التى حافظت حتى يومنا هذل على التعددية بكل صورها . التعددية الدينية حيث لا يكتمل إيمان المسلم دون الإقرار بنبوة موسى وعيسى وجميع الأنبياء والمرسلين مع تقدير خاص لأهل الكتاب ومعاملتهم مثل معاملة المسلمين «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . . أى تساو كامل فى المواطنة والحقوق والواجبات مع الحفاظ على العقائد الدينية دون أن تمس . . والتعددية الثقافية حيث ضمت أمة الإسلام . وحتى الآن أجناسا شتى وقبائل عدة . وشعوبا مختلفة وما زالت تتوسع حتى يومنا مع الحفاظ على كل حقوق هذه الأجناس الثقافية والتاريخية . . وها هم جموع المسلمين يجتمعون سنويا فى موسم الحج كأعظم مظهر للتنوع فى إطار الوحدة .

والشريعة . بإقرارها بواجب الاجتهاد . هى التى دعت للتعددية الفكرية وحماية حق الاختلاف فى إطار الإسلام نفسه . . فكيف بمن خارج إطار العقيدة الإسلامية . . إن الشريعة الإسلامية توفر إطارا عاما شاملاً للمسلمين يبيح للجميع حق الاجتهاد وتنوع الآراء فى ظل الوحدة العامة والنظام العام والحفاظ على القيم الأساسية فى المجتمع . . والقول بتنحية الشريعة الإسلامية من أجل السماح للتعددية سيصطدم مع عقيدة غالبية الأمة وسيثير صراعا مريرا لن ينتهى . .

والأوفق أن نعمل على التعاون لإقرار التعددية بمختلف صورها وحمايتها فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامية .

د. سعد الدين إبراهيم :

هذا يتوقف على المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية . . وكيف يطالبون بها . . وكيف يفهمونها ؟ . . فإذا كان فهمهم لا ينفى الآخر غير المسلم أو لا يحرمه من حقوق المواطنة الكاملة . . فلا مشكلة . .

والإشكال يكمن فى فهم الشريعة وفى فهم النصوص . . والشريعة عندما يقدمها شكرى مصطفى تختلف تماما عندما يقدمها أحمد كمال أبو المجد . . إن الأمر يتوقف على : كيف تقرأ ؟ وكيف تصاغ ؟ وكيف تطبق ؟

ثم إن هناك مبادئ إنسانية عامة سابقة حتى على الشريعة الإسلامية . . فهل نلغى كل ذلك بدعوى أن الشريعة لم تتحدث عنه ؟ هذا طبعا غير منطقى وإنما المنطقى أن نتعامل مع كل ذلك بروح الشريعة وليس بنصوصها الكاملة لأن الشريعة من خلق الفقهاء . . وأمور الدنيا تحتاج إلى أكثر من (٥٠٠ حكم) وماورد من الأحكام فى القرآن لايزيد على (٥٠ حكما) . . فمن أين نستوحى ذلك الفرق؟ . بالقطع من وحى مصالح الناس فكل ما ينفع الناس هو الشريعة !

ثم ما الذى يلزمنا الآن بما وضعه ابن تيمية وابن حنبل أو غيرهما من الفقهاء . . هل قدرتهم على الفهم أكثر من قدرة أى عالم أو مفكر اليوم ؟ !

فهمى هويدى :

من الناحية العلمية والتاريخية لم تعرف التعددية إلا فى ظل الشريعة الإسلامية ، وهناك أكثر من دراسة تدلل على أن الغرب أخذ التعددية من نظام الملل الذى كان متبعا فى ظل الدولة العثمانية ، ولذلك أنا لا أتخيل أن يقول أحد أن الشريعة ضد التعددية ، لأنها هى التى قننت التعددية منذ أربعة عشر قرنا . . وعندما أقول أنها قننت التعددية فى الدين فلا يقول لى أحد أنها لم تقننها فى السياسة ، لأنها إذا قننتها فيما هو أخطر - فى العقيدة - فأولى بها أن تقننها فى مناهج الإصلاح السياسى ثم إننى لا أتصور أن يقول أحد أننا لا نعترف بالتعددية ونحن دينا وليس سياسية نعترف بها . . ومشكلتى أننى معترف بالآخر ، والآخر هو الذى لا يعترف بى وحقيقة أنا أشعر بالأسف عندما لاأجد الاختلاف أو افتعال

الشبهات حول موقف الإسلام من التعددية إلا من بين المثقفين العرب . . لأن تيارا غير قليل من المثقفين الغربيين يعترف بأنه لم يعرف التعددية إلا فى ظل الدولة العثمانية .

أحمد شرف:

لقد بينت أن الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية مثلت المرحلة الثانية بعد الدعوة لعودة الخلافة . . والدعوة لتطبيق الشريعة سوف تفضى إلى مرحلة ثالثة هى تطبيق «حاكمية الله» . . ومرحلة رابعة هى قيام جماعة المسلمين وتحديد ديار الكفر وديار الإسلام ولا مانع عندئذ من أن تكون هذه الديار «حارة» أو شارعا بما يفتح الدعوة للفتنة الطائفية وضرب الطابع الوطنى المصرى ، والقومى العربى الذى استقر منذ آلاف السنين كروابط مجتمعية وإذا انتقلنا من التاريخ إلى الواقع علينا أن نسأل : ومتى كانت الشريعة غير مطبقة فى بلادنا ؟ . . وهل عندما أوقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب النص القرآنى لتوزيع غنائم الحروب والفتوحات الإسلامية للأمصار الشاسعة والغنية كمصر والشام كان مطبقا للشريعة أم غير ذلك ؟ مبلغ علمى وعلم العامة أن الشريعة كانت مطبقة فى عهد الخليفة الثانى لرسول الله ﷺ . . فلماذا المماحكة ؟ إن التدين المصرى حقيقة تمتد عبر آلاف السنين فلماذا الكذب وخلط الأوراق ؟

حسين عبد الرازق:

فى الحقيقة هذا الموضوع يثير مشكلتين :

المشكلة الأولى : ما هى الشريعة ؟ وأنا لا أزعم أننى من علماء الدين والفقه ، لكن فى هذا النطاق كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين يقول أن الشريعة هى التى جاءت نصا فى القرآن ، وعددا محدودا من الأحاديث النبوية ، ولذلك كل ما يقال عنه أنه «الشريعة الإسلامية» هو اجتهادات من علماء الإسلام فى فترات تاريخية معينة من الممكن أن تتبدل حسب ظروف ومصالح الناس ، إذن كلمة الشريعة الإسلامية كلمة ملتبسة ويجب تحديدها أولا حتى نحدد ما هو المقصود بالشريعة .

المشكلة الثانية : وأنا غير مستقر فيها ولكن أتساءل ما معنى أن دين الدولة الإسلام ؟ . . أو دين الدولة المسيحية ؟ . . أنا أحترم الدستور ؟ وأحترم تراثنا ، وأنا شخصيا مسلم ومؤمن بالأديان وأشياء من هذا القبيل . ومع هذا ، القول بأن دين

الدولة الإسلام أنا أفهمه بمعنى أن غالبية هذا المجتمع تدين بالإسلام ، والمجتمع كمجتمع لا يمارس أى شيء ضد عقيدة غالبية مجتمعه ، وهذا الأمر من غير نص الدستور لابد أن يتم ، لكن هذا لا أفهم منه أن رجال الدين هم الذين يقررون للمجتمع ماذا يفعله ، وأن هناك تفرقة بين مسلم ومسيحى ، وأعتقد أن هذا النص موجود فى دستور ١٩٢٣ . و «عمره» ما فسر بالمعنى الذى يسعى البعض فيه بأن يصبغوا المجتمع بصبغة معينة لتيار سياسى معين يفسر الدين تفسيرا معينا . ولذلك فأنا أعتقد أن المشكلة الأجدر بالبحث هى مفهوم «الشريعة» نفسها ، وأنا أميل لما يقوله كثير من الفقهاء أن الشريعة الإسلامية ، أو ما يقال عنه «الشريعة الإسلامية» أكثر من ٩٠٪ منه اجتهادات بشرية قابلة للتغيير والتبديل حسب ظروف المجتمع . .

الحمزة دعبس:

الذين يقولون ذلك لم يقرؤا التاريخ الإسلامى وهو الذى يقطع بأن الإسلام حكم معظم بلاد العالم على مدى أربعة عشر قرنا وزيادة منذ بعثة النبى ﷺ إلى أن أعلن كمال أتاتورك نهاية الخلافة الإسلامية فى عام ١٩٢٤ .

وقد شهدت هذه المدة الطويلة التعددية الدينية إذ ظلت الديانة اليهودية قائمة وعاش اليهود فى أرجاء الدولة الإسلامية لم يعانوا ما عانوه على يد هتلر والمانيا النازية من استئصال جذورها من المانيا ، بل إن وجودهم فى ربوع الدولة الإسلامية هيأ لهم مع تسامح المسلمين وحكامهم معهم أن يقيموا من العدم دولة إسرائيل .

وظلت الديانة النصرانية قائمة وعاش النصارى فى رحاب الدولة الإسلامية يتمتعون بالمساواة بينهم وبين المسلمين دون أى تفرقة وليست المعاملة الحالية للنصارى تزيد شيئا عما كان عليه الحال فى أيام الدولة الإسلامية . .

ولعل الخلط قد جاء إلى الأذهان نتيجة عدم التفرقة فى الديانة بين العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية يتحدثون عن الشريعة وكأنها العقيدة ومن هنا جاء الوهم بعدم سماح الإسلام بالتعدد وعندما تطبق الشريعة فأنها لا تفرض عقيدة الإسلام على غير المسلم . . فلا يجبر اليهودى أو النصرانى على أن يعتنق الإسلام دينا ولا أن يدين بالإسلام . . ولكن الشريعة أمر آخر فهى تنفيذ أوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه والشريعة الإسلامية تقوم بحماية أرواح وأجسام وأعراض وأموال وعقول كل المقيمين بالدولة الإسلامية . . فهى تحمى مال اليهودى والنصرانى كما

تحمى مال المسلم . . وتحمى عرضهما كما تحمى عرضه . . وتحمى جسمهما كما تحمى جسمه . . ولذلك فإن التعددية الدينية موجودة فى الدولة الإسلامية والإسلام لا يمنعها . .

وكذلك يتيح الإسلام الاختلاف فى الرأى والتعددية الفكرية وقد تعددت الأفكار والآراء فى ظل الإسلام . والتعدد المذهبى خير شاهد على ذلك كالأحناف والحنابلة والشافعية فى ظل المحافظة على النظام العام فى الإسلام . . أما التعددية الثقافية فلا يوجد أدنى مانع منها ويشهد التاريخ أن الدول الأخرى استفادت من ثقافة المسلمين كما استزاد المسلمون من ثقافة غير المسلمين فى تفاعل متناغم عبر التاريخ . . أما ثقافة العهر والكفر فإن النظام العام فى الإسلام الذى يحرص على نظافة الحياء العام يرفضها ولا يقبلها ذلك أن الإسلام لا يسوغ سب آلهة الكافرين ولو كانوا من الأوثان ولازعمائهم ولا أنبيائهم ولو كانوا على ضلالة وذلك مصداق قول الله عز وجل : ﴿ **وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ** . . ﴾

وسب نبى الإسلام وأزواجه ليس من الثقافة كما فعل سلمان رشدى كما أن سب الإمام الشافعى مثلا ليس من الثقافة كما فعل غيره والسب فى جملته ليس ثقافة ولا يستحق حماية بل إنه وصاحبه أهل للعقاب والمجازاة .

أما التعددية السياسية فإننا نرى عدم جواز إنشاء حزب إسلامى لأن ذلك ضد الإسلام تماما أولا لأن المقصود بإنشاء حزب هو الوصول إلى السلطة وقد قدمنا أن ذلك أمر نهى عنه رسول الله ﷺ من قبل «**هذا أمر لانوله من طلبه**» . . ثم إن السماح بقيام حزب إسلامى يتيح الفرصة إلى تفرقة المسلمين إلى أحزاب كل منهم يدعى أنه الفرقة الناجية ، وأن غيره فى النار ، على حين أن المطلوب أن يكون المسلمون أمة واحدة أمرت بقول الله تعالى ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا** ﴾ والسماح بقيام حزب إسلامى يؤدى إلى أن يعتصم المؤمن بحزب إسلامى معين وزعيمه وأن يعتصم غيره ممن ينتمى إلى حزب إسلامى آخر بمبادئ هذا الحزب وزعيمه وذلك كله يتنافى مع الاعتصام بحبل الله الذى أمرنا أن نعتصم به . .

أما تعدد الآراء بعد ذلك فى نطاق المبادئ الإسلامية فذلك من طبائع الأمور والإسلام لا ينفيها وإن كان ينظم طريقة حسم الاختلاف فى وجهات النظر فى

قوله تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ .

د. عبد الصبور شاهين:

إذا كان الأمر كذلك يصبح الدستور متهما بأنه ينكر التعددية . . لكن مع أن الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى فإن مصر وعاء لكل الأديان ولم ينكر الإسلام على أى دين وجوده فى المجتمع . . والإسلاميون أعمق إيمانا بالتعددية من غيرهم لأن أى ديمقراطية هنا تنبع من ديكتاتورية سبقتها . . أما الإسلاميون فعندما يقولون أنهم مؤمنون بالديمقراطية فهذا ليس جديدا عليهم لأن أساس اعتقادهم هو «الشورى» . . فهم لا ينبعون من تيار ديكتاتورى أو طغيانى وإنما هم يأتون بالشورى لكى يحسنوا بها صورة الديمقراطية ونحن بحاجة لهذه التجربة بل العالم كله بحاجة لهذه التجربة . . ومن يحتج بأن هناك ظلما وقع على الأقباط وهذا مناف للتعددية فيجب أن يعلم أن الظلم عندما وقع كان على المسلمين قبل الأقباط . . وعلى المسلمين أكثر من الأقباط . . ونحن فى مصر لا نقول نحن مسلمون ولا أقباط وإنما نحن مصريون . . الوحدة التى تمثلها مصر بوجودها الحضارى هى أعلى صوتا من أى انقسام دينى أو طائفى أو عرقى وعن التعددية السياسية أقول إن الإسلام لا يضيق بالرأى الآخر إطلاقا وإلا ما ظهرت مذاهب الفقه التى نشأت على أساس الاختلاف فى فهم النصوص . . والذين يتهمون الإسلام بأنه مستبد . . هم أنفسهم المستبدون أما الإسلام فهو عنوان الديمقراطية والتعددية فى الرأى وفى التفسير ولا يمكن أبدا أن نتوقع من الإسلام إلا كل إنصاف . وكل تفهم وكل مرونة فى مواجهة الظواهر المختلفة . . أما فيما يتعلق بالتعددية الثقافية . . فإذا كنت تعنى بها أن تكون فى المجتمع مجموعة من «المأبونين» يحاولون أن يفرضوا بعض نزوات أنفسهم وأهوائهم الشخصية وأن ينتصروا «للأبنة» كما ينتصرون «للإيدز» فالإسلام يرفض هذا تماما . . وهو يضع هؤلاء فى مصحة تعالج «الثقوبة» العقلية والأخلاقية . . أما إذا كنت ترى أن التعددية الثقافية تعكس الرؤية السياسية والاقتصادية والحضارية فالإسلام لا يضيق بها . . فقد عاشت كل القوميات فى ظل الإسلام تعبر عن نفسها . .

د. محمد أبو الإسعاد:

هذا يتوقف على فهمنا لتطبيق الشريعة الإسلامية ، فإذا كنا من ذلك الفريق من المجددين الإسلاميين الذين أضاءوا قناديل الاستنارة فى الفكر والثقافة الإسلامية على مدى التاريخ ونظروا إلى الشريعة الإسلامية على أنها ليست مطلقة ولا نهائية ولا جامدة بل رأوها دائما متطورة بتطور الزمان والمكان . . ومن ثم دعا هذا الفريق إنسانيا إلغاء الرق تطويرا لاستحسان الإسلام تحرير الرقبة . . ودعوا اجتماعيا إلى تحرير المرأة تطويرا لدعوة الإسلام إلى تكريم المرأة . . ودعوا سياسيا إلى الأخذ بالديمقراطية تطويرا لدعوة الإسلام إلى التكافل الاجتماعى . . ودعوا علميا الأخذ بالعلم واعتناق مذاهبه والعمل بمناهجه وتطبيق علومه تطويرا لدعوة الإسلام إلى طلب العلم . . ودعوا فكريا الى إعلاء شأن العقل والتخلص من الخرافة تطويرًا لدعوة الإسلام الى التعقل والتفكير . . أقول إذا كنا نفهم تطبيق الشريعة على هذا النحو من التطور فليس ثمة تحفظ على تطبيق الشريعة الإسلامية . .

أما إذا كنا ننظر إلى الشريعة الإسلامية على أنها قد جمعت فأوعت وعلى أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان وعلى أنه لا مجال لإعمال الفكر والاجتهاد والتجديد وعلى أن كل جديد بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار . .

وإذا كنا ننظر للنصوص خارج سياقها التاريخى ونرى فيها المطلق والمجرد الذى يصلح بظاهر نصوصه لكل زمان ومكان . . إذا كنا ننظر إلى الشريعة الإسلامية على هذا النحو الجامد فلا شك أن الدعوة لتطبيق الشريعة تمثل خطرا على قيم المجتمع الثقافية فى مصر .

د. محمد سليم العوا:

لا الدعوة إلى الشريعة الإسلامية تناقض التعددية ، ولا تطبيق الشريعة الفعلى فى التاريخ يناقض التعددية ، لأن الشريعة الإسلامية إذا طبقت فى أى مجتمع فهى نظام قانونى ، فالشريعة عبارة عن مجموعة من الثوابت التى تنبع منها ملايين المواقف المتغيرة ، وهذه المواقف المتغيرة هى التى أدت إلى وجود مذهبية فقهية بلغت ٢٣ مذهبا عندما دخل الشافعى مصر ، ولم ينكر أحد على أحد مخالفته فى الرأى . . وهذه المذهبية نتجت من حق مقرر فى الإسلام لا يمكن لأحد أن يقضى عليه أو ينقضه هو حق الاجتهاد ، والاجتهاد يفترض التعددية ، فإذا كان هناك دين

أو شريعة تبيح لكل إنسان أن يكون له رأيه الخاص ، فكيف يقال أنها تمنع التعددية ؟ هى تكاد توجب التعددية ، فتطبيق الشريعة الإسلامية بالمعنى الفقهى العلمى القانونى ليس نقيضا للتعددية بل هو سند لها ودعم وتأييد وتأكيد لحق الناس فى الاجتهاد . هذه هى خبرة التطبيق التاريخى . والخطر الحالى هو أن كثيرين من الذين يدعون لتطبيق الشريعة ينفون حق غيرهم فى أن يتكلموا لا فى الإسلام ولا فى غير الإسلام ويعلنون أنهم يحتكرون الحقيقة وأنا سمعت بعضهم يقول أن كتب الفقه الإسلامى غطت جميع المسائل القديمة والحديثة والمستقبلة . . وهذا من أخطر ما يكون لأنه عبث وهذا لا يمكن أن يقبله لو خلينا بينهم وبين التصويت الحر . . إذن الخوف على التعددية من تطبيق الشريعة وهم وليس حقيقة . . وهو ليس مترتبًا على علم بالشريعة وإنما مترتب على ما تسمعه الأذن من بعض الذين يدعون إلى تطبيقها . . وهذا لا يخيفنى ، لأننا عند التمحيص لانجد لهذا الخوف سببا .

حسين أحمد أمين:

هذا النص فى الدستور أعتقد أنه جاء نتيجة ضغوط معينة أو محاولة لإرضاء التيارات الدينية فى وقت من الأوقات ، ولم يكن النظام مخلصا حقا حين وافق على تضمين الدستور مثل هذا النص . أما بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية فأعتقد أن ماورد فى القرآن من آيات تصلح لأن تصاغ فى صورة قوانين وأحكام ، وأيضا ما ورد فى الأحاديث من تنظيمات للمجتمع قليلة للغاية لابد من إكمالها بقوانين أخرى لتغطية كافة مجالات النشاط البشرى ، وحتى فى الأحوال التى يخيل للمسلمين فيها أن هناك حكما دينيا واضحا بصدد مسألة من المسائل مثل «حد الخمر» إذا تأملنا لانجد فى الواقع حكمًا على الإطلاق فالقرآن حرم شرب الخمر ولكنه لم يذكر أية عقوبة معينة لشرب الخمر ، إذا نظرنا إلى السنة فى هذا المضمار نجد أن النبى ﷺ حين أتوا إليه برجل من المسلمين بعد فتح خيبر شرب من الخمر الموجود فى أحد حصون خيبر أمر بضربه بالنعال ، ثم جاء أبو بكر فقضى بجلد شارب الخمر أربعين جلدة ، فمثل هذا الموضوع لاحكم فيه فى الواقع . إذا نأخذ بماذا ؟ . . القرآن حرم الخمر دون أن يذكر عقوبة لشربه والنبى ﷺ أمر بضرب شارب الخمر بالنعال ولم يذكر تحديدًا لعدد الضربات ، وأبو بكر قضى بأربعين ، وعمر بثمانين ، فهل نأخذ برأى القرآن أم بسنة النبى أم بحكم أبى بكر . ولماذا هذا الإصرار على حكم عمر وهو حكم رجل فرد ؟ . فأحكام الشريعة إن قيل أنها التى

ضمنت فى الكتب الفقهية للمذاهب الأربعة قلنا إن أبا حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل رجال ونحن رجال ، نحن لا نقلل من قدرهم ولكن هؤلاء رجال كانوا يجتهدون برأيهم كما أن من حقنا أن نجتهد ، وكانوا يعيشون فى عصر تختلف احتياجاته وتحدياته عن التحديات والاحتياجات التى تجابهنا الآن وتقتضى منا إعمال العقل للتوصل إلى أنسب القوانين وأصلحها وأكثرها فاعلية لمجابهة الاحتياجات ولا أوافق على الإطلاق أن نجعل يد الماضى تأخذ بخناقنا أو يكون رأى الأسلاف مثلا لحركتنا وحريتنا فى تطوير التشريع وفق احتياجات العصر وظروفه . . والشريعة الإسلامية كنز يجب استلهام روحها ، حتى لا يكون تحكم النصوص قيدا على مسايرتنا للعصر الذى نعيش فيه . والأمثلة كثيرة نأخذ مثلا «قطع يد السارق» أو السارقة ، كانت السرقة تمثل فى الجاهلية وفى عصر النبى أخطر جريمة وأكثر الجرائم شيوعا . . وكانت الملكية ذلك الوقت ملكية منقولة فى المقام الأول وكان من يسرق الناقة بما عليها من مسافر فى الصحراء يحكم على هذا المسافر فى الواقع بالموت حين «يسرق الجمل بقربة الماء والخيمة» إلى آخره . . فكان لابد من إيجاد حكم يردع السارق عن غيه . إنما حين اختلفت وتعددت أشكال الملكية فيما بعد وأصبحت الملكية العقارية أهم أشكال الملكية أصبح من يسرق «قربة الماء» من شخص آخر لا يمكن أن يقال أنه ارتكب جريمة رهيبة تستدعى قطع يده . كذلك فيما يتعلق بشهادة المرأة وحقها فى الميراث ، هذه أحكام كانت توافق ظروفا معينة كانت المرأة فيها لا تعمل ولا تخرج كثيرا عن حدود بيتها وقاصرة الخبرات والتعليم الكافى إلى آخره . . واختلاف الظروف الآن ووجود نساء فى مجتمعنا تلقين التعليم الكافى وتخرجن فى الجامعات وحصلن على شهادات عليا إلى آخره ، لا يمكن أن تقول اليوم أنه بسبب عاطفية المرأة حكمها يقل من قيمته عن حكم الرجل وشهادة الرجل ونحن نعلم مثلا أن أكثر من خمس عدد العائلات فى مصر تعولها نساء إما مطلقات أو غير متزوجات أو أرامل ولا أعتقد أنه من العدل أن ترث هؤلاء النساء نصف ما يرثه الذكر ، فالأحكام فى القرآن والسنة يجب أن نأخذ بروحها لا بنصها ، يجب أن نعرف الطريق الذى أشار إليه القرآن وأشارت إليه السنة حتى نتبعه ونسير فيه خطوات أطول وأكثر ، كما لا ينبغى أن ننسى أن الدين لا ينشأ فى فراغ ، الدين يأتى فى مرحلة معينة فى عصر معين ، يخاطب مجتمعا بلغته ويراعى مستواه الحضارى والثقافى والخلقى إلى آخره . ولابد ألا تختلط تعاليمه الخالدة بما هو عارض مؤقت ، التعاليم الخالدة فى الدين هى التى

ينبغى علينا أن نحرص عليها ونتبناها ونأخذ بها ، أما العارضة فمن حقنا أن نتجاوزها فإن رأينا أن الإسلام جاء ليحسن وضع المرأة عما كان عليه الوضع فى الجاهلية فأعطاها حقوقا لم تكن لها فى ذلك العصر أمكن لنا بعد وفاة الرسول ﷺ أن نطور هذه الحقوق ونوسع منها بما يقتضيه العصر واختلاف الأحوال والظروف فنكون بذلك قد أخذنا بروح الإسلام ونكون أكثر احتراما له والتزاما به من أولئك الذين لا يريدون إلا الالتزام بالنص ولا يسمحون بالخروج عنه قيد أنملة وفى ظل عدم توفر هذه الصورة التى رسمتها لكيفية التعامل مع قضية تطبيق الشريعة الإسلامية فإن الدعوة لتطبيق الشريعة بالتأكيد ستعتبر نقيضا للتعددية الدينية والسياسية والثقافية فى المجتمع .

محمود أمين العالم:

اسمح لى أن أقول أن الدعوة لتطبيع الشريعة الإسلامية تعبير عام مجرد لابد أن نحدد ما يعنيه هذا التعبير . . هناك معنيان . هل يعنى تطبيق الشريعة الإسلامية المطابقة الحرفية بين ما جاء به الشرع وبين ما فى الواقع الراهن من مستجدات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . . أى تطبيق النصوص الشرعية تطبيقًا حرفيا على هذه المستجدات دون مراعاة لاختلاف ظروف الزمان والمكان والأحوال . . هذا فهم لتطبيق الشريعة ولكن هناك فهم آخر هو تطبيق الشريعة بمعنى استلهام جوهر الشريعة . . استلهام مقاصدها الجوهرية فى معالجة بعض قضايا الواقع فيما تدعو إليه الضرورة . . دون أن يعنى هذا الحجر على حرية الرأى والاجتهاد ومراعاة مصالح الناس . . بتعبير آخر تكون مصالح الناس هى المعيار فى سلوكنا وفى تشريعنا السياسى والاجتماعى . . والاقتصادى والثقافى . . وليس التفسير الجامد لنصوص دينية . . هكذا . . يمكن لدعاة تطبيق الشريعة الإسلامية أن يطبقوا المفهوم الأول وهو مفهوم خطر يجمد الواقع . . ولكن من الممكن أن نحقق المفهوم الثانى وهو فى تقديرى مفهوم صحيح نبغى أن نحرص عليه . . ولكنى إلى جانب كل هذا أنا لست من أنصار القول بأن الشريعة هى المصدر الأساسى للتشريع . . لأن هذا قد يحد من حرية التشريع بما يقتضيه تجدد الحياة وتغير وتجدد المصالح والأفكار والقيم . إن الإسلام بغير شك «بعد أساسى» من أبعاد وعينا الثقافى . بل وثقافتنا عامة ولابد أن نستلهمه فى اتخاذ مواقفنا من مختلف قضايانا . .

لكن لا ينبغى أن نقف عنده وحده ولكن أن نستلهم العديد من الخبرات الدينية وغير الدينية الأخرى التى تمخضت عن خبرة الحياة والتى تتجدد بالضرورة بتجدد الحياة من حولنا . . ومن ناحية أخرى أنا من أنصار الدولة المدنية التى لا تعنى تناقضا مع الدين وإنما تعنى التفتح على الدين عامة فضلا عن الخبرات والمصالح المتجددة بتجدد الحياة . . ومن رأيى أن التشريع القائم فى بلادنا بالفعل يستلهم أو استلهم بالفعل الشريعة الإسلامية . . ليس فى أى بند من بنود هذا التشريع القائم ما يناقض الشريعة الإسلامية .

د. محمد عمارة:

لكى نجيب عن «ما إذا كان الاحتكام للشريعة ينفى التعددية أم لا ؟» علينا أن ننظر نظرة تاريخية . . الشريعة الإسلامية كانت لها الحاكمية فى الحضارة الإسلامية إلى أن جاء الاستعمار الغربى الحديث . . والقانون الإسلامى وفقه المعاملات الإسلامى كان له السيادة فى الدوائر التشريعية والقانونية والقضائية إلى أن طبق «كرومر» الإصلاح القضائى عام ١٩٨٣ وقبله المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ . . وفى ظل سيادة الشريعة الإسلامية كانت هناك الاجتهادات المتعددة . . وعندما يقول علماء كل مذهب من المذاهب «رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب» فهم هنا يعترفون بالتعددية ويجعلون معيار الاختلاف بين الاجتهادات المتعددة هو كلمة الصواب والخطأ وليس كلمة الكفر والإيمان . . إذن فى ظل حاكمية الشريعة وقبل أن نعرف القوانين الوضعية والأيدولوجيات الأجنبية والغزو الفكرى والاستعمار الحديث كانت الشريعة حاكمة وكانت التعددية قائمة وكانت لدينا فرق إسلامية جميعها إسلامية . . وتيارات فكرية وجميعها إسلامية . . وبالتالى حاكمية الشريعة لم تنف التعددية بل أقول أن الاحتكام للشريعة جعل الإيمان بالتعددية إيمانا بسنة إلهية وقانون إلهى لا تحويل له ولا تبديل . . وهنا التعددية ليست تسامحًا . . . أو كرمًا . . أو تفضلاً . . وإنما إيمان بأن هذا قانون إلهى . . وهذا هوالذى جعل الحضارة الإسلامية تقبل الديانات الأخرى والتعددية الدينية بينما رفضت الحضارة الغربية التعددية طوال تاريخها حتى

التعددية المذهبية داخل النصرانية لأنه ليس هناك فى المسيحية إيمان بهذه التعددية . . ثم إن الاحتكام إلى الشريعة يزكى إبداع العقل المسلم فى الاجتهاد «لماذا» ؟ لأن الشريعة وضع إلهى فصلت فى الأمور الثابتة وهى أمور محدودة ووقفت عند كل الكليات وفلسفة التشريع فى كل الأمور المتغيرة وهى المساحة الأكبر من الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . . وبالتالى العقل المسلم مطالب دائما وأبدا أن يجتهد وأن يجدد وهو الذى جعل رسول الله ﷺ يحدثنا عن أن التجديد سنة من سنن الله الدائمة . إذن الذين يتصورون أن الاحتكام إلى الشريعة يجفف ويقلل مساحات الاجتهاد التى هى مساحات التعددية هؤلاء واهمون . . فبالشريعة يصبح الاجتهاد - وهو أصل من أصول التعددية - ضرورة من الضرورات وواجبا من الواجبات .

الفصل السابع
مستقبل الفكر الدينى الأصولى

السؤال المطروح :-

ماهو مدى تقبل الجماهير للفكر الدينى الأصولى فى رأيكم؟

المستشار الهضيبى:

أعتقد أن الناس كلها مؤمنة بالإسلام لأنه دين الفطرة . . والمسألة كما نقول تحسمها الحرية . . دع الناس يختارون ما يريدون وما يعتقدون . . واصرف عنهم من يعتقد أنه قيّم عليهم والذى يقول «أنا الحاكم بأمرى» وأنا الذى أعرف مصلحتكم . . ثم انظر ماذا يفعلون . . ثم أنا أتساءل . لماذا هم خائفون من عمل انتخابات صحيحة إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الأغلبية الحقيقية ؟

هل هناك أحد يكون مطمئنا أنه يملك الأغلبية «والأغلبية الساحقة» كما يقول ويخاف من الانتخابات الصحيحة ؟ !!

د. رفعت السعيد:

الجماهير بطبيعتها متدينة . وهذا هو الخطر فى اللعبة فالجماهير متدينة وتقبل الدعاوى الدينية بصدر رحب لأن الدين هو رحمة للعباد . . والحكم يخطئ لأنه يدخل فى منافسة مع الجماعات الدينية ومع الجماعات المتأسلمة لإظهار أنه أكثر تأسلما من المتأسلمين . . ويتبدى ذلك فى الإذاعة والتليفزيون والصحافة القومية بما يخلق مظلة تكون هى الأرضية التى يخرج منها التطرف . . ونحن لسنا نعانى حقيقة من حفنة من الشباب يحملون الرشاشات . . لكننا نعانى من مناخ عام ردىء مناخ عام من تسلل «التأسلم» إلى العملية التعليمية وإلى العملية الإعلامية وإلى الممارسات السلطوية . . كل ذلك أدى إلى مناخ أصبح بذاته قادرًا على إفراز الإرهاب . . وهذا المناخ يتعين لمواجهته جهد مشترك من كافة القوى

وكافة الاتجاهات والحكم لتصويب هذا المناخ وإذا نجحنا فى ذلك نكون قد اقتلعنا الشجرة الشريرة من التربة المصرية ولم نكتف بقطع ثمارها كى تنمو ثمارًا أشد مرارة .

د. أسامة الغزالى حرب:

أنا أحب أن أفرق بين ثلاثة مستويات .

الأول : هو مستوى التدين العادى للجماهير . . وهذه مسألة حقيقية قائمة ومعروفة ومسلم بها فى بلادنا جميعًا . . ، وإذا كنا نتكلم عن مصر فالمصرى العادى بالضرورة والطبيعة إنسان متدين بطريقته الخاصة جدًا والبسيطة جدًا والصادقة جدًا وهذا شيء لا شك فيه .

الثانى : هو مستوى الفاعلية الاجتماعية . . بمعنى الانخراط فى منظمات للخدمة العامة للنشاط الخيرى بكافة نواحيه وأبعاده . . فى المساعدات الخيرية وربما فى بعض الأنشطة الاقتصادية . . وهذا المستوى له قبول فى قطاعات واسعة من الجماهير إنما بدرجة أقل من الجماهير التى تقبل على الشعائر الدينية .

الثالث : وهو مستوى العمل السياسى تحت شعارات سياسية . . وهذا له قبول أضيق بكثير من مستوى الفاعلية الاجتماعية ومستوى التدين العادى بعبارة أخرى . . التجاوب الجماهيرى كامل مع العبادات الإسلامية وأقل إلى حد ما مع النشاط الاجتماعى والخيرى الإسلامى . وضيق جداً مع النشاط السياسى .

د. رفعت سيد أحمد:

أستطيع أن أقول أن المجتمع المصرى بحكم خصوصيته التاريخية هو مجتمع متدين فهو يقبل بالثقافة والرمز والتعبيرات الإسلامية والدينية بشكل عام ولا يرفضها . . ولكنه ضد الغلو حتى ولو جاء من متدين . .

والحادث أن هناك عملية تشويه عنيفة حدثت فى مصر خلال المائتى سنة الماضية لكن هناك عودة حقيقية الآن تتم للتخلص من هذه التشوهات التى حدثت على وجه مصر الإسلامية . . فما يحدث هو عودة طبيعية للإسلام . . لأن هذه هى شخصية المجتمع المصرى الحقيقية . . هى شخصية مع القيم الدينية بمعناها الواسع والاعتدالى .

مجدى أحمد حسين:

الصحوة الإسلامية موجودة عند الناس أساسا . . فهى لم توجد فى تنظيمات ثم انتقلت للناس . . بل العكس هو الذى حدث فالمد الإسلامى نشأ كحالة منظمة فى تربة عامة من العودة للإسلام . . ومظاهر التدين واضحة . . والنزعة الدينية عموما بين المسلمين وغير المسلمين واضحة . . والمد الإسلامى واضح فى المسلك والمظهر . . والتمسك بالقيم الإسلامية فى الحياة اليومية لاخلاف عليه . . وإنما الحلقة المفقودة هى : كيف يمكن الربط بين الإسلام والسياسة ؟ وهذا أمر سيأخذ وقتا وسيتوقف على ممارسات القوى الإسلامية المعتدلة التى تمارس السياسة وتطرح نفسها كبديل سياسى ومدى قدرتها على حل مشاكل المجتمع . . حتى يدرك الناس أن الصحوة الإسلامية ليست مجرد صحوة روحية وعلاقة بين الإنسان وربه . . ولكنها تنظيم للمجتمع على ضوء المرجعية الإسلامية . . وباختصار هناك اتجاه متعاظم من الرأى العام يؤمن بالبديل الإسلامى . . وهذا يظهر فى أى انتخابات حرة . . ولذلك ترفض الدولة الانتخابات الحرة لأنها تعلم نتيجتها سلفا .

د. أحمد الصاوى

الجماهير تقبل كل ماهو بسيط وصحيح من الفكر الدينى . . وهنا لابد من الإشارة إلى أن ثمة فارقًا هائلاً بين الدين الذى لا خلاف عليه بين المؤمنين . وبين الفكر الدينى باعتباره نتاجًا بشريًا للموائمة بين تعاليم الدين وواقع الحياة . . فالأول أصل ثابت والثانى متغير متحول باختلاف الزمان والمكان . . وعن يقين فإن الكثير من الأفكار التى يطرحها الفكر الدينى المعاصر اعتمادا على الشطط فى التفسير والنصوصية الجامدة لا تلقى قبولا جماهيريا واسعا وإلا لاختلفت صورة المجتمع مظهريا على الأقل .

منتصر الزيات:

مع كل الصخب . . ومع كل المحاولات لإعادة صياغة عقلية المواطن المصرى وعلى نحو يجعله يكره الأصولية . . أى يكره الصحوة الإسلامية ولا يؤمن بها . . ويكره الجماعات الإسلامية ويحذر منها ولا يتعامل معها ، إلا أن كل الشواهد والمؤشرات تشير إلى أن الشعب المصرى يعطى صوته للإسلام ممثلا فى اختيار الصوت الإسلامى فى أى انتخابات والطريف أن الحكومة المصرية فى سعيها

لإقصاء الجماعة الإسلامية عن الوصول إلى المنابر المشروعة سنت قانونا للنقابات المهنية . هو القانون الموحد ١٠٠ لسنة ٩٣ تحول هو بذاته إلى أن يكون سببا فى تكريس وترسيخ ثقة الناخبين فى التيار الإسلامى . . وها هى الحكومة المصرية ترجئ الانتخابات فى نقابة المحامين وفى نقابة الأطباء وفى نقابة المهندسين . كل هذا يؤكد ان معاول الحكومة فى الإجهاز على الحركة الفكرية الإسلامية هباء منثور .

نجاد البرعى :

فكرة الأصولية مرت فى مصر بمرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى هى وجود معطيات سياسية واقتصادية وواقعية أدت لبروز هذه الظاهرة مثل تفشى الفساد وعدم ملاحقته بشكل جديد . . وتشدد القبضة الأمنية والتعذيب فى السجون وإحساس الناس أنهم فاقدون الهوية والمرجعية التى يستطيعون الرجوع إليها وهذه حاجة أساسية جدا فى تاريخ الشعوب ، كل ذلك ساعد على بروز طاقات التدين . . بعد ذلك بدأ بعض الناس يتكلم عن منحى العنف لفرض هذه التصورات المعتقدية . فخرجت من هذه الحالة المتدينة حالة عنيفة . ليس إغراقا فى التدين ولكن استخداما عنيفًا لمفردات الدين لتحقيق أغراض سياسية وعندما بدأت الناس تكشف حقيقة هؤلاء الناس وتكتشف أنهم أكثر تطرفا مما يحتمل الدين . بدأ الأمر يختلف . وتولدت حالة من الرفض لدى الناس تجاه هذا الفكر . . وأنا أعتقد أنه فى خلال ثلاث سنوات على أكثر تقدير من العمل الجاد من جانب الحكومة أو التواجد الحقيقى للأحزاب فى الشارع من الممكن أن تنحسر هذه الظاهرة .

د. سعد الدين إبراهيم :

المصريون عموما مسلمون ومسيحيون متدينون . . والتدين لديهم دور اجتماعى . . والتدين المصرى تدين معتدل لا يطيق التنطع أو التقعر أو التطرف أو التزمت . . وإذا أعطيت للمجتمع فرصة للتعبير عن نفسه سيفعل الآتى :

سيعطى الإسلاميين المعتدلين ممثلين فى الإخوان المسلمين جزءا من ثقته وأصواته وهذا يحدث حاليا فى النقابات . . ولكن لن يغامر بأن يعطى لهم أغلبية ساحقة او «كارت بلانش» . . ويقينى أن جزءاً من شعبية الحركة الإسلامية حاليا هو الضجر بالسلطة الموجودة والامتعاض من بعض ممارساتها وبطئها فى الإصلاح والتغيير .

د. عصام العريان:

الجماهير تقبل بالوسط والاعتدال . . ولذلك تجد الإخوان المسلمين عندما دخلوا الانتخابات عام ٧٨ حصدوا فى إطار التحالف الإسلامى مليونا ونصف المليون صوت . . وهذا إقبال جماهيرى يمثل مليونا ونصف المليون صوت حقيقى غير الأصوات المزيفة التى تدعيها الحكومة . . وأنا أعتقد أن أى فكر متشدد أو متزمت على مدار تاريخنا كله منى بالفشل وبقى الفكر المعتدل . . لأن الناس تنتقل من التشدد أو ما يسمى التطرف إلى الاعتدال وليس العكس . . بمعنى أننا لا نجد إنسانا ينتقل من معسكر الاعتدال إلى التطرف . . بينما الوجه الآخر انتقال إنسان من معسكر التشدد والغلو إلى معسكر الاعتدال نراه كثيرا .

فهمى هويدى:

نحن أولا نعيش فى مجتمع مسلم ، والتزامه بالإسلام شديد ، واحترامه لقيم الإسلام لا حدود لها . . ثم إن قبول الجماهير للحالة الإسلامية له مؤشرات ، مثلا فى النقابات المهنية هناك حالة من التفاعل بين التيار الإسلامى أو الحالة الإسلامية وبين الحركة الإسلامية والاثنان يعتبرن أن التطرف والإرهاب خارجهما ولذلك أنا أظن أن هناك حالة من التعاطف لدى الجماهير . ، ولكن لم يتح لها أن تختبر فى العمل السياسى .

أحمد شرف:

فى هذا الإطار يجب أن نفرق بين دين العوام ، والإسلام السياسى . . ونفرق فى نطاق هذا الأخير بين إسلام الطبقات الحديث الذى يختلط بالنزعات الوطنية الاشتراكية وإسلام الطبقات الليبرالية ، مرورا بالنزعات الوطنية الاشتراكية وإسلام الطبقات القديمة والطبقات الطفيلية ، وفى كل الأحوال لا تقبل الجماهير إلا ما جربته وخبرته وهو الإسلام السمح ، ولن ترضى عنه بديلا . . تلك هى الحقيقة . .

حسين عبد الرازق:

أولا : الظاهرة ليست فى انحسار ، لكن يمكن حصارها وانحسارها إذا نجحت القوى الديمقراطية والتقدمية والمدنية والعلمانية وقوى الإسلام المستنيرة فى أن

تواجه العوامل التى ساعدت على صعود هذه الظاهرة ومن ضمنها الأوضاع القائمة فى المجتمعات العربية والإسلامية .

ثانيا : أنا أعتقد أن هناك قبولا واسعا للجماهير للفكر الدينى بشكل عام ، فالشعب المصرى خلال تاريخه هو شعب متدين ، لكنه أبدا لم يكن متزمتا أو متعصبا ، والخطر هو محاولة تحويل هذا القبول أو النزوع الدينى لدى الشعب المصرى إلى موقف متخلف يقوم على التعصب وتكفير الآخرين . هذا هو الخطر . وأنا أعتقد أن هذا الجانب الخطر غير واسع الانتشار فى مصر . . والخطر هو أن يتسع إذا ظلت أمور تتردى أكثر فأكثر . . وفى الوضع الحالى أنا أرى أن الشعب المصرى بطبيعته وظروفه وبأوضاعه غير متقبل لهذا الجانب الخطر ، فبحكم الموقع كما قال «جمال حمدان» لا يمكن أن تضع الشعب المصرى فى «جيتو» . . لكن على كل الأحوال هذا خطر قائم .

الحمزة دعبس:

الفكر الدينى الأصولى بمعنى الامتثال لكتاب الله ولسنة رسول الله ﷺ تقبل عليه الجماهير إقبالا لا يدانيه إقبال ، أما الفكر الدينى الأصولى بمعنى الإرهاب فإن الجماهير . كل الجماهير . ترفضه ولا تنسبه للإسلام ، وإنما ترميه بالضلال والفجور ، والحق أن مثل هذا السلوك لا يجوز تسميته بالفكر الدينى الأصولى لأن الدين منه براء وهو - أى الدين - يدينه ويعاقب مرتكبيه بأشد العقاب كما ذكرنا .

د. عبد الصبور شاهين:

أولا هناك دافعان : دافع إيجابى ودافع سلبى ، الإيجابى هو أن نرى الإسلام واقعا فى حياتنا بعيدا عن «الدجل والشعوذة» وبعيدا عن الأكاذيب التى يطرحها أعداء الإسلام متقمصين قميص الإسلام ، ولا تنسى أن كثيرا من الملاحدة فى مجتمعنا يزعمون أنهم مسلمون ، وكل هؤلاء نسأل الله عز وجل أن يتولاهم بنواياهم . ولكنهم محسوبون على الإسلام ، بكل أسف . وهناك أيضا عامل آخر يدفع إلى الإسلام وهو اليأس من أى نظام آخر ، فحين تفقد الجماهير ثقتها فى التجمعات التى تحكم بغير ما أنزل الله ستكون حركتها الطبيعية فى الاتجاه الآخر وهو السعى إلى الحكم بما أنزل الله . . وهذا هو ما أراه مستقبلا لهذا البلد وأتحدى أن تكون فى هذا البلد انتخابات حرة ولا ينجح التيار الإسلامى باكتساح . . وهذا ما

يعيه تماما أباطرة الانتخابات فى مصر . . يعون تماما أنه لا يمكن أن تكون فى مصر انتخابات حرة لأن ذلك يهدد «بالإفلات» إفلات السلطة من أيديهم . . والسلطة بالنسبة لهم مكسب . . لا تقل إن السلطة بالنسبة لهم عدل . . فلا عدل فى هذه الدنيا . .

د. محمد أبو الإسعاد:

يثير هذا السؤال قضية على أكبر جانب من الأهمية وهى قضية تزييف وعى الإنسان المصرى إذ يتعرض العقل والوجدان والضمير المصرى إلى أكبر عملية تزييف وتضليل ، وتتكاتف فى ذلك قوى داخلية وخارجية تستخدم مختلف وسائل الإعلام والثقافة حتى يتم قهر الشعب المصرى وأسر عقله وروحه ، وهذا هو الذى يفسر إقبال الجماهير بدرجة أو بأخرى على الفكر الدينى الأصولى . لكن الجماهير سرعان ما ستكشف زيف المناهج المثالية وعجزها عن معالجة الواقع ، ومن ثم سرعان ما ستنصرف عن دعوات الفكر الدينى الأصولى بحثا عن حلول عملية فى أرض الواقع .

د. محمد سليم العوا:

الجماهير لديها تدين فطرى يجعلها تتعاطف ابتداء مع كل من ينزع إلى الدين دون فحص وبحث عن حقيقة التدين ، فالثقة التى لدى الناس فى الملتحى والمتزيّى بمظهر دينى ثقة مطلقة ولا يمكن هزها مهما أجرينا من أفعال ومحاولات ، هذا عنصر أول .

والعنصر الثانى هو الظلم الذى يقع على كافة الناس من الدولة ، فهناك ظلم اجتماعى واقتصادى جبار . أين ضحايا الزلزال إلى اليوم ؟ أين ضحايا هضبة المقطم إلى اليوم ؟ أين ضحايا الأراضى الزراعية التى ستسلم إلى الناس بعد قليل ؟ وهذان العنصران يرتبطان ببعضهما بشكل كبير فالمظلوم يتعاطف مع الذى يضرب الدولة ، بغض النظر عما إذا كان تدينه صحيحا أو غير صحيح ، وهذا تعبير عن الكبت والقهر الذى لدى الناس . . وليس لهذا مخرج إلا الصلاح السياسى والاقتصادى معًا ، ولن يجدى أن نصلح جانبا ونترك الآخر ، أو نتغافل عن الجانبين مثلما نفعل الآن .

وأخشى ما أخشاه أن يتجاوز التنظيم السياسى والاقتصادى للمجتمع خط القدرة الحدية ، فعندئذ سيقع انفجار لا يعلم مداه إلا الله .

حسين أحمد أمين:

أعتقد أنه لو أجريت انتخابات عامة غدا فى حرية تامة فإن الإسلاميين الأصوليين سيفوزون بأغلبية كبيرة ، وبالتالى أنا أعتقد أن الفكر الأصولى يجد شعبية كبيرة وقبولا عظيما بين الجماهير فى مصر . والسؤال هو هل هذا القبول واع متدبر ؟ إن الجماهير عندنا مطحونة تعانى من شتى الشرور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفكيرها يمكن أن نبلوره فى الآتى «لقد جربنا على مدى مائة سنة مختلف الحلول ، جربنا الليبرالية والفاشية ونظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب والاشتراكية والرأسمالية وسياسية الباب المفتوح ، وتتابعت علينا النظم التى لم يكن فى وسعها إيجاد الحلول لمشاكل الجماهير ، فلماذا لا نجرب الحل الوحيد الذى بقى دون أن نجربه وهو الحل الإسلامى .

طبعا فى هذا القول بعض السذاجة ، حين نقول إننا جربنا الليبرالية أو الديمقراطية فهذا غير صحيح ، فنحن فى الواقع لم نشهد ليبرالية حقيقية أو ديمقراطية حقيقية فى أى وقت من الأوقات ، وإنما هناك تجربة سطحية فى هذا الإطار . كذلك فحين تخاطب الجماعات الدينية الجماهير بشعارات مثل «الإسلام هو الحل» أو «القرآن دستورنا» هذه الجماعات لا ترى داعيا على الإطلاق لأن تورد برامج مفصلة بالحلول التى ستأخذ بها متى وصلت إلى السلطة لمختلف المشاكل التى يعانى منها الجماهير . ولكن الجماهير تقنع وترضى بهذه الشعارات لأن الجماهير ترى فى القرآن كافة الحلول وإن قراءته كافية جدا لكى نخرج منها بحلول لمشاكل الإسكان والبطالة إلى آخره . . فالجماهير ساذجة وسيتضح للجماهير سذاجة هذه الشعارات متى وصلت فعلا هذه الجماعات إلى الحكم .

محمود أمين العالم:

فى تقديرى أن جماهيرنا المصرية جماهير متدينة . . والدين هو أساس عميق لثقافتنا عامة ولكنه مرتبط وملتحم بكل خبرات شعبنا التاريخية والمجتمعية الحية . . ولا شك أنه يحتاج كأى شىء حى إلى تطوير وتنمية وتجدد مع تطوير وتجدد وتنمية رؤيتنا الثقافية وخبراتنا العملية وحياتنا الثقافية ومتطلبات العصر الذى نعيش فيه والضرورات التى تواجهنا . . ولهذا فإن الفكر الأصولى المتعصب الجامد ليس مما تقبله أبدا هذه الجماهير ذات العمق التاريخى والخبرات المجتمعية

العميقة . . ربما قد تقبله بشكل وقتى عابر عندما يفيض بها الكيل إزاء تردى الأوضاع السياسية والاجتماعية وعندما يغيب وعيها التاريخى وتتصور أن بعض الدعوات التى تثار الآن تقدم حلاً وهى فى الحقيقة لا تقدم حلا ، قد تقع وأنا أتكلم من حيث الممكن المطلق ؟ قد تقع فى تقبل هذا الأمر . . ولكن فى تقديرى سرعان ما تنتصر فى النهاية حكمتها التاريخية التى تتمثل فى التسامح . . واحترام الاختلاف . . والتنوع . . والتجدد . . فى إطار الوحدة القومية وفى إطار التفتح على كل الخبرات الإنسانية عامة .

د. محمد عمارة :

على المستوى الشعبى الواضح . . الأمة هواها إسلامى . . ونبض الجماهير مع التوجه الإسلامى . . ويزيد هذا النبض وهذا التأييد مع تزايد الوضوح . . ويزيد أيضا مع الشرعية القانونية للتيار الإسلامى . . والتحدى القائم أمام التيار الإسلامى هو أن يصوغ رؤاه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مشاريع فكرية للإصلاح محددة المعالم . . وعندما يقترب من امتلاك الواقع أو يصل إلى السلطة تكون له القدرة على تقديم برامج تفصيلية .

الباب الثانى

التعقيبات

د . إبراهيم البيومى غانم

باحث فى العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

جميع حركات التحرر والإصلاح الوطنى السياسى والاجتماعى صدرت عن العقل الإسلامى والرؤية الإسلامية

قرأت حلقات «الإسلام السياسى . . وظاهرة العنف» واستحثنى ما قرأته على أن أكتب مجموعة من الملاحظات التى أعبر بها عن وجهة نظرى حول تفسير حركة المد الإسلامى المعاصر ، والصراع الفكرى والسياسى بين الإسلاميين والعلمانيين فى بلادنا ، وأثر المد الإسلامى الراهن على كل من الديمقراطية «والمجتمع المدنى» ، وأخيرًا كلمة عن المستقبل ودور الحركة الإسلامية فى رسم مساراته . وتلك هى أهم المسائل التى دارت حولها إجابات الأساتذة الذين أسهموا فى حلقات الملف ، وحولها أيضا - تأتى ملاحظاتى وتعقيباتى باستثناء الإجابات التى أدلى بها كل من الدكتور رفعت السعيد والدكتور محمد أبو الإسعاد ، إذ هى لاتنتمى إلى المنهج العلمى ، ولا تمت إلى الموضوعية بصلة ، كما أنها غير مؤسسة على معلومات كافية أو صحيحة ، وكلام حاله هكذا لا شأن لنا به ، ولا حاجة بنا إليه .

حول مصطلح الأصولية وتفسير المد الإسلامى:

ثمة عدد كبير من المصطلحات التى يستخدمها الكتاب والباحثون والإعلاميون للتعبير عن «الإحياء الإسلامى» الذى تشهده مجتمعاتنا الإسلامية المختلفة - ومصر فى مقدمتها - ومن تلك المصطلحات على سبيل المثال «الصحوة الإسلامية» ، و «الأصولية الإسلامية» ، و «الإسلام السياسى» . . . . إلخ .

ولنا أن نتساءل عن السبب أو جملة الأسباب التى أدت إلى ظهور هذا العدد الكبير - نسبيًا - من المصطلحات ، وما هى المصادر التى تقوم بسكها ؟ وما هو مضمون كل منها ودلالته ؟ ثم لنا أن نتساءل عن الإطار المرجعى الذى ينحدر من صلبه كل مصطلح وينتسب إليه من حيث استخداماته ومعانيه ؟

لقد تحفظ أغلب الأساتذة الذين حاورهم الأستاذ عصام عامر، على مصطلح الأصولية وأوافقهم على مبدأ التحفظ هذا ففي الحقيقة أن مناقشة قضية «المصطلح» ليست من قبيل الترف الفكرى خاصة إذا كان الأمر متعلقاً بالظاهرة الإسلامية حيث يصير لكل مصطلح أو مفهوم دلالاته العقائدية وانعكاساته الحركية والسلوكية . فضلاً عن أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة بسيطة يمكن فهمها واختزال مضمونها فى مصطلح واحد ، بل هى ظاهرة مركبة ومعقدة ، وتحمل الكثير من الأبعاد التاريخية والحضارية المتعلقة بالماضى ، والكثير من الدلالات التى تعكس أزمة مجتمعاتنا الإسلامية الراهنة فى مواجهة التحدى الغربى منذ أكثر من قرن مضى ، وكذلك فهى تحمل فى طياتها الكثير من معالم المستقبل الذى يجاهد هذا التيار بجماعاته المختلفة من أجل الوصول إليه .

ومن هذا المنطق أرى أن تعدد وكثرة المصطلحات التى يشار بها إلى المد الإسلامى المعاصر بمختلف تجلياته ، هذا التعدد له دلالة فى حد ذاته ، بما فى ذلك مصطلح «الأصولية» ويمكن أن نكتشف ذلك إذا بحثنا كل مصطلح فى ضوء السياق الاجتماعى والتاريخى الذى ظهر فيه ، وفى ضوء نسبته إلى مصدره الذى قام بسكه وروَّج له انطلاقًا من إطار مرجعى معد . وإذا اتبعنا هذه المنهجية فى النظر إلى المصطلحات سنكون أقرب إلى الدقة والصواب فى فهمها وفى استخدامها وفى معرفة الغرض منها .

وفى ضوء ما سبق ، يصير تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الإحياء الإسلامى - فيما نرى - تعبيرًا عن واقع التنوع والتعدد فى مجالات نشاط جماعات هذا الإحياء من ناحية ، واختلاف منطلقات وزوايا النظر إليه من ناحية أخرى .

ولسنا فى حاجة إلى الدخول فى مناقشات تفصيلية حول ما طرحه الملف بهذا الخصوص لأن المهم فى نظرى هو أننا فى حاجة إلى بناء نسق مصطلحى متكامل ، يكون أكثر قدرة على رصد وتحليل وتفسير مختلف جوانب ونشاطات «الإحياء الإسلامى» ، لا أن نركز فقط على إثبات خطأ مصطلح «كالأصولية» أو صحة آخر كالسلفية أو الإحياء أو غير ذلك . ، لأن الظاهرة كما قلنا معقدة ولا يمكن اختزالها فى جانب واحد من جوانبها ، بل إنها فى نظرى - تستوعب كل المصطلحات والمفاهيم التى تستخدم للتعبير عنها أو للإشارة إلى تجلياتها المختلفة ، كل حسب مرجعيته وكل حسب غرضه ظاهرًا كان أم مخيفًا .

وهذا «النسق المصطلحى» الذى أشرت إليه ، يمكن بناؤه من جملة المفاهيم والمصطلحات التى نبعت من صميم النشاط الداخلى للإحياء الإسلامى العام مثل : السلفية ، والصحوة ، والتجديد ، والإصلاح ، والحركة الإسلامية ، إلخ بحيث يتم تنسيقها طبقًا لمضمون كل منها ، هذا النسق يبدأ بالمصطلح المركزى وهو «الإحياء الإسلامى» الذى يشير إلى مختلف الأنشطة والجهود والأعمال والسلوكيات والأفكار التى تهدف إلى إعادة بث الحيوية فى القيم والمبادئ والمعايير الإسلامية التى ابتعد عنها المسلمون - أو أبعدوا عنها - وذلك من خلال استيعاب معانيها ، وتجسيدها فى سلوكيات وممارسات يومية ، وفى نظم حياتية اجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية ضمن ظروف الواقع الراهن . ويشكل القائمون بعمليات الإحياء هذه على مختلف المستويات - «اتجاهًا» يتسع ويضيق طبقًا لظروف كل مجتمع وكل مرحلة ، وهنا يظهر مصطلح «الاتجاه الإسلامى» الذى يضم بدوره عددًا من «التيارات» والجماعات التى تشكل فى مجموعها الجسد الاجتماعى لاتجاه الإحياء الإسلامى العام . وعندما تنشط فعاليات وتيارات وهيئات الاتجاه الإسلامى كل فى مجاله فإن المحصلة العامة لهذا النشاط هى التى توصف بأوصاف «الصحوة الإسلامية» أو «البعث الإسلامى» أو «الإحياء الإسلامى» .

ولكن ماذا عن بقية المصطلحات مثل «الأصولية» و «الحركات المتطرفة» أو الدينية؟ إن هذه المصطلحات تنتمى إلى مرجعيات أخرى غير إسلامية فى جملتها فالكتاب والباحثون الغربيون والعلمانيون فى بلادنا يستخدمون كلمة «أصولية» كترجمة للكلمة الإنجليزية fundamentalism ، والباحث فى علم الاجتماع يتحدث عن هذه الظاهرة باعتبارها «حركة دينية» وفقا لما تشير عليه مراجع الاجتماع الغربى ، أما «خبراء السلطة» ورجال الأمن فيطلقون عليه مصطلحات «التطرف» و «العنف» وأخيرًا «الإرهاب» ولكل وجهة هو موليها .

إذا أتينا إلى تفسير «المد الإسلامى» الراهن فى عالمنا العربى والإسلامى ، نجد أن الآراء المطروحة بهذا الصدد تنقسم إلى قسمين : الأول ينظر إلى هذا المد كظاهرة مستقلة قائمة بذاتها لتلبية حاجات مجتمعية خاصة وحضارية عامة ، وهذا هو ما يقول به فريق الإسلاميين ومنهم الدكتور محمد عمارة ، والدكتور محمد سليم العوا ، والدكتور عبد الصبور شاهين ، وفهمى هويدى ورفعت سيد أحمد ، والمستشار مأمون الهضيبى . والقسم الثانى ينظر إلى هذا المد كظاهرة تابعة وغير مستقلة وزائفة

نشأت فى فراغ فشل الاتجاهات الفكرية والمشروعات السياسية غير الإسلامية وهذا هو ما يقول به فريق ذو نزعة علمانية من أمثال : حسن أحمد أمين ومحمود أمين العالم ، وأحمد شرف ، وسعد الدين إبراهيم ، وأسامة الغزالى حرب .

والرأى عندى أن أى تفسير للمد الإسلامى المعاصر يكون قاصرًا إذا لم يبدأ من التسليم بالقدرة الذاتية للإسلام على التجدد وخلق الواقعية الحركية فى نفوس المؤمنين به ، فهكذا هو الإسلام كما أراده الله تعالى ، وهكذا كانت ولا تزال وستظل سيرته فى التاريخ الاجتماعى والحضارى العام . وإذا كان الإيمان بالإسلام كدين يدعو أتباعه إلى تغيير ما بأنفسهم ثم ما بمجتمعاتهم من أوضاع وأفكار خاطئة ، وإحلال الأوضاع والأفكار الصحيحة محلها ، فإن الإسلام ذاته يكون هو السبب الجوهرى والمفسر الأول لحالة المد الإسلامى ، وهذا من حفظ الله تعالى لهذا الدين كما قال عز وجل : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ .

أما الأسباب الخاصة بالمد الإسلامى الراهن فيمكن ردها إلى ثلاثة أمور رئيسية :

أولها هو إفلاس الأصول الاجتماعية التى قامت عليها حضارة الغرب الحديثة فقد قامت على أسس مادية بحتة ، واعتمدت على إغراق أسواق العالم بمنتجات العقول والآلات سعيًا لإسعاد الناس فى حياتهم الدنيا ، ولكنها لم تستطع أن تقدم للنفس البشرية جانب الاطمئنان الروحى المستمد من الإيمان بالله سبحانه وتعالى ، وليس من سنة الله تعالى أن تستمر مثل هذه الحالة ، بل لابد من التغيير والتصحيح وهذا هو ما يقدمه الإسلام ويسعى به فى الواقع أبناء الحركة الإسلامية وعلى قدر اشتداد الحاجة إليهم يتعاظم المد وتزدهر الصحوة الإسلامية .

وثانيها هو كمال الإسلام ذاته واكتشاف المفكرين والباحثين ما فى أصوله وقواعده من سمو وصلاحية وشمول ودقة أفضل من كل ما كشفت عنه الفلسفات الاجتماعية والسياسية حتى الآن ، وأكبر دليل على ذلك وعلى أهمية هذا العنصر أيضًا هو تحول عدد كبير من رموز العلمانيين ودعاة المذاهب الاشتراكية والقومية والليبرالية إلى الإسلام وانضمامهم إلى صفوفه الأمر الذى أعطى دفعة قوية للمشروع الإسلامى وأطروحاته وخاصة على أيدى هؤلاء ومنهم الدكتور محمد عمارة ، والدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والأستاذ عادل حسين فى مصر ولهم أقران فى عدد كبير من دول عالمنا العربى والإسلامى مروا بنفس التجربة ويمثلون نفس

الحالة ويقومون بهذا الدور . لقد خلصوا جميعا إلى نتيجة صحيحة هى ضرورة التخلص من كل الأوضاع ومن أفكارهم السابقة ووجوب عودتهم وعودة شعوبهم إلى الإسلام الحنيف .

وثالثها هو طبيعة التطور السياسى والاجتماعى الذى آلت إليه مجتمعاتنا العربية والإسلامية بعد كفاح مرير وجهاد طويل ضد السيطرة الأجنبية والاستعمار الغربى ، لقد آل الأمر الآن إلى الارتماء فى أحضان القوى الاستعمارية ، والخضوع لها ، والتبعية الكاملة لسياساتها الاقتصادية والثقافية بل والقانونية على نحو يهدد هوية مجتمعاتنا وينذر بابتلاعها وذوبانها فى منظومة الاستكبار الغربى . ويعز على أبناء الإسلام بجماعاتهم - أن يروا الأمور تصير إلى هذا الحد ويظلوا مكتوفى الأيدى ، وخاصة أن جميع حركات التحرر والإصلاح الوطنى والسياسى والاجتماعى صدرت - فى تاريخنا الحديث - عن العقل الإسلامى والرؤية الإسلامية ، من مقاومة الحملة الفرنسية على مصر ، إلى حرب التحرير الجزائرية إلى حرب رمضان المجيدة إلى الانتفاضة الفلسطينية الباسلة . إن تفريط الجماعات الحاكمة فى بلداننا العربية والإسلامية فى قضية الاستقلال الوطنى بمعناها الشامل الذى يتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية هو أحد أهم الأسباب التى تفسر تعاظم المد الإسلامى الراهن ، كما يقول أستاذنا الكبير المستشار طارق البشرى منبها إلى أهمية هذا العامل «إنه وعاء الإسلام والإطار المرجع الجامع لهدف الاستقلال السياسى والبناء الاقتصادى المستقل والنهضة الاجتماعية والحضارية النابعة من هذا الوعاء وأطره المرجعية» وتحت هذا السبب يمكن أن تندرج بعض الأسباب الفرعية التى يذكرها بعض العلمانيين مثل الأسباب المتعلقة بفشل المشروعات القومية أو فقدان السلطة لمشروع سياسى جامع ، أو لأخطائها العسكرية وخطاياها الأمنية .

الظلم العلمانى للحركة الإسلامية:

بالرغم من ادعاءالعلمانيين فى بلادنا أنهم يدافعون عن العقل وحرية الرأى ، والنقد والإبداع ، وأنهم يؤمنون بتعدد طرق الوصول إلى الحقيقة إلا أن ممارساتهم الفعلية كثيرًا ما تتناقض مع هذه الادعاءات وخاصة إذا تعلق الأمر بشأن من شئون الحركة الإسلامية أو الإحياء الإسلامى المعاصر بوجه عام ، فنجدهم يمارسون خطابًا إقصائيا لا يتسع لرأى يخالفه ، ووصائيًا لايرى للحقيقية بابًا غير بابه ، وسلطويًا

يسعى لفرض نفسه على من عداه قهرًا . وقد ظهرت ملامح هذا الخطاب فى ثلاث مسائل أساسية وهى : مسألة علاقة الإسلام بالسياسة ومحاولتهم تصويرها على أنها علاقة مفتعلة وغير جائزة ، ومسألة النشاط السياسى للحركة الإسلامية ، ومحاولتهم تصوير ذلك بأنه تستر بالدين للوصول إلى السلطة وأخيرًا مسألة أو دور الحركة الإسلامية فى التحرر الوطنى والتخلص من الاستعمار ، والعلمانيون يهدرون هذا الجانب تمامًا من تاريخ الحركة الإسلامية بل ويصورونه بصورة معكوسة . وتلك ثلاث مظالم كبيرة يمارسها العلمانيون بأشكال وصيغ مختلفة فى كتاباتهم ويرددونها فى الندوات والمؤتمرات واللقاءات الصحفية . وقد آليت على نفسى ألا أسكت إذا قرأت أو سمعت مثل هذه الاتهامات الظالمة ، وأن أفندها تفنيدًا علميّاً مستندًا إلى الحجة والبرهان .

فبالنسبة للمظلمة الأولى وهى اتهام الحركة الإسلامية بأنها تخلط الدين بالسياسة ، وتجمع بين متناقضين لا يجتمعان ، نجد أن العلمانيين لا يملون من ترديدها راجع أقوال محمود أمين العالم ، وأحمد شرف ، وسعد الدين إبراهيم ، وأسامة الغزالى حرب ، ويحاكمون الحركة الإسلامية من خلال فهم للدين والسياسة بنفس الطريقة التى يفهم بها الغربيون «الدين والسياسة» ويفصلون بينهما ولا يحاولون تفهم وجهة نظر الإسلاميين التى تؤكد على العلاقة العضوية بين الإسلام والسياسة .

إن الدين فى رأى العلمانيين ليس وحيًا من السماء ولكنه عبارة عن واقعة اجتماعية تنشأ عنها مجموعة من الاعتقادات والأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة «المعزولة أو المحرمة» ، ومن ثم فهم لا يعتبرون من القدسية الدينية سوى جانبها السلبى ، وهو تحريمها لبعض الأشياء والتحذير من مباشرتها والغربيون متأثرون فى ذلك بتاريخ أوربا فى عصورها الوسطى ، وبقصة الدين المسيحى مع الكنيسة وقصتهما سويّاً مع العلم والسياسة والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، تلك القصص التى خلصوا منها إلى أن الدين قوة معطلة للحياة ، وأنه يجب أن يظل شأنًا خاصًا بين العبد وربه ، ويجب أن يظل بعيدًا عن السياسة بصفة خاصة .

أما السياسة فهى فى عرفهم - أمر دنيوى بحت ، يدور معناها حول السلطة ، ولا شأن للدين بها ، ولا شأن لها به ، فالسياسة للسياسيين ، والدين للإكليروس .

فإذا كان هذا الفهم العلمانى للدين والسياسة مناسبًا لبيئته التى نشأ وتطور

فيها ، وهى مجتمعات أوروبا ، إلا أن النظر إلى الإسلام من خلال هذا المفهوم يؤدى مباشرة إلى تفريقه من مضمونه كمنهج شامل للحياة ، وحصره فى حدود الأمور الروحية الفردية ، كما يؤدى إلى اتهام أى حركة أو جماعة تدعو إلى الإسلام كمنهج شامل بأنها تفسده وتوظفه لتحقيق أغراض سياسية ، ويؤدى أيضًا إلى النظر إلى أى حزب أو جماعة إسلامية باعتبارها هيئة كهنوتية لا تختلف عن كنيسة من طراز كنائس أوروبا فى عصورها الوسطى ، مثلما يتصور كل علمانى عندما يتحدث عن الحركة الإسلامية . وفى ظلم لا يقبله منصف ولا تقره «الموضوعية» العلمية الحقة ، إذ لم يشهد التاريخ الاجتماعى والسياسى الإسلامى ظهور مثل هذه الكهنوتية ، بل إنه من المستحيل أن تظهر مثل هذه الهيئات وتكتسب شرعية لأن الإسلام نفسه يأباها ، فهو والصبغة الثيوقراطية ضدان لا يجتمعان إلا فى عقل علمانى وخيال لا دينى وغير إسلامى . إن مفهوم الدين فى ضوء مرجعيتنا الإسلامية هو كما عرفه علماؤنا : «وضع إلهى ، سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح فى الحال والفلاح فى المآل» أما السياسة فمفهومها الإسلامى لدينا مرتبط أيضًا بالصلاح والإصلاح ومن ذلك تعريف الإمام الغزالى لها بأنها «استصلاح الخلق لإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجى فى الدنيا والآخرة» وليست مجرد صراع من أجل الوصول إلى السلطة والانفراد بحق الاستخدام الإكراهى لها باسم الدولة أو باسم الأمة .

إننا نختلف جذريًا مع الذين يسحبون المدلول الغربى للدين والسياسة على «الإسلام وسياسته» ويزيحون مدلولهما الأصيل الذى تقدمه المرجعية الإسلامية ونرى أن هذا شىء وذاك شىء آخر . وأن النظر إلى الإسلام وفهم دوره فى المجتمع وفى علاقته بالدولة لابد أن يكون محكومًا بجوهر الإسلام ذاته ، وخصائصه هو وليس بمفهوم آخر للدين مستورد من بيئة أخرى ومن سياق اجتماعى وحضارى مختلف .

وأما بالنسبة للمظلمة الثانية فهى اتهامهم الحركة الإسلامية بأنها تعمل بالسياسة بغرض الوصول إلى السلطة متسترة برداء الدين ويدللون على ذلك بقولهم إن حركة الإخوان المسلمين بدأت كجماعة دينية ثم تحولت إلى العمل بالسياسة وتسعى إلى السلطة بعد أن لبست البردة الدينية . والشق الأول من هذا الاتهام مترتب على الفهم المغلوط لعلاقة الإسلام بالسياسة كما يتصورها العلمانيون ، إذ يرون أن الدين شىء والسياسة شىء آخر ولا صلة بينهما ،ومن ثم فهم يتصورن كل

حركة أو جماعة إسلامية تفهم الإسلام فهما شاملاً ، والسياسة جزء منه ، على أنها حركة متسترة بالدين ، فى حين أنها تعلن ليل نهار التزامها به ، وسعيها لتطبيق تعاليمه فى كافة مجالات الحياة بل وتعلن صراحة أن الحكم والحكومة جزء لا يتجزأ من النظام الإسلامى الذى يسعون لإقامته ، فكيف يستقيم مع ذلك قولهم بأن الحركة الإسلامية تتستر بالدين بغرض الوصول إلى السلطة . وخاصة إذا كان هذا الغرض واضحًا ومعلنا منذ البداية ؟

وليس صحيحاً أن جماعة الإخوان المسلمين نشأت كجمعية دينية فى البداية ثم تحولت إلى العمل السياسى للمنافسة على السلطة كما يردد بعض المؤرخين والكتاب والباحثين ومنهم الدكتور أسامة الغزالى حرب (راجع الحلقة الثانية) . ويهمنا معا أن نظهر الحق فى هذه المسألة لوجه الله وإنصافًا للتاريخ فأقول من واقع دراستى الأكاديمية فى تاريخ حركة الإخوان ومؤسسها الشيخ حسن البنا : إن الجماعة لم تبتعد عن السياسة فى أى مرحلة من مراحلها اللهم إلا إذا حصرنا معنى السياسة فى التنافس الحزبى والصراع من أجل الوصول إلى الحكم ، فبهذا المعنى الخاص ، والضيق للسياسة يمكن القول حقًا إن الإخوان ظلوا بعيدين عنها ، ولكننا إذا أخذنا السياسة بمعناها الأوسع والشامل الذى يعنى الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع ، وتقديم الأفكار والاقتراحات لحلها ، ومحاولة حمل الخاصة والعامة على القيام على شئون حياتهم بما يصلحها وفقا لأحكام وتعاليم الشرع الحنيف ، بهذا المعنى الشامل كانت السياسة جزءاً لا يتجزأ من نشاط الجماعة منذ أسسها الشيخ حسن البنا ، والأدلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لذكرها مفصلة وإنما أشير فقط إلى بعض مصادرها الأصلية مثل جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية القديمة التى صدرت بين عامى ١٣٥٢ / ١٩٣٣م و ١٣٥٧ ١٩٣٨م ، ومجلة النذير الأسبوعية التى صدرت بين عامى١٣٥٧هـ ١٩٣٨ و ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩ وهذان المصدران يسجلان وقائع نشاط جماعة الإخوان ومجالات اهتمامها ، ومنها المجال السياسى . إضافة إلى المقالات المبكرة التى كتبها مؤسس الجماعة فى مجلة «الفتح» - التى كان يصدرها محب الدين الخطيب - وذلك قبل أن يكون للجماعة جريدة خاصة بها ابتداء من سنة ١٩٣٣ .

وإلى جانب المقالات والرسائل والبرامج السياسية التى قدمها الإخوان منذ سنوات نشأتهم الأولى فقد عقدت الجماعة خمسة مؤتمرات عامة فى الفترة من

سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٣٩ ، وهى الفترة التى يشار إليها عادة بأنها تمثل المرحلة الدينية من تاريخ الجماعة حسب ادعاء البعض ، وكان يحضر تلك المؤتمرات عشرات الآلاف من الإخوان ومن غيرهم ، وكلها كانت تتناول صراحة وبدون مواربة قضايا الوطن السياسية والاجتماعية والثقافية ، ويدور حولها الحوار والمناقشات . ولدينا وثائق هذه المؤتمرات جميعًا ، وكلها منشورة بجرائد ومجلات الإخوان المسلمين القديمة ، وهى تقدم فى جملتها - إلى جانب ما سبق ذكره - دليلاً دامغاً على أن الإخوان عملوا بالسياسة منذ نشأتهم . ويكفينا فى هذا السياق ما قاله المستشار طارق البشرى فى مقدمة الطبعة الثانية من كتابه الحركة السياسية فى مصر إذ قال «إن السؤال متى توجه الإخوان إلى السياسة يعكس لدى السائل توجها علمانيّاً» .

نأتى الآن إلى المظلمة الثالثة وهى إهدار صفحة الإخوان المسلمين فى تاريخ الحركة الوطنية والتحرر من الاستعمار . والعلمانيون وخصوم الجماعة يفعلون ذلك ببرود غير علمى لا يحسدون عليه ، فيبخسون الناس أعمالهم من ناحية ، ويغفلون عن أحد أهم العوامل المفسرة لنهضة وازدهار الحركة الإسلامية أو المد الإسلامى من ناحية ثانية .

وقد توصلنا فى كتابنا الصادر عام ١٩٢٢ بعنوان «الفكر السياسى للإمام حسن البنا» ، إلى أن جماعة الإخوان المسلمين قد انتبهت إلى القضية الوطنية وضرورة التحرر من الاستعمار الأجنبى ليس فى مصر وحدها وإنما فى كل أقطار العالم الإسلامى وذلك منذ بداية تأسيسها وخلال السنوات الأولى من الثلاثينيات . وعلى سبيل المثال فقد شن الإخوان حملة شديدة من الانتقادات ضد معاهدة سنة ١٩٣٦ وفند البنا الكثير من نصوصها وسأل الذين وقعوها وفى مقدمتهم زعيم الوفد آنذاك «أهذا يتفق مع الكرامة المصرية أيها المفاوضون المصريون وأنصار بناء الثكنات (انظر : مجلة النذير العدد ٣٠ - ٤ من ذى القعدة ١٣٥٧ = ١٩٣٨) .

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ركز الإخوان كل جهودهم الحركية فى قضيتين هما القضية الوطنية المصرية ، وقضية فلسطين ، مع أنهم لم يغفلوا عن قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار فى كل بقاع العالم الإسلامى وانشأوا لذلك قسمًا خاصًا بالجماعة هو قسم الاتصال بالعالم الإسلامى .

وتفاصيل جهود الجماعة فى هذا المجال كثيرة ، وإن كان مؤرخو تلك الحقبة قد

هضموا الإخوان حقهم إلا قليلاً منهم وعلى رأسهم أستاذنا المستشار طارق البشرى ، . ونحيل القارئ الكريم إلى كتبه وأبحاثه إلى جانب كتابنا المشار إليه ، ونذكر هنا فقط أن الإبداع فى مجال الحركة الوطنية على يد الشيخ البنا وجماعة الإخوان قد بلغ درجات رفيعة فى الالتقاء بالحس الشعبى الجماهيرى وذلك باستخدام التراث والمخزون الإسلامى الهائل لدى الشعب المصرى لتأجيج مشاعره الوطنية ضد الاستعمار ولتعريفه بحقوقه وواجباته . ونضرب مثالاً واحدًا فقط من هذه الإبداعات التى مارستها الجماعة بقيادة الشيخ حسن البنا لتثبيت الحقوق الوطنية فى أذهان عامة الناس وخاصتهم . . هذا المثال هو ما أسماه البنا «الورد الوطنى» وكان عبارة عن قراءة سورة الفاتحة ، ثم يقرءون بعدها «الجلاء والسودان ، والدين ، والقناة ، والحرية والاستقلال ، والوحدة العربية ، والجامعة الإسلامية ، وفلسطين الشهيدة ، وأندونسيا المجاهدة ، والمغرب العزيز وإخواننا المسلمين فى كل مكان وكان دعاة الإخوان يحفظونها ويعلمونها للناس فى المساجد والقرى والنجوع فى أرجاء مصر . أما جهادهم فى القناة فأشهر من أن يذكر وكذلك فى فلسطين .

المد الإسلامى والمجتمع المدنى والديمقراطية:

يرى بعض العلمانيين - والشيوعيين منهم خاصة - أن المد الإسلامى أو صعود ما يسمونه «تيار الإسلام السياسى» يمثل خطرًا داهمًا على ما يسمونه أيضًا - «المجتمع المدنى»

(راجع أقوال حسين أحمد أمين ، ومحمود العالم ، وأحمد شرف) . ولكى يدللوا على صحة وجهة نظرهم هذه فإنهم يرتدون إلى مفاهيمهم الخاصة عن الدين والسياسة والمجتمع وكيفية تنظيم العلاقة بينها طبقًا لما تشير عليهم به تجارب المجتمعات الأوربية وتقاليد علم الاجتماع الغربى ، . ثم يطبقونها على واقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية وما تشهره من حركة إسلامية آخذة فى الازدهار والتمكن اجتماعيّاً وسياسيّاً وثقافيّاً . وقد سبق أن أشرنا إلى خطأ هذا المنحى فى التفكير ومجافاته للموضوعية ولأصول المنهج العلمى .

ومع الإقرار بأهمية الملاحظات النقدية على مصطلح «المجتمع المدنى» وارتباطه ذهنيا بمرجعية مادية علمانية ، وتاريخيّاً بخبرة المجتمعات الغربية ، فإن المسألة - فى نظرى ليست مطروحة فقط على المستوى الأكاديمى والتحقيق العلمى فى أصول المصطلحات وإنما هى مطروحة أيضًا على مستوى السياسة العملية الراهنة . فهم

يروجون لمصطلح «المجتمع المدنى» ، ويحددون مضمونه على هواهم لاستخدامه كأداة فى الصراع السياسى ومحاولة عرقلة تقدم الحركة الإسلامية ، ليس على الصعيد السياسى فحسب وإنما على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الذى أصبحت الحركة تمسك به من جذوره فى شكل مشروعات خدمية ، وأعمال تطوعية ، وأنشطة مهنية ونقابية وجمعيات خاصة ، وما يثير هلع العلمانيين وأنصار الوضع القائم هو أن هذه الأنشطة تقع فى صلب عملية التغيير الاجتماعى والسياسى المرتقب على يد الحركة الإسلامية .

لقد أخفقوا فى إقناع الناس بأن الحركة الإسلامية تهدد الديمقراطية ، وتعاديها ولا تؤمن بها بعد أن رأى الناس بأنفسهم أن أنزه انتخابات هى التى تمت تحت إشراف الإسلاميين فى النقابات المهنية وأندية أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وليس الانتخابات التى تتم تحت إشراف الحكومة ، وبعد أن شهد الجميع بالنقلة النوعية الكبيرة فى النشاط النقابى والمهنى فى ظل إدارة الاتجاه الإسلامى .

ولذلك لجأ العلمانيون ومخالفو الحل الإسلامى إلى موضة « المجتمع المدنى» وقرنوه بالديمقراطية وجعلوه دليلاً عليها . وفصلوه تفصيلاً ليدخلوا فيه من يتفق منهم من القوى والجمعيات والهيئات ، ويخرجون منه القوى والاتجاهات المخالفة لهم بحجة أنها ليست من المجتمع المدنى أو أنها ضده وتمثل خطرًا عليه ، وهذا ظلم آخر يضاف إلى المظالم الكثيرة التى يلحقونها بالحركة الإسلامية .

وفى نظرى أن الذين يتهمون الحركة الإسلامية بأنها خطر على «المجتمع المدنى» هم أنفسهم أكبر مصادر الخطر على المجتمع ككل وليس ما يقصدونه من مصطلح «المجتمع المدنى» فقط . وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

أولها : أنهم لا يؤمنون بالتعددية وقبول المخالفين لهم فى الرأى وهذا واضح من نفيهم الدائم للاتجاه الإسلامى وعدم قبولهم به كأحد القوى المنافسة على الساحة السياسية أو الاجتماعية بصفة عامة ، وهذا موقف إقصائى ديكتاتورى يتنافى مع روح التعددية والمبادئ الليبرالية الديمقراطية .

وثانيها : أنهم يقفون فى صف السلطان القائم أو فى صف الدولة ضد الحركة الإسلامية ، وهم يعلمون أن هذه الدولة الحديثة لم تقم منذ نشأتها إلا على أساس التدبير المنظم لبنى مؤسسات المجتمع الأهلى التى حفظت له قوته واستقلاليته فى

مواجهة السلطة - وهذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدنى بغض النظر عن الاختلاف فى المصطلح .

وثالثها ، أنهم يسعون إلى فرض وصايتهم الفكرية والسياسية على المجتمع بالرغم من فشلهم التاريخى وانصراف الجماهير عن أطروحاتهم وثبوت إخفاق كافة سياساتهم التى طبقوها أو أيدوها فى مراحل سابقة ، وفى ذلك اتهام للمجتمع بعدم الأهلية على تحديد اختياراته وتفضيلاته بحرية ، لأنه إذا حدث ذلك فقد ثبت أن المجتمع يختار الإسلام والحل الإسلامى ، وهو ما لا يرغبه العلمانيون رغم أنهم قلة قليلة وفى ذلك عرقلة للتطور الاجتماعى والسياسى العام .

الشورى أعلى مراحل الديمقراطية

أما عن موقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية فيهمنى هنا التأكيد على أن أدبيات الإخوان المسلمين منذ الثلاثينيات والأربعينيات تركز على اعتبار الديمقراطية جزءاً من الشورى ، وأن هذا الجزء هو المتعلق بمجموعة «الإجراءات» المؤدية إلى إقامة نظام الحكم النيابى الدستورى باعتباره «أقرب نظم الحكم فى العالم إلى الإسلام» بنص تعبير الشيخ حسن البنا .

وإذا كان المراد بالديمقراطية هو ذلك النظام الذى يدافع عن القواعد الأساسية للمجتمع وهى الدين والأسرة وحرية التعاقد ، وحقوق الأفراد ، على أن تكون القوانين ملتزمة بالشريعة ومتجهة إلى مساعدة الفقراء والنهوض بالمجتمع كله ، وإذا كان المراد بالحكومة الديمقراطية أن يكون الشعب هو صاحب السلطة فى تولية الحكام وعزلهم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة ، فإن الإخوان المسلمين يرحبون بها على أنها بعض ما جاء به الإسلام الحنيف ، ويرون أيضًا أن الشورى أعلى وأشمل من الديمقراطية وتستوعبها داخلها باعتبار أن الشورى خاضعة للشريعة وأحكامها لا لأهواء رجال السياسة ونزواتهم ، وباعتبار أن الشورى تتجاوز نظام الحكم ودستور الدولة لتصبح إطارًا عامًا للحياة الاجتماعية وسلوكيات الأفراد جميعًا (ويراجع فى ذلك كتاب فقه الشورى والاستشارة . للمفكر الإسلامى الإخوانى البارز الدكتور توفيق الشلوى» .

المستقبل للإسلام وهذه هى الأدلة:

لاحظت أن الأساتذة الذين حاورهم الأستاذ عصام عامر قد أجابوا على سؤاله

الأخير حول مدى تقبل الجماهير للفكر الإسلامى بإجابات راسخة من سمات الشعب المصرى ألا وهى سمة «التدين» ولم يختلف العلمانى عن الإسلامى فى الاعتراف بهذه الحقيقة والإشارة إلى أهميتها فى التكوين الاجتماعى والسياسى المصرى ، وإن اختلفا فى تقدير قيمتها :

إذ يراها الإسلامى إيجابية ، ويراها العلمانى ، والشيوعى خاصة - علامة على السذاجة وتزييف الوعى .

أما الأمر الثانى فهو أن الإجابات انصبت فى معظمها على تحليل اللحظة الراهنة ، وماذا لو أجريت انتخابات حرة يشارك فيها الاتجاه الإسلامى؟ فيرى الإسلامى أن الجماهير ستختار الحل الإسلامى بلا تردد ، ثقة فيه ، ورغبة فى العودة إلى أصالتها ، أما العلمانى ، فيرى أنه حتى لو اختارت الجماهير الحل الإسلامى - ممثلاً فى دعاته من هيئات وجماعات - فهو اختيار مزيف سرعان ما ستكشفه التجربة ، وتثبت فشله فى حل المشاكل المتفاقمة .

وأيا كانت وجهة النظر التى يتبناها كل من الفريقين ، ففى رأيى أن هذا السؤال هو أهم وأخطر الأسئلة لا لأنه يلمس المسألة المطروحة للنقاش على محك الواقع العملى فقط ، ولكن - وهذا هو الأهم فى نظرى - لأنه يتعلق بالمستقبل ، ودور الحركة الإسلامية فى رسم مساراته ، وقد أضحت رقمًا صعبًا لا يمكن غض الطرف عنه فى هذا المجال .

والحديث عن المستقبل هو من أصعب أنواع الحديث ، وفى عالمنا الحاضر الذى يشهد تغيرات سريعة وشاملة أصبح الحديث عن المستقبل أشد صعوبة ، ولذلك يعزف الكثيرون عن الخوض فيه أو محاولة استشرافه ، وثمة سبب آخر ، وهو أن كثيرين من العلمانيين ، وأعداء الحركة الإسلامية فى الغرب يخشون من المستقبل لأن الدلائل كلها تشير إلى أنه لن يكون فى صالحهم ، ولذلك نراهم يروجون لنظرة تشاؤمية سوداوية عن هذا المستقبل ، وإن كانوا هم شديدى الاهتمام به ، ومحاولة التأثير فى الأحداث لضمان شىء من هذا المستقبل لصالحهم . لقد كنت أدلى بحديث تلفزيونى لإحدى الشبكات الأمريكية ، وبعد أن انتهت المقابلة ، قلت للمراسل الذى حاورنى ، لدى ملاحظة أحب أن أسر لك بها . قال : وما هى ؟ قلت : إننا أبناء الحركة الإسلامية نرى أن المستقبل كله «للإسلام» وليس للغرب وأتباعه . قال : كيف؟ قلت له : باختصار لأن الدينا أمرين تفتقدونهما فى الغرب

ويفتقدهما العلمانيون فى بلادنا وهذان الأمران هما : الشباب والقرآن الكريم ، فالشباب هو عدة المستقبل وبدونه لا يمكن الحديث عن المستقبل أصلاً ، أما القرآن ففيه وعد الله للذين آمنوا أن يمكن لهم فى الأرض ، حتى تكون كلمة هى العليا ، ونحن نؤمن إيمانا مطلقًا لا يتطرق إليه شك فى صدق وعد الله لنا . أما أنتم فمجتمعاتكم صارت مجتمعات شائخة . عجوز ، ونسبة الشباب لديكم تقل عن ٣٠٪ أما عندنا فهى أكثر من ٦٥ ٪ من إجمالى عدد السكان كما أنكم لا تصدقون بكلام الله ولا تؤمنون به ، فلما سمع منى هذا الكلام أخذته الدهشة واستسمحنى فى فتح التسجيل مرة أخرى لإثبات هذا الكلام وتضمينه كجزء من المقابلة ، وقال : على كل حال فإن حكوماتنا فى الغرب ستسعى لإيجاد حل لشباب العالم الإسلامى الكثيف الكثير وذلك فى «مؤتمر السكان» أما وعد الله فى القرآن فلا حيلة لنا فيه : قلت : الحمد لله .

وختامًا ، فإن تأكيدنا على أن المستقبل فى الحل الإسلامى ، ليس مجرد دعوى فارغة ، وإنما هى حقيقة واقعة ، ومنهج يتم إنجازه على أرض الواقع رويدًا رويدًا ، فالإسلام هو دين البشرية الخالد ، وهى سائرة إليه ، وكل الدلائل والتطورات تزيدنا يقينا بذلك . فالأيديولوجيات الأرضية قد انهارات ، والفلسفات الغربية أفلست وأصبحت لا تملك إلا القوة السافرة الغاشمة على نحو ما تفعل أمريكا الآن ، والاختراعات الحديثة قربت بين الشعوب حتى أصبح فى متناول الدعاة إلى الإسلام أن يبلغوه إلى العالم كله وتتحقق الوحدة العالمية فى ظل الأخوة الإسلامية واحترام كرامة الإنسان ، وتعود الأمة الإسلامية إلى مركز الصدارة ، ولدينا على ذلك أدلة وهى :

١ - الدليل السمعى ، فنحن نقرأ فى كتاب الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾

٢ - الدليل التاريخى ، فأطوار التاريخ كلها منذ جاء الإسلام تدلنا على أنه أقوى ما يكون عودًا ، إذا أحدقت به الأخطار ، فهنا يتجلى ما فى النفوس من إيمان وتنتفض لتجاهد وتنتصر ، وهذا واقع ومشاهد الآن من - الدليل الحسابى ، فالدور لنا لا علينا ، بعد أن أخذت أوروبا والغرب عامة . دورها فى قيادة الحضارة العالمية .

٣ - الدليل الكونى وهو الإسلام ونحن عازمون على أن نطهر التاريخ المعاصر برحيق القرآن .

أحمد الجمال

كاتب صحفى

المشروع الحضارى للأمة ساهم فى إرسائه اليهود والمسيحيون والمسلمون.. وأيضا الملاحدة !

-١-

هناك ملاحظات أولية أود الإرشاد إليها ، وأبدأ بالذهاب مع الذاهبين إلى ضرورة تدقيق المصطلحات المستخدمة فى الحوار حول الظاهرة موضوع البحث ، سواء تلك المصطلحات التى لها استمرارية تاريخية كفلت لها تحديدًا واضحًا ، أو تلك الأخرى التى يسعى البعض لنحتها وفرضها وتعميمها ، ومنها مثلا مصطلح «التأسلم والمتأسلمين» الذى حاولت بجهد ذاتى أن أدققه لغويا بالرجوع إلى المتاح من معاجم عربية قديمة وحديثة هى بالتحديد (لسان العرب ، وترتيب القاموس المحيط ، والمصباح المنير ، ومختار الصحاح ، ثم المعجم الوسيط الذى أنجزه مجمع اللغة العربية والمعجم الأساسى الذى أنجزته المنظمة العربية للثقافة) فلم أجد له أصلاً ولم يرد كاشتقاق ، وخطورة مثل هذا المنحى غير المستقيم علميًا أنه يهوى بنا إلى فوضى مصطلحية تعد سلاحًا من أسلحة التراشق والقصف الكلامى بين المتمرسين فى خنادقهم الفكرية والثقافية . وعندئذ لن نعدم من ينحت مصطلحات موازية طالما أن الهدف هو الحط من شأن الآخر . . كأن يستخدم البعض مصطلحات على شاكلة «التمركس والمتمركسيين ، والتناصرية والمستناصرين ، والتلبرل والمتلبرليين والتعلمن والمستعلمانيين . . .» . . أمر يدعو للضحك والطرافة . . أليس كذلك ؟ !

ولقد بلور الأستاذ المستشار طارق البشرى تلك النقطة الخاصة ببعض المصطلحات ومضامينها على خير وجه ، وهو ما أتشرف بالاتفاق معه .

ثم أن الفرق كان جليا بين فريقين شاركا فى «الملف» : فريق نظر إلى الأمر باعتباره ظاهرة اجتماعية سياسية فكرية ، ومن ثم حاول أن يفهمها وفق المسار

الموضوعى الذى حكمها وأفرزها وعلى ضوء من المصلحة الوطنية العامة ودون لجوء لإصدار أحكام قيمية ، وأيضا دونما تحميل للأمور فوق ما تحتمل . وفريق آخر شاعت فيه روح الاقتتال لدرجة ثأرية فحفر الخنادق وتمرس فيها ، وانهال على الآخر قصفًا بالعيارات - جمع عيار - الثقيلة من الألفاظ والأوصاف ، وبحسن نيه أو بسوئها - سيان لأن النتيجة واحدة - أخذ يصب الزيت على نيران التفتيت والتفكيك ، ويغذى مرحلة الاضمحلال ويطيل من عمرها . وهذا ملحوظ عند بعض المنتسبين للتيار الإسلامى وعند بعض الذين يعارضونه وينتمون لتيارات أخرى .

ثم يجىء منطق الفهم التآمرى للظواهر والأحداث وتجاه الآخر ، إذا لم نعدم على الجانبين من حكمهم هذا المنطق . فهناك من ذهب مؤكدًا وبحسم «معملى» أن الفريق الإسلامى يبطن غير ما يظهر ، ويرفع الآن لافتات ومضامين سرعان ما سينقضها ويتحول إلى نقيضها لحظة وصوله إلى الحكم ، وقدم استشهادات تاريخية تؤيد هذه النظرة ، وبالتالى فهو يقدم رفضه بسحبه للماضى على الحاضر والمستقبل .

وكأن الأمر حتمية لا تعرف تحولاً ولا صيرورة .

وهناك على الطرف الآخر من يذهب المذهب نفسه سواء كان ذلك عن قناعة أصلية لديه ، أو جاء كرد فعل لما سبق ، فيقال أن معاداة التيار الإسلامى وصحوته ليست إلا قناعًا يخفى عداء أصيلاً وأصليًا للإسلام ذاته عقيدة وشريعة وحضارة وثقافة ، وأن بعضهم فى مجالس ومقامات أخرى يبدءون بانتقاد التيار الإسلامى الراهن ، ثم يثنون بانتقاد مؤسسيه الأوائل ومفكريه كالبنا وقطب والمودودى والندوى وغيرهم ، ويثلثون بابن عبد الوهاب ومن قبله ابن تيمية ، وبعدها يغوصون أكثر فيصلون إلى ابن جنبل والمدرسة النصوصية ، وهكذا حتى يطالون صدر الإسلام وممارسات الراشدين منذ اجتماع السقيفة ، وبعدها لا يتورعون عن توجيه سهام الهجوم على النبى ﷺ نفسه ، وعلى النص المنزل باعتباره حمَّال أوجه ويرجح فيه وجه الأحادية ونبذ التعددية على غيره من الوجود !

ومن هذا الفريق من يمد نفس الخيط الذى مده غير الإسلاميين ، فلا يتردد عن توجيه الاتهامات ذاتها كأن يقال أن كلا من الماركسيين والقوميين بمن فيهم الناصريين يصدرون من عقائد وضعية شمولية ، أثبت تاريخها أنها لا تعرف التعددية ، ويثبت حاضرها أنها لم تبرح ثوابتها فى هذا الاتجاه حتى وإن أظهرت غير ذلك ، ففى خارج تكويناتها السياسية تعلن قبولها بالتعددية وتنادى بالتنوع ،

وبتداول السلطة . . إلى آخره ، ولكنها فى الممارسة الذاتية تظهر وكأنها تختزل الوطن كله فى الحزب ، والحزب فى مؤتمره ، والمؤتمر يختزل فى لجنته المركزية ، وهلم جرا إلى أن يختزل الجميع فى شخص رئيس الحزب أو أمينه العام المهيمن على كل صغيرة وكبيرة ، ولا يقبل بمن يخالفه إلى آخر ما هو معروف . وحتى الذين يقدمون البديل الليبرالى الذى هو صميم أصل النشأة الديمقراطية الحديثة فإنهم أيضا يختزلون الوطن فى مصالحهم وحدها وتراهم لا يترددون فى نفى أيه مصلحة أخرى ، وإذا كانت الرأسمالية هى الوجه الاقتصادى لليبرالية السياسية فحدث ولا حرج عن ضراوتها وبشاعتها ضد الآخر نقيضها .

وخطورة هذا المنطق التآمرى تكمن فى أنه يفتح الباب لمزيد من الاقتتال ، وينسف أيه محاولات للاتجاه نحو حد أدنى من التفاهم الوطنى العام على الأولويات ، وفق ما هو معلن لدى كل فريق ، وحيث العبرة فى السياسة بما هو معلن ، والكل يجب أن يحتكم إليه ويحاكم به ، ومن ثم يُؤيَّد أو يُعارض ويُواجه مواجهة شاملة ومن الجميع .

-٢-

ويذهب بعض المفكرين وفى مقدمتهم الأستاذ هيكل ، إلى أن المجتمعات فى حالة الانكسار والأزمة تتراجع نحو أمر من اثنين إما التاريخ أو الدين أو كليهما معا وهذا التراجع أمر مشروع شريطة أن يكون منظمًا لأنه كما قيل فى الحروب أن أخطر وأهم المناورات هى مناورة الانسحاب : فالمنظم منه يكفل الثبات وترتيب الصفوف والعودة للمقاومة ، والفوضوى منه يؤدى إلى اقتتال الصفوف المنسحبة فيما بينها . وربما جاز لى أن أنظر للظاهرة على أنها لا تقتصر على التيار الإسلامى ، فظاهرة «العودة للجذور بشقيها التاريخى والدينى» الحركة فيها أقرب ما تكون إلى حركة جسد انكشفت فيه «أعصاب الدروس» بعد أن تمكن السوس لسبب أو لآخر من نخر الطبقات الظاهرة للضرس رغم صلابتها ، ومن ثم يصبح المرء شديد الحساسية من أية لمسة تمس العصب ، وبالتالى تبدو عليه سمات السلوك العصبى وأيضا العنيف والمحكوم فى الغالب بكونه رد فعل .

ومناخ «الأزمة- الانكسار» أدى إلى عديد من أشكال هذا التراجع أو الانسحاب ، وأضرب بعض الأمثلة على ذلك :

* بيننا الآن من لا يخفون رأيهم ويدافعون عنه بشدة هجومية حول أن مصر مازالت ترزح تحت نير أطول وأشرس غزوة استعمارية تعرضت لها فى تاريخها ، ونراها مستمرة منذ ما يقرب من ١٤٠٠ سنة . . غزوة صادرت العقيدة المصرية ، واللغة ، والثقافة ، والغالب الأعم من العادات والتقاليد ، وأن مصر كلما حاولت النهوض من تلك الكبوة تجددت عليها الموجة ؟ وآخرها الموجة الراهنة موجة «البداوة المختلطة بالنفط» سواء بذهاب المصريين إلى مضارب الآبار النفطية وعودتهم ممسوخين مشوهين عقلاً وفكرًا وسلوكًا ، أو بالتغلغل النفطى فى الإعلام والثقافة والمسجد وحتى مؤسسات صنع القرار واتخاذه ، وبحيث أصبح كثير من المسائل الجوهرية ومنها مسائل الحريات العامة والخاصة محكومة يالإشارات الواردة من عواصم المضارب النفطية !!

ونرى فى هذا الاتجاه مذهبين : أولهما يتجه إلى الخروج من وطأة الانتساب التاريخى والحضارى وأيضا العقيدى - لأى دين - واللحاق بالعصر وفق آليات ما يظنونه الوطنية المصرية حسب مفهومهم ، وثانيهما يتجه إلى إحياء القديم المصرى قبل دخول العرب وانتشار الإسلام ، على مستوى العقيدة والثقافة واللغة . . . إلى آخره . وكما نرى فإنه شكل من أشكال الانسحاب وفيه حكم بالإعدام على حقبة بأكملها ناهيك عن إعدام الهوية .

* ثم نسمع ممن يرون أن العالم المعاصر قد تجاوز منطق الثوابت . . أية ثوابت تاريخية كانت حضارية أو ثقافية أو حتى عقيدية ، فالعالم ينطلق حثيثًا إلى مرحلة ما بعد الحداثة حيث الثورات متلاحقة فى المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والأفكار ، وحيث لم يعد واردًا فى ظل ذلك أى حديث من ذلك الذى كان يقال عن الاستقلال الوطنى وما يتصل به من سيادة ، وعن التاريخ وما يرتبط بسياقاته من ظواهر ودروس وقوانين ، وحتى العقائد الدينية نالها ما نال الوطن والتاريخ ، ومن ثم فإننا شئنا أم أبينا لابد أن نلحق بالعصر ممزقين كل صلة بالماضى وبالثوابت ، وإلا سنهمش إلى الأبد .

وهكذا نرقب انسحابا آخر إلى التاريخ بمعناه المستقبلى حتى وإن بدت فيه ملامح منطق النهايات التاريخية .

* ومنطق ثالث يذهب إلى اعتماد المصلحة وحدها أساسًا لكل حركة ، وبأضيق مفاهيم المصلحة حيث لا مجال . لأى معطى حضارى أو ثقافى أو حتى وطنى .

ونرى أصحابه يتناصرون على هدم المنظومة العربية طالما أنها لا تقدم ولا تؤخر على المستوى السياسى والاقتصادى الآن ، وذلك لحساب منظومة جديدة هى الشرق أوسطية مهما كانت التنازلات التى تجعل الدولة العبرية الصهيونية هى القوة الإقليمية العظمى المهيمنة على كل شىء . . فطالما أن «التورتة» المتاحة إسرائيلية - أمريكية ، فلماذا نتعفف ونحن «الجوعى العرايا المتخلفون» عن الهرولة لأخذ جزء منها فإذا لم يكن جزءاً فلماذا لا نتمرغ فى ترابها على وزن «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه» .

* وبالدرجة نفسها يمكن أن يتبلور أمامنا اتجاه آخر يقيم الخصومة مع التاريخ والجغرافيا معا ، وأبرز الضالعين فيه مؤسسات الحكم وأجزاء من النخبة السياسية والثقافية . . فلا أحد يريد أن يستجيب لمنع استمرار إسقاط التراث الوطنى القبطى من برامج التعليم والإعلام وحتى برامج الأحزاب ، وترى القفز من الفراعنة والإغريق والرومان إلى الفتح العربى وكأن شيئا لم يكن فى الجوانب اللاهوتية القبطية المتميزة عن غيرها ، ولا فى جوانب الثقافة والفلكور ، ولا مظاهر المقاومة الوطنية . . ويمتد الخيط لنصل إلى محاولات معاصرة ضارية لإعدام حقب تاريخية برموزها وإنجازاتها رغم أن الغالبية عاشتها وتفاعلت معها وفيها سلبًا أو إيجابًا .

وهكذا الأمر على ما أتصور ، ليس مجرد تيار إسلامى متراجع ومنسحب . . وإنما هو تراجع عام للتاريخ وللدين . . بإحيائهما أو بإعدامهما

إننا إذا اعتبرنا العنف ليس شكلا واحدًا ولا درجة واحدة ، فإنه من الوارد أن ننظر إلى التعسف فى المناهج والرؤى وبالشكل الذى سبق فى الأمثلة التى ضربتها باعتباره لونا من ألوان العنف . إذ من المعروف أن القتل والاغتيال كما يكون بالرصاص الطائش المقتتل غير المسئول ، يكون أيضا بوسائل أخرى تدفع الشخص إلى الانتحار والتخلص العضوى من ذاته . . وكما أن هناك قتلا للشخص العضوى فهناك اغتيال للشخصية . . يصدق ذلك على الأفراد كما يصدق على الشعوب والأمم .

-٣-

ولطالما يحلو للذين أقاموها حربًا اقتتالية مع التار الإسلامى أن يقذفوا بسهامهم كل من حاولوا أو يحاولون فهم الأمر وفق سياق موضوعى ، ويميلون إلى التعامل معه

مباشرة دون أحكام قيمية قطعية مسبقة ، وبالتالى تتوازى احتمالات التواصل والبناء المشترك ، مع احتمالات التنافر والمواجهة فنراهم ينظرون للأمر نظرة سطحية ، ويطلقون الأحكام بالأسلوب نفسه : قيِّمى وقطعى ، وكأن كل من لم يلتزم بما يطرحونه فهو انتهازى راكب للموجة . . متناسين أن ثمة فرق كبير بين أن يستمتع المرء بالتعامل مع الظواهر على أرض الواقع فتصير تراكمات وتحولات وتأثيرات متبادلة ، وبين أن يستمتع بنفس الظواهر فى ذهنه وعلى الورق ، وهو الفرق بين المونولوج وبين الديالوج . . أو بين الاستمناء وبين الإخصاب . . وعفوًا لهذا التشبيه !

ولقد شاءت الأقدار وبينما كاتب هذه السطور يعد لها فى ذهنه أن جاءته محصلة الاجتماع التأسيسى للمؤتمر القومى الإسلامى الذى انعقد فى بيروت فى الفترة من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ١٩٩٤ وفيه التقى نخبة من الطرفين بلغ عددهم مائة وواحد مشارك ، توصلوا جميعًا إلى بيان ختامى مشترك ، ليس هذا مجال عرضه أو مناقشته ، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه خطوة على طريق طويل كان لابد أن تتخذ من زمن .

فالقوى الحية فى هذه الأمة لا سبيل لها إلا أن تلتقى فى ساحات المواجهة الشاملة ابتداء من مواجهة سلبياتها هى نفسها ، وانتهاء بمواجهة التخلف والتجزئة والمشروع الصهيونى- الأمريكى وإذا امتلكت هذه القوى القومية والإسلامية المصداقية الحقة فيما تسعى إليه وتضمنه بيانها المشترك فسوف نكون فى حالة خيار للحاق بأحد قطارين : قطار الشرق أوسطية الصهيونى الأمريكى الذى تهرول النظم والحكومات وجماعات المصالح والوقوعيين من أهل الفكر والثقافة للحاق به ولو فى «السبنسة» ، وقطار المشروع الحضارى العربى الإسلامى الذى أرسى لبناته أبناء الأمة يهودًا ومسيحيين ومسلمين وأيضا ملاحدة !

لأنهم رغم استباحتهم للإلحاد الدينى إلا أنهم لم يلحدوا بالوطن ولم يلحدوا بتراث الأمة ، وكان منهم أفذاذ عرفوا قدر الانتماء لهذه الحضارة فلم يغتربوا عنها وكان وجودهم وإبداعهم خير دليل على حريتها وتنوعها .

د . أحمد عبد الرحمن

أستاذ الفلسفة الإسلامية

العلمانيون يمثلون التجسيد الحى للغزو الثقافى الأوربى

إن الحوار والجدال والمواجهات الفكرية تنشيط مهم للحياة الثقافية والسياسية ، وبخاصة إذا وفرنا لها الحرية ، وأفسحنا المجال للمعرضين لنا فى الاعتقاد والرأى والمذهب الاجتماعى ، وإذا التزم المتحاورون بالموضوعية والمنهج العلمى . . ولقد قرأت كل الآراء فى هذه المواجهة . . وأود أن أضيف الآتى :

١ - الإسلام السياسى :

إن هذا التعبير يشبه ألفاظ : الغول والعنقاء والخلّ الوفى ! أنه لا يدل على فئة إسلامية أو جماعة سياسية ، أو حزب إسلامى قائم فى بلادنا . وفى اعتقادى أن من قال إنه يصدق على جماعة الإخوان المسلمين مخطئ فالمبدأ الذى يميز الإخوان المسلمين عن غيرهم هو الاعتقاد بأن الإسلام يجب أن يؤخذ كله ، دون انتقاء أو اجتزاء ، والمؤمنون بحق يقولون : (سمعنا وأطعنا) للقرآن الكريم كله ، وللسُّنة النبوية الصحيحة كلها ، لا يردُّون آية ، ولا يجحدون أمرًا ، ولا يهجرون سنَّة لأن جحد آية كجحد القرآن الكريم كله . والمسائل السياسية جانب من الإسلام ولذلك اشتغلوا بالسياسة ، كما اشتغلوا بالاقتصاد وأسسوا الشركات الصناعية منذ عهد «البنا» مرشدهم الأول . وعلى هذا ، لو أن جماعة من المسلمين قالوا : نحن نعمل فى السياسة ، ونترك العقيدة أو العبادة أو الاقتصاد أو الاجتماع ، لكانت جماعة «اجتزائية» خارجة على الإسلام : لأنها سوف تجحد بعض آيات الكتاب العزيز ، أو تهملها صراحة أو ضمنًا . والإخوان المسلمون أول من يعارض الاجتزاء ، وما يستلزمه من جحد لبعض آيات القرآن .

٢ - السبب الرئيسى «لظاهرة العنف» :

ولقد ذكر المشركون أسبابًا عديدة لظاهرة العنف فى مصر ولكنهم لم يتطرقوا إلى السبب الرئيسى له ، باستثناء المستشار مأمون الهضيبى . وفى إيجاز شديد أقول : إن

«اللامشروعية» التى يعانى منها نظام الحكم الراهن هى السبب الرئيسى للعنف والسبب المولد لأسباب عديدة أخرى وهذا السبب يرجع إلى الانقسام الاعتقادى السابق أعنى :

انقسام الأمة إلى مؤمنين بشمول الإسلام وكماله ، الإخوان المسلمون يمثلون غالبيتهم ، ومؤمنين «بالاجتزاء» من الإسلام ، والنظام الحاكم هو ممثلهم الرسمى . والأغلبية الساحقة من الأمة مع كمال الإسلام وشموله ، لأنه لا يصح دين المسلم إلا بهذا . فكان على النظام الحاكم أن يزوِّر الانتخابات والاستفتاءات ليحصل على الأغلبية والحكم . ولكن التزوير لا يعطى المشروعية . وهكذا عاش النظام عاريًا من المشروعية ، محرومًا من تأييد الأغلبية المسلمة . وكان لابد أن يتترّس بآلاف مؤلفة من الجند والحراس والجواسيس ، وذلك يكلف الأمة مليارات من الجنيهات كل عام ، ومزانية هذا العام فيها ١٫٧ مليار جنيه للداخلية و ٩٥ مليون جنيه فقط للتعليم! فالأموال التى كان يجب أن تنفق على الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والبحث العلمى ، أهدرت فى الإنفاق على الشرطة !! «فاللامشروعية تجر فى أذيالها مشكلات من كل نوع ، وتشمل التنمية ، ويزداد الاحتقان والتوتر عاما بعد عام . ولأن النظام غير مشروع ، فهو يطلب السند من الخارج ضد شعبه ، ولهذا السند ثمنٌ باهظ ، هو حرية القرار المصرى . وهكذا صارت أقدار الأمة بأيدى الأمريكيين والصهاينة! وكانت الشرارة الأولى لاندلاع العنف هى مقتل الدكتور علاء محيى الدين وعضو آخر من «الجهاد» ورد «الجهاد» بقتل الدكتور المحجوب . ودارت «رحى العنف» وغزاها عنف السلطة ، وعدوانها على النساء ، وتعذيب المعتقلين وقتل بعضهم ، يضاف إلى ذلك روح الثأر التى تسود الصعيد ، هذا إلى جانب أسباب ثانوية أخرى تحدث عنها الأساتذة الذين شاركوا فى هذه المواجهة .

والشعب المصرى المسلم يرى شعب «ناميبيا» يتمتع بحرية الانتخاب ، ويرى المسلمين فى الأردن والكويت واليمن ، يتمتعون بحرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، فى حين يصر النظام المصرى على قهر الإسلاميين واستبعادهم وكبت صوتهم وتزوير الانتخابات للبقاء فى السلطة إلى الأبد ! ومن المؤسف أن فصائل علمانية عديدة ، ممن شارك ممثلوهم فى المواجهة ، يؤيدون النظام اللا مشروع ، وقد طالبه بعضهم بعدم توسيع الهامش الديمقراطى الراهن ! ولا يبدو فى الأفق أن النظام سيكف عن التزوير ، والأرجح أن يصدر قانونا يستبعد الإسلاميين من الانتخابات

القادمة (بالقائمة أو بالفردى) وليس ببعيد أن ينص القانون على حرمان : «كل من ساند الإرهاب بالفعل أو بالنِّية» !! وما أيسر أن يعتبر الإخوان المسلمين من المساندين للإرهاب !! وهكذا نعيش «ديمقراطية الشواذ» التى لا تتسع إلا للأقلية العلمانية ، الاجتزائية ، التى تؤمن ببعض الكتاب وتجحد البعض الآخر ، ولسوف يستمر التوتر ، والاحتقان العام ، ولسوف يعبر عن نفسه بطرق عديدة ، لأن «اللامشروعية» مستمرة ، والأقلية تقهر الأغلبية ، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والعلمانيين المحليين .

٣- تطبيق الشريعة الإسلامية :

ولقد كان تطبيق الشريعة ، أو تطبيق الإسلام كاملاً ، هو المشكلة الأساسية بين النظام الذى يجتزئ من الإسلام وبين الإسلاميين الذين يطالبون بتطبيق الإسلام كله ، فى العقيدة والسياسة والاقتصاد والأخلاق . . إلخ .

وقد طرحت هذه القضية على المشاركين فى المواجهة ، ولكن دون بيان التناقص الأساسى السابق (شمول ضد اجتزاء) والآراء التى ذكرت فى هذه المسألة عديدة . لذلك أوجز المسألة فأقول إن الطرف العلمانى لابد أن يرفض أجزاء عديدة من الإسلام ، لابد - بالتالى - أن يجحد العديد من آيات القرآن الكريم . فالعلمانيون لا يقبلون من الإسلام إلا ما يوافق مذاهبهم المادية ، الماركسية ، أو الرأسمالية ، لكن الدستور المصرى لا يسمح بقيام حزب يعلن نبذ الشريعة ، والمناخ العام يشهد صحوة إسلامية جماهيرية هائلة ، دفع العلمانيين المشاركين فى المواجهة إلى المراوغة ، فأعلنوا قبولهم لـ «روح الشريعة» أو «جوهرها!» دون النصوص القرآنية والحديثية!! وروح الشريعة عندهم أن تنال الأنثى من الميراث مثل الذكر ، ولا اعتبار عندهم لقول الله تعالى : ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ وهكذا يظنون أنهم يضربون عصفورين بحجر واحد : فيعلنون للجماهير قبولهم للشريعة ، وفى الوقت نفسه يجحدون نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة !

وذلك الظن هو من النوع الآثم ! فالناس اليوم ، حتى العوام ، يرفضون هذا الموقف رفضًا تامًا . ولا يستطيع أى مسئول أن يتفوه بمثل هذا الكلام . ولقد أراد وزير التربية الحالى أن ينتهك «آية الخمار» فلم يستطع ، وخذلته المحكمة والإدارية . ولن تستطيع الحكومة العلمانية الحالية أن تصدر قانونا يبيح الزنا واللواط والإجهاض تنفيذا لتوصيات مؤتمر السكان ، وقد أعلنها رئيس الجمهورية سلفًا .

فهؤلاء العلمانيون الذين يطالبون بنبذ نصوص القرآن الكريم بحجة «النسبية السوفسطائية» واهمون . ولن ينطلى على أحد كلامهم عن «جوهر الإسلام» و «روح الشريعة» !

ولن ينخدع أحد بمثل كلام الأستاذ محمود أمين العالم ، وهو كلام قديم يردده ولايبدعه ، بأن المصالح يجب أن تتحكم فى النصوص !! وكذلك كلام الدكتور رفعت السعيد ، والأستاذ حسين أحمد أمين ، يستحيل أن يجد القبول لدى الجماهير المسلمة! وسيظل النص القرآنى هو الحكم وهو الفيصل ، ولن يسمح لأحد بجحده أو هجره تحت أية حجة وستظل المطالبة بتطبيق الإسلام كاملاً لها سندها العظيم الراسخ فى الكتاب والسنة ، وسوف تجتذب الملايين لتأييدها ، مع انتشار التعليم ، والتطبيق الشامل للإسلام هو الذى يحقق مصالح أمتنا فى الدنيا والآخرة ، ويضمن لها الاستقلال الفكرى والسياسى والاقتصادى ، ويعيد لمصر دورها الضائع كرائدة للأمة المسلمة ، بعد أن أهدرته سنوات الحكم العلمانى .

ونحن نطالب بانتخابات حرة نزيهة ، بإشراف القضاء ، وإشراف دولى أيضا ، والشعب يختار . ولكل فصيل أن يقدم نفسه للناس ، بلا قيد أو كبت . فإذا اختار الشعب العلمانية المادية فهو حر ، كما حدث فى باكستان ، وعلى الجميع الامتثال لإدارة الأغلبية . وهذا هو ما يرفضه العلمانيون ! لأنهم على يقين من أن الشعب المصرى المسلم سوف يلفظهم ، كما لفظهم فى الجامعات والنقابات !

النسبية وضدها:

والعلمانيون يؤمنون بالنسبية الارتيابية السوفسطائية القديمة ، المعدلة على يدى «نيتشة» ولذلك يعتقدون أن الشريعة الإسلامية ، والإسلام بعامة ، يجب أن يتغير ويتطور «ليساير» العصر !! «والعصر» عندهم هو المادية بمذاهبها المختلفة! ووراء هذا المذهب يقبع اعتقادهم بأن الإسلام من صنع «محمد بن عبد الله» ، وليس تنزيلا من السماء . فهم لا يؤمنون بإله وإذا كان لبعضهم أن يزعم أنه مؤمن بالله ، فإن الشيوعيين ليس لهم ذلك ، فالشيوعية هى العدو اللدود للإيمان بالله . والإنسان عندهم هو الذى اخترع فكرة الإله ! وطالما كان الإسلام - عندهم صناعة بشرية ، فإن النسبية لابد أن تطبق عليه ، وهكذا يقال لنا ببساطة - إن الإسلام كان صالحًا لزمان النبى ، لكن «البعد الزمنى» قضى على هذه الصلاحية ! بل إن الأستاذ حسين أحمد أمين زعم أيضا أن الإسلام دين صحراوى بدوى لا يصلح لنا نحن

أهل الوادى الزراعى ! وذلك فى المصور أيام كـان يكتب فيـه)ورفض المصور نشـر تعقيبى عليه) والعلمانيون يلومون الإسلاميين لأنهم يدَّعون أنهم يملكون الحقيقة الكاملة المطلقة ، وهى ضد النسبية الارتيابية ، وضد نظرية احتمالية المعارف البشرية ، وهذا اللوم فى محله ! لأن المسلمين لا يرتابون فى التوحيد ، ولا فى نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا فى عدالة الشريعة السمحاء ، ويعتقدون اعتقاداً جازمًا بأن سعادة الدنيا والآخرة مرهونة بطاعة الله ورسوله وتطبيق الإسلام تطبيقا شاملاً كاملاً . وهذه كلها ، وغيرها كثير ، حقائق مطلقة عند المسلمين ، والعلمانيون يريدون منا أن نتشكك فيها وأن نعتبرها معتقدات نسبية محتملة ، وأن نعتبر أن الأديان الأخرى تماثلها فى احتماليته ، فيجوز أن يكون الإلحاد أصح من الإيمان بالله عندهم ، ويجوز أن يكون تجسيم الإله تجسيده أصح من التوحيد المنتزه عن المثيل والشريك ، ويجوز أن يكون كتاب رأس المال أصح من القرآن الكريم !!!

لكن الإسلام بعقائده المطلقة لا ينفى «الآخر» ، بل يعترف بأهل الكتاب من اليهود والنصارى . وقد طبق المسلمون ذلك الاعتراف وهم فى قمة القوة والسيطرة ، ولقد أنقذوا اليهود فى الأندلس من بطش النصارى . وعاش النصارى فى الشام ومصر وجميع أرجاء الدولة الإسلامية لهم ما للمسلمين وعليهم . وإذا كان قد حدث لهم أحيانًا اضطهاد ، فهو مدان إسلاميًا . وقد جاءت أيام كان النصارى واليهود يشغلون أرفع المناصب ، ويضطهدون المسلمين فى قلب بلاد المسلمين ومنها مصر ! وقد بيَّن الإسلاميون الذين شاركوا فى المواجهة هذه الحقيقة ، لكنهم لم يتطرقوا إلى بيان أن «الآخر» المعترف به فى المجتمع المسلم لا يمكن أن يكون «ملحدًا أو وثنيّاً» فلا مكان فى دولة الإسلام للإلحاد أو الوثنية . وأما «الآخر المسلم» الذى يخالفى فى المذهب والرأى فله أن يختلف ، وأن يشكل الحزب السياسى المعارض ، ولكن فى إطار الإسلام . وهذا ما ظهر جليا فى آراء الإسلاميين ، فلا أفصّل فيه القول . وتبقى كلمتان فى هذه المسألة : أولاهما هى أن العلمانيين الذين يدَّعون أنهم لا يزعمون امتلاك الحقيقة المطلقة ، ينظرون إلى المادة على أنها حقيقة مطلقة وثانيهما هى أن النسبية قد نُبذت من الفلاسفة الذين نبذوها : إدمون هرل ، وماكس شيلر ، ونيكولاى هارتمن .

دعاوى زائفة

وقد وردت على ألسنة العلمانيين دعاوى زائفة عديدة . فالدكتور سعد الدين

إبراهيم يزعم أن الإسلاميين يُمَنُّون الناس ، بإنشاء فردوس أرضى (يوتوبيا) وهذا زعم باطل فالإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه ناقص ، خطّاء . والشريعة الإسلامية جاءت لتعاقب القتلة والمعتدين واللصوص والزناة من «المسلمين» . والقرآن الكريم يقول عن المؤمنين المحسنين : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ .. ﴾ (آل عمران : ١٣٥) (وانظر أيضا سورة النجم : الآية ٣٢) وقد كان فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم جرائم ، ومظالم ، ومناقص وعيوب ، فى الأفراد وفى المجتمع ، لكنه كان فى القمة إذا قورن بغيره من المجتمعات فى أى عصر قديم أو حديث . ويعلم الجميع أن تهمة التخطيط لإنشاء المجتمع المثالى الكامل هى موجهة إلى الشيوعيين ، لا إلى الإسلاميين . فالشيوعيون هم الذين توهموا أن بوسعهم إنشاء جنة أرضية ، وحاولوا إنشاء «الهندسة الاجتماعية» فانتهت بهم إلى إنشاء جهنم أرضية على امتداد المعسكر الشرقى البائد . فهل يجهل الدكتور سعد الدين كل هذه الحقائق ؟ !

وترددت دعوى زائفة أخرى مفادها أن النظام الحاكم الآن فى مصر قد زايد على الإسلاميين . وإذا تذكَّرنا التناقض الاعتقادى الأساسى الفاصل بين النظام والإسلاميين (فى فقرتنا الأولى من هذا الكلام) أدركنا زيف هذه الدعوى . فالنظام يؤمن ببعض الإسلام وينكر البعض الآخر ، فى حين يصر التيار الإسلامى على أخذ الإسلام كاملاً شاملاً . فهل دعا النظام إلى شمول الإسلام ؟ ! إن هذا لم يحدث مطلقاً . والشيوخ الذين يظهرون فى التلفاز والإعلام الحكومى ملتزمون بالإسلام المبتور المنقوص . وأتحدى أن يثبت لى أى معارض أن أحدهم قد دعا إلى الجانب السياسى فى الإسلام ، أو إلى حق الأمة فى عزل إمامها ، الذى هو أجير عندها . وكذلك التربية الإسلامية فى المدارس تبشر بالإسلام المبتور المنقوص ، ولا تتحدث إلا عن جوانب معينة . فكيف يقال إن النظام زايد على الإسلاميين ؟ ! وفضلا عن هذا فالكل يعلم أن صحف النظام ومجلاته قد فتحت على مصراعيها للعلمانيين ، وكتب فيها صغار الكتاب وكبارهم ، من خريجى روز اليوسف والأهالى ، كتبوا فى الأهرام والأخبار وغيرهما . وكان فرج فودة يهاجم الإسلاميين فى «أكتوبر» ، وترفض ردود المشايخ عليه وهناك قائمة سوداء بأسماء الإسلاميين الذين يَدْعون إلى الإسلام الشامل الكامل . ووزارة الثقافة أعادت نشر كتب سلامة موسى ولويس عوض وجابر عصفور وغيرهم من الشيوعيين والعلمانيين ، الأموات

والأحياء ، وعرضت مسرحيات تسخر من الإسلام وكعبته ورموزه . وعرض التلفاز مسلسلات ضحلة تشنع على الإسلاميين تحت زعم أنهم إرهابيون . أفبعد هذا كله ، وغيره كثير ، يصح أن يقال أن النظام زايد على الإسلاميين ؟ !

ويزعم الدكتور رفعت السعيد أن الإسلاميين يقولون للناس : «انتخبوا الله» وتلك فرية غليظة تثير الغثيان . وأنا أتحداه من أن يثبت أن أحدًا قد قالها غيره هو فمجرد النطق بهذه العبارة إثم عظيم ، وجسارة ممقوتة على الله تعالى ، لا يجرؤ على قولها مسلم .

وقريب من هذا قول الدكتور أبو الإسعاد «إن الحاكم فى الدولة الإسلامية ظل الله فى الأرض» . فليس فى النظام السياسى الإسلامى إلا إمام مُقيَّد بشريعة الله يرتقى منصبه برضا الأغلبية ، وهو أجير عندها ولها أن تعزله كما أنها هى التى تنصّبه . ولا يقول قائل إن الأمويين والعباسيين كانوا حكامًا مستبدين ، فإن الخلافة الراشدة انتهت بمقتل «على» وعادت فى عهد «عمر بن عبد العزيز» ، ثم اختفت ، وظل المجتمع المسلم ملتزما بالإسلام باستثناء الجانب السياسى . فالحكم فى شأن الإمام هو القرآن والسنة فقط ، وهذه مصادر أصولية يطلبها من يشاء فى مصادر علم أصول الفقه .

وقد قال المقولة نفسها الأستاذ نجاد البرعى وزاد على ذلك أن الإمام فى دولة الإسلام ﴿ لا يُسأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ . والحق أن الله تعالى وحده هو الذى لا يسأل عما يفعل كما جاء فى سورة الأنبياء ، الآية ٢٣ . هذا افتراء شنيع وتخليط مخجل . ولكن الرغبة فى التشنيع تملك على العلمانيين أنفسهم وتنسيهم أعظم الحقائق وأخطرها ، فإذا بهم يرددون الافتراءات ، وبمجرد أن يطلق أحدهم شعارا أو يقذف الإسلاميين باتهام ، وتجدهم يندفعون فى ترديده ، دون فحص أو نقد .

ومن الدعاوى الزائفة تلك التى تقول إن دول الخليج قد غزتنا ثقافيا . والحق أن العلمانيين هم الذين يمثلون التجسيد الحى للغزو الثقافى الأوروبى المادى فهم الذين يناضلون لإحلال الثقافة المادية محل الثقافة الإسلامية ومع ذلك يزعمون أن دول الخليج قد غزتنا ثقافيا كأن ثقافة دول الخليج ليست هى نفسها ثقافتنا ، مع اختلافات يسيرة محلية . وكيف تغزونا دول الخليج وقد ذهبنا إليها لندرِّس كتبًا صدرت فى مصر ؟ ! وما هى مظاهر هذا «الغزو» المزعوم ؟ ! لقد حدث تفاعل ، وأخذ وعطاء ، فهم شعوبنا العربية المسلمة : وهو لا يمكن أن يسمى غزوًا . أما الذين

اعتنقوا المادية فهم الذين يمثلون الغزو الأوروبى لثقافتنا الإسلامية . وهم الذين تسببوا فى ظهور التناقض الثقافى فى بلادنا ، وبعضهم كان يعمل لحساب دول أجنبية ، وقد نشرت الأهرام أن شخصا اسمه «د . السعيد» قد قبض ٢٥٠٠٠ دولار من المخابرات السوفيتية قبل انهيار المعسكر الشيوعى !

ومن أسوأ مغالطات العلمانيين ما زعمه حسين أحمد أمين حسين قال «إنه لا يوجد فى الشريعة الإسلامية أى حكم واضح على الإطلاق! » ، وضرب لذلك مثلاً بحد الخمر ، إذ عاقب النبى ﷺ شارب الخمر بضربه بالنعال ، وضربه أبو بكر أربعين جلدة ، وضربه عمر ثمانين ، ثم ينتهى من هذا إلى قوله إن : «مثل هذا الموضوع لا حكم فيه فى الواقع ، فبماذا نأخذ ؟ » .

فهنا مغالطات كثيرة ، هدفها الوصول إلى نتيجة مسبقة فى ذهن الكاتب ، هى التشكيك فى الشريعة . أول تلك المغالطات أنه أغفل الحقيقة المعروفة التى تؤكدها الأخبار بأن النبى ﷺ ضرب شارب الخمر «أربعين» . والثانية : اعترافه بأن القرآن الكريم لم يحدد عقوبة ، وعلى الرغم من ذلك يزعم أن للقرآن رأيا (كذا) فى عدد الجلدات . والثالثة هى : أنه تغافل عن الأصل الفقهى الكبير الذى ينعى على أن : «فعل النبى ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينعقد إجماع على ما خالف فعل النبى ﷺ وأبى بكر وعلى رضى الله عنهما ، فتحمل الزيادة من «عمر» على أنها تعزير ، يجوز فعلها إذا رآه الإمام» . (انظر : المغنى لابن قدامة ، حـ ص ٣٠٧) وهذا التعزير قد يكون بسبب تكرار العقوبة لتكرار الشرب ، ومعروف أن تكرار الجريمة يقتضى تغليظ العقوبة .

فليس ثمة شك فى وجود حكم واضح حاسم ، لاجدال فيه ، والتساؤل الحائر الذى طرحه الكاتب لا محل له البتّة ، اللهم إلا أنه وسيلة للهدف الذى يريد أن يروج له وهو عدم وجود أحكام فى الشريعة الإسلامية ، فلا أحكام فى القصاص ، ولا الجراح ، ولا الحدود ، ولا المواريث ، ولا الأموال . ولا أية أحكام واضحة محددة «على الإطلاق» ! وإن المرء ليدهش إزاء هذه الجسارة الممقوتة على الحقائق ، مشفوعة بهذه اللهجة الإطلاقية غير العلمية التى تحدث بها حسين أحمد أمين وأضرابه من العلمانيين الرافضين للشريعة .

ولا يقل عن هذا خطأ ما ادعاه الدكتور رفعت من أننا : «إن أخذنا بما قال به الفقهاء القدامى (بخصوص حد السرقة) لأفلت من العقاب تسعون بالمائة من اللصوص ، فكل من سرق المال العام . . لا يمكن إقامة الحد عليه وفق أقوال الفقهاء

القدامى ، لأن هناك شبه «شراكة» فى هذا المال . وأول أكذوبة فى هذا الكلام هو تصوير الفقهاء القدامى زورًا بأنهم «أجمعوا» على القول بأنه لا حد على سارق المال العام ، والحق أنهم اختلفوا ، فقال الإمام مالك ، وحماد ، وابن المنذر ، بأن على سارق المال حدّاً ، استنادًا إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وحجتهم أقوى . ولو أننا أخذنا بالرأى الآخر لما أفلت أحد من العقوبة ، فحيث لا حد تطبق عقوبات تعزيرية صارمة لصيانة الأموال العامة فالإفلات من العقاب وهم كبير لاوجود له إلا فى دماغ الكاتب العلمانى الماركسى . ثم إن هذا الكاتب لا يفهم قصد الشريعة السمحاء من هذا الحد : إنه رادع قوى ، هدفه صيانة الأموال والأرواح وأمن المجتمع ، فهو عقوبة وإجراء وقائى . إن اللص حين يعزم على السرقة يعزم على القتل والجرح إذا تصدى له صاحب المال أو رجل الشرطة . وهو يروِّع المجتمع ويقضى على أمنه . والشريعة كما نعلم تضع سبعة شروط لتطبيق هذا الحد لتردع ، وفى الوقت نفسه ، تقلل إلى أبعد الحدود من انطباقه . وفى السعودية الآن تقطع يد كل عامين فى المتوسط . فهذه بعض الحكم التى فاتت الكاتب الشيوعى . والشيوعيون والعلمانيون بعامة يتخبطون فى مزاعمهم حول الشريعة السمحاء ، فمرة يزرفون الدمع على الأيدى التى ستقطع ، وينسون الرقاب التى يقطعها اللصوص ! ومرة يبدون الأسف - كما فعل هذا الكاتب - لأن ٩٠ ٪ من اللصوص سيفلتون من الحساب وهذا التخبط لا تفسير له سوى أنهم لا يبغون إلا التشكيك فى الشريعة ، وتنفير الناس منها . أما الدارسون الموضوعيون فلا يقعون فى مثل هذا التخبط المشين ، لأنهم ينشدون الحقائق ، ويُقبلون على البحث دون أحكام مسبقة ، ودون خضوع للأهواء والشهوات .

والإسلام لايصون المال الحلال على صاحبه بحد السرقة وحده ، وإنما بتدعيم الإيمان بالله ، وتربية الشعب المؤمن الذى يسعى كل فرد فيه إلى تحقيق الخير للآخرين ، والذى ينعم فيه الناس بالعدالة الاجتماعية ، والتكافل الاجتماعى والأسرى ، وتسود بين أفراده أخلاق الغيرية والإيثار . وتلك هى الآمال العظمى لبشرية - الآمال التى بددتها الشيوعية البائدة ، والرأسمالية المتوحشة التى تنطلق بسرعة إلى مصير أتعس من ذلك الذى انتهت إليه شقيقتها المادية الملحدة - الشيوعية . ومن يشك فى ذلك عليه أن يقرأ - مثلا - كتاب «برجنسكى» مستشار الأمن القومى السابق لرئيس أمريكا : «Out of contnol» ويرى ماذا يقول عن «الإباحة المباحة» التى تنخر فى أوصال أمريكا والغرب الرأسمالى .

أحمد نبيل الهلالى

المفكر الماركسى المعروف

الرفض المطلق لكل نتاج الحضارة الغربية دعوة للانعزال عن العالم

أود بداية أن أشير إلى بعض الملاحظات العامة :-

* إن بعض الآراء المطروحة فى الملف ، أسيرة عقلية «التكفير المتبادل» و «النفى المتبادل» ، وروح التعصب الأعمى سواء للمعتقد الدينى أو العقيدة السياسية .

* وبعض المداخلات تعطى الانطباع بأن هناك من يجهد نفسه فى التفتيش عن نقاط الخلاف لتوسيع شقته . . مع تجاهل أية نقاط التقاء . . مما يؤدى بالضرورة إلى رفع التناقضات الثانوية إلى مرتبة التناقض الرئيسى . . وهذا فى الوقت الذى يقف لنا فيه عدونا الرئيسى المشترك - الإمبريالية والصهيونية . . بالمرصاد ، متأهبًا لابتلاعنا جميعًا بفكه المفترس .

وإذا كان التاريخ يروى لنا قصة أهل بيزنطة . . الذين غرقوا فى الماضى البعيد فى دوامة من المناقشات . . بينما العدو يطرق أبواب مدينتهم . . فإن عدونا اليوم . . قد اجتاز الأبواب ليقبع فى عقر دارنا .

* وبعض المتحاورين يستسهلون إطلاق أحكام الإدانة المطلقة وتعميقها . فهناك من يعتبر كل إسلامى بالضرورة إرهابى . . من هواة ودعاة وممارسى العنف بزعم أن العنف من جوهر الإسلام . وهو نفس منطق الاتهام فى قضايا التنظيمات الشيوعية الذى يعتبر الإرهاب واستعمال القوة شرطا لازمًا فى المذهب الشيوعى ذاته . وفى المقابل هناك من يعتبر كل علمانى هو بالضرورة شيوعى . . وكل شيوعى هو بالضرورة عدو الدين . وهذه الأحكام التى تطلق على عواهنها أبعد ما تكون عن الحقيقة فى تقديرى .

الحركات الإسلامية والإرهاب:

كانت إحدى الأسئلة المطروحة على المتحاورين تتعلق بمدى العلاقة بين

الحركات الإسلامية المعاصرة والعنف . . وحل تعبير الإرهاب أحيانا محل تعبير العنف .

والواقع أنه لا يجوز الخلط بين العنف والإرهاب الفردى . فرغم أن الإرهاب الفردى صورة من صور العنف ، إلا أنه ليس كل عنف إرهابا . فالإرهاب عادة يعتمد على الفعل الفردى . وهو مرفوض من حيث إنكاره لدور الجماهير . فى حين تختلف النظرة إلى العنف والحكم عليه باختلاف الظروف التى يمارس فيها والأهداف التى يسعى إليها . ولذلك ليس كل عنف مؤثم ومدان إذ هناك عنف . . وعنف .

ففى عالمنا المعاصر . . أصبح العنف لغة العصر . وهو سلاح المعتدى بقدر ماهو سلاح المجنى عليه . سلاح المحتل الغاصب بقدر ماهو سلاح الفدائى الذى يقاوم الاحتلال .

والمجتمع الدولى بمواثيقه الدولية يسلم اليوم بوجود عنف مشروع وواجب . ولم يعد ينازع فى هذه الحقيقة سوى أعداء الشعوب الذين يخلطون الأوراق . .

ويدفعون نضال الشعوب فى سبيل تحرير أوطانها بالإرهاب .

لذلك أتفق تمامًا مع المستشار الهضيبى عندما يقول أنه «لا يمكن القول بأن الذين حملوا السلاح سواء فى فلسطين أو القناة إرهابيون» ولقد برز فى الحوارات اتجاهان متقابلان متعارضان أختلف معهما :

الاتجاه الأول : يحاول أن ينفى أى صلة بين الحركات الإسلامية والإرهاب ويعتبر أحداث الإرهاب «مجرد إفراز لأزمة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا علاقة للأصولية بهذا» .

ومع التسليم بأن لظاهرة الإرهاب مسببات اجتماعية واقتصادية فإن هذا لا ينفى أن أقسامًا من الحركات الإسلامية مارست وتمارس بالفعل أشكالاً من العنف لايمكن تبريره أو قبوله لأنه منبت الصلة عن النضال ضد الإمبريالية والصهيونية . ومن الأمثلة على ذلك اغتيال المستشار الخازندار فى الأربعينات ، والاعتداء على القوى الطلابية الوطنية والديمقراطية التى كانت تطالب بوقفة مع العدو الصيونى قبل حرب أكتوبر ، واغتيال الشيخ الذهبى .

ومن جهة أخرى يقول الدكتور عصام العريان أن العنف الذى تمارسه بعض

جماعات الإسلاميين «عنف مجتمعى وليس دينيا» . وهذا القول يصعب الموافقة عليه ، لأن الاعتداء على أرواح وممتلكات ومحلات صاغة المواطنين الأقباط . . لا يمكن وصفه بأنه مجرد عنف مجتمعى .

أما الاتجاه الثانى : فهو يحاول أن يربط ربطًا ميكانيكيا بين «الأصولية والإرهاب ويحصر ممارسة الإرهاب فى الحركة الإسلامية أساسًا . فيقول الأستاذ أحمد شرف أن المجتمع المصرى فى العصر الحديث :

«عرف صور الاغتيالات السياسية والتصفية الجسدية للخصوم فى مدرستين فقط أبرزهما المدرسة التى توظف الإسلام فى السياسة . . والثانية هى المدرسة الوطنية على النمط الفاشى» .

إن هذا التصنيف يصطدم مع الحقائق التاريخية ، ويحاول تطويع التاريخ لمساندة وجهة نظر مسبقة .

إذ يرصد تاريخ مصر الحديث اغتيالات قام بها شباب بدوافع وطنية ، ولا ينتمون إلى أى من هاتين المدرستين . . والأمثلة على ذلك كثيرة . . اغتيال بطرس غالى . . والسردار البريطانى . . والاغتيالات التى قام بها التنظيم السرى لحزب الوفد فى العشرينيات . . ومحاولة اغتيال إسماعيل صدقى باشا . . واغتيالات عناصر الموساد والسى . أى . إيه التى قامت بها جماعة ثورة مصر . . ثم الاغتيالات التى قام بها الجندى سليمان خاطر والجندى أيمن حسن .

كما أن الأستاذ أحمد شرف يسقط من حسابه التصفيات الجسدية التى قامت بها السلطة ضد خصومها ، سواء قبل ثورة يوليو ، (اغتيال الشيخ حسن البنا- اغتيال عبد القادر طه - حادثة الدكتور عزيز فهمى) . أو فى السنوات الأخيرة والتى تتمثل فى مسلسل التصفيات ضد شباب الجماعات الإسلامية منذ عهد زكى بدر فى وزارة الداخلية وحتى الآن .

الإسلام السياسى والمجتمع المدنى:

تعقيبًا على إجابات المتحاورين على التساؤل حول مدى خطورة الإسلام السياسى على المجتمع المدنى أود أن أبدى الملاحظات التالية : -

أولا : يرفض البعض مصطلح المجتمع المدنى من أساسه فهو فى نظر الدكتور

رفعت سيد أحمد «مصطلح مشبوه مستورد» وهو فى رأى المستشار مأمون الهضيبى «مسألة أتت لنا من أوروبا» .

ومع التسليم بأن بعض المفكرين والمنظرين الاستعماريين يروجون لفكرة (المجتمع المدنى) فعلا . فهناك مفكرون ومنظرون ليبراليون وشيوعيون - مثل جرامشى مثلا - قد نادوا بالفكرة بمضامين مغايرة بالطبع .

وإذا كان الغرب الاستعمارى يلعب بورقة «المجتمع المدنى» فهذا لا يبرر معاداة الفكرة ورفضها من أساسها . فالولايات المتحدة تحاول منذ سنوات اللعب بورقة حقوق الإنسان لدس أنفها فى الشئون الداخلية للدول ولتحقيق أهداف استعمارية فهل هذا يبرر التخلى عن حقوق الإنسان ؟

وإذا كان مصطلح المجتمع المدنى قد أتى لنا من الغرب . . فهذا لا يستوجب رفضه ، فالعبرة ليست بالمسميات . . وإنما بالجوهر الاستعمارى للمصطلح .

وقد يقتبس الغرب الاستعمارى مسميات من عندنا ليطلقها على مخططاته وهذا لا يبرر قبول هذه المخططات . ففى الماضى أطلق الإمبرياليون على أحد أحلافهم العدوانية اسم «الحلف الإسلامى» ؟ !

والمناداة بالرفض المطلق لكل نتاج الحضارة الغربية هو دعوة للانعزال الكامل عن العالم المحيط بنا . . والتقوقع داخل تخلفنا . ومن المستحيل عمليا الفصل المطلق بين الحضارات الإنسانية والتاريخ لم يعرف حضارة أو ثقافة منغلقة على نفسها لا تتأثر بغيرها ولا تؤثر فى غيرها من الحضارات والثقافات . فالحضارة العربية تأثرت مباشرًا بالحضارات الهندية والفارسية واليونانية وكان لها تأثيرها المباشر على الحضارة والثقافة الأوروبيتين .

إن تاريخ الحضارة البشرية قائم على أساس الوحدة الجلية بين منجزات الشعوب المختلفة .

ثانيا : إن الحصاد المر لتجارب شعبنا والشعوب من حولنا يشهد باستحالة قيام مجتمع مدنى فى ظل حكم الواحد . . أو فى ظل تعددية زائفة تخفى الوجه الكالح للحزب الحاكم الأوحد . سواء كان هذا الحزب الواحد هو حزب الله فى نظر الإسلاميين أو تحالف قوى الشعب العاملة (فى النظرة الناصرية التقليدية) أو حزب الطبقة العاملة فى عرف الشيوعيين .

ثالثا : البعض يتصور أن أطروحات الإسلام السياسى وممارساته هى الخطر الوحيد الذى يتهدد المجتمع المدنى فى مصر . وأنا أختلف معهم . لأن الدولة البوليسية أيضا بأطروحاتها وممارساتها خطر داهم على المجتمع المدنى .

رابعا : لا يصح القول بأن الإسلام كدين . . وكمثل . . أو كقيم . . أو كمعاملة بين البشر يشكل خطرًا على المجتمع المدنى . وإنما مكمن الخطر فى تسييس الدين وتوظيفه لخدمة نظام سياسى يحكم باسم الدين .

وبعبارة أخرى الخطر يكمن فى مقولة الإسلام السياسى عن الدولة الدينية . فإذا كان الدين من عند الديان . . فالفكر الدينى يظل من صنع البشر وله طابع دنيوى وهو لا يخرج عن كونه اجتهادات إنسانية تحمل الصواب كما تحتمل الخطأ . وكان الإمام على بن أبى طالب يقول «القرآن لا ينطق وإنما ينطق له» .

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن الدولة الدينية هى نقيض المجتمع المدنى .

سواء كانت دولة إسلامية أو مسيحية أو يهودية . لأن السلطة الدينية فى واقع الأمر هى سلطة طبقة اجتماعية تحكم باسم الدين وتضفى القدسية على تفسيرها للدين وعلى تصرفاتها الدنيوية . فالبشر فى نهاية الأمر فى ظل الدولة الدينية هم الذين يحددون ماهية شرع الله . ورجال الدين هم الذين يفسرون تعاليم الدين وفق المصالح الطبقية للطبقة الحاكمة .

واكتساب الدولة طابعا دينيًا على طول تاريخ البشرية كان هو الباب الذى يدخل منه الظلم والفساد ولذلك يشهد التاريخ بأن أول من هاجم الدولة الدينية هم رجال الدين المستنيرون المصلحون . فأول من هاجم الخلافة العثمانية هو عبد الرحمن الكواكبى الذى دعا إلى إسقاط هذه الخلافة . ومن أوائل من دعوا إلى فصل الدين عن الدولة أحد شيوخ الأزهر الأجلاء وهو الشيخ على عبد الرازق .

والإسلام برئ من مفهوم الدولة الدينية إذ إنه لم يقرر قواعد ملزمة ثابتة لنظام الحكم . ولا يجوز القول بوجود نظرية إسلامية للحكم . وأبلغ دليل على ذلك أن نظام الحكم فى ظل خلافة أبو بكر وعمر بن الخطاب كان أقرب إلى النظام الجمهورى .

وكان يتم اختيار الحاكم بالبيعة . فى حين أصبح نظام الحكم فى عهد الأمويين ملكيا وراثيا . وليس فى القرآن الكريم أو السنة أحكام تقرر الشكل الإدارى

أو التنظيمى للدولة ، والحكمة من ذلك عدم تقييد المسلمين بقوالب ثابتة قد تصطدم مع تطورات الحياة . والإسلام دين العقل ولذلك ترك للعقل البشرى ابتكار نظم الحكم الملائمة ، ويقول الحديث النبوى الشريف : «أنتم أعلم بشئون دنياكم» ونظم الحكم من أخص خصائص أمور الدنيا ، ولذلك ترك الإسلام نظم الحكم للناس يختارونها حسب ظروفهم ومصالحهم . وليس خروجًا على الإسلام - أن يسترشد المسلمون بأنظمة الحكم فى البلدان الأخرى غير الإسلامية ، وإذا لم يتردد الخليفة عمر بن الخطاب فى اقتباس نظم الإدارة عن الدولة الفارسية والدولة البيزنطية .

خامسا : والدولة الدينية - كما ينشدها الإسلام السياسى - خطر داهم - على الديمقراطية لأن الديمقراطية سوف تغيب عن ربوعها بالضرورة . فالسلطة الدينية تولد حتما الديكتاتورية لأنها تطبع النظام الحاكم بطابع القداسة بحيث يصبح المعارضون للحاكم فى موقع المعارضين لله . فالحكم يندمج فى الدين وأية معارضة له تعد مروقًا عن الدين . والديمقراطية الحقيقية غير متصورة إلا عندما تكون الدولة ممثلة للإرادة البشرية وخاضعة للحساب وقابلة للنقد . وإذا قلبنا صفحات التاريخ القديم والحديث سوف نجد أن الدولة الدينية المسيحية فى القرون الوسطى اقترنت بمحاكم التفتيش . . والدولة الدينية من بعد حكم عمر بن الخطاب اقترنت بمسلسل من الحكام المستبدين . . والدولة الدينية الصهيونية هى فى الواقع دولة فاشية عنصرية .

والتجارب المعاصرة للدول الإسلامية هى نماذج حية للفساد والاستبداد . والحكم الدينى يغرى الحكام على استغلال قداسة الدين من أجل تبرير تصرفاتهم الدنيوية وإضفاء العصمة عليها .

وفى التاريخ الإسلامى نماذج رديئة من الحكام المستبدين والفاسدين الذين عاثوا فى الأرض فسادًا متسترين بعباءة الإسلام والإسلام برىء من آثامهم .

وفى ظل حكم هؤلاء اضطهد أئمة وعلماء دين أجلاء وفلاسفة ومفكرين مرموقين مثل الإمام بن حنبل وابن رشد الذى تعرض للنفى وأحرقت كتبه .

وهناك طابور طويل من شهداء الفكر فى ظل الحكم الإسلامى من بينهم غيلان الدمشقى الذى أمر هشام بن عبد الملك بقطع يديه ورجليه ولسانه لأنه ناهض سياسة الأمويين .

وفى ظل الدولة الإسلامية الحديثة تتعرض الديمقراطية لأبشع الانتهاكات فى

السودان وفى باكستان وفى إيران حيث أعدم المئات من الخصوم السياسيين للنظام الإيرانى بتهمة الإفساد فى الأرض .

ولذلك كله أختلف مع ما قاله الدكتور فعت سيد أحمد من أنه «لو أعطيت الديمقراطية بشكل صحيح للإسلاميين فهم أكثر الناس حرصًا عليها » فهل المذابح التى تتعرض لها الديمقراطية فى السودان وإيران تعكس حب الإسلاميين هناك للديمقراطية ؟ !

بل إن ما يجرى الآن فى أفغانستان بالغ الدلالة على أن الحركات الإسلامية هناك لا تحتمل الحل الديمقراطى لخلافاتها فيما بينها وهى تحاول حسم صراعاتها على السلطة بالصواريخ التى تحصد أرواح المدنيين الأبرياء . وكل من هذه الفرق يحاول فرض فهمه الخاص للإسلام على سائر الفرق الإسلامية بينما يدفع الشعب الأفغانى الثمن الباهظ لهذا الاقتتال الدموى .

وفكرة الشورى التى يطرحها الإسلام السياسى نقيضًا للديمقراطية وأحيانا تفسيرًا لها قاصرة عن أن تكون بديلاً عن الديمقراطية . لأن الشورى غير الملزمة التى تقدمها صفوة من أهل الحل والعقد والعلماء للحاكم لا تتيح أى شكل من أشكال المشاركة الشعبية فى الحكم . وأود هنا أن أؤكد أننا جميعا مطالبون - إسلاميين وشيوعيين وناصريين - بإعادة النظر فى مفهومنا عن الديمقراطية وموقفنا منها . على ضوء الانتهاكات الخطيرة التى وقعت لحقوق الإنسان وحريات العامة سواء فى ظل أنظمة الحكم الإسلامية أو فى ظل مرحلة عبد الناصر أو فى ظل التجارب التى حكمت باسم الطبقة العاملة فى الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا .

سادساً : والأطروحات المراهقة للإسلام السياسى تمثل خطرًا على مؤسسات المجتمع المدنى . .

فلقد كتب الشيخ حسن البنا يقول «الإسلام هو دين الوحدة فى كل شىء . . لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه . وكل ما يستتبعه هذا النظام الحزبى من تنابذ وتقاطع وبغضاء يمقته الإسلام أشد المقت (مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ١٦٨) .

وهذا الطرح ينطلق من أنه المجتمع المسلم لا يوجد به سوى حزبين : حزب الله المأمور بإقامته ، وحزب الشيطان وقيامه ممنوع .

وهناك بعض الإسلاميين الذين يعلنون موافقتهم على التعددية الحزبية ، لكن هذه الموافقة تعلق أحيانا على شروط أو تخضع لاستثناء . فهناك من ينادى بتعددية حزبية فى حدود الشريعة الإسلامية م يعنى فى نهاية المطاف التعددية فى حدود الفكر الدينى والسياسى للسلطة الحاكمة . ويستثنى مرشد الإخوان المسلمين الأستاذ حامد أبو النصر الحزب الشيوعى من هذه التعددية المسموح بها ،

فيقول : «السماح للشيوعيين بحزب فى هذا البلد المتدين لا نقره فقد يأتى بحكومة شيوعية ونحن الإخوان لا نوافق على هذا لأن الشيوعية كما قرأنا وشاهدنا تنكر وجود الله تعالى (العروبة عدد ٦/ ٧/ ٩٣) . وهذا الربط الميكانيكى بين الشيوعية والإلحاد مردود بأن ماركس وانجلز ولنين لم يطرحوا الماركسية اللينينية كبديل لأى دين . والشيوعية لم تكن يوما تمردًا على السماء فعالم الشيوعية هنا على الأرض . والشيوعيون المصريون على تعدد تنظيماتهم منذ قيام حزبهم الأول فى عام ١٩٢٤ خلت أدبياتهم من أية دعوة للإلحاد ومن أى موقف عدائى ضد الدين . والكتب التى صدرت فى مصر داعية للإلحاد فى مطلع القرن مثل كتاب «لماذا أنا ملحد» للأستاذ إسماعيل أدهم لم يكتبها شيوعيون . . ولم ينطلقوا فيما كتبوه من الفكر الماركسى . . وإنما كتبها ليبراليون انطلاقا من نظريات التطور والنشوء والارتقاء . ونحن الشيوعيون لا نرى أن الصراع الطبقى فى المجتمع يدور بين مؤمنين وملحدين وإنما يدور بين ممارسى الاستغلال الطبقى وبين ضحايا هذا الاستغلال .

سابعاً : وطرح حركات الإسلام السياسى خطر على حرية العقيدة . فهم من قبل الوصول إلى الحكم يمارسون العنف ضد المنتمين للدين الآخر . وفى ظل الدولة الدينية تنقضى بالضرورة حقوق وحريات المنتمين للأديان الأخرى خلاف الدين الرسمى للدولة .

ولا يجوز تبرير ذلك بأنه إعمالاً للمبدأ الديمقراطى القائل بخضوع الأقلية للأغلبية . فإن هذا ببساطة مؤداه إلغاء حرية العقيدة ، والعقائد الدينية لا يجوز إخضاعها لهذا المبدأ . ولا يجوز للإسلام السياسى فى مصر أن يتعامل مع هذه القضية بنظرة ذاتية ضيقة الأفق . فالأغلبية والأقلية مسألة نسبية تتغير من مجتمع إلى آخر . وقد تبتذل داخل المجتمع نفسه مع مرور الزمن . وإذا كان المسلمون يشكلون الأغلبية فى مصر وبعض الدول المحدودة الأخرى فهم يشكلون أقليات دينية فى معظم بلدان العالم . فهل يرضى الإسلام السياسى لهذه الأقليات

الإسلامية أن يفرض عليها شريعة دين الأغلبية فى البلدان الأخرى ؟ ! . . إن إخضاع الأقلية الدينية للأغلبية الدينية مؤداه فى النهاية إهدار المساواة فى حقوق المواطنة وتقسيم المواطنين داخل المجتمع إلى مسلمين وذميين ، إلى مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية . والمأساة أن المنتمين لدين الأغلبية لا يسلمون من الاضطهاد فى ظل الدولة الدينية إذا ما طرحوا فكرًا دينيًا مغايرًا لفكر الدولة الرسمى . فباسم الإسلام أعدم النظام السودانى المفكر الإسلامى محمود محمد طه فى مطلع ١٩٨٥ بتهمة الردة . وباسم الإسلام يضطهد الشيعة فى ظل الدولة الدينية السنية ، ويضطهد السنة فى ظل الدولة الدينية الشيعية . ولقد كان أول من اكتوى بنار الثورة الإسلامية فى إيران جماعة إسلامية هى جماعة مجاهدى خلق . ثم تم تصفية رموز الاتجاه الداعى للتسامح النسبى مع القوى السياسية الأخرى . واغتيل آية الله مظهرى أول رئيس لمجلس قيادة الثورة بعد شهر واحد من انتصار الثورة .

ثامنا : والإسلام السياسى أطروحاته الراهنة خطر على التعددية الفكرية . وهو يدعو إلى حظر إطلاع المسلمين على الفكر الإنسانى . «غير الإسلامى» رغم أن الإسلام الصحيح يدعونا إلى طلب العلم ولو فى الصين . ورغم أن الفيلسوف الإسلامى ابن رشد قد استفاد من فلاسفة اليونان ودعا للانفتاح والاستفادة من أفكار الأمم الأخرى ونادى بالإقبال على علوم الآخرين ، وكل ذلك منذ أكثر من ثمانية قرون . ومن المفارقات الجديرة بالتسجيل أن المستشار مأمون الهضيبى فى مداخلته يتحدث عن أولئك الذين «تربوا فى أحضان الغرب أو تعلموا فى بلادهم» فى حين أن العديد من أعلام المسلمين تعلم فى الغرب مثل الشيخ رفاعة الطهطاوى والدكتور حسن الترابى وراشد الغنوشى .

تاسعاً : والإسلام السياسى بأطروحاته وممارساته الراهنة خطر على حرية الرأى . فلقد دأبت الجماعات الإسلامية فى الجامعات على مصادرة حرية الطلاب فى التعبير عن آرائهم ومزقوا جرائد الحائط الخاصة بالطلاب اليساريين والناصريين وغيرهم . واعتدوا على الحفلات الفنية . ولجأت بعض الجماعات إلى الاعتداء على حياة المفكرين والأدباء والصحفيين من أمثال فرج فودة ونجيب محفوظ فى مصر - حسين مروة ومهدى عامل فى لبنان - ثم القائمة الطويلة التى لا تنتهى من المثقفين فى الجزائر الذين يتساقطون تباعًا .

ولا أستطيع أن أوافق على ما قاله الدكتور عصام العريان من احترام التعددية فى ظل حكم الإسلام منذ فجر التاريخ «وأنه لم يكفر أحد من المسلمين أحداً آخر بسبب هذا الخلاف» فالتاريخ يقدم لنا قائمة طويلة من شهداء الرأى فى ظل الدولة الدينية الإسلامية وقد لقى أئمة من المتصوفة وقادة الفكر حتفهم تحت التعذيب وقطعت أجسادهم إربًا ، واضطهد أعداد من أبرز أساطين الفكر من الفقهاء والعلماء والقضاة وقتلوا لأنهم أبوا أن ينطق لسانهم بما يريده الخليفة الحاكم وحتى الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعى والإمام ابن حنبل لم يسلموا من السجن .

عاشرًا : والإسلام السياسى بأطروحاته وممارساته الراهنة خطر على النقابات . ونظام الجبهة الإسلامية فى السودان حظر منذ يونيو ٨٩ الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والنسائية والشبابية ، وزج بمعظم الفعاليات النقابية فى السجون والمعتقلات .

* ويتساءل الأستاذ محمد عمارة «هل الحركة الإسلامية مع ازدهار العمل النقابى أم ضده ؟» . . كما يتساءل الدكتور عصام العريان» من الذى أعاد الحيوية إلى هذه النقابات وأنا أختلف معهما وأرى أن هيمنة الإسلام السياسى على النقابات المهنية كان له عواقبه السلبية :

– فطرح شعار أسلمة النقابات ينزع من هذه النقابات طابعها القومى ويقسم وحدة المهنيين ويفرق بين أبناء الواحدة حتى فى التمتع بالخدمات النقابية على أساس العقيدة الدينية واللون السياسى .

– وسعى الإسلاميين للانفراد بمقاعد مجالس إدارة النقابات يهدد الديمقراطية النقابية .

وإذا ما استعرضنا على سبيل المثال ما آلت إليه نقابة المحامين فى ظل المجلس الحالى يصبح من حقنا أن نسأل أين ازدهار العمل النقابى فى نقابة المحامين وهل عادت الحيوية إلى هذه النقابة حقا ؟! . . ففى ظل المجلس الحالى تقلص الدور القومى لنقابة المحامين وانحصر فى تأييد نظام البشير فى السودان ، ودخلت نقابة المحامين فى صدام لا مبرر له مع اتحاد المحامين العرب . وفى ظل المجلس الحالى تبخر النضال الديمقراطى لنقابة المحامين وحتى عندما تفجرت غضبة المحامين على اغتيال زميلهم المحامى الشاب عبد الحارث مدنى ، فإن مجلس النقابة هو الذى أجهض حركة المحامين ووضع مطالب قاعدة المحامين العريضة على الرف . وأغلق ملف عبد الحارث مدنى ولم يعد يطالب حتى بالمطلب المتواضع الخاص بإعلان تقرير

الطبيب الشرعى . وأسقط المجلس تمامًا مطلب المحامين بالإفراج عن المحامين المعتقلين تنفيذاً للأحكام المتتالية الصادرة من محاكم أمن الدولة بالإفراج عنهم . ولم يتحرك المجلس لانتزاع الأستاذ منتصر الزيات المحامى من محبسه عندما زجت به أجهزة الأمن فى قضية جديدة لم تتذكرها إلا بمناسبة صدور قرار النيابة بالإفراج عنه فى أحداث النقابة عقب اغتيال عبد الحارث بل صادر المؤتمرات الدورية التى كان يعقدها المحامون فى مبنى النقابة . وأخضع مصالح المحامين لحسابات سياسية ضيقة تتعلق بمصلحة الجماعة السياسية التى تنتمى إليها غالبية المجلس ومساومات هذه الجماعة مع السلطة . ورفض مجلس النقابة الاستجابة لمطلب المحامين بمقاطعة المحاكم العسكرية ولا أحد يمكن أن ينكر الدور الخدمى الذى تلعبه بعض النقابات المهنية فى ظل قيادتها الإسلامية ، لكن حتى هذا الدور غير محسوس فى نقابة المحامين . كما أن اقتصار نشاط النقابات المهنية على هذا الدور الخدمى هو مسخ لرسالة النقابة المهنية فى المجتمع .

الإسلام السياسى والعلمانية:

اتخذ المتحاورون الإسلاميون موقفًا حادّاً مناوئًا من العلمانية تأسيسًا على أن العلمانية مرادفة للإلحاد ، وهو قول لا أساس له من الواقع ، إذ كل ما تعنيه العلمانية هو فصل الدين عن الدولة وليس انتزاع الدين من المجتمع . وهذا الفصل ضمانة لا غنى عنها لكفالة حرية العقيدة الدينية للجميع على قدم المساواة . وهو يعلى شأن الدين والدولة معًا لأنه يصون حرية الاعتقاد الدينى ويكفل المساواة بين الأديان ويحرر الدين من قبضة السلطة وأهوائها . والدولة العلمانية ليست دولة إلحادية فهى لا تصادر حق الإنسان فى اعتناق أى دين أو ممارسة شعائره . وقد رفع لواء العلمانية رجال دين بارزون وقادة وطنيون مرموقون : فلقد خاض عبد الرحمن الكواكبى معارك طاحنة ضد السلطان المستبد عبد الحميد الثانى ونبه إلى المضار التى تلحق بالعقيدة الدينية من إصرار بعض الحكام على خلط الدين بالنظام السياسى للحكم . وقال إن أولى الخطوات نحو الحرية هى الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية وإن «الإسلامية» كى تحافظ على صلاحيتها للتطبيق وفعاليتها فى المجتمع عليها أن تنضوى بشكل دائم مع روح العصر .

وطالب الشيخ على عبد الرازق بفصل الدين عن الدولة وعارض بشدة الدولة الدينية وإحياء الخلافة .

والحزب الوطنى الأول الذى أسسه الزعيم الوطنى أحمد عرابى أعلن فى بيانه التأسيسى أنه سياسى لا دينى وأن «كل من يسكن أرض مصر ويحرث أرض مصر ويستظل بسماء مصر فهو مصرى بصرف النظر عن الدين وقد أسهم فى صياغة هذا البيان التأسيسى الإمام محمد عبده ونص المبدأ الخامس من مبادئ هذا الحزب على أن «الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب» ورغم هذا الطرح العلمانى الصريح لم يجرؤ أحد على اتهام عرابى وحزبه بالكفر أو المروق عن الدين ، والتف الشعب المصرى حول قيادته . واحتل عرابى عن جدارة موقعًا بارزًا فى تاريخ مصر . وللأسف حقّاً أن تتحول المسميات العلمية فى أيامنا هذه إلى ألفاظ هجاء فتصبح العلمانية مرادفًا للكفر والزندقة والأصولية مرادفًا للإرهاب ؟ !

هل الإسلام السياسى سبيكة واحدة ؟

فى رأى الدكتور رفعت السعيد أن جماعات الإسلام السياسى سبيكة واحدة وأن الفروق بينها ثانوية تكاد تنحصر فى مبدأ التقية . وهذا القول ينطوى على تبسيط غير علمى للأمور . فالإسلام السياسى ليس كتلة متجانسة لأعلى المستوى المحلى ولا على الصعيدين العربى والعالمى .

وهناك فوارق بين الجماعات المختلفة أعمق من مجرد هذه الظواهر السطحية . إنها فوارق لها جذورها الطبقية . وهى ترجع إلى اختلاف القوى الاجتماعية التى تحمل الفكر الدينى الإسلامى ، وتنشط تحت راية الإسلام . . وتتباين ارتباطات هذه الجماعات بالرأسمالية المصرية والخليجية والعالمية .

إن بعض الاتجاهات الإسلامية تدافع باستماتة عن الملكية الخاصة (الإخوان المسلمون فى مصر والسودان) فى حين برزت اتجاهات معارضة للملكية الرأسمالية الخاصة فى أدبيات بعض أعلام الإسلام السياسى (الجورشى فى تونس - المدرسى فى العراق) .

ورغم أن هذه الجماعات يجمعها فيما بينها وحدة الحلم . . إلا أنه يفرق بينها الأساليب والممارسات ودرجة الاستعداد للانفتاح على القوى السياسية الأخرى ، والمصالح الطبقية التى يعبرون عنها .

وليس صحيحًا ما يتصوره البعض من أن الاختلافات فى الموقف بين هذه

الجماعات هو من قبيل تقسيم الأدوار . فالفرق المتصارعة بالصواريخ فى أفغانستان لا تمثل أدوارًا متفق عليها مسبقًا . وفى انتخابات نقابة المحامين الأخيرة كان الإسلام السياسى قائمتين متنافستين . . ونجاح أحدهما بالكامل وسقوط الأخرى بالكامل يؤكد أن الأمر لم يكن من قبيل المناورة الانتخابية .

مستقبل الإسلام السياسى :

أعتقد أن المتحاورين الإسلاميين ، أظهروا تفاؤلا مبالغًا فيه بمستقبل الإسلام السياسى . . حتى أن البعض راح يتحدث عن «صحوة إسلامية» . ونجاحات الإسلام السياسى فى النقابات المهنية لا تصلح معيارًا للقول إن المستقبل أصبح محجوزًا لهذا التيار خاصة وأن للنقابات المهنية خصوصيتها . فهى المصب الذى تصب فيه أمواج الخريجين المتتالية . والإسلام السياسى منذ مطلع السبعينيات يهيمن على الجامعات وخاصة بعد أن لعب النظام دورًا سياسيًا فى ضرب وتصفية وإقصاء الحركة الماركسية والتيار الناصرى من الجامعة .

ولذلك فمن المنطقى والطبيعى أن ينتقل نفوذ الإسلام السياسى من الجامعات إلى النقابات المهنية خاصة وأن هذا التيار يبدى براعة فائقة فى خوض المعارك الانتخابية فى هذه النقابات وهو الأحسن تنظيمًا والأكثر مالاً والأقوى إعلاما والأعلى صوتًا .

ومع ذلك لايمكن القول «حتى الآن» بأن المد الإسلامى فى النقابات المهنية أصبح ظاهرة عامة فى المجتمع إذ ليس لهذه الظاهرة صدى فى النقابات العمالية مثلا حيث نجاحات الإسلام السياسى فى الانتخابات العمالية محدودة للغاية ولا تكاد تذكر . وفى تقديرى أن الامتداد الإسلامى سوف يستمر لبعض الوقت ولكنه لن يصمد طويلاً للزمن ما لم ينجح الإسلام السياسى فى تحقيق عدة أمور يرتبط بها مستقبله إلى حد كبير» وهى :

أولا : إعادة تقييم أطروحاته وممارساته وتطويرها وتحديثها وتصويبها . فهذه الأطروحات لا تعكس الحقيقة المطلقة وهى ليست معصومة من الخطأ .

وعلى الإسلام السياسى أن يتخلص من الجمود وأن ينطلق من أسر الصيغ العنيفة البالية وأن يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه مهتديا بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذى كان أجرأ الخلفاء الراشدين على الاجتهاد بالرأى فى الحقائق الجديدة التى تطرحها الحياة على المسلمين إلى حد أنه ألغى وعدل تشريعات كان معمولاً بها على عهد الرسول ﷺ .

وكما يقول المفكر الإسلامى اللبنانى السيد محمد حسن الأمين : «فإن قدسية العقيدة لا تتسرب إلى الفكر الذى يعبر عنها ويقدم صياغته الخاصة لموجباتها وإلا لتعطل دور الأجيال التالية ، ولتعطلت فرصهم فى التفاعل مع هذه العقيدة على النحو الذى يعكس خصوصيتهم وخصوصية عصرهم . . والتطور المشروع فى عناصر وعيهم . .» وإن إطلاق حيوية الاجتهاد فى الإسلام هو مصدر اعتناء الواقع بالعقيدة واعتناء العقيدة من الجانب الإنسانى - بالواقع» .

ثانيا : التخلى عن عدائه للديمقراطية - والذى يتجلى بوجه خاص فى تكفير الآخر ونفى الآخر ، وتصفية الآخر ، والالتزام بالديمقراطية داخل تنظيماته . وفى علاقاته مع الآخرين .

ثالثا : بلورة برنامج سياسى اقتصادى اجتماعى يستجيب لمصالح وحاجات الجماهير . وهذا لم يفعله حتى الآن اكتفاء برفع شعاره الفضفاض «الإسلام هو الحل» ، الذى قد يبهر الأبصار بعض الوقت ، ويستحوذ على الألباب إلى حين ، لكنه فى النهاية لا يشبع من جوع . . ولا يبلور بديلاً اجتماعيّاً للواقع المرير الذى نعيش فيه ولا يطرح حلولاً لمشاكل الجماهير الملحة .

رابعا : اكتشاف التناقض الرئيسى الذى يحكم مجتمعنا وهو التناقض مع الإمبريالية والصهيونية وركائزها . . فإدراك التناقض الرئيسى والعدو الرئيسى على نحو صحيح سوف يؤهله للانخراط فى نسيج النضال الوطنى والديمقراطى والاجتماعى . . وأن أية قوة تنعزل عن هذا النضال لا مستقبل لها لأنها تسير عكس اتجاه التاريخ .

خامساً : وأخيرًا : نبذ نهج الإرهاب من قبل جماعات الإسلام السياسى التى تمارس الإرهاب . . فالرصاصات والقنابل والخناجر أعجز من أن تطيح بنظام . . واغتيال السادات من قبل لم يقض على نظامه وسياساته ولم يقم صرح الدولة الإسلامية . . وعلى العكس فإن استشراء الإرهاب الفردى يزود الدولة البوليسية بمبررات لتشديد قمعها . . ويولد إحساسًا خادعًا متزايدًا لدى قطاعات من الرأى العام بأن القمع البوليسى هو الملاذ . . وهو وسيلة الإنقاذ من الفوضى وعدم الاستقرار . . والتطورات الدامية فى الجزائر تلقن جميع الأطراف درسًا بليغًا . فلقد فشل الإرهاب بقدر ما فشل الإرهاب المضاد فى حسم الصراع السياسى لصالح هذا الطرف أو ذاك . . بينما تدفع الجزائر دفعًا إلى قاع هاوية سحيقة . . لن يخرج منها أحد سالمًا أو غانمًا .

د .إسماعيل صبرى عبد الله

وزير التخطيط الأسبق

التطرف أمر نسبى ويجب رفعه من سجل الجرائم

قرأت أوراق هذا الحوار بعناية كما أفعل مع كل ما ينشر عن تبادل الرأى بين مختلف القوى السياسية فى مصر . وأود ألا يسىء هذا التعقيب إلى طرف شارك . وأبعد من ذلك أن يتوهم البعض أى مساس بشخصه . كما أن بعض ما أقول هنا ينطبق على أنواع الحوار السياسى ، وإن للحوار المنتج أصولا تميزه عما يسميه البعض «المكلمة» .

وأعتقد أن ثمة أمورا يجب للمتحاورين والمعقبين الحرص عليها . **وأول هذه الأمور** أن حرية الرأى حق من حقوق الإنسان الطبيعية . وبالتالى لا تجوز المصادرة على رأى بحجة أنه متطرف . فالتطرف فى رأيى مسألة نسبية ليس لها مقاييس دقيقة ولا حدود ملموسة . والمادة ٤٧ من الدستور تنص على أن «حرية الرأى مكفولة . ولكل إنسان التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون» ونلاحظ على هذا النص أنه تحدث عن الإنسان وليس المواطن فحسب وهذا ما يعكس فهم حرية الرأى على أنها حق للإنسان حتى ولو لم ينص عليه دستور أو قانون . وتعبير فى «حدود القانون» يشير إلى قانون العقوبات الذى يؤثم ما يعد قذفا أو سبا لإنسان آخر ويعين بالتحديد مايعد اشتراكا فى جريمة بالتحريض ولا يترك هذا التحديد لا لقوانين استثنائية ولا هو من الأمور التقديرية التى يختلف فيها القضاة . لكل ذلك لابد من استبعاد التطرف من سجل الجرائم . وعلى العكس من ذلك جرم القانون ممارسة العنف ضد الأشخاص أو الأملاك أو دور العبادة تطبيقا لمبادئه نفسها حيث ينص فى المادة ٤٠ «المواطنون لدى القانون سواء ، وهم يتساوون فى الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

والأمر الثانى هو الحرص على التعددية السياسية بلا أى قيود . وقد انتقدت كل

فصائل المعارضة قانون الأحزاب الحالى . وفى رأيى يجب إلغاء هذا القانون إلغاء لا تعديلا فالمادة ٥٥ من الدستور تقول «للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين بالقانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى» . والحزب من الناحية القانونية جمعية تتميز عن غيرها بأنها تشتغل أساسًا بالسياسة . وأرى القانون المشار إليه فيها هو ذلك الذى ينظم قواعد الإنشاء والإشهار وكسب الشخصية الاعتبارية لاغير لأن المادة نفسها حددت المحظور . وكل نص يتعلق بالحريات يجب تفسيره فى أقل ما ينال من الحرية لأن الأصل هو الحرية والحظر هو الاستثناء . ولهذا لا أشك فى عدم دستورية القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات ولا قانون الأحزاب . ويستوى فى نظرى أن يؤكد حزب على طابعه الدينى أو صفته الشيوعية . فكل تيار سياسى موجود فى المجتمع لابد أن تتاح له إمكانية الوجود الشرعى والعلنى . وعندئذ فقط يستقيم نص الدستور على حظر الجماعات السرية . فالمواطنون فى غالب الأمر يفضلون الشرعية والعلانية ولايقبلون على العمل السرى إلا اضطرارا وإلى جانب هذه الاعتبارات القانونية أضف اعتبارا عمليا يتمثل فى أن الشرعية والعلانية لكل الاتجاهات السياسية يساعد كل الأطراف من حزب حاكم أو أحزاب معارضة فى فحص وفهم كل ما يجرى فى جنبات المجتمع . وهذا ما جعل تشرشل يقول : إننى أمقت الديموقراطية ولكن بكل أسف لم تفرز البشرية أسلوب حكم أكثر كفاءة منها» .

والأمر الثالث هو أن يكون موضوع كل حوار محددا بوضوح كما أن لكل مقام مقال . وأستأذن كل المتحاورين فى القول بأن الحوار غلب عليه طابع الخطاب الأيديولوجى العام وتراجعت القضايا المباشرة التى تهدد المجتمع بعظائم الأمور . والتيارات المتحاورة هى بالتعريف تختلف أساسا حول الأيديولوجية . ولا يطلب عاقل أن حوارا يمكن أن يصفى هذا الخلاف . بل أذهب أنه لو سلمنا للجدل بأن ذلك من المتصور حدوثه ، فإنه يعنى فى الواقع تصفية التعددية السياسية التى هى السبيل الوحيد لتقدم الوطن . يجب إذن أن نحرص على أن يكون الحوار مثمرا على الرغم من كل ما بين الأطراف من خلاف عميق . فالإجماع المتكرر والمتجدد لو حدث يكون إعلانا بجمود الأفراد والمجتمع بأكمله واحتمال الانهيار الكامل . لا نريد حوارا يذكرنا بما كنا نسخر منه فى المدارس الثانوية وهو «المناظرة بين القطار والسيارة» !

والأمر الرابع هو رفض تلقى أى تعبير جديد وبمجرد التعريب اللفظى . وهذا أمر بالغ الأهمية . فقد تعلمنا فى دروس التاريخ على إدانة شىءاسمه «الحروب الصليبية» والتلويح بإمكان عودتها من جديد . ومن يقرأ ما كتبه مؤرخون عرب عاصروا تلك الحروب (ابن كثير ، القلانسى) أو جاءوا بعدهم (المقريزى وابن تغرى بردى . . .) يجد أن أسلافنا قد أسموا هذه الحروب «غزوات الفرنج» . ولم يكن من المتصور غير ذلك حيث خالط العرب المسلمون إخوانهم المسيحيين ، وحاربوا مسيخيين آخرين سموهم الروم (بيزنطة) والأرمن . . الخ . والواقع أن ذكر الصليب أطلقها بابا روما فى وقتها ليحمس الناس على الانضمام لجيوش الملوك والأمراء الذين كان قصدهم الأول النهب والسلب من أقطار كان لها مستوى معيشة أعلى من السائد فى أوروبا آنذاك . وأحسب أن تعبير الأصولية بالمعنى المتداول فى الغرب يؤدى إلى كثير من الخلط . ففى كل ما قرأت فى التراث العربى كان «الأصولى» هو من يشتغل بعلم أصول الفقه ، البحث والتقعيد فى قواعد استخراج الأحكام التفصيلية من أصول عملية معتمدة : القرآن الكريم ، السنة العملية واللفظية والإجماع والرأى ، وهو دراسة قريبة من بحوث الفلسفة وعلم المنطق لم يكن يقبل عليه إلا الموهوبون المجدون . وليس أدل على ذلك من ذيوع كتاب الغزالى «إحياء علوم الدين» ونسيان كتابه «المستصفى فى أصول الفقه» . وفى رأيى أن الصفة الواردة هى «السلفية» حيث ينادى معظم تيارات الإسلام السياسى بضرورة الرجوع إلى السلف الصالح . ومن الأمور الطبيعية أن التيارات الأساسية فى أى مجتمع فى أى لحظة تندرج تحت مسميات ثلاثة : أولها أولئك الذين بيدهم السلطة وهم يرون أن أوضاع المجتمع الراهنة أوضاع طيبة بصفة أساسية وإن كان من الوارد التفكير فى بعض الإصلاحات الجزئية . وذلك هو الاتجاه المحافظ . ثانيها لا ترضيه تلك الأوضاع ويريد أن يغيرها بإعادة المجتمع إلى حالة تاريخية سابقة وهذا هو السلفى . والثالث يريد التغيير فى مستقبل المجتمع وفى إطار تقدمه . وأضيف أن هذا نفسه ينطوى على قدر من الذاتية لدى كاتبه مهما حرص على أن يكون موضوعيا . ويبقى أن «الأصولية» تعبير فاسد وغير واضح الدلالة فى نظر مجتمعنا أو فى إطار ثقافتنا .

والأمر الخامس هو أن الحوار ابتعد عن التصدى إلى الحلول المختلفة لقضايا المجتمع الملحة . وبالتالى ضاع الهدف الأساسى من الحوار ألا وهو تعرف كل طرف على

مدى ما بينه وبين كل طرف آخر من اختلاف أو التقاء وليس الوصول إلى توافق عام . وهذا لا يتأتى إلا فى مناقشة قضايا لا تحتمل التأخير . ويفيد الحوار فى توضيح رؤية كل طرف للمشكلة المطروحة وأسباب ووسائل التصدى لها . كما أن هذا الاختيار يجذب انتباه الناس الذين يعانون من تلك المشكلات كل يوم . ومن ناحية أخرى يستطيع الناس تفضيل موقف على آخر وفقا لرؤيتهم الخاصة أو رؤية التيار الذى ينتمون إليه . وأعتقد أن أخطر ما يواجه المجتمع المصرى حاليا هو البطالة ، وبطالة الشباب بنوع خاص ، وأبعاد تلك الأوضاع وما تحمله فى طواياها من أخطار العنف السياسى والجريمة الجنائية وأمان المواطنين فى أشخاصهم وأموالهم . ويزيد الطين بلة الشعور السائد فى المجتمع بأن الفساد عم ولم يبق على شىء أوجهة أو مسئولية ، وبالتالى تصور أن كل من اغتنى قد جمع مالا حراما ، وأن الثروة ليست بالتالى شرعية . وأشد ما يحزننى الآن هو التهوين أو التهاون الغالب فى الدوائر السياسية ، حكومة ومعارضة ، من شأن الاحتمالات التدميرية لتعايش البطالة والفساد .

وأعود فى النهاية لما قلته فى البداية من ضرورة الحوار المنتج وتعدد موضوعاته والأطراف فيه . فنحن لا نواجه مشكلة واضحة إذا حلت تعود الأمور إلى أفضل مرام . والقضايا الملتهبة لا تحتاج إلى خطب ولا استنفار لمشاعر مستنفرة بالفعل . وبقدر التحديد الدقيق لعناصر كل مشكلة وتفاصيل علاجها والاختلاف أو الاتفاق فى هذا الشأن يجعل من التعددية حقيقة وواقعا فى مجتمعنا ويبرز لنا جميعا الدور الحيوى لنظافة ونزاهة الانتخابات التشريعية فى المقام الأول ، وإن كانت الديمقراطية والانتخابات النزيهة مطلوبة فى كل مؤسسات المجتمع المدنى من نقابات وأحزاب وجمعيات ونواد . وكما يقول الأمريكيون أن التغيير وارد إن لم يكن ببطاقات الاقتراع فسيكون بطلقات الرصاص .

إننا فى أشد الحاجة للحوار المنتج بقدر ما نرى من عقم فى الحوار الأيديولوجى الذى يخيم عليه فى الأغلب الأعم نفى الآخر وليس التعايش معه أيا كانت مساحة الخلاف ، حتى إن وصلت إلى حد التعارض المطلق . ديمقراطية المجتمع مبنية دائما على احترام كل منا لحق من نعارض فى الوجود وفى الترويج لما يراه صوابا . وكم يستريح الناس حين يقتنعون بأن الصواب الكامل والدائم هو لله وحده ، أما بين البشر فإن الصواب نسبى والخطأ نسبى .

الشيخ عبد الله السماوى

أحد أهم أقطاب الحالة الإسلامية

الحاكمية لا تتناقض مع إرادة الشعب المسلم

أصولية إسلامية .. أم صحوة إسلامية؟

لقد أجهد المتحاورون داخل الملف أنفسهم لتخريج عنوان للحالة الإسلامية حتى وجدنا أنفسنا أمام فوضى فى المصطلحات .. من شاكلة التأسلم السياسى .. وتوظيف الدين فى السياسة .. والتشدد الإسلامى .. إلى غير ذلك .. ونسى هؤلاء جميعًا أن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ .. من قبل فى الكتب السابقة ، وفى هذا «القرآن» .. فإذا رضيناً بما سمَّانا به الله عز وجل كان ذلك راحة لنا ... وكان ذلك بعدًا عن هذه المهاترات .. وكان ذلك أجمع للكلمة وأوحد للصف من أن نتسمى بأسماء كثيرة .. وكثرة الأسماء فيها مظهر من مظاهر الفرقة والخلاف بينما أمرنا الله عز وجل بالتجمع والتوحيد والائتلاف .

والجماهير التى تنضوى تحت لواء الصحوة لم يجدوا مخرجًا مما هم فيه إلا الإسلام فأقبلوا مضطرين إلى الإسلام الذى لم يجدوا عنه بديلاً ولعل هذا يكون سببًا من أسباب صحوتهم ويقظتهم .. أى أنهم ابتعدوا عن دينهم ، واستجابوا لدعوات عديدة .. ووقفوا تحت رايات وشعارات عديدة فلما لم يجنوا منها سوى الشقاء ، بحثوا عن الخلاص والنجاة ولم يجدوا ذلك إلا فى رحاب الله . وسقوط الماركسية هو نتيجة لهذه الصحوة وليس العكس .. فالمجاهدون الأفغان قد جعل الله على أيديهم سقوط هذه الإمبراطورية المظلمة الظالمة وإن كان هذا لا ينفى أن سقوطها كان سببًا فى زيادة الصحوة .

الصحوة والعنف والإرهاب:

كثيرون أكدوا على أن هناك ثمة علاقة متينة ووثيقة بين الصحوة والعنف والإرهاب .. ونحب أن نحدد الألفاظ أولا : العنف هو ضد الرفق ، والعنف

ما دخل فى شىء إلا شانه . والعنف ليس من أخلاق الإسلام والمسلمين . الإسلام يأمر بالرفق ، وينهى عن العنف حتى فى حالة الجهاد والقتال . فالمجاهد المسلم مأمور بالرفق وألا يكون عنيفًا وألا يتجاوز الحد ، فلا يقتل امرأة ، ولا يقتل طفلاً ، ولايقتل شيخًا كبيرًا لا يحمل السلاح ، ولا يقتل الرهبان الذين حبسوا أنفسهم فى صوامع . . ولذلك قالت امرأة لصاحبتها فى بيت المقوقس «عظيم مصر» وقد بلغها مجىء عمرو بن العاص وإقدامه على دخول مصر :«لا تخافى - يافلانة- فإن هؤلاء قوم سيوفهم ذات أخلاق» . . ففرق شاسع وبون واسع بين سيوف المجاهدين المسلمين وسيوف الصرب المجرمين أو سيوف مجرمى الهند الذين يحرقون النساء والأطفال والشيوخ أحياءً . . وهذه الوحشية لا يعرفها المسلمون المجاهدون . . إن شرار المسلمين المجاهدين أرفق وأفضل وأكثر مروءة وإنسانية ورحمة وبراً من خيار المقاتلين الصربيين مثلا أو الهنادق أو غيرهم . . ولو قارنت بين جهاد المجاهدين المسلمين فى كل زمان ومكان وبين إنسانيتهم ومروءتهم وبين ما كان من «نصارى الأندلس» أو ما رأيناه من الصرب والهنادق ، أو الشيوعيين الحكام فى ظل الاتحاد السوفيتى وفى غيره «الذين كانوا يبيدون الأمم مع الشعوب إبادة ويملئون المعتقلات» فإنك لا تجد وجهًا للمقارنة . . شرار المقاتلين المسلمين أرفق وأرحم وأبر وأعظم إنسانية ومروءة من خيار المقاتلين ومن غيرهم مما ينتسبون إلى أى دين وإلى أى مذهب آخر .

وأما الإرهاب فما المقصود به ؟ . . لقد ذكر الإرهاب فى القرآن فى قوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ وهذا إرهاب محمود ، . أن نرهب الطواغيت والجبابرة لنوقفهم عند حدهم ، وأن نرهب المفسدين لينزجروا عن فسادهم وجرائمهم . وهناك إرهاب مذموم مقيت هو إرهاب الآمنين الوادعين وترويعهم وتفزيعهم بالقتل أو بالتعذيب بالسجون والمعتقلات أو غير ذلك .

وربما يحدث فى عصر من العصور ما نسميه عنفًا وتهورًا ثم يسمى فى عصر آخر بطولة وفدائية . . . وقد يحصل فى عصر من العصور ما يعد بطولة وفدائية ثم فى العصر الذى يليه يقال عنه عنف وجبروت وما إلى ذلك . . وكم من ناس قالوا أقوالاً فى عهد عبد الناصر نقضوها فى العهد الذى تلاه . . فلا أحب أن أقول قولاً أضطر إلى الرجوع عنه . . ولا أحب أن أكون متلونًا من المتلونين ، فلا خير فى ود امرئ متلون . . إذا الريح مالت مال حيث تميل . . ويسعنى فى الفتنة التى أنا فيها

أن ألتزم الصمت وأن أكون فى هذه الفتنة لا ذلولاً فأركب . . أو أن أكون عونا على الباطل أو مندفعًا بغير تبين . وحقيقة كثير من الأمور لم أتبينها ولا أثق فى كثير مما تنقله الصحف فكم افترت عليَّ الصحف الكذب . .

ولكن أنا أقول «إن العنف بوجه عام ما دخل شيئاً إلا شانه . . وسبيلى الذى أسلكه فى نشر الدعوة التى أحب أن تنتشر ، هو كما قال الله عز وجل «ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ» . . وبوجه عام يجب أن تكون هناك حرية . . ويجب أن تقبل المعارضة الفكرية . . فإذا ما أغلق الباب وسد الطريق أمام المعارضة الفكرية فإن الناس لا يكون أمامهم سوى الخيار المر بين أمور ثلاثة : إما الطاعة العمياء . وإما الثورة الهوجاء . وإما العمل فى الخفاء وعلاج الوضع القائم أن تكون هناك حرية حقيقية وأن تراعى الحقوق العامة ، وأن تراعى حقوق الإنسان التى يتشدق بها هذا العالم .

مغالطات علمانية:

لقد أكد البعض أن «الصحوة الإسلامية» هى نتاج للدعم الخارجى . . سواء كان مالا خليجيا أو خبرة قتالية أفغانية ولهؤلاء أقول أن مجال العمل الإسلامى لا يكون المحرك فيه سوى العقيدة التى تنبع من داخل الإنسان . . ولا أظن أن المال أو كافة الإغراءات تكون من وراء العمل الإسلامى ، وأى عمل لايكون خالصًا لله فإن مآله الفشل السريع دون ريب . وهذا أمر يؤكده الواقع . . وليس معنى أن يهاجر بعض الأفراد إلى أفغانستان ليكتسبوا خبرة قتالية ثم يعودوا إلى بلادهم وقد اكتسبوا خبرة ، ليس معنى هذا أن هناك عونا خارجيًا . . فهذا كله لا يخرج عما ذكرنا من أن هناك عقيدة تحرك هذا أو ذاك فى مجال العمل الإسلامى .

كما قال البعض «بالإسلام المصرى» الحضارى السمح الذى استوعب كل الثقافات والحضارات . . . والإسلام البدوى الخشن أو الإسلام «السلفى السعودى» ولهؤلاء نقول نحن لا نعرف إسلامًا مصريًا ولا سعوديًا نحن نعرف إسلامًا يتضمنه كتاب الله وسنة نبيه ﷺ . . والإسلام ليس محصورًا فى السعودية ومصر . وإنما هو دين عالمى . . وليس هناك إسلام خشن وإسلام لين ناعم ، إنما الإسلام واحد والخلاف فى فهمه ، أو فى تطبيقه وكثير من «الشيوعيين» يطعنون الإسلام بأفعال بعض المسلمين وإذا كلمتهم عن الشيوعية وإبادتها للأمم واعتقالها للملايين ، قالوا

الخطأ فى التطبيق وليس فى النظرية ، وعندما يخطىء ناس من المسلمين فهم يعيبون الإسلام نفسه ولا يقولون هنا الخطأ فى التطبق وفى فهم الإسلام . وهذا من اتباع الهوى ، فالهوى يعمى ويصم . . ولا ينصفون فى الحكم ، لا يقولون هنا كالذى يقولونه هناك وآفة الدين ثلاث : حاكم يحكم بغير الشريعة . وعالم فاسق يعلم حكم الله ولا يحكم به . وعابد جاهل يعبد الله على جهل . والدين برىء من هؤلاء الثلاث .

الحاكمية لله .. أم للبشر ؟

لقد تعرض البعض لهذا الأمر بغير وعى . . والمقصود هنا هو أن الله عز وجل هو الذى يصدر التشريع وهو الذى له الحكم لأنه سبحانه له الخلق وحده ما شاركه أحد فى خلق ذرة ، فإذا لم يكن قد شارك الله تعالى أحد فى خلق ذرة أيكون من حق أحد أن يشاركه فى تدبير أمر ذرة . . كلا . . فكما له الخلق وحده ، فله الأمر وحده : ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ . . ولكن البشرية تنتقل من ضلال إلى ضلال . . فمن تأليه للكنيسة إلى تأليه للملوك إلى تأليه لإرادة الشعب ، ولا أمر الكنيسة التى كانت تحكم فى العصور الوسطى قبل أن يتمرد عليها معصوم . ولا أمر الملوك معصوم . ولا إرادة الشعب معصومة ، وقد تتغلب على الشعب السوقة والدهماء ، وقد تكون الأغلبية سفيهة ، وقد يتولى الحكم نتيجة للديمقراطية الحديثة من ليس أهلاً لها . . فالأولى بهذه البشرية الحائرة الضائعة أن تؤله الله ، لا أن تؤله غير الله . .

فالحكم فى الإسلام بديهية من البديهيات ولا إله إلا الله كلمة التوحيد فى الإسلام كما أنها تعنى أنه لا خالق ولا رازق إلا الله ، وكما تعنى أنه لا نافع ولاضار إلا الله ، ولا محيى ومميت إلا الله ، فهى كذلك تعنى أنه لا حاكم إلا الله ، ولا مشرع إلا الله ، ولا منظم لحياة العباد إلا الله . والله سبحانه وتعالى قد شرع لنا شرعًا فيه مصالح العباد . فأما ما يحتاج إلى تفصيل فقد فصله الله تفصيلاً ، كأمر العبادات ، كمسائل الأسرة . وأما ما يختلف باختلاف الزمان والمكان وظروف أحوال الناس ، فإن الله تعالى قد أجمله وترك للناس أن يجتهدوا بما يناسب الزمان والمكان الذى هم فيه ، كالشورى مثلا : قال تعالى ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ ، أما كيف تتحقق الشورى ؟ . . هذا أمر قد تكون فيه مشورة . إذا هناك أمور أساسية لا تتغير ولا تتبدل ولا مجال للشك أو الخلاف فيها ، فإذا ما اتفقنا عليها فلا خير أن

نختلف فيما عداها فيما ليس فيه نص قاطع . . أولها السيادة لله . أما السلطة فهى للأمة لأن الأمة هى التى بيدها أن تولى الحاكم وعليها أن تراقبه وبيدها أن تخلعه إذا ما حاد عن السبيل ومال عن القصد ونقض العهد الذى بينه وبين الأمة . فالسيادة لله . والسلطة للأمة . وهذه أمور ثابتة يجب أن تراعى فى شريعة الإسلام ، ومن ذلك مراعاة الحقوق ؟ حقوق الإنسان والحريات العامة ، وكذلك الشورى ، وكذلك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو نظام الحسبة فى الإسلام ، وهو تغيير المنكر باليد وباللسان الذى يتعاون فيه الشعب المسلم مع الحكومة المسلمة . . هذه كليات إسلامية لا خلاف عليها بين أمة المسلمين . .

ولا تناقض إطلاقا كما حاول أن يصور البعض بين الحاكمية ، وإرادة الشعب فالحاكمية لا تتناقض مع إرادة الشعب المسلم . فنحن إما نتكلم عن شعب مسلم ، وإما أن نتكلم عن شعب غير مسلم ، وما دمنا نتكلم عن المسلمين نقول :

المسلم هو الذى يخضع لشرع الله ، وهو الذى يخضع لحكم الشرع ، إذا الشعب المسلم إرادته تخضع لحكم الله ولا تعارض . أنا إذا كنا نتكلم عن شعوب أخرى نقول لها : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ .

الصحوة والمجتمع المدنى :

اتهم البعض الصحوة الإسلامية بأنها ضد آليات المجتمع المدنى . . هذا افتراء فالصحوة الإسلامية الرشيدة هى فى حقيقة الأمر ضد مفاسد المجتمع المدنى وضد مخالفاته الشرعية وضد اعتداءاته على سلطان الله عز وجل ، فإذا كنا حريصين على تطهير المجتمع مما فيه من منكرات ومفاسد ومخالفات وعدوان على سلطان الله تعالى فإننا نرحب بالصحوة الرشيدة ، بل نحن كمسلمين نهتم بأمر ديننا ونعتبر أنفسنا جموداً للإسلام وللصحوة الإسلامية الرشيدة ونعمل على أن تكون حياتنا ومجتمعاتنا نظيفة وطاهرة من كل دنس ، خالية من كل منكر .

وقد نشرت جريدة المسلمون أن «أسطنبول وأنقرة» كانتا من أقذر المدن التركية ، فلما نجح المسلمون هناك وتولوا أمر بلدية المدينتين صارتا ليس فقط من أنظف المدن التركية بل تنافس المدن اليابانية . إذا الصحوة هنا وهذا واقع وفى عصرنا الحديث - كما يدعى أم صار لها أثرها المشرق ، بالطبع على هذا الأساس وهذه الصورة الواقعية صار لها أثرها المشرق دون ريب ، وما أكثر الأمثلة على ذلك . . عندما حدث الزلزال فى مصر : أسرع الناس نجدة للمنكوبين . . . من ؟ .

أليسوا هم أصحاب هذه الصحوة ؟ . . إذا هؤلاء وبال على المدنية أم نجدة للناس ورحمة وإصلاح للمدنية ؟ نحن إذا نظرنا إلى المتدينين وخالطناهم عن قرب سوف لا نجد الصورة التى تصورها الصحف ، سوف نجد أن ما تصوره وسائل الإعلام شىء والواقع الملموس شىء آخر .

هل الشريعة ضد التعددية ؟

والذين يثيرون هذه المشكلة يقاتلون فى غير ميدان ، فالإسلام ما جاء لدعوة الناس إلى تعددية سياسية وإنما ليصل البشرية الضالة بربها ، جاء ليخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة ، هذه هى رسالة الإسلام العظيم ورسالة الإسلام العظيمة . . وما جاء لطرح هذه المسائل ، بل هذه المسائل من الأمور التى قد تترك لمصلحة الناس والتى قد تختلف باختلاف الزمان والمكان وظروف الناس ، فعلى المسلمين أن يصدقوا فى إسلامهم بأن يسلموا بما لا يجوز الخلاف فيه . هناك ثوابت ؟ وهناك متغيرات . من الثوابت أن الحكم لله ، وأنه ليس لأحد كلام مع كلام الله ورسوله ﷺ ولو كان عالمًا دينيًا . أما التعددية وغير التعددية فهذه من الممكن أن تكون مسألة اجتهادية ومسألة اختلاف ، وقد تكون تعددية سياسية بمعنى أن هناك خلافًا فيما يجوز الخلاف فيه فيما ليس فيه نص شرعى قاطع . فالله أمر بالشورى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ . . ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ . . كيف يكون نظام الشورى؟ قد تختلف ، وجهات النظر ، ولكل دليله ، ولكل وجهة نظره ، هذه صورة من الصور التى تتعلق بالسياسة ، أليس كذلك ، هذا من الممكن أن يكون فى الإسلام ، قوم يرون رأيًا وآخرون يرون آخر ، تمامًا كاختلاف فقهاء المذاهب ، بل وقد يختلف فقهاء المذاهب أيضا فى مسائل سياسية ، وأمور سياسية ، فهذا يجوز ، بعض العلماء أنكروا أن تكون هناك أحزاب سياسية ، وبعض العلماء جوَّز ذلك ، ونحن نتسع لهؤلاء وهؤلاء .

وهذه المسألة بهذا الشكل يثيرها ناس يقصدون إحراج التيار الإسلامى ، ويقصدون عجز التيار الإسلامى عن أن يأتى بصورة أو بمنهج يقابلون به منهجهم العلمانى الغربى ، وقد يكون ذلك من ذعر أهل الاتجاهات الأخرى الذين يحسون أن الإسلام قادم وإن طالت الأيام ، وأن الأمر أمر وقت ، وأن المسلمين سيحكمون ، فيدفعهم لهذا السؤال تخوفهم ، وهل سيكون لهم مكان مع اتجاهم المعروف ومنطقهم المعروف من الإسلام وأهله ؟ وهل سيكون لهم مقال إذا قامت دولة

الإسلام ؟ وهذا التخوف قد يجعلهم يسألون هذا السؤال ، ولكن التعددية السياسية والحرية فى الرأى لن تغنى بحال من الأحوال حرية الكفر والإلحاد ، وحرية الإفساد والنيل من المقدسات . فالآن من يريد الشهرة وكل من يريد أن يدخل التاريخ من أوسع الأبواب ينال من المقدسات ، يشكك فى القرآن ، يتطاول على الله عز وجل ، وعلى نبيه صلوات الله وسلامه عليه ، وعلى الصحابة والتابعين ؟ وعلى أى شىء من مقدسات الإسلام ، فإذا به وإن كان أجهل من دابة ينال جائزة من الجوائز العالمية الشهيرة التى يسيل لها لعاب ذوى الدناءة . ونحن نقول أن هذه ليست حرية ، بل هى بغى وعدوان وتطاول وسوء أدب ، لأن الحرية تقف عند حرية الآخرين . وهذا الغرب الذى يغدق الجوائز والهبات على من يسبُّون دين الإسلام وينقدونه من المنافقين الذين عاشوا وسط المسلمين وفى بلاد المسلمين ، ماهو موقفه إذا ألَّف هؤلاء كتابًا يسبُّ فيها «المسيح» أو «العذراء مريم» . . هل سيغدق عليهم الجوائز ؟ !! . . كلا . ولكنه الكيد للإسلام وللإسلام وحده . وللمسلمين وللمسلمين وحدهم .

ونهاية نقول : الإسلام قد يجيز الاتجاهات السياسية المختلفة فى حدود الخضوع للثوابت الإسلامية التى لاشك فيها وفيما لا يعارض نصّاً إسلاميّاً شرعيّاً قطعىَّ الدلالة والثبوت . وفيما لا يتعارض ، ومع هذه أعطى الله فيه «الفسحة» للاجتهاد وترك فيه المجال للجهود البشرية لكى تبذل الجهد وتقدم الصالح المناسب للزمان أو المكان و الظروف التى هم فيها ، فى هذه الحدود يجوز أن تكون هناك اتجاهات سياسية ، وأقوام تختلف وجهات نظرهم فى هذه المسألة السياسية أو تلك ، وكل يتبنى له رأيا معينًا يرى فيه مصلحة العباد ولكن لا يقر الإسلام أبداً أن تكون هناك حرية للكفر والإلحاد ونشر الفساد والنيل من المقدسات ؟ ومخالفة الإسلام مخالفة صريحة واضحة . هؤلاء لا مجال لهم بين المسلمين ، المسلمون المسلمون يرفضونهم ولا يقبلونهم إذا كنا نتكلم عن مجتمع مسلم .

المستشار طارق البشرى

نائب رئيس مجلس الدولة

التطرف والاعتدال أمران لا يختصان تيارا دون غيره

إن مطالعة حلقات «المواجهة» أوحت لى ببعض الملاحظات تتعلق بالجوانب الفكرية للمسائل التى أثيرت ، ودون الدخول فى تفاصيل السياسات الجارية . وأرجو أن أوفق فى عرضها عرضا مركزا .

الملاحظة الأولى وهى خاصة بالشكل وهى أن تعتبر الأصولية الإسلامية وجد بحق اعتراضا على استعماله من أغلب المشاركين فى «المواجهة» باعتباره تعبيرا أطلق على الظاهرة لا من خارجها فقط ولكن من خارج المجتمعات التى بدت فيها هذه الظاهرة ، ذلك أنه تعبير جاء من بعيد يحمل مضامين استخدام الخارج هى بعيدة تماما عن مدلولاتها المحلية . ونحن بذلك نضيف تعبيرا وافدا من استخدام مجتمع آخر ونفصله عن سياقه الخارجى ونزرعه فى مجتمعاتنا وهو غريب عليها بمفهومه الوافد واستخدامه فى السياق المغاير .

وليس هذا الأمر جديدا ، لقد استخدمنا فى الثلاثينيات والأربعينيات مصطلح الفاشية الوافد من مجتمعات الغرب استخدمناه للإشارة إلى ظواهر مغايرة ، وأكثر من هذا نظرنا إلى أنفسنا بنظرة الآخرين إلينا .

ونحن بذلك أيضا استخدمنا تعبيرا مختلفا على معناه من مستخدميه وغير متفق على دلالته منهم ، وهذا أمر لايقوم به حوار مفهوم . وهو كلما استخدم من الأطراف المختلفة على غير اتفاق على دلالته بعدت إمكانات التفاهم بينهم وزادوا تجاه بعضهم البعض غربة وحيرة وارتباكا وأطبق الظلام على المتحاورين جميعا .

ونحن بذلك أيضا نستخدم تعبيرا يرفضه المسلمون جميعا لأنهم لا يوافقون على هذا المفهوم الجديد الوافد لتعبير يدل لديهم على معنى علمى وتاريخى وفقهى آخر . وهم يرفضون انطباق دلالته المستحدثة على واقعهم ، وهذه مقدمة لا يمكن أن يقوم بها حوار ولا يصل إلى نقاش خصب .

أكثر من ذلك فإنه رغم تحفظ الغالبية على استخدامه ، بقى مستخدما فى «حلقات» المواجهة ، ودل بقاء استخدامه رغم الاعتراضات الكثيفة على أن الحوار لا يتقدم ، وأن الأمر ليس أمر محاورة وإنما هو إعلان موقف يقوم ويتكرر دون تقدم ، وهذا أمر يتعين علينا مواجهته فى «المواجهة» إننا هنا كما كنا فى محاورات كثيرة وندوات عديدة ومؤتمرات متنوعة ، يكرر كل منا إعلان موقفه ولا نتقدم فى حوارنا وهى ظاهرة تجرى على مدى يزيد على عشر سنوات وأنى أتبينها وأتابعها منذ ١٩٨٤ تقريبا . وقد تولد لدى البعض قدر من الرغبة فى الانصراف عن هذه المواجهات والمحاورات إلى ماهو أجدى والأمر فى ظنى يتوقف على طريقة إدارة الحوار ، ولا أقصد طبعا هذا الحوار الذى دار فى حلقات «المواجهة» ، ولكننى أشير إلى ظاهرة أعم كثيرا وهى الإدارة العامة للحوار على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة فى الصحف والمجلات الفكرية والمؤتمرات والندوات العلمية . إن أول اللوازم الشكلية للحوار الخصب أن يعترف كل متحاور بالاسم الذى يطلقه الآخر على نفسه وأن يستخدمه معه فلا يكون اسمى زيدا ويسمينى الآخر بكرا ، ساعتها لن أرد عليه .

الملاحظة الثانية : وهى فى صميم الموضوع أن ما جرى فى حلقات المواجهة ، يمكن أن أستخلص منه العناصر الآتية ، الوجود الإسلامى ، الحركة الإسلامية ، الاعتدال أو التطرف ، السلمية والعنف ، التنوع والتعدد أو الواحدية . وأرجو فى هذه المحاولة أن أبين بعض جوانب كل من هذه العناصر .

الوجود الإسلامى:

أما عن الوجود الإسلامى ، فإن الحديث عنه هو تصد لأمر يعتبر من الأمراض الفكرية لدى البعض ، فالإسلام قائم فى مصر وفى بلاد العرب وبين شعوب الإسلام من مئات السنين ، والغالبية الغالبة تدين به وتتبعه من مئات السنين ، ووجوه الامتثال لأحكامه قائمة جلية لكل من يطالع التاريخ أو يطالع الواقع الحاضر للكثرة الغالبة ، لا فى الجانب العقيدى الفلسفى فقط ، ولكن فى جانب السلوك الاجتماعى وفى كونه مرجع القيم السائدة للجمهرة من الناس ، والتراضى التلقائى على تقبل أحكامه وسننه وقيمة أمر أخاله مسلما من هذه الجمهرة ، طبعا لا يرد فى نقاش ما ينكر هذا الوجود فى سمته العام . ولكن يحدث ذلك فى صوره المتعددة ، فالحجاب مثلا يجرى حديث عنه الآن كما لو كان حادثا وطارئا ، والواقع أنه قديم

ومستمر فى الريف شمالا فى الدلتا وجنوبًا فى الصعيد لم تتخل عنه المرأة ، وأنه بالنسبة لسكان المدن من المتعلمات ترك الحجاب بين الصفوة من جيلين وبين بعض فئات الطبقة الوسطى من جيل واحد ، ثم عاد فيما دون فئات محدودة ، فهل هذه العودة هى الحدوث ، والشذوذ الذى يحتاج إلى تحاليل علماء الاجتماع والساسة وغيرهم ، فى مظاهرة النساء سنة ١٩١٩ خرجت النساء بالبراقع ، وإن السيدة هدى شعرواى رائدة الحركة النسائية و «السفور» لم تخلع قط غطاء الرأس الذى يحيط بالوجه وينسدل على الرقبة والصدر ، لم تخلعه أبد وإنما خلعت البرقع الذى يغطى الوجة فقط . فمن أولى الآن بريادة الحركة النسائية ، ذوات الحجاب وهى منهن أم المعارضات لظاهرة العودة ؟

لا أريد أن أستطرد فى ذكر الأمثلة ، حسبى أن أرجو القارئ أن يتعامل مع الظواهر الأخرى بمثل ما تعاملت مع الظاهرة السابقة ، فيما يصور أنه استحدث من ظواهر الإسلام هو استمرار لدى عامة الشعب ، وعودة لدى بعض فئاته الخاصة وبهذه المناسبة ، ذكرت من قبل لفظى شمال مصر وجنوبها عندما أشرت إلى الدلتا والصعيد ، وكان هذا التعبير جغرافيا ، والتعبير الاجتماعى السائد للآن والمورث من قبل هو «بحرى وقبلى» أذكر أنى كنت فى اليمن مع بعض المفكرين فى مؤتمر ، وسألت سائق السيارة فى أى اتجاه نسير ، فقال «قبلى» «وفهم الجالسون معى أنه يقصد «الجنوب» وفهمت أنا أنه يقصد «الشمال» لأن «قبلى» هو اتجاه «القبلة» أى الشمال فى اليمن .

وكانت أول مرة لمفكرين مصريين عرب ناهزوا الخمسين ، أن يعرفوا أننا فى مصر ننسب الاتجاه الجغرافى للقبلة ، وإلى هذا الحد يتغلغل التعبير الدينى الإسلامى فى وعينا بأنفسنا وبوضعنا الجغرافى .

الحركة الإسلامية:

الحركة الإسلامية حركة سياسية شعبية ظهرت فى وضعها الحاضر من السبعينيات فى الكثير من أقطار العالم العربى ، وهى فى الإطار الإسلامى تمثل وصلا لما كان انقطع على مدى الخمسينيات والستينيات ، فهى حلقة من حلقات التاريخ لما يمكن تسميته الحركة الإسلامية السياسية التى تمتد إلى عشرينيات القرن العشرين ، أذكر ذلك لكى أميز بين الظواهر من خلال الفروق بين المدى التاريخى العام للظاهرة وبين التنويعات المرحلية لها فى المدى القصير ، وهى فروق يمكن بها أن

يجرى التمييز بين الأسباب العامة للظاهرة التى تتعلق بالتوجه العام ، وبين الأسباب الخاصة التى تتعلق بالملابسات التى تجد فى ظروف كارثة مخصوصة وأن ظهور الحركة الإسلامية السياسية العامة فى العشرينيات له دلالته . إن من يراجع مطالعة الحديث منذ الحملة الفرنسية على مصر فى أوائل القرن التاسع عشر يعرف أن الغزو الاستعمارى الأوربى لبلادنا جرى على مدار هذا القرن فى مجالات السياسة والاقتصاد والفكر والحضارة جميعا ويلزم الاعتراف بأن المقاومة الوطنية جرت ضد هذا الغزو فى مجالاته المختلفة ومنها الميدان الفكرى والحضارى لاستبقاء الهوية الذاتية للجماعة وصار هذا الميدان من الصراع ممتدا ومتطاولا ، وتصاعد احتدامه مع نشاط عوامل التغريب ، هذا الوجه من أوجه الصراع الوطنى ظل ممتزجا ومرتبطا بالصراع الوطنى السياسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولي ، فكان الكفاح ضد التغريب الحضارى ومن أجل استبقاء الهوية الإسلامية كفاحا لا ينفك فى مؤسساته وشخوصه ونداءاته عن الكفاح الوطنى التحررى السياسى . وأن الفكر الغربى كنظريات سياسية واجتماعية وكفلسفات وتوجهات عقيدية أى كإطار مرجعى لم ينغرس فى أرضنا ولا فى أواخر القرن الماضى ولكنه بقى شبه مفصول عن صميم الحركات الوطنية التحررية .

ولكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر نوع جديد من الحركات الوطنية تستهدف الإجلاء السياسى للمحتل الأجنبى والاستقلال الاقتصادى عنه ، ولكنها تستهدف إقامة مجتمع على نسق المجتمع الأوربى من حيث أطره المرجعية ونظرته للكون وأساليب معيشته وقيمه أى أنها ظهرت كحركات سياسة مفصولة عن الجوانب الفكرية والحضارية . وهنا ظهرت الحركة الإسلامية لتربط وتعيد الربط بين الجانب السياسى والاقتصادى وبين الجانبى العقيدى الحضارى ظهرت مع هيمنة التغريب لتقاوم التغريب . هذا السبب العام لا ينبغى أن نغفله ونحن نبحث فى ظواهر الحركات الإسلامية التى نشاهدها وأعراضها ومشاكلها ، ويتعين التمييز بين أصل الظواهر وبين أعراضها الملابسة فى ظروف خاصة أو أوضاع ملموسة . أى أن نميز بين الخاص والعام فى الظواهر والأسباب والآثار . وذلك حتى نستطيع أن نعالج الأمور وكما أنه لا ينبغى أن نختصر الإسلام فى الحركة الإسلامية ، لا يجوز أن نختصر الحركة الإسلامية فى ظاهرتى التطرف والعنف .

التطرف والاعتدال:

التطرف فى ظنى وصف يرد من قياس الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية لتنظيم أو تيار معين ، وهو يرد بالنظر إلى حجم التغيرات الهيكلية التى يطالب بها لإدخالها فى بنية المجتمع ، السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية ، ومن هنا يقاس التطرف وفقا للأهداف التى يسعى إلى تحقيقها اتجاه معين وحجم هذه الأهداف ومبلغ بعدها أو غربتها عن التكوينات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية . وقد يقاس التطرف أيضا لا وفقا لحكم التغييرات التى يسعى اتجاه ما لإدخالها على الواقع المعيشى ، وإنما يقاس بمدى العجلة والسرعة فى تحقيق ما يسعى إليه ، أو مدى الحدة فى استخدام وسائل هذا التحقيق ونحن عندما نتكلم عن التطرف - أى الغلو - والاعتدال ، ينبغى أن ندرك أن كل دعوة فكرية أو سياسية اجتماعية ، إنما تحمل فى طياتها إمكانات تطرف واعتدال ، إن كل دعوة هى مطلبى للتغيير فى اتجاه معين ، ويختلف المؤمنون بهذا التوجه بين بعضهم البعض فى حجم التغيير المطلوب ، أو فى سرعته أو فى وسائله ، ووفقا لهذا الاختلاف بنقسمون إلى متطرف ومغال ومعتدل .

وجدنا ذلك فى الحركات الوطنية بين معتدل كالوفد مثلا فى« سنة ١٩١٩ فى مصر والحزب الوطنى فى الفترة ذاتها ، ووجدناه فى الحركات الاشتراكية فى مصر وغيرها من بلدان العالم ، بين الشيوعيين الذين كانوا يؤمنون بالثورة والاشتراكيين الديمقراطيين الذين يؤمنون بالتدرج ، وكان الخلاف بينهم إما حول حجم التغيير كالتأميمات وإما حول سرعة التغيير فجأة أو تدرجا وإما حول أسلوبه ، ووجدناه فى الحركات القومية وكذلك فى الحركات الإسلامية .

نخلص من ذلك إلى أن الغلو والتطرف والاعتدال أمر لا يختص بها تيار فكرى دون تيار آخر ، ولا مذهب دون مذهب ، إنما هو شائع فى جميع التوجهات والتيارات والمذاهب ، وأن ذلك يوجب علينا لنفهم ولنحسن تقدير الأمور ولنعقل الظواهر ونعالج ما يستحق المعالجة ، ولنواجه ما يوجب المواجهة ، يوجب علينا أن نميز بين الأسباب التى استدعت قيام تيار ما ذى دعوة محددة ، وبين الأسباب التى تجعل فريقا من هذا التيار يغالى ويتطرف .

وأن خلط العام والخاص هنا لا ينتج إلا ما أنتجته خبرة «بسمارك» موحد ألمانيا فى القرن الماضى ، عندما سأله إمبراطور النمسا عن كيفية تعامله مع خصومه السياسيين ، فقال : أغريهم بالتطرف وأضربهم به فلا يقوم حوار خصب إلا بمراعاة ذلك التمييز بين أصل وجود التيار أو المذهب وبين ظهور التطرف فيه .

العنف.. والتطرف:

والعنف لا يعنى التطرف ، وهو متميز عنه ، فليسا مترادفين ، ولا يفضى أحدهما باللزوم إلى الآخر ، ولا ينتج أحدهما عن الآخر حتما ذلك أن التطرف يتعلق بالغايات والأهداف ، بينما العنف يتعلق بالوسائل والأساليب .

وإن حزب الوفد سنة ١٩١٩ كان معتدلا فى أهدافه ولكنه مارس العنف فى فترة محدودة عن طريق جهازه الخاص إبان ثورة ١٩١٩ .

وإن أهداف الوفد التى تضعه بين قوى الإصلاح المعتدل المتزن ، بقيت هى هى ، عندما مارس العنف بين ١٩١٩ ، ١٩٢٢ وعندما تركه كلية بعد ذلك ، ومثلا فإن الثورة الثقافية والتى حدثت فى الصين فى ١٩٦٨ وصفت بالتطرف السياسى رغم أنه لم يستخدم فيها العنف ولا كان من وسائلها .

قد يكون العنف مؤشرا ذا دلالة على التطرف وأن تقوم علاقة طردية بينهما ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يوقعنا فى الخلط بينهما وعدم التمييز ، وذلك اذا أردنا أن نفهم وأن نعى وأن نعالج . وذلك لأن أى مذهب سياسى اجتماعى أو تيار من هؤلاء يمكن أن تظهر فيه أجنحة عنف وأجنحة سلمية ، والإمكانيات يمكن أن تكون ضامرة أو أن تظهر وتتبدى ، وأن ضمورها أو ظهورها ، وضعفها أو قوتها ، إنما هو أمر يترتب على أسباب ودواع سياسية اجتماعية ينبغى فرزها .

إن حركات سياسية عديدة عرفت العنف فى التاريخ المصرى على مدى القرن العشرين ، عرفته من عناصر للحزب الوطنى فى ١٩١٠و ١٩١٢ ، وعرفته من عناصر فى الوفد ١٩١٩ ، وعرفته من جماعات فى ١٩٤٦ - ١٩٤٨ سواء من جماعات الإخوان المسلمين أو من عناصر للحزب الوطنى مثل قاتل «أحمد ماهر» باشا «رئيس الوزراء سنة ١٩٤٥ ، أو من جماعات سياسية لا تنتمى لحزب محدد مثل جماعة «حسين توفيق» التى اغتالت «أمين عثمان باشا» الوزير السابق .

وفى دراسات لى سابقة وقديمة (كتبتها عن المعارضة السياسية فى ١٩٧٥) تبين من استقراء أحداث ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، إن من أسباب سلوك مسلك العنف عدم التناسب الكبير بين حجم المعارضة الحاصل وبين الإمكانيات الضيقة الضعيفة التى تتيحها القنوات الشرعية لوجودها أو لنشاطها أو عدم التناسب الكبير بين حجم احتياج شعبى معين وبين ضعف الاستجابة له (راجع دراسات مجموعة فى كتابى (دراسات فى الديمقراطية المصرية المنشور فى ١٩٨٧ ص ١١١) لا شك أن العنف يتعين أن يواجه عند حدوثه بعنف مضاد ، ولكننا نشير هنا إلى جوانب الفحص والتحليل الاجتماعى للظواهر ، والمعالجات الأمنية التى تحتاج دائما إلى إدراك سياسى اجتماعى للأسباب ومعالجات للنتائج .

التعددية .. والتعدد:

التعددية فى مجتمعنا قديمة ، وهى لاتستفاد من الاعتراف بالتعدد الحزبى فقط ، فالتعدد الحزبى مع لزومه ليس كافيا ، كما أن هذا التعدد الحزبى لا يستغرق التعددية كلها ، ذلك أن من مظاهر التعددية الاعتراف بوجود الآخر وقبول التعايش بين مختلفتين ، فهذا أمر يرد فى صميم التجربة الفكرية الإسلامية كما تفتقت عنها أوضاع المجتمعات الإسلامية على مدى مئات السنين . إن التنوع المذهبى قام من القرن الهجرى الأول ، واعتراف مذاهب الفقه بعضها ببعض ، وكتب الفقه المذهبية تتبادل النظر فى اجتهادات المذاهب الأخرى وهكذا كل هذا معروف ، وهو ممارس أيضا بين مذاهب الفلسفة الإسلامية وغيرها . وبعض تجارب المسلمين التنظيمية أقامت تعددا فى النظام القضائى بتعدد المذاهب السائدة بين الناس وتركت المتقاضين يتحاكمون طواعية لمن يختارونه وبالنسبة للتكوين المؤسسى ، فقد تعددت مؤسساته وهيئاته وتكاثرت ، من طوائف الحرفيين إلى طرق الصوفية إلى التكوينات الإقليمية فى القرى والأقاليم وإحياء المدن ، وكلما كانت وحدات انتماء فرعية تتعلق بالقبيلة والعشيرة أو الأصل الإقليمى . وكان الشخص ينسب إلى ما يشترك فيه من هذه الواحدات التى يمكن تسميتها بوحدات المجتمع المدنى .

والتعدد إن كان أساسه تعدد الانتماءات الفرعية فى المجتمع ، فهو يعنى وجوب تقوية ما نسميه وحدات المجتمع المدنى ، وكان هذا حاصلا فى بلادنا قديما بأكثر مما هو متحقق بعد نشأة الدولة المركزية الحديثة فى القرنين الماضيين ، وإن كان يقصد به تعدد المذاهب السياسية فهذا قائم بالفعل فى المجتمع ، لا بين التيارات المختلفة فقط ، ولكن داخل كل تيار ومذهب .

والفكر الإسلامى لم يقبل ذلك فقط ، إنما زكاه ودعا إليه وهو حصيلة واقع التجربة التاريخية . ولا أجد مساحة كافية للتفصيل فى هذا الأمر ، وحسبى الآن هذه الإشارة السريعة ، وأتصور أن أمر التعددية هو أمر تتفتق عنه أوضاع المجتمع وتستخلص عناصره من الواقع الحاضر ليكون كل ماهو موجود معتبرًا ، ولتقوم صيغة سواء .

خليل عبد الكريم

المحامـي

الإسلاميون ثقافتهم سماعية

(١)

قرأت كـلام الإسـلامـيين سـردا (على بعـضـه) ثم فـردًا (كل واحـد منهم على حـدة) ، ولم أفـاجـأ باخـتـلافـهم ولا بتناقـضـهم سواء بين بعضـهـم البـعض أو لدى المتحاور نفسه لأننى أعلم أن كل ما اتصل بالأديان الإبراهيـمـية الثلاثة كـان مثار خلاف واختلاف وتنافر وتباين وتشاحن . . إلخ فنشأت الفرق والمذاهب والطوائف والملل والنحل والشيع وكل واحدة منها تستبعد الأخرى وترفضها وتنفيها وترميها بالزيغ والضـلال والفسوق والعصيان والمروق والغلو والكفر ، ولم تفلت ديانة واحدة منها من هذه الظاهرة ويرجع ذلك لأسـبـاب عديدة يضيق المجال عن حصرها ولذا نقتصر على اثنين منها يتصلان بموضوعنا :

أولهما : إنها (الديانات الإبراهيمية الثلاث) تتمركز وتتمحور على الغيب الذى له من اسمه نصيب ، ومن هنا ينبع تعدد تصوره وتخيله وتوهمه وتمثله .

والآخر : إنها عبرت عن مضامينها وأفكارها ومبادئها وأطروحاتها بلغة متعالية مرموزة مؤسطرة مملوءة بالشفرات والاستعارات والأمثال وغموض دلالة المعنى وهو ما يسميه القرآن «المتشابه» وهذا ما منحها القدسية والهيبة وضمن لها البقاء من ناحية الزمن والعبور والانتشار من ناحية المكان ولكنه من جانب آخر أفرز تباين التفسيرات والتأويلات والشروحات وتضاربها لأنها كما قيمها على بن أبى طالب (حـمـالة أوجـه) أى تتـسع للمـدلول ونقـيـضـه فى ذات اللحظة ، إذن تبـاين آراء الإسلامويين وتضاربها كان متوقعا وإن شئنا الدقة كان حتميًا .

(٢)

لكن مع هذا التضارب البين والملموس فإن الإسلاميين على اختلاف فصائلهم وتياراتهم وتوجهاتهم اجتمعوا على ثوابت ويقينيات نكتفى بذكر أبرزها :

(ا) إن «النصوص المقدسة» بما تنطوى عليه من الأوامر والنواهى والأحكام والأخبار والقصص والمواعظ كفيلة بإرشاد البشر إلى أكمل الأنظمة والقوانين والمؤسسات . . إلخ فى كافة مناحى حياتهم وأنهم بذلك غير محتاجين للاستعانة أو حتى الالتفات إلى أى خبرات أخرى لأن الأخير بشرية ومقارنة السماوى بالأرض ضرب من العته والجنون . كما أنها (النصوص المقدسة) فيها سائر النظريات العلمية التجريبية والإنسانية التى ظهرت وتظهر وسوف تظهر إلى يوم القيامة وإذا كان «الفرنجة» الذين لم يقروها لجهلهم باللغة العربية التى كتبت بها سبقوا المسلمين إلى اكتشاف العديد من النظريات العلمية التجريبية والإنسانية فإنها «النصوص المقدسة» غير مسئولة عن عجز المسلمين عن ذلك .

(ب) إن «النصوص المقدسة» تطبق كما هى بحرفيتها بغير تأويل أو تفسير ودون ربطها بأسباب نزولها أو مناسبات ورودها مع غض البصر عن أحوال أول من تلقاها وبيئتهم ومجتمعهم ودرجة ثقافتهم وموقفهم من السلم الحضارى لأن هذه النصوص صالحة لكل زمان ومكان لأنها فوق الزمان وعابرة لأى مكان ومتعالية ولا شأن لها بالعوارض البشرية رغم التسليم بأنها تخاطب آدميين يعيشون حسب نواميس طبيعية صارمة ولا يعينها مرور الزمن ولا تغير البيئات والمجتمعات والثقافات والحضارات . . الخ وإذا عانى المخاطبون بها فى القرن الخامس عشر عسرا أو ضيفا أو شدة أو جرحا أو مشقة . . الخ إذا طبقت عليهم ففرض عليهم أن يكيفوا شئونهم حسب إكراهاتها لأن العالى لا يخضع للوطئ والسماوى لا ينزل لمستوى الأرضى والمقدس لا يأبه بالمدنس .

(جـ) إن تجربة «المدينة» مثالية لم ير تاريخ العالم مثلها ولن يرى إلى أن يرث الله الأرض وما عليها ، وإن الفاعلين الاجتماعيين فيها رغم أنهم أناس إلا أنهم مبرءون من النوازع والغرائز البشرية والمطامح والأهواء . . وحققوا «المجتمع النموذج» الذى طالما حلم به الفلاسفة والمصلحون الطوباويون ، وكل واحد منهم أسوة حسنة فى قوله وعمله ، فى مظهره ومخبره ، فى شدته ورخائه ، فى

غضبه ورضاه . . الخ وأن الاقتداء به يوصل إلى طريق الهداية والنجاح فى هذه الحياة وما بعدها ، أما الذى شجر بينهم من عراك وما استعر من حروب طاحنة وما تبادلوه جهارا أو نهارا من فتن سب ولعن واتهامات فهذه أمور يجب علينا ألا نخوض فيها أو حتى أن نشير إليها ولو إشارة عابرة لأن عقولنا قاصرة تعجز عن فهمها أو النفاد إلى كنهها أو التعرف على الحكمة الرائعة من وراء وقوعها .

(د) إن تجربة «المدينة» من اليسير استعادتها وتكرارها الآن فى القرن الخامس عشر الهجرى رغم حدوثها فى النصف الأول من القرن الأول الهجرى ولا يهم تغير جميع الظروف والبيئات والأنظمة والأنساق . . وبرغم الادعاء من جانب الإخوة الإسلامويين إن الذين حققوها وموضعوها على أرض الواقع كانوا نوعا فريدا من البشر لم ولن يتكرر لأنهم عاشوا لحظة التفجر وفترة التدشين والانطلاق ورغم ما أثبته التاريخ الإسلامى إن القرون اللواحق التى جاءت بعدها عجزت عن تقليدها - دعك من استعادتها ، مع وجود «نص مقدس» يؤكد العد التنازلى لرداءة القرون كلما بعدت عن قرن التجربة ، رغم كل هذا يثق الإسلامويون المحدثون - الذين نتولى هنا توهين دعواهم - فى قدرتهم على تحقيق ما أعجز سلفهم الصالح وأنهم إذا تسلموا زمام الحكم الذى يحلمون به فى اليقظة وعيونهم مفتوحة قبل المنام ، سوف يعيدون «التجربة» بحذافيرها .

(هـ) إن البشرية كانت قاصرة ولم تبلغ رشدها إلا الربع الأول من القرن السابع الميلادى فى منطقة الحجاز بشبه جزيرة العرب وإن كل الحضارات والثقافات والأنظمة والعلوم والفلسفات والآداب . . أدلة ثبوت على قصور الإنسانية وعدم بلوغها سن الرشد .

(و) إن كل النظريات والمفاهيم والمؤسسات والأنظمة والشرائع والقوانين التى توصل إليها غير المسلمين مرفوضة فهى إما مغرقة فى المادية أو ممعنة فى المثالية بعكس الإسلام فهو وحده الذى عرف الوسطية والتعادلية ومزج بين الروح والمادة مزجا لاعهد للإنسانية به وبطريقة فريدة أعجزت كل دين وكل نظرية قبله ولن يجىء ما يفوقه أو حتى يساويه فى هذا المضمار ، كما أنه هو الذى تماهت فيه السياسة وغدت جزءا من نسيجه لا يمكن فصلها عنه أو فصمه عنها ، وإن القول بأن الدين - أى دين ولو كان أرضيا - لا يخرج بأى حال عن كونه عقيدة (توحيد - تثليث - تشريك) وعبادة (طقوس) وأخلاق وإن مكانه

الأصيل الجوامع والكنائس والمعابد والصوامع والإبرشيات والأديرة والخانقاهات والتكايا والزوايا وحلقات الذكر ومجالس دلائل الخيرات والحضرات الصوفية والحسينيات وموالد الأولياء والقديسيين . . الخ وإنه إذا خرج من هذه الأمكنة المبروكة تغيرت كينونته كما السمكة إذا غادرت الماء . . هذا القول «بدعة إبليسية» أشاعها المستشرقون وأتباعهم من المسلمين بالاسم أو ببطاقة الهوية ، والهدف من ورائه القضاء على الإسلام والإجهاز عليه .

هذه هى مظاهر (الدوجما) أو التصلب العقلى التى تعشش فى رءوس جميع الإسلامويين دون استثناء ، أما المسلم الذى يناقض أو حتى يناقش فى جزء طفيف من إحدى هذه الثبوتيات فيقذف به فى دائرة الردة : يرمى فى الحبس لمدة ثلاثة أيام كوامل يعطى خلالها كل يوم قلة ماء ورغيف عيش - وهذا ما يعرفه بالاستتابة - فإذا لم يعدل عن ردته بأن يعدل عن جدله ولو فى شطر من تلك الثوابت المسلمات يصبح دمه وماله وعرضه (نساؤه : زوجته وبناته) حلالا لجماعة المسلمين .

(٣)

وقد هالنى هذا الكم من الهزال الفكرى والضمور الثقافى والأنيميا فى المعلومات والضيق فى المعارف والضحالة فى الفقه . . إلخ . . الذى ظهر جليا فى حوارات الإسلامويين ، صحيح بحكم اختلاطى بالكثير منهم أعرف أنهم من النوع «السماعى» الذى يعمد فى التحليل على أذنيه وربما يعود ذلك حسب طروحات علم الأناسة أو الانتروبولوجيا إلى أننا «أمة أمية» وأن التدوين لم يبدأ فى الإسلام إلا بعد قرنين من الزمان من «تجربة المدينة» وبعد اختلاط العرب المسلمين بالأمم الأخرى ذات الحضارات والثقافات العريقة ، ولكن لم أتصور أن يكون «رموز الحركة الإسلامية ونجومها الطالعة وكواكبها اللامعة» بهذا الشكل . إنما هذا الكم الكثيف مما ذكرت فسر لى أمورا كثيرة كانت تحيرنى ولا أجد لها تفسيرا . . . .

ولو أحصيت الأخطاء التى تردى فيها الإسلامويون لاستغرق ذلك عشرة مجلدات ، ومن ثم فإننى وأنا مضطر مكره أقتصر على أهمها :

قال أحدهم وشايعه آخرون فى ذلك أن الإسلام سبق الدنيا كلها بـ «التعددية» وهذا نقص فى المعلومات لا يخفى على أحد كما أنه يناقض حديث «الفرقة

الناجية» الذى أخبر أن الديانتين فرقة : ثم أضاف الأخ الإسلاموى أو الإسلاموى الأخ للتدليل على خرافة التعددية فى الإسلام وسبقه الدنيا بها وجود المذاهب الفقهية (أوصلها أحدهم إلى ثلاثة وعشرين مذهبا) ، وهذا تلبيس وشعبذة وتزيين الباطل للإيهام بأنه حق ، لأن المذاهب تعددت فى المجال الفكرى والمطلوب - كما هو ظاهر من سياق السؤال : التعددية فى النطاق السياسى - والأخ الإسلاموى ومن يلف لفه معذورون فى اللجوء - للإثبات على التعددية إلى التعددية الفقهية لأن التعددية السياسية يعوزها تقديم دليل ثبوت عليها - وليس من دأبنا إرسال الكلام على عواهنه بل تقديم الحجة والبرهان عليه والحجج والبراهين على إنكار الإسلام للتعددية السياسية ورفضه إياها عديدة بل هى أكثر من أن تحصى ، تفيض بها أمهات كتب التاريخ الإسلامى ولضيق الحيز المتاح نكتفى بإيراد أبرزها وهى فى ذات الوقت تخص شخصيات عاشت فى زمن «التأسيس والتكوين» أو بعده بقليل ويكن لها الإسلامويون قدسانية مكثفة :

(١) ضاق الخناق على سعد بن عبادة مرشح الأنصار للخلافة فى سقيفة بنى ساعدة فاضطر للهروب من المدينة - شأن كل المعارضين فى كل زمان ومكان - وذهب للشام ولكن تمت ملاحقته هناك وتصفيته جسديا بطريقة غامضة أحجمت كتب التاريخ الإسلامى عن ذكرها وأشاع الذين اغتالوه أن الجن - نعم الجن - هم الذين قتلوه إذ أصابوه بسهم نافذ أدمى فؤاده !!

(٢) قاتل على بن أبى طالب كلا من : طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين - لمجرد أنهم نازعوه فى أحقيته لتولى منصب الخلافة ودارت بينهم «موقعة الجمل» التى سقط فيها على أقل تقدير عشرة آلاف قتيل وشارك فى المعركة جم غفير من مشاهير الصحابة (الفاعلين الاجتماعيين لتجربة المدينة) ، ولو قيل إن طلحة والزبير وعائشة هم الذين شهروا سيوفهم فى وجه على لجاء الرد : لو كانت فى الإسلام تعددية لا تغيب عن ذهن هؤلاء ولا عن علمهم فكيف لجئوا إلى القتال لنيل حقوقهم التى يرون أنها مشروعة وأن عليا اغتصبها منهم ؟ ولماذا لم يسلكوا السبل التى تتفق مع التعددية ؟ وهل إسلاميو القرن الخامس عشر الهجرى أعرف بالإسلام من هؤلاء الصحابة الأكابر ؟ . . وكيف يقبل العقل أن يجهل على وطلحة والزبير وعائشة التعددية السياسية ولا يذكرها واحد منهم فى أقواله ولا يطبقها فى أعماله ثم يأتى إسلامويو هذا الزمن العجيب فيأكدون وجودها !!

(٣) معاوية بن أبى سفيان - الصحابى - أحد المشاركين فى تجربة المدينة - كاتب الوحى - صهر الرسول عليه الصلاة والسلام قتل «حجر بن عدى الكندى» وستة من أصحابه - وكلهم من خيار المسلمين - وانحصرت جريمتهم أنهم فى اجتماعهم أو اجتماعاتهم الخاصة والتى يعقدونها داخل دورهم وتقتصر عليهم كانوا يعلنون سخطهم على ممارساته السياسية والمالية ولم يؤثر عن أحدهم أنه شق عصا الطاعة عليه أو رفع عود أراك ليقاتله .

فلو كانت هناك تعددية سياسية - فى الإسلام - فلماذا لم يسمح معاوية بقيام (حزب حجر بن عدى الكندى) وقد ثبت أنه يمارس حقه فى النقد بطريقة سلمية لا أثر فيها للعنف ؟ . . لماذا قتل معاوية حجرا وأصحابه لو أنه سمع مجرد سماع عن التعددية السياسية أو كانت هناك نصوص تقول بها وتلزم بها الحاكم المسلم ؟ !!

(٤) عبد الملك بن مروان كان من التابعين وحملت بعض دواوين السنة روايته لبعض الأحاديث وكان يلازم المسجد حتى وصف بـ «حمامة المسجد» فلما تولى الخلافة أغلق المصحف وقال : الآن سوف نفترق وهى عبارة بالغة الدلالة وفى خلافته فعل بخصومه الأفاعيل :

قتل عبد الله ومصعبا ولدىّ الصحابى بن الزبير والفقيه والإمام سعيد بن جبير وابن الأشعث والخوارج وعددا لا يحصيه إلا الله وحده ، وقذف الكعبة بالمجانيق وشرد أعلام الفقهاء من التابعين على رأسهم الحسن البصرى وعامر بن شراحبيل الشعبى وإبراهيم النخعى . . كل هذا لأنهم عارضوه وسياسته التى يطبقها ولاته . . فلو كانت هناك تعددية سياسية فى الإسلام :

فلماذا سلك عبد الملك التابعى راوى الأحاديث النبوية «حمامة المسجد» هذه المسالك الوعرة ؟

٥ - عمر بن عبد العزيز الذى ينعم عليه الأخوة الإسلامويون أو الإسلامويون الأخوة بلقب «خامس الراشدين» ويتغنون بعدله وزهده ويعتبرون مدة خلافته «ملحقا» لـ «تجربة المدينة» عندما كان واليا على المدينة جلد حفيدا للزبير بن العوام اسمه «خبيب» «بالخاء» لأنه كان يجاهر بنقده لبنى أميه عامة ولآل مروان خاصة وعندما نقلوا خبيبا «بالخاء» إلى داره فاضت روحه ، أى أن خامس الراشدين نموذج العدل والزهد والتجرد هو الذى قتله .

فلماذا فعل ذلك وهو كما حكى عنه أنه كان من أعلم أهل زمانه بالإسلام ولو كانت هناك تعددية تسمح بمعارضة الحاكم باللسان فلماذا لم يترك حفيد الزبير وشأنه ويقول : هذا من حقه ولا تثريب عليه .

* * *

هذه أدلة موثقة ومؤكدة سقناها للإسلامويين الأخوة وتعمدنا أن يكون أبطالها من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين حتى لا يقال أننا ننبش فى قمامة التاريخ ، كما أننا لم نختر شخصيات «مضروبة» مثل يزيد بن معاوية أو الوليد بن يزيد بن عبد الملك المشهور تاريخيا بـ «الوليد الثانى» وذلك لكيلا نعطى مجالا للتوهين والتضعيف . . ولو كانت هناك تعددية سياسية فى الإسلام فما هو السبب فى هذا الكم من الحروب الأهلية التى لم تكد تنقطع ؟ وكيف كان يتم انتقال السلطة أبالطرق السلمية أم بالمعارك والاغتيالات ؟

وهنا قد يقول أحدهم إن الإسلام لا يتحمل وزر أحد مهما كان قدره ، والعبرة بالنصوص لا بأعمال الرجال !! ونحن نرد عليه بالآتى : أين هى النصوص الصريحة والقاطعة على التعددية السياسية ، دلونا عليها بشرط أن تدل على التعددية بصورة جلية واضحة لا عن طريق لوى أعناقها وتحميلها ما لا تطيق أو غير المماحلة بإسقاط معان جديدة لم تعرفها النصوص ولا يتسع وعاؤها لها .

وإذا كان على والزبير وطلحة وعائشة ومعاوية وعبد الملك والأشج عمر بن عبد العزيز لا عبرة بأعمالهم ولا يمثلون الإسلام فمن الذى يمثله ؟ وإذا كانت ممارسات هؤلاء بعيدة كل البعد عن التعددية الإسلامية التى جاءت بها النصوص - فى زعم الإسلامويين - أليس فى هذا اتهام لهؤلاء بعدم الالتزام بالنصوص وتجاهلها وهو أمر عظيم لا نظن أن الإخوة قد فطنوا إليه .

وإذا كانت هناك نصوص بالتعددية الإسلامية وعجز أولئك عن الالتزام بها فكيف يتسنى للإسلامويين أن يلتزموا هم بها ؟ وأخيرًا لعل الإخوة الإسلامويين بعد كل هذا ينزعون من أدمغتهم «خرافة» وجود تعددية سياسية فى الإسلام ، ونؤكد لهم أن الإسلام ليس بدعا فى ذلك فقد سبقته الديانتان الساميتان اللتان تقدمتا «فى الترتيب الزمنى» ولا يعرف التاريخ أى حكومة تتمحور على الدين

أو تتصل به بأوهى علاقة تقر بوجود خصوم لها أو تسلم لهم بأى حقوق بل على النقيض هى :

ترفضهم وتستبعدهم وتنفيهم وتصفيهم جسديا ومعنويا وتحصرهم وتقعد لهم كل مرصد وتقتلهم أفرادا وجماعات ومهما كانت صلتهم بأولى الأمر فالعباسيون والعلويون أبناء عمومة ولكن لم يشفع ذلك لهم من تلقى أبشع أنواع التنكيل والتشريد والاغتيال !!

ويبقى بعد ذلك أن ما يدعو للأسف هو أن يثور جدل البديهيات التى هى أظهر من الشمس فى رابعة النهار ، ولا يتم الجدل فى خفوت وعلى استحياء بل بكل جرأة على الحق وبأعلى صوت ممكن .

واستدل أحدهم على أن المجتمع الإسلامى مجتمع مدنى بوجود أربع مؤسسات فيه : الزكاة - الأوقاف - الحسبة - المسجد ، قبل أن نناقش هذه المقولة العجيبة نظن أن قائلها يعلم أن المجتمعات التى أفرزتها الديانات السامية الثلاث هى مجتمعات دينية من أخمص قدمها حتى رأس شعرها ، والمجتمع فى الإسلام يعبر عنه بالأمة مرة و «جماعة المؤمنين» أو «الجماعة» مرة أخرى ، ولذا يطلق على جمهور المسلمين «أهل السنة والجماعة» تمييزًا لهم عن الشيعة «أهل العصمة والعدالة» والسنة والشيعة هما جناحا الإسلام الرئيسيان وتسمية كل منهما تمت بألفاظ ثيولوجية (السنة - العصمة - العدالة) حتى «المعتزلة» توصيفهم مشتق من ألفاظ دينية منهم أهل العدل والتوحيد فكيف يقال إن المجتمع الإسلامى مجتمع مدنى وهو منغرس فى الدين ومؤسس عليه !! . . إذن الجدل حول ذلك لا يقصد به وجه الحق .

وإننى «أشد على يدى» ذلك القائل لأنه قدم لنا دليل ثبوت جديد على دينية المجتمع الذى لم يفرز سوى تلك المؤسسات الأربع وكلها دينية محضة «وشهد شاهد من أهلها» فالزكاة فضلا عن أنها «أوساخ المسلمين» حسب تعبير الرسول ﷺ ، فإنها لو أنشئت لها مؤسسة لتحولت نسبة كبيرة من المجتمع إلى «متسولين» وتنابلة وكسالى ، أما كونها دينية فهذا ناتج من بنيتها أو تكوينها فهى تتأسس على «نصوص مقدسة» والذى يرأسها يجب أن يكون «فقى قرارى» أى فقيه ضليع عارف بأحكام الزكاة وأنواعها ومواعيد استحقاقها ومصارفها وأماكن توزيعها . . . الخ

أما «الحسبة» فيتعين أن يكون المحتسب أو متولى الحسبة «مشيخة على الآخر» عالما بالقرآن والسنة وأحكام المعاملات فى المذاهب الأربعة .. الخ ونحيل الأخ الإسلاموى إلى كتاب «معالم القربة فى أحكام الحسبة» للفقيه «ابن الإخوة» وهو من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وإلى ما أورده بخصوص الشروط التى يجب توافرها فى المحتسب : فهل مثل هذا الموظف يستساغ أن يقال عنه أنه موظف مدنى وأن العمل الذى يباشره عمل مدنى ؟ !

أما الأوقاف فإن كان المقصود بها «الأوقاف الدينية» المحبوسة على المساجد والجوامع والزوايا والتكايا والربط والخانقاهات ومدارس المذاهب الفقهية الأربعة ... فما هو وجه المدنية فيها ؟ ! «أما الأوقاف الأهلية» فهذه كما يرى أكثر الفقهاء لاتعدو كونها حيلة لجأ إليها الواقفون عندما أحسوا أن «النصو ص المقدسة» المتعلقة بالمواريث لم تعد تتسق مع موجبات عصرهم ، ومع كل فإن الأوقاف أهلية ودينية كانت تختص بنظرها المحاكم الشرعية (قبل إلغائها) وهذا دليل على «دينيتها» فكيف يقال بعد ذلك أنها مؤسسة مدنية ؟ !!

أما المسجد فلعلها المرة الأولى التى يدعى فيها مسلم أنه مؤسسة «مدنية» ولو قالها «آخر» أو «غير إسلاموى» لرماه الإسلامويون بالتهمة الكلاسيكية هدم الإسلام وتخريبه . وإذا كان الأخ صاحب هذه المقولة يقصد بعض الوظائف التى كانت تباشر فى المسجد إبان «عصر التدشين أو التأسيس أو التكوين» مثل : إرسال البعوث العسكرية واستقبال الوفود وكتابة عقود الأمان والإقطاعات .. إلخ .. فهذه العملات استعارها الإسلام مما كان يجرى فى «دار الندوة» التى أنشأها قصى ابن كلاب بن مرة فى مكة «لمزيد من التفصيلات عما أخذه الإسلام مما قبله انظر كتابنا الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية» ولكن ظروف التطور حتمت أن يقصر المسجد على عمله الرئيسى : الصلاة وإلقاء الخطب المنبرية والمواعظ التى تهتز لها القلوب وتذرف لها العيون الدموع الغزيرة .. والمناداة بإعادة تلك الوظائف إلى المسجد نوع من العبث واللامعقول والذى يمارى فى ذلك نرد عليه بالآتى :

تخيل رئيس الجمهورية وهو يستقبل رؤساء الدول وسفراءها فى الجامع الأزهر أو وزير الخارجية ومعه وزير خارجية أمريكا «مثلا» وهما يوقعان اتفاقية فى أحد أروقة ذلك الجامع أو انعقدت فيه دائرة لنظر قضايا الأحوال الشخصية أو أن الطائرات والدبابات تنطلق من صحنه العتيق لأداء مهام قتالية .. وهكذا فإن أغلب

ما ينادى به الإسلامويون الأخوة أو الأخوة الإسلامويون نوع من «الفانتازيا» الصارخة أو الفاقعة لأنهم يسقطون من حسابهم المتغيرات والمستجدات التى تعاقبت على مدار أربعة عشر قرنا ويحلمون بإعادة فترة ذهبية - أثبت التاريخ أنها لم تكن بالصورة الذهبية التى يتوهمون أنها كانت عليها - ومع التسليم الجدلى بأنها كانت كذلك فإن ظروفها تختلف أشد الاختلاف عن الظروف الراهنة واستعادتها أمر مستحيل .

وأخيرا هل مازال الأخ صاحب المقالة يصر على أن مؤسساته الأربع المبروكة هى من أدلة «مدنية» المجتمع الإسلامى أم يتبع الشريعة التى ملأ الدنيا صياحا بلزوم تطبيقها ويعلن على الملأ خطأه كما فعل عمر بن الخطاب من فوق المنبر !! - أنه أخطأ !!

وقال أحدهم : إن الشريعة الإسلامية كانت مطبقة فى مصر لمدة ثلاثة عشر قرنا حتى الغزو الفرنسى ثم الاحتلال الإنجليزى ، وكل الإسلامويين يلوكون هذه المقولة دون أن يتدبر فيها أحدهم ودون أن يكلف نفسه عناء النظر فى كتب التاريخ التى أرخت لمصر منذ الفتح العربى ووصفت أحوالها بدقة وسبق أن قلنا لهم ومازلنا نقول فى أى عهد كانت الشريعة الإسلامية مطبقة سواء من قبل الحكام أو المحكومين بداية بـ «عصر الولاة» حتى «عهد العثمانية ؟؟ إننى وإياكم أحتكم إلى ما كتبه الذين أرخوا لهذه العهود من ثقاة المؤرخين : أبو عمر الكندى فى «الولاة - القضاة» المقريزى فى «الخطط» جمال الدين أبو المحاسن فى «النجوم الزاهرة» ابن إياس فى «بدائع الزهور» عبد اللطيف البغدادى فى «الإفادة والاعتبار» السيوطى فى «حسن المحاضرة» ، وأخيرا الجبرتى فى «عجائب الآثار» وما سطره الرحالة الذين زاروا مصر خلال تلك العصور : ناصر خسروا فى «سفرنامة» وابن بطوطة فى «الرحلة» وابن جبير فى «الرملة» وابن خلدون فى «التعريف» وغير هؤلاء وهؤلاء كثير ، وليدلونا على الصفحات التى تنبئ عن تطبيق الشريعة سواء من ولاة الأمور على اختلاف درجاتهم أو من المحكومين من كافة الطبقات وفى نطاق القضاء فلم يكن للقاضى الشرعى سلطان خارج دائرة الأحوال الشخصية «الزواج والطلاق والخلع والنفقة» والحبوس «الأوقاف» حتى فى هذه : كانت القضايا التى تمس الطبقة الحاكمة أو الناحية المالية والاقتصادية - وهذه غالبا ما كانت تتعلق بالحبوس «الأوقاف» والنظر على أموال القصر والمحجور عليهم وتركات من ألايخلفون وارثا - كان يتم التلاعب فيه من قبل الولاة والمفذين ولا يجرؤ القاضى الشرعى على أن يعترض أو حتى يفتح فمه بكلمة احتجاج أما القضايا الأخرى فقد كان ينظرها أو على

الأقل الكلمة الفاصلة فيها للسلطات ونوابه وعماله «ولاته» وخاصة الجنائية وعلى الأخص ما يتصل منها بما نسميه الآن «أمن الدولة» ناهيك عما كان يتفشى فى القضاء الشرعى ذاته من فساد ورشوة «برطلة» وجهل ومحسوبية وتربح وشراء المنصب لأنه يجر مغانم وفيرة تعوض الثمن المدفوع فيه .

إذن فى أى مجال الشريعة مطبقة ؟

وهل فى صالح الشريعة أن يدعى أنها كانت مطبقة وسائدة مع هيمنة هذا القدر الوفير من الفساد والطغيان من قبل الحاكمين والانحلال والتفسخ فى المحكومين مما تمتلئ به كتب المؤرخين والرحالين .

أما إذا كان الأخوة الإسلامويون يقصدون بتطبيق الشريعة : موكب الرؤية رؤية هلال رمضان - ليالى رمضان - دوران المحمل - الليلة الكبيرة (مولد النبى) الاحتفال بنصف شعبان - العيد الكبير (الضحية) - العيد الصغير (الفطر) - موالد أولياء الله الصالحين والعترة الطاهرة : الحسين - السيدة زينب - السيدة نفيسة .. الخ فهذا أمر لاخلاف عليه ونحن معهم نتحسر على اختفاء هذه المناسبات الطيبة وننضم إليهم فى المطالبة بشدة بعودتها ولكن علماء الاجتماع يسمون هذا كله «فلكلور» والذى أعلمه أنكم تتوترون وتثور أعصابكم «ع الآخر» عندما تسمعون هذه الكلمة .

والخلاصة هل آن الأوان للكف عن ترديد مقولات ينقضها العلم والتاريخ !!

وقال أحدهم : إذا كانوا يريدون النظام الجمهورى نقول لهم لابد أن يكون عندنا نظام نختار به الحاكم اختيارا حرا لأننا لسنا قطيعا من الأغنام التى تورث .

والمؤمن كما ورد بالأثر كَيِّس فَطِنٌ ومن ثم كنت أرجو ألا يثير الأخ مسألة اختيار الحاكم وأن «يكفى على الخبر ماجور» كما يقول المثل الشعبى . لأن هذه المسالة إذا نقلت إلى صفحات الجرائد السيارة فسوف يصبح الأخوة الإسلاميون فى وضع لا يحسدون عليه ، مثلما حدث عن تأييدهم المطلق «للمجاهدين الأفغان» الذين مازالوا يتقاتلون منذ ثلاثة أعوام خربوا فيها بلدهم وقتلوا من مواطنيهم الأبرياء أضعاف أضعاف من ذهب ضحية حربهم مع ما كانوا يسمونه «النظام العميل» !!

ففى اختيار الحاكم فى الإسلام : ذهب بعض الأئمة إلى أنه يجوز أن تنعقد الإمامة بأربعين فردا قياسا على «صلاة الجمعة» وأكد فقهاء البصرة أنه تنعقد

برضى خمسة من أهل الحل والعقد ، وبعض علماء الكوفة ذهب إلى أنها تنعقد بثلاثة (أى ثلاثة ولا يشترط أن يكونوا من أهل الحل والعقد) يتولاها أحدهم برضى اثنين قياسا على عقد الزواج بولى وشاهدين أما أبو الحسن الأشعرى والغزالى والشهرستانى فمن رأيهم أن عقد الإمامة يتم بواحد فقط واستدلوا على ذلك بعقد أبى بكر الخلافة لعمر بن الخطاب ، ويرى جمع غفير من كبار الفقهاء أنها تجوز بولاية العهد كما فعل سليمان بن عبد الملك لعمر بن عبد العزيز ، منهم ابن حزم والماوردى وابن خلدون ، ويجوز أن يعهد إلى أبيه أو ابنه أو أخيه لأنه ولى الأمة والأمين على شئونها ، فهل مازال صاحب تلك «القالة» يتمسك بالعبارات الإنشائية التى وفاه بها مثل : قطيع الأغنام . . . لا نورث . . . ؟ وما هى إذن صفة المحكومين الذين يفعل بهم ذلك ؟ وهل هذا النظام الذى يسعون جاهدين إلى إعادته وتطبيقه والذى يصفونه بأنه أكمل وأعظم وأشمخ نظام عرفته الدنيا منذ خلقت وأنه لايوجد نظام آخر يساميه أو حتى يصل إلى موضع قدميه ؟ !!

وقال : هم الذين درسوا ، أصول الدين أى المتخصصون فى علم أصول الدين لاستخلاص الأحكام الفقهية . وهذا خلط واضح بين أصول الفقه وأصول الدين! وإذا كان هو مدى «فقه» الإسلامويين فى الدين فما هو حال علمهم بالأمور الأخرى !!

وقال : إن الكنيسة استولت على الحكم فى البلاد الغربية ؟

وكتب التاريخ بكل اللغات المتوافرة فليدلنا الأخ على الكتاب الذى خرج منه بتلك المعلومة إذا كانت «معلومات» الإسلامويين فى أمور دينهم بهذا الهزال الذى وضح فى الفقرة السابقة فإن معلوماتهم فى غيره من الأمور أشد ضمورا إن لم تكن معدومة سوى ما يتلقفونه عن طريقة «السماع» وهذا أكثر ما يبرز عند كلامهم عن المسيحية ومقارنتها بالإسلام خاصة فيها ما يتعلق بموقف الديانتين الإبراهيميتين من السياسة وشئون الحكم فهم لم يفتحوا كتابًا عن تاريخ المسيحية ولا مؤلفا فى علم مقارنة الأديان وليست لديهم أدنى معرفة بـ «المسيحيات» الجديدة التى ظهرت فى دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعلى وجه الخصوص فى أفريقيا والتى يطلق عليها «الكنائس الأفريقية المستقلة» ولا عن «المسيحية السوداء» أو «مسيحية السود» التى أخذت تنمو «جميعها» ويشتد عودها منذ عدة عقود ترجع إلى بدايات هذا القرن والتى قلبت مفاهيم المسيحية التقليدية وكذلك نزعة «لاهوت التحرير والنظريات

الثورية التى أدخلها على المسيحية ، والتى تجعل كل من يتكلم عن المسيحية «الكلاسيكية» إنما يتحدث عن حفريات مكانها المتاحف ، كل هذا من المؤكد أن إخوتنا الإسلاميين يجهلونه تماما ومن ثم فإن ما يخرجون به من تنظيرات حول موقف المسيحية من السياسة والحكم ومقارنته بالإسلام - هذه التنظيرات - تحتاج إلى تغيير وتجديد وإعادة نظر شاملة .

وقال أحدهم أن الدين فى حالة مد وهذا خطأ واضح فى منهج تفكير القائل ، لأن الذى له مد له جزر والذى يقبل الامتداد يقبل الانكماش ، والدين من الله تعالى والذى من الله لا يعتريه شىء من ذلك إطلاقا وقد حسم القرآن الكريم هذه المسألة ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ والكامل لا نقص فيه ولا زيادة عليه ، ولعل الأخ القائل أو القائل الأخ يقصد أن التدين فى حالة مد ، إذ التدين فعل بشرى والبشر تتسع أعمالهم للمد والجزر والشد والجذب والامتداد والانكماش والسعة والضيق . . إلخ . . وكان حريا بذلك الإسلاموى أن يقرر أن الإنسان إذا ما أصيب بالتخمة وتشبع من الماديات شعر بالملل والسأم وسعى إلى الماورائيات واللامحسوسات ، وبالمثل إذا حاصرته المشاكل وأصيب بالفقر والمسغبة والحاجة اتجه إلى كائنات علوية ولجأ إلى قوى غير منظورة يطلب منها العون والمساعدة وتوقع ظهور المهدى المنتظر الذى يملأ دنياه عدلا ورخاء بعد أن فاضت بالجور والشدة .

هذا هو التفسير الصحيح لما يسمى بـ «الصحوة» أو «الانتشار» أو «المد الدينى» الذى نشهده سواء فى الدول الرأس مالية أو من بلاد العالم الثالث .

وقال أحدهم أن من حقك أن تتحدث باسم الإسلام إذا اقتربت من أصوله الشرعية الصحيحة ورغم غموض عبارة «أصوله الشرعية الصحيحة» وهل للإسلام أصول غير شرعية أم هل له أصول شرعية غير صحيحة - رغم ذلك فإن معنى قالة هذا الأخ أن أى فرد أو جماعة تدعى اقترابها - مجرد اقتراب - من «أصول الشرعية الصحيحة» يكون من حقه أو حقها التحدث باسم عموم الإسلام ، وهذا أحد الأسباب المهمة والجوهرية لـ «الخربقة» - فى المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية : خربق الشىء أفسده - القطيعة التى تسود القضاء الاسلامى ، ويبدو - والعلم عند الله وحده - أن قائل هذه العبارة التى أفلتت من عقله الباطن ولكنها تشى باليقين المترسب لدى الإسلامويين جميعهم - لم يسمع بالحديث النبوى المعروف بحديث بريدة «فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك

فإنك لا تدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لا » فإذا كان الرسول ﷺ يؤكد أن الصحابى «أحد الفاعلين الاجتماعيين والمشاركين فى «تجربة المدينة» قد يعجز عن الوصول إلى حكم الله الصحيح فكيف يجيز هذا الأخ الإسلاموى لأى مسلم اقترب من الأصول الشرعية الصحيحة أن يحتكر الحديث باسم الإسلام ؟ وقال : أن الإسلام ثقافة - وكرر ذلك ثلاث مرات - والإسلام منذ ظهوره فى نظر جميع المسلمين - سنة وشيعة وخوارج . . - دين ، ولم يقل أحد منهم قبل صاحبنا أنه ثقافة ، وفرق واضح بين «الثقافة الإسلامية» وكون «الإسلام ثقافة» وأخوهم أ / أنور الجندى فى كل ما يكتب يثور ثورة عارمة عندما يصف كاتب أو باحث - الإسلام بأنه تراثب أو ثقافة ويرميه فى خندق العداوة الدفينة للإسلام والمسلمين بل وجيران المسلمين !!

ولعل هذا المثل يعطى القارئ دليلاً قاطعا عن أن «نجوم الملأ الإسلامى الحديث» الذين يقدمون أنفسهم كرموز له ، هؤلاء فى حاجة ماسة إلى دراسة الإسلام دراسة متعمقة مستأنية ليفهموه فهما صائبا .

وقال أحدهم : إن القاضى فى الإسلام أكثر القضاة استقلالا فى العالم - والأخوة الإسلامويون يلجئون دائما لأفعل التفضيل مثل أفخم وأعظم وأكبر وأعرف وأكرم . . إلخ . وعلى كل فهذا قول فيه تجاهل - وتأدبا منى لا أقول جهلا بما هو مدون فى كتب «الولايات» وموسوعات التاريخ الإسلامى وكتب الفقه فى هذه الخصوصية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنى أرجو من الأخ الإسلاموى القائل أن يرجع إلى المعركة الفقهية المستعرة حتى الآن حول مسألة ما إذا كان ولى الأمر على مذهب أبى حنيفة «مثلا» وطلب من القاضى الذى ولاه القضاء أن يقضى بذات المذهب ولكن القاضى خالف فقضى بموجب أحكام مذهب ابن حنبل «مثلا» فهل من حق ولى الأمر عزله أم لا ؟ فلو كان القاضى المسلم أكثر القضاة استقلالا فى العالم كله كما قال الأخ فلماذا إذن انفجر الخلاف حول هذه المسألة ؟

إن مجرد إثارة الخلاف حولها معناه أن استقلال القاضى فيه «قولان» !!

وكتب التاريخ تؤكد لنا أن استقلال القضاة فى الإسلام حبر على ورق ونظرية ينقصها التطبيق العملى وليرجع الأخ الإسلاموى إلى تاريخ مصر منذ عهد الولاة إلى عصر العثمانلية فى هذه الخصوصية .

ولم يكن للقاضى المسلم قانون مكتوب إنما كان يحكم بما كان يؤديه إليه اجتهاده

وأحيل قائل العبارة التفخيمية إلى المسألة المعروفة بـ «مسألة التشريك» إن كان سمع بها - وهى أن قاضيا شهيرا من قضاة الإسلام - أحجب اسمه تجنبا لمزيد من غضب الأخوة الإسلامويين - قضى فى المشتركة بالتشريك فى عام وترك التشريك فى غيره ، فقيل له : ما هكذا حكمت فى العام الماضى ؟ فأجاب : تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى وواضح من هذه الإجابة أن القاضى المسلم الشهير تجاوز الرد المباشر إذ لم تكن بحوزته حجة مقنعة .

وقال أحدهم أن الحكم فى الإسلام يخضع لرقابة صارمة ؟

ولم يوضح لنا الأخ الإسلاموى أو الإسلاموى الأخ :

ما نوع هذه الرقابة ؟ ومن يتولاها ؟ وهل كانت على تصرفات الحاكم السياسية أم المالية ؟ وكم مرة حدثت فى تاريخ الإسلام ؟

وهل يستطيع أن يجيبنا على الأسئلة الآتية :

أين كانت الرقابة عندما آثر عثمان أقاربه وحمل آل أبى معيط على رقاب المسلمين وبنى الدار واتخذ الضياع والأموال بمال الله والمسلمين وحرم على أبى ذر صاحب رسول الله ﷺ الإقامة فى المدينة أو مكة ومنع المسلمين من التحدث إليه وفى رواية أنه جلده بالسوط فى غير حد ولا جريرة سوى النصيحة له ولعامله على الشام - معاوية ، ونفاه إلى «الربذة» حتى مات غريبا شريدا وأوى الحكم بن أبى العاص وعبد الله بن سعد بن أبى السرح طريدى رسول الله ﷺ وولى السكير الخمير الوليد بن عقبة «الكوفة» مع وجود عدد من خيار الصحابة كلهم يصلح لتولى هذا المنصب .

وأن كانت الرقابة عندما قتل معاوية حجر بن عدى الكندى وأصحابه لمجرد أنهم كانوا يبدون بعض الملاحظات على أعماله وعماله وتصرف فى بيت مال المسلمين كأنه ماله الخاص بادعاء أن المال هو مال الله وهو الخليفة : ظل الله فى الأرض !! فله أن يفعل فيه ما يشاء دون حسيب أو رقيب .

وأين كانت الرقابة عندما حرق عبد الملك بن مروان الكعبة بالنار وقتل أولاد الصحابة وخيار التابعين وشرد الأئمة الأعلام ؟

وأين كانت الرقابة عندما حضر المأمون العباسى إلى مصر لمواجهة الاحتجاج الذى قام به المصريون - مسلميون ومسيحيون - على الجور الذى أوقعه عليهم جباة

أمواله ، وفعل بالمصريين الأفاعيل فتصدى له فقيه مصرى شجاع هو «الحارث بن مسكين» وكان مالكى المذهب وقال له : إنهم خرجوا أى ثاروا لظلم حاق بهم فلا تحل لك دماؤهم وأموالهم . . أتدرى أيها الأخ الإسلاموى أو الإسلاموى الأخ ماذا كان رد المأمون عليه ؟ قال له : إنك تيس ومالك أتيس منك !!

ومضى فيما كان يفعله ولما أخمد ثورة المصريين بطرق بربرية أخذ معه إلى بغداد رؤساء الثائرين .

وفى مقابل هذا الطغيان والجبروت كان الإسراف الذى لم ير له التاريخ مثيلا حتى ذلك الوقت - والمهزلة نفسها تتكرر الآن مع الأسر الحاكمة فى منطقة الخليج كل ما فى الأمر اختلفت نوعية الآمال ففى السابق كانت أموال المستعمرات المنهوبة : مصر ، الشام ، إفريقيا ، ماوراء النهر . . أما الآن فهى عوائد النفط - الإسراف فى إنفاق الأموال العامة على الأفراح والملذات والشهوات . . إلخ فلما تزوج المأمون بوران بنت الحسن بن سهل وانحدر إليها ناحية واسط فرش ليلة العرس بساط من ذهب مسفوف ونثر عليه جوهر كثير فجعل بياض الدر يشرق على صفرة الذهب !! وضع فى حجر بوران «العروس» ألف درة فوق صينية من ذهب وقال لها العريس المأمون أو المأمون العريس : هذه نحلتك أى هذا مهرك أو صداقك !!

وكانت لأبى جعفر المتوكل «خليفة عباسى آخر» أربعة آلاف جارية من كل جنس ولون ليمتع بهن مذاكيره ، وبنى لهن قصورا أنفق عليها أموالا عظاما منها : الشاه / العروس / الشيذار / البديع / الغريب/ والبرج وأنفق على الأخير وحده ألف ألف وسبعمائة ألف دينار أى مليون وسبعمائة ألف دينار فى الوقت الذى كانت العامة تعانى الأمرين للحصول على لقمة العيش ، فأين كانت الرقابة وقت ذاك أو فى أى وقت على امتداد التاريخ الإسلامى ؟؟

وأطلب إليك أن تطالع صفحات فى المأساة المفجعة المعروفة بمقاتل أو مصارع الطالبيين وما لاقوه من تنكيل وتشريد واغتيالات بالجملة مرة وبالقطاعى مرة أخرى وكيف كانوا أو البعض منهم رجالا ونساء وأطفالا يوضعون فى المحبس أو المطابق ويسد عليهم الباب بالبناء ويتركون بلا ماء أو طعام حتى يهلكوا وكان ذلك يتم على أيدى أبناء أرومتهم أو أبناء عمومتهم من الخلفاء أو عمالهم فأين كانت الرقابة ؟

واقرأ لتعرف عدد من قتلهم منهم الخليفة «المعجبانى» هارون الرشيد والخليفة المثقف ابنه المأمون وأنصحك أن تبتعد عن الصفحات التى عددت من قتلهم أبو العباس السفاح أو جعفر المنصور حتى لا تنخرط فى نوبة عويل حادة .

فأين كانت الرقابة الموهومة أو المزعومة أو المتخيلة ولماذا سكتت عن تلك الجرائم البشعة التى قل أن تجد لها مثيلا .

وليت الحيز المسموح به كان أكثر اتساعا لسردنا لك مئات الوقائع حتى تتأكد وتتيقن أن الرقابة على الحاكم المسلم خرافة مثل العنقاء والخل الوفى .

ومما يؤسف له أنها ليست الخرافة الوحيدة .

وفى ملتى واعتقادى أن هذه الأوهام التى يلوكها الأخوة الإسلامويون هى أحلام يقظة يحلمون بها يتمنون أن يجدوها فى التاريخ الإسلامى فلما لم يعثروا لها على أدنى أثر قاموا بها يسمى فى علم النفس «عملية الإسقاط» أى نسبوها للتاريخ الإسلامى فى حين أنها مفتقرة فيها وهذا ينطبق عليها جميعا .

والتعددية السياسية - وخاصة المتعلقة بالإبداع والفكر والسياسة - استقلال القضاء - الشريعة كانت مطبقة لمدة ثلاثة عشر قرنا - مدنية المجتمع الإسلامى - حرية اختيار الحاكم . . إلخ . .

لقد آن الأوان ليكف الإسلامويون عن هذه الأوهام وليدرسوا الإسلام بمعناه الشامل (العلوم الدينية - التاريخ - الحضارة) دراسة موضوعية نقدية بعقول متفتحة بريئة من ضباب «القدسانية الزائفة» الذى يشل ملكة التفكير الواعى والتقييم الصحيح - هذا إن كانوا جادين فيما يدعون لكى يقدموا للناس مشروعا حضاريا عقلانيا مطعما بالقيم والذرى الإسلامية (الموجودة فى كل دين) أما إذا ظلوا متمسكين بحرفية النصوص وبوهم استعادة الأمجاد السابقة فإنهم لن يبرحوا مكانهم مع أن الآخرين يتقدمون فى كل لحظة بسرعة مذهلة .

د . صلاح الدين دسوقى

عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى

الفكر الأصولى انتهز فرصة الهزيمة كى ينقض مع أعداء الأمة على الفكرة القومية

لا شك أن الآراء التى تم التعبير عنها وقد ألقت بأضواء كافية حول مسألة الأصولية الإسلامية فى إطار الواقع السائد فى الوطن العربى بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة .

ولقد بدا من ثنايا هذا الجدل أن هناك كثيرا ممن تصدوا للأمر يؤكدون على أن صعود الإسلام السياسى إنما جاء كى يمثل بديلاً لفشل المشروع القومى فى الإجابة على التحديات المعاصرة ، حيث جاءت هزيمة ٦٧ لتقدم علامة رئيسية على هذا الفشل . ويمكن التسليم أن هذه المقولة تتجه إلى أن تأخذ وضع الاستقرار فى سياق من التردى السياسى والفكرى تشهده الساحة العربية منذ ذلك التاريخ . المنطق العلمى يقول أنه من الصعوبة بمكان التسليم بأن الحكم التاريخى يمكن أن يصدر بمثل هذه العفوية والسطحية ، وما لم يجد من العوامل المساندة التى تدفعه دفعا إلى أن يتسلل إلى عقل المجتمع . وأظن أن يتحقق ذلك . لماذا لا تكون ٦٧ هزيمة عسكرية ومعركة جزء من حرب طويلة وممتدة ولا تزال قائمة . لماذا لا تكون معركة وليست حربًا . ؟ !

ولقد لعب الفكر الأصولى الإسلامى دورًا رئيسيّاً فى هذا التسلل . وأيّاً كان هذا الدور مدفوعًا من أعداء الأمة أو نابعًا عن ذاتية انتهازية ، إلا أن الشواهد عليه قائمة وتتدعم يومًا بعد يوم بدءاً من صلاة الشيخ الشعراوى ركعتى شكر لله يوم الهزيمة وصولاً إلى الموقف الثأرى لجماعات الإسلام السياسى من التجربة الناصرية فى مصر .

نعم ليس هناك عاقل يستطيع نفى أن هناك هزيمة عسكرية أوقعها الكيان الصهيونى بالأمة العربية ، وبالقطع فإن المشروع القومى لم يتمكن من حسم صراعه مع العدو بشكل إيجابى ، إلا أن ذلك لا يؤدى إلى الحكم بأن المشروع القومى قد سقط ، أو أن المواجهة بين الأمة العربية وبين الغزو الاستعمارى الغربى قد ولت إلى

غير رجعة ، أو أن المشروع الإسلامى يأتى بديلاً عن المشروع القومى لحسم هذه المواجهة .

ذلك أن الصراع الحضارى بين الأمم لا يحسم إلا من خلال مواجهات طويلة تقدر تاريخيًا بالقرون وليس بعدد من العقود أو السنين . ولم يكن إنشاء إسرائيل بداية هذا الصراع ولن تكون اتفاقية السلام نهايته . وإذا كانت النظم العربية قد هزمت عسكريًا فى ١٩٤٨ فإنها هى ذات النظم التى تهرول الآن للتوقيع على اتفاقيات السلام ، ولتسليم القدس إلى إسرائيل ، ولتحقيق السيطرة الغربية على الاقتصاد العربى من خلال الشرق أوسطية . وهنا نزعم بأن النظم ليست هى الأمة ، بل واقع الحال فإن النظم العربية فى معظمها تقف فى خندق أقرب إلى العدو منه إلى الأمة . هذا يعنى أن هناك طرفا رئيسيا فى المعادلة مازال غائبًا أو مغيبًا عن دوره . ولكن إلى متى يدوم هذا الغياب ؟

لقد جاء هذا الغياب نتيجة لجهود مضنية بذلها أعداء الأمة لإجهاض تطلعات المسيرة الثورية التى بدأت عام ١٩٥٢ ، ولقد بدأت هذه الجهود تفعل فعلها عندما (أتت لها السلطة بصعود السادات ، حتى أسفرت الآن عن شعب تقارب فيه نسبة الأمية إلى ٥٠ ٪ ويعانى فيه أكثر من ٧٠ ٪ حالة الفقر المدقع ويصل فيه دخل الفرد إلى مستوى يضعه ضمن الدول الأكثر فقرًا . أسفرت هذه الجهود عن العودة بالمجتمع إلى طريق مجتمع النصف فى المائة ، ومازال العمل حثيثًا للوصول به إلى وضع يشابه أو يماثل أوضاع دول أفريقيا تحت خط الصحراء . وفى ظل هذا الغياب فإن العمل السياسى رهن بحركة الصفوة التى تمثل قشرة على سطح المجتمع لا تستطيع النفاذ إلى قلبه مالم تستطع أن تلعب مرة أخرى دور الطليعة الثورية التى تتجه إلى إحداث التغيير .

وإذا كان الفكر الأصولى قد انتهز فرصة الهزيمة كى ينقض مع أعداء الأمة على الفكرة القومية ، فإن نجاحاته على صعيد العمل السياسى فى مصر إنما تعود فى الجزء الأعظم منها إلى فعل السلطة ودعم الخارج وغياب الجماهير . فالسلطة هى التى بدأت باستخدام الدين لمواجهة الفكر القومى التقدمى ، وشعار الرئيس المؤمن الذى أطلقه السادات على نفسه فى بداية ولايته ، وقمع الفاعليات الناصرية والقومية والتقدمية وتقديم المساعدات لفصائل الإسلام السياسى ، ثم الدور المشترك فى أفغانستان ، كل ذلك وغيره كثير قد ساهم بشكل مؤثر فى أن يعتقد البعض الآن بأن ثمة نجاحات للفكر الأصولى وهزيمة للفكر القومى .

وهنا نقول بأن الدين يمثل جوهر الوجدان والضمير الوطنى فى مصر ، ولكن هذا أمر مختلف تمامًا عن أن يشكل الفكر الأصولى أو الإسلامى السياسى مساحة من هذا الوجدان أو الضمير ذات بال .

الأمر المؤكد أن جماعات الإسلام السياسى تحاول أن تنتهز هذه الحقيقة للتسلل إلى الواقع الشعبى بأساليب وأدوات مختلفة . ولا شك أن هناك نجاحا جزئيًا فى هذا المجال ، إلا أن الأمر المؤكد أن هذا التسلل يتم تحت معامل خارجى يتمثل فى أساليب الدعم المختلفة التى تتلقاها فصائل الفكر الأصولى بالتوازى مع أساليب القمع الذى تتعرض له الفصائل القومية التقدمية . عندما يتغير هذا الحال أو يتم تغييره فإن الواقع الشعبى سوف ينحاز بشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون إلى الفكرة القومية التقدمية باعتبارها المشروع القومى العربى الذى يعطى للأمة هويتها فى حاضرها وفى تطلعها لمستقبل أفضل .

ولقد كانت إحدى نتائج «المواجهة» الاتفاق على أممية الفكرة الأصولية باعتبار أن الدين جاء للناس كافة . ولقد بدا منذ أوائل القرن العشرين أن الصراع الرئيسى هو صراع بين أفكار أممية ، إلا أن الحضارات فى أساسها تقوم على جذر قومى ، إلا أن طغيان قومية معينة على سائر القوميات الأخرى كان هو المعامل الأساسى الذى سمح بالانهيار . وفى بداية القرن الواحد والعشرين فإن الصراع يمكن أن يشهد بزوغًا قوميا جديدًا ، اليابان والصين فى الشرق وألمانيا وفرنسا وحتى روسيا فى الغرب . هذا يقول أن الإنسان الذى يعيش فى هذا الجزء من العالم ليس له سوى الفكرة العربية ملجأ وملاذا للتعامل مع هذه الصراعات الكبيرة . وهناك شك كبير بأن تتمكن الأمة العربية من أن تجد لها مكانًا دون أن يحقق مشروعها القومى خطوات إلى الأمام .

والفكر الأصولى يواجه مشكلة ذاتية تمثل عقبة أمام إمكان تحقيق نجاح حقيقى على الأرض العربية . ففى مواجهة كثير من الأوضاع التكتيكية المؤقتة ناصب بعض أقطاب هذا الفكر (أبو الأعلى المودودى ثم سيد قطب) الفكرة القومية العداء ، حتى أعلنت كثير من جماعات الإسلام السياسى بالتعارض بين الفكرة الأصولية والفكرة القومية . وعلى الجانب الآخر فإن القوميين العرب لا يواجهون مثل هذه الإشكالية حيث يقرون بأن الإسلام هو أهم الجذور الرئيسية التى ساهمت فى تشكيل وجدان الأمة وبأنه يمثل أساسًا لإمكانية الفعل والتقدم الحضارى . ولعل الخطاب السياسى لجمال عبد الناصر بالإضافة إلى ممارساته الشخصية

والرسمية قد أكدت على هذا البعد من أبعاد الفكر القومى الذى يضع الدين فى مصاف أعلى كثيرا من أن يمثل نقيضًا أو بديلاً للفكر القومى .

ولقد جانب الحوار بعض التوفيق حين مال بعض المشاركين به إلى منهج الاستقطاب من حيث توصيف العلاقة بين مكونات الفكر الأصولى بأنها تمثل شيئا واحدًا لدى بعض المشاركين أو كيانات مختلفة متصارعة لدى بعضهم الآخر . والأمر الأقرب إلى التحليل الدقيق أن الفكر الأصولى يمثل اتجاهًا واحدًا ذا قواسم أساسية مشتركة وإن حوى فى داخله عددا من الاتجاهات والفصائل والأفكار المختلفة . ولابد أن يحتكم هذا الاختلاف إلى مجموعة من آليات التعاون والصراع التى تختلف درجاتها وأشكالها باختلاف المواقف والظروف المحيطة . إذن فالفكر الأصولى يمثل كلاً واحد فى مواجهة الآخر ، فى حين أنه يحوى أجزاء مختلفة داخل الكل . فالعلاقة الجدلية مع الآخر وفى الداخل علاقة مفترضة وطبيعية فى نفس الوقت . فإذا حقق العنف المسلح (الجهاد أو الجماعة الإسلامية) تقدمًا فى اتجاه القفز إلى السلطة فإنه يتوقع مساندة من الفصائل الأخرى (الإخوان والمكونات المستقلة للإسلام السياسى) والعكس صحيح أيضًا . أما بعد الوصول للسلطة فإن آليات الصراع لابد وأن تنشط داخل كل ظاهرة للفكر الأصولى . لذلك فقد أتفق مع الرأى الذى يقول بأن الافتراض الجدلى بإمكانية انتزاع هذا التيار لمقاليد السلطة ، لا يعنى إمكانية دوام عهد هذه السيطرة لفترة معقولة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تيار الفكر الأصولى ليس واحدًا فى طبيعته على الأرض العربية . وبالرغم من وجود علاقات التعاون ، إلا أن الظاهرة الإسلامية فى الجزائر تختلف عن نظيرتها فى مصر ، من حيث إنها فى الجزائر تعتمد على المحور العربى القومى أكثر من اعتمادها على المنحنى السلفى الرجعى . والضمير الشعبى فى المغرب العربى عامة وفى الجزائر بصفة خاصة ينظر إلى الإسلام والعروبة كوجهين لعملة واحدة نتيجة لطبيعة المعارك والتحديات التى تواجه هذا الجزء من الوطن العربى . وفى فلسطين فإن التيار الأصولى فى أساسه هو ظاهرة جهادية توجه بنادقها إلى العدو المستعمر ، فى حين توجه نظيرتها فى مصر بنادقها إلى السلطة التى تحكم المجتمع الجاهلى . ومن هنا تأتى الظاهرة فى الجزائر وفلسطين فى إطار التغير نحو الفكرة القومية التحريرية ، الأمر الذى لا نستطيع أن نتبينه فى حالة نفس الظاهرة فى مصر . ولقد سجل الحوار أن الإسلام السياسى فى مصر يمثل

تهديدًا لمؤسسات «الدولة» مما يكسبه بعدًا سياسيّاً شعبيّاً نظرًا لما تمثله هذه المؤسسات من موقف معاد للجماهير وحيث أخذ الفساد بناصية الأمور بهذه المؤسسات . ويختلف هذا الأمر عن مصطلح مؤسسات «المجتمع المدنى» حيث يصح الرأى الذى يقول بعدم علمية استخدام هذا المصطلح فى مصر فالمصطلح جزء من الثقافة الوافدة ، وشأنه شأن مصطلح «العلمانية» فإنه يمثل حالة فى مواجهة كهنوت الكنيسة الأمر الذى لا تجوز مشابهته مع واقع الوطن العربى بعقيدته ومؤسساته الإسلامية التى لم تضع الدين فى أية مرحلة موضع المؤسسة الكهنوتية . فإذا نظر البعض إلى الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات وغير ذلك من تنظيمات باعتبارها مؤسسات «للمجتمع المدنى» ، ففى مواجهة من تعمل هذه مؤسسات ؟ .

لقد قامت هذه مؤسسات فى التجربة الأوروبية فى مواجهة الحكم الكنسى والكهنوت ، أما فى مصر فإن الأمر جد مختلف . والتساؤل حول التهديد الذى تتعرض له هذه المؤسسات ، إنما يتطلب النظر إلى ما تواجهه فاعليتها من تهديدات أكبر من قبل مؤسسات الدولة ذاتها ، حيث تريد الدولة بالمؤسسات غير الحكومية رافدا لإحكام سيطرتها وضمان عدم تداول السلطة . هنا تأتى إلى أن تمكن تيار الإسلام السياسى من النفاذ إلى بعض هذه المؤسسات ، إنما يمثل عائقا حقيقياً أمام اتجاه الدولة ، بالرغم من كونه جزءاً من نتائج جهد الدولة والدوائر الخارجية لدعم التيار . هذه إشكالية تواجه الدولة التى تريد صراعًا داخل مؤسسات المجتمع من أحزاب ونقابات بحيث يتم توجيه جهودها وفاعليتها إلى داخلها بدلاً من أن تتوجه إلى مقاومة دوام سيطرة الفئات الحاكمة ونقارن بين دور نقابة المحامين فى مواجهة كامب ديفيد ودورها الآن فى صراعها الداخلى بين دور التيار القومى التقدمى قبل قيام الأحزاب ودوره الآن ، لنتبين طبيعة آليات الصراع واتجاهاتها .

ولقد لجأت بعض فصائل الفكر الأصولى إلى الجهاد المسلح ضد المجتمع الجاهلى فى بعض الحالات وضد السلطة فى حالات أخرى . ويبدو أن موقف النظام هو استخدام ممارسات العنف لتأكيد شرعيته ولإحداث تعبئة جماهيرية خلفه باعتباره القوة الوحيدة التى تواجه هذه الممارسات وإن كانت مواجهة أمنية وليست سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . ويبدو أيضا أن دائرة العنف المتبادل لن تسمح لهذه الفصائل بتصحيح موقفها فى الوقت المناسب أو الانتباه إلى الخندق الذى يريد النظام أن يضعها فيه . لذلك فإنه يتوقع استمرار هذه الحالة إلى حين أن يقدم التيار القومى البديل الثالث الذى لا غنى عنه للخروج من الأزمة والنهوض بالأمة .

د .صلاح عبد الكريم

وكيل نقابة المهندسين

التحدى القائم لدى التيار الإسلامى هو صياغة رؤاه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهتدية بالمنظومة الخلقية الإيمانية فى صورة مشاريع وخطط للإصلاح محددة المعالم

عند مراجعة إجابات الطرفين يغلب على النفس شعور جارف بأنه ليست هناك مفاهيم مشتركة أو لغة مشتركة يستخدمها الطرفان فى التحاور والتفاهم . وأن هناك أيضا إشكاليات لم تحل بعد ، مدفونة فى الخلفية الفكرية للطرفين ، بعضها يطل برأسه بين الحين والآخر والبعض الآخر يتجنب الجميع الحديث عنه . وهذه الإشكاليات تفعل فعلها الأكيد . . تلغيم بل وتدمير كل إمكانيات التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية .

ومن هنا أحسست أن من واجبى أن ألقى الضوء على بعض هذه الإشكاليات بكل ما استطعت من صراحة . لعلنا نستطيع الوصول إلى صيغ مقبولة لحل هذه الإشكاليات أو على الأقل للالتفاف حولها والتعايش معها بصورة أو بأخرى

*** إشكالية القبول النفسى للتدين :**

هناك شعور دفين لدى كثيرين من العلمانيين بأن الدين ماهو إلا وسيلة للتحكم فى الناس ، وأنه سبب كثير من المشكلات وأنه لابد أن يوظف بصورة ما وعليه فإقصاؤه أولى ، كما ترتبط فى ذهن هؤلاء معانى التراث والدين بالجمود والتحجر على القديم وبأمراض اضمحلال الحضارة الإسلامية . وفى نظرهم أن أية محاولة للأصولية هى عودة إلى مرحلة الاضمحلال وليس عودة إلى مرحلة الحيوية . والمادية ونظرياتها لاشىء فيها ثابت أو مرجعى بينما تعنى الأصولية المرجعية والالتزام . فالتطور واللامرجعية من ناحية والثبات والأصولية من ناحية أخرى ، هما طرفا

المتناقضة التى نسعى إلى إيجاد صيغة عملية للتعامل بينهما . وهذه هى الإشكالية الأساسية . ويرتبط بهذه المشكلة اتهام البديل الإسلامى وعدم الثقة فيه أو فى رجاله ووصفهم بأنهم غير قادرين على التعامل مع تحديات العصر المتطورة . كما أن المواقف المعلنة لكثير من العلمانيين التى تظهر أنهم ضد مطلق التدين ، وضد المرجعية إلى شرع الله وأوامره يصيب مصداقيتهم الشعبية فى الصميم لأنهم بهذا يهاجمون الإسلام نفسه وليس مجرد انحراف المنحرفين ، ويجعل عملية التقارب معهم مستحيلة . ويرتبط بهذا المعنى مواقف ذلك الذى يكره أى مظهر للمناخ المسلم فى الدولة التى دينها الإسلام ، والذى يربط التدين بالإرهاب والشريعة بالتخلف ، كلها أمور تعود بنا إلى القضية الأساسية وهى مبدأ الإيمان بالغيب والخالق .

ويبدو أن هناك مشكلة حقيقية تواجه العلمانى الذى يراقب ما يفعله الإيمان بالدعوة الإسلامية فى نفوس المؤمنين بها . إن هذا الإيمان الذى يتغذى بقراءة القرآن يعيد ترتيب الأولويات فى النفوس البشرية ويجعلها كما لو كانت تفكر بنفس الطريقة ، فينطلق الناس للعمل مدفوعين بالإيجابية التى يستشعرون أنها واجبهم الشخصى الذى ينالون به رضا الله ، فيعمل كل فى المكان الذى يجد نفسه فيه بحسب مدى فهمه وعمق إدراكه ومدى علمه وثقافته وخبرته وإمكانياته الشخصية ومزاجه وطبيعة نشأته وتكوينه النفسى ، وبهذا يحدث التنوع والتعدد الذى تتم ملاحظته وتندهش له الأبصار ، ويبدو وكأن الأمر خطة جبارة ينفذها الملايين يتنسيق معجز وتوزيع تفصيلى للمهام والواجبات والأدوار فى القرى والمدن ، فى التعليم والتربية والإعلام والصحافة ، فى الفنون والاقتصاد ، فى الدوائر الاجتماعية ، والدوائر السياسية ، فيصاب المراقب بالانهيار المعنوى ، ويتعجب ، أى عقل جبار هذا الذى يحرك تلك الملايين ؟ ويبدأ فى إلصاق صفات شتى من المهارة والذكاء مما لا يتوافق مع حقيقة أن كل هذا الأمر يحدث فى مجتمع متخلف نسعى جميعا إلى إنهاضه ورفع درجة حيويته .

والأمر لا يعدو أن يكون ذلك الفعل الربانى فى النفوس المؤمنة التى يعاد ترتيب أولوياتها بنفس الطريقة .

وما نلاحظه من تعدد وتشرزم وفرقة أظنه يرجع أساسا إلى غياب الزعامة الغلابة الراشدة التى تجمع كل تلك الجموع وتوحد حلفها الجهود ، التى لو ظهرت فسوف يختفى ذلك التنافر والتعدد الملحوظ .

* **إشكالية التنافس مع الإيمان بالغيب:**

هناك مشكلة مع دعاة العلمانية أو أى نظم وضعية أخرى عندما يواجهون الحركة الإسلامية ، فهم يوقنون أنهم فى معركة خاسرة فى البلاد الإسلامية طالما تمسكت بدينها ، فكيف يترك الناس النظام الذى باختياره يؤمنون بأنهم يضمنون رضى الله ودخول الجنة ، وسعادة الدنيا (حسب زعم دعاته) إلى أى نظم أخرى مهما كانت أفضل من وجهة نظر معتنقيها ، وكما عبر د . رفعت السعيد قائلا أنهم عندما يقولون للجماهير انتخبوا الله فإننا لا نستطيع أن نقول لهم انتخبوا فلانًا !

وهذه مشكلة ليس لها حل من وجهة نظرى ، وربما لهذا يلجأ دعاة النظم الوضعية إلى الضرب تحت الحزام إما بإضعاف الالتزام والثقافة الدينية من ناحية لدى الناس عموما أو بالحرب الدعائية ضد دعاة النظم العقائدية وإلصاق كل نقص بهم من ناحية أخرى ، وقديما قال زعيم بنى أمية (كنا وبنى هاشم كفرسى رهان إلى أن قالوا منا نبى يأتيه خبر السماء فكيف لنا بمثل هذا) فى معرض تفسيره لعداوته للدعوة الإسلامية .

* **إشكالية المثالية والواقعية:**

يخلط كثير من الإسلاميين والعلمانيين على حد سواء بين الخطط التنفيذية والعلمية والعملية والفنية لحل المشكلات الحياتية التى تواجه الإنسان وبين المنظومة الخلقية والمقاصد العليا التى يعمل الإنسان فى ظلها ، ومن خلالها لتنفيذ تلك الخطط فيظن بعض الإسلاميين أن القرآن يحتوى على إشارات لتلك الخطط ويجاهرون بهذا الظن . . ويظن العلمانيون أن من يقولون إن الإسلام هو الحل يقصدون تلك الخطط وهم راجعوا كل مخطوطات الإسلام بما فيها القرآن نفسه ، ولم يجدوا خططا لحل مشكلة الإسكان أو غيرها من المشاكل ، ويوقنون بأن هؤلاء الإسلاميين مسطحون فكريا لا يدركون أن الحياة تعقدت ، وأصبحت تحتاج إلى خطط فنية وعلماء ، فهل يحتاج أحد فعلا إلى أن يتم شرح الفرق بين المنظومة الخلقية التى يعتنقها الإنسان والخطط الفنية التنفيذية التى يعمل بمقتضاها لحل مشاكله الحياتية ؟

والتحدى القائم لدى التيار الإسلامى هو صياغة رؤاه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهتدية بالمنظومة الخلقية الإيمانية فى صورة مشاريع وخطط للإصلاح محددة المعالم .

وكل المناهج مثالية وكل تجارب التطبيق العملية الواقعية قاصرة ، ودائما يأتى التطبيق البشرى لأية نظم (إلهية أو وضعية) فيه قصور عن المثل النظرية ، وليس معنى هذا أن يتوقف الاجتهاد الإنسانى للوصول بالواقع إلى المثال ، وليس معنى هذا أن يتهم المقال بالمثالية والزيف والعجز عن معالجة الواقع .

*** إشكالية شروط العلم والإحاطة:**

غير الإسلاميين لا يستطيعون تخيل الإسلام كنظام ، هو فى نظرهم دين فقط ، بل هو دين فى حالة سيولة ، ليس له تعريف بل يمكن أن تطوره وتخرج عليه وتعارضه وتخالفه ، وتنقض أسسه ورغم كل هذا تبقى داخل حدوده ! وأى دعوة للالتزام والمرجعية والتجديد داخل أطر ينظر إليها على أنها تكفير وسحب إيمان من الآخرين . إن الرأسمالية والماركسية لها مرجعية وتحديد ، وأتباعها عليهم الالتزام وإلا يصفهم الآخرون بالانحراف عن الفكر ، أما الإسلام فلا يسمح له بهذا الترف .

وهذا الاتهام الذى يستعمله العلمانيون له عدة أسباب منها التنافس السياسى ومنها عدم فهم مقتضيات الإيمان .

والرأى الذى يستحق أن يوصف بالمرجعية ويعتد به فى الدين كما فى أى علم متخصص له تفصيلاته التى تحتاج إلى درس وعلم وتمحيص ، هو رأى العلماء والعلماء لا يصح أن يصفهم غيرهم بأنهم يحاولون فرض آرائهم .

ويبدو أن العلمانيين تفوتهم فى كثير من الأحيان مسألة أن بعض مواقفهم من الشريعة تخالف مقتضى الإيمان بالله أو حتى مقتضى الالتزام بأية مرجعية وإن ادعوا غير ذلك وهذا الأمر يفقدهم مصداقيتهم لدى عموم الناس مهما حاولوا وذلك عند الحديث عن الإيمان ، أو عند توجيه النقد لبعض ما يرونه من تصورات أو تناقضات ، وحل هذه المشكلة يكمن فى وجوب دراسة الإسلام ومقتضيات الإيمان دراسة عميقة قبل التعريض بالنقد والتوجيه لأحوال المسلمين .

وهنا نصل إلى المشكلة الثانية وهى أن معظم العلمانيين لم يدرسوا الإسلام وعلومه دراسة حقيقية تفصيلية وأكاديمية ، والغالب على آرائهم أنها نتيجة لقراءات كتبها غير المسلمين عن الإسلام ، أو هى وصف أو أدبيات لأحوال المسلمين فى عصور الانحطاط الحضارى أشبه بالصحف والمجلات والكتب الصفراء منها بالكتب

والدراسات المرجعية ، وهو أمر يفقد نقدهم الأساس اللازم من الدراية والإحاطة بالموضوع الأساسى المطروح وهو الإسلام .

ومقابل هذه الجهالة مقابلة من جانب معظم الإسلاميين المعاصرين بكثير من العلوم الحديثة والإنسانيات التى يعتبر الاختلاف معها ورفضها أمرًا ليس ضروريا ويمكن تجنبه ، . . بصرف النظر عن أصوله غير الإسلامية ، لأن كثيرًا من العلوم والمعارف التى تم التوصل إليها عبر تاريخ طويل ومرير من التجربة والخطأ فى مجال الإنسانيات والاجتماع والاقتصاد يمكن قبولها أو على الأقل التعايش معها .

وبهذا يصبح الحوار بين العلمانيين والإسلاميين حوارًا عجيبا بين طرفين لا يعرف أى منهما حقيقة ما لدى الآخر من خير (أو شر) !

ويرتبط بهذا الأمر اللبس الذى يسببه ارتباط الإسلام فى عصوره الأخيرة بتخلف المسلمين وخمودهم الحضارى ، بحيث يصعب على الدارس أن يحرر نفسه ونظرته من تأثير هذا التاريخ القريب . هذا بالإضافة إلى التشويه الذى ناله هذا التاريخ على أيدى الأعداء ، وفى ظل هذا الالتباس . . تطيش سهام النقد الموجهة إلى ممارسات المسلمين وأفكارهم واجتهاداتهم فى عصور التخلف لتصيب الإسلام نفسه ومبادئه وأسسه التى لا غنى عنها .

فكما يتحتم على علماء الإسلام أن يستكملوا الجوانب الشخصية والعملية التى تفرض احترامهم على غيرهم ، فمن الواجب والضرورى أن يستكمل الآخرون دراسة الإسلام بروح الباحث عن الحقيقة ، حتى يدركوا حقيقة السمات المميزة لهذا الدين ، فيسهل الالتقاء والتفاهم .

*** إشكالية الانغلاق الفكرى :**

الجميع يشكون من عقلية التزمت ورفض الآخر بل ونفيه ، وهى عقلية أكثر ارتباطا بالتخلف والهوى منها بأى فكر أو عقيدة .

ويخلط كثير من الناس بين الحرية الفكرية الحقيقية التى يخلقها التدين الإسلامى فى نفوس البشر فتصبح عصية على الاستبعاد ، وبالذات الاستبعاد الفكرى والانقياد للبشر ، وبين ضيق الأفق الناتج من الجهل والتخلف الفكرى لبعض الأفراد ، فيعتقدون أن هذه الصفات الذميمة هى نتاج التدين .

وما يدفعهم إلى هذا هو حقيقة أن الفطرة البشرية جبلت على الاعتقاد الراسخ

فى كل ما من شأنه أن يرفع أسهمها فى الدار الآخرة بما لا يسمح بالمنافسة لأى من المغريات الحياتية ، فتصبح النفس عصية على التأثر والانقياد ، وهى ظاهرة تعتبر من لوازم الإيمان بالغيب ودليل عليه .

والحل عندى هو أن يتحلى المسلم بالفقه الملتزم والعلمانى بالعلم المحايد وأن يتركا صفات الثقة المفرطة واللافقه المتعالم غير المؤمن فى تعاملاتهم واحتكاكهم .

ولا ينبغى أن ننسى أن الإسلام من حقه ، مثله فى ذلك مثل أى فكر أو عقيدة أو نظام ، أن تكون له ملامحه الأساسية التى لا يصلح إلا بها والتى على الآخرين أن يقبلوها كسمات أساسية له .

*** إشكالية المقصود بالشريعة الإسلامية :**

والأمر الذى يحتاج إلى تحديد هو المقصود بتعبير الشريعة الإسلامية ، لأن الأمور فيها مختلطة عند الطرفين ، فالطرف الإسلامى بعضه عن جهل يظن أن الشريعة هى كل القوانين والآراء الفقهية التى طورت وكان يعيش بها الناس حتى عصور إغلاق باب الاجتهاد . وكثير من العلمانيين عن جهل أو سوء نية يؤكدون على هذا المفهوم ، بل ويتمادى بعضهم عن مجرد المطالبة بفتح باب الاجتهاد إلى المطالبة بتعطيل نصوص القرآن بحجة تغير الأحوال والظروف ولتحقيق المصالح التى يسعى إليها الإسلام لخير الإنسان ، وهذا مما لا يقبله أى مسلم لأنه خروج على مقتضى الإيمان .

فالإسلاميون يقولون إن السلام عقيدة وشريعة ، وهو كل لا يتجزأ ، فالعقيدة هى الشريعة وترك الشريعة نقض للإيمان ، والشريعة أصول وفروع ومقاصد ولا يختلف فى الأصول والمقاصد ، ولا بأس بتطوير الفروع على أساس من الأصول والمقاصد . والعلمانيون يقولون لا بأس من العقيدة لمن أراد ، أما الشريعة فهى مقاصد والهدف الأساسى هو المصلحة ، والناس فى كل عصر أدرى بما يصلحهم فالخلاف هنا على مستوى العقيدة والإيمان وليس التفاصيل والفروع والقضية الأساسية هنا هى من يشرع للناس ؟ فمجموعة تقول المجالس النيابية تضع التشريع التفصيلى فى حدود الحلال والحرام والحدود العامة لأصول التشريع المنزل ، ومجموعة أخرى تقول بواسطة المجالس النيابية وبلا حدود تحقيقًا للمصلحة المتطورة .

إذن القضية هى القضية التاريخية مرة أخرى (المرجعية أو اللامرجعية) أى القضية هى من هو الذى له الحق فى أن يشرع للناس ؟

* **إشكالية الهوية الوطنية:**

وهناك مشكلة هوية وطنية مختلف عليها بين العلمانيين ودعاة الانفتاح من جهة والإسلاميين والوطنيين من جهة أخرى إذا تم حسمها أو الوصول إلى اتفاق بشأنها فسوف تهدأ كثير من الأمور الخلافية .

وتوافق كثير من مواقف العلمانيين من الإسلام مع مواقف غير المسلمين من الغربيين أصحاب المشروع الحضارى اللاوطنى (بالضرورة) المضاد للمشروع الإسلامى وأصحاب الانتصار التاريخى على الدولة الإسلامية ، هذا التوافق ، وبصرف النظر عن الموضوع الذى تم التوافق عليه ، لايساعد على زيادة درجة الثقة وإحسان الظن فيهم . . والذى يزيد الأمر سوءا من وجهة نظر الإسلاميين هو أن العلمانيين يبدون وكأنهم يكملون مهمة بدأها من قبلهم الاستعمار الأجنبى الأفرنجى بعد أن تم هزيمة الدولة الإسلامية وجهود الإحياء ، والمقاومة التى لم تنقطع على كل المستويات وفى كل أطراف الدولة الإسلامية ، فوجئت بأنها بعد أن كانت تواجه الأجنبى المحتل فقط ، أصبحت تواجه أيضا جيشا كاملا من أبنائها من العلمانيين يقف (لأسباب مختلفة) فى صف الأجنبى المحتل ، أو ذى النفوذ . وهذا الأمر شكل وسوف يشكل لفترة طويلة قادمة إشكالية فى عملية تقبل المجتمع الإسلامى بصفة عامة والتيار الإسلامى بصفة خاصة لأى خير ولو كان ظاهرا (جليا) ينادى به العلمانيون .

وهذا الارتباط التاريخى بين الحركة الإسلامية وحركة التحرر الوطنى من جهة وبين الاتجاه العلمانى والنفوذ الأجنبى فى المنطقة من الهزيمة إلى النفوذ السياسى والتنافس من جهة أخرى ، هو الإشكالية الأساسية التى تسبب أزمة الثقة بين الوطنيين من الجانبين .

* **إشكالية المرجعية والتطور:**

وهناك أزمة يبدو أنها حقيقية بين التراث بصفة عامة أو القديم (أى قديم) وبين دعاة التطور والتغيير والتجديد (أى تجديد) . هذا القديم الموروث لمجرد أنه كذلك فهو فاقد للأهلية ولا يجوز اعتباره بأى حال من الأحوال إلا فى معرض دراسة التاريخ ،

وهذا أمر يعد مشكلة حقيقية وإن كان كثير من دعاة الفكر الدينى والإسلامى على وجه الخصوص بل وبعض دعاة الفكر العلمانى أيضا لا يدركون عمق هذه المشكلة .

والحقيقة أنه يجرى ومنذ فترة ليست بالقصيرة عملية مد صلاحية نظرية النشوء والارتقاء إلى كل دوائر الوجود الكونى وحتى إلى ساحة الأفكار والنظريات والنظم ، وهو ما يعنى ببساطة أن كل ما هو جديد لابد وأن يكون أصلح وأحسن من القديم ، أى قديم ، وبدون معاداة لشىء بعينه . ويرتبط بهذا الأمر مشكلة أن الميل إلى التخلص من المرجعية (أية مرجعية) كموروث من قديم تم تجاوزه والتطور عنه .

فوجود كتاب قديم لا يتغير يكون هو المرجع ، أصبح من الأمور التى لا يجوز قبولها حسب هذا الفكر .

وبعض المتشائمين حين يضع مثل هذه الأمور فى الحسبان ، يخلص إلى أنه ليس هنا أمل فى الالتقاء بين الأصوليين من أهل الإيمان وبين العلمانيين ، لأن هذا الأمر يعد نفيا تاما للآخر المتدين لا ينجو منه إلا بالتحول إلى الكفر التام حسب تعريف المتدين .

ولانتشار هذا الفكر أكثر فى الغرب فإنك تجد أن استخدام تعبير الأصولية بمعنى المرجعية (أية مرجعية) وبمعنى القدم وعدم التطور يثير مشاعر رفض واستهجان على أساس أنها ضد التطور .

*** إشكالية التعددية :**

يجب هنا تحرير مسألة التعددية ، فالإسلاميون يقصدون بالتعددية الاجتهاد فى حدود أصول وعموميات الإسلام ، ويضربون على ذلك مثلا بالمذاهب ، أى الاجتهاد مع المرجعية وفى حدود الشريعة أو الاجتهاد فى الفروع مع ثبات الأصول الشرعية .

وهم أيضا يقصدون بالتعددية السياسية ، التعددية فى التفاصيل بشرط عدم تقويض دعائم المجتمع الإسلامى كما حدده الشرع .

وهم يقصدون أيضا بالتعددية حق الآخر غير المسلم فى العيش بحرية فى ظل الحكومة الإسلامية وحقه فى تطوير نفسه ، والحصول على نفس الحقوق وتمتعه بالمساواة المدنية مع مواطنه المسلم .

والعلمانيون يقصدون مطلق التعددية بصرف النظر عن الإيمان والإسلام والأخلاق ، أى التعددية اللامرجعية ، وليكن شكل المجتمع ما يكون بحيث ألا يكون مرجعيا دينيا ، مجتمع منطلق من كل القيود المسبقة الغيبية ، وكل التيارات مرحبا بها فيما عدا التيار الغيبى المرجعى .

وهم يقصدون التعددية السياسية بالمعنى الحرفى فى ظل حكومة علمانية ، وحق غير المسلم وغير الإسلامى فى إدارة شئون الدولة - مسلمة الديانة - متى فاز فى الانتخابات وحقه فى السعى إلى الحكم .

*** إشكالية الديمقراطية وتداول السلطة:**

ليس هناك موقف متفق عليه لدى الفصائل الإسلامية من قضية الديمقراطية ومدى قبولها ، ومن هنا تبرز مشكلة الهاجس لدى المخلصين من العلمانيين وغيرهم الذين يودون فعلا الوصول إلى صيغة قومية تضم كل الأطراف من أن الأمر يمكن أن يكون مثلا كما عبرت عنه بعض الدوائر أن التيار الإسلامى يستخدم الديمقراطية للوصول إلى السلطة ثم يلغيها ، أى صوت واحد لكل فرد مرة واحدة . وأظن أن هذا الأمر لا يزال يمثل مشكلة فقهية لدى كثير من قطاعات التيار الإسلامى ، والأمر باختصار هو كيف يتصور أن يتم السماح للمسلمين باختيار غير الإسلاميين لتسيير أمورهم وتقلد السلطة ؟

وأظن أن المشكلة معظمها موجود فى المجال الفكرى الافتراضى أكثر من وجودها فى المجال الواقعى العملى .

فإذا تحول الناس عن الإسلام أو عن نظام الحياة الإسلامى لأى سبب ، فمن الطبيعى أنهم سوف يختارون نظامًا آخر له رجاله ، وطالما أنهم يختارون الإسلام والنظام الإسلامى فلابد وأن يختاروا رجاله فى عملية تصويت ديمقراطية نزيهة لتولى مقاعد السلطة فيها !

وأما إذا كان غالبية الشعب المسلم تريد قانونا معينا ، فإذا كان هذا القانون لا يحل حراما أو يحرم حلالا من الأصول الأساسية للشريعة فلا مشكلة هناك ، وأما إذا كان غير ذلك فمثل هؤلاء الناس لن يؤتوا بإسلاميين إلى كراسى الحكم فلا إشكالية هنا .

ويتصل بإشكالية قبول الديمقراطية قضية الشعور بامتلاك الحقيقة ، والاعتقاد بأن

ما عدا هذه الحقيقة باطل . وهى قضية إنسانية قبل أن تكون مشكلة إسلامية أو مشكلة فرد بعينه ، لأنها لازمة من لوازم الطبيعة الإنسانية . والحكمة (التى هى الشذوذ وليس القاعدة أو فى بعض الأحيان التردد والشك وعدم الثقة) هى الصفات التى تدفع على الاعتقاد بأن موقفى صواب يحتمل الخطأ وموقف غيرى خطأ يحتمل الصواب . وكل المخلصين فى العالم على ما يعتقدون أنه الصواب الذى لا يحتمل الخطأ ، لأن إخلاصهم للحقيقة يجعلهم دائما ينتقلون إلى الحق عند إدراكه . والتطرف فى الشعور بامتلاك الحقيقة يؤدى إلى رفض الديمقراطية ، بل وهو الذى يؤدى إلى حملات الإبادة والتصفية الجسدية كما كان الحال فى روسيا الشيوعية ، وإلى الميكيافيلية وإلى نفى الآخر وإلى كل الشذوذ الذى عانت منه البشرية .

*** إشكالية الدعوة للفكر المخالف وترويجه :**

هناك فعلا مشكلة حقيقية فى عملية قبول الطرف الإسلامى للسماح لدعاة الفكر الإباحى والمادى والإلحادى بالعمل فى وسط الناس بصفة عامة ، والمسلمين بصفة خاصة .

والأسانيد الشرعية كثيرة لا يملك المسلم منها فكاكا ، وأضعف الإيمان عنده هو أن يسمى هذا الفكر ويسمى دعاته بالتسميات وبالصفات التى يخلص إليها الفقه الإسلامى وعلماؤه .

والمشكلة هنا أيضا هى أن البعض من العلمانيين يريد أن ينكر بعض ما تعارف عليه المسلمون منذ ظهور الإسلام علما بأنه من أساسيات الإسلام ودعامة مجتمعه التى لا يقوم إلا بها ، رغم ذلك لا يصف أحد هذا بأنه خروج على الإسلام ! ويعتبر هذا ضد التعددية ومصادرة للحرية والإبداع ! وهذه إشكالية .

وإشكالية أخرى مقابلة هى موقف التيارات الإسلامية المعتدلة من بعض الجماعات التى تطرفت فكفرت المجتمع أو استخدمت وسائل العنف فى عملها ودعوتها .

فهم يعتبرونهم مرضى يرجى شفاؤهم ويتفقون معهم فى عموميات وأسس الإسلام ويختلفون فى الوسائل إلى الدعوة والحركة فى الحياة ، اتخاذ تلك التيارات المعتدلة مواقف حادة منهم يقضى على البقية الباقية من التواصل والتأثير كما أنه فيه حرج فقهى لشبهة التحالف مع التيارات العلمانية ضد بعض فصائل التيارات الإسلامية ، وهو موقف لا يعجب التيارات العلمانية ، فالمخلصون منهم يعتبرونه موقفا غير مفهوم وغير كاف لتبرئة التيارات الإسلامية المعتدلة من تهمة توزيع الأدوار واعتماد هذه الأعمال ، وقد يتطرفون ويعتبرونها دليل اتهام ، والمغرضون يبذلون المساعى لتثبيت هذا المفهوم لدى التيارات الوطنية لزيادة الشكوك ولتحقيق عزلة التيارات الإسلامية المعتدلة .

ضياء رشوان

باحث بمركز دراسات الأهرام

إفراط الدولة فى استخدام العنف يضعف كثيرا من هيبتها ويصيب شرعيتها بالتآكل

العنف فى مصر بين المسببات والمعالجات :

تعرف المجتمعات البشرية - ومنها المجتمع المصرى - أنماطًا مختلفة من العنف ، فهناك العنف الجنائى والسياسى والاجتماعى والفردى والجماعى والهيكلى والجماهيرى والسلطوى والمرضى والتلقائى والمتعمد والريفى والحضرى والداخلى والخارجى . . إلخ . وإذا كانت الملاحظة الرئيسية للمتخصصين فى هذا الموضوع هى أن مصر تعرف الآن زيادة مطردة لأنماط العنف جميعًا ، فإن أكثرها أهمية وتأثيرًا على مستقبل البلاد هو ذلك العنف الدائر ما بين الدولة وبعض جماعات الحركة الإسلامية .

مما لاشك فيه أن محاولة تحديد الأسباب والعوامل الكامنة وراء ظاهرة العنف المتبادل ما بين الدولة وقطاعات من الإسلاميين تستلزم بداية التعريف الدقيق بتلك الظاهرة بما يحول دون اختلاطها بظواهر أخرى متشابكة معها . ولعل المنهج الأكثر فعالية وبساطة للوصول إلى هذا التعريف هو أن تتم صياغة الظاهرة فى هيئة سؤال تكون الإجابة عليه هى مجموعة العوامل التى سببت الظاهرة . على ذلك فإن السؤال الذى تبحث تلك السطور عن إجابته هو : لماذا اتجهت بعض قطاعات الإسلاميين والدولة إلى اعتماد العنف كوسيلة أساسية للتفاعل فيما بينهما ، مع تصاعد معدلاته يومًا بعد آخر ؟ ويختلف ذلك السؤال عن أسئلة أخرى تعالج ظواهر قد تتداخل مع ظاهرة العنف المتبادل ولكنها لا تتطابق معها ، مثل التساؤل عن الأسباب التى أدت إلى نشأة حركة الإحياء الإسلامى أو عن تلك التى تقف وراء تزايد معدلات العنف بأنماطه المختلفة فى المجتمع المصرى خلال العقد الأخير . وقد يكون بعض الاضطراب الذى يسود محاولات دراسة كل من الظواهر الثلاث

السابقة راجعًا إلى الخلط - العفوى أو المتعمد - بين الأسئلة المختلفة والإجابات المتمايزة . على أية حال ، فإن دراسة ظاهرة العنف المتبادل ، أى الإحاطة بمعلوماتها ووثائقها ، ترشح مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها المسئولة بصورة أساسية عن الظاهرة . فهناك أولاً الطبيعة الخاصة للعنف الذى يمارسه بعض الإسلاميين ، ثم موقع مسألة السلطة عند إسلاميى العنف . كذلك فهناك تأثيرات إفراط الدولة فى استخدام العنف ، وأيضًا غياب مفهوم «تداول السلطة» لديها ، وأخيرًا خصوصية الصعيد واتسام العنف المتبادل بالطابع الثأرى .

أولاً : الطبيعة الخاصة للعنف الإسلامي :

يشير تحليل العنف الذى تقوم به جماعات من الحركة الإسلامية إلى أننا لسنا أمام مجرد نمط من أنماط العنف السياسى أو الاجتماعى الذى يمارسه إسلاميون ، بل نحن أمام نمط خاص يمكن لنا أن نسميه بنمط «العنف الإسلامى» . عنف إسلامى يجد معظم جذوره وأركانه فى قراءة بعينها للإسلام تتبناها تلك الجماعات التى لا تتوقف عن اللجوء إلى العنف . والخاصية المركزية لهذه القراءة أن الإسلام بموجبها لا يمثل لهذا الشباب الملتحى محض أيديولوجية تبرر له العنف الذى يندفع إليه لأسباب مجتمعية أو سياسية أو حتى نفسية كما هو الحال بالنسبة للعنف الثورى اليسارى أو القومى أو الليبرالى . الإسلام كما تفهمه هذه الجماعات ، إنما هو بذاته دافع كاف لأن يجعل من العنف منهج حياة وحركة . ولعل تفصيل العناصر الرئيسية لهذا الإسلام يضىء بعضًا من الطريق .

أول هذه العناصر أن الإسلام لدى هؤلاء الشباب إنما هو فى الأساس والأصل عقيدة ، أى توحيد كامل ومطلق وخضوع شامل للخالق . وجوهر الوجود الإنسانى كله لا يخرج عن مهمة واحدة : إخلاص العبادة لله ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** ﴾ . والمشروع الوحيد لهؤلاء الإسلاميين ، وهذا هو العنصر الثانى الهام ، هو التنفيذ الحرفى لكل ما أمر به الله فى القرآن الكريم أو عبر سنة رسوله ﷺ . وهنا يظهر ذلك المصطلح الغامض المربك : الحاكمية بسنده القرآنى الذى لا تكاد أن تخلو منه وريقة واحدة صادرة عن هؤلاء : ﴿ **وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ﴾ . أما عن غاية إقامة هذا الحكم ، وهو العنصر الثالث ، فهى ليست كما يتصور كثيرون مجرد إقامة دولة ومجتمع للحق والعدل والمساواة على

نهج دولة الرسول ﷺ فى المدينة ، فتلك هى غاية أطراف إسلامية أخرى أهمها الإخوان المسلمون ، وهى قد تفسر حركتهم وتطورهم . أما لدى من يمارسون «العنف الإسلامى» فإنه لاغاية سوى الطاعة المطلقة لأوامر الله ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ** ﴾ ، بل إن التساؤل عن الحكمة من هذه الأوامر يعد خروجًا عن تلك الطاعة . يقول محمد عبد السلام فرج مؤسس تنظيم الجهاد فى مؤلفه المعروف (الفريضة الغائبة) : «إن إقامة الدولة الإسلامية هو تنفيذ لأمر الله ولسنا مطالبين بالنتائج» .

إن العناصر الثلاثة الأساسية للإسلام عند جماعات العنف الإسلامى لا تخرج جميعها عن إطار العقيدة والتوحيد . ولعل أكثر المصطلحات تكرارًا فى وثائقهم الفكرية هى التوحيد والعبادة والخضوع والحاكمية . ولأن العقيدة بعناصرها الثلاثة قضية مطلقة لا تحتمل مواقف وسطى ، ولأن مجال العقيدة - أى عقيدة - هو التصديق الغيبى لا العقلى ، فإن مبحث الإيمان وحقيقته أضحى هو المعبر الوحيد الذى يصل تلك الجماعات بالمجتمع واكتسب مفهوم الإيمان لدى أهل العنف الإسلامى طابعا صارما لا يحتمل كثيرًا التفسير أو التأويل : فالمؤمن هو من يقر بالتوحيد ويجعل غاية وجوده عبادة الله ، وهو ما لا يتم إلا بتطبيق أوامره كاملة وجعل الحاكمية له وحده . أما من لا يرى ذلك الرأى أو يتأول فيه فهو من الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ، وما جزاء من يفعل ذلك منهم ﴿ **إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ** ﴾ .

وهكذا فوفقًا لذلك المفهوم فإن الغالبية الساحقة من المجتمع قد عادت عن الإسلام إلى حيث الجاهلية الأولى التى سبقت البعثة المحمدية . أما ولاة الأمر فإنهم فى مرتبة أدنى ، فهم قد سقطوا فى هوة الكفر البواح الذى يخرجهم عن ملة الإسلام . ولا تنبع تلك التفرقة بين وصم المجتمع بالجاهلية والدولة بالكفر فقط من المسئولية التى يرى هذا القطاع من الإسلاميين أن الدولة تتحملها فى إفساد رعاياها وإخراجهم عن صراط الإسلام المستقيم ، ولكن أيضًا لأنها تحارب الله ورسوله ﷺ وتسعى - مستعينة بالأجنبى الكافر واليهودى والمسيحى - إلى وأد دعوة التوحيد فى وطنها . وما جزاء من يفعلون ذلك ألا أن ﴿ **يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ**

عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ . أما المجتمع الجاهلى فإن جاهليته تختلف عن تلك التى سبقت الإسلام من حيث أن إعادة دعوته إلى الإسلام لا تجوز كما فعل الرسول ﷺ مع عرب شبه الجزيرة . فالبلاغ قد وصل والرسالة اكتملت ورضى الله للأمة الإسلام دينًا . إذن لا مكان هنا للدعوة المكية الهادئة المتنامية ، بل هو «الاستعلاء» المدنى وتأسيس قواعد الدولة التى ما عادت تدعو أفرادًا ، بل تضم إليها تجمعات ومجتمعات وهو السبيل الوحيد الذى مد حدودها من أسبانيا إلى الهند .

ثانياً : موقع مسألة السلطة عند إسلامى العنف:

ارتباطًا بالقراءة السابقة للإسلام تشكل لدى إسلامى العنف تصوراً خاصّاً لمسألة السلطة كان له دوره في تغذية نار العنف المتأججة . فمع ذلك العنف الخاص الذى أضحى تأسيسًا وجوديًا إسلاميًا لم تعد هناك وسيلة أخرى ولا نهج غيره فى الصدام مع دولة «الطاغوت» وأدواتها ، فلا تصالح ممكنًا بين أهل التوحيد وأهل الشرك . أما المجتمع ذو المسئولية الأقل نسبيًا فإن لم يطله ذات العنف للدولة فإنه لا يجب أن يُعامل سوى بخشونة وصرامة يستحقهما بعد أن ارتد بصورة عامة إلى الجاهلية ، وإن لم يصبح كل أفراده بعد كافرين على سبيل التخصيص . إذن فقد تركز هدف العنف بالنسبة للقطاع الأعظم من إسلامى العنف فى الدولة «الكافرة» ومصالحها الحيوية وليس فى المجتمع ، على الرغم من وجود بعض الجماعات الهامشية التى تكفر كليهما وتجعل منهما هدفًا لعنفها .

ويتحدد الهدف الرئيسى من الصدام مع الدولة فى تصور هذا القطاع من الإسلاميين أن الاستيلاء على السلطة السياسية يمثل المدخل الوحيد لإعادة أسلمة المجتمع وإقامة الدولة الإسلامية . وتجمع جماعات العنف الإسلامى على الموقع المركزى لمسألة السلطة فى وثائقها الفكرية والسياسية . ويفسر لنا المرحوم سيد قطب فى معالمه هذه المركزية حين يقول : «وظيفة الإسلام إذن هى إقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولى هذه القيادة على منهجه الخاص» . ويوضح فى موضع آخر من ذات المعالم الغرض من البدء بالاستيلاء على السلطة حيث يرى أن الإسلام «يهدف ابتداءً إلى إزالة الأنظمة والحكومات التى تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان . . ثم الأفراد بعد ذلك أحرارًا - بالفعل - فى اختيار العقيدة التى يريدونها بمحض اختيارهم بعد رفع الضغط السياسى عنهم» . ولم يبتعد تابعو «الأستاذ» عن أطروحاته قيد أنملة ، فها هو صالح سرية يجزم فى

«رسالة الإيمان» بأن «الجهاد لتغيير هذه الحكومات (الكافرة كما يصفها فى موضع آخر) وإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم ومسلمة» . أما محمد عبد السلام فرج فهو يؤكد بوضوح فى «الفريضة الغائبة» على «أن ميدان الجهاد الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامى الكامل ، ومن هنا تكون الانطلاقة» .

ولعل هذا التصور لمسألة السلطة عند إسلامى العنف يفسر إصرارهم على النيل من السلطة السياسية القائمة ورموزها ومصالحها الحيوية بكل وسائل العنف الممكنة لديهم . كما أن زيادة كثافة ذلك العنف فى الفترات الأخيرة وامتداده إلى مجالات جديدة قد يجد تفسيره فى دخول استراتيجية إسلامى العنف للاستيلاء على السلطة إلى مراحل جديدة منها ، فى ظل تصورهم أن المراحل السابقة قد حققت نتائجها .

ثالثاً : إفراط فى استخدام العنف:

من المعروف أن علماء السياسة والاجتماع يجعلون من الدولة المحتكر الوحيد لاستخدام العنف الشرعى تجاه رعاياها ، إلا أن ذلك لا يعنى أن تفرط فى اللجوء إليه ولا أن يمثل العنف أداتها الوحيدة فى التعامل مع بعض القضايا بالرغم من أهميتها . ففضلاً عن أن شرعية استخدام الدولة للعنف لابد لها أن تخضع لنظام قانونى يضبطها ، فإن القيادة السياسية وتقديرها يلعبان دورًا هامًا فى ضبط التجاوزات التى قد تلجأ إليها بعض أجهزة الدولة بطريقة تجعلها بعيدًا عن المساءلة القانونية ، ولاشك أن استخدام الدولة للعنف بصورة متوالية ، وخاصة ما يدخل منه ضمن التجاوزات القانونية ، يضعف كثيرًا من هيبة الدولة ويصيب شرعيتها بالتآكل المتواصل ويحولها من موقع الحكم المتميز إلى موقع الطرف المتورط ، بالإضافة إلى أنه يذكى من جذورة العنف المشتعلة فى البلاد ويؤدى إلى توسيعها .

ويشير ملف عنف الدولة المصرية فى مواجهة الإسلاميين وعنفهم منذ بداية الثمانينات إلى وجود حالة من الإفراط البالغ من قبلها فى استخدام وسائل العنف المختلفة .

وإذا كانت الأحداث التى واكبت اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١ هى التى أطلقت عنف الدولة من عقاله بعد هدوء لنحو عقد ونصف ، فإن المرحلة التى بدأت مع النصف الثانى من الثمانينيات وحتى اليوم قد أضفت عليه أبعادا نوعية جديدة . فإبان تلك الأحداث تجسد إفراط الدولة فى عنفها فى اتساع دائرة

الاعتقال وفى الاعتداء على بعض المتهمين وتعذيبهم كما حدث مع المتهمين فى قضية تنظيم الجهاد الكبرى ، وهو التعذيب الذى نددت به المحكمة فى حيثياتها وطالبت بإحالة المسئولين عنه إلى المحاكمة وهو ما تم بالفعل . إلا أن المرحلة الثانية قد عرفت صورًا أخرى لعنف الدولة بالإضافة إلى الاعتقالات الدورية الكثيفة واللجوء إلى التعذيب المنظم للمتهمين من الإسلاميين ، كما أكدت أحكام القضاء وتقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية . فبعض وزراء الداخلية أعلن ونفذ سياسة «الضرب فى المليان» والتصويب فى «سويداء القلب» دون تحقيق أو محاكمة . كذلك فقد زادت بشدة حالات العقاب الجماعى بدءًا من عائلات المتهمين ووصولاً إلى القرى والمدن والأحياء التى ينتمون إليها ، وخاصة فى محافظات الصعيد . ووصلت ذروة إفراط الدولة فى عنفها مع بداية التسعينيات ، حيث تمت إحالة عدد كبير من قضايا العنف الإسلامى إلى المحاكم العسكرية ، وفقًا لحالة الطوارئ المعلنة فى البلاد منذ عام ١٩٨١ ، والتى أصدرت أكبر عدد من أحكام الإعدام فى قضايا سياسية شهدتها البلاد فى تاريخها المعاصر .

لقد أدى إفراط الدولة فى استخدام وسائل متنوعة للعنف فى مواجهة إسلامى العنف إلى عكس ما كانت تتوقع ، حيث زادت معدلات العنف المتبادل بصورة لم يسبق لها مثيل فى مصر المعاصرة . فقد أدى الاعتقال الكثيف والمتكرر إلى تحول السجون إلى شبه معسكرات للتجنيد والتدريب الفكرى والبدنى الإجبارى . وإذا كان التعذيب الدورى قد دفع ببعض العناصر الإسلامية إلى التراجع عن أفكارها وحركتها العنفية ، فإنه قد ساهم فى تدعيم هذه الأفكار عند أضعافها من العناصر الأخرى التى انخرطت بكل قوتها فى ممارسات العنف . ولم يكن لسياسة «الضرب فى المليان» غير أن تؤدى إلى إشاعة روح المواجهة الصفرية الانتحارية التى ضاعفت عدد القتلى من الجانبين . وتكفلت سياسة العقاب الجماعى بدورها بإشاعة السخط على الدولة بين قطاعات لم يكن لها فى العنف المتبادل ناقة ولا جمل ، وهو ما تطور تدريجيًا إلى جر البعض منها إلى دائرة العنف الجنونية . أما أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء العسكرى فهى لم تردع كثيرًا مرتكبى العنف من الإسلاميين ، بل أمدتهم بزاد رمزى هام لمواصلة عنفهم تمثل فى تحول المثال الأعلى للمجاهد الإسلامى من «المعتقل» إلى «الشهيد» ، بعد أن تحول من تم إعدامهم فى الوعى العام للإسلاميين إلى «شهداء» .

رابعاً: الدولة وغياب مفهوم تداول السلطة:

ينتمى النظام السياسى المصرى، القائم على فكرة التعددية السياسية، نظريًا بصورة أو بأخرى إلى النسق الليبرالى لإدارة المجتمعات. وبداخل هذا النسق يتخذ مفهوم «تداول السلطة» وضعية مركزية. فأفراد المجتمع الراشدين المدركين لمصالحهم يستطيعون عبر آلية الانتخاب أو الرأى العام أن يرجحوا كفة الجماعات السياسية التى يرون أنها تحقق لهم مصلحتهم، ومن ثم يأتون بها إلى مقاعد الحكم. ومن المفترض أن تنظم القوانين والتشريعات المختلفة عملية تداول السلطة بصورة دقيقة تخضع لدستور واضح النص قطعى الدلالة ولرقابة قضائية وشعبية فعالة الصلاحية. ويرى الفكر الليبرالى أن التناقضات بين المصالح والفئات المختلفة والتوترات التى قد تصيب المجتمعات لايمكن ضبطها وتنظيمها سوى عبر آلية تداول السلطة، فهذا التداول هو الضمانة الوحيدة لعدم وصول هذه التناقضات والتوترات إلى حد طرح «تغيير السلطة» بالقوة وليس مجرد تداولها سليمًا.

والحقيقة أن النظام السياسى المصرى على الرغم من ليبراليته المعلنة لا يتبنى جوهر الفكرة الليبرالية، أى مفهوم «تداول السلطة» سلميًا. فهو يفتقد إلى معظم التشريعات والهياكل السياسية والقانونية التى تنظم هذا التداول، بل وتقوم به تشريعات وهياكل مناقضة تمامًا لهذا المفهوم. وقد أبرزت مناسبات عديدة خلال العقدين السابقين رفض الدولة تطبيق ذلك المفهوم حتى على نطاق محلى مثلما هو الحال فى الإصرار على إجراء انتخابات المجالس المحلية بالقوائم الحزبية المطلقة، أو على نطاق نوعى هام مثل الاتحادات الطلابية التى تجرى انتخاباتها بإشراف إدارة الجماعات وتدخلها. ولقد أضحى السياسى المصرى، على الرغم من المساحة المتسعة نسبيًا للتعبير عن الرأى، يتميز بالاحتكار للسلطة السياسية وحرمان الجماعات السياسية والاجتماعية الأخرى من تداولها فضلاً عن حرمانه لجماعات أخرى هامة من حق المشاركة الشرعية فى اللعبة السياسية بالبلاد. ولا شك أن تخوفات منظرى الفكر الليبرالى من أن يؤدى غياب مفهوم «تداول السلطة» سلميًا إلى تبنى جماعات سياسية واجتماعية لمفهوم «تغيير السلطة»، قد تحولت إلى واقع حقيقى فى مصر قد يفسر جانبًا من العنف المتبادل بين الدولة وبعض جماعات الحركة الإسلامية.

خامساً : العنف الثأرى وخصوصية الصعيد :

لا يغيب عن متأمل ظاهرة العنف المتبادل تأثرها الشديد بالإطار الجغرافى - الاجتماعى الذى تزداد كثافتها فيه ، أى صعيد مصر . فناهيك عن أن التخلف العام الذى يميزه يهيئ المناخ لبروز حركات احتجاج وعنف واسعة ، فإن بنيته الاجتماعية وقيمه السائدة تعطى للعنف الدائر حاليًا أبعادًا إضافية . . وترد هنا ملاحظة هامة حول علاقة سكان الصعيد بالسلطة المركزية للدولة ، فعلى عكس ما هو شائع عن تمردهم على هذه السلطة وتحديهم لها ، فإن الإقرار بها وطاعتها يعد من الأمور المؤكدة فى تلك البقاع . وربما يرجع الانطباع القائل بتحدى السلطة المركزية إلى قضايا الثأر بصفة خاصة ، حيث تقوم العائلات والأسر بالقصاص بنفسها من قاتلى أبنائها بدون الرجوع إلى الدولة . ولكننا هنا إزاء ظاهرة اجتماعية - ثقافية ترتبط مباشرة بالشخصية الصعيدية التى ترى فى هذه الممارسة شأناً عائليًا شخصيًا ليس من حق الدولة - أو غيرها - التدخل فيه أو انتزاعه منها ، ولسنا أمام تحدٍّ رافض لسلطة الدولة فى كل شئون الحياة . إلا أن السنوات الأخيرة ، والتى عرفت سياسة العقاب الأمنى الجماعى لأحياء أو مدن أو قرى بأكملها بسبب وجود إسلاميين يمارسون العنف من بين أبنائها ، قد خلقت مشاعرَ وممارسات متنوعة من جانب قطاعات من سكان هذه المناطق تمثل فى جوهرها تحديًا حقيقيّاً لسلطة الدولة وأجهزتها الأمنية وهو الأمر الذى يهدد بالتفاقم إذا ما استمرت سياسة العقاب الجماعى التى تلجأ إليها الأجهزة الأمنية من حين لآخر .

من جانب آخر لعبت المكونات الاجتماعية للصعيد دورًا لا ينبغى إهماله فى تحديد مسار العنف المنسوب إلى الإسلاميين به . فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بواسطة اليد قد حالت دون امتداده إلى مناطق وأفراد بعينهم طبيعة التوازنات العائلية القائمة سواء فى القرى أو المدن . فلا يزال أعضاء الحركة الإسلامية بالصعيد يضعون فى اعتبارهم الأوزان والمنافسات التقليدية بين العائلات والبيوت الكبرى به ويمارسون دعوتهم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى ضوئها . ويبدو هنا الوجه الإيجابى لظاهرة الثأر المستقرة فى الصعيد ، حيث أن تيقن الجميع ، إسلاميين وغيرهم ، من أن الاعتداء البدنى أو القتل لن يمر باعتباره حدثًا سياسيًا بل ستتم قراءته كواقعة اجتماعية تتطلب من المعتدى عليه وعائلته ردّاً موازيًا يعيد الكرامة المجروحة ، هذا التيقن يضع حدودًا قوية على توسيع الإسلاميين لعنفهم

المادى أو الرمزى . ولا تقتصر هذه الحدود على كونها اجتماعية فقط ، بل تكون فى بعض الأحيان حدوداً جغرافية حيث إن تركز العائلات فى مناطق خاصة بها يمنع أبناء العائلات الأخرى الداخلة فى صراع معها من دخول هذه المناطق ، وهو ما ينسحب على الإسلاميين مثل غيرهم .

غير أن ظاهرة الثأر ذاتها قد لعبت دورًا ملحوظًا فى خلق مواجهات مع الأجهزة الأمنية من جانب بعض العائلات التى سعت للقصاص لمصرع بعض أبنائها على أيدى هذه الأجهزة عن طريق قتل واغتيال بعض المسئولين الأمنيين مثلما يحدث فى الصعيد الآن بشكل متواتر . فالتضامن العائلى والقبلى يدفع فى ظل سياسات العنف الحكومية وخاصة العقاب الجماعى إلى انخراط وحدات اجتماعية هامة فى الصعيد مثل العائلة أو القبيلة فى نزاعات عنيفة مع الدولة . وتدفع قيمة الثأر التى تحتل مكانة محورية فى نمط القيم والبناء الاجتماعى فى الصعيد إلى خلق نمط من العنف الثأرى مع الدولة ورموزها ، وهو وإن اختلف فى دوافعه ومضمونه عن نمط العنف الدائر إلا أنه لا يبتعد كثيرًا عن مجراه . والحقيقة أن هذا الطابع الثأرى لم يعد مقتصرًا على العنف الذى يقع فى الصعيد ، فقد اتسمت به كثير من أفعال العنف التى قام بها كل من الإسلاميين والدولة فى معظم مناطق البلاد .

حول المعالجات:

لعل أكثر الأمور صعوبة هو ذلك الأسلوب أو الأساليب والوسائل لمعالجة العنف المتبادل ما بين الدولة وقطاعات من الإسلاميين . وتنبع الصعوبة من حقيقة أساسية يجب التأكيد عليها قبل الخوض فى هذه اللجة العميقة ، فالظاهرة التى نهتم بها هنا ليست حديثة النشأة ولا هى بسيطة التكوين ، ومن ثم فلا يجب التعامل معها باعتبارها قابلة للحل العاجل البسيط . فبعض المشكلات الأحادية الجانب لم تستطع مصر حلها حتى الآن وعبر عقود زمنية طويلة مثل المشكلة الاقتصادية ، فكيف الحال إذن بمشكلة العنف التى تتعدد جوانبها وتتداخل إلى حد التعقيد ؟ .

على أية حالة ، فإن المنهج الأصلح للتعامل مع قضية العنف ومعالجتها ينطلق من التمييز بين نوعين من الظواهر يشكلان إطارها : الظاهرة الأولى هى وجود حالة عامة فى البلاد تدفع إلى تزايد معدلات الاحتجاج والعنف بشتى صورها . أما الظاهرة الثانية فهى تبنى جماعات من الإسلاميين لمفهوم العنف ودخولهم مع الدولة ، التى تتبنى مفهومًا مختلفًا له ، فى دائرة مفتوحة من العنف المتبادل .

والحقيقة أن حل أيٍّ من المشكلتين لن يعنى بالضرورة حل المشكلة الأخرى ، فعلى الرغم من ارتباطهما فإن لكل منهما خصوصيته . ولتوضيح طبيعة العلاقة بينهما يمكن تشبيهها بانفجار فى إحدى أنابيب المياه ينتج عنه تدفق مستمر للمياه أدى إلى امتلاء حجرات بها . فإصلاح الأنبوبة المنفجرة يتم بأدوات غير تلك التى يمكن بها تفريغ الحجرة من المياه . كما أن إصلاح الأولى لن يؤدى إلى تفريغ الثانية ، والاقتصار على الأخيرة لن يوقف تدفق المياه من الأولى .

ويرتبط بهذا التمييز الأول تمييز آخر بين أنواع العوامل التى أنتجت كل من الظاهرتين . فهناك عوامل هيكلية عامة محلية أو إقليمية أو دولية ، مثل تفكك البنى الاجتماعية الموروثة محليًا ، أو تطورات الصراع العربى - الصهيونى إقليميًا ، أو الهيمنة الغربية الحضارية عالميًا . وهذا النوع من العوامل التى تساهم فى شيوع حالة العنف العامة فى مجتمعاتنا ، أى انفجار أنبوبة المياه ، يصعب اقتراح وسائل لمعالجتها فى هذا المجال المحدود فضلاً عن صعوبة ذلك البالغة . كذلك فإن هناك عوامل أخرى ذات طبيعة عامة ولكن يمكن لها التأثير على مشكلة العنف العام . وفى هذا المجال فإن تعديل كثير من سياسات الدولة واستراتيجياتها فى مجالات الاقتصاد والتعليم والتوظيف والإعلام ومحاربة الفساد المالى والسياسى وغيرها ، سيساهم بلا شك فى تجفيف حقيقى لمنابع العنف العام والعنف الإسلامى على حد سواء .

أما العوامل المباشرة لمشكلة العنف المتبادل والتى سبق استعراضها فإنه يمكن تسميتها بالعوامل «الإرادية» ، حيث إنها فى غالبيتها نتجت عن اختيارات إرادية لفاعلين مختلفين . ومع ذلك فإن السعى لعلاج المشكلة يدفعنا إلى تقسيمها - ولو بصورة متعسفة وغير دقيقة واقعيًا - إلى نوعين : الأول يقع ضمن إرادة الدولة ، والثانى ضمن إرادة جماعات العنف الإسلامى . وإذا كانت الدولة - وأطراف أخرى من المجتمع السياسى - ترفض الاعتراف بهذه الأخيرة إلا باعتبارها جماعات إرهابية خارجة على القانون ، فإننا سنستبعد أى أدوار يمكن أن تناط بها فى محاولة لحل المشكلة . إن الدولة ، ومعها الأطراف الأساسية فى المجتمع السياسى ، مطالبة اليوم بأن تقوم بما يضع ضمن نطاق إرادتها من سياسات تكفل إلغاء تأثير العوامل السابق عرضها على تطور العنف المتبادل وتسارعه . وهذا الدور الذى يفترض قيام

الدولة به لا يقوم فقط على أنها طرف مباشر فى ذلك الصراع ، بل هو يستند قبل ذلك على أنها الفاعل الأقوى فيه والذى تلزمه طبيعته بأن يكون المحتكر الوحيد للعنف الشرعى وأن يكون هو الحكم فى الصراعات التى قد تنشأ بين جماعات المجتمع وليس طرفًا فيها .

وتبقى فى النهاية مشكلة وجود جماعات تعتنق مفهوم العنف الإسلامى ، أو المياه التى تملأ المنزل ، قابلة للمعالجة بوسائل أخرى . فنجاح الدولة فى أداء ما يلزمها به واجبها سواء فى مجال وقف العنف العام أو العنف الإسلامى سوف يوفر لها شرعية حقيقية تستطيع فى ظلها استخدام أقصى أشكال العنف ذات المشروعية الدستورية والمجتمعية فى مواجهة من يستخدمون العنف ضدها . وإلى جانب هذا النوع من العنف الشرعى ، فإن الحوار المستمر والمنظم سيكون كفيلاً بتصحيح كثير من المفاهيم التى يتمسك بها اليوم دعاة العنف الإسلامى . إن المثل العالمى يقول : «إن طريق الألف ميل يبدأ بالخطوة الأولى» ، وعامة المصريين إذا شاهدوا مشاجرة غير متكافئة يخاطبون أحد طرفيها قولهم : «خليك أنت الكبير» . ولا شك فى فائدة هذا المثل وتلك المقولة للدولة المصرية اليوم .

د . عاطف أحمد

المفكر الماركسي البارز

العلمانية ليست عقيدة منافسة للدين، وليست مذهبا أو تيارا فلسفيا، وليست نظرية معرفية، إنما هى موقف يتعلق بشروط المعرفة والممارسة البشرية

أبرز الحوار الذى جرى بين العلمانيين والدينويين (أى الذين ينظرون لتدين الحياة المدنية) ، الحاجة إلى تحديد المفاهيم الأولية . فتحديد المفاهيم يتيح للطرفين أن يريا مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بصورة أوضح ، وربما يمهد لإيجاد لغة مشتركة للحوار تجعله أكثر فاعلية . وفيما يلى محاولة لتحديد المفاهيم من وجهة نظر علمانية ، تتناول مفهوم العلمانية ، ومفهوم الدين ، وطبيعة ونطاق فاعلية كل منهما فى الحياة البشرية ، ومواضع الالتقاء والافتراق بينهما ، وتقديم تصور للكيفية التى يمكن بها فض الاشتباك بينهما ، وللخلفية التاريخية لحدوث ذلك الاشتباك .

(١) العلمانية أو العلمنة:

نشأ مفهوم العلمنة لوصف العملية التاريخية التى حدثت فى المجتمع الأوروبى فى نهايات العصور الوسطى ، والبدايات الأولى للعصور الحديثة ، والتى مازالت حادثة حتى اليوم ، حيث تكونت طبقة اجتماعية كانت فى البداية تجارية ثم أصبحت رأسمالية صناعية ، راحت تشكل داخل المجتمع تدريجيا دائرة اقتصادية مستقلة ، ثم أصبحت قادرة على تشكيل دائرة سياسية مستقلة ومنفصلة عن الدائرة الدينية . وفى موازاة ذلك أخذت تتشكل دائرة ثقافية (فكرية وأدبية وفنية) مستقلة أكثر فأكثر عن الدائرة الدينية : رافق ذلك تطور وارتقاء فى البحث العلمى أدى إلى تغير فى صورة العالم والإنسان ، وإلى إبداعات تكنولوچية غيرت أسلوب الحياة فى المجتمع .

وشهد الوعى الإنسانى «تحولا جذريًا من الاهتمام بالمسائل الأخروية التى لا تنتمى إلى هذا العالم ، إلى الاهتمام بالحياة الإنسانية على الأرض . وتمت هذه

العملية منذ البداية من خلال صراع اجتماعى سياسى وفكرى مع القوى المهيمنة على المجتمع فى العصور الوسطى : الدينية والسياسية . هذا التحول فى الوعى الإنسانى وما نتج عنه من تغير فى نمط الحياة الإنسانية ، والذى تم من خلال أبعاد الهيمنة المعرفية للسلطة الدينية هو ما يسمى بالعلمنة . فالعلمانية إذا هى مفهوم نسبى ، يكتسب معناه من خلال موقف معين : هو وجود سلطة ما ، تبدو فوق بشرية : بمعنى أنها تتحدث باسم عقل أعلى ، تفرض معارفها ومعانيها على مجالات الحياة المختلفة فى المجتمع . والعلمانية هى التحرر من هذه السيطرة . والعلمانية تكسب الدنيا حاليًا طابعًا نظريًا جدالياً بوصفها مفهومًا يؤسس لعملية إبعاد الدين عن السيطرة على مجالات الحياة المدنية المختلفة ، والتى هى بطبيعتها تقع خارج نطاق الدين . ولأن المنظِّرين لسيطرة الدين على الحياة المدنية ، يعتبرون أنفسهم ممثلين للدين ، فهم لا يرون فى العلمانية سوى أنها لا دينية بمعنى أنها ضد الدين كدين ، وقليل من يبرز الوجه الحقيقى للعلمانية باعتبارها دفاعًا عن استقلال الحياة المدنية عن أى سيطرة تدعى أنها فوق بشرية .

إذن العلمانية ليست عقيدة منافسة للدين ، وليست مذهبًا أوتيارًا فلسفيًا وليست نظرية معرفية ، ولا هى نظرية فى علم من العلوم وإنما هى موقف يتعلق بشروط المعرفة والممارسة البشرية ، ويؤكد على استقلالية العقل . فهى تعنى : التفكير فى مختلف مجالات الحياة البشرية وتنظيمها وممارستها بعقل مستقل عن أية سلطة معرفية ذات مرجعية فوق بشرية أى متجاوزة للفعالية البشرية .

(٢) الدين:

ما يشير إليه استعمالنا لكلمة «الدين» وما هو مشترك بين معظم الديانات : الديانات الوثنية وديانات الوحى ، أن الدين يتكون من :

- موضوع تقديس أو معتقد إيمانى ،
- طقوس وشعائر ،
- سلوكيات أخلاقية معينة

ففى الإسلامى مثلاً موضوع التقديس هو قوة متعالية فوق بشرية ، فوق طبيعية ، قادرة على كل شىء ، خالقة للوجود ، خيرة ، متحكمة وموجهة لحياة البشر ، هى «الله» .

والطقوس والشعائر العبادية هى فى الإسلام : الصلاة ، الصيام ، الزكاة ، الحج أما السلوكيات الأخلاقية المعينة فتتمثل فى الالتزام بالوصايا الخلقية ، والامتناع عن المحرمات .

وهذه المكونات تترابط وظيفيا فيما بينها ، فالطقوس والشعائر : تعمل على إدماج الحقيقة الاعتقادية فى الممارسة الحياتية وعلى إدخالها فى الكيان البشرى ، أما السلوكيات الأخلاقية فهى تعمل على ضبط الرغبات والتعالى عليها فى اتجاه الولاء للحقيقة الاعتقادية والمعتقد الدينى يتميز بأنه :

- تسليمى : يتكون من مسلمة تبدو يقينية فى ذاتها بالنسبة لمن يعتنقها ، لا تنشأ من الاستدلال المنطقى ، ولا من الوقائع التجريبية ، فهى فكرة يقينية مفارقة للواقع المحسوس ، يسلم بها تسليما .

- ذاتى : يعبر عن شعور داخلى ، ويكون عادة مصحوبًا بشحنة انفعالية تجعل الارتباط النفسى به وثيقًا .

- نظام مغلق : بمعنى أن العقائد حينما تتبلور تصبح مكتفية بذاتها ، وتنشئ عالما معنويًا ورمزًا خاصًا بها ، يستبعد عوالم المعتقدات المغايرة .

وللدين وظيفة أساسية لدى معتنقيه فهو :

أولا : يمنح الإنسان شعورًا عميقًا بالمعنى والغاية من وجوده فى العالم وشعورًا بالاتصال مع الطبيعة من حوله ، وشعورًا بأنه موضع رعاية وعناية .

ثانيا : يجيب على التساؤلات التى يجيب عليها العلم ، ويقدم تفسيرات للأحداث التى تقع للإنسان خارج إدارته .

ثالثا : يوجد دلالات ورموز المعنى للمجتمع كله ، ويغذى المتخيل الاجتماعى .

إذن هناك تمايز بين نطاق الدين وبين نطاق الموقف العلمانى : فنطاق الدين يتميز بأنه : ذاتى معنوى يتعلق بعالم المعنويات ، وينبنى على قناعة ذاتية ، لا تقبل الإثبات والنفى ، ولا التحقق التجريبى أو المنطقى ، ويلبى الاحتياج للمعنى الشامل للوجود الإنسانى ، ويمنح الإنسان موضوعًا للولاء الروحى وشعورًا بالرعاية .

أما نطاق الموقف العلمانى فيتميز بأنه : موضوعى واقعى : فهو يتعلق بفاعلية الإنسان فى الواقع المحيط ، وينبنى على معارف قابلة للإثبات والنفى ، وقابلة

للتحقق التجريبي والمنطقى ، ويلبى الاحتياج للسيطرة على الطبيعة ، وعلى الواقع الاجتماعى ، وتوظيف معطياتها لتلبية الحاجات الإنسانية الواقعية .

فلا يوجد إذن تناقض حقيقى بين المعتقدين الدينى وبين الموقف العلمانى ، بمعنى أن الواحد منهما لا يستبعد الآخر بالضرورة ، فما يوجد هو اختلاف لا تناقض ، وهذا الاختلاف ذاته ، اختلاف الطبيعة والوظيفة ونطاق الفعالية ، هو مصدر الإمكانية المفتوحة للتوافق بينهما ، لأنه يجعلهما غير متنافسين على السيطرة على نفس المجال . رغم ذلك فالاختلاف بينهما مطروح فى الواقع الفعلى على أنه تناقض حقيقى ، على أن كلاً منهما يستبعد الآخر بالضرورة .

ومصدر التناقض المفتعل ، هو محاولة المؤسسة الدينية والمنظرين الدينيين ، السيطرة على ما هو خارج نطاق الدين : أى على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمعرفية والفنية والشخصية : أى على كافة مجالات الفعالية الإنسانية باسم الدين .

وهذا الموقف الذى يضفى على الواقع الإنسانى والطبيعى طابعًا دينيًا ، ويتحدث فى أمور الدنيا بلغة الدين ، ويستخف بحقائق العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية وبأدواتها ومناهجها فى فهم الواقع وتطويعه لتلبية الاحتياجات الإنسانية ، وبحق الإنسان وقدرته على فهم واقعه وتنظيم أمور حياته وحقه فى أن يبحث ويتساءل ويعتقد ويعبر بحرية ، والذى يقرأ النصوص المقدسة فيؤولها على نحو يتيح له الهيمنة على السلطة السياسية ، ويضيف إليها نصوصا أخرى يرفعها إلى مرتبة التقديس ليتسنى له الإفتاء فى كل الأمور ، هذا الموقف ليس دينيًا ، ويحتاج إلى اسم يدل عليه ويميز بينه وبين المعتقد الدينى ، ويمكننا – إلى أن نجد اسما أفضل – أن نسميه الموقف الدينوى . وبذلك فالموقف العلمانى يتناقض مع الموقف الدينوى وليس مع المعتقد الدينى .

وعند هذه النقطة يبرز السؤال حول طبيعة التشريعات الدينوية التى وردت فى القرآن ، كيف نقرؤها وكيف نفهمها ؟ . . . وأعتقد أن قراءة تلك النصوص فى إطار تاريخها الخاص ، ومن خلال السياق الاجتماعى – الثقافى الذى وردت فيه ، يمكن أن يلقى الضوء على طبيعتها . فالقرآن ورد فى صورة أقوال متفرقة على مدى عشرين عامًا ، ورافق عملية انتقال عرب الجزيرة من البداوة القبلية إلى التوحد فى إطار اجتماعى أوسع تتحقق المساواة داخله وفقا للانتماء الدينى ، وكانت هذه العملية ،

تتطلب ، بالإضافة للعقيدة والعبادات ، تنظيمات خاصة بجماعة المسلمين تحقق لها التماسك الاجتماعى وتجعلها تكتسب آليات استمرارها ونموها . وقد وردت التشريعات الدنيوية فى القرآن فى هذا السياق ، لتؤدى هذه الوظيفة فهى :

١ - لا يمكن استنتاجها لا منطقيا ولا وظيفيا من العقيدة ، بمعنى أنها لا تلزم عن العقيدة الدينية لزومًا منطقيًا ، ولا ترتبط بالعقيدة وظيفيًا مثل العبادات .

٢ - موضوعاتها دنيوية بحتة ، تتعامل مع مجالات فى الحياة الإنسانية تغطيها معارف العلوم الإنسانية والاجتماعية .

٣ - نوعية الأحكام فيها لها أصول تاريخية قائمة فى الثقافات المحيطة ، وتنتمى إلى الإطار العام لثقافة ذلك العصر .

٤ - تقررت نتيجة لأوضاع ومواقف وأحداث وقعت فعلاً لجماعة المسلمين فى زمن النبى ﷺ ، (أسباب النزول) ، وموضوعات الأحكام أو التشريعات تتفق مع الإطار الاجتماعى والحياتى لذلك العصر : (القتال - الغنائم - السبايا - الرق - وأد البنات - الأنصاب - الأزلام - القصاص - الدية) .

٥ - كانت ترد - أحيانا - فى صورة أحكام عامة اكتفاء بمعرفة المخاطب بالتفاصيل اللازمة .

٦ - المواقف التى طرحها الواقع تقررت بشأنها تشريعات ، والمواقف التى لم يطرحها الواقع لم تتقرر بشأنها أية تشريعات ولم يرد لها ذكر : فمجمل التشريعات لا تغطى بحال من الأحوال ، الأوضاع والمواقف والعلاقات التى نشأت فى المجتمع فيما بعد ، والتى تتطلب تشريعًا .

ولا شك أن التشريعات التى وردت فى القرآن ، إذا قورنت بالنظم التى كانت لدى العرب قبل الإسلام ، فإنها تعتبر تطويرًا فى اتجاه الرقى ، بأقصى ما تستطيع العرب - حديثة العهد بالخروج من البداوة القبلية - أن تتحمله . ودنيوية التشريع القرآنى تطرح مسألتين للبحث : الأولى هى طبيعة كلام الله . والثانية هى : مصادر تشابك الدينى والدنيوى فى الإسلام .

طبيعة كلام الله :

كلام الله كما هو وارد فى القرآن : مطابق دائما لمقتضى الحال :

- وقد يكون دينا ، وقد لا يكون ، فهو يتنوع بتنوع الأحوال .
- وكلام الله الوارد فى القرآن :
- قد يخاطب فئة خاصة من الناس (نساء النبى - قريش)
- وقد يوجه إلى شخص النبى (الضحى - الكوثر - المدثر - المزمل)
- وقد يشير إلى شخص محدد (أبى لهب - زيد)
- وقد يكون محكما أو يكون متشابهًا .
- وقد يوافق الفهم السائد تاريخيا داخل إطار معرفى معين .

لذلك فطبيعة كلام الله كما هو وارد فى القرآن ، وهى مطابقة مقتضى الحال لا تتعارض مع دينوية التشريع فى القرآن .

مصادر تشابك الدينى والدنيوى فى الإسلام :

كان النبى يتمتع بمكانة فريدة لدى جماعة المسلمين - وربما على مدى التاريخ كله - من حيث إنه كان بشرًا وكان يتلقى وحيًا إلهيًا ، فى آن واحد . وهذه المكانة جعلته صاحب المرجعية فى كل ما يتعلق بأمور الجماعة الإسلامية الآخذة فى النمو . فكان من الطبيعى أن يكون النبى هو المشرع للمجتمع من خلال ما يتلقى من وحى تشريعى ، يتعلق بالمشكلات والأوضاع الفعلية للواقع الاجتماعى والسياسى ، ويراعى خصوصيات هذا الواقع . وقد تميز زمن النبى بخصائص فريدة . فبالإضافة إلى أن درجة التطور الاجتماعى فى ذلك العصر ، جعلت المجالات الاجتماعية المختلفة مندمجة متجانسة فى إطار واحد فإن تلقى الوحى ، جعل من مجتمع ذلك العصر حالة فريدة فى نوعها ، فقد كان الحضور الإلهى - من خلال الوحى - حضورًا حيّاً متصلاً ، يُسأل فيجيب ، ويستفتى فيفتى ، ويرافق الأحداث والأوضاع ويتابعها ويوجهها . وكان الخطاب القرآنى ذا إمكانيات مفتوحة متجددة وكان ثمة حوارا متصلاً بين الوحى والواقع . هذه الحالة المتفردة للخطاب القرآنى اختفت بالكامل بانقطاع الوحى .

وفى زمن الراشدين : نشأ وضع جديد تمامًا . فالمرجعية ذات المشروعية العليا لم تعد قائمة ، وتجسد غيابها فى الصراع حول امتلاك السلطة ، من قبل أطراف قبلية متنافسة ، فى اجتماع سقيفة بنى ساعدة ، وفى ظاهرة الارتداد عن الإسلام أو منع

الزكاة ، وحسم الصراع فى الحالتين ، لصالح قبيلة النبى وظلت التشريعات فى زمن الراشدين تستمد من القرآن ومما قد ترد به الأخبار من الحديث ، لكن حالات استجدت استوجبت تحكيم الرأى الذى كان يتم التمييز بوضوح بينه وبين النص القرآنى والسنة النبوية والذى كان يعلن بوضوح أيضا عدم كفاية النصوص التشريعية لتغطية وقائع مستجدة .

وفى نهاية زمن الراشدين ، احتدم الصراع على السلطة الدينوية ، ووصل إلى حد الاقتتال بين رموز الدين ، وانتهى باغتصاب السلطة وتحولها - فعليًا - إلى سلطة سياسية بحتة قائمة على العنف ومفتقدة للمشروعية .

ونشأت وتبلورت الفرق المذهبية تعبيرا عن امتداد الصراع السياسى على السلطة وعلى المشروعية .

وفى هذا الإطار ، شكل النص القرآنى ، الذى أصبح كتابًا مغلقًا ، رمز المشروعية الأعلى ، واتخذ الصراع الاجتماعى السياسى شكل الصراع حول امتلاك النص ونشأت الأحاديث النبوية التى استخدمت لتفسير النص على نحو يجعل منه ناطقًا بالمضمون الأيدولوجى والفكرى الخاص بكل تيار دون سواه .

ورافق ذلك ، تأسيس علوم النحو واللغة والبلاغة والتاريخ ، لتدور داخل إطار الأفق الدينى ، وتأسست مذاهب الفقه وأصوله ليتحول الخطاب القرآنى من خلالها إلى مدونة فقهية تستمد منها القوانين المدنية والجنائية والأخلاقية مرتدية ثوب الشريعة المقدسة ، من خلال ظاهرة النص أحيانا ، ومعقول النص باستخدام آلية القياس الفقهى ، فى معظم الأحيان .

وهكذا تحولت النتاجات الفكرية لفئة معينة من الناس ، تحيا وتفكر داخل الإطار الاجتماعى والثقافى والمعرفى لعصرها ، إلى سلطة معرفية تنتسب إلى المشروعية العليا .

وكرست عصور الانحطاط التالية ، والتى مازلنا نحيا آثارها إلى اليوم ، تدعيم وترسيخ هذه الدوجما فى الوجدان العام .

وهكذا أصبحنا نرى اليوم ، أصواتا تعلو لتعلن أن الإسلام دين ودنيا ، لا بمعنى أن الدنيوى فيه تمايز عن الدينى ، واكتسب استقلالية خاصة ، وإنما بمعنى أن الدنيا قد أصبحت ، هى أيضا ، دينًا .

وهذه هى أيدولوجية الهيمنة ، التى يرفضها الموقف العلمانى .

عبد العال الباقورى

رئيس تحرير جريدة الأهالى

صحوة الإخوان المسلمين ثوب قصير ولحية مرسلة

لى صديق «إخوانى» أى ينتمى إلى الإخوان المسلمين ، أو هو قريب منهم ، أو على الأقل - يقف منهم غير بعيد . فى أيام الجامعة ، فى بداية السبعينيات كان ينتمى إلى «الجماعة الإسلامية» انتماء فكريًا ، وليس تنظيميا . وبعد التخرج فى الجامعة ، ابتعد عن الجماعة ، وبالقدر نفسه اقترب من الإخوان المسلمين . .

ألتقى مع هذا الصديق كثيرا . . معا نتجاذب أطراف الحديث . ونطوف - بحديثنا - كل المعمورة ، ونقتطف من كل بستان زهرة ، ونتجادل ، ونختلف على بساط من المحبة والمودة . . ولا ينسى أن يقول لى وهو يودعنى : «أستشعر فيك خيرًا» . ثم يدعو لى الهداية ، وأدعو له بالاستقامة .

فى لقاء أخير بيننا ، كان صامتا على عادته ، لم يفضفض ، ولم يكن مستعدًا لأن يرد على أسئلتى «كانت نفسه مسدودة» حاولت جاهدًا إخراجه من هذه الحالة . ، حين عزمت على مغادرته ، طالبنى - بإلحاح - بالبقاء . وفجأة روى لى أن له صديقًا يعمل إمامًا لأحد المساجد ، سألته هل هو «أخ» مضى فى حديثه ، وكأن لم يسمعنى ، فوجئت بهذا الصديق يعمل فى تجارة السيارات قلت : لا عيب فى ذلك ، فنصف الرزق فى التجارة ؟! قلت : بكل تأكيد . قال : هل تتصور هذا «الأخ» يتعامل فى السوق كما يتعامل الآخرون ، يحلف كاذبًا ، ويبيع بضاعته القديمة على أنها بضاعة جديدة ، ويقترض من البنوك ، ويكسب فى اليوم عدة آلاف . .

عند هذا الحد فهمت سبب الضيق الذى اعترى هذا الصديق فى هذا اللقاء ، وأحسست أنه يخشى أن يعترف بصدق ما أقوله له دائما : إن حديث الصحوة الإسلامية مجرد كلام . . طالما أن هذه الصحوة لا تتحول إلى سلوك وتصرف وحسن معاملة للناس ، ومع الناس . وكنت أضرب لصديقى هذا مثلاً نعيشه كل أسبوع

تقريبا ، فى صلاة ظهر الجمعة ، حيث نصلى غالبًا معًا ، وفى جامع مزدحم بآلاف المصلين الذين تبدو عليهم سمات «الصحوة» وعلاماتها : ثوب أبيض قصير ، لحية مرسلة ، شارب محفوف ، طاقية تغطى الرأس ، ومساهمة فى صندوق التبرعات ، وصلاة فى خشوع . ثم ما إن يفرغ الواحد منهم من صلاته ، ويلقى السلام عن يمينه ويساره ، ويخرج إلى الشارع حتى تتلاشى كل علامات ومظاهر الصحوة . وفى التعريف للإيمان : إنه ما رسخ فى القلب وصدقه العمل الصالح . والعمل الصالح هو الممارسة ، هو الحياة بين الناس ومعهم ، حيث تكون العقيدة أية عقيدة - قوة دافعة على الخلق ، والعطاء ، والابتكار أى تتحول إلى قوة مادية .

لا أعرف لما تذكرت تلك القصة عندما دعيت للتعقيب على مواجهات «الإسلامى السياسى» ولكنى على العموم تذكرتها . . وأبدأ تعقيبى بأن أؤكد على سعادتى لأن أغلب المتحاورين قد جمع بينهم خيط رفيع من تقارب وتلاقٍ ، حتى لو لم يشعروا بذلك ، واستخدموا لغة خطاب رفيعة المستوى حتى لو ارتفعت حرارتها وحدتها أحيانا . . فقد عبر كل فريق عن وجهة نظره ، ولم يلجأ أو يعمد إلى تجريح الطرف الآخر والاستثناء الوحيد من ذلك هو الأستاذ الدكتور/ عبد الصبور شاهين ، فقد استخدم لغة غير لائقة ، وهذا توصيف مهذب جدًا لبعض عباراته ، مثل قوله «أما فيما يتعلق بالتعددية الثقافية ، فإذا كنت تعنى بها أن تكون فى المجتمع مجموعة من «المأبونين» يحاولون أن يفرضوا بعض نزوات أنفسهم وأهوائهم الشخصية وينتصرون «للأوبنة» كما ينتصرون «للإيدز» فالإسلام يرفض هذا تماما . . وهو يضع هؤلاء فى مصحة تعالج الثقوبة العقلية والأخلاقية» .

ماهذا؟

إن هذه ليست لغة علماء أو أساتذة جامعة ، ولا تليق برجل ترجم مالك بن بنى وأهم أعمال روجيه (رجاء) جارودى ؟ ! . لقد أذهلنى أن يستخدم «الشيخ» عبد الصبور كلمة هابطة مثل «المأبون» (المأبون : من تفعل (بضم التاء وتسكين الفاء وفتح العين) فيه الفاحشة ، حسب تعريف المعجم الكبير الصادر عن مجمع اللغة العربية ، طبعة دار الكتب ، ص ٥٧ ، سنة ١٩٧٠) .

لقد أشفقت على صديقى الدكتور المؤرخ محمد أبو الإسعاد فى مواجهة «الشيخ» عبد الصبور ، ولكن حين فرغت من قراءة «المواجهة» حمدت لصديقى

تعبيراته ، ومفرداته ، ومفاهيمه ، وحزنت من تعبيرات ومفردات ومفاهيم محاوره ، التى تعكس - شئنا أم أبينا - مدى صحة حديث الصحوة الإسلامية !!

وبعيدًا عن أى خلافات ، فأنا واحد ممن يعتبرون الإخوان المسلمين فصيلا أساسيًا فى الشارع المصرى ، بل يكونون «أهم» الفصائل و «أخطرها» حاليا ولسنوات طويلة قادمة . إنهم أكثر هذه الفصائل «تنظيما» ، لقد استوعبوا تراث «التنظيم» فى جميع الحركات والأحزاب ، واستغلوا أقوى سلاح فى أيديهم ، وهو المنبر ، منبر المسجد والجامع والزاوية . .

وأنا وأعرف وأعترف بأن الإخوان المسلمين اليوم يعرفون اليسار والعلمانيين وكل القوى والأحزاب فى مصر وفى والوطن العربى كله ، بأفضل مما تعرفهم هذه القوى والأحزاب التى يرصدون حركتها ويتابعون أنشطتها ، وأحيانا يخترقون صفوفها ، ويستميلون بعض عناصرها وقياداتها .

لذلك ، أدهشنى بعض ما ورد على لسان د . سعد الدين إبراهيم عالم الاجتماع المدقق ، والمتابع النشط للحركة الإسلامية ، ولما يجرى فى داخلها مثل حكمه بأن «الإخوان المسلمين لا يمارسون أى شكل من أشكال العنف منذ عام ١٩٧١ . . حيث أخذوا قرارًا استراتيجيا بأن يدعوا لما يؤمنون به بالحسنى وبطرق سلمية نتيجة خبرة تاريخية وقناعة بأن طريق العنف مسدود ولن يوصلهم إلى شىء سوى المزيد من دمائهم» . ولم يورد الدكتور سعد دليلاً على القرار الاستراتيجى الذى اتخذه الإخوان بالدعوة بالحسنى ، ونبذ العنف ، بينما هناك مصادر موثقة تشير إلى عكس هذا يكفى هنا أن أشير إلى ما كتبه الدكتور عبد الله أبو عزة وهو قيادى إخوانى سابق فى كتابه «مع الحركة الإسلامية فى الدولة العربية» والذى عجز عن إصدار الجزء الثانى منه ، بعد أن اختفى الجزء الأول بعد طرحه فى السوق بساعات !!

ولست أريد الخوض كثيرا فى هذا المجال ، ويكفى أن أذكر أن مصطفى مشهور - أصدر فى عام ١٩٩٠ كتابًا بعنوان «القائد والقدوة على طريق الدعوة» .

(كان عنوان الطبعة الأولى هو : «القائد والجندية على طريق الدعوة» فلماذا تغير العنوان ؟) . وقد جاء فى هذا الكتاب ما يلى : «وليعلم الشباب المسلم أن المرحلة القادمة للعمل الإسلامى سيغلب عليها الجهاد ثم التمكين بإذن الله . فليعد جيل الشباب نفسه لذلك - وليتعلم فقه الجهاد والقتال فى الإسلام ، كما عليه أن يعلم أن تحديد وقت الجهاد وميدانه من مهمات القيادة وليس متروكًا للأفراد فماذا يعنى

هذا الكلام ؟ إن مجلة إسلامية - ليست «علمانية» يامعشر الإخوان تصدت للرد على هذه الكتاب ، ولكن ردها استوجب تعنيف مؤلفه ، فردت عليه (انظر المسلم المعاصر ، الأعداد ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣) أغلب الظن ، أن من يرى أن الإخوان المسلمين هجروا «العمل المسلح» وطلقوه طلقة بائنة واهم .

من قبل ، كان الإخوان المسلمون يعرفون جيدًا مالا يريدون . اليوم ، ومنذ ١٩٧١ ، يعرفون جيدًا ما يريدون : السلطة . لقد تعلموا الدرس ، واستوعبوا التجربة وعندهم فهم واضح لتكتيكات وأساليب العمل السياسى ، وبناء التحالفات ، واختراق القوى المعادية بل والحليفة ، واستمالة البعض وفتح النار على البعض الآخر . وأصبحت لديهم خريطة متكاملة للقوى السياسية فى المجتمع المصرى ، ولأساليب التعامل معها ، دون جمود ، أو مواقف نهائية قاطعة . . مادام كل أسلوب يمكن أن يحقق هدفًا ، وما دام كل «لقاء» يمكن أن يكون الخطوة على الدرب الطويل نحو السلطة . . وعلى هذا الدرب فإن القوة والقتال والجهاد سلاح !

لذلك فلا محل لقبول استنتاج د . سعد الدين إبراهيم بأن «هناك فصائل لا تمثل خطرًا على المجتمع المدنى ، وهم الإخوان المسلمون» . ولكن ممكن قبول هذا الاستنتاج إذا أخذناه بمعنى «المجتمع المدنى الإخوانى» كما أشار إليه الدكتور عصام العريان بقوله : «تكفى مئات المدارس الخاصة التى أنشأها التيار الإسلامى فى مصر ، وكذلك آلاف المستشفيات والمستوصفات الخيرية لتكون دليلا واضحًا على مدى ما يقدمه التيار الإسلامى لبث الحيوية والنشاط فى صفوف المجتمع المصرى بل العربى الإسلامى» .

وأتفق فى هذا مع الدكتور العريان ، ولكننا بالطبع نختلف فى التفسير . . إن الإخوان يزحفون على السلطة خطوة خطوة ، ويقضمون «الدولة» القائمة قطعة بعد أخرى . وبمنطق السياسة العملية هم على الطريق الصحيح ، ولا لوم عليهم فى ذلك ، اللوم والتثريب على القوى الأخرى التى لم تعد تجاريهم . . وتكاد تترك لهم الساحة خالية يسرحون فيها ويمرحون . .

وبالمثل ، فإن العريان يلتقى مع سعد الدين إبراهيم وأحمد شرف وحسين عبد الرازق - ويختلف مع فهمى هويدى - حول توصيف ظاهرة العنف الذى وصفه

بأنه «عنف مجتمعى» وليس عنفًا دينيًا وأشار إلى أن «سقوط الشيوعية» أدى إلى «انتعاش الفكرة الإسلامية » «وقد أبرز الصديقان حسين عبد الرازق وأحمد شرف لماذا اتخذ التمرد الاجتماعى لباسًا دينيًا وشرحا للظروف التى أدت إلى ذلك .

أما الصديق د . أبو الإسعاد فقد أضاف عنصرًا آخر لتفسير هذه الظاهرة ولماذا اتخذت شكلا دينيًا ولم تتخذ أى شكل آخر بقوله : «إنى لأزعم أن الأصولية الإسلامية التى ظهرت فى مصر فى أعقاب انهيار المشروع الحضارى المصرى بهزيمة ٦٧ تستمد أصولها من الإسلام السياسى السعودى ، وتعتمد على ابن تيمية وابن القيم الجوزية وابن عبد الوهاب ، كما تعتمد فى دعمها وتمويلها على النظام السياسى السعودى» .

هل استطعت أن ألتمس نقاط اتفاق أو تلاقٍ بين «المتحاورين الأضداد» ؟ .

إن هناك نقاطًا أخرى كثيرة . . والظاهرة البارزة فى ذلك أن المتحدثين من وعن اليسار يتحدثون بلغة إسلامية قوية . هذه ظاهرة إيجابية للغاية . لم أشر بالطبع إلى الصديق الكبير الأستاذ محمود أمين العالم فدراساته الإسلامية العميقة قديمة ومعروفة ، وحين يبرز فى صفوف اليسار من يتابع منهج ودراسات العالم ، فإن مواقف كثيرة ستتغير وخللاً كثيرًا سيعود إلى الاتزان خاصة إذا حدثت ظاهرة مماثلة على الجانب الآخر . . م ينقلنا من مرحلة «الاتهام» والحوار يالخناجر إلى الحوار بالكلمات ، وإلى الاختلاف على بساط المودة ، وبالمناسبة هذا تعبير للأستاذ والصديق الكبير محمود العالم فى حوار له مع د . زكى نجيب محمود . ولكن هل هذا ممكن ؟ هذه هى القضية اليوم . . وغدًا .

عبد الغفار شكر

عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع

الحركة الإسلامية تستهدف للوصول للسلطة من أجل إقامة الدولة الإسلامية

تعتبر المواجهة حول «الإسلام السياسى وظاهرة العنف» مناسبة هامة للتعرف على رؤية ومواقف مختلف القوى السياسية من هذه الظاهرة ، مما يساعد على استشراف آفاق المستقبل بالنسبة للمجتمع المصرى على ضوء هذه الرؤى والمواقف . وقد تضمنت المواجهة بالفعل عرضًا مكثفًا للمواقف والآراء التى توضح بجلاء رؤية القوى السياسية الفاعلة حاليًا فى مصر ، كما توضح أبعاد الخلاف والاتفاق حول مختلف جوانب ظاهرة العنف وما يتصل بعلاقة الإسلام السياسى بها .

ولهذا لن تزيد الفائدة إذا نحن واصلنا الإجابة على التساؤلات التى طرحتها المواجهة . . ويصبح الأجدى أن نبحث كيفية التعامل مع التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة ، وأن نجيب على السؤال الذى تطرحه هذه المواجهة بشدة : وماذا بعد ؟ ماهى مسئولية مختلف الأطراف فى التحرك بالمجتمع المصرى خطوة إلى الإمام نحو مستقبل أفضل يتحقق فى ظله الاستقرار والأمان لكل المصريين بما يهيئ الفرصة لممارسة ديمقراطية حقيقية وتنمية اقتصادية واجتماعية تحسن أحوال المصريين بمختلف فئاته ؟

ومن المهم لكى نفهم ظاهرة الإسلام السياسى وتطور مواقفها أن نضعها فى سياقها التاريخى للتعرف على العوامل والأسباب التى تحكم تطورها وما تتخذه من مواقف أساسية وبالرغم من أن معظم المشاركين فى الحوار من المثقفين والمفكرين الإسلاميين يرفضون مصطلح الأصولية الإسلامية ومصطلح الإسلام السياسى ويفضلون مصطلح الصحوة الإسلامية بديلا للأصولية والحركة الإسلامية بديلاً للإسلام السياسى إلا أن ذلك لا يغير من حقائق الأمر الواقع . فالطابع الغالب للحركة الإسلامية المعاصرة أنها تهدف إلى العودة لما تراه أصول الإسلام كما طبقت

فى عصر النبوة والخلفاء الراشدين وتطرح الشريعة الإسلامية كما تبلورت على أيدى الأئمة المجتهدين حتى القرن الرابع الهجرى دون مراعاة لاختلاف ظروف المجتمعات الإسلامية فى هذه العصور عنها فى الوقت الراهن وما استجدمن تطورات اقتصادية واجتماعية وعلمية يتعين معها إعادة النظر فيما انتهى إليه المجتهدون الأوائل للملاءمة بين الأحكام التى استقروا عليها وبين هذه التطورات .

والحديث هنا عن أن الحركة الإسلامية المعاصرة هى حركة أصولية بهذا المعنى أمر بالغ الجدية لأنه ما لم تحل هذه الإشكالية (أى الملاءمة بين الاجتهادات الإسلامية السابقة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية) فإن هذه الحركة ستضر كثيرًا بالمجتمع وستسىء إلى الإسلام ولن يترتب عليها تطبيق إسلامى صحيح لأنها ستؤدى إلى اتساع الفجوة بين ظروف وأوضاع الناس وما تدعوهم إلى الالتزام به والخضوع له من أحكام تمت صياغتها فى ظروف مختلفة . وعلى الإسلاميين حل هذه الإشكالية بدلاً من الاكتفاء بالاعتراض على المصطلح . كما أن هذه الحركة تمارس نشاطًا متنوعًا تهدف منه إلى الوصول لسلطة الدولة من أجل إقامة دولة إسلامية ، وهى من ثم حركة سياسية وهذا هو سر اهتمام القوى الأخرى بها لما سيترتب على نشاطها السياسى من نتائج مؤثرة على أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى حال وصولها إلى السلطة إن حركة الطرق الصوفية وجماعة الشبان المسلمين لا تحظى بالاهتمام الكبير الذى تحظى به جماعة الإخوان المسلمين لأنها حركات اجتماعية ثقافية على عكس الإخوان المسلمين الذين يمارسون نشاطًا سياسيًا واضحًا يهدفون من خلاله الوصول إلى السلطة لإقامة الدولة الإسلامية وسيظل الإخوان المسلمون موضع اهتمام أساسى من القوى السياسية الأخرى لهذا السبب . من هنا فإن التيار الإسلامى مطالب لكى نتجاوز حالة الاستقطاب الشديد القائمة حاليا فى المجتمع المصرى خطوة إلى الإمام أن يشرع على الفور فى اتخاذ مواقف وإجراءات تساهم فى حل هذه المشكلة وأن يركز بصفة خاصة على :

** فتح باب الاجتهاد لإعادة تفسير أحكام الدين بما يتناسب مع التطورات الجديدة فى المجتمع البشرى ، واتخاذ مواقف عملية واضحة تساند هذه التوجه وتشجع عليه بحيث يشمل الاجتهاد كل جوانب المجتمع والحياة الإنسانية .

** طرح برنامج سياسى واضح يصدر عن تنظيم سياسى محدد يتضمن تحديد

الموقف من القضايا الاقتصادية والبناء الاجتماعى والنظام السياسى وأن يتناول هذا البرنامج المقصود بالدولة الإسلامية والسلطات الأساسية التى تتكون منها والعلاقة بينها ، ودور المواطنين فى تشكيل أجهزة السلطة ، وطبيعة التشريع ، والمقصود بالشريعة الإسلامية وما هى بالضبط والمقصود بالشورى وماهى مبادؤها الأساسية ، والموقف من التعددية الدينية والثقافية والسياسية .

** أن تتطابق المواقف العملية والممارسات السياسية لتنظيمات الإسلام السياسى مع المواقف المعلنة فى البرنامج السياسى وخاصة فيما يتصل بالموقف العملى فى النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ، وفى النشاط السياسى والعلاقة مع الأحزاب والتنظيمات الأخرى .

** إدانة اللجوء للعنف فى حل الخلافات السياسية والالتزام بالعملية الديمقراطية السلمية فى حل الصراعات السياسية وفى الوصول إلى السلطة السياسية ، وعدم تبرير العنف أيا كان مصدره . وأن ينسجم الطرح الفكرى والمعالجة السياسية لقضايا المجتمع ومشاكله مع هذا الموقف .

ولا يستطيع أى باحث أو مراقب منصف أن يتجاهل أن جماعة الإخوان المسلمين قد أصدرت عدة بيانات هامة فى الشهور القليلة الماضية توضح فيها موقفها من بعض هذه المسائل ، نشير بصفة خاصة إلى البيان الصادر فى مايو ١٩٩٤ تحت عنوان «موجز عن الشورى فى الإسلام» والبيان الخاص بالموقف من المرأة وهناك بيان ثالث صادر عن الإخوان المسلمين وقعه الدكتور محمد حبيب ونشرته جريدة الحياة فى أغسطس ١٩٩٤ وتؤكد البيانات الثلاثة أن الإخوان المسلمين ضد العنف وأنهم جماعة من المسلمين وليس جماعة المسلمين ، وأن المواطنة أو الجنسية التى تمنحها الدولة لرعاياها حلت محل مفهوم الذمة ، وأن النظام السياسى القائم على التعددية يقى الشعوب من أفكار الديكتاتورية والاستبداد ، وأنهم يرون أن الإصلاح السياسى هو المدخل الحقيقى والأساسى لكل أنواع الإصلاح الأخرى . ويؤكد صدور البيانات أن ضغوط الصراع السياسى يمكن أن تدفع فى اتجاه تطوير المواقف ، وأن الإخوان يدركون أهمية إعلان موقف واضح ومحدد من القضايا التى يدور حولها الصراع . ومع ذلك فإن هذه البيانات لا تغنى عن صدور برنامج متكامل ولا تمثل الحد الأدنى المطلوب من الجهد اللازم للانتقال بالمجتمع خطوة حقيقية إلى الأمام والذى أشرت إليه منذ قليل .

وبالمقابل فإن القوى الديمقراطية والتقدمية التى تتحفظ على ممارسات قوى وتنظيمات الإسلام السياسى وتتشكك فى صدق مواقفها مطالبة أن تعيد النظر فى مواقفها فى اتجاه التفاعل الجاد مع الظاهرة وممارسة صراع فكرى وسياسى حقيقى يساعد على تجاوز حالة الاستقطاب الشديدة ، والانطلاق من موقف متكامل يقوم على الأسس والأركان التالية :

** أن جماعات الإسلام السياسى القائمة حاليًا هى تعبير عن تيار فكرى وسياسى حقيقى وهو جزء من نسيج المجتمع المصرى ، تيار موروث وليس مستجدًا كالفكر الاشتراكى والقومى . ومن ثم فإن التفكير فى استبعاده من الحياة السياسية محكوم عليه بالفشل مقدما ، والأجدى من هذا التركيز على كيفية ترشيد حركة هذه الجماعات من خلال الصراع الفكرى والسياسى الديمقراطى والضغط عليها جماهيريا لكى تعدل مواقفها فى اتجاه الالتزام بالديمقراطية كإطار للعمل السياسى وتقبل التعددية وتقدم برنامجا واضحا تحدد فيه مواقفها من قضايا المجتمع الأساسية .

** أن تصاعد نفوذ حركة الإسلام السياسى يعود بالدرجة الأولى إلى فشل التيارات الفكرية والسياسية الأخرى وإخفاقها فى حل المشكلات الأساسية للمجتمع المصرى والمواطن المصرى . وكما هو واضح من المواجهة فإن جميع المشاركين فيها يتفقون على أن تصاعد نفوذ الحركة الإسلامية يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية فى مقدمتها فشل المشروع الرأسمالى وهزيمة المشروع القومى بهزيمة ١٩٦٧ وانهيار المعسكر الاشتراكى ، حيث فقدت الحركة الماركسية جاذبيتها ولم تعد الاشتراكية قطبا بارزا للشعوب الفقيرة . وهكذا فإن الدعوة إلى العودة للإسلام تجد صدى فى نفوس ملايين الفقراء والمضطهدين الذين سقطت أمام أعينهم المشروعات الفكرية والسياسية الأخرى . وليس هناك من سبيل لمواجهة هذه الظاهرة إلا بتوفير الظروف الملائمة لممارسة كل الاتجاهات لنشاط سياسى فى جو ديمقراطى تقدم نفسها من خلاله لجماهير الشعب المصرى الذى يستطيع أن يفاضل بينها على ضوء قناعاته الفكرية والسياسية من خلال صراع سياسى سلمى .

** أن الاكتفاء بالتنديد بأعلى صوت بجماعات الإسلام السياسى كما يحلو لبعض التقدميين والديمقراطيين أن يفعلوا لن يحل المشكلة ، بل الحل يكمن فى

العمل والنضال من أجل تطوير الممارسة الديمقراطية فى المجتمع والعمل على تغيير واقع الناس وحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج تنموية توفر فرص العمل لملايين المتعطلين وتحل مشاكل المناطق الأكثر تخلفًا ، وتساعد الشباب على الاندماج فى المجتمع وتوفر للمرأة المكانة اللائقة بها سواء من خلال فرص التعليم أو العمل .

إن التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمع هو الأساس الحقيقى لاجتذاب المواطنين إلى النضال من أجل تطوير واقعهم والاهتمام بالمستقبل بدلاً من الاستجابة لدعوات العودة إلى الماضى تحت ستار دينى .

ويتطلب الاقتناع بأن تغيير أوضاع الناس وتحسين أحوالهم وحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير إطار ديمقراطى حقيقى يمكنهم من المشاركة فى صياغة السياسات العامة هو جذر المواجهة الحقيقية لحالة الاستقطاب الشديدة القائمة حاليا أن تعدل القوى التقدمية والديمقراطية من مواقفها السياسية وأن تحمل الحكم مسئوليته ومسئولية سياساته المتحيزة ضد الفقراء عن الوضع المأساوى الحالى للمجتمع المصرى ، وأن تصبغ برنامجًا واضحًا يتضمن مهاماً محددة كبديل لسياسات الحكم ، وأن تشدد نضالها من أجل الإصلاح الديمقراطى باعتباره المدخل الحقيقى لتجاوز الوضع الراهن ، لأنه سيمكن كافة القوى السياسية من ممارسة نشاطها على أرضية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القوى الاجتماعية بدلاً من هذا التصعيد غير الطبيعى لمسائل الحجاب والزى وتنظيم الأسرة على حساب مصالح الناس الحقيقية .

فترة انتقالية وبرنامج للإنقاذ:

وهكذا فإنه يصبح بإمكاننا أن نجيب على السؤال : وماذا بعد ؟ فكما هو واضح فإن حالة الاستقطاب الشديد فى المجتمع وأجواء عدم الثقة بين القوى السياسية المختلفة وتردى الوضع الاقتصادى للغالبية ، وحالة الاغتراب التى يعيشها الشباب المصرى تدفع كلها إلى التماس الحل بأسلوب غير تقليدى . وأعتقد أنه لا مفر من التفكير فى فترة انتقالية لمدة ثلاث أو خمس سنوات يتم من خلالها تنفيذ برنامج للإنقاذ الوطنى يتضمن ثلاث مهام محددة هى : الإصلاح الديمقراطى ، وتنفيذ

برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تخفف أعباء الطبقات الكادحة وتحل مشاكل البطالة والمناطق الأكثر تخلفا ، ومواجهة أوضاع التبعية وزيادة الاعتماد على النفس وبلورة هوية مستقلة للمجتمع المصرى . يتم صياغة برنامج الإنقاذ وتنفيذه من خلال عمل جبهوى تشارك فيه كل القوى السياسية ، بما فى ذلك تيار الإسلام السياسى على أن يعلن الجميع التزامهم بأسس واضحة لممارسة نشاطهم فى إطار ديمقراطى . ومن خلال هذا العمل المشترك وعلى ضوء نتائج الممارسة الفعلية يمكن أن يتولد قدر من الثقة يدفع الجميع إلى مزيد من التعاون فى اتجاه صياغة نظام سياسى واقتصادى واجتماعى جديد تتحقق فيه الديمقراطية والعدالة الإجتماعية واستلهام مبادئ الشريعة الإسلامية فى تأسيس هذا النظام بما يتناسب مع التطورات المجتمعية المعاصرة .

عبد المنعم سليم جبارة

مدير تحرير مجلة الدعوة السابق

لسان حال الإخوان المسلمين

من الظلم أن ينسب للتيار الإسلامى تهديد حريات غير موجودة أصلا

رغم أن الاتهامات عديدة والدعاوى لا حصر لها ، والزيف لا حدود له ، ورغم عتامة الأجواء المفروضة ، ورغم عديد من المحاولات والأساليب الغريبة التى يلجأ إليها نفر من المعارضين لتطبيق الشريعة والمهاجمين للتيار الإسلامى . . فإنه من السهل أن نرصد ونعد ثلاثة أنماط من المعارضين للتيار الإسلامى وإن كانت الأنماط الثلاثة لا تشغل وزنا أو حجمًا ذا بال على الساحة الشعبية أو فى الميزان الشعبى :

١ - معارضون من قبيل الخوف والقلق . . إزاء مستقبل يصل فيه التيار الإسلامى إلى السلطة غير واضح المعالم والأبعاد فى أذهان وتصورات الخائفين والقلقين . خاصة إزاء نمط وقضايا الحياة ومعايش الناس ، ومدى السعة والتيسير أو الضيق والتضييق . .

ورغم أن الحاضر قد ضاق إطاره ويعيش ويحيا فى ضيق وتضييق متواصل إلا أن طبيعة الألفة ، والتآلف مع الحاضر المعاش . الضيق الإطار والذى مساحة الحركة فيه محدودة والخطوات عليها معدودة ومحسوبة - ربما تطغى على الأذهان والمشاعر فتجنح إلى الرتابة والاستمرار على حال حاضر - خوفًا وقلقًا من حال قادم تطلق حوله الأقاويل وتتناثر حوله الاتهامات وتنهال عليه الدعاوى حتى توشك الصورة أن تكون قطع الأيدى والأرجل وإغلاق الأبواب والنوافذ .

٢ - معارضون من قبيل الجهل ، وإن كانت الصلة بين الجهل والقلق غير مفقودة ، وهى معارضة أفرزتها سنوات طوال من الابتعاد والإبعاد عن العيش فى ظلال الإسلام - العقيدة والشريعة ونهج ونظام الحياة الذى أنزله رب العباد للعباد ، فى بيئة كرست أنماطاً من السلوكيات والعبادات والمفاهيم المستوردة فصارت لطول العهد وكأنها الأصل يقاس عليه أو يرجع إليه أو يجرى تصور خير من خلاله .

٣ - معارضون رافضون كارهون لنمط الحياة الإسلامى - وفى إصرار على رفض كل ماهو إسلامى بدءاً من العقائد والإيمان . . وانتهاء بالنهج والمفاهيم ثم الممارسات والتطبق .

وهم يمضون فى معارضتهم ورفضهم للإسلام - الشريعة والعقيدة ونظام الحياة بأسلوب غير مباشر يركز على مهاجمة التيار الإسلامى ملصقًا به كل الاتهامات ناسبًا إليه كافة النقائص . . وهذا هو الغالب والأغلب ، أو بأسلوب ملتو وإن كان فى أحيان كثيرة يكون مكشوفًا بل وفيه سفور يصل إلى حد التبجح والاستغفال ، وذلك حين يزعم أنه من المستحيل أن نعود أربعة عشر قرنًا من الزمان لنحيا حياة الصحراء والجمال بعد أن صار العالم يعيش عصر الذرة والصاروخ ، أو حين يزعم أن الدين للديان ، أما الدنيا فهى عالم الإنسان يرسمه ويكيفه حسب مصالحه وبصالحه وحسب عصره وتقدمه ونضوجه ، أن الربط بين ما للديان وما للإنسان هو لوى لأعناق الحقائق وتجاهل لطبائع الأشياء ، وتحميل للإسلام بآثام وأخطاء الإنسانى وتجارب الإنسان ، وأن التيار الإسلامى يهدف من وراء ربط الدين والدنيا إلى القفز على السلطة لتحقيق المغانم والتمتع بالسلطان ثم التحكم فى رقاب الآخرين . . إنه يبحث عن الملك العضوض الذى بدأ بخلافة معاوية . والغريب أن أصحاب هذه الأقاويل المتهافتة لا يتحدثون عن الملك الأكثر من العضوض الذى يتحكم فى مصائر ورقاب العباد ويمد لنفسه حبال السلطة والتحكم سنوات تلو سنوات - ولا نحسب أنهم يتحدثون عن ذلك أو فى ذلك . . لأنهم يمضون فى «زفته» مطبلين مزمرين .

وهم يشنون هجومًا على التيار الإسلامى أو الإسلام نفسه - بقدر ماهو مملوء بالأباطيل والاتهامات الملفقة - بقدر ماهو مفتقر إلى المنطق - هابط إلى مستوى الإسفاف ممض فى الاستخفاف بعقول وأذهان الناس . فالدعاة إلى الله متأسلمون وكل الذين يرفعون شعارات وأعلام الإسلام إسلامويون إرهابيون ، والشعارات والأعلام ليست إلا غطاء للأهواء والمنافع والمصالح الذاتية وعلى رأى المصالح والمنافع يأتى الحكم والسلطان ، ودعاة الإسلام الذين ينحاز إليهم الناس فى أى انتخابات حرة نزيهة لا تصل إليها يد العبث أو التزييف - هم الذين يقفزون من النوافذ ويتسللون من غير الأبواب وهم الأقلية المنظمة وسط الأكثرية الصامتة والأكثرية المبعثرة .

كتب أحدهم منذ فترة – فى صحيفة قومية يهاجم الوحدة الإسلامية ، ووصل الأمر إلى أن قال إن الدعوة إلى وحدة إسلامية هى دعوة إلى وحدة ليست لها سابقة فى التاريخ . ثم عاد ليغالط نفسه فقال : «إنه يتعجب للدعوة إلى إحياء ما مضى عليه قرون طوال . . وجدت أوضاع وأحوال تحول دون تحقيقه . والمضحك أن الوحدة الإسلامية التى يستحيل قيامها عند العلمانيين واليساريين يقابلها وحدة أو سوق شرق أوسطية من اليسير قيامها بل من المهم والنافع قيامها . . خاصة وسبل وأسباب النجاح والفلاح متوافرة حتى وإن جمعت هذه السوق أو الوحدة بين الأعداء والأضداد . . أى بين المغتصبة ديارهم وأعراضهم وبين الغاصبين الذين اغتصبوا الديار والأعراض وسفكوا الدماء .

وتنكر القوم للوحدة الإسلامية أو إنكارها أو الطعن فيها وفى مقوماتها يهون أمره إزاء الطعن فيما يتصل بالمعتقد أو التهجم عليه أو التشكيك فيه ، فى سفور أو فى التواء . انظر قول أحدهم «فكل ما اتصل بالأديان الإبراهيمية الثلاثة كان مثار خلاف واختلاف وتنافر وتباين وتشاحن ويرجع ذلك لأسباب عديدة يضيق المجال عن حصرها ولذا نقتصر على اثنين منها :

أولهما أنها أى الديانات الإبراهيمية الثلاث تتمركز وتتمحور على الغيب الذى له من اسمه نصيب . ومن هنا ينبع تعدد تصوره وتخيله وتوهمه وتمثله والثانى إنما عبرت مضامينها وأفكارها ومبادئها وطروحاتها بلغة متعالية مرموزة مؤسطرة بالشفرات والاستعمارات والأمثال وغموض دلالة المعنى وهو ما يسميه القرآن بالمتشابه وهذا منحها القدسية والهيبة وضمن لها البقاء من ناحية الزمن والعبور والانتشار من ناحية المكان ، ولكنه من جانب آخر أفرز تباين التفسيرات والتأويلات والشروحات وتضاربها لأنها كما قيمها على بن أبى طالب حمالة أوجه أو تتسع للمدلول ونقيضه» . والكلام لا يحتاج لنقاش أو تعليق ، فالقصد فيه واضح والتهجم فيه على المعتقد أكبر من التهجم فيه على أصحاب الاعتقاد ، وهم ولا شك كل المسلمين أو المتأسلمين أو الإسلامويين .

انظر إلى قوله أيضا : أما الأوقاف الأهلية فهذه كما يرى أكثر الفقهاء لا تعدو كونها حيلة لجأ إليها الواقفون عندما أحسوا أن النصوص المتعلقة بالمواريث لم تعد تتساوى مع موجبات عصرهم » .

وللحقيقة فإن الأمر يبدو من خلال الهجوم الذى يشنه فلول اليساريين وفريق من

العلمانيين على التيار الإسلامى - ويتجاوزه فى أحيان ليصل إلى مستوى التهجم والطعن فى الإسلام فى التواء أو سفور - مختلفًا لهجة وأسلوبًا . . بالنسبة للرافضين لتطبيق الشريعة خوفًا أو الرافضين جهلاً . انظر إلى ما جاء على لسان أحدهم حول الأصولية والأصوليين : بمقدار ما تفلح القوى الرافعة لشعار الإسلام فى مجال الخدمات والتوجيه الثقافى والدينى والخدمات الإنسانية ومساعدة الأسر يمكن أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدنى ولا تناقضه . إنما التناقض من الاحتمال الآخر وهو احتمال ربط الإسلام بالسياسة أو بالنشاط السياسى للقوى الدينية التى تسعى للسلطة باسم الإسلام . هنا نتحدث عن خطورتها على المجتمع المدنى كجزء من العملية الديمقراطية . إن حيوية المجتمع المدنى تفترض توفر حد أدنى من حرية الحركة والتعبير لكافة القوى الأخرى . هذا شرط المجتمع المدنى . فهل ستساعد القوى الإسلامية التى يمكن أن تكون مؤثرة فى السلطة فى حيوية المجتمع المدنى بهذا المعنى أم لا ؟ هذا هو السؤال وهذا هو الخطر» . ثم بقوله «إذا كانت طريقة فهم الشريعة مرنة ومستجيبة لروح التعددية السياسية فلن يكون الأمر نقيضًا . وإن رأيى الخاص أن الفهم المستنير للشريعة لن يصل بنا إلى مشكلة حقيقية مع التعددية» .

إلا أن هذا لا يمنع من القول أن هناك ثمة تناقض فى أقوال القلقين إزاء تطبيق الشريعة أو المتخوفين من تطبيق الشريعة . فالمجتمع المدنى بهذه الصورة التى يتحدثون بها عنه غير موجود . . ولا يتمتع بحرية القول وإصدار الأحكام والفتاوى والقرارات إلا فئة السلطة أو الناطقين باسمها ولها أو السائرين فى خطاها . . علاوة على أن هناك قوى كبيرة وعديدة وكثيرة محرومة من أى قدر من حقها فى التعبير والحركة أو ممارسة أدنى نصيب من النشاط الاقتصادى والاجتماعى وليس السياسى فقط .

ويبرز التناقض أكثر وضوحًا حين يقول نفر منهم «إن المجتمع المدنى هو المجتمع الذى أضحى منظمًا من تنظيمات ومؤسسات وهيئات تعبر فيه بشكل حر وقوى عن كافة المصالح والاتجاهات العامة ، بمعنى أنه كلما أتيح لبلد ما أونظام سياسى ما أن يتيح أوسع الفرص لكل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية الدينية أن تعبر عن نفسها من خلال أطر مشروعة للعمل والنشاط كلما تحدثنا عن فاعلية

المجتمع المدنى وقدرة هذه الهيئات والمؤسسات والتنظيمات أن تخدم أولاً مصالحها ومصالح أفرادها وأيضا أن تسهم بفاعلية فى الحياة العامة فى المجتمع سياسية أو اقتصادية» .

فإذا سلمنا أن المجتمع المدنى يجب أن يتوافر فيه وله هذا القدر من الحرية والانطلاق ، وأن تتاح فيه الفرصة لكافة المؤسسات والتنظيمات أن تتحرك وتعمل وتعبر عن نفسها ، فإنه مجتمع من ناحية الواقع العربى لا وجود له .

وإذا كان من شروط المجتمع المدنى أن تعمل فيه كل المؤسسات والتنظيمات بحرية وانطلاق ، ومن حق كل القوى أن تتحرك فيه فى حرية وقوة . . وإذا كانت القوى الإسلامية وهى أكبر القوى وأكثرها شعبية ووجودًا ووزنًا على الساحة الشعبية- محرومة من أى قدر من حرية العمل وحرية الدعوة إلى الله رغم أنها أعلنت التزامها بالديمقراطية والتعددية ، وأكدت ذلك فى أدبياتها ومساهماتها فى الحياة السياسية - كلما سنحت فرصة ولو ضئيلة - أفلا يكون من الافتئات على التيار الإسلامى أن يُنسب إليه تهديد لحريات غير موجودة أو لمؤسسات مسلوبة الحقوق هامشية الوجود هلامية التواجد والدور ؟ !

وإذا كان التيار الإسلامى المعتدل قد أعلن أنه لا يسعى إلى السلطة وليس الحكم هدفه وإن تركيزه إنما ينصب على تذكير الناس بإسلامهم القيم والأخلاق والعمل والعبادات والعلم والتقدم والعطاء والإنجاز والحب والإخاء والعدل والإنصاف والتسامح والوحدة والائتلاف والدور الحضارى والإشعاع العلمى والمعرفى ، القيادة والريادة والقدوة لنفع العالم والحيلولة بينه وبين الدمار والفراغ والخراب . . أفلا يكون من قبيل التجاوز للحقائق وغض الطرف عن الواقع الفعلى أن يتواصل الحديث بالباطل عن القفز فوق السلطة والسعى إلى جاه وسلطان الحكم ؟ !

ومن العجب أن يفترض القوم فى التيار الإسلامى بكافة فصائله البعد عن الخلاف الداخلى والمواجهة الداخلية بين فصائله وعدم تهديده للآخرين فى مجال العمل الخدمى أى فى تقديم الخدمات ، أما فى مجال العمل السياسى فيفترضون فيه الخطورة على الحريات والتعددية والديمقراطية وأيضا الخطورة من وراء الصراعات بين فئاته وفصائله ، رغم أن هناك ثمة حقائق لا يستطيع أهل الجدال أن يواروها أو ينكروها ومنها على سبيل المثال - أن التعددية ليست موجودة على الساحة العربية إلا فى ثلاثة أقطار أما فى باقى البلاد العربية فلا أثر لها اللهم إلا فى حدود

وإطار الديكور . وفى الأقطار الثلاثة حيث توجد التعددية وحيث يشارك التيار الإسلامى فى العمل السياسى بل وفى السلطة تنعدم الحساسيات والافتراضات بحدوث المشاحنات والصراعات ، ولم يشكل التيار الإسلامى المشارك خطرًا على الديمقراطيات . . ولم توجه له اتهامات الأعداء للقفز على السلطة أو الانقضاض على الديمقراطية . أما حيث تنعدم التعددية أو حين لا تعدو أن تكون الديكورات لتزيين الواجهات السلطوية فتكثر دعاوى الصراعات المتوقعة بن الجماعات الإسلامية إذا سمح لها بالعمل السياسى ودعاوى الانقضاض والقفز على السلطة أو تقويض الديمقراطية الوهمية !

وثمة ملحوظة أخرى يجب تسجيلها وهى أن معظم الرافضين لتطبيق شرع الله عز وجل ، يلتقون حول مزاعم مضحكة تقول أن الصحوة الإسلامية قد نمت وامتدت لأسباب فراغ اقتصادية أو كرد فعل لكوارث سياسية . . وحين تعالج الأسباب الاقتصادية ، وتعالج أسباب ونتائج الكوارث السياسية تجف الجذور وتنتهى الصحوة ، ولا يكون ثمة مجال أو متسع للتيار الإسلامى . وينسى القوم أو يتناسون أن الإسلام إيمان . . وفهم . . وسلوك . . وتطبيق . . وأن الإيمان بالإسلام وعقائده راسخ فى القلوب عميق فى الجذور قد يكسوه الصدأ أو يغطيه الغبار من تراكمات سنوات القهر ورفع الشعارات الزائفة والترويج للبضاعات الفاسدة ، أو تراكمات سنوات الإبعاد أو الابتعاد بالناس عن نهج الله وشرعه . . ولكن لا تخبو الجذور خاصة إذا أحس أصحاب الإيمان بما يوجه للعقائد من تطاول على المقدسات أو افتئات على الشريعة أو انتقاص من النظام ونهج الحياة .

وإذ كان العجب يزداد حين يزعم القوم واهمين أن الصحوة هى نتاج الأسباب المادية أو الكوارث السياسية فإن العجب يتضاعف حين يتلمس القوم أسبابًا أوهى من نسيج العنكبوت للحيلولة دون التيار الإسلامى وممارسته لدوره الدعوى أو مشاركته فى العمل السياسى . . وكلاهما من الحقوق المشروعة لكل الناس .

وقع تحت يدى حوار صحفى أجرته إحدى الصحف مع المهندس سيد مرعى فى السبعينيات قال فيه حين سئل عن الأسباب التى تحول دون التيار الإسلامى (وقتئذ) والعمل السياسى : إن الإخوان المسلمين ممنوعون من العمل السياسى لأنهم لا يؤمنون بحتمية الحل الاشتراكى !!

أما حين تنهار الاشتراكية وتفلس الماركسية وتتلاشى خرافة حتمية الحل

الاشتراكى فيلزم للقوم أن يبحثوا عن أسباب أخرى ، كما يجرى حشد ترسانات القوانين السيئة لحبك المسرحية . . فالقانون يمنع تشكيل الأحزاب على أساس دينى أو طائفى . والسماح للتيار الإسلامى بالعمل السياسى علاوة على أنه تسييس للإسلام فإنه يؤدى ولا شك إلى تهديد الوحدة الوطنية . وانتشار الصراعات الطائفية أو هو تهديد لبناء ووجود المجتمع المدنى . وكأنه لم يخطر على بال القوم أن الإخوان المسلمين على سبيل المثال - عملوا على الساحة وشغلوا أكبر حيز عليها فى الأربعينيات ثم أوائل الخمسينيات - لم يهدوا خلالها وحدة الوطن ، أو يثيروا فتنة فى ربوع الكنانة بل كانوا عنصر التهدئة وجمع الكلمة ومواجهة الفتنة . كما عمل الإخوان المسلمون على المسرح السياسى والاجتماعى والاقتصادى بعد خروجهم من السجون والمعتقلات فى أوائل السبعينيات دونما تهديد لكيان الوحدة الوطنية أو إثارة للنعرات الطائفية . وأيضا شارك الإخوان المسلمون فى أقطار أخرى فى الحياة السياسية على مستوى السلطة وعلى مستوى المجالس التشريعية فما هددوا نظاما حاكمًا ولا قفزوا على كراسى السلطة !

وأحسب أنه ليس أدعى للسخرية من الدعاوى التى يرددها الرافضون لتطبيق شرع الله عز وجل المناوئون للتيار الإسلامى وذلك حين يزعمون أن الدولة الإسلامية قد انتهى وجودها بحكم معاوية واختلاف الصحابة حول الصحيح وحول الخطأ . . لأنه منذ هذه اللحظة بدأ الصراع - على حد زعمهم - حول الملك العضوض . وكأن الإسلام يقاس بالتطبيق إذا اختل ولا يقاس بالتطبيق إذا استقام ، هذا مع تجاهل لعصور جاءت بعد معاوية وعصر سبق معاوية استقام فيها الأمر على الإيمان الصحيح والفهم السديد والتطبيق السوى السليم .

أيضا حين يتلمس القوم الحجة فلا يجدون ، أو الدليل فيخفقون . . فلا مانع من الزعم بأن التيار الإسلامى المعتدل يوارى الحقائق وراء شعار التقية وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات . مع أن لهذا التيار تاريخه الحافل والمعروف دون رتوش منذ نهاية العشرينيات وحتى اليوم ، فقد أكد دعاته على معالم سياسية واضحة فيما يتصل بالديمقراطية والنظام الدستورى وتعديل القوانين بما يتمشى مع الشريعة والانطلاق فى السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تصور إسلامى يهدف إلى إقامة المجتمع القوى صاحب الرسالة والدور الحضارى ، الذى يرتكز على القيم والأخلاق ويترابط بتآلف الحب والأخوة ويأخذ بأحدث أساليب

العلم ويؤكد على العدل يرفض التبعية ويأبى إلا أن يكون فى موقع القيادة لضمان نشر الخير والنور والحضارة الصحيحة وأدبيات هذا التيار تقترن بمواقفه فى الأربعينيات كما فى الخمسينيات وبعد خروجه من السجون فى أوائل السبعينيات وحتى اليوم . ومن السهل الرجوع إلى ما كتبه الإمام الشهيد حسن البنا حول النظام الدستورى فى نظر الإخوان المسلمين ، كما من السهل الرجوع إلى مساهمات الإخوان المسلمين في إعداد الدستور فى أوائل الخمسينيات وأيضا رسائل الأستاذ الهضيبى رحمه الله للمسئولين فى النصف الأول من الخمسينيات حول إجراء الانتخابات الحرة النزيهة وتشكيل مجلس نيابى يضع للبلاد دستورها والاستناد إلى حياة برلمانية صحيحة تؤكد دور المجلس فى الرقابة والمحاسبة ودور الشعب فى المشاركة ونهوضه بمسئولياته .

ولقد خاض التيار الإسلامى المعتدل فى الثمانينيات وفى أوائل التسعينيات انتخابات المجالس الشعبية والمحلية مساهمة فى العمل الشعبى وليس سعيًا للسلطة وتقديما للحلول والخدمات ومواجهة للأزمات وليس من أجل الكسب الشخصى أو تحقيق المنافع الذاتية ، وتحالف مع الأحزاب وشارك فى نشاط المعارضة الحزبية . وفى كل الممارسات لم يكن للتيار الإسلامى المعتدل إلا وجهة الواحد هو الوجه الإسلامى الذى يشرق بالحب والتسامح والإخاء والتعاطف ولم يمنعه الخلاف فى الرأى مع مخالفيه أن يؤيدهم ويدعمهم فى أى موقف وطنى ينحازون فيه إلى المصلحة العامة . ومن هنا كان تأييد الإخوان المسلمين للنقراشى باشا حين كان رئيسا للوزراء وذهب لعرض قضية الاحتلال البريطانى لمصر على مجلس الأمن فى الأربعينيات . لقد وقف الإخوان المسلمون خلفه وأيدوه فى وقت وجه إليه الآخرون السهام من خلف . واليوم يغبنون فيتهمون بأنهم كانوا يؤيدون حكومات الأقلية !! وإذا كان الإخوان المسلمون لا يسعون للسلطان ولكن يسعون للمساهمة فى الحياة العامة والنشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى كحق مكفول دستوريًا وقانونيا لكافة المواطنين من أجل صالح البلاد والعباد وفى إطار القوانين التى تنظم وترتب الحقوق ، ومن بين ذلك انتخابات مجلس الشعب وانتخابات المجالس المحلية ، فلماذا الخوف إذا جرت هذه الانتخابات فى جو من النزاهة وعدم التدخل السلطوى وقبول المناوئين للمنافسة الحرة الشريفة وترك الجميع الأمر للشعب وحده يختار ممثليه وينحاز لمن يراهم موضع الثقة ؟

لم يثبت أن الإخوان المسلمين قد زوروا واحدة من الانتخابات التى شاركوا فيها ولم يثبت أنهم بدلوا صناديق البطاقات أو اعتدوا على الناخبين والمرشحين ، ولكن الثابت أنهم هم الذين تعرضوا للعدوان وأرغم من ولوهم فى اللجان على ترك اللجان لتزوير الصناديق ودونما حياد لصالح الآخرين .

إذن ففيم المعارضة والخوف من مشاركة التيار الإسلامى فى الانتخابات وإذا كان هناك من يزعم أن الخوف من مشاركة التيار الإسلامى فى انتخابات حرة نزيهة مبعثه أن الناخبين لم يصلوا إلى درجة أو مستوى الوعى المطلوب ، ومن ثم فسيكون انحيازهم لمن يرفع الشعارات الإسلامية دون تمييز ، فإن ذلك يدفع للتساؤل . . وعلى من تقع مسئولية عدم نضوج الوعى الجماهيرى ؟ . . وما قول القوم فى الانتخابات التى جرت على مستوى صفوة المثقفين وأهل التخصصات فى هذا البلد وانحاز فيها الناخبون للتيار الإسلامى ؟ إذا فالتعلل بمستوى النضوج الجماهيرى هو تعلل مفضوح ، لأن جماهير هذا الشعب مارست العملية الانتخابية وأدركت أبعاد العملية الديمقراطية وتجيد ممارسة حقها الانتخابى وتعرف كيف تميز بين الأصالة والهوية وبين الجعجعة والتزييف .

إن العويل الماركسى على الديمقراطية ، وهى فى واقع الأمر والحال لا وجود لها على أغلب الساحة العربية ، وأن التخوف المزعوم عليها من بطش واستغلال التيار الإسلامى رغم أنها أسيرة فى قبضة الديكتاتوريات ، ربما يمثل نمطين من أنماط الهروب من المواجهة مع التيار الإسلامى فى انتخابات حرة نزيهة يحتكم فيها إلى الشعب . . وهو أدرى بمصالحه وأدرى بشئونه وما فيه فلاحه ونجاحه ، خاصة وقد جرب أو جربت فيه الماركسية والاشتراكية وأيضا الرأسمالية فما جنى غير الخسران والخراب . ووقفة العلمانيين والماركسيين إلى جوار أنظمة الحكم الشمولية ومدحهم لها وثنائهم عليها يؤكد انحيازهم إلى الديكتاتوريات وعدائهم للديمقراطيات والحريات ، ولا أحسب أن هذا الأمر فيه جديد ، فهل كان من الفلول الماركسية وعامة أهل اليسار إلا المديح والثناء على نمط الحكم الشمولى القهرى الذى ساد

الاتحـاد السـوفيـتى السـابق ودول شـرق أوروبا بصـورة لا تمت من قـريب أو بعـيـد للإنسـانيـة وحـقوق الإنسـان . وتاريخ المجازر فى المجـر مازال وسـيظل يحكى القـهر الماركسى لشعب أعزل تم صب مصهور المعادن فى أفواه أبنائه ، كما تم تعليق زعاماته على أعواد المشانق .

كما أن مأس الغزو السوفيتى لتشيكو سلوفاكيا تحكى ألوف قصص التعذيب والتجبر والطغيان ، وفوق كل هذا بل وقبل كل هذا هناك مسلسل المجازر الذى راح ضحيته الملايين فى الاتحاد السوفيتى السابق ولم يصفق له ولم يهتف لقياصرته الحمر سوى الماركسيين وفلولهم على الساحة العربية الذين يزعمون اليوم أنهم عن الديمقراطية يدافعون ، وأنهم إلى الحريات وحقوق الإنسان ينحازون !!

د . عبد الوهاب المسيرى

المفكر الإسلامى المعروف وخبير الشئون الصهيونية

الصحوة الإسلامية لم تهبط علينا من السماء

ما هى هذه الظاهرة الإسلامية - الصحوة الإسلامية - الإرهاب الإسلامى - الحالة الإسلامية التى أمسكت فجأة - وبلا مقدمات - بتلابيبنا جميعا وفرضت نفسها فرضا علينا ، بعد أن كنا نعيش فى فردوس برجوازى سعيد يتأرجح بين الرأسمالية العلمية والاشتراكية العلمية . كلنا كنا عقلانيين معتدلين ، حتى المتطرفون فينا كانوا أيضا عقلانيين ، ولا نقترب أبدًا من اللامعقول إلا فى مسرح الجيب حينما يعرض مسرحية من مسرحيات العبث أو نقرأ كافكا (أى أن لا عقلانيتنا نفسها كانت لا عقلانية معتدلة ، (فهى قد جاءت من الغرب معلبة جاهزة ، وكل ما يجىء من الغرب مضمون ومألوف ، إن لم يكن محبوبًا أيضا ، فى فردوسنا البرجوازى المعتدل هذا) .

ثم بدأنا نسمع صوت المؤذن يتزايد يوما بعد يوم ، وعدد المساجد يتضاعف ، ويتزايد عدد المحجبات ، ونسمع عن مستشفيات إسلامية ، وفنانات يعتزلن الحياة الفنية ، ومثقفون عقلانيون معتدلون يتبنون الرؤية الإسلامية ، ثم ظهر ما يسميه البعض الإسلام السياسى وهى تسمية عرجاء تبين أننا ننظر إلى الإسلام من فردوسنا البرجوازى المعتدل ، ونعرفه كما يعرفه المستشرقون ثم وقعت الواقعة إذ اغتال هؤلاء المتطرفون رئيس جمهورية مصر التى كانت عربية والذى كان قد وقع اتفاقًا للسلام مع إسرائيل ، ووضع قيادات الاتجاهات السياسية فى المعتقل ، أغتيل وهو يلبس زيّاً غريبًا قيل لنا ساعتها أنه زى مرشال صمم فى أحد بيوت الأزياء الفرنسية (إيف سان لوران) أو شىء من هذا القبيل ، ويحمل عصًا همس البعض فى آذاننا بأنها عصا فرعون (والعهدة على الراوى) وحين سقط على الأرض مضرجًا بدمائه ، لم تكن حادثة اغتيال سياسى ، وإنما كان بمثابة إعلان عما يسمى فى العلوم الاجتماعية (تغير جذرى للنموذج الحاكم) .

ولفهم ما يحدث يجب أن ننظر حولنا قليلا ، فالصحوة الإسلامية لم تنزل علينا من السماء ولم تخرج من جوف الأرض ونحن إن نظرنا لوجدنا أن العالم من حولنا لا يبعث على السعادة أو الفرح : أزمة فى العالم الرأسمالى الحر - انهيار فى العالم الذى كان اشتراكيا - إفريقيا تتراجع بخطى حثيثة نحو الهاوية - أمريكا اللاتينية لا تزال تنوء تحت عبء التدخل الأمريكى الدائم - صراعات عرقية ودينية فى كل مكان - حكومات تقمع الجماهير ويساندها الغرب الذى يدافع عن حقوق الإنسان ليل نهار .

وهكذا . إن وعد السعادة الأرضية الذى عاش الإنسان فى أحضانه لسنوات طويلة قد أخذ يتفتت من حوله ، وكل يوم نقرأ فى الجرائد عن صفقات الأسلحة ، وعن الصراعات العرقية ، وعن ثقوب الأوزون ، وعن التلوث البيئى والخلقى . وعن الجريمة المنظمة على مستوى دولى ، وعن تزايد تجارة أسلحة القتل والدمار (أى أن القتل أصبح كاملاً من الداخل عن طريق التخدير ، ومن الخارج عن طريق الذبح غير الشرعى) ، نقرأ عن تزايد معدلات الجريمة فى شوارع أمريكا الرأسمالية وشوارع روسيا التى كانت اشتراكية ، ناهيك عما يسمى «أزمة المعنى» : وهى أن يقف الإنسان فى عالم مادى لا إله فيه ، محاطًا بالوفرة السلعية والسعادة الأرضية دون أن يجد أى مغزى لوجوده أو اتجاه له ، فيسقط فى العدمية ويفرز وجدانه قصيدة «الأرض الخرابُ لإليوت وغيره من الشعراء ، ورواية كافكا ، ومسرحيات يونسكو التى كنا نقرؤها ونشاهدها دون أن نربط بينها وبين تلك الحضارة الغربية التى ملكت علينا شغاف قلوبنا والتى كانت تصدر لنا اللامعقول معلبًا مغلقا - تسليم مفتاح .

هذا هناك . وماذا عن هنا ؟ إن مشروعنا التحديثى النهضوى كان أبأس حظاً من المشروع الغربى ، فعلى الأقل هناك نجحوا فى أن يبنوا جسورًا وطرقات ، وأن يحققوا معدلات استهلاكية ليس لها نظير فى تاريخ البشرية ، وحققوا قدرًا من الاستقرار السياسى (على الأقل فى بعض الدول) . ورغم أننا نعرف تمامًا الآن أنهم حققوا ما حققوه من نجاح مادى عن طريق النهب الإمبريالى المنهجى والشامل لكل شعوب العرب ، ولكن لا تهم الأصول ، ما يهم هو القطارات النظيفة التى تصل فى موعدها ، والشرطى النظيف الذى يظهر عند اللزوم ، ونحن نعرف أن الإمبريالية ولدت فى الإنسان الغربى رؤية عنصرية قبيحة ، وهى عنصرية لا تزال ضاربة أطنابها فى بلادهم ، تشيع الظلمة رغم الحديث المستمر عن الاستنارة ولكن هذا

أيضا لايهم المهم هو حضانات الأطفال المجانية النظيفة ، والبروتين الحيوانى المصفوف فى السوبر ماركتات ، والمسارح ودور عرض الأفلام الفنية وغير الفنية ، الإباحية وغير الإباحية ، التى يمكن أن تشاهدها أينما أردت فى كامل حريتك ، ثم أخيرًا هناك انتخابات تجرى فى موعدها ، تحل مشكلة الانتقال السياسى . وهذه كلها إنجازات ضخمة تشكل أساسًا راسخًا لشرعية النظم هناك . أما هنا فقد حاول الليبراليون بعض الوقت ، واعتلوا الحكم وقرروا صياغة حياتنا حسب القوالب الليبرالية الغربية وقصتهم قديمة ومعروفة سواء فشلهم فى مواجهة الاستعمار ، أو فى عمالتهم له ، أو فى تأسيس نظم حكم تخدم مصالح طبقات زراعية/ تجارية تشكل أقلية صغيرة فى المجتمع ، أو فى استلابهم الحضارى الكامل أمام الحضارة الغربية . ثم استلم الحكم العسكريون والاشتراكيون والقوميون وطرح المشروع القومى الاشتراكى وصعّد آمال الناس فى تحقيق الاجتماعى وطرد الاستعمار ، ولكنه أخفق هو الآخر وما يسود الآن فى المناطق الغربية هو بقايا هذا الفشل الليبرالى الاشتراكى القومى . ما يسود هو مجموعة من النظم الحكومية الفاسدة التى تخرق جميع القيم الدينية والوضعية ، ليس لها أى هيبة وليس لها أنياب وأظافر إلا تلك التى تنشبها فى ظهور المستضعفين . ويحيط بهذه النظم شرائح من المجتمع مستفيدة من هذا الفساد ، وتبرره قطاعات ضخمة من المثقفين ممن ألغوا تبرير كل شىء بطريقة موضوعية . أما النظام العالمى الجديد فقد قرر أن يكف عن الحرب ضد الحركات الشعبية والثورية فى العالم لأنه وجد أنه يمكن تحقيق كل أهدافه من خلال التعاون مع النخب السياسية والثقافية الحاكمة دون مواجهة تكلفه الكثير . وهذا النظام العالمى الجديد معاد للحدود القومية وللسيادة الوطنية وهو عابر للجنسيات والقوميات والهويات يدوسها كلها بأقدامه ، ولذا فهو لا يسمح للنظم المتعاونة معه إلا بأن تنخرط فى المنظومة الدولية ، ويصر على بيع السلاح لعملائه ، فى عصر ترفرف فيه رايات السلام !

كل هذا أدى إلى أن تبحث الجماهير عن مخرج من هذا المأزق الاقتصادى والسياسى والحضارى . . وهنا طرح الإسلام نفسه باعتباره الحل ، ولكن لم الإسلام ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد وأن نشير إلى عدة عناصر ، أولها هو ما أشرنا إليه من فشل الليبرالية والاشتراكية وغياب المشروع القومى . ولابد وأن نشير إلى قضية أزمة المعنى وهذه قضية سقطت تمامًا فى الخطاب التحليلى الغربى الذى يفترض أن

الإنسان الغربى إنسان اقتصادى ، يمكن رصده من خلال النماذج الرياضية المادية أما دوافع هذا الإنسان وباطنه ورؤيته وأحلامه وقلقه وتطلعاته وإحساسه بالتوازن والأمن والقداسة وخوفه من الموت (فكلها أمور لا تتعامل معها الأيدولوجيات المادية) . فهذه أمور جوانية لا تندرج تحت لائحة العلم . ولذا يصر المتحدثون عن الظاهرة الإسلامية ممن يتسلحون بالرؤى العلمية الدقيقة أن يبينوا الدوافع الاقتصادية وراء السلوك الإنسانى ، وأن الأمر إن هو إلا أزمة بطالة مثلاً أو سكن عشوائى أو تدنى فى مستوى التعليم . وانطلاقا من هذا فإنهم يجدون الجماهير غير عقلانية لاختيارها الحل الإسلامى وابتعادها عن الحلول المادية لمشاكل مادية ، غير مدركين لأبعاد أزمة المعنى (وهى أزمة ليست مقصورة علينا ، وإنما لها أبعاد عالمية ، وهى أزمة يمكن لأفقر الفقراء ولأثرى الأثرياء أن يشعر بها ، فهى ليست مقصورة على هذه الطبقة دون تلك . إن الإنسان لا يمكن أن يعيش دون مركز ولابد وأن يشعر بشىء من القداسة فى حياته وإلا أحس أن حياته صماء عقيمة ، مادة محضة بلا قيمة ، وليسأل فى هذا علم الاجتماع الغربى وسكان الضواحى الثرية فى أمريكا ممن حققوا الفردوس الأرضى ومع هذا آثروا الانتحار) .

ويمكننا الآن أن ننتقل إلى المشكلة الأخلاقية يلاحظ أنه حتى أواخر ستينيات القرن الحالى كانت معظم قطاعات المجتمع تتحرك داخل منظومة أخلاقية واحدة تقريبا ، من التزام بقيم الأمانة ، والإحساس بأن هناك ما يقال له العيب وما يقال له المباح ، وهناك حرمات ومحرمات ، وهناك أيضا الحلال ، وليس بالمعنى الدينى بالضرورة ، وإنما بمعنى أخلاقى اجتماعى عام . فالجميع على سبيل المثال التزم بالاحتشام فى الأماكن الاجتماعية العامة ، مثل الجامعة أو الشارع أو كان يترك التبرج للأفلام والبلاجات بل والأفراح . أى أنه كان يوجد عقد اجتماعى صامت بين الجميع ومن ثم لم يحدث صدام بين المتغربين من جهة ، والإسلاميين والتقليديين من جهة أخرى ، فرقعة الحياة العامة كان يحكمها قواعد سلوك مقبولة من الطرفين . ثم تغير هذا الوضع تمامًا منذ السبعينيات مع الانفتاح وزيادة أمركة العالم ، ومع تصاعد التطلعات الاستهلاكية وما يصاحبها من نسبية أخلاقية ، ومع الاستقطاب الاجتماعى والطبقى الذى أصاب المجتمع المصرى ، ومع الرغبة العارمة لدى بعض قطاعات الأثرياء الجدد فى المجتمع المصرى فى أن يتباهوا بثرواتهم أمام الملأ كتعبير عن القوة . كل هذا بطبيعة الحال أخل بالعقد الاجتماعى الصامت

فطرحت مشكلة القيمة الأخلاقية وبحدة على الجميع ، تطرح نفسها كلما ظهر عمل فنى يتحدى القيم الأخلاقية والدينية الثابتة لهذا المجتمع ، كأن يظهر فيلم يمجد الشذوذ الجنسى أو القتل ، أو يوجد فيه قدر غير عادى من العرى فيصدم أذواق الناس ، الذين لم يعتادوا على هذا الشىء ولا يقبلونه ، أو أن تظهر رواية أو دراسة تتحدى بعض ثوابت الجماهير الإيمانية (مثل أن الله موجود والقرآن مرسل الله عز وجل) . . عادة ما ينقسم المجتمع إلى قسمين : قسم صغير من التقدميين (ممن تملكوا ناحية الخطاب الحضارى الغربى) الذين يدافعون عن حرية الفنان المطلقة وحق الإبداع وما شابه ، وقسم ضخم من الإسلاميين (والتقليديين والمحافظين) يتحدثون عن القيم الأخلاقية وعن القيم الإسلامية المطلقة فهناك مطلق يواجه مطلقًا . وكل واحد منها يحدد أولوياته بطريقة مختلفة والسؤال هل الإبداع الفنى بالفعل هو القيمة المطلقة فى المجتمعات البشرية ؟ أم أن المنظومة القيمية التى يستند إليها المجتمع ككل أكثر أهمية ؟ وهل دعاة الحرية المطلقة على استعداد بالفعل أن يتقبلوا المضمون الفلسفى الكامل فى دعوتهم لحرية الإبداع ؟ أى هل يقبلون حقاً بإسقاط حق المجتمع فى حماية نفسه ضد بعض أفراده «المبدعين» ممن لا يجدون أى سبب وجيه للالتزام بقيم هذا المجتمع أو ربما بأى قيم من أى نوع بسبب عدميتهم الفلسفية ؟ هذه مشكلة حقيقية وعويصة تحتاج للتأمل وللحوار وتستحقهما ، ولا يمكن اختزالها إلى حرية الفنان المطلق «فى مقابل» حق المجتمع فى الدفاع عن نفسه بأى طريقة . وفى الواقع لو وقفنا لاكتشفنا أنه لا يوجد من يدعو لحرية الفن المطلق ، غير المقيدة ألم يتحدث الاشتراكيون أنفسهم فى الستينيات عن الالتزام فى الأدب ، فى مقابل دعوات الفن للفن) ، وإن وجد من يتحدث عن الحرية المطلقة فهو فى غالب الأمر إنسان سطحى غير مدرك للتضمينات الفلسفية والمطلوب الآن هو توضيح هذه النقطة وبلورتها وصياغتها صياغة جيدة حتى يمكن أن يستأنف الحوار بشأنها . وفى غالب الأمر لو فعلنا ذلك لاكتشفنا أن الجميع لا يختلف كثيرا فى أولوياته وأن القيمة المطلقة التى يستند إليها العقد الاجتماعى تقف فى قمية سلم الأولويات وتضع قيودًا على حرية الفنان (والأفراد) ونحن لو وضعنا القضية فى سياق اجتماعى ، وفى سياق القيم الأخلاقية بشكل عام ، ربما اختفت حدة الصراع ، واكتشفنا رقعة اتفاق عريضة . وفى رأيى أنه يجب مناقشة كل هذه القضايا فى إطار المرجعية النهائية وأن نبتعد عن التفاصيل ، فلا يهم هل المرء إيمانى أم علمانى المهم هو الرجعية

النهائية لرؤيته : هل العالم مادة محضة وكل الأخلاقيات نسبية ، أم أن العالم أكثر تركيبا من المادة المحضة ومن ثم توجد قيم معرفية وأخلاقية ثابتة ؟ . لو فعلنا ذلك ، لوجدنا أن كثيرا ممن يسمون علمانيين بطريقة فجة ، هم فى واقع الأمر يدورون فى إطار مرجعية إيمانية حتى لو أصروا على فصل الدين عن الدولة .

ولم تكن الأعمال الفنية هى ساحة النزال الوحيدة ، فزى المرأة كان هو الساحة الثانية ، وربما الأكثر وضوحًا فمع تآكل الاحتشام والعقد الاجتماعى الخاص بالزى بدأت بعض قطاعات المجتمع تشعر أنها مضطهدة ، وأنها لا يمكنها الاستمرار فى عملية التقدم هذه . وأذكر حينما كنت أستاذاً فى كلية البنات (جامعة عين شمس) فى أوائل الثمانينيات أننى لاحظت تزايد ظاهرة التحجب وكانت جديدة آنذاك وتساءلت مع زوجتى وزميلتى عن أسباب ذلك فأخبرتنى زوجتى وزميلتى فى التدريس أن الطالبة التى تريد أن تتبع الموضة المتغيرة وتواكب التطور عليها أن تتخلى عن جزء كبير من صورتها لنفسها وهويتها وأخلاقها وأن تستهلك راتب أبيها بكامله ، ومن ثم لم يكن أمام مثل هذه الطالبة سوى أمر من اثنين : إما العودة للحجاب (خاصة وأن هناك درجة عالية من التكافل الاجتماعى والتراحم بين أعضاء الجماعات الإسلامية التى كانت تضمن لهم الحصول على الزى الإسلامى بأسعار معقولة) ، أو التوجه نحو الحل التايلاندى أو الفلبينى وقدرت ساعتها زوجتى أن العودة للحجاب هى الحل المتوقع بسبب البعد الإيمانى فى المجتمع المصرى (على عكس المجتمعات الآسيوية التى لا توجد فيها تقاليد دينية قوية إذ توجد فيها بعض العبادات الشعائرية التى لا تقدم منظومة أخلاقية وقد تحولت هذه الشعائر فى العصر الحديث إلى شىء يشبه البروتوكول أو الإيتكيت . كما أن الإسلام هو الذى سيحمى المجتمع المصرى من الفلبنة .

الحل الإسلامى إذن كان لابد وأن يطرح نفسه ، بسبب طبيعة الأزمة ، ويمكن القول أن تبنيه كان حتميًا لأن الجماهير تعرفه ، فهو مألوف لها تماماً ، وقد استخدمت مقولاته لقرون عديدة لتحليل الواقع ولإدارة حياتها وهى تفهمه ويفهمها ، وتحدث لغته وتحدث لغتها .

الإسلام إذن هو الحلُّ وهو شعار عام للغاية كما يقول القوميون والموضوعيون لا يختلف فى عموميته عن شعار ياعمال العالم اتحدوا أو عن قول «إن الحرية هى أن تفعل كل شىء بشرط ألا تضر أحدًا وأن الملكية الخاصة هى أصل كل الفساد» ،

ولذا بدلاً من السخرية من هذا الشعار الذى يطرح لتجنيد الجماهير شأن كل الشعارات لنحاول أن نفهم الساحة الإسلامية فى كل تنوعها وتركيبتها . وهنا سنلاحظ شيئا طريفًا للغاية ، بل ومضحكًا وهو أن المتحدثين من داخل الحركة الإسلامية يتحدثون عن اختلاف توجهات التيارات الإسلامية بل وعن الصراعات بينها وتركيبية دوافعها بين اقتصادية وسياسية ومعنوية وروحية . أما المعادون لها فهم يتحدثون عن تيار واحد وأن تنوع التيارات الإسلامية هو من قبيل «توزيع الأدوار» ليس إلا كما يتحدثون عن التمويل الأجنبى والدول الأجنبية والمخابرات والخيانة وضعف النفوس . إنهم يذكروننا بالحكومة المصرية عام ١٩٧٧ أثناء «انتفاضة الحرامية» (كما سماها الإعلام الرسمى آنذاك) حين أكدت لنا أن عملاء كوريا الشمالية هم الذين اندسوا فى صفوف الشعب ورشوا بعض ضعاف النفوس وأضروا بالثورة . . لو كان الأمر كذلك فلم لا تلجأ النظم الحاكمة لنفس الوصفة السحرية والحيلة البارعة؟) . وفى نهاية الأمر ، يتحدث المستنيرون فى نوع من التفكير التآمرى «المثالى» الميتافيزيقى (إن أردنا استخدام المصطلح التقدمى) وهو تفكير يؤدى إلى الشمولية القمعية . فبدلاً من أن ينظروا إلى الواقع المركب من حولهم ، واجهوه بصيغ فكرية ولغوية نمطية بسيطة ، هى أقرب إلى الأكليشيهات ، تنم كلها عن خوفهم العميق من المؤامرة الإسلامية التى وردت نصوصها «فى بروتوكلات حكام إسلام» غير المنشورة . إن المرء لا يملك إلا أن يعبر عن عميق دهشته أن الماركسيين السابقين وعلماء الاجتماع الوضعيين الموضوعيين ، الذين يتحلون دائما بهدوء الأعصاب ، ويتحدثون عن أثر البيئة والوراثة بطلاقة غير عادية ، يستعدون الآن حكوماتهم على هذه المؤامرة الإسلامية التى تحاك ضد الجميع ، أين ذهبت الموضوعية والتفسيرات المادية إياها ، أليست المشكلة كلها مشكلة بطالة كما يقولون هم أنفسهم أحيانا ؟ ما الذى حدث لهم ؟ ما الذى حدث لنا حتى نصاب بهذا الجنون الرسمى وغير الرسمى ؟

ماحدث هو ببساطة أن الجماهير التى أحست بالفساد وبغياب المحاولة الجادة للتصدى له بدأت تتحرك هى ذاتها لتدافع عن نفسها ضد التحلل الخلقى والسعار الاستهلاكى وضد الأطعمة الفاسدة وعمولات وصفقات السلام التى تتزايد على عمليات السلام ، كما قلت هى تعرف الإسلام جيدًا ويعرفها جيدًا .

ولكن على عكس ما يقول التآمريون العلميون هناك فصائل كثيرة واتجاهات

وليس مجرد إسلام سياسى والسلام . ولأبدأ بالقاعدة العريضة ، ظهر ما أسميه «الإسلام الاحتجاجى» وهو تبنى الجماهير للفكرة الإسلامية بشكل فطرى ما وأحيانا ساذج ، لتعلن عن انسحابها من مجتمع جديد يتدهور ويفترسها . ولنتخيل أسرة فى ملوى ، تجلس إلى جوار تليفزيون الأمة العربية الإسلامية المصرية ، ماذا سترى ؟ سترى المذيعات يرتدين أزياء غريبة بعد أن صففن شعورهن بطريقة أكثر غرابة ، يتحدثن مع مفكرين يخبرونهم أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، ويتخلل كل هذا إعلانات تشجع أعضاء هذه الأسرة المسكينة أن يزيدوا من استهلاكهم ، ويخبر تلك السيدة الفاضلة الصعيدية الطيبة أن تستخدم نوعا من الصابون الفرنسى سيجعلها مثيرة جديدة ، وسيلاحظ أعضاء الأسرة أن معظم البنات اللاتى يغمزن فى الإعلان شقراوات عيونهن خضراء يتحدثن عن أنماط استهلاكية جديدة ، بينما يحصل أعضاء أسرة ملوى الافتراضية هذه على التموين بالكاد ، ولا تقدم لهم أى خدمات فالمستشفى الحكومى هو المشرحة ، والمجارى طافحة ، والسياح يأتون ويذهبون لتصب الأموال فى خزائن شركات السياحة بينما سيرثون هم التحلل الخلقى والتآكل الاجتماعى دون أن يقبضوا أى ثمن . سيشعر أعضاء هذه الأسرة ولا شك بالاغتراب والاغتراب فى الصعيد لا يقبل بسهولة . . وتلى ذلك «الإسلام الاستغاثى» ، وأخيرًا ظهرت علامات الغضب وظهر الإسلام الغاضب الذى رفع السلاح . وكان هذا الوضع ظاهرة جديدة علينا جميعًا فحركات الاستغاثة - والاحتجاج والغضب والثورة كان مركزها دائما المدينة والجامعة ومثقفى الطبقة المتوسطة . كان هؤلاء هم الذين يكتبون فى الصحف التقدمية وينظمون المظاهرات ويعرفون أساليب الاحتجاج وتنظيم الإضرابات والجماعات السرية ويقرءون الصحافة العالمية (أى الغربية) ، وعندهم الاتصالات الدولية الأزمة ، تعرفهم الصحافة ويعرفونها : أما الحركات الإسلامية فكانت محافظة على وعيها السياسى أما ضعيف أو منعدم ، وكثير من المؤسسات الدينية كانت تابعة للحكومات الباطشة بل وللاستعمار الغربى (بشكل موضوعى إن لم يكن من خلال اختيار واع) . ثم حدث انقلاب شامل ، فمع تزايد الكوكبة والبرجماتية وأزمة المشروعات العلمانية المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية) تحولت العناصر الثورية إلى عناصر متزنة لينة تدافع عن نظم الحكم وإلى عناصر أممية سائلة تؤكد ضرورة التفاهم مع العالم (أى مع الغرب) والتكيف معه .

إن العلمانيين فقدوا الحلم والرغبة فى تجاوز الواقع ، فأصبحوا برجماتيين طيعين متكيفين مع الأمر الواقع . وقد حدث هذا فى نفس الوقت الذى بدأت فيه العناصر الثورية فى المجتمع تتبنى الخطاب الإسلامى والرؤى الإسلامية . وهذا انقلاب كامل لم نألفه ، وجعلنا نفقد أعصابنا تمامًا ، إذ نجد أنفسنا نحن ثوريو الأعوام السابقة ، فى خندق واحد مع وكلاء الوزارات وموظفى وزارة الإعلام والثقافة ، وفى حزب الحكومة نستقبل مندوبى صندوق النقد الدولى . وحيث إننا متأكدون من طهرنا الثورى ، إذن لابد وأن يكون فى الأمر جنون ما ، لا عقلانية كاملة ، أو مؤامرة ما ، ولابد أن تكون العناصر الثورية الجديدة عناصر زائفة مدفوعة من الخارج - تحركها دول أجنبية ، أى لابد وأن نستخدم نفس المنطق القديم الذى كان يستخدم ضدنا - مع أننا لو نظرنا إلى الجماعات الإسلامية باعتبارها تعبيرًا عن ثورة شعبية ، لم نستطع نحن القيام بها ، لأدركنا كثيرًا من أبعادها ، وسيكون بوسعنا حينئذ أن ندرك لم تلجأ بعض هذه الجماعات للعنف . فنحن أنفسنا فى الأيام الخوالى ، حينما كنا لا نزال نحلم بإقامة العدل الاشتراكى فى الأرض ، كنا نتحدث بحماس غير عادى عن العنف الثورى ، وهو العنف الذى يستند إلى شرعية ثورية ، تتجاوز شرعية النظام السياسى المهيمن ، فشرعيته تعبر عن التفاوت الاجتماعى والقمع والظلم والاغتصاب للحقوق (تمامًا مثل الشرعية الصهيونية فى فلسطين المحتلة التى اعترف لها عالمنا الحديث الظالم ، والذى قرر بقدرة قادر ، أن الصهيونية ليست حركة عنصرية والتزمنا نحن الصمت الأخلاقى تجاهها وتجاه تاريخها الجهادى) . كنا نعطى لأنفسنا الحق فى تنظيم الإضرابات ضد الحكومات وتنظيم الأحزاب السرية . ولذا لم نكن ندهش حينما كان يستعمل العنف ضدنا . كانت الحكومات تضرب الحركات الثورية باعتبارها حركات إرهابية ، وكانت الحركات الثورية تضرب النظم القائمة باعتبارها حكومات إرهابية ، وكل له شرعيته ورؤيته وأرضيته التى يقف عليها . وهذا ما يحدث بالضبط الآن مع الجماعات الإسلامية .

إن الحالة الإسلامية هى الحالة الانقلابية ولابد أن نفهم فى هذا الإطار وإن فهمنا الإطار العام بدأنا ندرك معنى التفاصيل ولتوقفنا عن الحديث التآمرى ولأدركنا أن هذه الحالة الانقلابية قد أثمرت تيارات وحركات مختلفة .

ولنبدأ بأكثر هذه الحركات تطرفًا (من منظور الوضع القائم) وهى جماعات الكفاح المسلح (الذى يسمى الإرهاب) مثل جماعات الجهاد الإسلامى والجماعة

الإسلامية . أعضاء مثل هذه الجماعات ينتمون ولاشك للحركة الإسلامية ، رغم تحفظات كثير من التنظيمات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين على أسلوبهم فى العمل ، بل ونقط انطلاقهم العقائدية . هذه الجماعات هم «يسار» التيار الإسلامى ، هم «ترتسكيو» الحركة الإسلامية (وياللمفارقة ، علينا أن نستخدم مصطلح أبله مثل هذا لنوضح أفكارنا مثلما استخدم أحد المعلقين على الانتفاضة اصطلاح «الديسمبريين» ليشير لهذا الحدث الفذ إن مصطلحاتنا لا تختلف كثيرا عن بنات إعلانات التليفزيون - أى أنها مصطلحات شقراء ذات عيون خضراء فى معظم الوقت) . أعضاء هذه الجماعات شأنهم شأن كل الجماعات الثورية المتطرفة ، يرفضون مجتمعنا هذا ، وكل من يتصالح معه ، حتى ولو كان من الإسلاميين ، وبدل أن يقولوا أنه مجتمع «برجوازى» منحل ، تحكمه «طبقة هابطة» وأنهم هم «ممثلو الطبقة الصاعدة» الذين يملكون «الحقيقة العلمية» يقول هؤلاء هذا مجتمع «جاهلى» يحكمه ، الطاغوت «وأنهم هم » الفرقة الناجية الذين يعرفون «كلام الله» حق المعرفة .

هؤلاء مختلفون تماماً عن الإخوان المسلمين وحزب العمل والعناصر الإسلامية التى دخلت النقابات واستولت عليها من خلال القنوات السياسية المشروعة ولم تلجأ للقوة المسلحة أو تزييف الانتخابات . وقد يكون من المفيد أن نسمى هذا الفريق الأخير بدعاة الإسلام السياسى ، بمعنى أنهم على استعداد أن يعبروا عن أنفسهم من خلال القنوات السياسية الشرعية ، فهم لم ييأسوا تمامًا من النظام السياسى ، كما فعل أعضاء الجهاد وغيرهم ، فالمجتمع ليس جاهلية كاملة وظلمة تامة ، وإنما هو مجتمع يحتاج للإصلاح ، وربما التغيير الثورى ، والإسلام هو الحل ويمكن وضع البرنامج الإسلامى موضع التنفيذ دون حاجة لانقلاب عسكرى أو ما شابه .

وهنا قد يكون المفيد أن نميز بين الحرفية والأصولية . فالأصولية هى العودة للأصول الثابتة للعقيدة ، كما استقر الرأى عليها بين علماء الأمة ، ومن خلال مناهج معينة مستقرة ومتعارف عليها رغم اختلافهم فى الرأى . والعملية التربوية التى تجعل من طالب العلم عالما دينا قادرا على الاجتهاد والإدلاء برأيه (الإفتاء) عملية مركبة تتضمن الدراسة اللغوية والتاريخية والفلسفية الطويلة المضنية التى تجعله فى نهاية المطاف قادرًا على الغوص فى النص المقدس وتفسير معانى كلماته واستعاراته وصوره ورموزه ، ووضعه فى سياقه التاريخى ، حتى يتسنى التفريق بين

ماهو زمنى وماهو مطلق . أما الحرفية فهى الأخذ بالتفسير الحرفى وهو تفسير ديمقراطى للغاية ، ويمكن لأى إنسان أن يقوم به دون أى إعداد مسبق ، إذ أنه يقرأ النص ثم يأخذه بمعناه الظاهر المباشر ، ولذا فعادة ما تتبنى الحركات الثورية الشعبوية الاحتجاجية تفسيرًا حرفيًا يمكنها من خلاله تجاوز تفسيرات المؤسسات السياسية والدينية . فتطرح شعارات عريضة عامة مألوفة لدى الجماهير الغاضبة ، وتصب الجماهير جام غضبها على أعدائها ، متجاوزة كل المؤسسات ، بما فى ذلك المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية (تمامًا كما فعل الشعبويون من دعاة التفسيرات الحرفية فى أثناء الإصلاح الدينى فى أوربا ، وقادوا ثورات الفلاحين فى ألمانيا وثورات «اليفلرز» «والديجرز» ، وهى حركات تعد بإنهاء حالة الظلم الكامل ليحل محلها حالة العدل الكامل ، ومن ثم يتم القضاء على كل الآلام بضربة واحدة ، (أى أنها عادة حركات ذات نزعة أسميها فردوسية ، إذ أنها تحلم بتشيد الفردوس فى الأرض والمجتمع المثالى . وشىء من هذا القبيل قد حدث فى مصر وفى العالم العربى ، لكن ليست هذه القصة بأكملها ، فالرقبة لها جانب آخر تمامًا . فالتفسير الحرفى يحاول أن يطابق تمامًا (حرفيًا) بين النص المقدس والواقع المادى ، فهو من حيث لايدرى يجعل المشروعية للواقع المادى وهى مصدر المعيارية ، مع أن العكس هو الصحيح (من منظور دينى حقيقى) . إن الحرفيين يعيشون فى ظلال انتصار العلوم الطبيعية والعقلية والمعلوماتية والرؤية المادية للمعرفة التى ترى أن المعرفة هى نتيجة مراكمة المعطيات الحسية على صفحة العقل البيضاء . ولذا فهم قد يبدءون بالقول أن النص المقدس يحوى كل المعرفة بحذافيرها ولكنهم ينتهون بأن يلووا عنقه حتى يتطابق مع الواقع ، وبدلاً من رؤية النص المقدس باعتباره مصدرًا تولد منه المعرفة من خلال الاجتهاد ، يرونه كما من المعلومات والوصفات الجاهزة للتعامل مع الواقع المادى . وكل هذا يفتح الباب أمام الأهواء الشخصية ، إذ يمكن من لى عنق النص ليتفق مع الرؤية الذاتية من خلال عملية استبعاد وتجزيئى ، وقد استخدمت عبارة «النص المقدس» بدلاً من «القرآن» عن عمد ، إذ أننى أرى أن ظاهرة الحرفية ظاهرة عالمية تتجاوز منطقتنا . وفى تصورى أن التميز بين الحرفية والأصولية مسألة حيوية للغاية فى محاولتنا تصنيف الحركات الإسلامية . ورغم أننى لم أدرس الموضوع على مستوى الواقع ، إلا أننى بناء على النموذج الذى أطرحه (و الذى لابد من اختياره) أتوقع أن بعض العناصر الإسلامية الشعبية الغامضة تنحو نحو التفسير

الحرفى ، أما الحركات الإسلامية السياسية (بالمعنى الذى طرحته) فتنحو نحو التفسير الأصولى (بالمعنى الذى أشرنا إليه أيضا) ولنصل أخيرًا إلى الإسلام الفكرى ، أو الفكر الإسلامى ولاشك أن الفكر الإسلامى على علاقة بكل الحركات السابقة بشكل أو بآخر ، ولكنه مستقل عنها ، فالفكر دائما مستقل عن الواقع ، ورغم كل الحديث الممل المعاد عن العلاقة العضوية بينهما واستحالة الفصل بينهما . الفكر يؤثر فى الواقع ويتأثر به ومع هذا يظل مستقلاً عنه لأنه يتعامل مع الماضى والحاضر والمستقبل ومع الأنماط المتكررة ، أما الواقع فهو الحاضر بكل تفاصيله وحقائقه ، وهو من ثم يختلف عن الحقيقة الكلية وظاهرة الإسلام الفكرى ظاهرة جديدة تمامًا فبعد الغزوة الاستعمارية وانتصار الغرب علينا وانبهارنا به واستلابنا أمامه ، وأصبح طموح الكثيرين هو اللحاق بالغرب ، وبدأت خير عقول الأمة تتجه نحو محاولة فهم الغرب وإدراك معارفه حتى نلحق به ، واستوعبت الجامعات غير الدينية (التى تدرس عقول الغرب) هذه العقول أما المعاهد والجماعات الدينية فكان لا يتجه إليها إلا من هم أقل حظًا فى الذكاء والتفوق والثراء المادى - صحيح أنه كان هناك باستمرار نسبة لا بأس بها من المتفوقين عقليا وثقافيا واجتماعيا ، ولكنها كانت آخذة فى التضاؤل ومما زاد الطين بلة أن النجاح فى المجتمعات التى تسود فيها النماذج الحضارية الغربية يتطلب الإلمام بالحضارة الغربية ومعارفها مما يعنى أن من يحصل على التأهيل الدينى ، لايجد نفس الحظ من النجاح .

ولكن فى ظل أزمة النظام الغربى الاشتراكى والرأسمالى تغير الوضع ، وبدأت تظهر مشكلة المعنى عند عدد كبير من المفكرين ممن يتحركون داخل المنظومة الغربية ، وبدأ كل واحد منهم يبحث عن أرضية جديدة يقف عليها إزاء هذه الحضارة المدمرة المتفوقة التى تعانى من الأزمة وبعد تجارب مختلفة بدءوا يتجهون إلى الإسلام . فمنهم المفكر الاقتصادى (عادل حسين) ، والمؤرخ (طارق البشرى) والمهندس المعمارى (عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم) ، وعالما الطبيعة والرياضيات (ممدوح فهمى وحامد الموصلى) وغيرهم عشرات .

ولعل من أوائل مكتشفى الإسلام الفكرى ، أى الإسلام كرؤية حضارية متكاملة الدكتور أنور عبد الملك ، ويمكن أن نضع المنظر الماركسى الفرنسى السابق روجيه / رجاء جارودى ، فى هذا السياق . هؤلاء اهتمامهم بالإسلام ليس سياسيًا

ولاعقائديا وإنما حضاريًا متكاملاً . ويحاول كل فى حقل تخصصه أن يولد منه معارف جديدة ، قد تتفق وقد تختلف مع معارف الغرب . ففى مجال المعمار ثمة تمرد على التيار الدولى الوظيفى ، وفى مجال العلوم الطبيعية ثمة محاولة للوصول لصيغ عملية ليست مبنية على الغزو وعلى هزيمة الطبيعة وإنما تحاول أن تصل إلى حالة توازن معها ، حيث يعمر الإنسان الأرض فلا يخربها ولا يخضع لها (وهذا هو معنى إسلامية المعرفة) .

وإذا كانت العقيدة هى النواه ، فالمجال السياسى هو مجرد مجال واحد ضمن مجالات أخرى كثيرة . وهذا الإسلام الفكرى لايزال فى مراحله الأولى ، وهو الذى يجتذب الآن عشرات الآلاف من الشباب الذين حصلوا المعارف الغربية ، فلم تستوعبهم ولم تستلبهم ، ووجدوا أنها لا تجيب على كثير من الأسئلة التى تطرح نفسها عليهم ، إذا كانت المنظومة المعرفية العلمانية الغربية قد تبلورت خلال خمسة أو ستة قرون (من عصر الغرب) فعمر الإسلام الفكرى لا يزيد عن عشرين إلى ثلاثين عامًا ، صحيح أنه كان هناك الأطروحات الفكرية الخصبة الرائدة (جمال الأفغانى - محمد عبده - حسن البنا - سيد قطب - مالك بن بنى) . ولكن الإسلام الفكرى لم يتحول إلى حركة متكاملة إلا فى العقود الثلاثة الأخيرة . وفى النهاية نقول : لقد فتح باب الاجتهاد ولا يمكن إغلاقه مرة أخرى ، وعلى المجتمعات العربية أن تتعامل مع الظاهرة الإسلامية بكل اتجاهاتها ، فقد أصبحت حقيقة تاريخية وأمرا واقعًا ، ولكن يجدى كثيرًا الاختباء وراء الخطاب التآمرى والصيغ الفكرية واللفظية الجاهزة ، فهى لن تفيد لا المجتمع ولا الحركات الإسلامية .

عمرو الشوبكى

باحث فى العلوم السياسية جامعة باريس (السوربون) فرنسا

أول شروط الديمقراطية والتعدد الحزبى قبول الآخر حتى لو كان تيار الإسلام السياسى

اخترت أن أتحدث عن البعد الثقافى فى قراءة الظاهرة الإسلامية :

وفى البداية أقول : هل بات من الممكن أن نقرأ ظاهرة العنف الدينى فى مصر بعيدًا عن كونها مجرد دليل إدانة لتيار إسلامى ما أو شهادة براءة لتيار إسلامى آخر ؟ أو بعيدا عن اختزالها داخل مفاهيم ومقولات التبرئة والتبرير لعنف الجماعات الإسلامية الذى جاء كرد على عنف الدولة - كما يرى البعض ، أو بحكم أن هذه التيارات تيارات فاشية بحكم الطبيعة والتكوين الداخلى «الأيديولوجى» كما يرى البعض الآخر ، وأنه لا أمل فى الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدنى وهامش الديمقراطية الموجود فى البلاد إلا باستئصال هذه التيارات من الجذور وهذا الاستئصال قد يكون بالعنف - باعتباره ردًا على عنف مطروح - أو قد يكون بالمواجهة الفكرية .

ويبدو أن أخطر ما فى هذه التفاوتات التى تبدو من حيث الشكل أنها لا تتجاوز الحقل السياسى ومجال الخلافات الأيديولوجية أنها من حيث المضمون عكست أكثر من إطار معرفى لرؤية الظواهر الاجتماعية وتجاوزت بكثير دائرة «السجال السياسى» لتقتحم المجال الثقافى والمعرفى الأوسع وهنا ربما مكمن الخطر ، وربما أيضا طوق النجاه . فأين نحن من الاثنين ؟

الخصوصية القاصرة و العالمية المنقوصة :

لعل أهم ما حمله الإطار المرجعى والفكرى للتيار العلمانى أو العقلانى - كما يسميه البعض فى مصر والوطن العربى هو هذا الاهتمام والتأكيد على القيم

الإنسانية العامة التى تجمع بين البشر فى العدالة - كما ركز الفكر الاشتراكى - والحرية والرغبة فى بناء نظام سياسى قائم على التنوع واحترام التعددية الحزبية والسياسية .

وهنا استلهم كثير من الليبراليين فى مصر - سواء ذوى الأصول اليمينية أو اليسارية على السواء - النموذج الديموقراطى الغربى نموذجًا يقاس على التنوع والتعددية باعتبار أنه النموذج الأمثل الذى على المجتمع العربى أن يصل إليه .

ولقد حملت هذه النظرة بعدا إنسانيا فى تحليل أغلب الظواهر الاجتماعية حيث مالت إلى الدفاع عن قيم عليا - الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الأقليات . . إلخ

واعتبرت أن العالم بأكمله يتجه إلى تبنى واحترام هذه المثل ولو على المستوى النظرى حتى لو أخفق فى التطبيق أحيانا أو كال بمكيالين أحيانا أخرى .

ويبدو أن الأزمة الحقيقية لهذا التصور تبدأ عند قراءة الظاهرة الإسلامية والعنف الدينى فى مصر ، حيث ينقلب هذا الإطار المعرفى المنفتح على المجتمعات الأخرى والمؤمن بعالمية الثقافة والقيم الإنسانية العليا إطار آخر مغلق وسكونى بل ويسقط أحيانًا - حتى لو صرح بالعكس - داخل إطار مرجعية أخرى تعتمد على الإفراط فى الخصوصية وليس العالمية .

فإذا كان هناك تسليم فكرى ونظرى بوحدة المجتمع الإنسانى وقيمه - حتى لو كان فى إطار التنوع - فإن هذا التسليم يعنى صراحة أن كل ثقافات العالم وكل مجتمعات الكرة الأرضية قابلة للارتقاء والتطور إذا امتلكت المقومات السياسية والاقتصادية لذلك . . وبالتالى لا تصبح الثقافة العربية الإسلامية استثناء من هذا التصور وإلا نكون سقطنا أسرى فى إطار معرفى آخر يرى بحتمية هذه الاستثنائية بما يعنى أنها ثقافة لا تقبل الديمقراطية أو التعدد الحزبى .

ومن هنا فإن أول شروط الديمقراطية والتعدد الحزبى هو قبول الآخر - الذى لا يستخدم العنف بالطبع - واحترام التنوع حتى لو كان تيار الإسلام السياسى والمشكلة الحقيقية هنا ليست فى كون التيار الإسلامى السلمى - أو الإخوانى بشكل أكثر صراحة - مؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية عن قناعة حقيقية أم عن انتهازية سياسية ، بقدر ما ستكون فى أحداث تراكم فكرى وسياسى يصب فى اتجاهين :

أولا فى اتجاه تطوير وتحديث مؤسسات النظام السياسى المصرى والتجربة الديمقراطية الوليدة - وهنا قد لا تختلف أغلب التيارات على المبدأ حتى لو اختلفت على التطبيق والأولويات .

الثانى : دمج أحد إفرازات وتجليات هذه الثقافة - العربية الإسلامية - المتجسدة فى تيار الإسلام السياسى داخل القيم والمفاهيم الديمقراطية الحديثة والمؤسسات المدنية الموجودة داخل المجتمع المصرى .

وهنا لا نجد تقريبا أى أدبيات تذكر فى هذا الاتجاه ، فالخطاب المضاد للتيار الدينى يعتمد أساسًا على مقولات «النفى» و «الاستئصال» لا «الدمج» و «الاستيعاب» ، بحيث بدت الصورة وكأن التيار الإسلامى ليس نتاج الواقع - بأزماته - وأن النظر إليه باعتباره تيارًا ساكنًا لا يتطور ولا يتحرك هى مسألة ليست ضارة فقط على المستوى السياسى - حتى لو رآها البعض مفيدة - إنما هى تمتلك قراءة مفرطة فى سكونيتها للثقافة العربية الإسلامية وتضعها فى النهاية مع أكثر التصورات الإسلامية إفراطا فى الحديث عن الخصوصية ، لا بمعناها الصحى فى إطار الكل الإنسانى إنما بالمعنى المنغلق والسكونى الذى يدور حول الاستثنائية والتفرد والمنعزلين عن سياق البشرية وتطورها - وتلك كانت أحد أزمات الخطاب الإسلامى المعاصر .

هل هى الظاهرة الأولى فى التاريخ الإنسانى ؟

لم يطرح كثير ممن انتقدوا التيار الإسلامى أو من دافعوا - أو برروا - بعض عملياته الإرهابية الإمكانيات العملية والعلمية لخلق تيار إسلامى حديث ديمقراطى يقبل بتداول السلطة وبالتنوع حتى لو كان هذا التداول وهذا التنوع يتم فى إطار احترام الدستور المستمد من القيم العامة فى الشريعة الإسلامية .

لماذا لا نعتبر تحول الأحزاب الديمقراطية المسيحية مؤشرا - وليس مرجعا وحيدًا - على إمكانية تحول ميراث ثقافى وتاريخى ، تجسدا سياسيا وفى مراحله الأولى فى الكنيسة وظلمات العصور الوسطى وأعيد إنتاجه وصياغته فى عصور النهضة والتنوير ، ليؤتى ثماره فى النهاية فى الأحزاب المسيحية الديمقراطية .

أليست تجربة دمج الأحزاب الدينية فى النظام السياسى اليابانى - عهد الميجى

فى عام ١٨٦٨ وحتى الآن تحتاج أيضا إلى التأمل ؟ لأنها أولا حققت قدرًا كبيرًا من النجاح ، كما أنها ثانيا تمت فى واقع ثقافى وحضارى مغاير للواقع الغربى .

ويكفى هنا الإشارة إلى التحولات التى شهدتها الثقافة الدينية البوذية فى اليابان ، والتى أخذت فى فترات طويلة من الزمن وخاصة فى مرحلة ما بين الحربين منحى فى غاية العنف والتطرف والآن فإن حزب «كوميتو» البوذى يكتفى بالتأكيد على أفكاره سلميا من خلال نوابه فى البرلمان اليابانى .

إن هذه الرؤية «الإدماجية» فى أدبيات علم الاجتماع السياسى واجتماع المعرفة امتدت أيضا لتشمل الحديث عن القوى السياسية الراديكالية والأحزاب الشيوعية بتفرعاتها المختلفة داخل أوروبا الغربية .

صحيح أن هذا «الدمج» لم يكن فقط جهدًا نظريا إنما أيضا تم داخل إطار نظام سياسى رأسمالى امتلك إمكانات التطور والانفتاح حتى نجح بعد جهد غير كبير فى إدماج أغلب الحركات الماركسية الثورية داخل مؤسسات النظام ، وحتى لو بقيت بعض «الشلل» والحركات الهامشية فى اليمين واليسار خارج إطار النظام القائم .

ورغم ذلك ليس مطلوبًا أن نقوم بنقل حرفى لتلك الأدبيات وحتى إذا نقلناها فليس هناك ضمانة مطلقة لأن نصل لنفس النتائج ، إلا أننا على الأقل أمام تراث علمى وسياسى عرفته كل المجتمعات الإنسانية فى تطورها نحو الديمقراطية واحترام المشاركة علينا الاستفادة منه . بل وعلينا أيضا أن نعى ونرصد التطورات الإيجابية التى حدثت على قلتها - داخل التيار الإسلامى والتى تدل على أن هناك فرصا حقيقية فى إدماج جانب من الحركة الإسلامية داخل قيم وقواعد الديمقراطية .

إذن فالتعامل مع «انفلات» التيار الإسلامى خارج مؤسسات النظام السياسى والمدنى على السواء يجب ألا تحكمه فقط الخصومة الأيديولوجية والسياسية - على مشروعيتها - إنما أيضا يجب أن ننظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها المظهر الأكثر وضوحًا للعطب السياسى الموجود داخل النظام السياسى المصرى .

فكما يدفع الكثيرون فى اتجاه مشاركة أوسع للجماهير فى الحياة السياسية والعملية الانتخابية باعتبارها أحد مظاهر العطب الرئيسية فى النظام السياسى المصرى ، وكما يرى آخرون على ضرورة : «تفعيل الأحزاب المصرية بابتكار أساليب تنظيمية وخطاب سياسى جيد يلائم المرحلة» . وكما يوجد ثالثا ، من يرى بأهمية

استمرار دور الدولة المصرية فى مجتمع نام يمثل مصر حتى فى ظل التعددية الحزبية ، وفى هذا يرى الكثيرون بضرورة تجديد الجهاز الإدارى فى البلاد ودمج الكوادر الشابة النشطة والمبدعة داخل مؤسسات النظام القائم .

وهكذا تتنوع الأدبيات التى تسعى بقدر الإمكان إلى تحديث النظام السياسى القائم ودمج القوى الفاعلة اجتماعيا ، والمهمشة سياسيا ، داخل مؤسساته ، ويقف الكثيرون عند التيار الإسلامى ولا يرون إلا أدبيات الاستئصال والعزل . هذا على الرغم من أن مهمة «الدمج» هذه ليست سهلة وهى تحتاج لجهد علمى - نظرى ومعرفى - متعلق بجهود النخبة المثقفة فى مصر ، وآخر سياسى واقتصادى على النخبة السياسية إتمامه .

وأعتقد أنه وضح الآن لماذا القراءة الثقافية ؟؟

فبلا شك فإننا لسنا أمام ظاهرة «قزمية» تسمى التيار الإسلامى ، إنما نحن أمام حركة ممتدة فى مصر والوطن العربى لازالت حتى هذه اللحظة تشكل أهم تيار للمعارضة السياسية والعنيفة على السواء للنظام القائم فالإخوان المسلمون يسيطرون على الجزء الحى من نشاط أغلب النقابات المهنية . وهنا امتلك التيار الإسلامى «كوادر» على درجة عالية من المهارة استخدمت «مفاهيم» وتكتيكات سياسية حديثة ونجحت فى السيطرة على جانب من مؤسسات «المجتمع المدنى» ديمقراطيا فى النقابات واتحادات الطلاب .

وفى نفس الوقت ، هناك عمليات العنف الدينى التى تجسدت أحيانا فى بعض العمليات الإرهابية التى مارستها أيضا أجنحة وفصائل داخل التيار الإسلامى الجهاد والجماعة الإسلامية - تلك الأجنحة التى اعتبرها الأستاذ فهمى هويدى بمثابة «إفراز لأزمة اجتماعية واقتصادية لا علاقة لها بالأصولية الإسلامية» .

وإذا سلمنا بهذه الفرضية جزئيا ، فإن استكمالها سيعنى من وجهة نظرنا طرح تساؤل آخر وهو : لماذا لم تتجسد هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية إلا فى العنف الدينى أساسًا ؟ . . فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعات نامية مثل أمريكا اللاتينية تتجسد فى معدلات مرعبة للجريمة ، وتجارة المخدرات وقتل الأطفال فى الشوارع ، إضافة إلى الدعارة . . . إلى آخره . . ولم تعرف هذه المجتمعات «تمردات» أو أعمال عنف ذات أصول دينية تتقاطع بأى درجة مع ما نراه الآن فى

مصر وأكثر من بلد إسلامى آخر إذن نحن بالفعل أمام «عنف» وأحيانا «إرهاب» هو نتاج لأزمة ، ولكن احتكار التيار الإسلامى أساسًا هذا العنف هو مؤشر أساسى يدل على صعوبة اختزال هذه الظاهرة من إطار الحقل السياسى فنحن فى النهاية أمام تيار سياسى - بإيجابياته وسلبياته هو فى النهاية أحد التجليات الرئيسية للموروث الثقافى والحضارى لهذه الأمة للثقافة العربية الإسلامية ، وحتى لو حاول البعض أن يعتبره أحد التجليات السلبية أو «المتخلفة» لهذا الموروث فإنه لن يستطيع أن ينكر وجوده بل وتأثيره الكبير ، ومن هنا فإن القراءة «الثقافية» لظاهرة «العنف الدينى» فى مصر ستعنى أساسًا ضرورة التمييز بين تصورين مختلفين يصلان إلى حد الطلاق البين .

الأول وقع فيه التيار الإسلامى - بشكل عام - حين دافع عن مفهوم «الخصوصية» ولكن بمعنى «الاستثنائية» المنعزلة والمتفردة فى السياق الإنسانى ، والمفارقة هنا تأت من الوجه الآخر أى ممن انتقدوا التيار الإسلامى على أرضية «العالمية» أو «الإنسانوية» حيث عبروا فى نفس هذا المفهوم المغلق للخصوصية فالأول رأى أننا لسنا بحاجة إلى ديمقراطية الغرب وأحزابه لأن الإسلام به كل شىء ، والثانى اعتبر - دون أن يصرح - أن هذه الثقافة وهذا التيار - أبرز تجلياتها - معادى للديمقراطية وغير قابل للتطور .

الثانى . . وهو ما نميل إليه وهو التحليل أو المقاربة الثقافية - الاجتماعية لهذه الظاهرة وهى تعتمد على القراءة المتحركة للموروث الثقافى ولا ترى ثوابته إلا فى إطار نسق اجتماعى وسياسى بعينه وهكذا يصبح الحديث عن تيار الإسلام السياسى حديث مفاهيم وقيم الديمقراطية متجسدة فى احترام التنوع وحق الخلاف والتعددية الحزبية . هذا الدمج ليس فقط عملية سياسية أو مشروع «تحديثى» قصرى للمجتمع المصرى ، بل على العكس ، فهو يتطلب لنجاحه أن يكون هذا «الثابت» الحضارى أو الثقافى - بالمعنى الديناميكى أيضا وليس السكونى - معبرًا عنه فى دستور هذه الأمة وفى نسقها العام .

وهكذا حين تتفق الغالبية الساحقة من أبناء الشعب المصرى على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية وأن يكون الإطار العام الذى يحكم حركة الأحزاب والقوى السياسية قائماً على احترام الأديان والقيم الثقافية والحضارية الإسلامية ، ليصبح هذا النسق العام تعبيرًا عن الخصوصية الحضارية المشروعة لهذه الأمة فليس هناك

دولة أو تكتل إقليمى لا تحكم تفصيلات سياسته قيم عامة حتى لو كانت مختلفة عن نسقنا الخاص وهذا النسق أو هذه الخصوصية بالمعنى الواسع ليست كما نراها منعزلة عن النسق الكلى الإنسانى ، بل على العكس هى متفاعلة معه ونتاج وجزء من حركته الإنسانية فى هذا الإطار يصبح اختزال مشكلات المجتمع المصرى فى الحل السحرى الذى تحمله عصا «الشريعة» هو أمر فى غاية التسطيح والمغالطة حيث من الصعب أن نتصور أن من سيطبقها هم «ملائكة» وليسوا بشرا ، وارد أن يخطئوا ويصيبوا ولابد أن ينطبق عليهم «القانون النسبى» الذى صمم من أجل البشر .

وهنا تأتى أهمية الجزء الاجتماعى - بشقيه السياسى والاقتصادى - فى المقاربة الثقافية التى اقترحناها ، حيث من الضرورى التأكيد على أن مفاهيم وقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا تتعارض مع أى موروث ثقافى . ومن هنا يصبح الإصرار على إحداث تراكم علمى وسياسى فى اتجاه «دمج» وتحديث خطاب الإسلام السياسى داخل القيم الديمقراطية تعنى أولاً وأساسًا أننا لسنا أمة تحمل خلفها «وزر» ١٤ قرنا من التخلف والعدوانية ، وتمتلك ميراثًا ثقافياً معاديًا للديمقراطية والتقدم كما ذكر - كثير من المستشرقين ، ويعنى ثانيا أننا نساهم فى إحداث نهضة غائبة على الأرض الوطن حين نحول التيار الإسلامى - أو الجزء الغالب فيه - من قوة للهدم إلى تيار للبناء .

أليست هى صورة تدمى القلب حين نرى آلافاً من الأطباء والمهندسين والفنيين يسقطون إما فى غياهب السجون أو صرعى برصاص الأمن . ألم تكن البذرة الأولى فى تكوين هؤلاء الشباب هى السخط على الفساد والإحباط من الواقع الاجتماعى والعداء للاحتلال الصهيونى .

وأخيرًا : ألم يكن من الممكن لهؤلاء فى ظل نسق سياسى واجتماعى مختلف أن يكونوا قوة دفع فى اتجاه التقدم وليس آلة لقتل الأبرياء ؟ !

إن هذا الانتقال من الحالة الثانية إلى الحالة الأولى لا يمكن اختزاله فى قضية «حب» أو «عداء» للتيار الإسلامى بل هو أحد شروط نهضة هذه الأمة .

فريدة النقاش

رئيس تحرير مجلة أدب ونقد

إغراق العالم فى الدين استراتيجية أمريكية

ملاحظات أولية:

أود قبل أن أطرح تعقيبى أن أسجل مجموعة من الملاحظات :

أولها : أن الزميل «معد الملف» وهو بصدد إعداد الأسئلة التى طرحها على المشاركين تجاهل سؤالاً مركزيًا عن المرأة . هو مركزى ، فبرغم الواقع الموضوعى تشكل المرأة نصف المجتمع ، ومشروع أى قوة سياسية لابد أن يتضمن استراتيجية وبرنامجًا المرأة ، ويزداد موضوع المرأة إلحاحًا إزاء حقيقة أن تيارات الإسلام السياسى موضوع هذه المناقشة بكل منطلقاتها ومنابعها مشغولة انشغالاً قويا بمسألة المرأة : لباسها وجسدها وتعليمها وعملها وهويتها . وتدور جل أدبيات الإسلام حول المرأة . ومن ثم فهناك نقص موضوعى فى هذا الملف يزداد وضوحًا مع عدم إشراك أى من النساء فى الموضوع ، وفضلاً عن ذلك كله فإن القليلين جدًا من المشاركين هم الذين أشاروا لمواقف هذه الجماعات من قضية المرأة . وهو ما يوضح نقص الإحساس بجدية التهديد الذى تستشعره قطاعات لايستهان بها من النساء المثقفات إزاء أدبيات وممارسات تيارات الإسلام السياسى بمعاداتها للمرأة بصور شتى : بدءاً باعتبار جسدها عورة وتشغل المجتمع كله بنسائه ورجاله بهذا الجسد ، وقضية شكلية بحتة حين تفرض الحجاب - عبر التخويف - على قطاعات واسعة من النساء ، وهو ما يؤدى إلى ما أسميه القهر الطوعى الذى تمارسه آلاف النساء ضد أنفسهن فالحجاب لم يصبح زيا فحسب بل هو أولا رمز لقوة سياسية ، وثانيا عنف ضد المرأة التى تقر بنفسها أنها عورة ، وقد أصبح الحجاب أبعد ما يكون عن مجرد لباس يدخل فى نطاق الحريات الشخصية . وفى ظنى أن الحركة النسائية فى مصر مطالبة أن تستنهض كل القوى المستنيرة والديمقراطية والعلمانية لمواجهة عملية التزييف الواسعة لوعى النساء التى تقوم بها جماعات الإسلام السياسى بكل فرقها .

ثانيها : يخص حرية الفكر والتعبير والتنظيم وهى بالنسبة لى المفتاح الرئيسى للديمقراطية ومن ثم لتقدم المجتمعات . وأؤكد أن الإسلام السياسى بكل فرقه يشكل تهديدًا جديًا فى هذا المجال . . وكل من تحدثوا باسم الإسلام فى هذا الملف وضعوا قيودًا على الحرية ، ولن أدخل هنا فى مناظرة حول أقوال بعض قادتهم فى أماكن أخرى ولكننى سوف أسوق الخبرة العملية التى بينت بصورة فاضحة هذا الموقف من حرية الفكر والتعبير ألا وهى قضية نصر حامد أبو زيد الأستاذ الجامعى والباحث الذى لاحقته هذه الجماعات بدءاً من نفوذها داخل الجامعة وصولاً إلى تحريك الدعوى لتطليق زوجته بحجة أنه فى نظرهم مرتد لأنه كتب مالا يوافق هواهم . .

أما بالنسبة للتنظيمات التى يقدمها بعض القادة المتمرسين بألاعيب السياسة وهم يقسمون أنهم فى حال تولى الحكم فى مصر سوف يحفظون حقوق المرأة وحرية الفكر والتعبير والحريات العامة كلها ، فإننى أميل لعدم تصديقهم ، بل وأدعو الآخرين لعدم تصديقهم أيضا لسبب بسيط هو أن التجارب العملية من حولنا تقول بغير ذلك من إيران للسودان ، ومن السعودية إلى جبهة الإنقاذ فى الجزائر التى لم أوافق أبدًا على أبعاد نتائج الانتخابات التى فازت بها - ففى كل هذه التجارب المرة بالنسبة للقضيتين المحوريتين . . المرأة وحرية الفكر دفعت النساء ودفع المفكرون الأحرار والفكر الحر بصفة عامة ثمنا باهظًا للاستبداد والبطش باسم الدين فقد جرى ملاحقة النساء فى إيران بصورة غير مسبوقة ومنعن من الاختلاط فى المدارس فتدهور تعليمهن بصورة مفزعة بسبب الأزمات الاقتصادية . وتدهورت صناعة السينما فى إيران وهاجر السينمائيون والمفكرون والكتاب لكل أرجاء العالم بسبب هذا الحكم المدعو أنه إسلامى فضلا عن بؤس البلاد بصفة عامة .

وفى السودان فصلت النساء من أعمالهن وجرت ملاحقتهن فى الشوارع والتفتيش فى بطاقات مرافقيهن من الرجال . وألغيت مواد من التعليم فى الجامعات وفرض الشيوخ تدريس مادة فى كلية الزراعة أسموها بالاستسقاء وكيف يمكن استمطار السماء بالصلاة .

وتدهور حال السودان بصورة غير مسبوقة فى تاريخه وهو الآن مهدد بالانقسام الحقيقى بسبب حكم الجبهة القومية الإسلامية . . وغنى عن البيان أن بعض خيرة أبناء السودان يعيشون خارج بلادهم . ومن بقى منهم فهو محدد الإقامة أو ممنوع من ممارسة النشاط السياسى بعد أن جرى مصادرة الصحف وحل الأحزاب والنقابات

والتدخل الفظ فى شئون المنظمات الأهلية والاجتماعية أى الإطاحة بالتراث الديمقراطى الغنى للسودان الحديث .

وفى العربية السعودية قد وصل حصار النساء لدرجة أن بعضهن حاولن قيادة السيارات فتعرضن للفصل من العمل والحبس والتشهير ، ومن قبل منعتهن السلطات من تولى بعض الوظائف ، فما بالنا بالنساء الفقيرات اللاتى لا ينتمين إلى أسر كبيرة أو يملكن سيارات ويمكننا أن نتصور بؤس وضعهن فى مجتمع كهذا .

أما عن حرية الفكر والتعبير فى السعودية فإنها تنتفى من المنبع بحكم النظام نفسه الذى يرفض صيغة الانتخابات أو التعدد الحزبى أو حق إصدار الصحف وحرية البحث العلمى . . الخ بالإضافة إلى السجون والمعتقلات .

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر فقد اعتدى رجالها على النساء السافرات وأشعلوا النيران فى المدارس ، وأعلن قادتها بكل وضوح أن الديمقراطية كفر وإلحاد مستورد .

فهل يحتاج ياترى إلى المزيد من التجارب المرة لنلمس على جلودنا الحية خبرة جديدة لحكم إسلامى على الطريقة الخومينية أو الوهابية أو البشيرية ؟

وقد اخترت هاتين القضيتين المحوريتين أى المرأة وحرية الفكر باعتبارهما أساسًا لأى منظومة جدية للحريات العامة وحقوق الإنسان وتبين التجارب الواقعية إلى أى حد تتدهور المجتمعات حين يجرى العدوان على الحريات العامة بدءاً بمحاصرة وعزل نصف المجتمع وبالتالى الانتقاص من حقوق الإنسان .

ولكل هذه الأسباب فأنا أتفق مع الرأى الذى جاء عرضا فى الحوار مع الأستاذ أحمد شرف أن استراتيجية جماعات الإسلام السياسى بكل فرقها هى جزء من استراتيجية الإمبريالية العالمية سواء كانت هذه العلاقة وليدة تنسيق وتعاون لا يندر أن تقوم عليه الشواهد القوية أو لأنها علاقة موضوعية من حيث كونهما يشتركان فى نفس الهدف وهو إغلاق الطريق أمام التطور الديمقراطى السلمى لهذه المجتمعات ، التطور الذى يستهدف بناء أنظمة علمانية تقوم على العدالة الاجتماعية وتفتح الآفاق لتغيير الواقع إلى الأفضل ولكل من الإمبريالية العالمية وحليفتها الصهيونية مصلحة أكيدة فى تدهور هذه المجتمعات وهو ما تسهم فيه حركات الإسلام السياسى بنصيب نلمسه جميعًا وإن كانت ترفع أحيانا شعارات براقة معادية للإمبريالية .

ولأن كل ظاهرة سياسية هى تعبير عن قوة اجتماعية ففى اعتقادى أن الإسلام السياسى يستند الآن بشكل أساسى إلى قوة حية رئيسية فى المجتمع المصرى هى البرجوازية الصغيرة ضحية الأزمة العامة فى المجتمع المصرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية فهى الفئة التى خرج منها نشطاء الحركات الإسلامية والاجتماعية طيلة هذا القرن ، وهى التى كونت ثرواتها الصغيرة من الهجرة لبلدان النفط ، ولأنها هاجرت عقب هزيمة قاسية سنة ١٩٦٧ وأخذت منذ ذلك الحين تسافر وتعود فقد تأثرت سلبًا بثقافة النفط الذى تمركز فى المعاقل المرجعية والمحافظة . وكانت هذه المعاقل مراكز للثورة المضادة للناصرية التى أفزعت حكام السعودية على نحو خاص .

وبالطبع كانت الثروة التى راكمها بعض قادة الإخوان المسلمين الذين هربوا من الاضطهاد الناصرى إلى السعودية هى الأساس الذى قامت عليه الحركة وتوسعت بعد ذلك . وإذا صح ما تقوله أجهزة الأمن من تمويل إيران للجماعات الراديكالية الصغيرة فإن عنصر المال النفطى يلعب دورًا رئيسيا فى نمو هذه الجماعات ، بل إن الطريقة التى ينشئون بها مؤسساتهم الاقتصادية باتساع ووفرة وتنوع تجزم بأنهم ممولون تمويلاً ضخمًا للغاية لا تستطيع أن تجاريه إلا حكومة ، فما بالنا بالقوى اليسارية مهما كان برنامجها صحيحًا ومعبرا عن حاجات الشعب .

ويصب الإسلام السياسى موضوعيًا فى خطة بلدان النفط والمراكز الرأسمالية الكبرى فى العالم التى كانت استراتيجيتها قد قامت على إغراق العالم فى الدين منذ الخمسينيات بعد أن أفزعتها مرحلة المد اليسارى الواسع وحركات الشباب الثورية فى كل من أوروبا وأمريكا . . ونهوض حركة التحرر الوطنى التى ألحقت هزائم حقيقية بالاستعمار .

ولكن هذا التفسير وحده لا يكفى وأتصور أن العالم الذى يجرى تشكيله بصورة شاملة للمرة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية وفى ظل الهيمنة الإمبريالية الأمريكية التى حسمت تفوقها المطلق عن طريق إرهاب الشعوب بسلاح يعجزون عن امتلاكه جعل سؤال الهوية كملاذ سؤالاً ملحًا وتحتميا للشعوب ، لا شعوريًا - بما تعتقد أنه عنصر تميزها على القاهرين فتلجأ إلى الدين كخير عزاء وسلوى عن الهوان الواقعى .

كذلك فإن غياب الديمقراطية السياسية فى ظل المرحلة الناصرية وتشوهها بعد

ذلك فى ظل السادات ومبارك جعل وسائل التعبير المتاحة أمام الناس هى الجوامع التى امتزج فيها الدين بالسياسة . .

وأتفق مع الدكتور أسامة الغزالى حرب فى أن فشل الأنظمة التى رفعت رايات ليبرالية ، وتلك التى رفعت رايات القومية والاشتراكية جعل الناس تتجه لتجربة ما لم تختبره من قبل وهو التيار الإسلامى ، الذى هو أيضا نتيجة لفشل التحديث والنمو الرأسمالى وتشوهه ، وهو حالة واقعية لا يجوز تبسيطها أو الهروب من حقيقتها بالقول أن لا أهمية لها وأنها عارضة كما لا أستريح لتعبير «الصحوة» لأن الصحوة تعنى فى قلب ما تعنى أن ثمة قوة تدفع بالمجتمع إلى الأمام بعد خمول ، وهى تستيقظ بعد نوم ، والحقيقة أن الإسلام السياسى يجر المجتمع إلى الخلف ، ويقوم بأوسع عملية تزييف للوعى الاجتماعى والطبقى الوطنى والأممى . ولذا فأنا أوافق مجدى أحمد حسين على أن المد الإسلامى واضح فى المسلك والمظهر ، أى الميكروفونات المزعجة والحجاب واللحى والجلاليب ، والإفاضة فى الكلام عن الوضوء والصلاة وجسد المرأة وهو ما لا يحتاجه المواطن العادى المتدين بالفطرة تدينا سمحًا يكره التعصب والغلو .

وأتفق مع الدكتور أحمد الصاوى أنه طالما ظلت هذه القوى لا تحمل مشروعًا واضحًا فلن تكون قادرة على إحداث التغيير السياسى بل ستبقى مجرد غصة فى حلق الحكومة - فرغم كل هذا الضجيج لا يملك الإسلام السياسى برنامجًا ومشروعًا واضحًا أكثر من الاتجاه للتحكم الشكلى فى حياة الناس .

ومفتاح الخروج مما نحن فيه الديمقراطية بدءاً بإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وصولاً لتعبير وسائل الإعلام عن كافة القوى السياسية ورغم أننى لست متفائلة فيما يخص المستقبل القريب فإننى أكاد ألمح فى المستقبل البعيد نسبيًا نمو تيار الإسلام العلمانى الذى يشق له مجرى وإن بصعوبة عدد من العلماء والباحثين الشجعان ، يواصلون طريق الشيخ على عبد الرازق . . من سعيد العشماوى ، فخليل عبد الكريم ، ومن سيد القمنى لنصر حامد أبو زيد ، وتلاميذ لهم بلا حصر سوف يجتازون موجة الغوغائية والسطحية الرابحة وسوف ينجحون فى التواصل مع روح التسامح الشعبى الأصيل ، والإيمان العقلانى بدلا من الإيمان القمعى الكريه .

إذ يقول المصريون المتسامحون الذين ضفروا فى ثقافتهم الشعبية شبكة من كل ماضى الديانات من فضائل حتى من قبل الديانات الثلاث «أن ربنا رب قلوب»

وذلك زمن طويل قبل أن تصل الثورة الوطنية شعارها المجيد «الدين لله والوطن للجميع» ، رافضين كل تعصب أو استعلاء لأن «رب الكل يحاسب الكل» .

من هذا الزمن القادم سوف يكون شيئًا طبيعيًا أن لا يتضمن دستور البلاد دينًا رسميًا وذلك لأن العلمانية ليست مسألة فقهية ولكنها محصلة تطور شامل اقتصادى - اجتماعى - سياسى حضارى فإن هذا كله سوف يكون مشروطا بالخروج من الأزمة العامة . . فالدستور العلمانى فى تركيا لم يمنع نمو التيارات الظلامية - الفاشية بنت الأزمة .

والخروج من الأزمة مشروط بدوره بقيام جبهة تضم كل القوى الديمقراطية التى تستهدف خروج مصر من أزمتها وبناء مجتمع أفضل ترفرف عليها رايات الحرية والعدل . وفى رأيى أن هذه القوى لا تضم أيّاً من تيارات الإسلام السياسى أو الحزب الحاكم . وليس ضعف القوى الديمقراطية الآن مبررًا بحال لكى تتجه للتحالفات الخطأ وإنما هو مبرر أكيد لتدعيم مواقفها وتشديد نضالها من أجل اكتساب مواقع جديدة فى أوساط الجماهير ، وهو الطريق الوحيد لانتزاع الديمقراطية الحقة .

كمال السعيد حبيب

باحث فى العلوم السياسية

العنف بشكله الراهن هو مؤامرة للقضاء على الشباب المسلم ومؤامرة لتشويه صورة الإسلام

يثير ملف الأصولية الإسلامية قضايا وملاحظات عديدة التفصيل فى تناولها قد يحتاج إلى كتاب - لذا فإننا سنشير إليها بقدر ما يمكن .

القضية الأولى : قضية المصطلحات.

فالملف استخدم مصطلحات عديدة مثل «الأصولية» و «المجتمع المدنى» ، «والإسلام السياسى» ، «والإرهاب والعنف» ، وغيرها من المصطلحات وهذه المصطلحات فى مدلولاتها الشائعة تثير التباسًا وتشويها بل وإرهابًا فى السياق التى تستخدم فيه فليس الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية أو التهديد به ، ولكن أحد مظاهر العنف والإرهاب أن تستخدم مصطلحات ذات دلالة تحقيرية أو لا تعبر تعبيرا صحيحا فى دلالتها على الجماعة أو القوى السياسية التى تستخدم هذه المصطلحات لتوصيفها أو التعريف بها .

- ولنستخدم مثلاً مصطلح «الأصولية» - فهذا المصطلح يستخدم فى الحضارات الغربية للدلالة على بعض الجماعات التى تعادى التطور وتعجز عن التكيف مع وقائع التقدم العلمى الحديث - أى هى جماعات جامدة ومتعصبة وترفض الاعتراف بالآخرين وهى تستند فى سلوكها ذلك إلى نصوص من التوراة والإنجيل بينما الحركة الإسلامية المعاصرة لا تعادى التقدم العلمى ، ولا ترفض مخترعات المدنية الحديثة كأدوات وهى فى عودتها إلى نصوص الكتاب والسنة ، ولإطار مرجعى حاكم تتجاوز أهواءها وتحيزاتها فلا تملك إلا أن تقبل ما أقرته هذه النصوص تجاه الكون والعالم والعلم والآخر - وهى نصوص بحكم ثباتها وعالميتها وخلودها لا تعادى القيم ولا التفكير ولا هى تدعو إلى الجمود كما أنها تدعو إلى قبول الآخر واحترامه بل وتقنين وجوده - ويكفى أن يشير هذا السياق إلى أنه لولا حاكمية

الإطار المرجعى للقرآن والسنة للدولة الإسلامية لأدى إلى اختفاء الآخر غير المسلم ولتبددت التعددية الثقافية والاجتماعية بل والسياسية - وعلى سبيل المثال - فإن السلطان سليم الأول العثمانى (١٥١٢ - ١٥٢٠) فكر كحاكم فى أن يتخلص من القوى غير الإسلامية وغير السُّنية ليحقق لمجتمعه التكامل لكن العلماء راجعوه استنادًا إلى النصوص القرآنية والنبوية وأفهموه أنه لا يستطيع ذلك فعاد عما أراد - أى أن الراجعية إلى النص هى حماية للمسلم من التعصب أو الجمود أو عدم التكيف الذى يحمله مصطلح الأصولية .

القضية الثانية : العلاقة بين النص والواقع :

وإذا كانت النصوص تحمى المسلم من التعصب فكيف نحميه من الجمود ؟ أشير إلى هذه القضية لأنها كانت محورًا أساسيًا فى الملف . وهذه القضية يمكن أن نضعها تحت عنوان «العلاقة بين النص والواقع» أو ما يسميه «الأصوليون» - أى المتخصصون فى علم أصول الفقه - بتحقيق المناط أو تنزيل الحكم الشرعى على الواقع - فالنصوص فى القرآن والسنة - كما أشرت فى دراسة لى بمنبر الشرق - يمكن أن تكون على أنحاء ثلاثة :

الأول : **القواعد الكلية الحاكمة** : وهى التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان والحال مثل العدل ، والشورى ، والأمانة ، والصدق ، والإحساس ، والتقوى ، والتفكير ، والعلم ، إعمال العقل : وهى جزء من الفطرة البشرية التى جبل الله الناس جميعًا عليها كخلفاء له فى الأرض .

الثانى : **النصوص القطعية** : والتى تأمر أو تنهى أو تُخبر أو تبيح أو تعد أو تنذر وتتوعد وهى التى تمثل مواضع الإجماع فى الفقه الإسلامى ولا تختلف فى شأنها الأفهام وهى المقصودة بالقاعدة الشائعة «لااجتهاد مع النص» .

الثالث : **النصوص الظنية** : وهى التى تختلف الأنظار فى فهمها وتفسيرها وهذه التى تكونت عبرها المذاهب الفقهية الإسلامية المختلفة . أى أن النصوص القرآنية أو النبوية ليست على مرتبة واحدة . ثم هى فى علاقتها بالواقع ليست على مرتبة واحدة أيضا فبينها نجد الثابت الذى لا يكاد يتغير الاجتهاد فيه قد فصّله القرآن وفصَّلته السنة تفصيلاً واضحًا ، نجد المجمل والكلىّ قد أوجزه القرآن والسنة إيجازا يوجب على المجتهدين أن يعملوا عقولهم لتنزيله على الواقع ، - أى أن الاجتهاد هنا واجب ، وحول هذا الجانب المتصل بالواقع تكونت الأدوات الأصولية الفقهية مثل

القياس ، والمصلحة الشرعية ، والعرف والعادة ، والاستصحاب ، والاستحسان ، وشرع من قبلنا - فالنصوص متناهية والوقائع حادثة متجددة لا تنتهى . ولأن ما لا يتناهى (الواقع) لا يضبطه ما يتناهى (النصوص) - عُلم قطعًا أن القياس والاجتهاد واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهادٌ - فالتجديد أحد سمات الشريعة الإسلامية الأساسية ، والفقه الإسلامى فى الجانب المتغير لا يحمل أى قداسة ويمكننا أن نجتهد اجتهادات جديدة تتفق مع واقعنا المعاصر وتكون منضبطة بالشرع أيضا ومن واقع خبرتى وتجربتى فى الحركة الإسلامية وفى السجون فإن زيادة التبصر بالعلم الشرعى الصحيح يواكبها اضطراد فى التسامح مع الآخر وقبول منجزات الحضارة المعاصرة التى كان الإسلام والمسلمون صُنّاعا لها فى فترة الصعود الإسلامى .

القضية الثالثة:

وهى قضية محاولة تفسير ظهور الحركة الإسلامية المعاصرة عبر أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية وهو ما يعطى الانطباع بأنها مرتبطة بلحظة تاريخية معينة أو أنها رد فعل لواقع معين وهو منهج غربى يفسر الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور مادى - ورغم أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية فى تفسير السلوك الإنسانى إلا أن ظاهرة الإحياء الإسلامى المعاصرة هى ظاهرة أصيلة وتفسيرها ومعرفة أسبابها تكمن فى طبيعة الإسلام ذاته والذى يملك آليات للتجديد والإحياء . كما يتضمن آليات للدفع والدفاع وليس ضروريّاً أن يكون المعبّرون عن الإحياء فى موقع المعارضة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر . بل قد يأتى التجديد من داخل الحكم ذاته فمواجهة أبى بكر الصديق للمرتدين هى عملية إحيائية ، ومواجهة عمر بن عبد العزيز لمظالم الأمويين هى عملية إحيائية ، ففى الإسلام تظهر حركات إحياء إسلامى حين يفترق السلطان (الحكم) عن اتباع القرآن كمنهج جاء ليحكم واقع الناس ، ولم تنقطع أبدا حركات التجديد والإحياء الإسلامى منذ المواجهة الأولى بين الشيطان (إبليس) وبين (آدم) حين أنزله الله إلى الأرض كخليفة له ﴿ **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ - وتعد الرسالات السماوية التى جاء بها الأنبياء أعظم حركات الإحياء والتجديد فى التاريخ الإنسانى - فالمسألة ليست متعلقة بأسباب نفسية ولا اجتماعية

ولا سياسية ولا هى لحظة تاريخية ولكنها عميقة الجذور فى التاريخ وترتبط بشكل رئيسى بآلية ذاتية وداخلية هى العلاقة بين القرآن والسلطان ، وحتى فى لحظة التزام السلطان بمنهج الله وقرآنه فإن حركات التجديد لا تموت بل تبقى مستمرة أبدا لتحمى هذه العلاقة وتثبتها وتحفظ بقاءها من خلال «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والنصح ، والشورى والاجتهاد ، والجهاد» إنها قصة الأمة المسلمة فى علاقتها بالذكر - ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ - فالأمة لا تموت - فهل حدث فى التاريخ الإسلامى انقطاع لفعل الأمة وحركتها - والأمة اليوم مبتلاه بوجود حُكّام ونخب فكرية لا تجعل من القرآن مرجعية لها - وهى مبتلاه بقبول الاستعمار الجديد ومصافحة أعداء الأمة خاصة اليهود وأمريكا - وحركات التجديد الإسلامى مرتبطة دائما إما بوجود هجمة صليبية على العالم الإسلامى أو باستعانة الحكام بأعداء الأمة أو بنبذ منهج الله فى الحكم وراءها ظهريًا .

القضية الرابعة : وهى قضية العنف وعلاقته بالحركة الإسلامية:

من الخطأ أن يتم الربط بين اتجاه سياسى أو قوى مجتمعية وبين سلوك معين ربطًا آليا كأن أحدهما سبب للآخر - ولذا فالربط بين الحركة الإسلامية والعنف هو تسطيح وجهل ، وإذا حاولنا التفكير حول العنف فإن المصطلح فى اشتقاقاته المختلفة يعبر عن معايير لا تتفق والإسلام - فهو ضد الرفق - وكل ما فى الرفق من الخير ففى العنف من الشر مثله - والإسلام يحض على الرفق وينهى عن العنف - ففى الحديث «إن الله تعالى يعطى على الرفق مالا يعطى على العنف» - وفى الحديث «ما كان الرفق فى شىء إلا زانه وما كان العنف فى شىء إلا شانه » والعنف ضد الحكمة والقيام على الشىء بما يصلحه ، وهو مرادف للمشقة والعنت وهو ضد العلم فهو جهل وهو ظلم ومجافاة للقصد ، ويقال إبل معتنفة إذا كانت فى بلد لا يوافقها - أى أن العنف كما تذهب إليه التفسيرات الاجتماعية والسياسية يوافق دلالات اللغة - وإذا كانت اللغة تتجاوز مجرد كونها وعاءً للمعانى وإنما هى تعبير عن الحضارة التى تنتمى إليها فإن الاجتماع الإسلامى والعربى يجعل من التفاوض والشورى أساسًا للتعامل مع مشكلاته ولا يعتمد العنف أداة لذلك . لذا فإن الخروج عن ذلك لن ينتج إلا مزيدا من العنف وهناك مصطلحات أخرى فى الكتاب والسنة والفقه الإسلامى تعبر عن تفاعل المسلم الحركى والعضوى تجاه المجتمع (المسلمين والحكام) ، وتجاه الآخر (الكفار) الذين يقصدون المجتمع الإسلامى بالاعتداء) -

ومن هذه المصطلحات مثلاً : القتال - أى طلب العدو أو دفعه - طلبه لإدخاله فى دين الإسلام كدين حاكم وحق بدون إكراه ، وذلك بإزالة الأنظمة التى تفرض على الناس الكفر ، وتركهم أحرارًا يقررون . أو دفعه عن رغبته فى غزو بلدان الإسلام بقصد استعمارها ٠ أو مصطلح الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - وهو أحد آليات حفاظ المجتمع الإسلامى على أن يظل محتفظًا ووفيًا لدينه - وفى الأساس الحكومة الإسلامية باعتبارها التى تملك السلطة هى التى تقوم بالأمر والنهى لكنها إذا لم تقم بذلك فإن المجتمع له حق القيام بذلك وقد يستخدم فى ذلك سلطان الأمر والنهى «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده - فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه» .

وهناك مصطلح «الخروج» - أى حق المجتمع فى أن يواجه الحاكم الذى يخالف قواعد الشرعية الإسلامية ، أو يخالف العقد الذى عقده مع المسلمين قبل أن يتولى السلطة - وهناك فقه كامل يحدد طبيعة الخروج وكيفيته ومآله . «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا لكم من الله فيه برهان» - ويتعلق بمسألة الخروج حق المجتمع فى نبذ الطاعة للسلطة الحاكمة وعدم التعاون معها «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره مالم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» .

وهناك مصطلح «الإرهاب» - فهو مصطلح شرعى إذا كان يقصد به دفع الكفار أو الأعداء ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ - فالإرهاب هنا يحقق وظيفة سياسية ونفسية هى «منع العدو من الاعتداء على أرض المسلمين» . وما نشاهده من عنف مضاد بين الحكومة والجماعات الإسلامية هو تعبير عن أزمة مجتمعية عامة مظاهرها متنوعة وعديدة ، منها توسع الدولة بالأساس فى ممارسة الأعمال التى تتنافى وكرامة الإنسان وحقوقه فى وقت يتزايد فيه وعى الناس بضرورة واحترام كرامتهم وحقوقهم الإنسانية ، وأنا شخصيًا أندهش من تبنى الدولة دائما لخيارات استخدام القوة حتى ولو لم يكن الأمر متعلقًا بالحفاظ على هيبتها وهو ما يمكن وصفه بغياب الرشد الأمنى والسياسى» - وتتعرض قطاعات واسعة من الشباب الإسلامى للاعتقال والتعذيب والاعتداء على الحرمات مثل اقتحام البيوت ليلاً ودخول حجرات النوم واحتجاز النساء كرهائن - وهذه الممارسات لا تكون بالضرورة

هى الخيار الوحيد أمام أجهزة الأمن ولذا فإننى لا أتفق والرأى الذى يذهب إلى أن الجماهير العريضة من الناس ستبقى سلبية سياسيًا فالدولة سترغمهم على أن يكون لهم موقف سياسى بعدم احترازها بشكل خاص من مراعاة حقوق الناس فى أن تكون كرامتهم وحرماتهم وأعراضهم محفوظة - وما يؤكد أن العنف هو أزمة مجتمع هو بروز العنف كسمة فى السلوك اليومى المعتاد بين الناس . بل وحتى بين الأقارب .

القضية الخامسة: علاقة الإسلام بالتعددية الدينية والمجتمعية والثقافية:

فالإسلام هو الذى علم البشر التعددية بمعنى قبول الآخر المخالف له على المستوى العقيدى وبدلا مما كان قائما وهو ضرورة أن يكون الناس على دين ملوكهم ودولهم أباح الإسلام لغير المسلم الاحتفاظ بعقيدته ووجوده بل ونظم هذا الوجود ، ولا يوجد كتاب فقه إسلامى لم يتضمن قواعد وجود غير المسلم وكيفية حمايته ومراعاة حرمته ، ووثيقة المدينة التى نظمت الوجود اليهودى فى المدينة بعد هجرة النبى إليها «وفق قاعدة الاشتراك فى الغرم والغنم» شاهد على ذلك وحين فتح المسلمون البلد غير المسلمة فإنهم حفظوا لغير المسلمين كل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية شرط أن يقبلوا بالنظام الإسلامى العام - أو ما يطلق عليه الفقهاء «التزام أحكام الملة» - وفى العصر الحديث كان العثمانيون عبر نظام الملة هم أول أمة تقبل بوجود التعدد السياسى والثقافى والمجتمعى لمخالفيها فى الاعتقاد والدين - أى أننا الذين علمنا أوربا التعددية فكيف يُتّهم المسلمون بأنهم ضد التعددية ؟ وعلى المستوى الإسلامى الداخلى وجدت المذاهب الفقهية التى بلغت أكثر من عشرين مذهبًا كما وجدت الفرق الإسلامية المتعددة ورغم أنها تعبير عن صدع فى جسد الأمة على مستوى تهديد استقرارها وهويتها - لكن الدولة تقبل وجودها كأفراد لكن إذا بدءوا فى الحركة المنظمة كالخوارج مثلا فالدولة تواجههم - والمجتمع المدنى مرادفه لدينا الأمة المسلمة وهذه الأمة لم يحدث فى التاريخ الإسلامى كله أن انتزعت منها الدولة حق وجود مؤسساتها مثل الأوقاف والمساجد والمدارس وكانت للأمة مؤسساتها التى يمكن أن نصفها بأنها نصف سياسية ونصف مجتمعية بمعنى أنها قابلة لأن تصبح دولة ولذا فعند سقوط أى دولة إسلامية لايوجد فراغ بل تطور الأمة مؤسساتها المجتمعية لتصبح سياسية وتتطور لتكوين

دولة ، فالذى نسعى إليه اليوم هو تعزيز وجود مؤسسات أهلية وتقوية المجتمع المدنى لم يغب أبدًا فى التاريخ الإسلامى والدولة العثمانية تشهد بذلك فالسلطة هى مشاركة بين الدولة والأمة - وللأمة حق القيام بالسلطات التى تعجز الدولة عن القيام بها - وأنا كمسلم - أقبل بالتعددية وأقبل بما تقرره الأمة من اختيار وهو اختيار دائما سيكون فى صالح الإسلام وما حدث فى الجزائر أكبر دليل على أن الإسلاميين ليسوا هم الذين يعادون اختيار الأمة .

القضية السادسة : علاقة الفصائل الإسلامية ببعضها وحقها فى التعبير عن الأمة :

بالطبع لا يوجد داخل الحركة الإسلامية كما تذهب بعض التحليلات العقيمة - تنسيق أو توزيع أدوار فكل فصيل له تميزه واستقلاليته - ورغم أن هذا التعدد ليس شيئا محمودًا - فى تقديرى - لكنه أحد سمات مرحلة الاستضعاف - ويجب من وجهة النظر الإسلامية أن يؤخذ كمعطى - given وإلا فإن بعض التحليلات تتحدث عن إمكان تكرار النموذج الأفغانى فى مصر ، ولا تملك أى من هذه الحركات احتكار الحديث باسم الأمة إلا بقدر ما تجسده من التعبير عن آمالها وآلامها إسلاميًا - ومن حق أى مسلم أن يتحدث فى شئون أمته دون أن يكون ذلك حكرًا على فئة أو جماعة . فليس أى من هذه الجماعات هى جماعة المسلمين - وإنما هى جماعة من المسلمين .

القضية الأخيرة:

وترتبط بالنقطة السابقة قضية التكفير وإطلاق الأحكام على الناس بلا بينة ولا تحرز وذلك ليس منهجًا إسلاميّاً وإنما هو منهج الخوارج والشّذاذ وهو تعبير فعلاً عن حالة نفسية ومجتمعية وليس من هدى الإسلام ، ولا من خلق المسلم أن يكفر مسلمًا لأى سبب كان «فمن قال لأخيه ياكافر ، فقد باء بها أحدهما» - ولا ريب أن الإسلام بحاجة إلى الدعوة والحكمة والموعظة الحسنة والانخراط فى قضايا المجتمع والمشاركة فيها بشكل واضح وعلنى لأن عملية التغيير والخروج من الوضع

الراهن والتى ينشدها الإسلاميون هى عملية معقدة تحتاج إلى جهد وحركة شاملة فى كل الاتجاهات ، والعمل فى قلب الواقع الاجتماعى والسياسى والثقافى والعلمى . إذ إن الاقتصار على المواجهة العضوية الدائرة الآن بين قطاع من الإسلاميين والحكومة يجعل الإسلاميين فى موقع رد الفعل الثأرى الدائم وهو ما يحرمهم من الحركة المجتمعية والسياسية والتربوية والتى تمثل الأساس القاعدى المتين لأى بناء أو محاولة للتغَير فالعنف بشكله الراهن هو مؤامرة للقضاء على الشباب المسلم ، ومؤامرة لتشويه صورة الإسلام .

أ . د . محمد السيد حبيب

عضو مجلس الشعب السابق عن الإخوان المسلمون

الهجوم على رموز وقيادات العمل الإسلامى أسلوب خصوم الإسلام فى كل عصر

تكمن مشكلة النخبة المثقفة من العلمانيين اليوم الذين ينتقدون الإسلام والعمل الإسلامى فى أنهم لم يتيحوا لأنفسهم الفرصة الكافية لكى يتفهموا الإسلام الفهم الصحيح . وإذا كانت القاعدة هى أن الحكم على الشىء فرع من تصوره ، وأن التصور الصحيح عن قضية ما لابد وأن يكون معتمدا على معلومات كاملة وشاملة ودقيقة من هذه القضية ، فإنه يمكننا أن نتوقع حكم ونظرة هؤلاء النخبة تجاه الكثير من القضايا الإسلامية . قد يعتمد البعض أنه قرأ كثيرا عن الإسلام من حيث الأصول والفقه والفكر والتاريخ ، ولكنه فيما يبدو لم يقرأ عن الإسلام بالشكل أو بالأسلوب المنهجى ، بمعنى أن الكثير من هؤلاء أخذ أطرافا من هنا وأطرافا من هناك مما وقع فى يده أو وصلت إليه يده ، وهو يتصور بذلك أنه قد كون ثقافة إسلامية جيدة تعين على الفهم الصحيح ، وبالتالى الحكم على الأشياء حكما صائبا . .

من ناحية أخرى نحن الإخوان المسلمون لا نحتكر الفهم الصحيح لأنفسنا ، ونقرر بالنسبة لمسائل الفروع وقضايا الاجتهاد بأن رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب . . بل نحن نذهب إلى ماهو أكثر من ذلك فنقول بأننا نؤمن بتعدد أوجه الصواب ، وأن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها» كما بين رسولنا ﷺ .

إن هناك حدا أدنى من القواعد والأصول الإسلامية لابد من الإلمام بها لمن يريد أن يتصدى بالنظر فى القضايا الاجتهادية على اعتبار ما تعارف عليه فقهاؤنا من أن هذا الدين ليس حكرا على أحد ولكنه ليس نهبا لكل أحد ، وقد أوضح الإمام البنا رحمه الله ذلك فى رسالة التعاليم فقال :

«ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر فى أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من أئمة الدين ، أو يحسن به مع هذا الاتباع أن يجتهد ما استطاع فى تعرف أدلته ، وان يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته ، وأن يستكمل نقصه العلمى إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر» .

مشروعية العمل للإسلام:

يحلو للبعض من المسئولين والكتاب وصف جماعة الإخوان المسلمين بالجماعة المنحلة أو المحظورة أو غير الشرعية أو غير القانونية أو المحجوبة عن الشرعية ، ولن نناقش هنا الوضع القانونى للجماعة وهل صدر قرار بها كما يدعى هؤلاء أم لا ، فهذا مكانه ساحة القضاء ، ولكننا سنتناول مدى شرعية الجماعة من حيث الدعوة إلى الله ، والقيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وأداء واجب النصيحة إلى الأمة كافة حاكمها ومحكومها .

لقد تميزت أمة الإسلام على غيرها من الأمم بصفة خاصة جعلتها خير أمة أخرجت للناس ، وهى أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .

- كما وصف الرسول ﷺ النصيحة بأنها الدين . . ففى الحديث قال رسول الله : ﷺ :« الدين النصيحة . قلنا : لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» وأن ذلك ثابت لآحاد المسلمين .

ولم يشذ واحد من أهل العلم من السلف أو الخلف على أن الإسلام عقيدة وشريعة ، وأنه كل لا يتجزأ وأنه جاء لينظم حياة المسلمين وضبط حركة المجتمع الإسلامى فى كافة مناحيها : السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، بما يؤدى إلى السيادة والسعادة فى الدنيا والآخرة .

وأنه ليس للمسلم «حاكما أو محكوما» الخيار فى أن يطبق شرع الله أولا كما يستدل من قوله تعالى : ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ الآية وقوله أيضا ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ الآية . كما انتهى علماء الإسلام إلى أن من لم يطبق شرع الله تعالى أو جزءا منه كان داخلا فى الكفر ، أو الظلم ، أو الفسق ، كل بحسب حاله ، كما يستبين ذلك من قوله تعالى : «**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**» «**وَمَن لَّمْ**

يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » «وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» «الايآت ٤٤،٤٥ ، ٤٧ من سورة المائدة» .

وتتضمن الشريعة الإسلامية قواعد عامة واضحة لابد من اتباعها والالتزام بها : فى نفس الوقت تركت الشريعة للمسلمين حرية الاجتهاد على أساس هذه القواعد وداخل إطارها ودون تجاوز لحدودها أو تناقض معها . وتمتاز القواعد العامة بالسمو والكمال والدوام ، وأنه مهما بلغ الفكر الإنسانى رفعة ، أو رقيا أو تطورا فلن يصل أبدا إلى درجتها أو يقارب المكانة السامقة التى تتبوأها .

إن أهم ماجاء فى الدستور المصرى أنه ينص فى مادته الثانية على أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . وللأسف يخالف نظام الحكم القائم هذا النص الدستورى مخالفة واضحة إذ إنه مما لاشك فيه أن قدرا كبيرا من الشريعة الإسلامية غير مطبق ، وإلا فأين الحكم بما أنزل الله فى الدماء والأموال والأعراض ؟ كما أن كثيرا من الممارسات التى تقع من الأفراد والرموز التابعة للحكومة والهيئات الرسمية تخالف تعاليم الإسلام ومواثيق حقوق الإنسان كاغتصاب إرادة الأمة وتزوير الانتخابات العامة ، والتعذيب الوحشى فى السجون والمعتقلات وإشاعة الفاحشة والتحلل والتخنث فى صفوف الشباب . . إلخ . ومن منطق الأصل الدستورى سالف الذكر يعتبر كل إنسان مسلم يعيش على أرض مصر مكلفا بالعمل على رفعة شأن الإسلام وإعلاء قدره وإعزاز تعاليمه وترسيخ قيمه والدفاع عن مبادئه .

ولا يخفى على أى لبيب عاقل أن العلمانيين فى الداخل والخارج ، وعلى المستوى المحلى والعالمى يخططون ويتآمرون مستخدمين كافة الأساليب المادية والمعنوية للحيلولة دون تطبيق شرع الله تعالى ، وأن العلمانيين فى الداخل يحتلون الآن مواقع التأثير فى الدولة وهم - من ثم - يستغلون «بموافقة الدولة والتواطؤ معها» هذه المواقع لمواجهة العاملين بالإسلام والعمل بكل الوسائل للحد من انتشار الحد الإسلامى .

وفى مواجهة ذلك لابد أن يتعاون الأفراد فيما بينهم للقيام بما أوجبه الإسلام عليهم من فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وواجب النصيحة حيث إن ذلك يتعذر تحقيقه على النحو المنشود وهم فرادى من باب «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ » الأية ، وتحقيقا لقوله تعالى :

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ .. ﴾ الآية ولأنه قد اجتمع للإخوان المسلمين صفاء العقيدة ، وسلامة الفكر ، وأصالة المنهج على يد واحد من أعلم علماء الإسلام فى هذا القرن وهو الأستاذ الإمام البنا رحمه الله مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ، وذلك بشهادة أهل العلم الثقات فى هذا العصر .. فإن جماعة الإخوان المسلمين مؤهلة ، بل وواجب عليها شرعا القيام بمسئولية الدعوة إلى الله وأداء واجب النصح على النحو المذكور آنفا أمرا بمعروف ونهيا عن منكر .

ولما كان المسلمون فى أماكن شتى من العالم يعانون من الأنظمة الفاسدة فيفتنون فى دينهم ويتعرضون للمجازر الوحشية والإبادة الجماعية ، فضلا عن الاعتداء على الأعراض والحرمات والمقدسات كما فى البوسنة والهرسك ، وفلسطين المحتلة ، وجنوب لبنان وبورما ، وكشمير ، وغيرها . هذا فى الوقت الذى تقاعست فيه حكومات العالم العربى والإسلامى عن نصرتهم ورفع الظلم عنهم ..

فقد صار لزاما وفرض عين على جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من العاملين فى حقل الدعوة الإسلامية أن يؤدوا واجبهم تجاه أمتهم وأن يتحملوا مسئوليتهم فى استنهاض همم المسلمين فى كل بقاع الأرض للدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات وبذل كل ما يستطيعون من تقديم العون والتأييد والمساندة ﴿ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ .

جماعة المسلمين أم جماعة من المسلمين؟

ولم يحدث أن ادعت جماعة من الجماعات المنتشرة على الساحة سواء كان عدد أفرادها كثرة أو قلة ، وسواء كانت من الجماعات المعتدلة أو الجماعات التى توصف بالعنف بأنها جماعة المسلمين إلا جماعة واحدة أطلق عليها اصطلاحا جماعة التكفير والهجرة . وهذه الجماعة نحسب أنها تقلصت وانكمشت ولم يعد لها وجود يذكر إلا من الناحية التاريخية .

وأما جماعة الإخوان المسلمين - كبرى الحركات الإسلامية على المستوى المحلى والعالمى - فلم تدع أو تروج لنفسها يوما ما بأنها جماعة المسلمين ، وإنما تؤكد دوما فى كل المناسبات وتعلن فى كافة المحافل واللقاءات والمؤتمرات بأنها جماعة من المسلمين ، وهذا أمر يفهمه ويدركه القاصى والدانى ومن له أدنى علاقة بالعمل

الإسلامى وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على الخلط الواضح والمتعمد من قبل هؤلاء الخصوم بهدف استعداء القارئ العادى والرأى العام على الإخوان المسلمين وذلك عن طريق ترديد معلومات مغلوطة لها حساسيتها الخاصة وتأثيرها الفاعل فى النفوس ، إن المسلم مهما كانت ثقافته متواضعة ومحدودة لا يقبل بحال أى مساس بعقيدته ، وإذا كانت هناك جماعة تدعى أنها هى وحدها جماعة المسلمين ، فما هو إذن وضع غيرها من المسلمين ؟ وهل هؤلاء الأغيار داخلون فى إطار الإسلام وزمرة المسلمين أم لا ؟ نحن نقرر هنا بأن عقيدة الإخوان المسلمين هى عقيدة أهل السنة والجماعة من حيث إنهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله وعمدتهم فى ذلك قول الرسول ﷺ : «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، له مالنا وعليه ما علينا» متفق عليه .

وحين شاركت جماعة الإخوان المسلمين فى الانتخابات العامة ، كانتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات منذ عام ١٩٨٤وحتى اليوم ، وأيضا حينما خاض أفرادها انتخابات النقابات المهنية المختلفة تحت شعار «الإسلام هو الحل» لم يتقدموا للناس بلافتة كتب عليها «انتخبو الله» أو أنكم أيها الناس حين تنتخبون هؤلاء الأفراد فإنما تنتخبون الله «تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا» . إن الشخصيات التى يتقدم بها الإخوان للناس فى الانتخابات العامة والخاصة لها رصيدها المعروف من الكفاءة العالية والقدرة الخلاقة المبدعة ، فضلا عن نظافة اليد وعفة اللسان وطهارة النفس والحرص على مصالح البلاد والعباد . وقد أثبتت التجارب والممارسات التى تمت عبر أكثر من عشر سنوات ذلك حيث نهض الإخوان بالعمل المهنى نهضات عملاقة ، وكانت بصمتهم فى المجال الخدمى محل تقدير واعتبار النخب المثقفة فى كافة المجالات والميادين . كما لم يقل أحد من العقلاء المنصفين أن الإخوان المسلمين حينما شاركوا فى الانتخابات قد وقفوا عن حد الشعار الذى رفعوه ، بل كان لهم برنامجهم ورؤيتهم وتصورهم فى حل وعلاج مشكلات وقضايا الوطن على أساس العقيدة والنظام الإسلامى .

لقد كان مجلس الشعب فى دورتيه ٨٤ - ٨٦ ، ٨٧ - ٩٠ ذا مزاق ولون خاص نظرا لوجود المعارضة الإسلامية وكان له تأثير فى الحياة السياسية المصرية أضعاف أضعاف ما أتى بعده ، وثبت من خلال المناقشات والمداخلات والبيانات التى

ألقيت به أن الإخوان المسلمين أصحاب نظريات فى السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والتعليم والزراعة . . . . الخ .

إن الله تعالى أنزل على المسلمين تشريعا كاملا شاملا لكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأمرهم أن يلتزموا أوامره وأن يجتنبوا نواهيه ، فيحلوا حلاله ويحرموا حرامه . فالإسلام كما يقول الإمام البنا رحمه الله : «دولة ووطن أو حكومة وأمة ، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة ، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء ، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى ، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة ، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء» .

ومن له ثقافة متواضعة من المسلمين يدرك أن للإسلام ثوابت لا يختلف عليها اثنان ، كما أن به متغيرات كثيرة يمكن أن يأخذ الاجتهاد حظه فيها إلى أقصى مدى . ولم يقل أحد من السلف أو الخلف بأن الاختلاف في هذه القضايا الاجتهاد خلاف على أصل الدين أو ثوابته . قال الإمام البنا رحمه الله . والخلاف الفقهى فى الفروع لايكون سببا للتفرق فى الدين ، ولا يؤدى إلى خصومة أو بغضاء ولكل مجتهد أجره ، ولا مانع من التحقيق النزيه فى مسائل الخلاف فى ظل الحب فى الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة ، من غير أن يجر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب «رسالة التعاليم للإمام البنا»

لقد كان موقف الإخوان دائما فى مسائل الفروع هو نفس موقف الإمام الشافعى رضى الله عنه وهو أن رأيه صواب يحتمل الخطأ ورأى غيره خطأ يحتمل الصواب .

ونخلص من ذلك كله بأن الدعاوى التى يرددها أصحاب الهوى حول جماعة الإخوان المسلمين فيما يخص جماعة المسلمين والاختلاف فى مسائل الفروع على أنه اختلاف فى أصل الدين ، وشعار الإسلام هو الحل والانتخابات وأنها سوف تؤدى إلى التكفير هى دعاوى باطلة ، لا أصل لها ، وإذا كان أصحابها يحاولون عن قصد إيهام الرأى العام بصحتها فهم واهمون ، وسوف تتلاشى دعاواهم وتتبدد فى الهواء كما أخبر المولى تبارك وتعالى :﴿ **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ**﴾ الآية .

محاولات هدم الرموز:

والهجوم على الإمام الشهيد حسن البنا ليس بدعا فى تاريخ الدعوات ، ولا هو

حدث جديد لم يتعرض له داعية أو زعيم من قبل فالهجوم على رموز وقيادات العمل الإسلامى أسلوب اعتاده خصوم الإسلام والمسلمين فى كل عصر وعصر ، ونستطيع من خلال مراحل الصراع المستمر والدائم بين الحق والباطل أن نتبين ملامحه وقسماته ولم يكن مقتصرا على القيادات والرموز فقط لكنه تعدى إلى أشخاص الأنبياء والرسل الكرام أنفسهم . . فالتاريخ يذكر لنا كيف كان موقف هؤلاء الخصوم وكيدهم وتآمرهم الذى وصل إلى حد محاولات التصفية الجسدية لأشخاص من الأنبياء . والهدف واضح وجلى ، فالخصوم يريدون هدم النموذج والمثال فلا يبقى أثر يقتدى به أو أسوة يقتفى أثرها . . إنها سياسة لئيمة وخبيثة تهدف إلى فتح الباب على مصراعيه لعوام الناس وبسطاء الجماهير كى يعيثوا فى الأرض فسادا . . فلا التزام بقيم ، ولا ارتباط بمبادئ ، ولا اعتبار لمثل عليا . . ولنا أن نتصور مجتمعات هذا شأنها كيف يكون حالها من الضعف والتخلف والانحلال .

وفى مقام الدفاع عن قيادات ورموز الدعوة الإسلامية يجب ألا يفهم أننا نضفى عليهم نوعا من العصمة أو القداسة فهؤلاء القادة سواء منهم من رحل عن دنيانا أو الذين لا يزالون بعد على قيد الحياة ليسوا معصومين من الخطأ كما الأنبياء والرسل ، ولكنهم أشخاص يصيبون ويخطئون من منطلق القاعدة التى بينها الرسول ﷺ : «إن كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون» ، كما أنهم يصيبون ويخطئون فى اجتهاداتهم وهم فى كلا الحالين مأجورون كما أخبر رسولنا الكريم . غير أن هذه القيادات تتمتع بخصائص ومقومات تجعلها تترفع عن الدنايا والسفاسف وكل ما يخل بالشرف والمروءة .

فى هذا الصدد يحاول بعض الكتاب من غير المنصفين هذه الأيام إلصاق وصف الميكيافيلية ؟؟؟ بالإمام البنا وأنه رحمه الله كان يلعب بالسياسة من أردأ أبوابها ويستدلون على ذلك ببعض الكتابات التاريخية المغلوطة أو المشوهة التى روج لها خصوم وأعداء الحركة الإسلامية من ذلك زعمهم أن الإمام البنا ساند إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ ، وساند القصر الملكى وأخرج أتباعه يعلنون بيعتهم للملك فاروق . . إلى آخر هذه الترهات التى ثبت من خلال الكتابات المدققة والبحوث الموثقة أنها لم تكن سوى مفتريات .

وقد يستهلك الرد على كل هذه المفتريات كل وقتنا وجهدنا ، وهو أمر ربما يكون مقصودا أو متعمدا لذاته ، ولذا سوف نكتفى بالرد على بعض الأمثلة لنبين كيف

أن هؤلاء الكتاب يفتقرون إلى الدقة العلمية ، وكيف أنهم يعمدون إلى خلط الأوراق وسوق الاتهامات دون سند أو دليل .

أولا : مساندة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ «؟»

بادئ ذى بدء لم تكن مساندة الإخوان المسلمين لوزارة صدقى الأولى والتى تشكلت عام ١٩٣٠ كما ذكر هؤلاء الكتاب ، وإنما كانت فى منتصف الأربعينيات وبالتحديد عام ١٩٤٦ ، أى فى وزارة صدقى الثانية . والذى حدث أن صدقى قبيل تشكيل وزارته هذه اتصل بالإمام البنا رحمه الله وطلب منه تأييد الإخوان المسلمين قبل الدخول فى مفاوضات مع الإنجليز نظرا لما يتمتع به الإخوان آنذاك من تأثير شعبى عام . وبرغم تاريخ الرجل المريب فقد أصدرت الهيئة التأسيسية للإخوان قرارها بالتأييد والمساندة من منطلق أن الوقوف معه فى مفاوضاته مع الإنجليز يخدم المصلحة القومية للبلاد وهو أمر ضرورى ، فضلا عن أنه واجب شرعى تفرضه عقيدة الإسلام التى تجعل حب الأوطان من الإيمان . وقد اشترط الإخوان ألا يتعدى موقف الحكومة المصرة حدا أدنى هو الجلاء والاستقلال ووحدة وادى النيل والذى كان يمثل آنذاك مطلب الشعب كله . . ووافق صدقى على هذا الشرط ، لكنه أخفق فى مفاوضاته «مفاوضات صدقى - بيفن» ولم يستطع تحقيق ما اتفق عليه من مطالب ، ورضى باتفاقه القليل ، الأمر الذى دفع الإخوان لسحب تأييدهم له ، كما أدى إلى احتياح المظاهرات العارمة للبلاد مما اضطره للاستقالة .

يتضح من هذا عدة أمور :ـ

١ - أن الإخوان المسلمين لا يعتقدون اتفاقا أو يبرمون عهدا مع أى حاكم إلا وفق المصلحة العليا والقومية للبلاد وهو أمر يحمد للإخوان ولايقدح فيهم .

٢ - أن الإخوان المسلمين يدورون مع الحق حيث دار وهم - من ثم - لا يساومون على قيمهم ومبادئهم مهما كانت محاولات الإغراء والغواية .

٣ - أن الإخوان المسلمين - فضلا عن ثقلهم وتأثيرهم فى الشارع السياسى المصرى - يعبرون عن مطالب الشعب كله .

ثانيا : مساندة القصر الملكى وتشكيل الجهاز السرى :

وأما عن إعلان الإمام البنا عن خضوعه وولائه الكامل الشامل للملك فاروق ،

فى نفس السنة التى بدأ فيها تشكيل الجهاز السرى ، وما يعنيه هذا من أن الإمام البنا كان يتبع سياسة «التقية» فادعاء يحتاج تفصيل وتجلية وكشف نقاب .

لقد تولى فاروق العرش فى عام ١٩٣٨ «ولم يكن قد انغمس فى الرذيلة والفجور بعد» وكان الناس على اختلاف طوائفهم وفئاتهم يتوسمون الخير فى الملك الشاب . . ورغب الإمام البنا فى أن يستميل قلب الملك لدعوة الإسلام قبل أن تفسده بطانة السوء وحاشية الضلال وتكلم فى هذا الأمر مع على ماهر ، الرجل الوطنى المخلص والذى كان فى نفس الوقت من ألصق الشخصيات بالملك .

وفى إحدى المرات التى أعلن فيها عن أن الملك سوف يصلى الجمعة فى مسجد سيد جابر كان الإخوان المسلمون قد أقاموا معسكرا بالإسكندرية فى هذا الوقت ، فقد حرص الإمام البنا على اهتبال الفرصة بحيث يكون أعضاء الجوالة من الإخوان فى زيهم الخاص فى استقبال الملك لتحيته لعل هذا يكون فاتحة خير تتيح للإمام البنا فرصة الاقتراب من قلب وعقل الملك فيكون ذلك فتحا ونصرا للإسلام والمسلمين وتقدم الإمام البنا من الملك فسلم عليه وصافحه باحترام دون تقبيل يده والانحناء أمامه كما جرى العرف فى ذلك الوقت وتوقفت المحاولة عند هذا الحد بسبب تكالب شياطين الإنس على الملك ومحاصرته بكافة عناصر وألوان الفساد ، الأمر الذى حوله إلى بؤرة فساد عفنة لا أمل فيها ولا رجاء من ورائها وكأى داعية مصلح حريص على أمته ، حاول الإمام البنا أن يؤدى دوره من خلال هذا الباب فلم يوفق ، فأى غضاضة فى هذا ؟ وأى خضوع هذا الذى يتحدثون عنه ؟ لقد ورد عن الحس البصرى قوله : لو كانت لى دعوة لجعلتها للسلطان ، فإن الله يصلح بصلاحه خلقا كثيرا وقد أراد الإمام البنا شيئا كهذا وأراد الله تعالى شيئا آخر لحكمة يعلمها ، ونفذت إرادة الله . . أما فيما يخص الجهاز السرى وتشكيله فقد بدأ الإمام البنا التفكير فيها عام ١٩٤٠ وكان ذلك بهدف إيجاد مقاومة مسلحة قادرة على مواجهة الغاصب الأجنبى المحتل فى مصر ، والغاصب المحتل الآخر فى فلسطين ، بعد أن فشلت المفاوضات ، وأخفقت الاحتجاجات .

لقد جثم الإنجليز على صدر مصر زهاء فترة استمرت ٦٠ عاما حتى ذات الوقت احتلوا الأرض وامتصوا الخيرات وساموا الأهل سوء العذاب . وأما عصابات بنى صهيون فقد زرعت كالشوكة فى قلب العروبة والإسلام بمساعدة بريطانيا وأمريكا

ومارست ولا تزال - ضد الشعب الفلسطينى كافة صنوف القمع والقهر والتصفية والطرد والإبادة .

لقد كان الهدف إذن نبيلا ، وكانت الوسيلة أيضا جليلة وعظيمة واذا لم يكن قد شرع الجهاد فى الإسلام لمثل هذه الأغراض ، فلم شرع إذن ؟ وإذا لم يكن لدينا نحن المسلمين تضحية وفداء وجهاد فى سبيل استنقاذ الأرض والدفاع عن العرض صيانة للمقدسات ، فما هى الصورة التى يمكن أن يئول حالنا إليها ؟

لقد ندب الإمام البنا لهذه المهمة الجليلة شبابا تفخر بهم مصر ويعتز بهم شعبها على مر الدهر والعصور كانوا من خيرة شباب مصر حبا ووفاء واستعدادا للتضحية بكل مرتخص وغال . . لقد سجل هؤلاء المغاوير على ضفاف القناة وعلى أرض فلسطين بطولات فذة وأعمالاً خارقة وتضحيات غير مسبوقة سوف يظل التاريخ يذكرها بكل الإجلال والاعتزاز والفخار . . وكانت هذه مقدمات وإرهاصات الجلاء عن مصر . . فهل كان هؤلاء الكتاب يريدون أن يظل شعب مصر عقيما من هذه العناصر ؟ وما هو الوصف الذى يمكن أن يطلق على شعب أو أمة يخلو سجلها وتاريخها من تضحيات وبطولات كهذه ؟

نعم كان لبعض الأفراد التابعين للجهاز السرى فى فترة ما بعض التجاوزات والتى برزت فى مقتل النقراشى والخازندار ، لكن هذه التجاوزات استنكرتها قيادة الإخوان فى حينها وأصدرت بيانات شديدة اللهجة تدينها وتتبرأ منها وتتهم فاعليها .

ومن الغريب والعجيب أن الكتاب الذى يثيرون هذه القضايا ويحاولون أن يسلطوا عليها أضواء كاشفة ومبهرة نجدهم لايلقون بالا إلى عملية اغتيال مرشد الجماعة ومؤسسها على يد مسئولى وزارة الداخلية ، بل وعمليات التصفية الجسدية والمجازر الوحشية التى وقعت بعد ذلك فى سجون ومعتقلات عبد الناصر وراح ضحيتها عشرات الشهداء على يد ضباط السجن . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على الحيود عن الحقيقة وغيبة الإنصاف وعدم استقامة القصد .

وبرغم ما سبق فلابد من التذكير بأن الجهاز السرى قد انتهى دوره ولم يعد له وجود من مطلع الخمسينيات حتى اليوم إلا الذكرى . وفى محاولة بعث الماضى من جديد نحسب أن الإنصاف والعدل يقتضى منا ومن غيرنا استحضار كافة الوقائع

بظروفها وملابساتها كاملة وليس مجرد اجتزاء لحادثة بعينها دونما ذكر للمناخ العام الذى واكبها .

الإخوان والإرهاب :

الحديث عن العنف والإرهاب سهل إذا لم يتجاوز حدود الشجب والاستنكار والرفض والإدانة ، حيث لايقدم شيئا لعلاج هذا الداء العضال الذى أصاب الأمة فى أمنها واستقرارها وتقدمها ورقيها وهو حديث صعب حين يحاول استكناه حقيقة العنف والإرهاب وبواعثه الأساسية ، والظروف والملابسات التى تحيط وتعمل على تأجيج أدواره وإشعال جذوته .

وغنى عن البيان أن الإخوان المسلمين قد بذلوا فى قضية العنف والإرهاب كل ما يملكون من طاقة وجهد - ولا يزالون - للحيلولة دون تناميها وانتشارها ، فأقاموا المؤتمرات العامة واللقاءات الجماهيرية الحاشدة ، وأصدروا النشرات والبيانات للتنبيه إلى مخاطر العنف والإرهاب وآثارهما المدمرة على المجتمع سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا ، ودعويا . وكانت لهم أيضا حركتهم الفاعلة فى توجيه الشباب نحو نبذ العنف وعدم اللجوء إليه مهما كانت الأسباب والدوافع ونحسب أن هذه المحاولات الجادة قد أتت أكلها على أفضل ما يكون وبخاصة فى أشد اللحظات حرجا ، وفى الوقت الذى كانت الحكومة تتطلع إلى أية يد تنتشلها مما هى فيه فلا تجد وهكذا أثبت الإخوان المسلمون أن الهيئات الشعبية والنقابات والجمعيات وكافة مؤسسات المجتمع الأهلى يمكن أن يكون لها دورها وتأثيرها الفاعل . . . بل إن هذا الدور يمكن أن يستثمر إلى أقصى مدى إذا ما أزيلت العوائق التى تكبل الحريات العامة والديمقراطية الحقة من الطريق .

غير أننا نفاجأ الآن بمن يتجاهل هذا الدور ويلوى عنق الحقائق ويحاول اتهام الإخوان بتشجيع ومساعدة أعمال العنف والإرهاب دون سند أو دليل أو برهان . ولما لم يجد بغيته انقلب إلى الماضى يعبث فى الأوراق وينبش فى التراب عله يصل إلى مأربه ويحقق هدفه على نحو ما فعل الذئب مع الحمل يوما ما . ثم تمخض الجبل فولد فأرا . . قالوا : إنه من جماعة الإخوان المسلمين داخل سجن طره وتحديدا من داخل مجموعة سيد قطب انبثقت أول مجموعة إرهابية هى «جماعة التكفير والهجرة» التى أسسها شكرى مصطفى ، ومن هذه الجماعة تشعبت بقية الفرق التى أتت فيما بعد ونعانى منها الآن !!

فى محاولة لخلط الأوراق نسى أو تناسى هؤلاء من عمد أن يذكروا أن شكرى مصطفى لم يكن من الإخوان المسلمين . . ونسى أو تناسى هؤلاء عن عمد أيضا أن يذكروا أن الإخوان المسلمين تصدوا داخل السجون والمعتقلات وبرغم المعاناة والآلام لهذا الفكر ودحضوا شبهاته وكتاب «دعاة لا قضاة» للأستاذ الهضيبى رحمه الله به التسجيل الكامل لهذا التصدى وهو موجود بالمكتبات لمن يرد الرجوع إليه .

ونسى أو تناسى هؤلاء عن عمد كذلك أن يذكروا كيف تم اعتقال عشرات الألوف من الإخوان المسلمين فى بضعة أيام فى صيف عام ١٩٦٥ ونسوا أيضا أن يذكروا لنا ، ولو بإشارة . . مجرد إشارة . . ما لاقاه الإخوان المسلمون ومن تم اعتقالهم معهم من تعذيب وحشى يندى له جبين الإنسان خجلا وتقشعر الأبدان لفظاعته داخل السجون والمعتقلات على أيدى الجلادين والوحوش والطغاة من ضباط وصف ضباط وعساكر . . نسوا أن يذكروا كيف كان التعذيب يبدأ بالضرب بالسياط والأسلاك المجدولة ومواسير المياه ، والتعليق كالذبائح والصعق بالكهرباء فى أماكن حساسة بالجسد ، وكيف يمر بنزع الأظافر وتهشيم الأطراف وتكسير العظام وتحطيم الجماجم بالأطواق الحديدية ، وكيف ينتهى بالاعتداء الجنسى عن طريق المُسخ الأدمية والكلاب المدربة . . . وأخيرا التصفية الجسدية والمجازر البشرية !!

نسى هؤلاء أن يذكروا لنا أنه فى هذا الجو المأساوى الرهيب نبت فكر التكفير . . تكفير من يقوم بالتعذيب ، نسى أو تناسى هؤلاء أن يذكروا أنه فى ظل هذه البيئة العفنة والمناخ الفاسد كيف يتحول الإنسان إلى حطام آدمى ، وكيف تتحول آماله وأحلامه إلى يأس قاتل ، ونفس تواقة إلى الموت والخروج من الحياة بعد أن أخفاها العذاب وأشقاها الألم !!

إنها البذرة التى غرسها فى النفوس سدنة الطغيان وعباد الشهوات من تلاميذة إبليس ورفاق الشيطان الذين حولوا مصر فى هذه الفترة إلى سجن كبير وطئت فيه كرامة الرجال بالنعال ، أهدرت فيه آدمية الإنسان بوسائل وأساليب يعجز عن إدراكها أى تصور أو خيال . . ويرجع من يشاء إلى أحكام القضاء المتواترة التى صدرت وتقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية التى نشرت فى هذا الصدد . كان أولى بهؤلاء الكتاب أن يصمتوا كآبة وحزنا ، وعارا وخزيا . . فهذه الأعمال البشعة تدين كل مسئول شارك فى هذا بالكلمة أو بالفعل . . .

أو بالصمت . . . وتدين أيضا أبناء مصر الذين رضوا بالذلة والمهانة ولم يستنكروا الظلم حتى ولو بالقلب .

صاحب الظلال:

ولا يفتأ المرجفون فى المدينة فى كل مناسبة - أو حتى بدون مناسبة - فى إلصاق تهمة الباعث الأول للإرهاب . . . بصاحب الظلال طيب الله ثراه وذلك من خلال مؤلفه «معالم فى طريق» .

لقد سطر الأستاذ سيد رحمه الله صفحات المعالم فى جو نفسى وعصبى رهيب ، وتحت وطأة تعذيب وحشى بشع وداخل إطار من القسوة والمعاناة والآلام التى لا يتحملها بشر ولا يطيقها إنسان لقد رأى صاحب الظلال من الأهوال مالا يستطيع وصفه قلم وما يعجز عن شرحه بيان . ولنا أن نتخيل إنسانا فى مكانة صاحب الظلال . . رقة فى الشعور ، وجيشانا فى العاطفة ، ورهافة فى الحس يعيش هذه السنوات الطوال بأيامها ولياليها بين جدران السجون فى مناخ لا يرى فيه سوى التعذيب الوحشى والقمع البربرى كيف تكون أحواله وحدة انفعالاته . . هل كان من المتصور أن يكتب غزلا فيمن عذبوه أو أمروا بتعذيبه وإهدار آدميته ؟ وهل كان من المتوقع أن يدبج قلمه وينسج خياله شعرا عاطفيا رقيقا مهذبا عن هذه الوحوش الضارية التى ارتقت إلى جوارها وحوش الغابة التى تفترس لتقتات ، لا لتتلهى أو تتشهى بتعذيب فرائسها ؟ .

لقد جاءت المعالم تعبيرا عن قسوة المعاناة التى عاشها الشهيد ، ونحن نعتقد أنه لو أتيحت له الفرصة فى مناخ آخر وفى ظل ظروف مغايرة لارتأى فيها رأيا آخر ، لكن إرادة الله نفذت ومشيئته غلبت . وقد ذكر الأستاذ يوسف العظم نحوا من ذلك فقال : إن الشهيد اعتبر ديار الأمة المسلمة اليوم جميعا دار حرب لا دار السلام وهو تعريف فيه من التجاوز ما أملته ظروف نفسية رهيبة ظالمة لا تحتملها النفس البشرية ولا يطيقها الإنسان السوى بحال .

لهذا لا يجب فصل المعالم عن الظروف والملابسات والمناخ العام الذى كتبت فيه ، فضلا عن أنه من الغبن للحقيقة وللإنصاف وللتاريخ ألا يسلط الضوء على هذا المناخ باعتبار أنه هو الإرهاب الحقيقى وأنه السبب المباشر وراء كل المآسى التى عاشتها وتعيشها مصر .

إن التعذيب - فوق أنه جريمة بشعة تتضاءل أمامها كل الجرائم - يمثل عارا لمصر وسبة فى جبينها . . إنه الباعث الحقيقى للإرهاب والمحرك الأول للعنف ، والوقود الدائم للتطرف وما لم تقلع السلطة الحاكمة عن الاستمرار فيه ، فسوف تظل جذوة الإرهاب المضاد مشتعلة إلى أن يشاء الله . . فاتقوا الله فى مصر ، وأبناء مصر . . فقد بلغ السيل الزبى ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

التعددية السياسية :

يشن العلمانيون على الإخوان المسلمين هجوما شرسا وضاريا على أنهم يمثلون عقبة كئود ضد التعددية السياسية التى أصبحت بموجب الدستور «مادة ٥» النظام السياسى فى مصر .

وبرغم أن التعددية السياسية التى تقوم على تداول السلطة بين مختلف الأحزاب هى فكرة غربية ، إلا أن الإخوان أعلنوا فى مناسبات شتى موافقتهم عليها والاستعداد للالتزام بها فى ظل الإطار الإسلامى المتمثل فى سيادة الشريعة والإقرار المجمل بالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وهى فى ذلك لا تخرج عن الدستور الذى نص فى مادته الثانية أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

ومع ذلك ظل العلمانيون على هجومهم مدعين دون سند أو دليل بأن الإخوان المسلمين يتخذون التعددية السياسية تكأة للوثوب إلى السلطة حتى إذا ما تمكنوا من ذلك تنكروا لها وقلبوا للشعب كله وللأحزاب أيضا ظهر المجن .

وقبل الرد على هذا الادعاء نود أن نضع النقاط التالية تحت نظر القارئ الكريم :

أولا : - أن لكل مجتمع مرجعيته وهويته وذاتيته الخاصة ، بل وقيمه ومبادئه وتراثه الذى يميزه عن بقية المجتمعات الأخرى . والذى لا خلاف عليه أن المجتمع المصرى يؤسس مرجعيته ويستمد قيمه الأصيلة وهويته ونظمه ومقوماته من الإسلام وهذا ما نص عليه دستور الأمة فى مواده ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩ . . . الخ .

ثانيا : - أنه لايجوز صدور قانون أو حكم يخالف هذه المرجعية ، أى مبادئ الشريعة الإسلامية وإلا اعتبر باطلا لا يجوز العمل به أو الاحتكام إليه أو الاستدلال به .

ثالثا : - أن الأحزاب تمارس عملها فى ظل وإطار هذه المرجعية ولايجوز لها أن تتعداها أو تجور عليها وإلا كانت مخالفة للدستور .

رابعا : - أن الحقوق والحريات العامة فى ظل التعددية السياسية يجب أن تمارس وفق مرجعية المجتمع وقيمة الأصيلة وتقاليده العريقة ، وإلاصارت تحللا ، وشذوذا ، وانحرافا ، فضلا عن الفوضى والتخلف .

خامسا : - أن الشعب هو مصدر السلطات ، وله وحده حق اختيار نوابه وحكامه الذين يعبرون عن هويته وقيمه وتراثه عن طواعية واختيار ودون ضغط أو إكراه وذلك عبر صناديق الاقتراع الحرة والنزيهة . وله أيضا حق محاسبة هؤلاء الحكام ومراجعتهم وعزلهم فى حالة إخلالهم بالمسئولية أو تضييعهم للأمانة .

سادسا : ـ أن التعددية السياسية تعنى فى الأساس إقرار مبدأ تداول السلطة وحق الحزب الذى يفوز بثقة الشعب عبر الانتخابات الحرة والنزيهة فى أن يتولى السلطة فى الدولة .

سابعا : - أنه لا قيود على إنشاء الأحزاب أو أنشطتها المختلفة طالما أنها تتم وفق الدستور والقانون .

نخلص مما سبق إلى أن التعددية السياسية ليست - كما يدعون - مرفوضة من قبل الإخوان المسلمين ، بل إنهم يوافقون على الالتزام بقواعدها وما يرتبط بها فى إطار المرجعية العامة والقيم والمبادئ الأصيلة للمجتمع المصرى . فهل لدى الأحزاب استعداد للالتزام بالتعددية السياسية كما يعلن الإخوان ؟ وما هى الضمانات أنهم سيوفون أو سيصدقون فى ذلك خاصة وأن تجربتنا مع الحزب الوطنى ماثلة أمام أعيننا ؟ نحن نعتقد أن الأحزاب وبخاصة تلك التى تسير فى ركاب الحزب الوطنى أو تلك التى عقدت صفقات معه ليست صادقة فى نواياها ، وأنها سوف تجثم على صدر الشعب متى وصلت إلى السلطة ، وليس أدل على ذلك من عدم التزامها بالاتفاقات التى أبرمتها مع الإخوان بخصوص الوقوف ضد الاستبداد والديكتاتورية ممثلا فى مد العمل بقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية سيئة السمعة والانتخابات المزيفة ونأتى إلى السؤال الذى يتردد على ألسنة العلمانيين وهو : هل إذا تولى الإخوان الحكم عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة سيكونون مستعدين للتنازل

عنه إذا ما قرر الشعب ذلك حسب القواعد الديمقراطية ؟ أم أنهم سيصرون على البقاء فى السلطة إلى الأبد وليكن بعد ذلك ما يكون ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول بمنتهى الوضوح :

إن حكومة الإخوان إذا فشلت فى أن تنال ثقة الشعب برغم ما تتمتع به من إمكانات وقدرات على مستوى الدولة فهذا دليل على عجزها وعدم قدرتها على الوفاء بالمسئولية التى كلفت بها والأمانة التى تعهدت بصيانتها أمام الشعب ، وحق للشعب إذن أن يقوم بتنحيتها وعزلها وعلى الحكومة أن تنزل على رغبة الشعب صاحب السلطة الحقيقية فى البلاد .

إن المسئولية فى الإسلام تكليف لا تشريف ، وأمانة لا خيانة وفى الحديث : «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة» أو كما قال وكذلك : «من ولى من أمور المسلمين شيئا وفيهم من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين» .

إن الحكومة الإسلامية إذا عجزت عن إقامة العدل بين الناس وتوفير الحرية والأمن والأمان لهم يجب أن تعزل أو تزول . وقد قرر فقهاؤنا وأسلافنا العظام قاعدة ذهبية فى هذا الصدد وهى : «أن الدولة الظالمة تفنى وإن كانت مسلمة ، وأن الدولة العادلة تبقى وإن كانت كافرة» .

للشعب إذن الحق فى أن يأتى بالحكومة التى يثق فى أنها ستقيم الحق وتصونه وتنشر العدل وترعاه . . نحن لا نريد أن نستبدل استبدادا باستبداد آخر ، حتى ولو تسمى هذا الاستبداد الآخر باسم الإسلام . لقد جاء الإسلام لإقامة العدل بين الناس مهما كانت عقائدهم وتوجهاتهم ويقرر القرآن هذه القاعدة فى أكثر من موضوع فيقول الحق جل وعلا :

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ الآية .

ولعلنا نذكر موقف الإسلام من اليهودى الذى اتهم ظلما وعدوانا بسرقة درع خبأه عنده مسلم . وكأنما مالت نفس النبى (ﷺ) إلى تبرئة المسلم «الذى جاء قومه ينافحون عنه» واتهام اليهودى ، فنزل القرآن من فوق سبع سماوات لتبرئته من التهمة التى أريد إلصاقها به .

أهل الحل والعقد:

وتبقى كلمة خاصة بأهل الحل والعقد . . من هم ؟ وكيف يختارون ؟

وهل سيفرضون على الأمة فرضا ؟ وهل من حقهم التشريع دونما رقيب أو حسيب ؟

هذه الأسئلة تتردد على ألسنة بعض العلمانيين وهم يصورون بذلك الحركة الإسلامية والعاملين بها كما لو كانوا سيشكلون حكومة دينية على نمطية ما عرفه العالم عن الكنيسة فى العصور الوسطى حيث كان رهبان الكنيسة يحكمون الشعب بالقهر والاستبداد باسم الإله وأن بيدهم مقاليد الجنة وصكوك الغفران .

بداية نقول أن هذه الفكرة . . فكرة الحكومة الدينية . . غير موجودة فى الإسلام . وأن ما نعرفه ونؤكد عليه هو الحكومة المدنية ذات المرجعية الإسلامية فليس فى الإسلام كهنة أو كهنوت ، كما لايوجد ما يمكن تسميتهم رجال الدين .

إما ما يخص مجلس أهل الحل والعقد فهو أشبه بالمجلس التشريعى أو النيابى فى الأنظمة الوضعية ويتكون من أهل العلم والاختصاص والقدرة والكفاءة فى كافة الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والشرعية ، والتعليمية ، والزراعية ، والصناعية . . الخ ، كما يشتمل أعضاؤه على كافة الاتجاهات السياسية سواء كانت تمثل أحزابا أو مستقلين .

وأما كيف يختار هؤلاء ، فعن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة تحت إشراف السلطة القضائية بنفس الطريقة التى يختار بها الشعب ممثليه ونوابه . . ومعنى هذا أنهم لن يفرضوا على الشعب من أية جهة كانت ، ولكن الشعب هو الذى سيأتى بهم ، فضلا عن إزالة المعوقات أمام الأحزاب أو الأفراد فى الاتصال والالتحام مع الجماهير ، إلى تعرف الجماهير على الأفضل والأكثر أهلية وتعبيرا وتمثيلا لمشاعرها وطموحاتها وآمالها وتوجهاتها ، وأيضا عمن تثق فى أمانته وعلمه ومكانته تصديقا لقول الحق تبارك وتعالى ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾ .

ولهذا المجلس - كما للمجلس النيابى - حق الرقابة والتشريع فى إطار المرجعية التى ذكرناها آنفا .

لماذا الحرب على الإخوان الآن؟

سؤال يتردد على ألسنة الناس فى كل مكان ولايجد إجابة شافية أو وافية من أى مسئول . . لماذا تشن الحكومة وأجهزتها وأدواتها هجومها على الإخوان المسلمين هذه الأيام وهى التى كانت تصفهم بالجماعة المعتدلة الراشدة ؟ هل اكتشفت

الحكومة أمرا لم يكن ظاهرا لها من قبل ؟ أم أنها أرادت أن تحد من نشاطهم بعد أن تزايد ونما إلى الحد الذى أصبح يشكل خطرا يتهدد وجودها وعقبة كؤدا تعترض طريقها ؟ وهل هى حرب تستهدف الإخوان أم الإسلام أم الاثنين معا ؟ وهل يعيد التاريخ نفسه فيتعرض الإخوان لما تعرضوا له من قبل فى أعوام ١٨ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٨١ ؟

للإجابة على هذه الأسئلة نرى من المفيد أن نلقى ضوءا على القضايا التالية :

أولا : الإخوان المسلمون ودورهم التاريخى :

لقد برزت جماعة الإخوان المسلمين إلى الوجود فى وقت وظروف كان العالم العربى والإسلامى أحوج ما يكون إليها . . فلا توجد راية يستظل تحتها أو لواء يتجمع حوله المسلمون على المستوى العالمى . . والأوطان العربية والإسلامية ترزح تحت نير الاحتلال . والشريعة الإسلامية غائبة أو مغيبة ، وحل محلها القانون الوضعى . . والأعراف والتقاليد الإسلامية أوشكت أن تضيع فى زحام الأعراف والتقاليد المستوردة من الشرق أو الغرب . . والهوية الإسلامية يتحرج أهلها فى إظهارها . . والتراث الإنسانى الذى خلفه أسلافنا العظام أهالوا عليه التراب . . والحضارة الإسلامية التى أنشأها علماء أفذاذ وعباقرة شوامخ لا تجد من يدافع عنها أمام حضارة الغرب المادية الملحدة .

جاء الإخوان المسلمون لكى يعيدوا للإسلام مجده ، وللمسلم عزته ، وللنفس الإنسانية كرامتها . . . وفى سبيل ذلك بذل الإخوان كل مرتخص وغال ، وأعطوا من أوقاتهم وجهدهم وأموالهم كل ما يملكون . . وخلال سنوات قليلة بدأت شجرة الدعوة تورق وتزهر وتثمر ، وأحس المسلم بعد تيه وضياع أنه صاحب أمجاد وتاريخ وعقيدة تأبى عليه إلا أن يعيش حرا عزيزا كريما ، وأنه قادر على صياغة حاضر جديد وبناء مستقبل مشرق .

وإن نسينا فلن ننسى دور الجماعة الفذ على ضفاف القناة ضد المحتل الغاصب الذى جثم على صدر مصر زهاء اثنين وسبعين عاما ، كما لا ننسى دورها الفريد فى فلسطين ضد الكيان الصهيونى الغاصب الذى مارس ولايزال ضد الشعب الفلسطينى كافة صنوف القمع والسحل والطرد والإبادة . . إن هذا التاريخ المشرق يعتز ويفخر به كل مسلم غيور على دينه ، حريص على أمته .

ثانيا: الإخوان المسلمون يعرضون للمحن:

وحاولت الحكومات المتعاقبة بإيعاز من الشرق تارة والغرب تارة أخرى استئصال شأفة هذه الدعوة واجتثاث جذورها ، إلا أنها استعصت على الجبارين والجلادين والطغاة كما استعصت على كل الضربات القاصمة التى وجهت إليها . ولو أنها كانت دعوة أرضية أو مذهبا وضعيا لانتهت منذ زمن بعيد ، ولألقى بها التاريخ فى زوايا النسيان ولن نتعرض هنا لما لاقاه الإخوان فذلك مجاله موضع آخر يطول فيه الحديث والحديث كما يقولون ذو شجون .

ثالثا: - الدعوة تعود للظهور مرة أخرى:

برغم التضييق والحصار ومحاولات التثبيط والتيئيس ، إلا أن الإخوان استطاعوا - بفضل الله - وخلال الاثنين وعشرين عاما الماضية أن يبددوا كل الظلام من حولهم ، وأن يكشفوا محاولات الزيف والاتهام والأباطيل التى حاول خصومهم أن يلصقوها بهم وبدعوتهم وقد ظهر للشعب المصرى ، بل وللعالم كله ما تحمله الإخوان المسلمون من خير وبر ورحمة وحكمة واعتدال فأقبلوا عليها وتعاطفوا معها .

لقد انطلقت دعوة الإخوان إلى كل الآفاق فاخترقت السدود وتخطت الحدود وخالطت بشاشتها القلوب وراحت تبشر الناس فى كل صعيد بالأمل المشرق والمستقبل المضىء لهذا الدين ، ومضت تمسح بيد حانية آلام البشر ، وكان لها - ولا يزال - صوتها الداوى ضد الظلم والظالمين ووقفتها الثابتة مع المسحوقين والمقهورين .

وفى منتصف الثمانينيات استطاعت الدعوة أن تقتحم المجالين السياسى والنقابى ، وكان لها فيهما النصيب الأسنى والحظ الأعلى من حيث الكفاءة والأداء والقدرة على النهوض بالأعباء ، الأمر الذى أثار حنق الحانقين وحسد الكارهين ففى أقل من بضعة أعوام شعر الكافة فى الداخل والخارج بأن الإخوان المسلمين أصبحوا يشكلون ثقلا سياسيا كبيرا يفوق فى انتشاره وتأثيره الثقل السياسى للأحزاب مجتمعه وليس أدل على ذلك من تمثيلهم فى المجلس النيابى «٨٧ - ٩٠» بستة وثلاثين عضوا ولولا تزوير الاتخابات وما قام به كمبيوتر وزارة الداخلية آنذاك من تزييف لحصل الإخوان المسلمون على الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس النيابى على الأقل وهذا أمر له مغزاه ودلالته . أيضا استطاع شباب الإخوان داخل النقابات

المهنية المختلفة أن ينهضوا بالنشاط النقابى فيما يشبه الطفرة إداريا واجتماعيا وفنيا فأقاموا مشروعات عملاقة للأعضاء وأسرهم كالعلاج الطبى والتكافل الاجتماعى فضلا عن المشروعات الخدمية هذا بالإضافة للدورات العلمية التى أقيمت سواء لحل المشكلات التى تعانى منها الدولة كالبطالة وأزمة الإسكان والإنتاج والتعليم والصناعة ، أو لتطور الأداء والارتقاء بمستوى المهنة من الناحية الفنية .

ولقد أثار هذا كله حفيظة الحكومة والعلمانيين فى الداخل والخارج ، والقوى الكبرى التى ترى فى تنامى المد الإسلامى عامة والإخوان المسلمين خاصة خطرا يتعارض مع مصالحها وأهدافها ليس فى مصر وحدها ولكن فى المنطقة العربية بأسرها .

رابعا: السلطة الحاكمة فى مأزق:

على النقيض من الانتصارات التى أحرزها الإخوان برغم من الوسائل المحدودة والإمكانات المتواضعة فقد فشلت السلطة الحاكمة فشلا ذريعا فى اكتساب ثقة الشعب وذلك بعد أن أخفقت فى حل مشكلاته وعلاج أزماته . ولن نغالى إذا قلنا أن السلطة الحاكمة ذاتها هى المتسببة فى كل الهموم والأحزان والأوجاع التى يعانى منها الشعب فحجم التسيب أصبح رهيبا ، والبيروقراطية والروتين تعدى حدود التصور والخيال ، والفساد الذى تطالعنا به صفحات الجرائد «حكومية ومعارضة» أصبحت رائحته تزكم الأنوف واستغلال المناصب والنفوذ فى الثراء الحرام والاعتداء على مقدرات الشعب لايكاد يصدقه عقل . . ولا يزال الشعب يعلن فى كل مناسبة عن رفضه للسلطة الحاكمة وممارساتها ولعل عزلته الاختيارية وعدم إظهاره أى اهتمام بقضايا المجتمع ، وعدم اشتراكه فى أى عمل سياسى كبيرا أو صغيرا هو إعلان واضح عن هذا الرفض .

ولا تشكو السلطة الحاكمة من قلة فى الإمكانات ، فلديها وزارات ومؤسسات وهيئات وأجهزة وموظفين من ذوى القدرات والكفاءات المتخصصة فى كل المجالات والميادين بعشرات الآلاف . كما أن لديها وسائل إعلان على كافة المستويات بدءا من الإذاعة المدرسية ومجلات الحائط فى أصغر قرية مصرية وانتهاء بالإذاعات العالمية والتلفاز متعدد القنوات بالإضافة للقناة الفضائية . هذا فضلا عن عشرات المجلات والصحف والنشرات والدوريات التى تلهج بالذكر والثناء ليل نهار بمآثر الحكومة وأفضالها على الناس ولديها أيضا أعداد هائلة من جحافل الأمن المركزى

وقوات العمليات الخاصة بما يمكنها من فرض سيطرتها ونفوذها على كل من تسول له نفسه أن يعترض أو يفكر فى الاعتراض على أى إجراء ، كما أن القوانين جاهزة ومعدة سلفا وبالشكل الذى يجرم أى نشاط للأفراد أو الجمعيات أو الأحزاب طالما لا يرضيها أو لا ينجم مع أغراضها وأهدافها .

برغم هذا كله أحست السلطة الحاكمة بأن الإخوان المسلمين «ذوى الإمكانيات المعدومة» كما لو كانوا يسعون لسحب البساط من تحت أقدامها ويمهدون السبيل لاحتلال مواقعها . . ولعبت القوى الأجنبية ووكالات أنبائها دورا أساسيا فى تغذية وتنمية هذا الإحساس بل وتضخيمه إلى الحد الذى استشعرت فيه السلطة الحاكمة أن الإخوان المسلمين أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الحكم . وبدأت الصحافة المحلية تتناقل أخبارا عن نظيرتها العالمية بأن هناك اتجاها قويا أو اتجاها بدأ يقوى داخل الإدارة الأمريكية يطالب بضرورة إجراء الحوار مع الجماعات الإسلامية المعتدلة والتى تنبذ العنف وصرح الرئيس الأمريكى بذلك أثناء زيارته الأخيرة لفرنسا وكأنه كان يوعز للسلطات الحاكمة فى الجزائر وغيرها بأنه ما لم تستطع هذه السلطات السيطرة الكاملة على التيارات والجماعات الإسلامية لديها فسوف يضطر آسفا لإجراء حوار معها .

وإزاء ذلك سارعت السلطة الحاكمة فى مصر إلى إعادة ترتيب أوراقها فى محاولة لتغيير سياستها التى سبق وأعلنتها من قبل تجاه الإخوان المسلمين . غير أنها وجدت نفسها فى مأزق خاصة وهى مقدمة على حوار وطنى سوف تشارك فيه كل الأحزاب والقوى السياسية فى مصر أن رصيدها من الثقة لدى الجماهير تحت الصفر بكثير هذا فى الوقت الذى تجمع فى كافة القوى السياسية على ضرورة إشراك الإخوان المسلمين فى الحوار نظرا لما يتمتعون به من جماهيرية وثقل سياسى لا يمكن إغفاله أو تهميشه فماذا تصنع السلطة الحاكمة إذن وليس لديها دليل اتهام واضح وصارخ يمكن استخدامه ضد الإخوان لاستبعادهم من الحوار الوطنى المزعوم؟ لقد اندلعت مظاهرات طلاب الجامعات المصرية عقب المجزرة الوحشية التى ارتكبتها عصابات بنى صهيون فى الحرم الإبراهيمى بمدينة الخليل فجر الخامس عشر من رمضان ١٤١٤هـ والتى راح ضحيتها حوالى ٩٠ شهيدا وما يزيد على ٥٠٠ مصاب وجريح فلسطينى ، واندلعت مظاهرة أيضا بعد ذلك بأيام بميدان التحرير وسط القاهرة لنفس السبب ، ولم يكن من الممكن استغلال هذه المظاهرات كدليل اتهام

ضد الإخوان بسبب جلال المناسبة وتعاطف الرأى العام المصرى ، والعربى ، والإسلامى بل والعالمى معها .

وجاءت أزمة نقابة المحامين ، والتى بدأت بوفاة المحامى عبد الحارث مدنى نتيجة للتعذيب الوحشى على يد ضباط مباحث أمن الدولة ، لكى تكون كبش فداء وقرباناً للهجوم على الإخوان وصورت السلطة الحاكمة الأزمة على أنها تغيير فى سياسة الإخوان المسلمين بهدف المواجهة والصدام مع السلطة !!

وبدأت التصريحات عبر وسائل الإعلام المختلفة تترى على ألسنة المسئولين باتهام الإخوان المسلمين بتشجيع ومساعدة الإرهاب . وعلى إثر ذلك انتهز العلمانيون الفرصة التى انتظروها طويلا فانطلقت ألسنتهم وأقلامهم فى كل اتجاه فى محاولة لتلويث وتشويه جماعة الإخوان المسلمين أملا فى تهيئة الرأى والمناخ العام لتوجيه ضربة عامة وشاملة لمن ناصبوهم العداء طويلا ولمن كانوا عقبة كؤدا أمام مصالحهم وأهدافهم .

واستعدت السلطة الحاكمة للانقضاض على الإخوان ولكن بشكل تدريجى خاصة بعد أن انتهت أو شبه انتهت من فصائل العنف ، وبدا لها أن الوقت قد أصبح ملائما لمواجهة شاملة مع الإخوان المسلمين ضمن سياسة تجفيف المنابع التى تنتهجها . فعلى المستوى العالمى تشجع القوى الكبرى ولو بطريقة غير مباشرة هذه المواجهة ، وعلى المستوى الإقليمى يستلزم السلام أو الاستسلام للكيان الصهيونى لكى يمضى إلى نهايته أن تتم هذه المواجهة وعلى المستوى الداخلى يستعمل العلمانيون المواجهة لتحقيق أكبر قدر من المصالح خاصة وأن هناك انتخابات تشريعية قد باتت وشيكة وجاءت الرياح بما لا تشتهى السفن ، فقد انقلبت أزمة نقابة المحامين لصالح جمهور المحامين وليس لصالح السلطة الحاكمة كما كانت تريد وتخطط وارتدت سهام العلمانيين فى هجومهم على الإخوان المسلمين إلى غورهم حيث سجلت استطلاعات الرأى العام تعاطفا وتجاوبا مع الإخوان أكثر من ذى قبل .

وبدأ لبعض العقلاء أنه ليس من الحكمة ولا من المصلحة أن تستدرج البلاد لمزيد من التوتر والغليان وأن الإخوان أثبتوا على مدى أكثر من اثنين وعشرين عاما أنهم لم يشتركوا ولم يساعدوا أو يشجعوا أية أعمال إرهابية ، بل على العكس كان

لهم دورهم الفعال والمؤثر ضد أعمال العنف وإدانتها ونشر الفكرة الإسلامية الصحيحة بما يؤكد حرصهم على أمن واستقرار البلاد .

ويبدو أن القيادة السياسية مالت لهذا الرأى فهدأت الهجمة إلى حين وتأجل الانقضاض إلى أجل لايعلم ميقاته إلا الله رب العالمين وإن كان الغبار لايزال متطايرا والنار تبعث بلهيبها وحرارتها من تحت الرماد ونسأل الله العفو والعافية .

ونخلص مما سبق إلى بيان عدة أمور نوجزها فيما يلى :

١ - أن الإخوان المسلمين ذات عمق تاريخى وحضارى له جذوره المتحدة والمتشعبة فى التربة المصرية كما أنها ذات امتداد وانتشار جغرافى واسع على المستوى المحلى والإقليمى والدولى .

٢ - أن جماعة الإخوان المسلمين لها من المقومات والخصائص والمميزات ما أهلها لأن تكون إحدى الجماعات الراشدة المعبرة عن طموحات وآمال المسلمين .

٣ - ولأجل هذا فجماعة الإخوان المسلمين مستهدفة محليا وإقليميا وعالميا ، والتخطيط قائم على قدم وساق لعرقلة نشاطها وتهميش دورها . وتلعب العلمانية فى الداخل والخارج هذه الأيام قدرا ملحوظا فى هذا المخطط ، ولعل القرارات والمؤتمرات والممارسات التى تجرى على كافة الأصعدة وفى مجالات شتى خير شاهد على ذلك . .

فهل نكون مخطئين إذا قلنا أنه من الصعب أن تقوم معايشة أو اتفاق ما بين الإخوان المسلمين من جانب والعلمانيين من جانب آخر ؟ ! إن الإخوان المسلمين أصحاب مشروع إسلامى من الألف إلى الياء ، وهم مستمسكون بهذا المشروع استمساكهم بأرواحهم أو أشد ، وهؤلاء للأسف يبنون خطتهم واستراتيجيتهم على محاصرة المد الإسلامى وتقليص رقعته والأخطر من ذلك محاولات هدم الإسلام ذاته وتقويض دعائمه تحت دعاوى التنوير ، وحرية الإبداع وتجفيف منابع الإرهاب .

محمد سيد أحمد

الكاتب الصحفى بجريدة الأهرام

التيارات الإسلامية تعمل بشكل جماعى بعيدا عن التآمر

بداية فإنى أعتقد أن التعرض للظاهرة - خلال الملف - لم يتسم بصفة التناظر ذلك أن طرفًا يمكن النظر إليه باعتباره من دعاة الأصولية بينما الطرف الآخر من خارج الظاهرة وقد يكون منسوبًا إلى عدد من المدارس المختلفة . . بعضهم ماركسى وبعضهم قومى أو ليبرالى . . الخ . ومن هنا فنحن بصدد طرف همه الأول «تبرير» الظاهرة من داخلها بينما الطرف الثانى أميل إلى الرغبة فى «تفسير» الظاهرة لا تبريرها ، وعملية التفسير تكون إزاء ظاهرة لا شك - بتسليم جميع الأطراف - أنها ظاهرة متعاظمة الشأن ولا سبيل للادعاء بأنها غير موجودة .

وقد انعكس هذا فى كثير مما ورد وسأكتفى فى هذا الجانب ببعض الأمثلة . . فالكل يسلم . . بدرجات متفاوتة - عند الحديث عن قضية العنف والإرهاب بأن هناك أصوليين ينتمون إلى مدرسة العنف ولكن كل المتحدثين يدينون الظاهرة رغم ورود تعبير غير واضح على لسان د . رفعت سيد أحمد - قد يفسر على أنه تبرير ما للعنف إذ قال : «ما يمارس هو احتجاج اجتماعى مشروع وليس إرهابًا» وعندما يقول هذا فهو لا ينسب هذا الاحتجاج إلى الدين وإنما إلى الاحتجاج المجتمعى . فالمشروعية فى إطار العنف المجتمعى كرد على عنف الدولة ، ورغم ذلك فهناك حرص عام على إدانة العنف والإرهاب ، وجميع المشاركين يتجهون - بدرجات متفاوتة إلى «تفسير» أو «تبرير» العنف بأن مصدره الدولة وليس فقط مقترفًا ضد الدولة .

وربما يبدو بشكل واضح فى القبول بمبدأ التنوع أن كل مؤيدى الأصولية أو الصحوة الدينية يقولون بأنها تنطوى على التنوع بينما أغلب الآخرين لا يسلمون بهذا ويستندون إلى أنها تبدأ من مفترضات وأنها مدرسة سياسية فى المقام الأول وربما كان د . رفعت السعيد من أوضحهم لكن دعاة الظاهرة - بحجج مختلفة

يؤكدون أن الإسلام يحمى العقائد الأخرى وأنه المنطلق الفكرى الوحيد المتسامح إزاء أيديولوجيات تخالفه وعبر عن هذا مجدى أحمد حسن وعصام العريان والحمزة دعبس - كل بتعبيراته - وبالتالى فهناك انفتاح على التنوع وليس انغلاقا على مرجعية دينية محددة . وفى نفس الاتجاه فأصحاب الموقف المضاد أميل للحديث على ما يفسرون بأنه «توزيع أدوار» وأنا أكثر ميلاً إلى استبعاد التفسير التأمرى فى التاريخ وهذا القضية لها جانب تطبيقى فبالرغم من وجود خلافات واضحة فى صفوف الإسلاميين فهناك عمل جماعى وهذا ممكن وبدون تأمر وإسرائيل نموذج لهذا نجدهم يتصارعون فيما بينهم بشدة ولكن عند مواجهة طرف آخر فهم قادرون على التحرك المنظم المنضبط ، وفى الظاهرة الإسلامية هناك مواقف مماثلة دون تأمر ، ودون تخطيط وهذه من الظواهر الجديرة بلفت النظر . . هناك موقف تضامنى يسمو فى أحوال كثيرة على الخلافات المطروحة .

نفس المشكلة فيما يتعلق بالمجتمع المدنى فكل المحللين تقريبًا يرون أن التيار الدينى ضد المجتمع المدنى ، بينما الإسلاميون يرون العكس ويستشهدون بنجاحهم فى النقابات المهنية كنموذج حى وربما مبتكر .

ومن الملاحظ أن كل المدافعين قد شككوا فى التسمية ونسبوها إلى الغرب ومنهم من استخدم - كبديل - الصحوة الدينية ومنهم من استخدم الدين وكان محمد سليم العوا الأوضح فى هذه النقطة عندما تكلم عن الصحوة باعتبارها لا تنسحب على الإسلام فقط وإنما كل الأديان على حين سلم الجميع بأن كلمة «الأصولية» كلمة ملتبسة فهناك كلمة «Fundmintim» وهناك كلمة «Antigrism» والمقصود بهذا المصطلح فى العرب من استخدام كلمة «الأصوليين» بدلاً من «الإسلاميين» أن الدين الإسلامى - من وجهة نظر الغرب - له مشروعيته كدين فى الماضى والحاضر والمستقبل . لكن المأخوذ على الأصوليين تفسير دينى يعود - فقط إلى الماضى والبعض - خاصة د . سعد الدين إبراهيم - يرى أن هذا الماضى ليس هو الماضى الحقيقى وإنما هو ماض «متخيل» أو «ممجد» ومقصود به الاستناد إلى هذا الماضى فى دحض ما يجرى فى الحاضر بغض النظر عن صحته فهم يرونه ماضيًا مثاليًا . إذا فالمفهوم لدى الإسلاميين أننا بصدد صحوة دينية ولسنا بصدد انتساب صورى إلى ماض كوسيلة لإدانة الحاضر ، وهما فى الواقع نظريتان

مختلفتان وربما ذهب «فهمى هويدى» إلى النقطة الأبعد بطرحه فكرة التحرر الثقافى بمعنى أنه كان هناك استعمار عسكرى وسياسى ثم أصبح هناك استعمار اقتصادى والآن نحن بصدد استعمار ثقافى فكرى وهو أعلى مستوى للاستعمار وأعتقد أن كل هذه الأفكار تنطلق من فكرة الثنائيات فالعالم الثنائى مستمر فى صورة مستجدة فمن قبل كان الشرق والغرب وربما اليوم بين الإسلام من جانب والمسيحية واليهودية من جانب آخر أو شمال وجنوب . . الخ وأن هناك تصورات عدائية متبادلة تستهدف الخطر من الطرف الآخر ولا تنطلق من تصور للعالم أنه تجاوز هذه الثنائية وأرى أنه علينا تفسير الظاهرة أيا كان اسمها لأنها لم تكن فى الحسبان وأعتقد أن مأمون الهضيبى وأسامة الغزالى حرب قد عالجا الموضوع تاريخيًا بشكل معقول فهناك - بالفعل مشكلة حدثت عندما سقطت الدولة العثمانية وقامت الحرب العالمية الأولى وجاء كمال أتاتورك وأقام دولة علمانية كبديل للنظام المنحط الذى كان قائما فى تركيا وفى نفس الوقت خافت الأقليات فى الشام أن يكون البديل للخلافة العثمانية نظامًا إسلاميًا جديدًا فابتكروا فكرة القومية العربية كبديل للقومية الإسلامية لتأجيل الانفصال عن تركيا وكثير من القوميين الشوام حتى الآن من المسيحيين مثل جورج حبش ونايف الحواتمة وميشيل عفلق . . الخ فالشام منطقة جبلية وكان ملاذًا للأقليات عبر التاريخ .

إذن العلمانية فى تركيا والقومية العربية كفكر - تخرج منه حزب البعث والناصرية - وفى ضوء إهدار وضع الدين كمكون رئيسى من مكونات الإدراك السياسى . . لم يتبق إلا الفراغ فكانت حركة البترول فى الاتجاه العكسى منسوبة إلى هذا التحول فنشأت حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٩ كتعبير عن هذا الفراغ ، وعلينا ألا ننسى أن مصر ظلت مصرية وليست قومية حتى قضية فلسطين وقد نشأت القومية أساسًا كفكر وليس كحركة فى الشام على حين تبنت مصر نوعا من الليبرالية فى ظل الملك والاستعمار كنوع من التهاون مع بريطانيا لذلك لم يصمد ذلك كله لأن الأرضية كانت عرضة لاستيعاب ما يملأ هذا الفراغ فجاءت حركة الإخوان كتيار دينى وبعد الحرب العالمية الثانية لعب تحدى إسرائيل دورا حاسمًا ثم - كما أكد كثيرون - الأهمية التاريخية لهزيمة ٦٧ التى وجهت ضربة قاصمة لفكرتى الاشتراكية والقومية العربية ولكن الهزيمة المنكرة التى نعانى آثارها

حتى اليوم جعلت الناس تعيش الشىء ونقضيه ، الارتباط الشديد والهزيمة المنكرة ، لذلك قامت أحداث ٩ ، ١٠ يونيو ، ففى ظل هزيمة قاسية رفض الناس أن يختفى جمال عبد الناصر الحلم والرمز وهذه ظروف استثنائية فى التاريخ . . لذلك فالتحدى الرئيسى لثورة يوليو كان الإخوان المسلمين لأنه كان لابد من الاختيار بين المنطلق الدينى أو المنطلق القومى فجاء الصدام على مرحلتين ١٩٥٤ مرحلة الصدام ثم دورس الصدام وسيد قطب عام ١٩٦٥ ، وسيد قطب وضع الأساس الأيديولوجى ونقل الإخوان إلى تجهل المجتمع وما نتج عنه من التكفير والهجرة والفنية العسكرية ثم الجهاد والجماعة الإسلامية وغيرها من الاتجاهات المتطرفة والحقيقة فإن أهمية سيد قطب كنقطة تحول وردت على ألسنة كثيرين . بعد ذلك اشتعلت الأوضاع مع ردة السادات واستسلامه للإخوان لمواجهة الهزيمة وكذلك لملاحقة الناصريين الأكثر قدرة فى أحداث مايو وضرب اليساريين .

لكن النقطة الأكثر حداثة هى ميراث مبارك لمقتل السادات على يد التيار الدينى الذى أفرج هو عنه وبعد ذلك أفرج مبارك عن معتقلى سبتمبر ثم حدثت نقطة التحول الثانية بمقتل علاء محيى الدين وأعتقد أن الأسباب التى ذكرها حسين عبد الرازق تؤيد هذا التحليل ، وأود أن أضيف أن هناك ظاهرة تاريخية وجدت أسبابًا موضوعية وهى البعد الحضارى أو الثقافى «قضية الهوية» التى نتجت عن سقوط الدولة العثمانية وفى إطار محاربة الاستعمار عسكريًا أو اقتصاديًا كان هناك استعانة بالفكر الغربى كأداة لمحاربة الاستعمار وقد تصادف هذا مع الارتداد إلى المرجعية الدينية بسبب فشل باقى المشروعات وأهمها هزيمة ٦٧ .

وقد يضاف بعد آخر وهو أننا مازلنا نعيش نظامًا ثنائى القطبية شمال وجنوب . مناطق فقيرة وأخرى غنية وأعتقد أن الطرف الحالى ستكون المواجهة الحادة فى منطقتنا ، ففى الشرق الأقصى نجد اليابان رمزًا للشمال وحولها مجموعة النمور الآسيوية ممثلة الجنوب وقد أحدثت النهضة الصناعية فى هذه المجموعة تقاربًا ملحوظًا مع اليابان وفى أمريكا هناك حرص على توسيع السوق الأمريكية لتشمل كندا والمكسيك وهذا يعنى أن المواجهة فى هذه المناطق ليست حادة بينما نجد لدينا أوروبا منشغلة بهمومها وبأوروبا الشرقية دون الاهتمام بالمنطقة العربية أو الأفريقية

مما أحدث فارقا واسعًا – هنا – بين الشمال والجنوب فحرب الخليج ميزت بين الأثرياء والفقراء العرب ، ووقعنا نحن بين منطقتين – أوروبا شمالاً والخليج فى الجنوب الشرقى – فى منطقة الاستنزاف بسبب المواجهة مع إسرائيل منطقة الأنظمة العسكرية منطقة الديون المتراكمة والمعاناه الشديدة ومن ثم منطقة اليأس من الأنظمة القائمة ومحاولة التعلق بملاذ وهذا بُعد إقليمى وليس مصريًا فقط .

وأريد أن أضيف على ما أسماه فهمى هويدى بالبعد الثقافى . البعد التكنولوجى . ففى ظل الإعلام وقدرته على أن يصبح كوكبياً نجد طرفًا يتحكم فيما يجب أن نعلمه إعلاميًا هناك غسيل مخ ولا نستطيع نحن أن نجارى الاحتكارات الإعلامية فى عرض وجهة نظرنا . . نحن محبوسون فيما نتلقاه وبالتالى نشعر بأننا محكومون بالريموت كنترول وهذا هو الاستعمار الثقافى الذى ربما يجعلك تشعر بأنك تتحرك بحرية بينما غيرك يتلاعب بك دون أن تدرى ، عمقت كل هذه الأوضاع الحاجة إلى ملاذ يشعرنا بالتوازن ، إذن فهذه الصحوة الدبية تعبر – على نحو ما – عن ظاهرة القلق والإحباط والحيرة الناتجة عن فقدان اليقينيات التقليدية التى سادت طوال القرن الماضى .

ويبدو وأننا نعيش مرحلة «مابعد الحداثة» Postmodernism فحتى مرحلة القرون الوسطى كانت هناك الأصوليات الدينية ثم عصر النهضة وعصر التنوير عصر التفاؤل العلمى بالمستقبل فى القرن التاسع عشر كل هذا بنى يقينيات بقدرة الإنسان على قهر الطبيعة والتاريخ وفجأة ظهرت الأمور بشكل أكثر تعقيدا – فكلما نزداد علمًا نزداد إدراكًا بما لا نعلمه – فعلمنا يزداد بشكل مطلق ويتقهقر بشكل نسبى وهى أمور غاية فى التعقيد لأننا ندرك أننا ننكمش فى الكون .

وإذا انتقلنا للجانب السياسى فأنا ضد منطلق الدولة فى استبعاد الإخوان المسلمين وقد قلت ذلك للرئيس مبارك وأرى أن الحوار الوطنى الذى جرى مؤخرا فى مصر قصد به إعادة تنظيم البناء الحزبى فى مواجهة الإخوان المسلمين ، فبعد إزالة المنظمات المتطرفة أعتقد النظام أن الإخوان هم الضرر الرئيسى له والفكرة هنا جاءت من الخوف من تكرار ما حدث فى إيران أو فى الجزائر أو حتى فى فلسطين المحتلة وهناك الترابى فى السودان والخوف ليس من الإخوان كقوة ولكن فى ظل هذه

الملابسات قد تشكل خطرا فالإسلام المعتدل أصبح هو الخطر بعد إزالة الإسلام المتشدد ، وفى الواقع فإننى أختلف مع هذا النهج الذى يكسب تراثنا الثقافى بعدًا سياسيًا حادًا بسبب هذا التمييز المسىء الذى يخلق نوعًا من الانفصام فى المجتمع ومن ناحية أخرى فإن الأصوليات بشكل عام لها مبررها فلم نتغلب على الازدواجية بعد فى ظرف عالمى صارت فيه الازدواجية ضرورة وحتامًا فإنى أتفق مع د . محمد أبو الإسعاد فى قوله «الحكم الإسلامى فى مصر سوف يكون محدودا لأن الشعب المصرى يأخذ بالإسلام السمح» وكذلك مع ما قاله حسين أحمد أمين حول ضرورة تحديث الحدود لأن المغالاة فى الفكر يكون مردوده دائما - عكسيًا ، ونحن لابد أن ندرك أن الاحتفاظ بالاعتدال ضرورى للغاية لأنه يؤكد أن الدين يمكن أن يكون سمحًا ويمكن أن يكون عصريًا .

محمد شعبان الموجى

باحث إسلامى

مفهوم الغرب للأصولية الإسلامية، مفهوم فى قمة الموضوعية والحياد والنزاهة، بصرف النظر عن عدائنا التقليدى للغرب

الأصولية .. صعوبة التسمية !

أول ما تعرض له الحوار . . هو محاولة التوصل إلى أسباب المد الأصولى . . وخاصة الأصولية الإسلامية وقد جاءت أجوبة السادة المتحاورين مؤكدة على أننا إذا لم نعرف موضع النزاع فيما نتحاور بشأنه فلن نستطيع إبطال أى نزاع . مؤكدة كذلك على الحاجة الملحة إلى تحرير ما بأيدينا من مصطلحات أو طرحها جانبًا إن فشلنا فى ذلك ، حتى لا يختلط فى الأذهان العديد من القضايا من جراء وضعها تحت عنوان واحد . لهذا فقد اجتهد كل متحاور فى أن يضع بنفسه تعريفًا محددًا لمصطلح «الأصولية» قبل أن يشرع فى إبداء أسباب هذا المد الأصولى ، وهو بلا شك اتجاه مصيب وتفكير قيم .

ولأن مصطلح الأصولية مستورد من الغرب ، ولا يوجد له نظير فى الفكر الإسلامى اللهم إلا ما يطلق على طائفة من العلماء تخصصوا فى وضع المعايير اللازمة والقواعد المنظمة لاستنباط الأحكام التفصيلية من أدلتها الكلية - ومن ثم فهو لا يطلق إلا على مجموعة محدودة جدًا من العلماء ، ولا يتصور أن يكون هذا مقصود الغرب فى إطلاق المصطلح على جماعات الإسلام السياسى . لهذا كله فقد تباينت الآراء بين الإسلاميين والآخرين حول تعريف هذا المصطلح بما يمكن حصره فى اتجاهين أساسيين :

الأول : الإسلاميون الذين يرفضون المصطلح ابتداء ، باعتبار أن الغرب يرمى فى إطلاقه وضع جميع الجماعات الإسلامية فى سلة واحدة لاعتبارات واضحة .

واستبدلوا بهذا المصطلح مصطلحا آخر هو «الصحوة الإسلامية» . وهو ما يعنى بوضوح أن مصطلح «الأصولية» إن أطلق فهو يعنى فى أذهان الإسلاميين الصحوة الإسلامية . وإن حاول الأستاذ منتصر الزيات مزيدًا من التخصيص حيث تصور أن الأصولية فى أذهان الغرب . . تعنى «العنف» .

الثانى : الآخرون الذين انحصر مفهوم الأصولية عندهم فى أنها «مجرد حركة ذات أبعاد سياسية» ، أو «خيار سياسى فى مواجهة خيارات أخرى و «موروث فكرى وثقافى من مواجهة الجديد الوافد» أو «محاولة جماعة من الجماعات احتكار الفهم الصحيح للدين وفرضه على الآخرين بالقوة» .

ولكن إلى أى مدى استطاع هؤلاء المتحاورون الإمساك بأطراف الحقيقة وتحديد وتحرير مصطلح الأصولية ؟

ما دام المصطلح كما قلنا مستورد من الغرب ، فلابد للإجابة على هذا السؤال من الرجوع أولاً إلى التعريفات الغربية له ، ولنعرف كذلك إلى أى مدى استطاع المتحاورون قراءة الأفكار الغربية له قراءة صحيحة محايدة .

فالأصولية حسب تعريف العديد من علماء الغرب «هى الإطار المرجعى الأساسى للتيار الإسلامى ، مما يعنى أن ثمة فروق نوعية بين «الأصولية» و«الإسلام السياسى» . فالأصولية – إذا أجاز التعبير – هى الإسلام السياسى إذا أفرغناه من بعده السياسى . . وتعتبر الأصولية «المدخل الطبيعى» أو «المنبع الأصلى» لموقف التيار الإسلامى .

والأصولية حسب تعريف البعض الآخر هى «مصطلح يستخدم للإشارة إلى سلوك ممثلى الإسلام الرسمى وعلماء المؤسسات الدينية أكثر مما يستخدم للإشارة إلى سلوك من هم خارج هذه المؤسسات وهذا التعريف يقترب شيئا ما من التعريف الأصولى فى الفكر الإسلامى لولا التعميم والإطلاق على كل العلماء وهناك تعريف آخر للأصولية يرى أنها «العودة المطلقة إلى القرآن الكريم باعتباره الأساس الوحيد لأى نقد ولأى تجديد» .

ويحذر «أوليفيه روا» من الخلط بين الأصولية وبين التقليدية . . فإنهما وإن كانتا متفقتين على «ضرورة العودة إلى الماضى» إلا أن الأصوليين يعنون بذلك العودة إلى «النقاء الأصلى» ، وليس لمجرد تقليد الآباء والأجداد على أى وضع كانوا كما هو

الحال عند التقليديين . ولذلك فإن عدو الأصوليين الأول ليس المعاصرة ولكن التقاليد بالإضافة إلى أن الأصولية تفرز مناضلين ، بينما لا تفرز التقليدية سوى «أنصار سلبيين» . وبما أن الأصولية تحتوى على مشروع تغيير تتجاوز أهميته مجرد المحافظة - فهى قد تكون ثورية .

هذا هو مفهوم الغرب للأصولية الإسلامية . . وهو كما نرى قمة فى الموضوعية والحياد والنزاهة العلمية . . بصرف النظر عن عدائنا التقليدى للغرب .

وأما تخوف الإسلاميين من إطلاق المصطلح فى وسائل الإعلام فلا معنى له :

أولا : لأن ما يقال عن إساءة الاستخدام الإعلامى الغربى له يقال أيضا وبذات الدرجة على مصطلح «إسلامى» وعلى مصطلح «مسلم» ولا أظن أن أحدا من المسلمين يرفض إطلاق هذين المصطلحين عليه لمجرد أن الإعلام الغربى المغرض يستخدمهما للتشويه والخلط .

وثانيا : لأن الغرب نفسه يطلقه على أكبر حركة دينية سياسية فى أمريكا ، وهى حركة الأصولية المسيحية التى تمتلك أكثر من ٤٪ من وسائل الإعلام المختلفة ، تلك الحركة التى أصبحت تمارس ضغوطا ضخمة للتدخل لاختيار رئيس أمريكا ، وقد أعلن ريجان صراحة انضمامه إلى تلك الحركة .

مصطلح الأصولية إذن لا يمثل فى ذهن الغرب شيئا مخيفًا ولاكريهًا كما يتوهم أكثر الإسلاميين ، كما لا يعنى كذلك أنه مرادف لمصطلح «الإسلام السياسى» أو «الصحوة الإسلامية» كما يزعم البعض لكن بلا شك بينه وبين الإسلام السياسى علاقة وثيقة . . علاقة المحضن بحاضنه . ومن هنا نستطيع أن نقول أن السبب فى المد الأصولى الذى نعايشه الآن هو الإسلام السياسى .

ويمكن أن نفهم جيدًا تلك الإجابة الموجزة بمثال بسيط . . إننا إذا مثلنا الأصولية بالقطار فلا شك أن الإسلام السياسى يمثل القاطرة التى تقود هذا القطار إلى جميع الأنحاء التى تسمح بها خطوط السكك الحديدية الموجودة على أرض الواقع . . والتى تمثل بدورها آليات العمل والفاعلية المسموح بها أو المتاحة . بل يمكننا أيضا فى ضوء هذا المثال أن نفهم مدى ارتباط العنف ومتى يطرأ العنف على هذه الظاهرة ، إذا قلنا أن العنف يُمثل بخروج القاطرة والعربات عن الخطوط الحديدية

التى تسير عليها . . إما لخطأ خارجى فى خطوط السير ذاتها أو من القائمين عليها ، وإما لمحاولة تسيير القطار فوق خطوط حديدية وهمية (يوتوبيا) .

الإسلام السياسى :

ولكن هل هناك فرق بين الإسلام وبين الإسلام السياسى ؟ فالإجابة على هذا السؤال تبقى غاية فى الأهمية مادمنا نتحدث عن أسباب المد الأصولى خصوصًا إذا أخذنا فى الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الأصولية (كمرجعية فكرية) وبين الإسلام السياسى (كفاعلية) والتى قلنا سابقا أنها كعلاقة عربات القطار بالقاطرة .

لقد أبان «فرانسوابورجا» فى دراسته القيمة «الإسلام السياسى صوت الجنوب» ، ذلك بشكل جيد حينما قال : «من الممكن أن نكون مسلمين دون أن نكون إسلاميين – بمعنى الانتماء إلى تيار الإسلام السياسى» ، ورغم أن هذا التمييز الأول بديهى . . فإن عددًا كبيرًا من الناس يجهله .

ويقول «ميشيل كامو» فى ذات الكتاب «إننا نراهن على عدم الخلط بين ظاهرة سياسية دينية نابعة من الظروف المحيطة بها ، وبين ثقافة راسخة منذ أكثر من ألف سنة» .

وهنا تبدو ملاحظتان جديرتان بالاعتبار :

الملاحظة الأولى . . إن جماعات الإسلام السياسى تقبلت عن رضا تام ومنذ اللحظة الأولى للصحوة الإسلامية مصطلح «إسلاميين» ربما من أجل الوجاهة السياسية ، وربما من أجل التمييز بين الشخص الذى ينتمى إلى تيار الإسلام السياسى ، وبين أى شخص ينتمى إلى الدين الإسلامى .

أما الملاحظة الثانية . . إن تلك الجماعات كانت ترفض بداية إطلاق مصطلح «الإسلام السياسى» على اعتبار أن إضافة «السياسى» إلى «الإسلام» قد يبدو وأن السياسة دخيل عليه غير أن الحال الآن قد تبدل وأصبح الكثير من رواد الفكر الإسلامى يستخدمون المصطلح عن طيب خاطر . وهذا شىء يحتاج إلى تفسير ولكن ماذا يقصد بالإسلام السياسى على وجه التحديد ؟

أو بمعنى آخر ماهى الخصوصية الفكرية التى جعلتنا نضيف دائما كلمة «السياسى» إلى «الإسلام» عند الحديث عن تلك الجماعات ؟

وقبل البحث عن تلك الخصوصية الفكرية المميزة للإسلام السياسى أود أن أشير بلا تعصب إلى أن الفشل الذريع كان دائما حليف التيار العلمانى فى الكشف عن تلك الخصوصية ومواجهتها فكريًا . بل أستطيع أن أزعم بلا مجازفة أن أغلب تلك المواجهات الفكرية اتسمت دائما بالغباوة والجهالة . إذ إنها غالبا ما تقوم على تجاهل أدلة الخصم أو الدوران فى فلك الإنكار لما هو معلوم من الدين بالضرورة . وقد حاول بعض العلمانيين تفسير الظاهرة على أساس أنه لا يوجد أيديولوجية مميزة للإسلام السياسى من أصله ، وإنما هم مجرد نصابون يستغلون الدين لأغراض سياسية . وهذا الزعم يتضاءل بقوة أمام حجم التضحيات البدنية والمادية التى قدمها قادة هذا التيار منذ سنين طويلة ولا يزالون ، ويتضاءل أكثر أمام المنظومة الفكرية والمؤلفات العلمية المميزة التى كتبها قادة هذا التيار . وهو ما يؤكد على الأقل أن الإسلام السياسى قام على أفكار محددة ، وأدلة كثيرة ليس من بينها بكل تأكيد «النصب» أو المتاجرة» باسم الدين - وهذا بالطبع لا ينفى وجود تيار نفعى اندس فى تلك الجماعات ، قل أو كثر ، كما هو الحال فى أى حزب أو تكتل أيديولوجى فى الدنيا كلها . بل إن هذا التيار العلمانى يتحدث كثيرًا عن انحراف فكر المودودى وسيد قطب دون أن يبدى على التحديد طبيعة أو موقع تلك الانحرافات ، ولو قرأت كتب الأستاذ المودودى وسيد قطب والإمام الخومينى وغيرهم من القادة الفكريين لتيار الإسلام السياسى فمن العسير أن تعثر على خطأ فكرى واضح يخالف صحيح الإسلام . . فلا هم أزادوا زيادة تستطيع معها أن تحاجهم بإبراز دليلها الشرعى ولا هم أنقصوا نقصا تستطيع معه أن تحاجهم بإبراز دليلهم الشرعى . لكن ثمة خطأ جوهرى فى تصور حكمة هذا الدين وتفسيره الكلى قد اعترى فكر هؤلاء الأفذاذ ، وهو الجديد الذى يقدمه لنا المفكر الهندى وحيد الدين خان فى كتابه الهام «خطأ فى التفسير» والذى أبان فيه بوضوح شديد طبيعة الخطأ الذى وقع فيه المودودى فى تفسير الدين . وهذا الخطأ هو بعينه «المميز الأيديولوجى» أو الخصوصية الفكرية المميزة التى أوجدت شيئا اسمه «الإسلام السياسى» .

الخصوصية الفكرية المميزة للإسلام السياسى :

يقوم فكر الإسلام السياسى الذى يمثله المودودى رحمه الله على محاولة ربط جميع تعاليم الدين وأحكامه فى ضوء «حكمة جامعة» هى فكرة «النظام» أو كما يقول المودودى : «إن الإسلام هو نظام الحياة الذى يربط جميع قضايا الحياة الفردية

والاجتماعية وما بعد الطبيعة ، وهو يعالج جميع تلك القضايا بما يطابق العقل والفطرة» .

ويقول وحيد الدين خان رداً على ذلك . «إنه ليس خطأ أن نقول أن الإسلام نظام للحياة ولكن رفع النظام حتى يصبح هو الجامع بين كل أجزاء الدين فذلك هو الخطأ بعينه» .

«إن هذا الفكر يدرس الدين فى ضوء الفكرة المسبقة القائلة : بأن الدين هو نظام للحياة . إن الفكرة الجامعة لدى أنصار هذا الفكر هى أن «النظام» هو أصل المجموعة الدينية ، هذا بينما الأصل فى الدين هو كونه عنوان العلاقة بين العبد وربه . إن الدين ليس محض نظام دستورى قانونى وسياسى على غرار سائر الأنظمة الدنيوية ، بل مظهر العلاقة النفسية للعبد مع الله» .

«إن الدين عند تنفيذه يشمل عناصر كثيرة يمكن أن يطلق على مجموعتها بأنها نظام للحياة - ولكن هذا مظهر من مظاهر الدين وحقيقة من حقائقه إنها حيثية إضافية من حيثيات الدين وليست هى الحيثية الأساسية ثم يقول وحيد الدين خان أيضا : «إن جميع هذه الأخطاء قد وقع فيها التفسير الآنف الذكر للإسلام» . لقد جعل هذا التفسير النظام محور التصور الدينى ، وحكمته الجامعة ، وكذلك أصبح النظام الحيثية الأولى للإسلام فى التفسير ، فلم يعد بالإمكان فهم الإسلام إلا فى ضوء النظام . وكانت النتيجة أن جميع أجزاء الدين قد ابتعدت عن أماكنها الحقيقية رغم وجودها فى هذا التفسير الجامع . إن جميع أركان الإسلام أجزاء هذا التفسير ، ولكنها أجزاء تابعة للنظام .

فالعقائد . . جزء من هذا التفسير لأنها الأسس الفكرية لنظام الحياة هذا ، والعبادات جزء من هذا التفسير لأنها منهاج التربية لإعداد رجال هذا النظام ، والأحكام الإسلامية حول السلوك الاجتماعى جزء من هذا التفسير لأنها القوانين الأخلاقية التى يراعيها رجال هذا النظام فى حياتهم الاجتماعية ، والحدود والقوانين جزء من هذا التفسير لأنها الأساس الحضارى التمدنى لهذا النظام ، والخلافة والإمارة جزء من هذا التفسير لأنها تعطى النظام صفة الإدارة القاهرة الرادعة وتمكنه من تنفيذ القوانين وكانت النتيجة لهذا التفسير أن تغير المطلوب الحقيقى . لقد برز الدين - بوصفه نظاما بروزا عظيمًا فى خريطة هذا التفسير وأصبح جانبه الحقيقى - عبادة الله ومراقبته فى غاية الضعف والإهمال .

وبناء على تلك الرؤية التى كشف بها وحيد الدين خان عن خطأ جوهرى فى تفسير المودودى للدين كله نستطيع أن نقرر : أن فكر الإسلام السياسى قد غيَّر من طبيعة الواجب الدينى المنوط بالسياسة ، وغير كذلك من طبيعة الواجب السياسى المنوط بالدين . بل والأكثر من ذلك خلط أكثر المعنيين بدراسة الظاهرة بين الدورين ، دور الدين فى السياسة ودور السياسة فى الدين .

فأكثر «الإسلاميين» يعتبرون الدين عين السياسة والسياسة عين الدين أو كما يقول أحدهم : سياستنا هى عين ديننا وديننا عو عين سياستنا ونحن نعمل فى سياستنا من أجل ديننا ، ردًا على من قال : لا دخل للدين فى السياسة ولا دخل للسياسية فى الدين وكلا العبارتين خاطئتان .

وجماعات الإسلام السياسى حينما تجعل الدين هو عين السياسة وحينما يفسر المودودى المصطلحات الأربعة (الإله - الرب - العبادة - الدين) تفسيرًا سياسيّاً ، فلا شك أن العلاقة بين الرب وعباده تصير علاقة سياسية بدلاً من علاقة الحب والذل والولاية والشوق وغيرهما من المعانى التى تحدث عنها القرآن .

وخطأ المودودى يذكرنا بخطأ ماركس وفرويد . . فالأول فسر الحياة كلها تفسيرًا اقتصاديًا . . بعد أن جعل الاقتصاد هو الحكمة الجامعة لهذا الكون والحيثية المفسرة والمهيمنة عليه ، والثانى فسرها تفسيرًا جنسيًا بعد أن جعل الجنس هو الحكمة الجامعة لهذا الكون أيضا والحيثية المفسرة والمهيمنة عليه .

وليس خطأ أن يكون الاقتصاد والجنس حيثيات الحياة وهما كذلك ، ولكن لا الاقتصاد ولا الجنس هما الحيثيتان الأساسيتان ، ومن الخطأ الفادح أن يفسر من خلالهما كل مظاهر الحياة .

وهذا التفسير الخاطئ للدين ، الذى يجعل من السياسة الحيثية المفسرة والمهيمنة والشارحة لكل أجزاء الدين والشريعة كما قدمنا هو بعينه المميز الأيدلوجى الذى نستطيع من خلاله تفسير وتحليل ظاهرة الإسلام السياسى التى كانت لها آثار عظيمة على صورة التدين عموما . فكما يقول وحيد الدين خان إن أمثال هؤلاء يظلون غافلين عن أنفسهم ، وفى المقابل لا يملون من مناقشة مشاكل العالم . إنهم لا يرغبون فى إقامة الصلوات (بالمعنى الروحى) لكنهم يهتفون بنداءات إقامة الحكومة الإلهية . . الفراغ موجود فى حياتهم لكنهم يعملون من أجل سد الفراغ الموجود فى نظام العالم . فى بيوتهم القوامون عليها يقلدون المترفين الدنيويين . .

بينما يريدون أن يكونوا قوامين على العالم ليطهروه من الزعماء الدنيويين . . قلوبهم غافلة عن ذكر الله . . لكنهم يقترحون برامج للسيطرة على محطات الإذاعة ليبثوا عبرها ذكر الله فى أنحاء العالم . ويخفقون فى أداء مسؤلياتهم الشخصية وفقا لضوابط خاصة . . وفى جعبتهم عشرات الضوابط لإصلاح الأنظمة بدءا من نظام الدولة إلى نظام الأمم المتحدة . . إنهم يعيشون حياة سطحية وغير مسئولة فى الدائرة المتاحة لهم . . غير أن الأمر يختلف تماما حين يعرضون عليك خططهم المستقبلية التى سيطبقونها بعد نجاح الانقلاب . . إنهم يضعون لها البرامج والمخططات حتى تحسب أن الخلافة الراشدة ستعود من جديد .

وفى ظل هذا التفسير السياسى للدين أصبحت تلك الجماعات لا تفرق فى نظرتها بين المسلم وغير المسلم . . أصبح الجميع على قدم المساواة . . فلم يبق لديها أى اعتبار خاص للمسلمين ولا فرق بين المسلمين وغيرهم ، وإذا كان للمسلمين أهمية إضافية فهى باعتبار مصالحها الحركية وليس باعتبار الدين أو الشريعة ، وبعبارة أخرى فإن اهتمامها بالمسلمين كاهتمام وزارة الدفاع بمنطقة التجنيد التابعة لها ، فليس أفرادها إلا مواد خام تستقطبهم كمتطوعين لحركتها . . وضاعت الحيثية الأصلية لغير المسلمين من منظور هذا التفسير ، فلم يفكروا فى إنقاذهم من النار ، بل فكروا فى استقطابهم لتدعيم أصواتهم مقابل الآخرين . . . وهذا قليل من كثير .

وأخطر عبارة لفتت نظرى فى الحلقة التاسعة من الحوار . هى تلك التى قال فيها د . سليم العوا : (إن الذين يصوتون لصالح التيار الإسلامى لا يصوتون إلا لمصالحهم ؟؟؟؟ وأن القضية إذن هى : البرنامج النافع والبرنامج غير النافع) . إذا نجحوا فى تنفيذه سيستمرون فى مواقعهم بالنجاح الحر ، وإذا أخفقوا أيسقطون ؟ ولا شك أن القيام بتنفيذ برامج نافعة أمر ندب الإسلام إليه . ولا شك كذلك فى أن القيام بتنفيذ هذه البرامج ضرورة حياتية . . نرى مثلها فى مجتمعات بوذية ونصرانية ويهودية وربما بدرجة أكبر بحكم فارق الإمكانيات ؟؟

لكن كل هذه (البرامج النافعة) حيثيات إضافية . . يمكن فى ظروف معينة أن تختفى ، وأن يعجز أهل الإيمان ، والدعاة إلى الله عن القيام بها ، دون أن يؤثر ذلك على المطلوب القرآنى المباشر بالدعوة إلى الله ؟؟

والخطأ كل الخطأ . . أن نقدم للناس بالإسلام عن طريق معارض سلع معمرة

أو شاليهات على الساحل الغربى أو عن طريق نظام طبى منخفض التكاليف . . بحيث تصير تلك (البرامج النافعة) هي الباعث أو الشرط أو الحيثية الأساسية للالتحاق بكتيبة أهل الإيمان وبحزب الله لإقامة الدين وبناء علاقة حب وذل لله ، وترسيخ الإيمان بالآخرة والزهد فى زينة الحياة الدنيا ؟؟

إن هذا الخطأ فى خطة الدعوة . . سيحول الناس تلقائيا إلى «مؤلفة قلوبهم» . . . سيصير الإسلام مذهبا دينيا نفعيا . . (**فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ**) ٥٨ التوبة . . يختفى المطلوب المباشر ويحل محله مطلوبات غير مباشرة أو كما يقول وحيد الدين خان : (يبرز الدين بوصفه نظاما دنيويا بروزا عظيما فى خريطة هذا التفسير ، ويصبح جانبه الحقيقى - إن جماعات الإسلام السياسى لم تعد قادرة - بعد تبنى سياسة البرامج النافعة كحيثية أساسية - على تقديم جوهر الدين ، وترسيخ مفاهيم الله والآخرة . . بشكل مستقل . . كما كان يفعل الأنبياء والرسل عليهم السلام من قبل . . لقد علمنا القرآن الكريم أن الالتزام بدعوة الله عز وجل من الممكن أن يصحبها خير ومنافع فى الدنيا . . لكنها فى الوقت ذاته من الممكن جدا أن تجر على المؤمن الكثير من المتاعب والصعاب . . بل هذا هو الراجح . . وللإمام الشيخ حسن البنا رحمه الله عبارات شهيرة تؤكد هذا المعنى ؟؟

نفس الشيء ينطبق على الخطأ الفكرى الذى يتبناه الأستاذ فهمى هويدى ود . سليم العوا وأبو المجد وغيرهم . . حينما يقدمون الإسلام على أنه (مشروع حضارى) ؟؟ أو (مجتمع مدنى تمدينى) ؟؟

وليس خطأ أن ينجح المسلمون فى وقت ما ، وفى مكان ما . . من تحقيق حضارة مادية على أسس إسلامية أو تشكيل مجتمع إسلامى مدنى تحكمه المؤسسات المختلفة . . مثلهم فى ذلك مثل كافة الأمم والشعوب الأخرى ؟؟

لكن تقديم الإسلام للناس على أنه فى الأصل وفى المطلوب المباشر . . (مشروع حضارى) ، وعلى اعتبار أن هذا (المشروع الحضارى) أو ذلك (المجتمع المدنى) هو (الحيثية الأساسية للدين) . وهو الحيثية المفسرة والمهيمنة على كل أجزاء الدين . . فهذا هو الخطأ بعينه ؟؟

الحيثية الأساسية للدين كما قلنا وكررنا كثيرا . . هى إقامة علاقة مباشرة مع الله وترسيخ مفاهيم الآخرة أما إقامة (المشروع الحضارى) أو (المشروع المدنى) فكما قلنا

حيثيات إضافية . . قد توجد وقد تختفى لأسباب خارجة عن إرادة أهل الإيمان . . ومع اختفائها فإن ذلك لا يؤثر على حقيقة إيمان المؤمنين ؟؟ أما رفع المجتمع المدنى والمشروع الحضارى ليصبحا هما الحيثيتان الأساسيتان . . فهذا من شأنه أن يكرس مفاهيم حب الدنيا وكراهية الموت ، ويجعل من الدنيا أكبر همنا ومبلغ علمنا ؟

والمدهش أن الشيخ سيد قطب رحمه الله يستبعد أن يحدث مثل هذا المشروع ، ولعدة قرون قادمة ، ويستنكر أن يكون هذا المشروع الحضارى هو المؤهل الأساسى لدعوة الناس إلى طريق الله . . حيث يقول (إن هذه الأمة لا تملك الآن - وليس مطلوبا منها ؟؟ - أن تقدم للبشرية تفوقا خارقا فى الإبداع المادى يحنى لها الرقاب ، ويفرض قيادتها العالمية من هذه الزاوية . . فالعبقرية الأوربية قد سبقته فى هذا المضمار سبقا واسعا . . وليس من المنتظر - خلال عدة قرون - على الأقل - التفوق المادى عليها ؟؟ فلابد إذن من مؤهل آخر ؟؟ المؤهل الذى تفتقده هذه الحضارة ؟؟ ولن يكون هذا المؤهل سوى (العقيدة) و (المنهج) الذى يسمح للبشرية أن تحتفظ بنتاج عبقريتها المادية ؟؟

وما يدعو للعجب أيضا أن يتحول المسجد فى ظل ذلك (الإسلام الدنيوى النفعى) إلى دار للتعليم والدروس الخصوصية (وإلى ساحة لتدريب جنود النظام كما هو الحال عند جماعات الجهاد) . . وأن تتحول خطبة الجمعة إلى حل مشاكل الناس . . كما يقول الأستاذ هويدى (فى حواره مع الأحرار) . . وهذا ليس خطأ . . بل هو كذلك . . ولكن الخطأ هو إختفاء الحيثية السياسية للمسجد ولخطبة الجمعة كما وردت فى قوله تعالى : ﴿ **فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ** ﴿٣٦﴾ **رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ**﴾ النور ٣٦/ ٣٧ . .

اختفى المطلوب المباشر كما ورد فى القرآن وظهر المطلوب غير المباشر . . حتى صلاة العيدين . . بدلا من جعلها هدفا للتذكير باليوم الآخر وأحوال القيامة عن طريق أدائها فى الخلاء وقراءة سورتى الأعلى والغاشية لهذا الغرض . . صارت هى الأخرى أداة سياسية فى ظل التفسير (وهو مطلوب غير مباشر) بينما اختفى كما قلنا المطلوب المباشر ؟؟

ومن أسوأ الآثار السلبية أيضا لهذا (الإسلام النفعى) . . أن تحول أهل الدعوة أو المخاطبين بالدعوة إلى هدف انتخابى بدلا من كونهم هدفا للهداية . . أو كما يقول وحيد الدين خان : (المتأثرون بهذا التفسير ينظرون إلى مخاطبيهم بمنظار أصحاب المنظمات السياسية والاقتصادية الأخرى . . فيهتمون بالتأثير على الرأى العام واستقطاب الأنصار . . أكثر من اهتمامهم بهداية الناس إلى الصراط المستقيم ، وغايتهم فى ذلك الفوز بأكبر قدر من الأصوات فى هذا العصر الديموقراطى ، وبهذا يكون المسلم وغير المسلم فى نظرهم سواء) ؟؟ ويحضرنى أخيرا قصة الأعمى الذى ذهب إلى النبى ﷺ ليعلمه شيئا من القرآن ، وكان النبى ﷺ مشغولاً باجتماع سياسى مع كبار القوم أملا فى كسبهم فى صفوف المسلمين . . فجاء العتاب الإلهى الرقيق ليعيد الأمر إلى نصابه . . ويفرض على النبى ﷺ أن يقطع هذه المباحثات السياسية عالية المستوى ويلتفت إلى تعليم هذا الأعمى الذى لا يمثل بالميزان المادى السياسى أى كسب سياسى أو انتخابى . . ترى لو تكررت هذه الواقعة مع قادة الإسلام السياسى اليوم ماذا سيكون الحال ؟؟

المحرك الأيدلوجى لاستخدام العنف ؟؟

اتجهت معظم الآراء فى الحوار . . إلى تفسير ظاهرة العنف الدينى تفسيرا خارجيا . . دون محاولة الدلوج إلى العمق الأيدلوجى المحرك لاستخدام العنف كآلية للتغيير لدى بعض فصائل التيار الإسلامى فيتحدث البعض عن أسباب سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية وهكذا دون أن يفترض أحد منهم وجود رغبة دينية حقيقية لبناء دولة إسلامية عن طريق آلية العنف . . والسبب أن أغلب التيارات غير الإسلامية تعتقد دائما فى عدم وجود أسباب حقيقية للتدين ؟؟

بينما اتجهت أكثر الآراء الإسلامية إلى إنكار العلاقة بين الأصولية والإرهاب ؟؟

وحجة هؤلاء ضعيفة . . لأنهم ينكرون فى الحقيقة وقائع محددة عايشها المجتمع فى أكثر من لحظة تاريخية لزعماء إسلاميين اقتنعوا بأن النشاط المسلح ضد الدولة هو أسرع وأضمن طريقة لتحقيق حكومة إسلامية تشكل بدورها مجتمعا إسلاميا راشدًا ؟؟ وأقرب مثال على ذلك قضية الفنية العسكرية ؟؟

بل أستطيع أن أزعم أن أكثر من ٩٥٪ من المتحمسين لقيام حكومة إسلامية ومجتمع إسلامى . . يحلمون على الأقل بالحل العسكرى الحاسم لإقامة دولة

الشريعة وإحياء الخلافة وحكم العالم كله . . نعم قد يكون ذلك مؤجلا لبعض الوقت أو مستبعدا لقلة الحيلة . . لكنه على كل حال يظل الحلم الأكبر الذى يراود حتى الذين يلوذون بصناديق الانتخاب ؟؟

ووراء ذلك كله رغبة وباعث وجدانى دينى . . فأكثر المتحمسين يتحركون من دائرة (تأنيب الضمير) و (الشعور بالذنب) من جراء غياب الأحكام والتصورات والقيم الإسلامية ، وكذلك الرغبة فى إحياء الخلافة . . رمز القوة . . ومن هنا تتبنى بعض الفصائل العنف كآلية سريعة ومضمونة كما قلنا ؟؟

ونحن فى بحثنا عن شرعية ذلك الباعث الدينى . . لا نهدف إلى حماية نظم حكم فاسدة ، ولا نهدف كذلك إلى تأمين نخبة علمانية فقدت إيمانها بربها . . وإنما هدفنا الأعلى هو معرفة مدى شرعية ذلك الباعث على استعمال العنف ؟؟

يلوذ البعض بآيات الجهاد التى وردت كثيرا فى القرآن الكريم لإثبات شرعية أعمال العنف داخل المجتمع . . وهذا خطأ قاتل وقعت فيه جماعات الجهاد بالذات . . لأن آيات الجهاد دائما تتجه للخارج . . ولا تتعلق إلا بصراع بين معسكرين واضحى المعالم والحدود تماما . . وليس فى التاريخ الإسلامى كله واقعة جهاد (داخلى) واحدة . . هذه يسميها المؤرخون وأهل الفقه (فتنة) ، وموقف الفقهاء منها (كن فى الفتنة كابن لبون لا ظهر فيركب ولا لبن فيشرب) ، وأهل الإسلام متفقون على أن (الإمام الجائر خير من الفتنة وكلاهما لاخير فيه) . . بل إن فقهاء المسلمين يتساهلون شيئا فشيئا فى شروط الأمانة حتى يكاد ما تبقى من شروط ينطبق على كل حكام الكرة الأرضية ؟؟

آيات الجهاد إذن لا تستقيم كدليل شرعى على القيام بأعمال عنف ضد الحكومات الكافرة فضلا عن الجائزة ؟؟ هنا يبرز أخطر وأهم دليل على ضرورة إقامة الحكومة المؤمنة وإقالة الحكومة الكافرة . . وهو دليل استقرائى قوى . . مفاده تلك القاعدة الفقهية . . الشهيرة . . ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، أو تحصيل الواجب واجب ، ومادامت هناك سلسلة طويلة من الواجبات الشرعية تفتقر فى

تطبيقها إلى سلطة حاكمة . . فإن إقامة تلك السلطة يصير واجبا وفقا للقاعدة المذكورة ؟؟ وإذا كان ذلك كذلك . . فأين يكمن الخطأ فى استخدام هذا السلاح الفكرى أو تلك القاعدة الفقهية الجليلة ؟؟

يقدم لنا وحيد الدين خان تفسيرا كاملا لوجه الخطأ فى الاستدلال بتلك القاعدة حيث يقول :

(ففى هذا الاستدلال يكمن الخطأ ، وهو اعتبار أصل تحصيل الواجب واجب . . كأنه حكم مطلق ؟؟ يتعلق بكل فرض وواجب مذكور فى القرآن . . أى كل فعل أمر الشارع به يجب على المؤمنين - بناء على هذا الإطلاق - إن لم يتمكنوا من تطبيقه أو يسعوا إلى تحصيل أسبابه ليطبقوه ؟؟)

ثم يبين وجه الصواب قائلا :

(والأمر ليس كذلك فالقاعدة الفقهية المذكورة ليست مطلقة . . بل مقيدة بشرطين وضحهما علماء الأصول : أولها : أن يكون الواجب مطلقا لم يقيده الشارع بسبب أو بشرط .

ثانيهما : أن يكون السبب أو الشرط فى مقدور المكلف ؟؟

بحيث إذا فقد أى قيد منهم فلا يجب تحصيل ذلك الواجب . . ففى هذه الأحكام المقيدة . . لا تطالب الشريعة أحدا بالسعى لتحصيل الأسباب والشروط . . بل تطالبه بالعمل إذا توافر الشرطان) .

ولذلك يقسم وحيد الدين خان واجبات الدين أو أحكامه ومقتضياته . . إلى مقتضيات حقيقية وأخرى إضافية وهذه قسمة فى غاية الأهمية . . أما مقتضى الدين الحقيقى فهو مطلوب فى الظروف ، ولا يؤثر فيه الزمن ولا الأحوال ؟؟

أما المقتضيات الإضافية فهى كل تلك الأحكام التى تعالج حياة المؤمن الخارجية ، والتى تبين سلوك أهل الإيمان تجاه مختلف الظروف والمعاملات الدنيوية (كالجهاد وإقامة الحكومة والحدود والشرعية) . . وهى مطلوبة حسب الأحوال

والظروف ، وتتسع دائرة تكليفها أو تنكمش حسب دائرة الاختيار والتحرك المتاح لعبد من العباد . . فإذا كان العمل بالمقتضيات الإضافية متاحة للعبد فهى مطلوبة منه بالضرورة تماما كالمقتضيات الحقيقية نفسها . . أما إذا كانت الظروف غير متاحة للعمل بالمقتضيات الإضافية . . فأهل الإيمان لا يتحملون وزر عدم التزامهم بها ؟؟)

وهذا التمييز بين أحكام الدين ليس حول وجوب حكم أو عدم وجوبه . . أو الاهتمام بجوانب وأهمال أخرى أو التهوين من شأنها . . بل هو عن الظروف التى يجب فيها الانصياع لحكم ما ، أو عدم الانصياع له أما إذا كانت الأحكام - من كلا النوعين - واجبة ومطلوبة من العبد فى ظرف من الظروف - فلا فرق بينهما من ناحية الأداء البتة . . أى يكون حينذاك مطلوب بقدر واحد من الأهمية)

وأقرب مثال على ذلك «الزكاة» . . فهى واجبة . . لكن الانصياع لها متوقف على توافر النصاب الشرعى ومرور الحول . . وليس مطلوبا من المسلم ولا واجبا عليه السعى لتحصيل النصاب الشرعى أو حبس المال حولا كاملا حتى يتمكن من أداء واجب الزكاة ؟؟

وليس من العبد خلق الظروف والأحوال لإقالة الحكومة الكافرة وإقامة الحكومة المسلمة ولا مطلوبا خلق الظروف والأحوال لإحياء الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية العالمية لكن متى توافرت الظروف والأحوال وجب على القادرين من أبنائه القيام بتنصيب إمام يقود ذلك المجتمع الإسلامى . . . (أما إذا لم تتوافر تلك الظروف والأحوال . . فإنه طبقا لما ذهب إليه وحيد الدين خان . . فإن أهل الإيمان لا يتحملون وزر عدم التزامهم بها) . . وهذه نقطة فى غاية الأهمية . . خصوصا إذا علمنا أن قيام مجتمع إسلامى له خيار اجتماعى حر . . شىء خارج عن الإرادة البشرية . . متعلق أشد ما يكون التعلق بالإرادة الإلهية وحدها . . ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ . . وإذا كان التغيير الفردى هو وحده مناط التكليف . . فإن التغيير الجماعى خارج عن مقدور المكلف كما قلنا . . من الممكن أن يحدث هذا التغيير الفردى دون أن يتبع ذلك تغيرا جماعيا . . بل ومن الممكن

أن يحدث تغيير جماعى دون أن تحدث حالة «التمكين» أو «الاستخلاف» . . هذه سنن كونية خارجة أيضا عن مقدور الجماعات ؟

ليس لأحد على وجه الأرض قاطبة أن يزعم أنه قادر على إحياء الخلافة أو إقامة الدولة فهذا الأمر مرده إلى الله وحده ؟ والخلافة أو الحكومة ضرورة حياتية وشرعية تتعلق فقط بمجتمع إسلامى قائم بالفعل الإلهى ولاشأن للمجتمعات الجاهلية بها ؟

الحكومة الإسلامية أو الخلافة . . ينبغى أن تكون انعكاسا طبيعيا وصدى حقيقيا لإرادة مجتمع ما . . إرادة حقيقية وليست زائفة . أما فى حال غياب مثل ذلك المجتمع الإيمانى . . فلا أكثر من الدعوة إلى الله واستغلال كل أوجه التسامح الدينى لدى الأنظمة المختلفة لدعوة الناس إلى ترسيخ مفاهيم الله والتعلق بالآخرة ؟

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٥٥ النور) .

مختار نوح

أمين صندوق نقابة المحامين والعنصر الإخوانى البارز

الشعور بالانتماء الاجتماعى هو المفتاح الأول لمقاومة ظاهرة الإرهاب، بل لمقاومة أى ظاهرة مرضية فى المجتمع

يبحث كثير من الباحثين الظواهر الاجتماعية متأثرين عادة بمنظارهم الشخصى أو العقائدى أو الفكرى فينعكس ذلك على وجهات نظرهم وعلى تخيل الظاهرة انعكاسا مباشرا فيؤدى إلى نتيجة حمقاء قد تكون وجيهة المظهر ولكنها ضعيفة الدلالة .

وظاهرة الإرهاب (العنف السياسى والاجتماعى) هى إحدى هذه الظواهر التى تأثرت إلى حد بعيد بالميول الذاتية لأشخاص متناوليها فتجاذب أطرافها عديد من المحللين .

أولهم : من ضرب صفحا عن تناول أسباب الظاهرة وتطرق إلى علاجها مباشرة مثل ذلك من يرى أن المقارنة الأمنية هى السبيل الرادع على المستوى العام والفردى على السواء .

وفريق آخر : غالبا ما يكون حزبيا استثمرها لنفسه فعبر بها عن فشل النظام الحاكم فى تحقيق استقرار ملموس وغالٍ فى جذب هذا الطرف من الثوب حتى اختلط الأمر فبات يدافع عن العنف تحت مظلة انتقاد الدولة وهو مايحدث عادة رغم أنف الباحثين فقد لا يقصد تأييد العنف إلا أنه سرعان ما يقع فريسة ذلك .

وفريق ثالث : خفيض الصوت يتلمس بحث الظاهرة مرتبطة بأسبابها تحيط به سهام من كل جانب لاسيما وأن تحليل الظواهر قد يمس نظاما سياسيا بعينه بصورة أو بأخرى ونحسب أن هذا النوع من الباحثين هو الذى يجب أن نعمل معه محاولين باجتهاد أن نعلى من شأنه وأن نبارك فكره ومنهجه .

وقد حاول البعض أن يجعل من الإرهاب درجة التدين ولكنه لم يقدم دليلا

واحدًا على صدق ما ذهب إليه وكانت المأساة أن سايره البعض بل وبعض أجهزة الإعلام فكان ذلك سببا لصدور عدة قرارات سياسية متسرعة ولا يستطيع الباحث أن يغض الطرف عن أن هذا المفهوم قد سيطر على قرارات وزير التعليم الأخيرة الذى يستهدف الحد من بعض المظاهر الخارجية التى تعبر عن جمود الفكر من وجهة نظره فارتكب جريمة فى حق وطنه وحكومته وأدى مثل هذا القرار إلى اتخاذ مواقف عكسية من جمهرة الفتيات وأسرهم لنوع من أنواع التمرد والرفض ، وكذلك الحال فى قرارات استبعاد بعض المتدينين عن مواقعهم العلمية وفى التدريس خاصة دون سبب ظاهر إلا أن يكون الخوف من التدين كسلم أو كإحدى درجات الإرهاب وتورطت الدولة فى العديد من هذه القرارات إلى أن وصل الأمر بها إلى مناخ عدائى لا مبرر له وليت الدولة قد اقتنعت بفساد هذا الرأى منذ أعوام مضت مع أن دليل فساده واضح لا ريب فيه فالعنف كظاهرة قد اتسع نطاقه فشمل جوانب خضراء من حياتنا بين الأب وابنه وبين الأم وابنتها فاختلطت الفطرة على الناس وقتل الأب ابنه وقتلت الأم وحيدها وزادت أحكام الإعدام بنسبة ملحوظة وانتشرت جرائم الاغتصاب وهتك عرض الأطفال فى وقت لم يعد فيه على الحرية الجنسية قيد وأصبحت جرائم الضرب العنيف أو الضرب باستخدام آلة تمثل جزءا كبيرا من وقت الناس وحياتهم ولم يقدم أصحاب هذا الرأى سببا علميا مقنعا لانتشار مثل هذه الظواهر فى الآفاق .

وأسباب الظاهرة عندنا تكمن فى اختفاء عدة عوامل :-

١ - **اختفاء حائط الصد الاجتماعى** : - إن علماء الاجتماع والنفس على السواء لابد وأن يجدوا إجابات واضحة لعديد من الاستفهامات :

لماذا يضرب الأطفال القطارات بالحجارة ؟

لماذا يلطخون الجدران ؟

لماذا يمزقون مقاعد الأتوبيس ليستخرجوا منها اللاشىء ؟

لماذا يتهرب الشاب من التجنيد ؟

لماذا يتلف الأطفال المرافق ؟

إن الإجابة على ما سبق قد تشير إلى غياب حائط الصد النفسى الاجتماعى

فى صدور عموم الناس فيبعد عن ساحة المعركة السلاح الإيجابى الفعال فى حسم أى ظاهرة لصالح المجتمع .

ولا أكون مبالغا إذا ما قلت إن الشعور بالانتماء الاجتماعى والذى فقد منا خلال ثلاثين عاما أو يزيد هو المفتاح الأول لمقاومة ظاهرة الإرهاب بل لمقاومة أى ظاهرة مرضية فى المجتمع .

٢ - اختفاء منهج الاستقراء فى بحث الظاهرة : ـ إن هذا المنهاج يشير إلى عدة وقائع إرشادية :

أولهما : ـ إن نظام الحكم على مدى عشرين عاما قد شهد مراحل ثلاث : ـ

المرحلة الأولى : تقع ما بين الأعوام ١٩٧١م إلى ١٩٨١م وهى مرحلة لم تشهد فى فترتها الأولى أى جريمة سياسية إلا أنها قد شهدت فى النصف الثانى منها أربعة من القضايا التى تشكل كل واحدة منها صورة للعنف السياسى (قضية الفنية العسكرية - التكفير والهجرة - والقضية رقم ٦٨٧ لسنة ٧٩ أمن دولة عليا والمعروفة باسم قضية الجهاد - القضية رقم (لسنة ١٩٧٧م عسكرية عليا) . ومجمل المتهمين فى هذه القضايا لم يَزِدْ عن مائتين قدموا للمحاكمة وسط إجراءات تشهد نوعًا من أنواع الضمانات القانونية . .

المرحلة الثانية : وهى تضم الفترة من ١٩٨١ : ١٩٨٨ وتشير هذه الفترة إلى ما يقترب من الألف دعوى قضائية جنائية سياسية تحمل أرقاما عديدة شهد القضاء الاستثنائى منها فى مصر ما يقرب من مائة قضية وقد اتسمت هذه الفترة بكثرة أعداد المعتقلين كما اتسمت هذه الفترة بكثرة أعداد المعتقلين كما اتسمت بانهيار حقوق الإنسان فضلا عن قيام التنظيمات المضادة بارتكاب جرائم عنف على الوزراء والكتاب والمفكرين حتى وصل الأمر إلى محاولة اغتيال رئيس الجمهورية .

المرحلة الثالثة : وهى التى تقع منذ عام ١٩٨٨ وحتى يومنا هذا .

وتتسم هذه المرحلة بتصاعد إعداد المعتقلين وظهور التصفية الجسدية كأسلوب متفق عليه بين النظام وبين المعارضة المسلحة وظهرت فيه الدولة بصورة الرجل العصبى ففتحت أبواب المحاكم العسكرية على مصراعيها لتقوم الدولة بإعدام أكثر من خمسين مواطنا فى عام واحد وباستعراض المراحل الثلاث باستخدام المنهج

الاستقرائى العلمى نجد أننا أمام ارتباط لازم بين علة ومعلول ونجد أننا أمام استخلاص سائغ نلخصه فى عشر نقاط .

١ - أن العشر سنوات الأولى التى رفع فيها الرئيس السادات شعار حقوق الإنسان شهدت ولازالت شيئًا تطبيقيًا لهذا المضمون وإن أصابه بعض العور .

٢ - أن تلك السنوات العشر فى المقابل لم تشهد أعمال عنف سياسى ذات موضوع .

٣ - أن حرب أكتوبر كانت تمثل الهدف القومى الذى اختفت معه كل أشكال العنف الاجتماعى .

٤ - أن ارتباطا عقليا وعمليا فى ذات الوقت تشير إليه الفترة الثانية والتى تقع بين عام ٨١ وحتى عام ٨٨ بين الاعتقال والتعذيب وبين ظهور العنف المضاد من جماعات المعارضة الإسلامية السياسية ولا أدل على ذلك من أن منظمات حقوق الإنسان قد رصدت تضاعفا فى أعداد المعتقلين ومن حالات التعذيب أيضا وصل إلى نسبة سبعمائة فى المائة فى خمسة أعوام فقط .

٥ - من الجدير بالذكر أن حالات القتل المتبادل بدأت بحادثة قتل المواطن (ماجد العطفى فى شارع رمسيس) ثم المواطن (علاء محيى الدين) وهم من جانب الحركة الإسلامية المشار إليها على أنها تتخذ من العنف وسيلة .

٦ - أن كثيرا من الدراسات كانت تحت يد الدولة تربط بين العنف والعنف المضاد وتدين سياسة التعذيب والتصفية الجسدية وكذلك ما أثير فى مجلس الشعب من دراسات لم يلتفت إلى شىء منها .

٧ - أن الثأر المتبادل بين الدولة والأفراد قد بدأ يأخذ شكلا غير محسوب العواقب تقتل فيه الدولة العشرات من المواطنين الأبرياء من أجل القبض على هارب ويقتل فيه الهارب العشرات من الأبرياء من أجل الانتقال من الدولة .

٨ - أن فكرة ضرب السياحة التى ظهرت فى المرحلة الثالثة كانت تشير إلى مدى الانهيار النفسى الذى وصل إليه كثير من هؤلاء الأفراد ولكنها فى ذات الوقت تعبر عن مدى ما وصل إليه هؤلاء من الرغبة فى الانتقام .

٩ - أن النتيجة التى وصل إليها الأمن والتى حاول أن يعلنها الآن تحت زعم القضاء على الإرهاب هى نتيجة خادعة وليس لها مدلول فى الواقع حتى وإن كانت

الإحصاءات تشير إلى انخفاض معدل الجريمة ذلك لأن الظاهرة حتى الآن لم تعالج اجتماعيا .

١٠ - يحذر علماء الاجتماع من شىء وهو الانتكاسة وهى تحدث عادة حينما يتوهم المريض أنه قد شفى فيعود إليه المرض بصورة أشد وهذا هو ما سيحدث إذا استمر النظام المصرى الأمنى فى خداع نفسه .

وانخفاض معدل الجريمة السياسية لا يعبر عن استقرار الأمور : -

فإذا قامت الدولة باعتقال فريق بعينه وعزلته عن المجتمع وقامت بتوسيع الدائرة حتى تصل إلى دائرة الأمان الفكرية وكلما لاح لها فى الأفق جريمة قامت بالقبض على مرتكبيها وكل من ينتمى إليهم بشكل أو بأخر فليس معنى ذلك أن الجريمة قد زالت وعلى الدولة أن تجيب على سؤال واحد وهو (ماذا ستفعل بالآلاف من المعتقلين منذ خمس سنوات ؟)

إن كل من مرعلى سجن أو تعرض لتعذيب أو ذاق مرارة الاعتقال وكذلك كل من استقر فى المعتقل لسنوات طوال وتعرض للاعتقال المتكرر ، كل هؤلاء يحملون فى صدورهم ألغاما تنتظر قرار خروجها إلى الواقع .

إن وزارة الداخلية قد استطاعت أن تحافظ على ما يسمى بهدوء السطح ولكنها لن تستطيع أن تحدث تحولا فكريا حقيقيا فى الطبقة الأولى أو الوسطى فى المجتمع ولا أدل على ذلك من أن الدولة رغم إعلانها وإغرائها المتكرر بأصحاب هذا السلوك كى يرجعوا عن سلوكهم لم يستجب منهم إلا نفر قليل لا يزيد عن الخمسين مواطنا مما يدل على أن ثمة خداع يمارس على أرض مصر تغطيه أجهزة الإعلام وتزينه وتفخر به المؤسسات وهو ليس حقيقة . إن الحقيقة الوحيدة التى يجب أن نعلنها أننا عزلنا أكثر من ثلاثين ألف من المعتقلين عن المجتمع وهم يمثلون ما يقرب من نصف مليون مواطن يتحركون فى أوساطهم فإذا أضفنا إليهم من سبق اعتقاله أو تعذيبه على مدى سبع سنوات تعرف شكل البذر الذى نبذره على أرض مصر .

إننا نضع قنابل موقوتة لجيل الغد وإذا كنت قد حذرت وزير الداخلية منذ ستة أعوام زكى بدر فى مجلس الشعب من مظاهرة الثأر الاجتماعى كنتجة حتمية للتصفية الجسدية التى بدأها .

فـإننى أحـذر الآن من تصـدير آلاف من القنابل الفكرية إلى المجتـمع وذلك بالإفراج عنها والذى سيتم حتما فى يوم ما وليس معنى هذا أنى لا أطالب بالإفراج عنهم بل إن ذلك هو مطلب عـمرى ولكن المعنى الذى أقـصـده هو أنه لا يجـوز الإفراج عن المعتقلين قبل اتخاذ أى خطوة سياسية وهى المصارحة الاجتماعية وهى إحدى الخطوات فى اتجاه الحل .

والحل من وجهة نظرنا يعتمد على أربع اتجاهات للحركة مجتمعة .

١ - خلق المناخ الاجتماعى المناسب .

٢ - التعامل مع نفسية المواطنين بمخاطبة فطرتها الانتمائية .

٣ - معالجة مشكلة المعتقلين بذكاء وشجاعة .

٤ - تبنى الأيدلوجية الإسلامية فى الحكم .

والمحور الأول : (خلق المناخ الاجتماعى المناسب)

لا يتأتى إلا إذا وضعنا فى الاعتبار أن مواجهة النفس بالحقيقة فى وقت مبكر أفضل .

إن الشعب المصرى فى صورته الراهنة يعيش فى منعزل عن السلطة الحاكمة وذلك يبدو فى كل موقف تطالب فيه السلطات النظامية أفراد الشعب بالمشاركة الإيجابية الفعالة ثم يبدو أن حجم التعاون مع المؤسسات الأهلية والجمعيات غير الحكومية يفوق بكثير حجم التعاون مع مؤسسات الدولة فضلا عن أن قرارات الدولة لايؤخذ لدى الجمهور بالاحترام والتوقير اللازم بل أنهم يغالون أحيانا فى الاعتقال بأن مخالفة الدولة أصل وأن التهرب من الحقوق والالتزامات لاسيما الضرائب يعتبر من أنواع الذكاء الاجتماعى المنشود وهكذا أصبحت العلاقة بين الفرد وبين الدولة علاقة مطاردة وهذا الشعور ينتقل إلى الأطفال تلقائيا وينسحب على بقية فئات المجتمع دون أن نشعر بأن هذا السرطان قد تغلغل حتى وقفنا فى أحداث الزلزال أمام فراغ شعبى رهيب وأمام سلبية واضحة من كل أبناء الشعب فى مواجهة الكارثة بالمقارنة لسلوك الجماهير فى كارثة مماثلة فى الصين أو فى الهند

لذلك وجب علينا أن نواجه أنفسنا بتلك الحقيقة وأن نستعيد ذلك الانتماء مرة أخرى ولا يتأتى إلا عن طريق واحد وهو خلق القضية القومية المشتركة (تلاحظ لنا أنه أثناء الثلاثة أعوام التى بدأت منذ عام ٧١ وحتى عام ٧٤ والتى تخللتها حرب أكتوبر اختفت كل أنواع الجرائم ، ونفس الملاحظة نستطيع أن نلاحظها عند كل قضية يجتمع فيها الشعب حول هدف قومى واحد) لذلك لابد من خلق القضية القومية المشتركة وقد حاول النظام أن يخلق أو يرفع شعارات عديدة من أجل محاولة إقناع الجماهير بالالتفاف حولها فكانت هذه الشعارات أشبه بالأضحوكة لدى عامة الناس .

ولم تسأل الدولة أو تبحث بحثا جادا عن أسباب اصراف الجماهير والاستهزاء بالشعارات وهو الأمر الذى يجب أن تهتم به . وهكذا انزوت كل الشعارات أمام حائط الرفض الاجتماعى .

أما المحور الثانى : - (التعامل مع نفسية المواطنين بمخاطبة فطرتها الانتمائية)

فهى عن طريق الإحساس بأن الانتماء الغريزى فى المواطن الذى لابد من تغذيته والمحافظة عليه وقد نلاحظ أن الإنسان قد خلق على فطرة حب الانتماء وهذه الفطرة قد أشبعتها الرسالات السماوية عن طريق الإشباع بالانتماء إلى أصل الرسالة ومن أجل ذلك كان الإنسان صاحب الاعتقاد أشد من التمسك برسالته من أصحاب الأفكار الأرضية البسيطة .

وحينما ضاع هذا الانتماء الفطرى بدأ الإنسان يبحث عن الانتماءات الأخرى يحاول من خلالها أن يشبع تلك الحاجة الغريزية فى نفسه . .

فعلى الدولة أن تعيد بناء الهيكل الاجتماعى مرة أخرى لتترك مساحات واسعة للانتماءات الغريزية بل إنها لابد من أن تسمح بانتماءات تعبر حتى عن شرود الفكر وحتى عن تطرفه ذلك أنها ستكون فى مأمن اجتماعى كبير فكلما اتسعت رقعة التعبير الفكرى اتسعت رقعة الحصانة الاجتماعية ورقعة الصد الاجتماعى .

لذلك يجب على الدولة أن تفتح باب الانتماء على مصراعيه الاجتماعية فى

الأندية ، والانتمـاء السيـاسى فى الأحـزاب ، والانتـمـاء الفكرى إلى الأفكار والمنتديات والجمعيات الفكرية .

وتفتح باب الاجتماع على صراعيه لأن ذلك الباب هو المتنفس لكل صاحب انتماء .

وحينما يغيب هذا المتنفس تتجه الفطرة أحيانا إلى الانتماء البديل إما إلى أشياء تافهة كتشجيع أو تعصب رياضى وإما إلى أشياء يحس معها المرء بقيمته وذاته وهى الانتماء إلى تنظيمات ذات فكر متشدد أو ينتمى لأفكار أشبه بالأفكار البطولية التى تعود بالإنسان إلى فكرة الفارس القديم .

وعن المحور الثالث: (معالجة مشكلة المعتقلين بذكاء وشجاعة)

أقول لقد آن الأوان للدولة وهى تحاول أن تعبر بنفسها من هذا المضيق الخطير ومن هذا المنزلق الرهيب أن تعلن بشجاعة من أنها أخطأت الحسابات عندما أودعت فى السجون أكثر من ثلاثين ألفاً من المعتقلين وهؤلاء المعتقلون يحتاجون إلى إعلان صريح من الدولة ليس بالعفو عنهم وإنما بمعالجة الحالة النفسية التى كمنت داخلهم فأثرت إلى حد بعيد فى تطورهم الفكرى وفى نظرتهم الأيدلوجية تجاه الدولة والنظام ولا أكون مبالغا إذا ما قلت أن معظم الأفكار العقائدية تنتمى أصلاً إلى حالة نفسية تنبع منها ولكن الأفكار التى يحكمها التوازن تحتاج إلى مقدرة عقلية خاصة وهذه المقدرة العقلية لن تتوافر إلا فى آحاد الناس من أجل ذلك كان الضغط النفسى على آلاف المعتقلين فى هذه المرحلة إنما هو بمثابة مدرسة لتخريج الأفكار الشاذة والمتطرفة إلى المجتمع فإذا أضفنا إلى ذلك ما تقوم به الدولة من تعذيب ومن اعتقال متكرر ومن محاكم شكلية . لعرف أننا بذلك إنما نزرع بذورا للمستقبل القريب وهذه البذور هى بذور شر ولا شك فالمسألة تحتاج إلى قرار شجاع ولابد من أن يسبق هذا القرار مرحلة من مراحل العلاج يشترك فيها علماء الاجتماع والرموز الاجتماعية المحببة إلى نفوس المعتقلين وبعض الشخصيات الحكومية التى قامت بدور الوساطة من قبل وبعض الشخصيات الحكومية التى تتميز بالعقل وبهدوء

الحوار لإجراء حوار طويل الأمد قد يأخذ أسبوعا أو أسبوعين أو أكثر من ذلك وقد يصل الأمر إلى عدة أشهر لإزالة ما علق من نفوس المعتقلين غبار المرحلة .

إن الدولة قد تعتبر قيامها بإخلاء سبيل المعتقلين أمرا من الأمور المحمودة ولكننا نحذر من أن تفعل ذلك دون أن يسبقه أمر معالجة تلك النفوس الضائعة قبل خروجها إلى الواقع .

أما المحور الرابع : (تبنى الأيدلوجية الإسلامية فى الحكم)

فهذه المسألة أصبحت واقعا ضروريا لكل نظام يريد أن يضمن لنفسه الاستمرار . فالتحولات السياسية والاجتماعية على مستوى العالم أصبحت الآن تدور على شكلين :-

الشكل الأول : هو الشكل التقليدى وهو محاولة الحفاظ على بعض التعاليم الكنسية مع محاولة التجمع لمواجهة أى خطر عقائدى مضاد يظهر فى أى بقعة من بقاع الأرض .

الشكل الثانى : وهو الشكل الأصولى الإسلامى وهذا الشكل قد بدأ يأخذ قمته فى أوروبا كما بدأ يأخذ قمته وبنفس الدرجة فى أعماق الشرق الأوسط .

هذان الشكلان بتطوراتهما الاجتماعية قد أصبحا من الحقائق التى لا يجوز للباحث أن يغفلها من أجل ذلك كان على النظام المصرى أن يعلن أنه يتبنى الأيدلوجية الإسلامية وكان عليه أن يساير تلك الأيدلوجية التى بدأت تكتسح بقاع العالم .

وهناك تحولات لابد ومن أن نقرأها بوضوح وفهم .

إن التحول فى المنطقة العربية بدأ بمعدل سريع فى الخمس سنوات الأخيرة بل بدأ يبشر بقيام عدة دول إسلامية فى أربعة من كبار الدول التى كان البعض يبعد هذا التحول الفكرى عليها وإذا كانت السودان قد بدأت تعلن عن الأيدلوجية الإسلامية رغم ما يأخذه البعض إلا أنها بذلك قد استطاعت تأمين العمل السياسى الداخلى من أن تخترق من الداخل وهى فى سبيل تطورها نحو الإسلام

يغتفر الشعب لها كل مخالفات من الممكن أن تظهر وعلى ذات الصعيد بدأت كثير من الدول تعقد المصالحات الاجتماعية مع التيارات الإسلامية تمهيدا لإعلان الأيدلوجية الفكرية الإسلامية وعلى مصر وهى صاحبة النصيب الأكبر من السمعة والعراقة الإسلامية أن تتبنى تلك النظرية فهى تحقق بذلك :

١ - تفويت الفرصة على من يراهن على عدم إسلامية مصر فى الداخل والخارج .

٢ - مسايرة ركب الحضارة الفكرية فى منطقة الشرق الأوسط والسبق فى تبنى زعامة هذه الفكرة .

٣ - محاولة الدخول فى تجمع جديد يحدث لها نوعا من أنواع التوازن أمام أمريكا وأوربا وبناء حائط دولى إسلامى مع دول الوحدة الإسلامية أو حائط الوحدة الإسلامية .

ومن أجل ذلك فعلى مصر أن تسبق الزمن وأن تتبنى كنظام وكحكومة الأيدلوجيه الإسلامية حتى لا تسبقها الأحداث وحتى لا ترى الشعب وقد ازداد انفصالا عنها وكل هذه الحقائق لا تحتاج إلى إثبات وإن كان إثباتها من استقراء الواقع سهل وميسور . تلك هى الأزمة وتلك هى نقاط الحلول - وليس معنى ذلك أنى وضعت كل الحل ولكنى وضعت نقاطاً عملية تصلح لإقامة بناء فكرى هدفه القضاء على الإرهاب وجسمه من الموضوعية وأساسه الثقة المتبادلة بين الدولة وأبنائها من المفكرين والأدباء والعلماء والمثقفين أيا كانت عقائدهم وأفكارهم .

د. منى أبو سنة

أستاذ الأدب الإنجليزى بجامعة عين شمس

ليس صحيحا أن هزيمة يونيو وراء المد الدينى

لقد دارت الحوارات على أربعة محاور على النحو التالى :

- أسباب حالة المد التى تعيشها الأصولية الإسلامية .
- إمكانية فوز القوى الإسلامية بشرعية التعبير عن الإسلام .
- مدى خطورة تيار الإسلام السياسى على المجتمع المدنى .
- مدى خطورة تطبيق الشريعة على المجتمع المدنى وهو أراء متنوعة ومتشعبة ومتعارضة ومن هنا صعوبة التلخيص والتعقيب ولهذا أثرت انتقاء المفكرين الذين قاسوا من الالتزام بأفكارهم ولا يزالون . وهم على وجه التحديد ثمانية :

- المستشار مأمون الهضيبى «المتحدث الرسمى للإخوان المسلمين» .
- منتصر الزيات المحامى .
- دكتور رفعت السعيد «الأمين العام لحزب التجمع» .
- دكتور عصام العريان «الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء» .
- حسين عبد الرازق «رئيس تحرير مجلة «اليسار» .
- أحمد شرف «المتحدث باسم الشيوعيين المصريين» .
- دكتور محمد سليم العوا «أستاذ القانون» .
- محمود أمين العالم «رئيس تحرير مجلة [قضايا فكرية]» .

وواضح من تاريخ هؤلاء أنه يمكن تصنيفهم إلى تيارين : التيار الإسلامى والتيار الماركسى وهما تياران متناقضان ولكن على الرغم من تناقضهما فثمة نقطة اتفاق وثمة نقاط افتراق . ونقطة الاتفاق تدور حول مصطلح «الأصولية» فممثلو التيارين متفقون ، باستثناء محمود أمين العالم ، إما على رفض المصطلح أو التحفظ عليه .

وأنا هنا أنقل نص العبارات :

يقول مأمون الهضيبى : «أرفض الأصولية» لأن هذا الاسم أتى من الغرب .

ويقول رفعت السعيد : «أتحفظ على تعبير الأصولية فالأصولية تعنى الأصل والعودة لصحيح الدين ونحن نقبله .

ويقول منتصر الزيات : إن الأصولية تعنى العودة إلى الدين الصحيح .

أما حسين عبد الرازق فهو يؤثر مصطلح «الإسلام السياسى» على مصطلح الأصولية وحجته فى ذلك أن قوى الإسلام السياسى هى قوى سياسية تنطلق عن رؤية دينية .

ويقول أحمد شرف : أتحفظ منذ البداية على تعبير الأصولية الدينية أو «الأصولية الإسلامية» .

أما محمود أمين العالم فهو الذى يقبل مصطلح «الأصولية» .

والجدير بالتنويه هنا أنه ليس ثمة فارق بين المفكر الإسلامى والمفكر الماركسى ، بعد استثناء محمود أمين العالم ، فى التشكيك فى مصطلح «الأصولية» بدعوى أنه لا يعبر عن الحالة الإسلامية .

مشروعية التشكيك !!

والذى يهمنى مناقشته هنا هو مدى مشروعية التشكيك فى مصطلح لم ينشأ من فراغ وإنما كتعبير عن ظاهرة دينية نشأت فى العشرينيات من هذا القرن تتمثل فى الالتزام بحرفية النص الدينى وتكفير من يخالف هذه الحرفية وبالتالى رفض إعمال العقل فى النص الدينى ، أى رفض التأويل ومن شأن التأويل تعدد المعانى والآفاق للنص الدينى الأمر الذى يرفضه الأصولى وترتب على ذلك رفض النظريات العلمية التى تخالف حرفية النص الدينى ، وفى مقدمة هذه النظريات نظرية التطور لدارون .

وقد شاعت هذه الظاهرة الدينية فى السبعينيات والثمانينيات فى جميع الأديان بلا استثناء الأمر الذى استلزم دراستها دراسة أكاديمية وسياسية وقد تبنت الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم فى عام ١٩٨٨ مشروعا أطلقت عليه اسم المشروع الأصولى وتولت جامعة شيكاغو عملية التنفيذ وصدرت الأبحاث فى

خمسة مجلدات أشرف على إجرائها مفكرون من مختلف دول العالم وتناولا فيها الأبعاد اللاهوتية والفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مختلف الأديان .

وإذا عدنا إلى الوراء إلى العصر اليونانى القديم ، نجد أن اليونانيين فى تأثرهم بالشرق قد تبنوا «مشروعا فلسفيا» الغاية منه فهم الإنسان والعالم استنادا إلى العقل وليس إلى الأسطورة وابتدعوا مصطلحات لإنجاز هذا الفهم وعندما نشأت الحضارة وجدت نفسها فى مواجهة هذه المصطلحات فانقسم المفكرون المسلمون فريقين : فريق رفض الفكر اليونانى وفريق تمثله وطوره وأحدث تأثيرا فى الحضارة الغربية .

فإذا أردنا الانخراط فى مسار الحضارة الانسانية علينا تمثل ما ينشأ من مصطلحات جديدة حتى يمكننا تحقيق هذا الانخراط ، وغير ذلك يوقعنا فى خلافات وهمية ونتصور أنها حقيقية ولا أدل على ذلك أن المتحاورين مع تشكيكهم فى مصطلح الأصولية أو رفضهم له لم يتفقوا على البديل وراح كل منهم يبتدع مصطلحا ويتصور أنه يحاور .

فمثلا إذا ابتدع رفعت السعيد مصطلح «المتأسلمون» فهو يعنى به «اتخاذ الدين ستارا لفعل سياسى» وحاصل الأمر غير ذلك لأن من يسميه «متأسلم» هو فى حقيقة الأمر يصطنع ستارا دينيا لفعل سياسى فإنما يتمثل فكرا دينيا يلزمه يفرضه على المجتمع وهو ما يعبر عنه منتصر الزيات بـ «أسلمة المجتمع» ومن ثم لن يكون فى مقدور أجهزة الأمن منع هذه الضرورة وأسلمة المجتمع مماثلة لـ «تنصير المجتمع» والتماثل هنا تماثل فى الذهنية الأصولية والذى لا يناقش الذهنية الأصولية يجد نفسه شاء أو لم يشأ ، فى نفس الخندق الذى يحارب منه الأصولى .

فحسين عبد الرازق مثلا وهو يرفض مصطلح الأصولية ويؤثر مصطلح الإسلام السياسى يناقش أسباب ظهور الإسلام السياسى فلا يرد ظهوره إلى ذهنية دينية محددة وإنما يرد ظهوره إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ والانفتاح الاقتصادى والتبعية للغرب والصلح المنفرد .

والملاحظ أن هذا التفسير يتجاهل تحليل الذهنية الدينية التى قد تكون سابقة على حدوث هذه الأزمات السالفة الذكر . ولا أدل على ذلك من ظهور المد الدينى فى أنحاء أخرى من العالم لم تحدث لها هزيمة يونيو ولم تمارس الصلح المنفرد ولهذا

أعتقد أن عصام العريان متسق مع نفسه حين يرد انتعاش الفكرة الإسلامية إلى فشل النموذج العلمانى لأنه مناقض للدين .

هذا عن نقطة الاتفاق أما عن نقاط الاختلاف فهى تتمركز حول «المجتمع المدنى» فالتيار الإسلامى يرفض هذا المصطلح بدعوى أنه مستورد وبدعوى التباين بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية ، فلا كهنوت ولا مؤسسة دينية فى الإسلام على حد قول عصام العريان ، أما فى الحضارة المسيحية فقد نشأت مؤسسات دينية احتكرت الحقيقة الدينية فحدث صراع بينها وبين الدول أدى إلى ظهور العلمانية .

أما التيار الماركسى فقد اكتفى بإدانة ممثلى التيار الإسلامى لأنه تيار مهدد للمجتمع المدنى ولكنهم لم يقولوا لنا كيف يمكن منع انهيار المجتمع المدنى .

فكل ما قالوه هو أنهم يستندون إلى طبيعة الشعب المصرى ، على حد قول حسين عبد الرازق ، فى رفضه لانهيار المجتمع المدنى ولكن كل شىء متغير وليس ثمة طبائع ثابتة ، ومع ذلك فإن منتصر الزيات يقول «إن الشعب المصرى متعاطف مع الفكرة الإسلامية وهو يقصد طبعا التعاطف مع أسلمة المجتمع» .

والسؤال بعد ذلك إذا سلمنا بفكرة الطبائع فما هى طبيعة الشعب المصرى ؟ هل هى مؤازرة للمجتمع المدنى أم مؤازرة لأسلمة المجتمع ؟

أصحاب التيار الإسلامى يرون أنه متجه إلى أسلمة المجتمع وأصحاب التيار الماركسى يرون أنه مضاد لهذه الأسلمة .

فأين الحقيقة ؟ !! هذا هو السؤال العمدة .

د . هدى زكريا

أستاذ الاجتماع - جامعة الزقازيق

تنكرت السبعينيات لقيم الستينيات فانتكست أحلام الطبقة الوسطى

بدأت أعراض الإرهاب فى المجتمع المصرى فى صورة «خلل بنائى لمس وظائف الأسرة التربوية وذلك عندما شاهدنا وعيوننا جاحظة من شدة الذعر استعداد الأبناء ليرفعوا عصا التأديب على آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم باسم التكفير ، وذلك بعد أن كان المعروف أن الأسرة هى التى تؤدب وتربى الأبناء فى إطار عملية التنشئة الاجتماعية التى تهيئ الفرد ليكون عضوًا نافعًا متكيفًا مع بيئته الاجتماعية والإنسانية .

وقد انشغل الأطباء النفسيون والمصلحون الاجتماعيون - بصورة فردية - فى تفسير تلك الظاهرة باعتبارها خللا نفسيًا أصاب بعض الشباب المحبط فاهتزت لديه منظومة القيم الاجتماعية وانهارت القدوة والمثال .

ويجب أن نعترف هنا أن الدولة لم تنشغل كثيرًا بتلك الظواهر النفسية أو الاجتماعية وربما كان ذلك راجع لبداية انفصال كيان «الدولة» عن كيان «المجتمع» المصرى فى بداية السبعينيات بعد أن عاشا مرحلة رائعة من التطابق على مدى عشرين عامًا فى إطار المشروع القومى الناصرى عندما كان هدف الدولة خلق مجتمع جديد وكان المجتمع برمته واقعًا تحت العين المنتبهة الحريصة الواعية للدولة .

ومما زاد الطين بلة أن تحول عصا التأديب التى رفعها هؤلاء الشباب إلى قنبلة ومسدس وجنزير جاء «مواكبا» لمباركة الرئيس السادات لوجود هذه الجماعات كمحاولة لصنع توازن وهمى فى القوى الاجتماعية والسياسية التى باتت مناهضة للسياسة الاقتصادية . وتحت شعار العلم والإيمان .

وجاء الانتباه الذى نرجو ألا يكون متأخرًا عندما بدأت حركة سرطانية التهمت

فيها كرات دم مجتمعنا البيضاء كراته الحمراء فبدأت بالتهام مربيها وحارسها فى أكتوبر فى حادث المنصة . هنا أصبحت ضالعة فى الأمر فعلاً .

تنكرت السبعينيات لقيم من «جد وجد» ومن «زرع حصد» لتتبنى مبادئ «دعه يعمل - دعه يعمل» فانتكست أحلام الطبقة المتوسطة بشرائحها الدنيا والمتوسطة واكتشف شباب اليوم أن مارباهم عليه الآباء شباب الأمس من قيم هى وهم زائف فى ظل الواقع الاجتماعى والاقتصادى الجديد . وأن تلك المرونة التى اتسم بها البناء الاجتماعى المصرى بعد الخمسينيات والتى جعلت «الصعود الطبقى ممكنا» للمجتهدين من أبناء الفئات الدنيا بفضل مجانية التعليم والتأمينات الاجتماعية وتعاظم الدور الاجتماعى للدولة . وأن الانفتاح بين الطبقات الاجتماعية قد انغلق بالانفتاح الاقتصادى عندما سقط تحت خط الفقر حوالى ٢٠ ٪ من أبناء الشعب المصرى حسب تقارير الأمم المتحدة .

فإذا طالعنا الملامح الاجتماعية الديموجرافية لشباب الجماعات الإسلامية فى السبعينيات لاحظنا أن معظمهم قد انحدر من أسر متوسطة حضرية أو ريفية (ريفية بدرجة أكبر) وأن معظمهم أطباء ومهندسين أى من خريجى كليات القمة . ولا يفوتنا أن هؤلاء الشباب قد قاموا بواجبهم كما حددته لهم القيم الاجتماعية التى لقنها لهم الآباء فلم تحل لمبة الجاز والطبلية أو المذكرة تحت مصباح الكهرباء بالشارع دون تفوق الكثيرين ممن امتلكوا الموهبة والإصرار على بلوغ آخر المشوار من أجل الغد الأفضل والذى حكى لهم عنه الآباء الذين لمسوا هذا «الغد» عندما كان «أمسًا رائعا» أكدته خطط التنمية الوطنية فى الستينيات . عندما كانت الطبقة المتوسطة هى «حافظة القيم الاجتماعية وراعيتها . فجاءت السبعينيات فجأة بطوفان الهم الذى واجهه المجتمع كما يقول المثل «إن جاءك الهم طوفان حط ولدك تحت رجليك» وقد حدث بالفعل أن وضع المجتمع المصرى أولاده (أقصد شبابه) تحت الرجلين لينجو من الطوفان ولكن هيهات .

لقد فوجئ الشباب الذى وضع نصب أعينه أحلام احتلال المواقع الممتازة بالسلم المهنى الذى استعدوا لصعوده - الذى كانوا يظنونه ثابتا ثبات القيم الاجتماعية - قد تهاوى على رءوسهم عندما انقلبت موازين وسقطت مهن القمة القديمة إلى سفح السلم الجديد لترتفع إلى قمته مهن دنيا . ورغم أنها استمرت بلد «شهادات» كما يقولون إلا أن القيمة الاجتماعية للشهادة الجامعية والتعليم تضاءلت عند

تقييدها (ماديًا) سواء فى سياسة الأجور الحكومية أو فى القطاع الخاص . وبدا لهؤلاء أن هرمًا طبقيا جديدًا فى سبيله إلى التبلور لكنه لا يقوم على قاعدة الاجتهاد والموهبة والكفاح بقدر ما يقوم على النصب والفهلوة (واخطف وفر) . واكتشف الشباب أنه سقط من حساب الدولة التى غدت مهمومة بالمشكلات الاقتصادية العديدة والتى اتبعت فى حلها سبلاً غير رشيدة تتجه لصالح الفئات القادرة على حساب الفئات الأكثر عددًا وهى القادرة فى نفس الوقت .

إن الأبواب الموصدة بإحكام «أمام الشباب» دفعته إلى بدائل وخيارات لم يعد نفسه لها أساسًا فصارت الهجرة إلى دول الخليج هى المطمع لحل مشكلة الشقة والوظيفة وصارت «الغربة» عن الوطن هى شرط «التواجد» فيه فيما بعد عشرين أو ثلاثين عامًا .

لقد بدا النظام الاجتماعى برمته فاشلاً مثيرًا للسخط منذ قام - قاصدًا أو مضغوطاً عليه- بطرد وتهميش أكثر الفئات عددًا من صناع مستقبله خارج منطقة «الفعل» الاجتماعى المؤثر والفعال إلى المجهول . ولقد صار هذا «المجهول» معلومًا لنا جميعًا ولكن بعد طول غفلة وبصورة لم يكن يتوقعها أحد .

ومن اللافت للنظر أن الذين همشهم الهرم الاجتماعى الطبقى يجدون فى اللحظة المواتية فى انتظارهم قيادات قوية منظمة قادرة على أن تلعب فى حياتهم الدور البديل للأسرة وللدولة وللمجتمع بأسره .

فإذا كانت معاناة الشباب من عدم وجود دور اجتماعى واقتصادى فاعل ، فإن الدور الهام والبارز - من وجهة نظر جماعات الإرهاب - جاهز مصحوبًا بألقاب ومكانة وهيبة هيهات أن تتحقق فى الإطار الاجتماعى الطارد ، فأمير الجماعة وقائد الجناح العسكرى والأستاذ وغيرها من الألقاب التى توحى بمدى أهمية ومكانة صاحبها تحقق أحلام الصعود الاجتماعى والمهنى المفقودة ، وذلك فى إطار تقييم محكم دقيق يعيش هؤلاء فى ظله وفقًا لمعايير الولاء والإنجاز والطاعة ، أما الاحتياجات الإنسانية للحب والزواج والاستقرار فى أسرة فما أسهل تحقيقها فور الانضمام لهذه الجماعات ، فالزواج الذى كان دونه «خرط القتاد» فى «مجتمع الكفرة» صار ميسورًا بكلمة واحدة «الإخوان» لا شروط لهم ولا مطامح ، والمسكن الذى لا تحققه إلا غربة عشرات السنين موجود دون جهد ، فماذا يبقى سوى

التمسك بأسرة الجماعة التى تحل على نحو فريد وبطريقة واحدة كافة المشكلات التى تعجز الأسرة الحقيقية عن حلها لولدها الشاب .

وقد بدأت هذه الجماعات فى لعب الدور البديل للدولة بالنسبة للمواطن العادى المهموم بالدروس الخصوصية للأبناء والعلاج بالمستشفى الاستثمارى ، فاستطاعت أن تقدم المستوصف الإسلامى الذى يعالج كافة الأمراض بأثمان زهيدة ، كما قدمت الدروس الخصوصية بأقل سعر أو مجانًا ، فأصبح الولاء تدريجيا للقائمين على تقديم خدمات صارت الدولة أعجز من أن تؤديها .

أما المسجد فقد اتسع دوره من دار للعبادة والتفقه فى الدين إلى أن أصبح ملتقى اجتماعى وسياسى ، فمن خلاله تتم معظم الزيجات حتى لمن هم غير ضالعين فى الجماعات الإسلامية ، وصار تعبير «المسجد يزوجنى» من التعبيرات العادية التى تقولها الفتيات فى سن الزوج

وفهم ما حدث يمر عبر الدين والضمير الجمعى للمجتمع .

حيث يمثل الدين أحد أهم المصادر الرئيسية المكونة للضمير الجمعى فى المجتمع المصرى ، والمقصود بالضمير الجمعى هنا منظومة المشاعر والقيم والوجدانات التى يشترك أفراد مجتمع ما بصورة تلقائية فى تمثلها عبر تاريخ طويل مشترك لهؤلاء الأفراد مروا خلاله بخبرات وتجارب مشتركة جماعية وفردية ، انتهوا منها إلى الانصياع برضا واقتناع يصل إلى حد القداسة لمجموعة من الأوامر والنوهى الاجتماعية .

ورغم التعددية الثقافية للمجتمع المصرى الناجمة عن تعدد الثقافات الفرعية (الريف والحضر ، والثقافة البدوية ، والصعيد والوجه البحرى . . الخ) إلا أن اشتراك المصريين فى السمات الرئيسية للضمير الجمعى استطاع أن يضع حالة من التوحد القادرة على جمع المجتمع المصرى بثقافاته الفرعية وأنساقه القيمية فى بوتقة صهرت الكل فى واحد مشترك حافظ لهم على تماسكهم .

وإذا كان هذا الضمير الجمعى قد عاش مرحلة مزدهرة من القوة والتماسك فى فترة الستينيات إذا بالسبعينيات تصدم الضمير الجمعى فى قمة توحده وازدهاره ، ولم تكن الصدمة لتصبح قاسية لو أنها ساهمت فى تطوير الضمير الجمعى بصورة طبيعية تتمشى مع ظروف المرحلة ، لكنها للأسف وبواسطة القيادة السياسية التى

أكـدت فى البـداية أنهـا سـتكمل المشـوار على نفس الطريق ضـربت المكونات الأساسية للضمير الجمعى دون أن يكون هناك أسباب منطقية لإحداث تحولات فى عناصر ضمير الجماعة المصرية وإذا أصرت أجهزة الإعلام على إعادة تربية المصريين على قيم العهد الجديد والتى ولدت هزيلة دعية غير ذات جذور ، وأخذت أجهزة الإعلام على تصوير أحداث ١٥ مايو (عندما أزاح السادات معارضه بضربة واحدة) على أنها ثورة تناطح ثورة يوليو بل وتتفوق عليها ، وأصبح على الناس أن يسترجعوا أمجاد الأمس وأحلامه من خلال ذاكرتهم الشعبية فى مواجهة إجراءات غسيل المخ ومحو الذاكرة التى مارستها القيادة السياسية يدعمها الجهاز الإعلامى دون أن يدرك كلاهما أن المعول الذى يضربانه ليشق النظام السياسى الجديد طريقه كان يضرب فى قلب الضمير الجمعى لوطن عظيم لتطمس الذاكرة القومية فتصاب «بقطيعة تاريخية» بين الماضى القريب وبين المستقبل . ولم يبق من ضمير الجماعة القديم سوى العنصر الدينى الذى التفتت إليه كافة القوى لتعلن أنها صاحبته وراعيته وحامية قداسته ابتداء من القيادة السياسية صاحبة فكرة العلم والإيمان والتى كان سلوكها معاكسًا تمامًا ، إلى الباحثين عن عنصر قوى لضمير جمعى يقود الجميع لبر الأمان . وبدا الدين هو الحل ، فى ظل :

- بوجه الثورة الإيرانية توجهـا دينيـا واضح المعـالم وبداية شبكة قوية من تنظيمات إسلامية امتدت من أفغانستان شرقا حتى الجزائر غربًا .

- ووجود حالة عامة من السخط الاجتماعى والسياسى لدى الفئات الدنيا والمتوسطة والتى تم تهميشها وإفقارها بصورة عمدية واضحة على النحو الذى ذكرناه .

- وحالة التفكك التى عاناها الضمير الجمعى بالصورة التى أوضحناها .

- وقيام صفوة مثقفة بتقديم تفسير جديد يتخذ من الإسلام شعاره ويقوم على انتقاء عناصر جديدة لفكر متطرف يبحث عن أسانيده فى كتب ابن تيمية والمودودى ويضف صرامة وقداسة على تفسيرات خاصة للشريعة تصبح مجرد مناقشتها أو محاولة التأكد من أصولها مدعاة للتفكير والتجريم وبعد . .

إن ساحة الصراع «الظاهر» بين قوى التقدم والاستنارة فى المجتمع المصرى وبين قوى الظلام والرجعية تنكشف لنا فى صفحة الحوادث بالجرائد اليومية عندما يموت من خيرة شبابنا ضابط شرطة شاب أو إرهابى شاب كلاهما ابن مصر أعددناه لصنع المستقبل فسقط فى ريعانه دون ثمن .

أما الصرع «الكامن» أو الجزاء الخفى من جبل الثلج فدعنا نواجهه بصراحة ونسأل :

من الذى يملك ميكروفون المسجد وساحته وبالتالى جماهيره ومصليه ومعظمهم يعانى من أمية ثقافية إن لم يكن الأمية الأبجدية ؟ ولنسأل أيضا : ألم يتغلغل تأثير تلك الجماعات على جموع الفئات الاجتماعية الدنيا والمتوسطة بفئاتها المختلفة بصورة مخيفة خاصة بين النساء والفتيات اللاتى صرن ينظرن إلى أنفسهن كجسد فقط يجب أن يغطى بالكامل دون أن يلاحظن كيف زحف الحجاب على العقل والفكر ؟

ألم يسرق الريان ثمرة الكفاح الطويل لشباب وشيوخ مصر تحت مظلة التفسيرات التى أقنعت الجماهير أن ٧٪ من أرباح ودائع البنوك حرام وربا ، بينما ٢٠٪ من أرباح ودائع الريان خير وبركة تمهيدًا لالتهام أموالهم دون أن تمسهم يد الدولة إلا ببعض الضراعة لكى يعيدوا بعضا مما استولوا عليه ؟

إن استشهاد ضابط الشرط وجنود الأمن المركزى فى مواجهة الإرهاب ليس علامة على مواجهة حقيقية للتنامى السرطانى لتلك القوى ، فالمواجهة الحقيقية لا تأتى بعد كلمة النهاية فى الفيلم ، إنها تبدأ من تلك المنطقة التى يتجاهلها المجتمع ، انها منطقة تكوين الفكر . . إنها منطقة غرس الفكرة وليس لحظة قطف الثمار المرة .

خاتمة

وبعد : إذا كان لنا أن نقول «بخجل» كلمة أخيرة نؤكد الآتى :

أولا : فيما يتعلق بمصطلح الأصولية ، رغم الخلاف الواضح حوله فهناك ثمة نقطة اتفاق . فممثلو التيارات جميعا ، باستثناءات قليلة ، اتفقوا إما على رفض المصطلح أو التحفظ عليه . فالهضيبى يقول : أرفض (الأصولية) لأن هذا الاسم أتى لنا من الغرب» ورفعت السعيد يقول : «أتحفظ على تعبير الأصولية . فالأصولية تعنى الأصل والعودة لصحيح الدين ونحن نقبله» ويؤكد عصام العريان :« أنا لا أحب تعبير الأصولية لأنه تعبير غير منضبط» أما حسين عبد الرازق فيؤثر مصطلح «الإسلام السياسى» على مصطلح «الأصولية» . وفهمى هويدى يفضل تعبير «الحالة الإسلامية» لأنه تعبير محايد . . ويشير أحمد شرف إلى أن المقصود هو «توظيف الدين فى السياسة» . . ورفعت سيد أحمد يرفض المصطلح لأنه «مأخوذ عن الثقافة الغربية ولا يعطى مدلولاً صحيحًا ومجدى أحمد حسين يقرر «نحن ليس لدينا أصولية . لكننا لدينا صحوة إسلامية» . ومحمد أبو الإسعاد يضبط من البداية المصطلح بما يعنى وجود دلالات متعددة له . ومحمد سليم العوا يعترض على المصطلح ويؤكد «أن الذى يعيش حالة مد هو الدين نفسه» . وهذه قد تكون نقطة بداية جيدة ، إذا توفر للجميع الرغبة فى «إنبات» مصطلح مصرى للحالة الإسلامية يحتوى الاتفاق عليه ضمنا : الاتفاق على كثير من مدلولاته ومضامينه .

ثانيا : فى مجال علاقة الأصولية بظاهرتى العنف والإرهاب ثمة نقطة اتفاق أخرى فى هذا الإطار . فمن يهاجمون الحركة الإسلامية ويتهمونها بالعنف والإرهاب ، ومن يقفون فى خندقها ، ومن يبحثون فيها يؤكدون أن هناك أسبابا متعددة للعنف والإرهاب . يقول أسامة الغزالى : «ليس شرطًا بالضرورة أن تؤدى الأصولية للإرهاب . . إنما هو إحدى القنوات التى يتم بها التعبير عن الأصولية» ويرى د . رفعت سيد أحمد أن الذى يمارس «هو احتجاج مشروع» وحسين أحمد أمين يقرر «ليست هناك علاقة بين الأصولية والإرهاب . . وارتباط الأصولية بالإرهاب ليس عضويًا ما لم يستند إلى أحداث معينة أيام الرسول» . وعبد الصبور شاهين يقول :« ما نمر به من عنف يمثل حالة معقدة لها أسباب مختلفة» . وحسين عبد الرازق يؤكد : «لا يمكن اعتبار أى تيار سياسى ينطلق من أرضية إسلامية هو بالضرورة تيار إرهابى . . فهذا منهجيا خطأ» .

وسعد الدين إبراهيم يرى «أن العلاقة بين الأصولية والإرهاب تمر بشىء فى الوسط هو «التطرف» وذلك هو المقدمة الطبيعية للإرهاب» .

ومنتصر الزيات يقول : «مؤكد هناك ثمة عوامل أخرى للعنف مثل الفساد والرشوة وتسلط طبقة على مصادر السلطة فى مصر دون غيرها وارتباط هذه الطبقة بأهل الحكم» . ونجاد البرعى يرى أن تنامى جماعات الإسلام السياسى التى تجنح للعنف يرتبط أكثر ما يرتبط «بالسياسية الأمنية والسياسة الثقافية» . وبالتالى من الممكن أن نتحدث عن أسباب اجتماعية للإرهاب . . وأسباب اقتصادية للإرهاب . وأسباب سياسية للإرهاب . وأسباب نفسية للإرهاب . وأسباب دولية وإقليمية للإرهاب .

ومن الممكن أن نؤكد أن الدولة اعتمدت أنماطا من الثقافة والتعليم تشجع على بروز العنف والفتنة الطائفية ، وعلاج هذه الأسباب والتخلص من هذه الأنماط المختلفة فى التعليم والثقافة يمثل بداية حقيقية لوأد العديد من عوامل العنف والإرهاب فى المجتمع حتى يتسنى لنا الوصول إلى حالة «اختبار» مثلى لتأثير حركات الإسلام السياسى على هاتين الظاهرتين ، وحتى لا نقع فى الرؤية الحكومية التى ترفع عن كاهلها عبء إفراز هذه الحالة الإرهابية العنيفة فى وطن تحيط به المخاطر من كل جانب وقد لا نملك فيه بوصة واحدة نرهب فيها بعضنا أو نمارس العنف على أنفسنا .

ثالثا : هناك نقطة تقدم كبرى فى الحوار . . وهى الاتفاق التام بين مختلف التيارات على أنه ليس من حق أحد مهما كان أن يطرح نفسه كصاحب الشرعية فى التعبير عن الإسلام فى مجتمع أغلبية ساكنيه من المسلمين . بل إن الإسلاميين كانوا أكثر دقة وتحديدًا فى هذا الإطار . . فالهضيبى المتحدث الرسمى للإخوان المسلمين كبرى جماعات الإسلام السياسى فى مصر يرى «أنهم أناس يجتهدون» ودكتور رفعت سيد أحمد يؤكد أن «التعبير عن الإسلام ليس حكرًا على فئة أو طائفة بعينها من المسلمين ، وإنما هو ملك للناس جميعًا» .

ويقول مجدى أحمد حسين «الإسلام ليس ملكا لأحد وهو دين الجميع» ويؤكد فهمى هويدى «أن الإسلام لايوجد به شىء اسمه المتحدث الرسمى الوحيد» . وعصام العريان يرى أنه «لا عصمة لأحد بعد وفاة الرسول ومن يدعى العصمة يكون قد ادعى النبوة لنفسه» .

وهذه النقطة بالذات ترفع عن كاهل الإسلاميين عبء اتهام يرون أنه ظالم بل ويؤكدون أنهم لم يقولوا به فى أى يوم من الأيام . . فهم فى أقوالهم يؤكدون أنهم جماعة من المسلمين . . وفرق كبير بين جماعة من المسلمين وجماعة المسلمين . .

وهذا التأكيد يتيح للجميع التعامل من منطلق المساواة بعيدًا عن دعاوى الحق الإلهى والتحدث باسم الإسلام . وهى الدعاوى التى لا تجعل الآخر مستعدًا للتفاعل مع معادلة لا يمتلك أى قدرة فى صياغتها أو تعديلها .

رابعا : أكد عدد غير قليل من المتحدثين على التمايزات العديدة داخل فصائل الحركة الإسلامية ، ولا يجب التعامل مع الجميع وكأنهم داخل سلة واحدة وإنما يجب التعامل فى إطار هذا التمايز . . لأن التعامل مع الجميع وكأنهم فى سلة واحدة يرتب تحليلات وخلط وقرارات خطيرة جدًا من قبل الدولة تجاه هذه التنظيمات . أقلها عدم السماح للإخوان بإعلان حزبهم .

وهذه النقطة هامة جدًا فى إطار معادلة المستقبل . . لأن التفرقة تسمح بتعميق عوامل الاعتدال لدى المعتدلين ونقصد بها تحديد «الإخوان المسلمين» .

ويبقى على الإخوان المسلمين والتنظيمات المعتدلة الأخرى أن يؤكدوا على صدق هذا الأمر لأنه يمثل نقطة البداية لاندماجهم فى نسيج وبنية المجتمع المدنى الذى يعبرون عن عدم رفضهم له فى العديد من أدبياتهم . وهذا ليس بالأمر السهل فى ظل العديد من الرؤى المتميزة التى تعتقد عكس ذلك ، تؤمن بنظرية توزيع الأدوار بين الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى ، وترى أن الإخوان هم أول من أصل العنف والإرهاب فى المجتمع . . وهى الرؤى التى يتبناها الدكتور رفعت السعيد وأحمد شرف ودكتور محمد أبو الإسعاد ، يقول رفعت السعيد : «من داخل الإخوان المسلمين انبثقت أول مجموعة إرهابية هى جماعة التكفير والهجرة التى أسسها شكرى مصطفى ، ومن هذه الجماعة تشعبت بقية الفرق التى نعانى منها الآن» .

ويقول محمد أبو الإسعاد : «إن المخطط متعدد الأبعاد عميق الخطر ، والسمفونية تعزف بمختلف الآلات والأصوات والألحان ، فى قطاع التعليم والإعلام والصحافة والأزهر والأوقاف ودنيا الاقتصاد وعالم المال إلى آخر الشوط حيث الإرهاب والتطرف والتصفيات الجسدية والتدمير والتخريب» .

ويقول أحمد شرف : «إن الإخوان المسلمين أول من أصَّل ظاهرة الإرهاب

وجعلوا من الإسلام مصحفًا وسيفًا ، والمتابعة الجادة تؤكد أن هناك تنسيقا موضوعيًا بينهما ، وبينما يقع الكفاح البرلمانى والنقابى على الإخوان ، يقع الجهاد ضد كفار المجتمع على الجماعات» .

خامسا : إن من يؤكدون على خطر تيار الإسلام السياسى على المجتمع المدنى يحتجون فى ذلك على الأطروحات الفكرية والممارسات التاريخية لهذا التيار . وواقع الحال يؤكد أن أكثر من فصيل من فصائل التيار قد عدل من مواقفه السابقة فى هذا الإطار . وخصوصًا الفصيل الأكبر وهو الإخوان المسلمين الذى أكد ممثلوه داخل الحوار وخارجه عدم رفضهم لآليات المجتمع المدنى واندماجهم داخل هذه الآليات سواء فى الانتخابات البرلمانية أو المحلية أو النقابية ، والعمل وفق ما يحدده الدستور والقانون . . وهذا واضح من أقوالهم ، فالهضيبى أكد «أن الحكومة بالمعنى الحقيقى هى حكومة مدنية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية خصوصًا فى المسائل التى لا خلاف عليها» .

ورفعت سيد أحمد يرى : «أن هذا الاتهام مردود عليه وهو اتهام خاطئ لأن ما يتم الآن فى مؤسسات المجتمع المدنى - إذا قلنا أن النقابات هى مؤسسات هذا المجتمع - من إسلاميين يطعن هذا الاتهام فى الصميم ، فما يقدمه الإخوان والتيار الإسلامى عجزت باقى التيارات العلمانية أن تقوم به طوال عمر النقابات» .

ويرى فهمى هويدى : «أنه لولا أن هذا المجتمع تتوافر له حصاناته ومؤسساته الداخلية ما استمر أربعة عشر قرنا ، ولاندثرت الحضارة الإسلامية كأى حضارة أخرى» ويقول عصام العريان : «يكفى مئات المدارس الخاصة التى أنشأها التيار الإسلامى فى مصر ، وكذلك آلاف المستشفيات ، المستوصفات الخيرية ، لتكون دليلاً واضحًا على ما يقدمه التيار الإسلامى لبث الحيوية والنشاط فى صفوف المجتمع» .

وهذا الواقع الجديد يجعلنا نتساءل : ألا يرتب ذلك على الآخرين ، الذين يقولون بخطورة هذا التيار على بنية المجتمع المدنى ، أن يدققوا فى هذه الأقوال وتلك التصرفات لبيان الخطأ والصواب فيها ، والتعامل مع التيار الإسلامى طبقا لهذه المعطيات الجديدة التى يرفعها أقطابه فى الكثير من الأدبيات والبيانات والمؤتمرات ، والتى تعتبر حجة عليهم اليوم وغدًا ؟

وألا تمثل هذه الأقوال المعلنة بداية حقيقية للتعامل مع هذا التيار بعيدًا عن

«التفتيش فى النوايا» والبحث فى ثنايا ماض من الممكن اتهام الآخرين فيه بإتيان نفس الموقف والسلوك ولكن فى أزمان وأوضاع مختلفة ؟

إلا أن هذه التساؤلات لا تمنعنا من استيضاح «حجية» التحفظ على مصطلح المجتمع المدنى من كثير من أقطاب التيار الإسلامى رغم تأكيدهم على عدم خطورتهم على بنيته . . ونقول لهم : ألا يعطى هذا التحفظ مبررًا للآخرين فى اتهامهم للتيار الإسلامى بعدم الصدق فى النوايا طبقا لمبدأ «التقية» ، ليعتلوا ظهر المجتمع ويوئدوا العملية الديمقراطية بالديمقراطية ، وذلك حينما تكون الديمقراطية طريقا ذا اتجاه واحد ، هو اتجاه وصولهم إلى السلطة ؟

سادسًا : من آسف أن الدعوة لتطبيق الشريعة حظيت بأعلى مستوى من الخلاف داخل الحوار . . فالهضيبى يقول : «إننا مسلمون ولذلك يجب أن يكون نظام الدولة هو الإسلام» . ورفعت السعيد يقول : «المطالبة بتطبيق الشريعة حق يراد به باطل ، الشريعة هى العبادات ولا خلاف عليها . . والحدود ولابد أن تتغير إذ تتحول إلى نصوص يتعين عليها أن تتلاءم مع الواقع الجديد» . ورفعت سيد أحمد يقول : «إذا احتكم المجتمع إلى الإسلام سواء تحت مسمى الشريعة الإسلامية أو تحت مسمى الدولة الإسلامية فهو يعود إلى أصوله الحقيقية» . وأسامة الغزالى حرب يقول : «أتصور أن المجتمع المصرى مجتمع تحترم فيه الشريعة وتحترم فيه القواعد الإسلامية بنسبة ٩٩٪» . ومجدى أحمد حسين يقول : «الدعوة لتطبيق الشريعة هى دعوة فى الدستور وليست من ابتكار الجماعات الإسلامية» . وأحمد الصاوى يقول : «الخطر الحقيقى لا يأتى من تطبيق الشريعة وإنما من المفهوم الخاطئ والمبتسر والتصورات غير الإسلامية التى يتبناها البعض عنوانا على الدعوة لتطبيق الشريعة» . ومنتصر الزيات يقول : «على القلة أن تحترم العقيدة الغالبة فى مصر» . ونجاد البرعى يقول : «كلمة تطبيق الشريعة من العبارات التى تحمل قدرًا من الاتساع لايمكن أن يأخذ على بعضه» . وسعد الدين إبراهيم يرى أن : «الإشكال فى فهم الشريعة وفى فهم النصوص» . وعصام العريان يؤكد أن : «القول بتنحية الشريعة من أجل السماح للتعددية سيصطدم مع عقيدة غالبية الأمة» .

وفهمى هويدى يؤكد أنه : «من الناحية العملية والتاريخية لم تعرف التعددية إلا فى ظل الشريعة الإسلامية» . وحسين عبد الرازق يرى أن المشكلة الأولى هى : «ما هى الشريعة ؟ . . لأنها كلمة ملتبسة ويجب تحديدها أولاً . والحمزة دعبس

يقول : «المطلوب هو تطبيق الشريعة لأن ٩٧٪ من الشعب المصرى مسلمون» . وعبد الصبور شاهين يؤكد على أنه إذا كانت الدعوة لتطبيق الشريعة مناقضة للتعددية فإن «الدستور يصبح هو الآخر متهما بأنه ينكر التعددية» . ومحمد أبو الإسعاد يقول : «إذا كنا ننظر للشريعة على نحو جامد فلا شك أن الدعوة لتطبيق الشريعة تمثل خطرًا على قيم المجتمع المصرى وتطوره الحضارى» . ومحمد سليم العوا يقول : «الدعوة إلى الشريعة الاسلامية لا تناقض التعددية ، ولا تطبيق الشريعة الفعلى فى التاريخ يناقض التعددية ، والخوف على التعددية من تطبيق الشريعة وهم وليس حقيقة» . وحسين أحمد أمين يقول : فى ظل عدم استلهام روح الشريعة فإنها ستعتبر نقيضًا للتعددية» . ومحمود أمين العالم يرى أن : «الدعوة لتطبيق الشريعة تعبير عام مجرد لابد أن : نحدد ما يعنيه» . ومحمد عمارة يقول :

«الذين يتصورون أن الاحتكام إلى الشريعة يجفف مساحات الاجتهاد التى هى مساحات التعددية واهمون» .

ولأن مسألة تطبيق الشريعة مسألة فى غاية الصعوبة فيجب النظر إليها من منظور مختلف ، لذلك نقول :

على تيارات الإسلام السياسى أن تعى أن الكثير من قوانين المجتمع المصرى لا تخالف مبادئ الشريعة ولا تناهضها ، إنما تتفق مع روحها ، فذلك يمثل نقطة بداية جيدة للدعوة لتطبيق ما يرونه مغيبًا من مبادئ الشريعة الإسلامية الأخرى ، فى إطار أوضاع المجتمع الآنية وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . حتى تؤكد وبشكل كامل أن القضية لديها ليست قضية حدود فقط ، وإنما هى قضية إطار متكامل لوضع مجتمع صالح للحياة فى القرن الحادى والعشرين ، مجتمع يندمج فى معطيات العصر ولا يتنافر معها .

- وعليها أن تجيب على العديد من الأسئلة الهامة جدًا التى ترتبط بهذا الموضوع وخاصة العلاقة مع الآخر الدينى ، والمقصود بدقة بمفهوم تطبيق الشريعة ، والإطار الكامل لمجتمع يطبق الشريعة . . إلى غير ذلك من النقاط الإشكالية التى ترتبط بهذا الموضوع .

- وعلى التيارات العلمانية أن تعى خطورة «التهوين» من هذه الدعوة فى مجتمع يرى الأغلبية العظمى منه أن ما نحن فيه هو «غضب من الله» لأننا تركنا أوامره ونواهيه ، وفى وقت تتعاظم فيه مشاكل الأغلبية سواء كانت اقتصادية أو سياسية

أو اجتماعية بطريقة تدعو للانسحاب من المجتمع بأشكال متعددة فى هذا الجانب أو ذلك .

وأن تدرك هذا التيارات خطورة غموض ما ينادون به من استلهام «روح الشريعة» ، وأن الكثيرين من الإسلاميين يعتقدون أن هذه الدعوة بالذات تنطوى على التحلل من النص بكل ماله من قداسة .

سابعًا وأخيرًا : أجمع كل فريق أن المستقبل له . . فالإسلاميون يؤكدون أن قبول الجماهير للحالة الإسلامية له مؤشرات ليس آخرها ما حدث فى النقابات المهنية ، فالأمة هواها إسلامى ونبض جماهيرها مع التوجه الإسلامى . والعلمانيون يرون أنه فى النهاية ستنتصر الحكمة التاريخية التى تتمثل فى التسامح واحترام الآخر ، واحترام الاختلاف والتنوع والتجدد ، وأنه خلال ثلاث سنوات على أكثر تقدير من العمل الجاد من جانب الحكومة والتواجد الحقيقى للأحزاب من الممكن أن تنحسر هذه الظاهرة .

وهذا فى حد ذاته هو الخطر «لأن الكلام عن المستقبل يحتاج حالة عالية من الاهتمام والشفافية . . ويحتاج أيضا أن نبحث عنه جميعًا ، لا أن نبحث عنه وكل منا يرى أنه له وليس للآخر .

عصام عامر

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

هذا الكتاب

كان لبروز تيار الإسلام السياسى دوره فى ذلك البون الواسع من الخلاف الذى ظهر على السطح مابين مؤيد ومعارض له وذلك من خلال العديد من التفسيرات المتباينة لبعض المصطلحات التى تندرج تحت هذا الفكر مثل الأصولية الإسلامية ، والتأسلم السياسى والتشدد الأصولى ، وتوظيف الدين فى السياسة والمد الأصولى .

كما عكس الخلاف عشرات الخلافات التفصيلية حول علاقة هذا التيار بالعنف والإرهاب وقدرته على العمل الجماعى والفوز بشرعية التعبير عن الإسلام .

وفى محاولة رائدة وجريئة استطاع مؤلف هذا العمل أن يستطلع آراء اكثر من أربعة وأربعين من رواد الحركة الإسلامية والفكرية بمختلف اتجاهاتهم الدينية والسياسية رغبة فى إنهاء حالة حوار الصمت الذى يمارسه كل فصيل على الآخر .

الناشر

